

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس .

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم العلوم الإنسانية .

الثـــورة الجـــزائرية ومســـألـة بنـــاء الـــدولـــة ما بين (1962- 1978م) .

أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل ، م ، د) ، الحلقة الثالثة ، تخصص : تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية .

إعداد الطالب :

قواسمية عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

لونيسي براهيم .

أعضاء لجنة المناقشة .

اللقب والاسم	الرتبة .	الجامعة .	الصفة .
بوشنافي محمد .	أستاذ التعليم العالي .	سيدي بلعباس .	رئيسا .
لونيسي براهيم .	أستاذ التعليم العالي .	سيدي بلعباس .	مشرفا ومقررا .
تيزي ميلود .	أستاذ محاضر (أ) .	سيدي بلعباس .	مناقشا .
عسال نور الدين .	أستاذ محاضر (أ) .	سيدي بلعباس .	مناقشا .
ميسوم ميلود .	أستاذ محاضر (أ) .	الشلف .	مناقشا .
طاعة سعد .	أستاذ محاضر (أ) .	معسكر .	مناقشا .

السنة الجامعية : (2017- 2018م) .

بسم الله الرحمن الرحيم .

"... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنَ اَشكُر نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنَ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضاهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل الآية : 19 .

شكر وتقدير :

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الذي أطـرنـي وتحملني طوال مرحلة البحث وفتح لي مجالا واسعا للبحث ... كما أشكر جميع أعضاء اللجنة الممتحنة لمدرسة الدكتوراه، التي امتحنتنا في سنة 2011م ، وأعطتنا فرصة للبحث ، كما أشكر كل شخص ساعدني على إنجـــــاز هذا العمل ، حتى ولو بكلمة ، والشكر موصول كذلك لكل أساتذتي الذين ساهموا في تكويـــــني طوال مســـاري التعليمي ، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية .

الإهداء :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي ، وأهل بيتنا جميعا ، كما أهديه إلى كل طالب علم صادق ، يعرف ما يريد ويفعل ، وإلى كل الذين ضحوا من أجل هذا الوطن من أجل أن نحيا نحن ونعيش بحرية ونكتب عنهم وعلى وضع الجزائر اليوم . كما أهديه إلى كل الذين يعملون في صمت من أجل خدمة الشعب الجزائري ، الذي عانى كثيرا ومازال يعاني ، كما أهديه إلى جميع المربين والأساتذة الصادقين في جميع المراحل التعليمية .

المقدمة :

قدّم الشعب الجزائري تضحيات كبيرة وجهودا جبــارة من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ، فلقد انتفض وثار مرات عديدة في وجه الاستعمار الفرنسي ، واستخدم وسائل وأساليب متعددة ومختلفة من أجل تلك الغاية العظيمة ولكنه لم يُوفق إلى ذلك إلا بعد أن فجّر ثورةً في الفاتح من نوفمبر 1954م ، زاوجت فيها القيادة الثورية بين العمل السياسي والعسكري فتمكنت من تحقيق الاستقلال .

إن القيادة الثوريـــــة لم تتوقف عند هذا النصـــــــر ، واعتبرت أن الثورة لم تنتهي في 05 جويلية 1962م ، بل عدتها مستمرة من أجل النهوض بالجزائر وتنميتها على شتى المجالات والمستويات ، وذلك ما عبر عنه ميثاق طرابلس 1962م ، ودستور 1963م وغيرهما من النصوص والمواثيق . فالثورة الجزائرية كانت ثورة تحرير قبل 1962م ، وستتحول منذ الاستقلال إلى ثورة بناء .

انطلاقا مما سبق اخترت موضوع "الثورة الجزائريــة ومسألــة بناء الدولة الجزائرية" ما بين (1962-1978م) ، وهو موضوع يسعى إلى إبراز أبرز الأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية من خلال نصوصها ومواثيقها ، ثم يحاول أن يرصد كل المجهودات والأعمال والممارسات التي قدمتها القيادة الحاكمة على الميدان من أجل بناء الدولة الجزائرية المستقلة منذ 1962م وإلى غايــة 1978م وفي شتى المجالات ؛ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والثقافي ، وبعد هاتين العمليتين فهو يهدف ويبتغي إلى تبيان مدى الأخذ بالمبادئ والأسس "الدولتية" التي وضعتها الثورة الجزائرية ما بين (1954-1978م) . ونقصد بالأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية ، الأسس والمبادئ الخاصة بالدولـــة التي حملتها نصوص ومواثيق الثورة الجزائريـــة ؛ أو بمعنى آخر أكثر وضوحا ، تصور الثورة الجزائرية للدولة الجزائرية المستقلة ، وشمل هذا التصور ، الجانب السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري (الجيش) والعلائقي وغيره .

أولا- أسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية ، جعلتنا نختار هذا الموضوع نلخصها كالتالي :

أ-الأسباب الموضوعية :

إن من بين أبرز الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع ومعالجته ، هو نقص الدراسات التاريخية لهذا الموضوع أو لمثله من الموضوعات أو لتاريخ الجزائر المعاصرة بعد الاستقلال ، فكل الدراسات التاريخية اليوم مركزة على المرحلة التاريخية السابقــــة لسنة 1962م ، وربما يُوعَز ذلك إلى طابوهية (من الطابو ، وهو الممنوع مجتمعيا أو سلطيا) هذه المرحلة التي نحن بصدد دراساتها ، أضف إلى ذلك نقص مصادرها وقربها من الزمن الذي نعيش فيه ، فهذه الأسباب وأخرى تجعل الباحثين في التاريخ يعزفون عن دراسة هذه المرحلة ، وهذا كله مقبول منهجيا .

صحيح أن هناك دراسات لغير المتخصصين في التاريخ ، تمس وتدرس هذه المرحلة التي نحن بصدد دراستها ، ولكنها تبقى جزئيـة وغير شاملـة وترى هذه المرحلـة بمنظار تخصصها ، ولا تتبع ما يتبعـه الباحث في التاريخ من خطوات في الكتابة التاريخية ؛ وتتطلب الكتابة التاريخية رصد وتسجيل الحدث التاريخي ثم تحليليه ثم نقده ثم تفسيره . وذلك كلـه من أجل استخراج الدروس والعبر ، دون إهمال أو استخفاف بأي خطـوة من الخطوات السالفة ، فكلها مهمة . ونذكر من بين هذه الدراسات غير المتخصصة في التاريخ على سبيل المثال لا الحصر ، والتي هي دراسات لمختصين في علم الاجتماع السياسي أو العلوم السياسيـة أو هي لمختصين في القانون الدستوري : مؤلف سعيد بوالشعير المعنون بـ "النظام السياسي الجزائري" بأجزائـه ، مؤلف صالح بلحاج الموسوم بـ "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم" ، كما نضيف مؤلف "النخبة الحاكمـة في الجزائر ما بين (1962–1989م)" لطاهر خرف الله ، وكتاب "الجزائر ... الدولة والمجتمع" لعبد السلام فيلالي ، كما نضيف محاولـة التأريخ التي قام بها عمار بوحـوش والموسومـة بـ "التاريخ السياسي للجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا" .

قدمنا فيما سبق مجموعة من الدراسات لغير المتخصصين في التاريخ ولكنها تخدم دراستنا بشكل كبير ، أما من بين أبرز الدراسات التاريخية على قلتها لهذه المرحلة التاريخية ، فضلا عن معالجتها لموضوع الثورة وبناء الدولة الجزائرية ، نذكر : دراسة محمد العربي الزبيري ، المعنونة بـ "تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992م)" بأجزائه ، كما نذكر دراسة "بنجامين ستورا" المترجمة والمعنونة بـ "تاريخ الجزائر منذ الاستقلال (1962–1988م)" ، وعنوانها الأصلي باللغة الفرنسية هو : *Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance* (1962-1988) ، كما نضيف مؤلف رابح لونيسي الموسوم بـ "رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ..." . فهذه الدراسات التي قدمناها ، لا تركز على موضوع الثورة وتتبع بناء الدولة الجزائرية المستقلة ، بالقدر الذي تركز فيه على تتبع الأحداث التاريخية لتاريخ الجزائر المعاصرة بعد الاستقلال ...

ب–الأسباب الذاتية :

بما أن الموضوع الذي نحن بصدد دراستـه ، من الموضوعات المتداولـة بين الناس ومازالت أحداثـه تؤثر على مسار الجزائر الراهنة ، وبما أنه كذلك من الموضوعات الجدلية التي تتسم بسعة النقاش والتحليل والنقد ، وبما أننا ميّالون لكل هذا ، فأردنا كطلبة في التاريخ أن ندرس هذه المرحلة من تاريخ الجزائر ، وذلك من أجل الإلمام بأحداثها ؛ بهدف تصحيـح الأخطاء المنتشـرة بين الجـزائريين والتأثير في الذاكـرة التاريخيـة بشكل صحيح في المستقبل . ونقصد بالذاكرة التاريخية : مجموعة المعلومات والأحكام حول مرحلة تاريخية معينة سواء أكانت صحيحة أو خاطئة . فهناك التاريخ (*the history*) وهناك الذاكرة التاريخية (*the historian memory*) على حد تعبير الباحث محمد المختار الشنقيطي ، والذاكرة التاريخية أوسع من التاريخ ، بالمعنى السابق الذي قدمناه ؛ لأن هذه الذاكرة يؤثر فيها الصحفي الذي يكتب في التاريخ والإعلامي الذي يثير قضايا تاريخية والكاتب الذي يحاول

الكتابة في التاريخ والواعظ والداعية على المنبر أو في الدروس والمحاضرات ... على عكس التاريخ ، الذي يكتبه المتخصصون ... وعندما يكتب المتخصص صحيح أنه يتـــــأثر ولكن عادة ما يلزم نفسه بمنهــــج عدم التأثر (الابتعاد عن الذاتية) ... وعادة ما تكون الحقيقية عند من يمتهنون كتابة التاريخ . ولكن وللأسف الشديد ، تنتشر اليوم الذاكرة التاريخية على حساب التاريخ بين الناس ...

ثانيا– أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يتطرق لمرحلة مهمة ومفصلية من تاريخ الجزائر المعاصر ، تجمع بين أواخر نهاية الاستعمار (مرحلة الثورة التحريرية) ، ومرحلة الاستقلال حتى سنة 1978م ، كما أن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر ، مرحلة حساسة ومليئة بالطابوهات على ما نعتقد ؛ فهو يتطرق إلى أحـــداث مازالت لم تدرس إلى اليوم من طـــرف باحثين في التاريـــخ أضف إلى ما سبق ، فإن هذه الدارســـة تحاول التأريـــخ لهذه المرحلـــة الممتدة ما بين (1962-1978م) من تاريخ الجزائر ، وذلك من أجل استخراج الدروس والعبر ، وبالتالي إيجاد حلول عملية–تقنية للمشاكل التي نعاني منها اليوم ، وهذه دائما إحدى أهم غايات دراســـــة التاريخ دائما وأبدا ، فإذا لم نستطع أن نجعل من علم التاريخ اليوم ، علما نفعيا بشكل عملي وعلى أرض الواقع فلا داعي لدراسته ، فكما يستفيد المحدثون (علماء الحديث) من التاريخ في تصحيح الحديث ، وكما يستفيد العسكريون من المعارك السابقة (تاريخ) في الوقت الراهن ، فعلى الباحث في التاريخ أن يضع هذا الهدف نصب عينيـه أثناء دراســة أي حادثــة أو مرحلـــة تاريخيـــة ثم يقدمها ...

ثالثا– المنهج المتبع :

لقد اتبعنا في إنجاز هذه الدراسة ، المنهج الوصفي التحليلي ، ويظهر هذا المنهـج في العديد من فصول البحث ، ونقصد بالمنهج الوصفي التحليلي ، رصد الأحداث والعمل على تحليلها ، وذلك عن طريق طرح العديد من التساؤلات ، ومحاولة الإجابة عنها ، فعلى سبيل المثال عندما تطرقنا في الفصل الثاني (عقد مؤتمر طرابلس والجزائر في صائفة 1962م) ، حاولت تتبع تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني ، كمؤسسة ستقود المرحلة الانتقالية في وجود مؤسسات الثورة التحريرية ، كالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة ، وقمنا في نفس بمحاولة الإجابة عن مجموعــــــة من الأسئلـة التي دارت حول سؤال محوري هو : لماذا ألح بعض قيادات الثـورة على تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير لكي يقود المرحلة الانتقالية في وجود مؤسسات الثورة التحريرية كالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة ...الخ ، فهذا المؤسسات قادت الثورة إلى تحقيق هدفها وغايتها ؟. كما يظهر كذلك في الفصل الرابع (بناء السلطة التشريعية ما بين (1962-1978م)) ، فبعد أن قمنا بتتبع المؤسسات التي مثلت السلطة التشريعيـــــة ، والتي هي : المجلس الوطني التأسيسي والمجلس الوطني ثم المجلس الشعبي الوطني ، حاولنا بعد ذلك التعرف مدى ممارسة هذه السلطة لمهامها وصلاحياتها . كما يظهــر كذلك في الفصل الثالث

عندما تتبعنا بناء حزب جبهة التحرير الوطني وحاولنا أن نتعــــــرف على مدى فعليتــــــه في الساحـــــة السياسيـــة في وجــــــود مؤسسات أخرى كمجلس الثورة ؛ لأن حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال أعطيت له مهمة وضع السياســـة العامة للأمــــة والدولة ومراقبـــة مدى تجسيدها . هذه أمثلة ثلاثة ، على سبيل المثال لا الحصر .

ومن المناهج الأخرى التي استخدمناها ، المنهج الكمي ، والذي يظهر استخدامه بشكل كبير في الفصل الثامن (الاقتصاد والمجتمع في الجزائر ما بين (1962-1978م)) ، فعندما تعرضنا للفلاحة والصناعة والتجارة وغيرها ، كتبنا من منطلق إحصائيات ، فكل ما قدمناه تقريبا في مجال الاقتصـــــاد والمجتمع ، كان مستخلصا ومستنتجا من إحصائيات . ويظهر المنهج الكمي أثناء تحديدي لمتوسط الإنتاج ، والنسب المئوية التي تمثلها مجموعة منتجات من أصل الإنتاج ككل ، حساب الميزان التجاري ، تحديد السنوات التي عجز فيها ، قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات ، قيمة الواردات الجزائرية من المواد الأساسية وشبه الأساسية كالحليب ومشتقاته والدقيق والسكر والسكريات والزيوت والدهون والقهوة والمواد الصيدلانية ...الخ .

وبالإضافــة إلى المنهجين السابقين ، قدمنا نقدنا لأحداث ؛ رأينا أن من واجبنا ، نقدها ، ومن الأمثلـــة على ذلك ، نقد الصراع على السلطة والتقاتل لأجلها غداة الاستقلال ، نقد تصرف تنحية أحمد بن بلة مهمة إعداد الدستور (دستور1963م) من المجلس الوطني التأسيسي ، وهو المخول للقيام بذلك ، فلا يسمى المجلس التأسيسي بهذا الاسم ؛ إلا لأنه يعد وثيقة الدستور . وهذان مثلان ، أما عن استخدام المنهج النقدي بشكل كبير فيظهر في خاتمـــــــة البحث ، كما يظهر تقريبا في خاتمـة كل فصل وجزئية (كبيرة) من كل فصل .

رابعا– أهداف الدارسة :

- إبراز الأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية أو تقديم تصور الثورة الجزائرية للدولة الجزائرية المستقلة .
- تسجيل المجهودات والأعمال الميدانية التي قدمتها القيادة الحاكمة في سبيل بناء الدولة الجزائرية المستقلة ، طوال المرحلة الممتدة ما بين (1962-1978م) .
- التأكد من مدى تطبيق مبادئ وأسس الثورة الجزائرية "الدولتية" أثناء عمليـــــــة البناء ، وفي نفس الوقت التـــأكد من مبدأ استمرارية الثورة الذي قالت به معظم مواثيق الاستقلال وبرنامج طرابلس .
- تحليل هذه الفترة من تاريخ الجزائر المعاصرة من أجل الوصول إلى الحقيقية النسبية كما عبر نصر الدين سعيدوني ؛ لأن الكثير من الدراسات ركزت على تسجيل الأحداث دون تحليلها على ما يذكر الأستاذ إبراهيم لونيسي ، فبالتحليل يمكن الوصول إلى الحقيقة ، والذي يسعى إليها دون تطبيق المنهج التحليلي ، فإنه لن يصل إلى هذه الغاية العظيمة ... وهو كمن يريد أن يتسلق برجا شاهقا دون أن يستعمل سلما ، كما عبر الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت .

- تطبيق المنهج النقدي على المجهودات والأعمال التي قُدمت في سبيل بناء الدولة ، سواء على مستوى التنظير أو الممارسة لاستخرج الدروس والعبر ...
- محاولة التأريخ لهذه المرحلة من تاريخ الجزائر المعاصر ، القريبـــة زمنيا من الزمن الذي نعيش فيه ، ولكننا لا نزعم أننا نكتب تاريخا ، وإنما هو رأي ؛ فقد "يكتب بعض المشتغلين بالدراسة التاريخية بمفهومها العلمي" في الأحداث التاريخية القريبة من الزمن الذي نعيش فيه ، "ولكنهـــم يعترفون في نفس الوقت بأن ما يكتبونه لا يعد من التاريخ بل يكون من باب التأمل أو الملاحظة أو إبداء الرأي" . فإلي اليوم لم تظهر جميع المذكرات والشهادات وخاصة الوثائق ... بل وبكل صدق لم نعتمد على جميع الشهادات والمذكرات بل وحتى جميع الوثائق المنشورة ، وهذا ما يظهر للقارئ المتخصص لهذا العمل . أضف إلى ذلك أن الفترة التي حاولنا دراستها أدنى تاريخ فيها (يعني سنة 1954م) هو الذي فاق خمسين سنة فقط حسابيا من السنة التي نحن فيها (النصف الثاني من سنة 2016م) أما أقصاها (سنة 1978م) فهو لا يتعدى 38 سنة ... وفي الدراسات التاريخيـــة ولكي يمكننا أن نبحث في التاريخ أو التأريخ لأي مرحلـــة ، فلابد أن يمر على الحادثة 50 عاما ، على الأقل .
- الإجابة عن مجموعة من الأسئلة (الإشكالية والتساؤلات الفرعية) ، وهي كالتالي :

خامسا – الإشكالية والتساؤلات الفرعية :

أ–الإشكالية :

ما مدى الأخذ بأسس ومبادئ الثورة الجزائرية "الدولتية" التي وضعتها من خلال نصوصها ومواثيقها أثناء عملية بناء الدولة الجزائرية منذ بداية الاستقلال وإلى غاية 1978م ، في الجانب الدستوري والسياسي والإداري والعسكري (الجيش) والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي ؟.

ب–التساؤلات الفرعية :

- ما هي أبرز مبادئ وأسس الدولة في مواثيق ونصوص الثورة الجزائرية ؛ سواء ثورة التحرير أو ثورة البناء ؟ .
- هل تتوافق أسس ومبادئ الدولة للثورة التحريرية مع أسس ومبادئ الدولة لثورة البناء ؟ .
- إذا سلمنا جدلا أن ثورة البناء قد نظرت للدولة الجزائرية المستقلة ، فهل نظرت الثورة التحريرية للدولة الجزائرية المستقلة ؟ .
- ما هي أبرز المجهودات والأعمال والأفعال التي قدمتها قيادة الثورة لبناء الدولة الجزائرية المستقلة ، طوال المرحلة الممتدة ما بين (1962–1978م) ؟ .
- ما هي أبرز الـــدروس والعبــــر التي يمكن أن نستخلصها من تاريخ الجزائر ما بين (1962–1978م) ، ومن عملية بناء الدولة ؟.

سادسا – مجال الدراسة :

أما عن الإطار الزماني والمكاني فهو يدرس المجهودات والأعمال والأفعال التي قدمتها القيادة الحاكمة بعد الاستقلال في سبيل بناء الدولة الجزائرية ما بين (1962-1978م) ؛ أي من فجر الاستقلال إلى وفـاة الرئيس الهواري بومدين ، ولكنه يعود إلى زمن الثورة التحريرية لكي يتعرف على أبرز أسس ومبادئ الدولة التي وضعتها الثورة التحريرية ، كما يعود إلى جذور الدولة الجزائرية المعاصرة المتصورة والواقع . وتعود جذور الدولة الجزائرية المعاصـــــرة الواقع ، إلى دولة الأمير عبد القادر ، أما الدولة الجزائرية المتصورة فتعود إلى زمن الحركة الوطنية لدى التيار الاستقلالي بشكل واضح وجلي .

ربما يطرح سائل لماذا هذا الإطار الزماني ؟ ، فنجيب : لأنه وخلال هذا الزمن جرت العديد من الأحداث ، كعقد مؤتمر طرابلس وما حصل بعد مؤتمر طرابلس ، عقد المؤتمـــــر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية ، وقبلها انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ، انتخاب المجلس الوطني ، الانقلاب على أحمد بن بلة وتشكيل مجلس الثورة ، حكم مؤقت ، العودة إلى الحياة الدستورية ، انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية ... وضع دستور 1963م ، وضع الميثاق الوطني 1976م ، وضع دستور 1976م ، إعلان ثورة صناعيــة وزراعيــة وثقافيــة ، بناء الهياكل والمؤسسات الصناعية والتربوية ، إطلاق العديد من المخططات التنمويــة ؛ المخطط الثلاثي (1967-1969م) ، المخطط الرباعي الأول (1970-1973م) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) . أو بمعنى آخر أكثر وضوحا ، نحن نعتقد أن شعلة الثورة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية 1978م ، كانت مشتعلة بشكل كبير ، أما بعد 1978م ؛ أي بعد الهواري بومدين بدأت شعلتها تخفت وتتراجع حتى انطفأت بعد ذلك في أواخر الثمانينيات ، فمرحلة أحمد بن بلة والهواري بومدين ، وخاصة عهد هذا الأخير ، كان يمثل مرحلـة الفتوة والشباب في الثورة الجزائرية وأوجها ، بغض النظر عن شرعيته السياسية ، فهو وصل إلى السلطة بطريقة غير شرعية ؛ عن طريق انقلاب نفذه ضد أحمد بن بلة ، فمظاهر الثورة بمفهومها العام خلال عهده ، كالهيجان والغصب والحماسة وحب التغيير وعدم الخوف من الآخر (فرنسا أو غيرها من القوى) ورفض الأمر الواقع وغيرها المظاهر ، كانت موجودة ثم أخذت في التراجع من بعده .

سابعا – خطة البحث :

عالجنا موضوع الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978م) في مدخل وتسعة فصول ، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ، قدمنا فيها أبرز الاستنتاجات ؛ لأننا كنا عند نهاية كل فصل تقريبا نقوم بتقديم خلاصة عن الفصل ، بالإضافة إلى ما سبق قليل من الملاحق التي حاولنا أن نستفيد منها أثناء العرض ...

فأما المدخل ، فلقد تطرق إلى جذور الدولة الجزائرية المعاصرة ، واقعا وتنظيرا قبل 1954م . وترجع جذور الدولة الجزائرية المعاصرة إلى عهد الأمير عبد القادر ، الذي بنى دولة زمن الاحتلال الفرنسي ما بين (1832-

1847م) ، وهي دولة مقاومة كما عبر الباحث عبد الحميد زوزو ، فأَبرَزَ المدخل أبرز المؤسسات السياسيـــة والأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى أسلوب حكم الأمير عبد القادر ، وبعض رموز الدولة الأميرية وغيرها . ودولة الأمير عبد القادر ، هي الواقع . أما التنظير فتمثله الحركة الوطنية الجزائرية من خلال بعض نصوصها ، فحاولنا أن نتعرف على تصورات تيارات الحركة الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة ، لمن كانت تريد استقلال الجزائر ، حتى ولو كان ذلك استقلال الجزائر جزئيا أو غير كامل أو في الإطار الفرنسي . ومن بين تيارات الحركة الوطنية التي كانت لها تصورات للدولة الجزائرية المستقلة ، التيار الاستقلالي بطبيعة الحال ، الممثل بنجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وكذلك هناك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهنالك البيانيون خلال الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وكنا قبل الذي سبق ، وفي البداية قد ضبطنا مفهوما للدولة ، هذا عن المدخل .

أما عن الفصل الأول فلقد انصب العمل فيه على إبراز الأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية (تصور الثورة للدولة) من خلال أبرز مواثيق ونصوص الثورة الجزائرية ، سواء نصـــــوص ومواثيق ثورة التحرير أو نصوص ومواثيق ثورة البناء ، ومن بين هذه النصوص ما يلي : بيان أول نوفمبر 1954م وميثاق الصومام 1956م وبرنامج طرابلس ودستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م والميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م .

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى عقد مؤتمر طرابلس في أواخر ماي وبدايات جوان من سنة 1962م ، كإحدى اللبنات الأولى لبناء الدولة الجزائرية ، وبعد ذلك تتبع الفصل الأحداث التي جرت بعد نهاية المؤتمر ، والتي نلخصها في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة بين مجموعة من قيادات الثورة .

ولقد تركز الحديث في الفصل الثالث حول بناء حزب جبهة التحرير الوطني ، كمؤسسة تعمل على وضع سياسية الأمة وكمؤسسة مراقبة لمدى تطبيق السياسة الموضوعة ... أضف إلى ذلك أن الحزب سيكون مغذي مؤسسات الدولة بالموظفين . حاولنا في البداية تقديم جبهة التحرير الوطني ومؤسساتها قبل الاستقلال ، ثم تعرفنا على مقام الحـــزب ودوره من خلال برنامج طرابلس المنبثق عن مؤتمـــر طرابلس الذي حوّل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي . ثم تعرفنا على حزب جبهة التحرير الوطني في عهد أحمد بن بله ومقامه من خلال دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م ، وعلى وضيعته زمن الرئيس الأول ثم على وضيعته زمن الهواري بومدين خلال الحكم المؤقت ؛ أي ما بين (1976-1965م) ، ثم على وضعه ومقامه زمن الحياة الدستورية إلى وفاة الهواري بومدين ومقامه في الدولة من خلال الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ...

وفي الفصل الرابع تتبعنا بناء السلطة التشريعيــــة ما بين (1978-1962م) ، فبيّنا المؤسسات التي مثّلت السلطــة التشريعيــة طوال الإطار الزماني المذكور . وكانت تلك المؤسسات : المجلس الوطني التأسيسي المنتخب من طرف الشعب في 20 سبتمبر 1962م ولمدة عام ، وكان من مهامــه ، التأسيس للدولة عن طريق وضع

دستور لها ، وتعيين الحكومـة لقيادة المرحلــة الانتقاليــة خلال عام ، بالإضافة إلى التشريع أو وضع القوانين للجزائر المستقلة . أما المؤسسة الثانية فلقد كانت ، المجلس الوطني ، والتي مثلها نواب المجلس الوطني التأسيسي لمدة عام من 20 سبتمبر 1963م إلى 20 سبتمبر 1964م ، فللإشارة فلم تجـــر انتخابات في 20 سبتمبر 1963م ، ولكن بمقتضى المادة 77 من دستور 1963م ، تقلّد نواب المجلس الوطني التأسيسي نيابية المجلس الوطني لمدة عام ؛ أي من 20 سبتمبر 1963م حتى 20 سبتمبر 1964م ، وقبيل نهاية هذا التاريخ الأخير جرت انتخـــابات للمجلس الوطني ، وكان من بين مهام المجلس الوطني مراقبـــة عمل الحكومـــة والتشريع بالإضافـــة إلى تنحية رئيس الجمهورية إذا لـــزم الأمر ... ولكن هذا المجلس لم يدم طويلا في عهدته المقدرة بأربعة سنوات ، فلقد حصل انقلاب 19 جوان 1965م ، وجُمد المجلس ، وحَل مجلس الثورة محل المجلس الوطني ، ولقد خوّل مجلس الثورة مهمة التشريع للحكومة في زمن حكمه (حكم المؤقت) ، والذي دام لمدة 10 سنوات ... أما المؤسسة الأخيرة التي مثّلت السلطة التشريعية فلقد كانت المجلس الشعبي الوطني المنتخب في 25 فيفري من سنة 1977م ، والذي أُعطيت له صلاحية تشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة ... وكنا قد تتبعناه حتى نهاية سنة 1978م ، أما ما يلي ذلك فهو ليس ضمن موضع بحثنا ...

أما الفصل الخامس ، فلقد تناولنا فيه عملية بناء السلطة القضـــــائية الجزائرية ما بين 1962م إلى سنة 1978م ، ولقد قدمنا في الجزئية الأولى من الفصل ، أبرز المراسيم والقوانين المنظمة للقضاء الجزائري ثم تطرقنا لهيكلته وأبرز مؤسساته خلال عهد أحمد بن بلة ، ونفس الأمر قمنا به في الجزئية الثانية من الفصل لتبيان تنظيمه وأبرز مؤسساته وهيكلته خلال عهد الهواري بومدين ... وفي آخر الفصل عرّجنا ولو بشكل بسيط على موضوع مكانة الحريات في عهد أحمد بن بلة والهواري بومدين ، وواقع العلاقة بين السلطة التنفيذية والقضائية ، من خلال وقائع جرت تمس هذا الموضوع ، كقضية العقيد شعباني وأحمد طالب الإبراهيمي .

أما الفصل السادس فلقد كان للسلطة التنفيذية والبناء الإداري ما بين (1962-1978م) ، وحاولنا فيه إبراز أبرز ممثلي السلطة التنفيذية ما بين 1963م إلى 1978م ، ولقد كانت ممثلات السلطة التنفيذية زمـــن أحمد بن بلة أو الهواري بومدين ، كل من : رئيس الدولة (رئيس الجمهورية) ، ورئيس الحكومة –رئيس مجلس الوزراء ، بالإضافة إلى الحكومة . والشيء الملفت للانتباه أن رئـــاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء ورئـــــــــاسة الحكومة قد تقلدها أحمد بن بلة ما بين (1963-1965م) ، وتـــــولاها الهواري بومدين ما بين (1965-1978م) ، أما الحكومة فكل واحد اختار الطاقم الذي يناسبه ، سواء أحمد بن بلة أو الهواري بومدين . وكنا خلال هذا وذاك قد بيّنا كيف وصل كل من أحمد بن بلة أو الهواري بومدين إلى سدة الحكم ... أما عن السلطة التنفيذية قبل 1963م، فلقد مثّـــــلها رئيس الحكومة ، أحمد بن بلة ، والحكومة ، ولقد عالجناها في فصل السلطة التشريعية ، وبالتحديد عندما تعرضنا إلى موضوع المجلس الوطني التأسيسي ... هذا عن الجزئية الأولى من الفصل أما الجزئية الثانية فلقد خضنا في عملية التنظيم الإداري للجزائر ، التي حصلت زمن الرئيسين أحمد بن بلة والهواري بومدين ،

ثم عرّفنا بأبرز المؤسسات أو التنظيمات التي سيّرت الوحـــدات الإداريــة الجزائرية (البلدية ، الدائرة ، الولاية) ، سواء زمن أحمد بن بلة أو الهواري بومدين ...

وتطرق الفصل السابع إلى الجيش الجزائري الوطني ، إحدى أهم دعامات الدولة ، والذي إن لم يكن فستكون الدولة مستباحة من طرف الآخرين . تناولنا في بداية هذا الفصل مســألة تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ، وبعدها خضنا في مسألة حساسة مازالت تثار اليوم بحدة ، بل وتشغل الرأي العام الجزائري ، وهي مسألـــة انضمام الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني ، وبعدها أصبحوا في الجيش الوطني الشعبي بعد تحويل جيش التحرير الوطني ، ثم ولجنا بعد ذلك إلى صلب الموضوع ، والذي يتمثل في تكوين وتجنيد وهيكلة وبناء قوات الجيش الوطني الشعبي ، ثم ختمنا الفصل بأهم الأعمال التي قام بها الجيش الشعبي الوطني في مجال الدفاع الوطني ، كصد العدوان المغربي والمشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية بالإضافـــة إلى وقف التمردات ، كتمرد العقيد محمد شعباني وحسين آيت أحمد ، وكنا قد وقفنا قبل هذا العنصر عند قضية الخدمة الوطنية ، وأهم الأعمال التي قام بها رجال الخدمة الوطنية ، ثم ختمنا الفصل بالمهمة الأخرى التي يقوم بها كل جيش وجه الأرض ، ويقوم بها الجيش الجزائري ، والتي تتمثل في : المشاركة في الحياة السياسة والتأثير فيها ، ولقد كان الجيش يمارسها ويؤثر في الساحة السياسية عن طريق قائده الأعلى والحقيقي ، العقيد الهواري بومدين منذ 1962م ، وقبل ذلك .

أما الفصل الثامن فلقد عالجت عناصره ، بناء الاقتصاد الوطني الجزائري كدعامة أخرى للدولة الجزائرية ، بالإضافة إلى وضعية المجتمع الجزائري ، ولقد ركزنا في هذه الجزئية الأخيرة على أبرز النتائج المحققة في الميدان الاجتماعي ، في ميدان التعليم والصحة والسكن والتشغيل ، مع تقديم معطيات في بداية هذه الجزئية عن سكان الجزائر ما بين (1978-1962م) كعدد سكان الجزائــر وكثافتهــم ونموهم . وإذا كُنا قد ركزنا في جزئيــة المجتمع على النتائج ، فإننا في جزئية الاقتصاد قد فصّلنا نوعا ما ، فتعرضنا لجل الأنشطة الاقتصادية : الزراعة وتربية الحيوانات والصيد البحري والصناعة والتجارة ، وكنا عند بدايــة كل نشاط نبين الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في كل جانب ، ثم بيّنا واقع تلك الأنشطة ما بين (1978-1962م) . وعندما بدأنا نفشل في وضع تقييم للاقتصاد الجزائري طوال الإطار الزماني السابق ، جاءت جزئية التجارة الخارجية ؛ التي أعانتنا كثيرا في وضع تقييم للاقتصاد الوطني ...

انصب العمل في الفصل التاسع دراسة الإعلام والثقافـــة في الجزائر ما بين (1978-1962م) ، فتكلمنا على وسائل الإعلام المكتوبة ووسائل الإعلام السمعية البصرية (التلفزيون والسينما) ، كما تناولنا وسائل الإعلام السمعية (الإذاعة) ، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المباشرة (المسرح) . وهذه الوسائل كانت تنشر وتعالج وتدرس الثقافـــة الجزائريــــة ، وفي نفس الوقت كانت تنشر الأخبار وتوعي الجماهير وتثقفهـــم وتوعيهـم كما أنها تعمل على توجيه الجماهير ، وفي آخر هذا الفصل خضنا في الهوية الوطنية الجزائرية ومسألة التعريب ...

ثامنا – أهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل :

لإنجاز هذا العمل اعتمدنا على مذكرات مجموعة من الفاعلين الجزائريين خلال تلك الفترة وعلى بعض حواراتهم وشهاداتهم ، وعلى بعض الوثائق المنشورة في سواء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية أو في مؤلفات لبعض الباحثين ، وفيما يلي سنقدم أبرز المصادر والمراجع التي ساعدتنا كثيرا في انجاز هذا العمل :

- مذكرات العقيد الطاهر الزبيري الذي كان قائدا للأركان منذ بداية الاستقلال وآخر قادة الولاية التاريخية الأولى ، ولقد اعتمدنا بشكل كبير على مذكراته الثانية ؛ ولقد كانت الأولى قد خُصصت لنضاله خلال الثورة إلى قبيل الاستقلال ، أما الثانية فقد خصصت لكفاحه بعد الاستقلال والتي سماها "مذكرات نصف قرن من الكفاح" . هذا بالإضافة إلى شهادته الأخرى التي أدلى بها للصحفي والباحث في الشؤون التاريخية ، محمد عباس ، وذلك في مؤلفه "رواد الوطنية" .... ولقد أفادتنا مذكراته وشهاداته في التكلم على أزمة صائفة 1962م بالإضافة إلى عملية تنحية الرئيس أحمد بن بلة ، والذي كان هو قائدها الميداني ومنفذها مع مجموعة من العسكريين ... وللإشارة : إن المذكرتين الأولى والثانية كانتا من إملاء العقيد الطاهر الزبيري وتحرير الصحفي مصطفى دالع ، وكانت الثانية قد نشرت في أعداد الشروق اليومي من سنة 2011م ، ثم جُمعت من طرف مجمع الشروق لكي تصدر على شكل كتاب ...
- حوارت الهواري بومدين مع الصحفي المصري المشهور ، لطفي الخولي ، وبالتحديد حواره الأول الذي أجراه مع الهواري بومدين بعد الانقلاب مباشرة ، وكان في سنة 1965م ، في شهر أكتوبر . ولقد كانت ثلاثة حورات ، وهي منشورة في مؤلف لطفي الخولي "في الثورة وبالثورة ومع الثورة" ، والتي نشرت مع تحليل ومقدمة للطفي الخولي ... ولقد أفادنا الحوار الأول في تحديد أبرز الأسباب التي جعلت الهواري بومدين ومجموعته يقومون بانقلابهم على أحمد بن بلة ...
- مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي الاثنتين ، الأولى والثانية ، وشهاداته : لا يمكن أن نتحدث عن جزائر الاستقلال من دون الرجوع إلى مذكرات المجاهد المناضل الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي نجل العلامة الجزائري محمد البشير الإبراهيمي ، الذي تولى وزارة التربية الوطنية ما بين (1970–1965م) ، ثم وزير الإعلام والثقافة ما بين (1977-1970م) ، ثم وزير مستشـــار لدى رئيس الجمهورية ، الهواري بومدي من 1977م إلى وفاة الهواري بومدين . ولقد أخرج إلى حد كاتبة هذه الأسطر ثلاثة مذكرات قدّم فيه شهادة مميزة ومهمة لطلبة التاريخ والباحثين عموما ، بالرغم أنه يذكر دائما أن لم يذكر كل شيء ، ولكن مذكراته مهمة في كتابة تاريخ الجزائر المستقلة ، وهي تدخل مع مذكرات الطـــــــــاهر الزبيري وغيره من الفاعلين خلال الثورة في ما يسمى بالذاكرة التاريخية ... فهي ليست تاريخا ولكن تدخل ضمن الذاكرة ؛ فالتاريخ له منهجية عندما يكتب لا ندعي أننا قمنا بها ولكن حاولنا أن نتتبعها ... ولقد كان الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي يحرص أن تخرج مذكراته باللغتين ؛ الفرنسية والعربية ، فهو يخرجها

بالفرنسية وبعد ذلك يلحقها دائما باللغة العربية بعد أن يترجمها المترجمون ويراجعها بنفسه ، فالأولى ترجمها عبد العزيز بوباكير أما الثانية فلقد ترجمها الروائي مرزاق بقطاش ، ولقد كان أحمد طالب الإبراهيمي راضيا على هاتين الترجمتين . المذكرات الأولى أفادتنا كثيرا في تبيان ما حصل من اعتقالات خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة وكيف أُعتقل هو وعُذب ، فمذكـــــراته الأولى ساعدتنا في التعرف على وضع الحريات في الجزائر المستقلة وبالتحديد في عهد أحمد بن بلة ووضع القضاء الجزائري في هذا الجانب . وكانت هذه المذكـــــــرات قد عنونت ب"أحلام ومحن (1965-1932م)" ... أما مذكراته الثانية المعنونـــة بـ "هاجس البناء (1978-1965م)" ، قد رافقتنا طوال انجاز هذا العمل ، وخاصـــة في مجـــــال الإعلام والثقافـــة . وعلى ذكر الإعلام والثقافـــة نذكر هنا دراسة الباحث سفيان لوصيف ، التي أمدتنا بمعطيات في جانب البناء الثقافي والإعلامي للجزائر المستقلة ، ولقد كانت تحت عنوان ، "السياسة الثقافية في الجزائر ، الإيدولوجيا والممارسة".

- ومن بين الكتب التي أمدتنا بالعديد من المعطيات ، مؤلف علي هارون المعنون ب "خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م" ، وهو مترجم من طرف صــــــــادق عماري وآمـــال فلاح ، ولقد راجعها مصطفى ماضي ، ولقد نشر فيه المؤلف كذلك مجموعة من وثائق الثورة التحريرية وهي باللغة الفرنسة كمحضر 07 جوان 1962م ، والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية . ولقد أعاننا هذا الكتاب كثيرا في فصل عقد مؤتمر طرابلس . فهذا الكتاب يمكننا أن نعده كتابا في التاريخ ؛ لأنه تتبـــع ما جرى في الجزائر خلال صيف 1962م ، وقدّم مجموعة من التحليلات في ذلك . وفي اعتقادنا لا يمكن الكتابة عن الجزائر خلال صائفة 1962م دون الرجوع إلى هذا المؤلف الذي كان صاحبه فاعلا خلال الثورة ؛ فلقد كان الرجل ، عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني أضف إلى ذلك أنه كان شاهد عيان ... ومن الكتب الأخرى التي سهلت علينا معـــالجة فصل عقد مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962م ، مؤلف الباحث محمد العربي الزبيري المسمى ب "تاريخ الجزائر المعاصر" ، الجزء الثالث .
- بالإضافـــة إلى ما سبق لا يمكننا أن لا نذكـــــــر مؤلف النائب في المجلس التأسيسي والمجلس الوطني ما بين (1965-1962م) ، عمار قليل ، والموسوم ب "ملحة الجزائر الجديدة" ، وكان في أجزاءٍ ثلاثة ، وكان الذي سهّل علينا عملية البحث ، هو الجزء الثالث ، الذي خدمنا في موضوع السلطة التشريعية وبالتحديد في جزئية المجلس الوطني التأسيسي ... ونذكر من بين الدراسات التي ارتكزنا عليها في انجاز فصل السلطة التشريعية ، مؤلف الباحث صالح بلحاج ، والذي كـــان حول "السلطـــة التشريعيـــة ومكانتها في النظام السياسي الجزائري" ، والذي رافقنا بشكل كبير في فصل الســـــلطة التشريعية ، وأمـــــدنا بمجمـــــوعة من المعطيات والتحليلات المهمـــة ... وهو جزء من كتابه الآخر ، الموسوم بـ "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم" .

- كما يمكن أن نضيف إلى ما سبق ، مؤلف عبد العزيز سعد ، الموسوم بـ"أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري" ، والذي سهل علينا كثيرا تناول فصل بناء السلطة القضائية الجزائرية ، ومعه مؤلف بوبشير محند أمقران ، الذي سماه بـ"النظام القضائي الجزائري" ، ولقد أفادنا هذا الأخير في التعرض لأبرز المؤسسات القضائية التي استحدثت في عهد أحمد بن بلة ، وكيف واجهت القيادة الحاكمة ، الوضع القضائي الجزائري منذ الاستقلال وإلى نهاية حكم الرئيس أحمد بن بلة ، أما بعد أحمد بن بلة وخلال الهواري بومدين فلقد رافقنا مُؤَلف عبد العزيز سعد ، والذي سهّل علينا التعرض إلى البناء القضائي الجزائري ، فلقد كان هذا المؤلف بالرغم أنه متخصص في القانون ، خير معين لنا ؛ لأن صاحبه بسّط مصطلحات القانون والقضاء ، ولفت انتباهنا إلى القوانين الصادرة لتنظيم وبناء السلطة القضائية الجزائرية ... كما فعل مؤلف بوبشير محند أمقران ... ونحن ننصح كل باحث غير متخصص في القانون والقضاء أن يراجع الكتابين ، وخاصة مؤلف عبد العزيز سعد ...
- صحيح أننا قدمت أعلاه مجموعة من المراجع والمصادر التي أعانتنا كثيرا ، ولكن لا يمكن أن ننسى على الإطلاق مؤلف عامر رخيلة الموسوم بـ"التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980م)" ، الذي نقلنا منه الكثير في فصل بناء حزب جبهة التحرير الوطني ...
- وبالإضافة إلى الذي سبق نذكر مؤلف المتخصص في القانون الدستوري سعيد بوالشعير الموسوم بـ "النظام السياسي الجزائري ، الجزء الأول" ، والذي أعاننا في العـــــــديد من ثنايا البحث كما أفادنا في فصل بناء السلطة التنفيذية ، وفي جزئية : البناء الإداري ، وعلى ذكر البناء الإداري للبلاد ، لا يمكننا أن ننسى أبدا مؤلف أحمد محيو الذي قدم لنا أبرز المؤسسات أو التنظيمات الإدارية التي شكلتها القيادة الحاكمة في بداية الاستقلال ، ولقد كان عنوان ذلك الكتاب ، محاضرات في المؤسسات الإدارية ...
- ومن بين المراجع الأخرى التي أعانتنا كثيرا في انجاز مدخل البحث مؤلف صالح فركوس المسمى بـ "تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ..." ، والذي أعطانا تصورا عام لدولة الأمير عبد القادر، بشكل مبسط ، كما أضيف هنا مؤلف رابح لونيسي الموسوم بـ "رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ..." ، الذي رافقنا في مواقع متعددة من هذا البحث .

هذا عن أبرز المذكرات والكتب والمؤلفات ، أما الوثائق ففيما يلي أبرزها :

- بيان أول نوفمبر 1954م وميثاق الصومام 1956م وبرنامج طرابلس 1962م ودستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م والميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ، فمن خلال هذه النصوص تمكنا من إبراز أبرز الأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية ، هذا بالإضافة إلى نصوص أخرى كالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وغيرها . وللإشارة تتعدد مواثيق ونصوص الثورة الجزائرية ، ولكن النصوص السابقة شاملة ، وتقدم جميع التفاصيل .

- ومن بين المصادر التي أمدتنا بمعطيات كثيــرة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، التي تحوي العديد من القوانين والمراسيم والمواثيق التي من خلالها درست البناء الإداري والقضائي والجهاز التنفيذي والتشريعي وغيره ، للدولـــة . ففي فصل بنـــاء السلطة التشريعية ساعدتنا المراسيـــم والقوانين التالية : مشروع قانون يتعلق بصلاحيات ومدة المجلس الوطني التأسيسي المستفتي عليها الشعب في 20 سبتمبر 1962م ، لائحة المجلس الوطني التأسيسي المصادق عليه من طرف نواب المجلس الوطني التأسيسي في 25 سبتمبر 1962م ، النظام الداخلي للمجلس الوطني 1964م ، القانون رقم 64-254 مؤرخ في 25 أوت 1964م ، يتعلق بانتخاب المجلس الوطني في 20 سبتمبر 1964م ، القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الصادر في 1977م ، الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضويـــة في المجلس ، بالإضافـــة إلى دستور 1963م ودستور 1976م ، فهذه أبرز الوثائق المنشورة في الجريدة الرسمية التي اعتمدنا عليها في كتابة فصل السلطة التشريعية ...
- ومن بين الوثائق المنشورة في الجريدة الرسمية التي من خلالها ومن خلال بعض المراجع استطعنا إنجاز فصل السلطة التنفيذية : بيان مجلس الثورة 19 جوان 1965م ، مراسيم والأوامر التي تعيّن الطاقم الحكومي لكل رئيس ، سواء في حكومته الأولى أو التعديل الحكومي الذي يطرأ على حكومته ، سواء أ كان التعديل جزئيا أم جذريا ... ومن أبرز هذه الأوامر ، أمر 10 جويلية 1965م ، الذي قدّم فيه الهواري بومدين طاقمه الحكومي الأول ، كما أن هذا الأمر حمل مواد أخرى ، تعالج لمن ستكون مهمة التشريع زمن حكم مجلس الثورة ، والتي أعطاها أو وكّلها مجلس الثورة للحكومة ، كما أوضح مجلس الثورة أن الحكومة ستكون مسؤولة بشكل جماعي أمام مجلس الثورة وبشكل فردي أمام رئاسة مجلس الثورة ، الممثلة في الهواري بومدين . كما نشير هنا إلى محاضر التي تلت عملية انتخاب رئيس الجمهورية والتي قدمت لنا مجموعة من الإحصائيات والمعطيات ، ولقد كان هناك محضران ، المحضر الأول تلي الانتخابات الرئاسية الأولى للجزائر التي جرت لانتخاب أحمد بن بلة . والمحضر الذي تلي انتخابات الهواري بومدين في سنة 1976م . ونضيف إلى هذا ، دستور 1963م ودستور 1976م ، اللذين بيّـنا لنا صلاحية ومهام رئيس الجمهورية كأعلى سلطة تنفيذية ووحيدة ...
- ومن بين الوثائق الأخرى المنشورة في الجريدة الرسمية والتي أعانتنا كثيرا في انجـــاز السلطة القضائية ، الأمر رقم 65-278 مؤرخ في 16 نوفمبر 1965م ، والذي يتضمن التنظيم القضائي ، والمرسوم رقم 65-279 مؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والذي يتضمن أمر تطبيق الأمر المذكــور أعلاه ، بالإضافة إلى المرسوم رقم 65-280 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والذي يتضمن تحديد مراكز المحاكم ودائرات اختصاصها . فهذا الأمر والمرسومين ، بيّـنوا لنا مراكز المحاكم والمجالس القضائية ، ومركز المجلس الأعلى ، كمؤسسات قضائية ، كما بيّـنوا مهامهم ودائرة اختصاص كل محكمة وكل مجلس قضائي ... هذا

بالإضافة إلى قوانين ، كقانون القضاء العسكري الصادر في 1964م ، وقانون القضاء العسكري الصادر في 1971م ، واللذين بيّـنا لنا كيفية تشكيل المحكمة العسكرية ، ومهامها واختصاصاتها ... ونضيف إليهما قانون المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، وقانون المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصاديـــة الصادر في 1966م ، واللذين بينا كل واحد منهما المؤسستين القضائيتين اللتين استحدثتا في عهد الهواري بومدين ... بالإضافة إلى هذا وذاك نذكر قانون الثورة الزراعيـــة الصادر في 1971م ، والذي وضّح بشكل مستفيض مهمة لجان الطعن الولائية ، ومهمة لجنة الطعن الوطنية ، ولجان الطعن بصفة عامة : هي تلك المؤسسات القضائيـــة التي تفصل في دعاوى من يعتقد أنه كان من المتضررين من قرارات التأميم التي أمر بها الهواري بومدين زمن الثورة الزراعية ...

- ومن الوثائق الأخرى وهي دائما المنشـــورة في الجريدة الرسمية والتي بفضلها وبفضل بعض المراجع تمكنا من انجاز جزئية التنظيم الإداري في الجزائر : الأمر رقم 74-69 مؤرخ في 02 جويلية 1974م يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات ، قانون الولاية الصادر في 1969م ، وقبلهما قانون البلدية الصادر في 1967م ، الأمر المتعلق بإنشاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي الصادر تحت رقم 67-222 مؤرخ في 19 أكتوبر 1967م ...
- أما من بين الوثائق الأخـــــرى التي قدمت لنا مجموعة من المعطيات للكتابة وكلها منشورة في مؤلفات أو كتب ، فأذكر التقرير الثاني الموجه للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحـــريات الديمقراطية في أفريل 1953م ، وهو منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو السابق الذكر ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ... ، والذي أفادنا كثيرا في تحديد تصور حركة الانتصار للدولة الجزائرية المستقلة . بالإضافة برنامج نجم الشمال الإفريقي ، الذي أقره مؤتمره المنعقد في سنة 1933م ، وهو منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين (1939-1914م) ... والذي أمكننا من تقديم تصور نجم شمال إفريقيا للدولة الجزائرية المستقلة . هذا بالإضافة إلى بيان 10 فيفري 1943 ، والذي ساعدنا كثيرا في تحديد تصور البيانيين للدولة الجزائرية ، وهو منشور في مؤلف البحّاثة الجزائري يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1948-1912م) . كما أضيف إلى ما سبق مشروع قانون قدمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أمام البرلمان الفرنسي في مارس 1947م ، وهو منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ... ، ولقد بيـّن هذا المشروع تصور الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للدولة الجزائرية . كما لا ننسى ، القـــــــانون الأساسي للجـــزائر قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، وهو مشروع قانون قدمه الحزب الشيوعي الجزائر أمام البرلمان الفرنسي ، يطالب فيه بحكم فيدرالي للجزائر ؛ فهذا المشروع القانون قدّم تصورا للدولة الجزائرية لمناضلي الحزب الشيوعي الجزائري ، ومشروع القانون منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ...

- كما نضيف إلى ما سبق مجموعة من الإحصائيات المنشورة على موقع الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات (www.ons.dz) ، ولقد قدمت لنا هذه الإحصائيات ، خاما من المعطيات والمعلومات، تمكنا من خلالها إنجاز جزء كبير من الفصل الثامن ، الموسوم بالاقتصاد والمجتمع في الجزائر ما بين (1962-1978م) . وكانت تلك الإحصائيات تشمل جانب السكان والتعليم والتشغيل وقطاع الطاقة والمنـــاجم والصنــــاعة والفلاحــة والتجـــارة الخـــارجية وغيرها . وعلى ذكر التجارة ، فلقد ساعدنا مؤلف السلطة الموسوم بـ "جهود السنوات العشر [1975-1965م]" ، الصادر في سنة 1975م على بلورة فكرة عن التجارة الداخلية والخارجية ، كما ساعدنا مؤلف فرحات عباس ، الاستقلال المصادر (1978-1962م) على التعرف على واقع التجارة الداخلية ولو بشكل جزئي ، وعلى التعليق على بعض المسائل .
- هذا ولا يمكننا أن لا نضيف إلى ما سبق مجموعة من المقالات التي نشرت في عدد خاص لمجلة الجيش ، كانت قد نشـــرت في سنة 2012م ، والتي تمكنا من خلالها إنجاز جزء كبير من فصل بناء الجيش الجزائري ، فهذه المقالات هي جعلتنا نتحرك ونكتب في هذا الموضوع ... وخاصة في مجال بناء وهيكلة الجيش الوطني الشعبي .

تاسعا – الصعوبات المعترضة في إنجاز هذا العمل :

عندما بدأنا البحث في هذا الموضوع كنا نريد أن نُلم بالموضوع من كل جوانبه ؛ بمعني رصد جُل المجهودات والممارسات والأعمال التي قدمتها القيادة الحاكمة في سبيل بناء الدولة الجزائرية المستقلة ؛ في الجانب السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والعـلائقي والثقافي والإعلامي والخدمي والعسكري والأمني وغيرها . ولكن بعد أن قضينا مدة في البحث ليست بالقصيرة ولكنها معقولة ، والتي كانت حوالي خمسة سنوات ، وصلنا إلى قناعة أن لا إمكانياتنا ولا الوقت إن أُضيف لنا يمكننا أن ننهيه ؛ لأن هذا الموضوع واسع ومتعرج ومتشعب ، وفي كل جانب من جوانبه هنالك موضوعات قائمة بذاتها ، تجعل الباحث النزيه لا يعالجها في ضربة واحدة أو مرحلة واحدة وإلا كان ذلك تزييــف وتحـــريف للتاريخ وخصوصا وأن هذه المرحلـــة من تاريخ الجزائر المعاصرة مازالت إلى اليوم لم تُطرق من طرف باحثين متخصصين في التاريخ لعدة أسباب قد أسلفناها ... وعليه فهذا الموضوع يحتاج إلى زمن آخر وباحث آخر ؛ مجدٌ أكثر منا وله نفس وصبر أكثر منا وإمكانيات علمية وبحثية أخرى لا نتوفر عليها على الأقل في هذا الوقت ... وبالرغم من كل ما سبق فلقد تناولنا بناء الدولة في الجانب الدستوري والسياسي والإداري والعسكري (الجيش) والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي ، فيما تبقى جوانب أخرى لم تدرس كالبناء العلائقي للدولة (العلاقات الخارجية للدولة) ، والبناء الخدمي والبناء الأمني للدولة وغيره ، وحتى الجوانب التي دارسناها ، تحتاج إلى دراسة جديدة . كما أننا في هذه الدراسة قدمنا تصور الثورة الجزائرية للدولة الجزائرية المستقلة ، سواء ثورة التحرير أو ثورة البناء ، فثورة البناء هي امتداد لثورة التحرير .

كما أسلفنا ، عندما بدأنا البحث ، كانت الطموحات كبيرة وكنا أريد أن نُلم بالموضوع من كل جهاتـــه ... وأكثر من هذا ، كنا نريد أن نضع بصمتنا على هذا الموضوع ونصل به إلى مـــــرتبة فلسفية ، ولكـــن بعد أن بدأنا البحث ، بدأت رويدا رويدا تتبدد تلك الطموحات والأحلام ، وذلك بسبب البحث الخاطئ أحيانا ولحماستنا أحيانا وقلة صبرنا أحيانا أخرى . ونضيف إلى ما سبق قلة حيلتنا وضعف إمكانياتنا العلمية والبحثية وأسباب أخرى نحتفظ بها لأنفسنا . وأكثـــــر من هذا وكله صعوبـــة البحث التاريخي ؛ فكنا في مرات عندما تشتدد علينا عملية البحث ولا نستطيع الاستيعـــاب ، نكـــره هذا الموضوع ونكـــــره البحث في التاريخ ؟! ... فلقد كانت الطموحات كبيرة ، ولكن إمكانياتنا لم تكـــن على قَدِ طموحاتنا ...

مدخل – جذور الدولة الجزائرية المعاصرة واقعا وتنظيرا قبل 1954م :

- أولا- في مفهوم الدولة :
- ثانيا- دولة الأمير عبد القادر :
- ثالثا- أسس ومبادئ الدولة الجزائرية المستقلة من خلال وثائق الحركة الوطنية الجزائرية :

أولا–في مفهوم الدولة :

أَجمع العديد من الباحثين والدارسين والأساتذة على أن الدولة تتكون من رقعة جغـــــرافية محددة (الإقليم) ومن الشعب (مجموعة من الأفراد) بالإضافة السلطة السياسية السيادية (1) ، وهنــــاك من يضيف إلى هذه المكونات (الأركان) النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي (2) . وعليه فالدولة هي رقعة جغرافية محددة يعيش عليها مجموعة من الأفراد الذي يخضعون لسلطة سياسية سيادية ، وتتبع هذه الأخيرة نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا معينا .

والمفهوم السابق ، هو مفهوم الأساتذة المتخصصين في مجال القانون الدستوري والنظم السياسية ، أما الدولة من خلال الواقع الذي نعيشه اليوم ، فهي مجموعة من المؤسسات المختلفة ؛ الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والعسكرية والأمنية وغيرها ، والتي تعمل على خدمة الشعب .

تظهر الدولة أو قوتها عند تطبيق القوانين أو الدفاع عن الحدود أو الشعب أو للحد من التجاوزات أو كما عبرنا سابقا عند خدمة الشعب .وتستمد الدولة قوتها من الشعب ومن مؤسساتها المختلفة ، وعلى قدر أداء المؤسسات يكون قدر أداء الدولة ؛ بمعنى آخر كلما كان أداء المؤسسات قويا كلما كانت الدولة قوية والعكس صحيح . والأداء القوي للمؤسسات وبالتالي الدولة يُستمد من طرف الأشخاص العاملين بهذه المؤسسات ؛ يعني الشعب ، ولكن حتى وإن ضعفت الدولة فإنها تبقى قوية ومهابة لذلك يعزف جل الشعب البارحة واليوم عن المخالفات وعن التجاوزات خوفا من هذه القوة على العموم . ولكن قد تحدث التجاوزات عندما تصبح تلك المؤسسات لا تطبق القانون ولا تؤدي أدوارها كما ينبغي ، لذلك نسمع اليوم من يقول : الدولة حاضرة ... الدولة غائبة ... لو كانت الدولة موجودة لما حصل ما حصل وغيره من الكلام في هذا السياق .

وللإشارة ، تنتشر أخطاء اليوم حول مفهوم الدولة ، بين أفراد المجتمع ، مثقفين وعاديين ؛ فيعتقدون أن الدولة هي الحكومة أو رئيس الجمهورية أو الحكومة على أكثر تقدير ، ولكن الدولة أكثر بذلك بكثير ، فالدولة شعب وإقليم وسلطة سياسية ونظام سياسي واقتصادي واجتماعي متبع . الدولة مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، وما رئيس الجمهورية أو الحكومة إلا جـــــزء من السلطة ، والتي هي جزء من الدولة ، والذين ذكرنـــــــاهم سابقا يمثلون الدولة ، وهو يَـــزلُون كأشخاص ولكن تبقى الدولة ، على حد تعبير الرئيس الجزائري ، الهواري بومدين .

---

(1) – سعيد بوالشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء/01، النظرية العامة للدولة والدستور ، الطبعة/12 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 56 . كما يمكن العودة إلى مُؤَلف الأمين شريط : الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، الطبعة/07 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 52 ، بتصرف ...

(2) – الأمين شريط : المرجع السابق ، ص 52 .

ثانيا– دولة الأمير عبد القادر :

بحسب الدارســـين والبـــاحثين ، تعود جـــذور الدولة الجزائرية المعاصرة إلى الدولة التي أسسها الأمير عبد القادر ، وهي دولة مقاومة كما عبر الباحث عبد الحميد زوزو (1) ؛ فالأمير قاوم المستعمر الفرنسي منذ أن بُويع من طرف الجزائريين في الغرب الجزائري لكي يقود مقاومتهم ، هذا ولقد أقام الأمير دولة وطنية ؛ بمعنى دولة يسيّرها الجزائريون الأصليون ، وليس الأتراك الطارئين أو غيرهم . وفيما يلي سنتطرق لأبرز مظـــاهر هذه الدولة .

أ–الإطار الزماني والمكاني لدولة الأمير عبد القادر :

أ1–الإطار الزماني :

صحيح أن الأمير عبد القادر قد بُويع من طرف الجزائريين في الغرب الجزائري في سنة 1832م ، لكي يقود مقاومتهم ضد الاستعمار الفرنسي ، ولكن هل يُمكن اتخاذ تاريخ البيعة تاريخا لبداية الدولة الأميرية ؟ . وحول هذا يقول : أبو القاسم سعد الله في إحدى حواراته :"إن ما فعله الأمير كـــان "محاولة" واجتهاد منه في وضع أســس دولـــة في فترة زمنية محـــددة جدا ، دامت أقل من ثلاث سنوات (1837–1839م) ، وهي فترة الهدوء النسبي الذي سمحت به معاهدة التافنة " (2) .

صحيح أن الأمير قد نظّم دولته خلال فترة الهدوء النسبي الذي سمحت به معاهدة التافنة ، ولكن الدولة الأميرية كانت قد ظهرت منذ مبايعته في سنة 1832م ، ولكن هذه الدولة تَنظَّمت أكثر وظهرت تقريبا جميع مؤسساتها وأنظمتها خلال فترة الهدنة التي ظهرت منذ معاهدة التافنة ، واستمرت هذه الدولة حتى تاريخ استسلام الأمير في سنة 1847م . وهذه الدولة بدأت مؤسساتها في الانهيار وحدودها تتقلص بعد نقض معـاهدة التافنة من طرف الفرنسيين في سنة 1839م ، وربما يدعم ما سبق ما كتبه الباحث أديب حرب ، الذي قال : "أوجدت معـــاهدة التافنة للأمير عبد القادر مناخا مواتيا للعمل ؛ فلقد وافق الأمير عليها بإنشاء دولته ، التي صمم على تحقيقها في البيعة الأولى للسلطنة سنة 1832م" (3) .

أ2– الإطار المكاني :

لقد امتدت الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر في معظم الغرب الجزائري ما عدا وهران ومستغانم وأرزيو

(1) – عبد الحميد زوزو : الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، الجزء/01 ، دارهومة ، الجزائر ،[2012] ، ص 07.

(2) – أبو القاسم سعد الله في حوار ... مع مراد وزناجي ، الطبعة/02 ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2010 ، ص 116 .

(3) – أديب حرب : التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847م) ، الجزء/02 ، الطبعة/03 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2005 ، ص 11 .

والوسط الجزائري ما عدا سهل متيجة ، ووصلت في بعض الأحيان حتى الشرق الجزائري . وهذه الحدود رسمت بعد توقيع معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو في 30 ماي 1837م (1) .

ب–أسلوب الحكم :

يقول أبو القاسم سعد الله : "إن الأمير لم يطبق ما نسميه اليوم بالديمقراطية ، ولكنه اعتمد على الشورى المعروفة عند السلف الصالح . فقد كان يستفتي العلماء حتى من خارج الجزائر ، وكان يجمع النـــاس ليسمع رأيهم في الأمور الخطيرة كالحرب والسلام والمصالحة ...الخ . ومن ذلك ، الاجتماع الذي جرى قرب مليانة لرفض الموافقة على تعديل معاهدة التافنة حسب الاتفاق الجديد (اتفاق ابن عراش– فاليه 04 يوليو 1838م) . وكذلك الاجتماع الشوريّ الذي جرى لإعلان الجهـــــاد ضد العـــدو بعد اجتيـــــاز الجيش الفرنسي أبواب الحديد (نوفمبر 1839م)" (2) . ويقول أيضا : "[لقد أسس الأمير دولة إسلامية] قائمة على حب الإسلام وحب الوطن وتمجيد التاريخ والحضارة الإسلامية ، دولة استمدت أصولها من تجربة الخلفاء الراشدين ، ومن سيرة الصحابة والتابعين ، ثم من تجارب الأمم المعاصرة ، لها تجارب الأوروبيين أنفسهم في التسليح والتصنيع والأخذ بأساليب القوة والمغالبة في العلم والنظام والاقتصاد" (3) .

لقد ابتعد الأمير عن الاستبداد بالرأي فضلا عن الاستبـــــداد بالرعية ، كما حرص على تنفيذ الشريعة الإسلامية ، فلقد أخذ الأمير بمنهج قديم–جديد في الحكم ، يتمثل هذا النموذج في الابتعاد عن الاستبداد وتطبيق الشورى وتنفيذ أحكام الشريعة والتأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قدر المستطـــاع ، كما عمل الأمير طوال السنـــــوات الممتدة ما بين 1832 و1847م على "بعث الروح المعادية للسلطة الأجنبية التي احتلت البلاد وإثارة الناس بخطاب تتردد فيه عبارات : بلادكم ، أرضكم ، دينكم ، نساؤكم ... ولقد تجاوز خطاب الأمير بني فلان ، وبني، بل هي إلى الشعب ، إلى المواطنين حيثما كانوا ومهما كانت انتمـــاؤهم القبلي أو الصوفي أو الجهوي" ، وهذا في اعتقـــاد أبو القاسم سعد الله هي الوطنيـــة والقوميـــة (4) . ويقول عن أسلوب حكمـــه الباحث يحي بوعزيز : "ولقد سار الأمير في سياسته الشعبيـــة على أساس تحقيق العدل والديمقراطيـــة للشعب وفق مطـامحه ، ولم يحد عن هذا المبـــدأ ؛ مبدأ حكم الشعب طيلـــــــة حكمـــه" (5) . ويقول الباحث

(1) – الشرط الثاني والثالث من معاهدة التافنة ، وهي منشورة في الكتاب الذي ترجمه وعلق عليه وقدم له أبو القاسم سعد الله ، وهو لـ "هنري تشرشل" : حياة الأمير عبد القادر ، الطبعة/03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 397-381 . وهي منشورة كذلك في مؤلف عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزائر ، 2007 ، 85-87 ...

(2) – أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء/01 ، القسم /01 ، عالم المعرفة ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ، ص 200 .

(3) – مقدمة أبو القاسم سعد الله في مُؤلَف هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ... ، مصدر سابق ، ص 21 .

(4) – مقدمة أبو القاسم سعد الله في المصدر نفسه ، ص 9-10 .

(5) – يحيى بوعزيز : الأمير عبد القادر ، رائد الكفاح الجزائري ، سيرته الذاتية وجهاده ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 76 .

أديب حرب حول أسلـــــوب حكمه : "لم يكتف الأمير عبد القادر بتشكيل حكومته ، التي تعتبر أول حكومة جزائرية في تاريخ البلاد ، بل عيّن مجلسا للشورى من أحد عشرا (11) عضوا من كبار العلماء والفقهاء" (1) . ومن البديهي أن نقول أن هذا المجلس كان الهدف من إنشائه ، إقامة وتجسيد الشورى على أرض الواقع .

جـ – سلطات الدولة :

لقد أسس الأمير سلطات الدولة الثلاث المعروفة اليوم ، والتي هي السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية .

جـ1- السلطة التنفيذية :

ويمثلها الأمير عبد القادر ومجموعة من الوزراء الذين يمثلون الحكومة . ويعد الأمير بمثابة رئيس للدولة ، أما الحكومة فيمثلها الوزراء التالية أسماؤهم (2) :

- محمد بن العربي : وزير الداخلية .
- محمد الحاج المولود بن عراش : وزير الخارجية .
- أبو عبد الله الحاج الجيلاني بن فريحة : وزير المالية .
- أبو عبد الرحمن الحاج الطاهر أبو زيد : وزير الأوقاف .
- أبو محمد الجيلاني بن هادية : وزير الزكاة والعشور .
- محمد بن الجيلاني : وزير الحربية .
- أبو سعيد محمد بن فاخة : وزير الخزينة الخاصة .

جـ2- السلطة التشريعية :

وتتمثل في المجلس الاستشاري الذي كونه الأمير ، والذي يتكون من 11 عضو من العلماء والفقهاء ، ترأسه نيابة عن الأمير أحمد بن الهاشمي المراحي . وأولئك العلماء هم : أحمد بن التهامي ، عبد القادر ابن ركوش ، عبد الله سقاط المشرفي ، طاهر المحفوظي ، محمد المحفوظي ، أحمد بن الطاهر بن الشيخ المشرفي ، محمد بن المختار الورغي ، المكي الخرنوبي ، المختار بن المكي ، الحاج عبد القادر بن ركوش الأكبر ، إبراهيم ابن القاشي (3)

جـ3- السلطة القضائية :

ولقد ترأس هذه السلطة قاضي القضــــــاة أحمد بن الهاشمي المراحي ، الذي جمع بين رئاسة السلطة التشريعية

(1) – أديب حرب : المرجع السابق ، ص 44 .
(2) – يحيى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 77 .
(3) – المرجع نفسه ، ص 76 -77 .

والتنفيذيـــــة . ولقد كان يقضي بين الناس على المذهب المالكي . ولقد كان في الدولـــــة قضاة مدنيون وقضاة عسكريون (1) .

د- النظام الإداري :

قسّم الأمير دولته إلى ثمانية أقاليم (مقاطعات) ، يحكم كل واحدة منها خليفة ، وقسمت المقاطعة إلى مجموعة من النواحي ، كان على كل ناحية منها آغا ، وكانت الناحية قد قُسمت إلى أعـراش أو قبائل . كان على رأس كل واحدة منها قائد ، وكان على رأس كل قبيلة شيخا... ويحوِّل الشيوخ شكاوى الناس إلى السلطات العليا بطريق السلم التصاعدي ، أما الأوامر فهي من الأعلى إلى الأسفل (2) ، وكانت تلك المقاطعات كالتالي (3) :

- تلمسان وضواحيها : محمد البوحميدي الولهاصي .
- معسكر : مصطفى بن التهامي .
- مليانة وضوحيها : محمد بن علال .
- المدية : محمد بن عيسى البركاني
- مجانة وضواحيها : محمد بن عبد السلام المقراني .
- الزيبان والصحراء الشرقية : فرحات بن السعيد ثم حسين بن عزوز ثم محمد الصغير بن عبد الرحمن .
- برج حمزة : أحمد الطيب بن سالم
- الصحراء الغربية : الحاج العربي بن الحاج عيسى .

لقد أُعطيت للخليفة سلطات واسعة من طرف الأمير ، فلقد كان الخليفة يجمع الضرائب ويُقيم الحدود ويجري القضاء بين الناس ويحمي الأمن والمواطنين ويحارب العدو ، كما كان تعيين الخلفاء على الأقاليم غير محدود بزمن ، ويعمل الخليفة كذلك على نقل تعليمات وأوامـــر الأمير إلى الآغوات ، وهؤلاء ينقلونها إلى القيــــــاد وهؤلاء إلى الشيوخ . ويُعيَّن هؤلاء الشيوخ في مناصبهم عن طريق الانتخاب من طرف أفراد القبيلة ، أما الآغوات فهم يُعينون من طرف الخليفة لمدة سنة قابلة للتجديد ، أما القياد فهم يعينون من طرف الآغا ، أما وإذا كان القـــــائد من قبيلة كبيرة فإن تعيينه يكون من الخليفة نفسه (4) . ويعتقد أبو القاسم سعد الله أن الأمير سوّى بين القبائل في الضرائب وخاصـــــة بعد مرحلـــــة الهدوء النسبي التي وقعت بينـه وبين الفرنسيين بعد التوقيــــع

(1) - أديب حرب : المرجع السابق ، ص 45 وما بعدها .
(2) – أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء/01 ، القسم/01 ، مرجع سابق ، ص 197 .
(3) – المرجع نفسه ، ص 197-198 .
(4) - المرجع نفسه ، ص 197 .

على معاهدة التافنة ، ولكن قبل ذلك كان هناك تمايز في فرض الضريبة وأمور أخرى ؛ لأن الأمير في المرحلة الأولى كان يريد أن يستجلب القبائل ويؤلف قلبوهم [1] .

هـ – التنظيم العسكري :

لقد تَكَوَّن جيش الأمير عبد القادر من جيش نظامي وجيش غير نظامي ، والظاهر أن هذا الأخير يجتمع ويتشكل زمن الحرب أو الحالات الطارئة أم الآخر فهو موجود في كل الحالات . ولقد وصل عدد الجيش النظامي في أواخر سنة 1839م إلى حوالي 6000 جندي ، وكان الأمير قد قسمه إلى : خيالة (فرسان) ومشاة وطوبجية (مدفعية) وحرس أميري ، والجهاز الطبي . أما الجيش غير النظامي فلقد وصل تعداده في أواخر سنة 1838م بحولي 83000 جندي ، وكان يتكون من مشاة وفرسان [2] .

و–النظام الاقتصادي :

أسقط الأمير ضريبة الخراج ليشجع الزراعة ، فازدهرت ، وركز عل الصناعة الحربية ، فبنى مصـــــانع الأسلحة في "تاقدميت" ، وأوجد مصانع النسيج وغيرها .كما نشطت التجارة في عهده ، فدرت أموالا على بيت المال ، كما نجد الأمير قد استخلص الزكاة في موسم الربيع والعشور زمن جني المحاصيل [3] .

ز– النظام التعليمي :

نظّم الأمير التعليم ، فكان هناك التعليم الابتدائي الذي يعلم فيه مبادئ الكتابة والقراءة ويحفّظ فيه القرآن الكريم . أما التعليم الثانوي والعالي ، فكان يُدرس فيه التفسير والفقه والتاريخ والحساب وغيرها من العلوم [4] .

ح – العملة [5] :

ومن أبرزها النصفية والمحمدية . والنصفية عملة فضية مستديـــرة الشكل ، يصل قطرها من 08 إلى 12 مليمتر ، فيما يقدر وزنها بـ 0.40 غرام ، وهو وزن خفيف جدا على حد الباحث بن قربة .كُتب على مركز

---

(1) – أبو القاسم سعد الله : المرجع نفسه ، ص 199 .

(2) – صالح فركوس : تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، المقاومة المسلحة (1830–1962م) ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر [2012] ، ص 86 -87 . ولمزيد من التفصيل حول الجيش الأميري يمكن مراجعة مؤلف يحيى بوعزيز : المرجع السابق ، ص 80-87. ومؤلف أديب حرب : المرجع السابق ، ص 72-128 .

(3) – صالح فركوس : المرجع السابق ، ص 87 ، أديب حرب : المرجع السابق ، ص 54-69 .

(4) – صالح فركوس : المرجع السابق ، ص 88 وما بعدها .

(5) – لمزيد من الاطلاع حول عملة الأمير عبد القادر ، يمكن مراجعة بحث صالح يوسف بن قربة : نقـــود الأمير عبد القادر ، رمز السيادة والاستقلال ، وهو منشـور في مؤلفه التالي كفصل : من قضايا التاريخ والآثار في الحضارة العربية الإسلامية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2012 ، ص 204-235 .

وجهها "حسبنا الله ونعم الوكيل" . أما على الظهـــــــر فلقد كُتب "ضرب في تاقدميت سنة 1250 هـ". أما المحمــــــــدية فهي عملة نحاسية ، وهي مستدير ة الشكل من النحاس الأحمر ، يتراوح قطرها ما بين 16 و17 ميليمتر ، أما عن وزنها فهو يتـــــأرجح ما بين 0.9 غرام و1.24 غرام ، ولقد كُتب على وجهها [جزء من الآية 19 من سورة آل عمران] ، التي تقول :"إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ" ، أما في الظهر وبالتحـــديد في المركـــــز كتب "ضرب في تاقدميت سنة 1256هـ" . ويعلق الباحث بن قربة على ما كُتب قائلا : "ولا شك [أن الشعار السابق والآية السابقة يُشيران] إلى الأوضاع السياسية ، والظروف الصعبة التي يعيشها الأمير عبد القادر من أجل الجهاد في سبيل الله وتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي" (1) .

ط – الراية (العلم) :

تتكون راية الأمير من ثلاثة أجزاء ؛ الجزء الأول أخضر بشكل عمودي مستطيل الشكل ، أما الثاني أبيض ومستطيل الشكل وبشكل عمـــــودي ، رُسمت فيه يــــــــد كُتب على جهتها اليمنى بشكل محـاذي لليد "نصر من الله وفتح قريب" ، أما الجهة الأخرى ومحاذيا لليد فلقد كُتب "ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين" . أما الجزء الثالث والأخير فلقد كان أخضر اللون مستطيل بشكل عمودي (2) .

ي –العاصمة :

لقد اتخذ الأمير من معسكر عاصمة له منذ البداية ، ولكن بعد نقض معاهدة التافنة تجاوز الفرنسيين لحدوده وسقوط العاصمة نجد الأمير يتخذ من الزمالة (عاصمة متنقلة) عاصمة له ، وهي عاصمة تكون أينما حل (3) .

ثالثا–أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال وثائق الحركة الوطنية الجزائرية :

إذا كانت دولة الأمير ، هي الواقع في التاريخ المعاصر ، فإن الحركة الوطنية تمثل التنظير للدولة الجزائرية ؛ لأن بعض تيارات الحركة الوطنية كانت لهم تصورات للدولة الجزائرية . وفي هذه الجزئية من هذا الفصل ليس هدفنا التعرض لجل تيارات الحركة الوطنية ، ولكن نهدف إلى إبراز التصورات "الدولتية" (4) (أسس ومبادئ الدولة) لمن

(1) – صالح يوسف بن قربة : المرجع نفسه ، ص 207 – 210 .

(2) –راية الأمير عبد القادر ، وتفصيلها ، في مؤلف أديب حرب : المرجع السابق ، ص 40 وما بعدها

(3) – يحيى بوعزيز : مراسلات الأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية ، دار البصائر ، 2009 ، ص 19 .

(4) – بما أنه يوجد هناك أسس ومبــادئ للفرد ، للمجتمع ، للقبيلة ، وغيرها ، فانه توجد كذلك أسس ومبادئ للدولة ، اصطلحنا عليها بـ "الأسس والمبادئ الدولتية" ؛ يعني أسس ومبادئ الدولة ، تمييزا لها عن الأسس والمبادئ الدُولية ، ولكي تكون أكثرا وضوح من دَوْلية ؛ فقد يختلط الأمر على القـــارئ . ولقد ورد شرح مصطلح "الدولتية" في إحـــدى قواميس المصطلحات ، كالتالي : " الدولتية : مفهوم الدولة لمفاهيم قبلية فوضوية ... ويعني وجود الدولة كتنظيم للمجتمع المغاير لتلك الأوضاع ..." . وورد في هذا القاموس الشامل للمصطلحات ، كذلك ، "الدولتي" : "في النسبة إلى الدولة ... تمييزا لها عن دُولي في النسبة إلى الدول..." . راجع ، هادي العلوي : قاموس الدولة والاقتصاد ، الطبعة/01 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت، لبنان ، 1997، ص 11 .

كانت له تصورات "دولتية" من حركات الحركة الوطنية حتى ولو لم يكن هذا التيار راديكاليا (استقلاليا) في طرحه أو نضاله . ومن أبرز حركات الحركة الوطنية التي كانت لها تصورات "دولتية" للجزائر المستقلة ، – وحتى وإن كان ذلك الاستقلال جزئيا – : التيار الاستقلالي الممثل في البداية بنجم شمال إفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وحزب الشعب قبيل الحرب العالمية الثانية ، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية . والحركة الاتحادية لجل تيارات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية (البيانيون) . بالإضافة إلى جمعية العلماء المسلمين . والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والحزب الشيوعي الجزائري وخاصة بعد الحرب العـالمية الثانية .

أ–التيار الاستقلالي :

نقصد بالتيار الاستقلالي ، التيار الذي طالب باستقلال الجزائر دون أي تنازلات ؛ أو بمعنى آخر استقلال الجزائر الكلي ... الجزائر صاحبة سيادة وطنية ... ولقد مثله في البداية نجم شمال إفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى والذي تأسس في فرنسا في جوان من سنة 1926م ، ثم مثله حزب الشعب الجزائري قبيل الحرب العالمية الثانية عندما تأسس في فرنسا في سنة 1937م ، ومثله بعد الحرب العالمية الثانية ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، والذي تأسس في الجزائر في سنة 1946م .

أ1 – أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال وثائق نجم شمال إفريقيا :

من أبرز وثائق النجم التي كانت فيها تصورات "دولتية" للجزائر المستقلة ، "برنامج نجم الشمال الإفريقي ، الذي أقره مؤتمره المنعقد في سنة 1933م" (1) ، ومن أبرز مبادئ الدولة التي استنتجناها منه ، ما يلي :

- جمهورية الدولة وديمقراطيتها واجتماعيتها .
- تعددية حزبية ونقابية وإعلامية .
- الاعتراف بالملكية الصغيرة والمتوسطة وتنحية الأملاك الكبيرة من عند الملاك الكبار (الإقطاعيين) .
- استرجاع الأملاك والمرافق الاقتصادية والعمرانية والمناجم والموانئ والشركات والأراضي وكل شيء اغتصبه المستعمر الفرنسي .
- تسليم الأراضي للفلاحين لزراعتها ومساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد لاشتراء الآلات والأسمدة والبذور وتنظيم الري ووسائل المواصلات .
- بعد إسقاط الاستعمار فإن الجزائر ستعمل على إسقاط جميع القوانين الاستثنائية وكافة ما سنه المستعمر من تجاوزات في حق الجزائر والجزائريين .

(1) – يُنظر البرنامج في مؤلف عبد الحميد زوزو : الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين (1914-1939م) ، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 188 -189 .

- إلزامية التعليم ومجانيته ، ولغته ستكون اللغة العربية .
- اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية للدولة .

أ2 – أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال وثائق حزب الشعب الجزائري :

يمثل حزب الشعب ، الحركة الأخرى التي مثلت التيار الاستقلالي الجزائري ، وهو لا يختلف عن نجم شمال إفريقيا ، إلا أن التيار الاستقلالي بقيادة حزب الشعب الجزائري وبشكل تكتيكي لم يطالب بالاستقلال جهرة وإنما غيّر تكتيكه لمواصلة النضال وتحقيق مطلبه المتمثل في الاستقلال ، ولكن يبقى تقريبا تصوره "الدولتي" للجزائر المستقلة ، هو تصور نجم شمال إفريقيا .

أ3 – أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال وثائق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية :

تعد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، الحركة الأخرى التي مثلت التيار الاستقلالي ، بعد الحرب العالمية الثانية . والتيار الاستقلالي بعد الحرب العالمية الثانية وما حدث في 08 ماي 1945م ، غيّر من تكتيكه مـــرة أخرى ، وتمثل هذه المرة في دخول معترك الانتخابات التي ستقيمها السلطات الاستعمارية ، وتأسيس جناح مسلح للتيار الاستقلالي ، عُرِف بـ "المنظمة الخاصة" ، وستعد هذه المنظمة وتحضر للعمل المسلح . أما فيما يخص تصور الدولة الجزائرية المستقلة لهذه الحركة ، فنجدها بشكل واضح وصريح في وثيقة النضج السياسي للتيار الاستقلالي ، وهي "التقرير الموجه للمؤتمر الثاني لحركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية في 04 و05 و06 أفريل من سنة 1953م" (1) . ومن الأسس والمبادئ التي استنتجناها منه ما يلي (2) :

- جمهورية الدولة الجزائرية وديمقراطيتها
- احترام الحريات دون تمييز عرقي أو ديني .
- تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق ما يلي : إنشاء اقتصاد وطني بدلا من الاقتصاد الاستعماري، إقامة صناعة تكون منشآتها على حسب إمكانيات الجزائر الطبيعية ، إعـادة تنظيم الزراعة (الإصلاح الزراعي) ، إقامة تكتل اقتصادي مغاربي ؛ وذلك طريق تحقيق الانسجام بين اقتصـــــــاديات الدول المغاربية لإقامة سوق مشتركة للإنتاج والاستهـلاك ، تأميم وسائل الإنتاج (مناجم ، بنوك ، النقل ...) .

---

(1) – يمكن مراجعة التقرير في مُؤَلف عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، الطبعة/01 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 111 -224 .

(2) – التقرير الموجه للمؤتمر الثاني لحركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية في أفريل 1953م ، ص 124-128 . وينظر كذلك في المادة 01 من القانون الأساسي لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المصادق عليه في المؤتمر الثاني بداية أفريل 1953م ، ص 225 . والقانون بأكمله منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو المذكور أعلاه ، ص 225-232 .

- تحقيق العدالة الاجتمـــاعية ، وذلك عن طريق ما يلي : رفع المستوى المعيشي ، وهذا الأخير يتحقق عن طريق التنمية الاقتصادية ، توزيع عادل للدخل القومي ، الحرية النقابية .
- نشر الثقافة القومية الموصولة اتصالا وثيقا بالثقافة العربية الإسلامية .
- نشر التعليم الفني والصناعي ومحاربة الأمية .

ب–أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال نصوص جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

عندما نراجع القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لا نجد فيه مطلبا واضحا بالاستقلال فما بالك بتصور للجزائر المستقلة ، ولكن على ما نعتقد أن جمعية العلماء ، كان مطلب الاستقلال لديها سريا استراتيجيا ؛ بمعنى أن مطلب الاستقلال يتحقق عن طريق العمل الذي تقوم به الجمعية في يوم من الأيام؛ أو بمعنى آخر أعمال جمعية العلماء ذات بُعد سياسي استقلالي ، وهذا الأخير لا يتحقق بين عشية وضُحها ، ولكن يتحقق عن طريق التمهيد والإعداد والتحضير ؛ فتغيير العقليات كفيل بتغيير المحيط كما عبر أحد الباحثين (1) .

لقد كان لبرنامج العلماء ثلاثة زوايا ، وهي : زاوية دينية وثانية اجتماعية وأخرى سياسية ، رغم أن السياسية لم تكن لديهم صريحة ؛ أو بمعنى آخر لقد عمل العلماء على نشر الإسلام بحرية وطالبوا بفصل الدين عن الدولة الفرنسية ، كما ركزوا على القضاء على الطُرقية ، و"أسسوا المدارس العربية الحرة ، وحاربوا الأمراض الاجتماعية مثل القمار وشرب الخمر والسرقة والبطالة ، وغيرها وهذا على المستوى الاجتماعي ، أما على المستوى السياسي ، فإن العلماء وقفوا لصالح كيان (أمة) جزائري ، تنفصل في النهاية على فرنسا" (2) .

وبالرغم أن الجمعية لم يكن لها تصور للجزائر المستقلة ، ولكن ربما يمكن أن نعد إحدى المقالات التي نشرها العلامة عبد الحميد ين باديس ، تصورا للدولة الجزائرية المستقلة وخاصة في الميدان السياسي . وكان ذلك المقال الذي نشره عبد الحميد ابن باديس في صحيفة الشهاب في عدد جانفي 1938م ، تحت عنوان : "أصول الولاية في الإسلام ، من خطبة الصديق رضي الله عنه" (3) . ومن الأسس والمبادئ التي يمكن أن نعدها تصورا للدولة الجزائرية المستقلة لدى العلماء ما يلي (4) :

- الأمة صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل .

(1) – صالح فيلالي : الخلفيات الأيدلوجية لثورة أول نوفمبر 1954م ، في أعمـــال الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة التحريرية ، يومي 11 و12 ديسمبر 2006 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007 ، ص 102 .
(2) – أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء/02 ، عالم المعرفة ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ، ص 396 .
(3) – رابح لونيسي : التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1954–1920م) ، الطبعة/02 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012 ، ص 151 ، الهامش والمتن .
(4) – المرجع نفسه ، ص 151 –152 .

- الكفاءة أولى من الخيرية ؛ والخيرية في الأعمال والسلوك .
- حق الأمة في مراقبة أولى الأمر .
- حق الوالي على الأمة في نصحه وإرشاده ودلالته على الحق .
- حق الأمة في مناقشة أولى الأمر ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي ما لا يرونه هم ، فالكلمة الأخيرة لها لا لهم .
- على من تولى الأمر أن يبين للأمة الخطة التي يسير عليها .
- لا تحكم الأمة إلا بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فائدته .
- الحرية والسيادة حق طبيعي وشرعي لها ، ولكل فرد من أفرادها ...
- الناس كلهم أمام القانون سواء .
- صون حقوق الأفراد وحقوق الجماعات .
- حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق .
- شعور الراعي والرعية بالمسؤولية بينهما في إصلاح الرعية .

وكأن العلامة عبد الحميد بن باديس يريد أن يقول : أن الدولة الجزائرية المستقلة ستكون جمهورية وديمقراطية ، دولة تحتضن الجميع وتحترم الحريات ، مستقلة القضاء ، دولة تطبق القانون على الجميع .

ج – الحركة الاتحادية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية (البيانيون) :

خلال الحرب العالمية الثانية اجتمعت تقريبا كل تيارات الحركة الوطنية وقدموا للحلفاء الذين نزلوا خلال الحرب العالمية الثانية بالجزائر ، بيانا ، كما قدموا نسخة منه للحاكم الفرنسي العــــام على الجزائر ، عرف ذلك البيان ، بـ "بيان 10 فيفري 1943م" (1) . وللإشارة إن هذا البيان الـمُقدم من طرف الحركة الوطنية ، وخاصة حزب الشعب وجمعية العلماء وتيار فرحات عباس ، لم يطالب بالاستقلال الجزائري الكلي ، لكن طالب بالاستقلال الجزائر في الإطار الفرنسي بالرغم أن البيان طالب بالقضاء على الاستعمار (الفرنسي) وإدانته ، وطالب كذلك بحق الشعوب الصغيرة والكبيرة في تقرير مصيرها ، وهذا الأخير هو امتداد للمطلب الأول .

يظهر عدم استقلال الجزائري الكلي في إحدى المطالب التي قدمها البيان ، والذي هو : "المشاركة الحقيقية والضرورية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانيــــة والجنرال

(1) – يمكن مراجعة البيان في مؤلف يحيى بوعزيز : الاتجـــــاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948م) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 70-87 . وبعد ذلك سيلحق هذا البيان بملحق ، وهو منشور في المؤلف نفسه ، ص 87-96 . والظاهر أن البحّاثة الجزائري يحيى بوعزيز رحمه الله ، صاحب الـمُؤلَف المذكور أعلاه ، هو الذي ترجمه .

"كاترو" ... ، ومثلما قام به المارشال بيتان ... والألمان في تونس . هذه الحكومة وحدها الكفيلة بتحقيق مشاركة الشعب الجزائري في المقاومة المشتركة وذلك في جو تسوده الوحدة الفكرية والمعنوية الكاملة" (1) . كما أن الجزائر سيوضع لها دستورها الخاص .

ومن خلال كل المطالب يمكننا القول أنه لو أُخذ بهذه المطـــــــالب المقدمة ستكون الجزائر ، دولة مستقلة في الإطار الفرنسي ، أو ستكون الجزائر فيدرالية . والمطلب الذي ذكرناه يؤكد ذلك . وستحترم هذه الدولة الحريات ولا تفرق بين مواطنيها ، وستقيم إصلاحا زراعيا وتقضي على الإقطاعية ، وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية ، كما ستكون فيها حرية الصحافة وإقامة الجمعيات وحرية المعتقد (2) .

هـ – الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

بعد حوادث 08 ماي 1945م ، أعادت الحركة الوطنية الجزائرية بناء نفسها من جديد ، بعد أن سمحت لهم السلطات الاستعمارية الفرنسية بإمكانية معاودة نشاطهم ، وذلك بنص قانون العفو العام الصادر في 16 مارس 1946م (3) ، فخرج فرحات عباس بحزب جديد ، سمي بـ"الإتحاد الديمقـــراطي للبيـــان الجزائري" ، والذي اتخذ من البيان ومطالب البيان أساسا لحزبه .

لقد قدّم مناضلي حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعلى رأسهم فرحات عباس في 09 أوت من سنة 1947م ، مشروع قـــانون للبرلمان الفرنسي ، لخصوا فيه مطالبهم ، والتي تمثلت في : قبول السلطات الفرنسية استقلال الجزائر كقطر مشترك في الاتحاد الفرنسي (4) ؛ أو بمعنى آخر إعطــــاء للجزائر حكم فيدرالي ، وذلك ما يتبين من خلال مشروع القانون ، ومن أبرز ما يمكن أن نستنتجه من أسس ومبـــــــــادئ الدولة الجزائرية التي تصورها أصحاب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بخصوص الدولة الفيدرالية ، ما يلي (5) :

- جمهورية الدولة الجزائرية واشتراك كل من فرنسا والجزائر في الدفاع والعلاقات الخارجية .

(1) - بيان 10 فيفري 1943م ، ص 85 .

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(3) – عبد الحميد زوزو : الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، الجز/01 ، مرجع سابق ، ص 693 .

(4) – مشروع القانون والذي كان مكتوبا باللغة الفرنسية بطبيعة الحال ، ولا يوجد ترجمة له إلى اليوم على حد علمنا . يمكن مراجعته في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومة ، الجزائر، 2011 ، ص 401-410 . كما يمكن مراجعته كذلك مؤلفه الآخر : الفكر السياسي للحركة الوطنية ... ، الجز/01 ، مرجع سابق ، ص 814-823 . ونحن اعتمدنا مشروع القانون المنشور في كتابه الأول المذكور أعلاه ، وعنوان المشروع باللغة الفرنسية كالتالي :

- *Proposition de loi , déposée le 09 Aout devant le 2ème constituante le 09 Mars devant le parlement par les députes de la république du manifeste algérien .*

(5) – المواد : من 01 إلى 18 من مشروع القانون ... ص 401-405 . ولمزيد من التفصيل حول تصور الاتحاد الديمقراطي ... للدولة الجزائرية المستقلة ، يُنظر في المشروع ككل .

- الجمهورية الجزائرية تتمتع بسيادتها داخل حدودها على مسائل الأمن الداخلي والشرطة .
- احترام جميع حقوق وحريات الجزائريين ، بغض النظر أ كانوا من الأهالي أو من المعمرين أو غيرهم ، يكفي فقط أن تكون له الجنسية الجزائرية .
- التعليم باللغتين العربية والفرنسية إجباري على الجميع .
- السلطة التشريعية يمثلها البرلمان ، الذي يُنتخب من طرف المواطنين الجزائريين والسلطة التنفيذية يمثلها رئيس الدولة –رئيس مجلس الوزراء ، ويُنتخب رئيس الجمهورية من طرف نواب الشعب والمجالس العامة داخل البلاد لمدة 06 سنوات .

و–الحزب الشيوعي الجزائري :

لم يبدِ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه في سنة 1936م ، مطالب استقلالية واضحة وصريحة ، ولكن كان هدفه الواضح والصريح ، هو تحقيق المطالب الاجتماعية للشعب الجزائري بكل الأساليب والطرق ، المهم أن تتحقق هذه المطالب ، سواء أ بقيت الجزائر مستعمـــرة أو استقلت ، أو حققت نصف استقلالها ، وربما ما يؤكد ما سبق إحدى بيـــــــــاناته (1) ، والذي جاء فيه : "[نحن] نعمل من أجـل حياة أفضل ... نحن في طريقنا إلى السعادة المستقبلية ، [نحن] نعمل من أجل أي يأكل كل واحد عند جوعه ، من أجل أن يكون لكل عائلة بيت سليم ، مع الخبز ، والتعليم للجميع ، من أجل طب اجتماعي والنظافة" . ولكنهـــم في نفس الوقت طالبوا بالحرية ولقد قالوا : "إننا نكافح من أجل مصير أفضل ... نحن لا نخفي ولا نتخلى أبداً عن هـــدفنا النهـــائي ، ألا وهو تحرير شعبنا الجزائري من القمع الامبريالي والإقطاعي الرأسمالي . لكننا لسنا من أنصـــار المبدأ الكاذب الذي يقول : "كل شيء أو لا شيء "" (2) .

صحيح أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يبد مطالب استقلالية قبل الحرب العالمية الثانية وحتى بعدها ، ولكنه أبداها وأوضحها بعد حوداث 08 ماي 1945م ، عندما قدّم بعدها مشـــــــروع قانون (3) يطالب فيه بحكم

---

(1) – هذا البيان صُودق عليه في مؤتمر لأعضاء الحزب الشيوعي الجزائري ، أنعقد في الجزائر يوم 1936/10/24م ،يمكن مراجعته في مؤلَف محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجز/02 (1951–1939م) ، ترجمة ، أمحمد البار ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2011، الملحق رقم : 17 ، ص 1244-1246 .

(2) – البيان المصادق عليه من طرف أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري ، يوم 1936/10/24م ، ص 1244 .

(3) – سُمي مشروع القانون بـ" القانون الأساسي للجزائر قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي" ، والذي تقدّم به نواب الحزب الشيوعي الجزائري أمام البرلمان الفرنسي 13 مارس 1947م . يُنظر، في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 345–368 . ويُنظر في مؤلفه الآخر : الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية الجزء/01 ، مرجع سابق ، ص 824–848 . كما يمكن العودة إلى مؤلف يحيى بوعزيز : الأيديولوجيـــــة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال وثائق جزائرية ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 23–43 . ونحن اعتمدنا المنشور في مؤلف عبد الحميد زوزو الأول .

شبه فيدرالي للجزائر أو قطر في دائرة الاتحاد الفرنسي ، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال الإداري والمالي ، لها نظامها الخاص (1) . ومن أبرز مظاهر هذه الدولة أو القطر المشترك ما يلي :

- الحكـــومة الجزائرية يمثلها رئيس الوزراء الذي ينتخب من طرف المجلس الجزائري ، بالإضافة إلى رئيس المجلس الجزائري ومجموعة من الوزراء . وللهيئتين السابقتين صلاحية تنفيذ القوانين (2) .
- يمثل السلطـــة التشريعية ، المجلس الجزائري الذي ينتخب من طرف الشعب ولمدة 04 سنوات (3) ، أما عن مهمة التشريع فيمارسها رئيس مجلس الوزراء ونواب المجلس الجزائري (4) .
- تعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية ، وهو ممثل لمصالح الاتحاد الفرنسي العامة في الجزائر ، وهو يحضر ويشترك في مداولات مجلس الوزراء ، كما يحضر أعمال المجلس الجزائري (5) .

وخلاصة القول من العرض السابق : لن يستقيم مفهوم الدولة إلا بالشقين التاليين : الشق الأول : أن الدولة هي رقعة جغرافية محددة يعيش عليها مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لسلطة سياسيـــة سياديـــة ، والشق الثاني : الدولة مجموعة من المؤسسات المختلفة والمتعددة ، التي تتبع نظاما سيـــاسيـــا واقتصـــاديا واجتماعيـــا معينـــا ، وتهدف هذه المؤسسات المختلفة والمتعددة إلى خدمة الشعب . وبهذا المفهوم تعود جذور الدولة الجزائرية المعـــــاصرة كواقع إلى الدولـــة الأميرية ، التي أقامها الأمير عبد القادر منذ 1832م ، والتي نظّمها أكثر منذ سنة 1837م ، ولقد كانت دولته دولة إسلامية ؛ ليس لأن الأمير مسلم والرعية مسلمة ، بل لأن الأمير عمل قدر المستطاع على تطبيق المبادئ الإسلاميـــة المختلفة على أرض الواقع في دولتـــــه . أما عن جذور الدولة الجزائرية الـمُـــنظرة فتعود إلى زمن الحركة الوطنية ، وخاصة لدى التيار الاستقلالي ، الذي وضع تصوره للدولة الجزائرية من خلال نصوصه ، وكانت أفضل وأنضج وثيقة تصورت الدولة الجزائرية ، وثيقة أصدرتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ؛ الممثل الأخير للتيـــار الاستقلالي ، بعد نجم شمـــــــال إفريقـــيا وحـــزب الشعب – على التوالي– ، ولقد عُرفت تلك الوثيقة بـ "التقرير الموجه للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطيـــة أيام 04 و05 و06 أفريل 1953م" ، ولقد وضعت الوثيقـــة التصور التالي للدولـــة الجزائرية : جمهورية الدولة ، اجتماعية الدولة ، ديمقراطية الدولة ، ودولة عربية إسلامية .

(1) – المادة 01 من القانون الأساسي للجزائر قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، ص 357 .
(2) – المادة 34 و36 من القانون الأساسي للجزائر ، قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، ص 363 .
(3) – المادة 11 من القانون الأساسي للجزائر ، قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، ص 359 .
(4) – المادة 23 من القانون الأساسي للجزائر ، قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، ص 361 .
(5) – المادة 43 و44 من القانون الأساسي للجزائر ، قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي 1947م ، ص 364-365 .

الفصل الأول- أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال مواثيق ونصوص الثـــــــــورة الجـــــــزائرية الصادرة ما بين (1954-1978م) :

- أولا- في مفهوم الثورة والثورة الجزائرية وأبرز مواثيقها :
- ثانيا- أسس ومبادئ الدولـة الجزائريـــة من خلال نصوص الثورة التحريريـــة السابقة لمؤتمر طرابلس .
- ثالثا- أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في برنامج طرابلس 1962م :
- رابعا- أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في دستـــــور 1963م وميثـــاق 1964م .
- أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م :

أولا– في مفهوم الثورة الجزائرية وأبرز مواثيقها ونصوصها :

أ–في مفهوم الثورة والثورة الجزائرية :

الثورة من الفعل ثار ، وثار الشيء ؛ بمعنى هاج وانتشر ، وثار الماء من بين كـــــذا ؛ بمعنى نبع بقوة وشدة ، وثار به الناس بمعنى وثبوا عليه ، وثار الشعب ؛ بمعنى غضب وأعلن العصيــــــان ضد القوانين الجائرة (1) . هذا عن الثورة في المعنى اللغوي أما اصطلاحيا فيعرفها المفكر العربي عزمي بشارة كالتالي : "والمقصود بالثورة ، هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القــــائمة أو خارج الشرعيـــــة ، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة . والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة" (2) .

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن الثورة هي حركة تتمثل في هيجان وغضب ورفض للأمر الواقع من طرف الشعب ، من أجل تغيير جذري في الأوضاع ، من الأسوأ إلى الأحسن . وتستخدم هذه الحركة الشعبية أثناء غضبها ورفضها للأمر الواقع لأجل تحقيق غايتها وهدفها ، أســــــــــاليب سلمية أو أساليب عنيفة أو أساليب سلمية وعنيفة في نفس الوقت . وللإشارة قد تحقق الثورة هدفها وغايتها في أمد قصير وقد تحقق غايتها وهدفها في أمد طويل ، ولكنها عادة ما تحقق غايتها .

وعليه نقول : أن ما حصل في الجزائر ما بين (1962-1954م) ، كان ثورة ، استطاعت القيادة التي فجرتها أن تحقق هدفها ، والذي تمثل في تحقيق الاستقلال ؛ فالجزائر قبل 05 جويلية 1962م كانت مستعمــــرة فرنسيـــــــــة ، أمــــــا بعد 05 جويلية 1962م ، أصبحت دولة مستقلة . فالثورة الجزائرية ما بين (1962-1954م) ، حركة شعبية بقيادة ضد سلطة غير شرعية (الاستعمار الفرنسي) ، اصطلح عليها الباحثين ، بـ "الثورة التحريرية" ؛ استخدمت وزاوجت القيادة الثورية فيها بين العمل السياسي والعمل المسلح ، كانت قد بدأت بالعمل المسلح لكي تضغط على المستعمر الفرنسي ، الذي أرغم الجزائريين على استعمال العنف ، وهو عنف شرعي ، بعد أن فشلوا في إسمــــــاع صوتهم بالطـــرق والأساليب السلميـــــة ، إلى هذا المحتل الغاصب ، وذلك زمن الحركة الوطنية ، فالعنف في البداية كان مجرد وسيلة لتحقيق أشرف غاية ، ألا وهي الاستقلال ، بعد أن فشلت السلمية مع المستعمر الفرنسي .

---

(1) – علي بن هادية وآخرون : علي بن هادية وآخرون : قاموس الطلاب الجديد، الطبعة/07 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 ، ص 236 .

(2) – عزمي بشارة : في الثورة والقابلية للثورة (دراسة) ، المـــركـــــز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، أوت 2011 ، ص 22 .

بعد أن حقق الجزائريون الاستقلال اعتبروا أن الثورة لم تنتهي بمجرد تحقيق الاستقلال ، بل هي مستمرة من أجل بنـــاء الدولة وتعـــــزيز الاستقلال وخدمة الشعب الجزائري الذي عانى كثيرا زمن الاستعمار الفرنسي . وإذا كانت قبل 1962م ، قد عرفت بالثورة التحريرية ، فإنها بعد الاستقلال عُرفت بـ "الثورة الديمقراطية الشعبية" في البداية ، ثم عرفت بعد ذلك بـ "الثورة الاشتراكية" ، وستستخدم جميع الأســـاليب والطرق من أجل بنـــاء الدولة وتعزيز الاستقلال وخدمة الشعب الجزائري ، الذي عانى كثيرا .

ب– مواثيق الثورة الجزائرية :

نعني بمواثيق الثورة الجزائرية ، مجموعة النصـــوص التي أصدرتها القيادة الثورية خلال مرحلة العمل الثوري ، سواءً التي صدرت قبل 1962م ، بداية من 1954م ، أو بعد 1962م . ومن أبرز مواثيق الثورة الجزائرية : بيان أول نوفمبر 1954م ، ميثاق الصومام 1956م ، برنامج طرابلس 1962م ، دستور 1963م ، ميثاق الجزائر 1964م ، والميثاق الوطني 1976م ، ودستور 1976م ، وغيرها .

لقد احتوت المواثيق والنصوص السابقة ونصوص أخرى على مجموعة من الأسس والمبـادئ "الدولتية" (أسس ومبادئ الدولة) للدولة الجزائرية ، في شتى مجالات الدولة ؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والعلائقية وغيرها ، سواء المواثيق والنصوص التي صدرت قبل 1962م ، أو بعد 1962م . كما احتوت قضايا أخرى ، كتنظيم الثورة وتنظيم الدولة وتبيان حقوق وواجبات المواطنين ، وتبيان هوية وانتماء الجزائر ، ودين ولغة الدولة الجزائرية وغيرها .

ثانيا– أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال نصوص الثورة التحريرية السابقة لمؤتمر طرابلس :

كانت من أبرز نصوص الثورة التحريرية السابقة لبرنامج مؤتمر طرابلس ، التي اعتمدنا عليها لتبيان المبادئ والأسس "الدولتية" للثورة أو تصور الثورة "الدولتي" للدولة الجزائرية ، هي : بيان أول نوفمبر 1954م– *proclamation de premier novembre 1954* [2] ، مذكرة الشاذلي المكي إلى "مؤتمر باندونغ" 1955م [3] ، ميثاق الصومام 1956م [4] ، محضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة

---

(1) - سنعتمد على البيان المنشور ، في الكتاب التالي : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1962–1954م) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 ، ص 8 وما بعدها . النص السابق باللغة العربية أما النص الفرنسي فلقد اعتمدنا على النص المنشور في مؤلف محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/3 ، وزارة الثقافة ، 2007 ، ص 246–249 .

(2) – يمكن مراجعة مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ كاملة في مؤلف محمد الأمين بلغيث : الجزائر في باندونغ ، مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر ، الطبعة/1 ، دار كتاب الغد ، جيجل ، الجزائر ، 2007 ، ص 29–76 .

(3) – اعتمدنا على النص المنشور في كتاب نصوص أساسية لجبهة التحرير ... ، مصدر سابق ، ص 9-27

الصادر في 28 أوت 1957م- *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957* (1) ، القـوانين الأساسيـة لجبهة التحرير الوطني الصادرة في 1960م"" (2)، ووثيقـة "المؤسسات المـؤقتة للـدولة الجزائرية 1960م *Institutions provisoires de l'état algérien* (3) .

بعد قراءة بعض هذه النصوص ومراجعتنا لأخرى ، وقراءة بعض الدراسات حول بعض هذه النصوص (4) ، تبينت لنا أسس ومبادئ الدولة الجزائرية التالية :

أ–إقامة الدولة الجزائرية ، الجمهورية :

يمكننا أن نَعد ما جاء في بداية بيان أول نوفمبر1954م ونهايته دلالة على الجمهورية ، حيث يقول البيان في البداية (5) : "أيها الشعب الجزائري" ... "أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة ، .... " .

وفي نهايته يقول البيان (6) : "أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ..." .

فالشعب حينما يصدر الحكم ويكون له حق الاختيار أو الرفض في الانضمام إلى الجبهة فهو دلالة على الجمهـــورية ، فكما نعلم جميعنا أن الجمهـــــورية ، حـــق الاختيار أو الرفض في تحديد من يحكـــم ،

---

(1) – اعتمدنا على المحضر المنشور في مؤَلف مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، مرجع سابق ، ص 506-508 .

(2) – يمكن مراجعة النص الفرنسي لوثيقة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني في مؤلف علي هارون : خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م، ترجمة ، الصادق عماري و آمال فلاح ، مراجعة ، مصطفى ماضي، دار القصبـــــة ، الجزائر ، 2003 ، ص 227-233 . كما يمكن مراجعة النص العربي للقوانين لجبهة التحرير الوطني في كتاب ، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني مصدر سابق ، ص 53-58 . ونحن سنعتمد على هذا النص في هذا البحث .

(3) – يُنظر الوثيقة في المؤلفات التالية ، وهو باللغة الفرنسية ، حيث لم نجد النص منشورا باللغة العربية : عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ... ، مصدر سابق ، ص 445-452 . علي هارون : خيبة الانطلاق ... ، مصدر سابق ، ص 233-236 . ونحن سنعتمد عل النص المنشور في الكتاب الأول .

(4) – نذكر على سبيل المثال الدراسة التي أقامها الباحث رابح لونيسي حول بيان أو نوفمبر 1954م ، والتي كانت بعنوان : "بيان أو نوفمبر وأسس الدولة الوطنية ، الجذور الفكرية والمضمون" ، والتي يمكن مراجعتها في مجلة المصادر ، العدد/07 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثرة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، نوفمبر 2002 ، ص 26-ما بعدها. كما يمكن مراجعتها في مـؤلفاته التالية : دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية ، الطبعة/2 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012 ، ص 79-112 . محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها ، دار المعرفة ، الجزائر ، [2012] ، ص 38- 55. أما نحن فسنعتمد على المنشورة في مؤلف الأول ، الموسوم بـ " دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة ... ".

(5) – بيان أول نوفمبر باللغة العربية ، ص 8 ، والبيان باللغة الفرنسية ، ص 246 .

(6) - بيان أول نوفمبر باللغة العربية ، ص8 ، والبيان باللغة الفرنسية ، ص 249 .

من يسيّر ، من يقود . عندما نقول : "الجزائر الجمهورية" ، فنقصد بأن السلطـــة الجزائرية وعلى رأسها الحاكم الأول للدولـــة أو غيره ، يُنتخب ويُختار من طرف الشعب ، فالشعب هو المسؤول عن تعيين من يشاء على رأس البلاد ، أو القيادة أو التسيير وغيرها ، على عكس الملكية ، فالحـــاكم فيها يصل إلى سدة الحكم عن طريق الوراثة . والجمهورية ؛ تعني نظام حكـــم الدولة عادة ، ودائما ما ترتبط الجمهورية بالديمقراطية .

يقول الباحث رابح لونيسي : أن مصطلح "الجمهورية" لم يـــرد في بيان أول نوفمبر 1954م ، بشكل واضح وصريح ، "ولكن هذا لا يعني أن أصحابه يؤمنون بنظام آخر للحكم غير النظام الجمهوري ، ويعود عدم الإشارة إلى هذا المبدأ إلى سببين : أولهما أن النظام الجمهوري كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين لعدم وجود أسرة مالكة قبل الدخول الاستعماري إلى الجزائر سنة 1830م ، فلقد كان النظام من قبل هذا التاريخ "جمهوريا أوليغارشيا""، "أما السبب الثاني ، فهو خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء ؛ لأن إيراد عبـــارة "جمهورية جزائرية" في البيان يمكن أن يعطي انطباعا بأن المقصود بها ، هي الجمهورية التي كان يدعو إليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي تزعمه فرحات عباس [1] ، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وأحداث 08 ماي 1945م ؛ فهي جمهورية مرتبطة بفرنسا أو بمعنى آخر لقد طالب فرحات عباس بحكم فيدرالي للجزائر ، وكذلك فعل الحزب الشيوعي الجزائري .

وإذا كانت لم ترد في بيان أول نوفمبر 1954م ، ولكنها وردت في ميثاق الصومام 1956م بشكل صريح ، حيث أكد على النظـــام الجمهـــوري للجزائر المستقلة ، وها هي الجملة من الميثاق ، حيث يقول : "الحاصل أن [الثورة الجزائرية]، كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ..." [2] ، ووردت في القوانـــين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، حيث قالت هذه الأخيرة في مدخلها : "إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمـــة للشعب الجزائري في حرب الاستقلال" ، وتقول في فقرة أخرى : "وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفـــاح التحريري فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثـورة ، وهـــدفها الرئيسي هو محـو النظـــام الاستعمـــاري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية" [3] ، وجـــاء في المادة الثانية والتي تعرفنا عليها قبل قليل : "إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهوريـــة جزائرية حرة ديمقـــراطية واجتمـاعية لا تكون متنـــاقضة

(1) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 88 .
(2) – ميثاق الصومام 1956م ، ص 13 .
(3) – القوانين الأساسية لجبة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 55 .

مع المبـادئ الإسلامية" (1) . هذا ولقد وردت في المادة الأولى من القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية (2) ؛ الذي يبين أبرز مؤسسات الثورة ، والتي اعتبرها القانون مؤسسات مؤقتة للدولة الجزائرية ، أن الجزائر ستكون دولة جمهورية (3) ، وقبل القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وقبل القانون الذي يبين مؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة ، جاء في محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في القاهرة يوم 28 أوت 1957م (4) ، أن الهدف من الثورة الجزائرية هو إقامة مؤسسات الجمهورية الجزائرية (5) . ووردت بشكل صريح وواضح كذلك في المذكرة التي قدمها الشاذلي المكي لمؤتمر الدول الافروآسيوية في مدينة "باندونغ" بأندونيسا ، والمعروف بمؤتمر باندونغ ، باسم جبهة التحـرير الوطني ، ولقد عُقـد ذلك المؤتمـر ما بين 17 و 20 أفريل 1955م ، ولقد جاء في المذكـرة ما يلي : "[فالشعب الجزائري] يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقـة ، والصديقـة وبأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفـاحه من أجل حريته ، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية" (5) .

ب- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة :

ولقد جاءت في البيان بصيغة : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبـادئ الإسلامية" (6) ، ولقد جاء في ميثاق مؤتمر الصومام بنفس العبـارة وإن لم ترد فيها كلمة "ذات السيادة" ، حيث يقول الميثاق : "الحاصل أن [الثورة الجزائرية]، كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ..." (7) ، وكذلك جاءت في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني بنفـس تعبير البيـان ، وذلك في مدخلها ، وهي كالتالي : "وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري فإن جبهة التحرير تقود ثورة ، وهدفها الرئيس هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطيـة واجتماعيـة" (8) ، وجاءت في مادته الثانية بنفس العبارة التي جاءت في البيان ، كالتالي : "أن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء

(1) – المادة 02 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، ص 56 .

(2) – *Institutions provisoires de l'état algérien , p 447 .*

(3) – يمكن مراجعة المحضر المجلس في مؤلف عبد الحميد زوزو :محطات في تاريخ الجزائر ، دراسـات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص 506-508 .

(4) – *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508 .*

(5) – مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ ، ص 70 .

(6) – بيان أول نوفمبر باللغة العربية ص8 ، والبيان باللغة الفرنسية ، ص 247 ،

(7) – ميثاق الصومام 1956م ، ص 13 .

(8) – القوانين الأساسية لجبة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 55 .

جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبـــــادئ الإسلامية" (1) ، وجاءت في مذكرة الشـــاذلي المكي إلى المؤتمرين باندونغ كما يلي : "[فالشعب الجزائري] يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة ، والصديقة وبأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته ، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية ، ديمقراطية ، اشتراكية ، كاملة السيادة" (2) .

فمن خلال ما سبق يتضح أن الدولة الجزائرية المستقلة ستسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير وتسمح بإقامة الجمعيات ذات الطابع السياسي أو غيرها وتسمح كذلك بالتداول على السلطة ، وتسعى في نفس الوقت لتحقق المطالب الاجتماعية للمواطنين ، لتصل إلى العدالة الاجتماعية ، فهي دولة تعددية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن . وهي عندما تتحرك لتحقيق هذه الغايات ، لا تتدخل فيها أي جهة من الداخل أو من الخارج ، سواء أ كانت دولاً أو "أرهاط الضغط" من الخارج ، أو أرهاط الضغط والجماعات المتمكنة من الداخل ، وهذا معناه السيادة الوطنية .

ويعتقد الباحث رابح لونيسي أنه تم تحريف الترجمة في بيان أول نوفمبر في الهدف المستقبلي للثورة ، فلقد تم تنحية حرف الواو من عبارة : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، لتصبح العبارة كما يلي : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية –الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" ، فهذا في اعتقاد الباحث رابح لونيسي تحريف ؛ لأن الدولة الديمقراطية الاجتماعية ، هي دولة اشتراكية تعتمد الحزب الواحد ، وتقيّد الحريات بشكل كبير ، وتسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين . أما الدولة الديمقراطية والاجتماعية ، فهي ليبـــــرالية تعددية تسمح بالحريات المختلفة .

بحسب فهمنا لم نجد كثير اختلاف عندما قلبنا العبـــــــارتين السابقتين ، سواء التي بحرف "الواو" أو من دونه ، فالدولة الديمقراطية –الاجتمـــاعية أو الدولة الديمقراطية والاجتماعية ، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وتسعى للأخذ بالحريات المختلفة في الجزائر وتحترمها وتسمح بالتـــــــــداول على السلطة ... وهي في نفس الوقت تسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية ، وهي بهذا والذي سبق ستقيم العـــدالة الاجتماعية ، وذلك بغض النظـــر على ما يعنيه مصطلح "الدولة الديمقراطية –الاجتماعية" في خـــــارج البلاد ، فنعتقد أن الذين صـــــــاغوا البيان في تلك الفترة لم يكونوا متأثرين لا بالغرب ولا بالشرق ، على الأقل عند اندلاع الثورة .

وحول نظام التعددية الحزبية الواضح من عبارة "إقامة الدولة الديمقراطية " ، فكما نعلـــم جميعنا أن

(1) – المصدر نفسه ، ص 56 .

(2) – مذكرة الشاذلي المـكي إلى مؤتمر باندونغ ، مصدر سابق ، ص 70 .

التعددية الحزبية في بلد ما تُعد من أبرز ملامح الديمقراطية في ذلك البلد ، ولكن عندما نعود إلى الواقع الجزائري بعد الاستقلال أو حتى خلال الثورة التحريرية ، فهل يرضى الشعب الجزائري بأحزاب أخرى محل جبهة التحرير الوطني أو مع جبهة التحرير الوطني ، الإجابة ستكون بـ "لا" ، والدليل على ذلك أن الحزب الذي أسسه التاريخي محمد بوضياف بعد الاستقلال والذي عُرف بـ "حزب الثورة الاشتراكية" لم يحتضنه الشعب الجزائري ، وحتى الحزب الذي أسسه التاريخي حسين آيت أحمد لم يحتضنه الكثير وإنما احتضنته جهة من جهات الوطن ، وهي بلاد القبائل وليس كامل الشعب الجزائري ، فنعتقد أن الشعب الجزائري بعد الاستقلال لن يرضى إلا بجبهة التحرير الوطني ؛ لأن هذا الأخير ، قد تعلق به الشعب الجزائري كثيرا ، حيث أصبحت [الجبهة] شيئاً راسخاً في الضمير الجماعي ومن ثمة لم يكن التمـــرد على الجبهة سهلا وممكنا" (1) . فهذا الدليل الأول ، أما الدليل الثاني ، فهو من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، والتي نعتقد أنها فصلت في هذه النقطة في المادة الرابعة منها ، كالتالي : "إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية " .

جـ- إقامة الدولة الجزائرية التي تحترم الحريات :

ولقد وردت في بيان أول نوفمبر بصيغة وفي عبـارة : "احترام الحريـات الأساسيـة دون تمييز عرقي أو ديني" (2) . لقد ناضل الشعب الجزائري طويلا من أجل حقوقـه وحرياته المختلفة ، لذلك فلابد من أن لا يُحرم من حقوقه وحريـاته المختلفـة من أي جهة سواء أكانت داخل الوطـن أو من خارجها ، وعندما نقول أن لا يُحرم من حرياته ، فلابد أن لا يؤثر ذلك على أمن واستقرار الوطن ، ولا تمس الدين والعادات والتقاليد ، فهي حريات مقيدة نوعا ما . فالدولة الجزائرية مطالبة باحترام حريات الجزائريين المختلفة ، ومن هذه الحريات والتي هي في نفس الوقت ، حقوق ، ما يلي : حرية التعبير والصحافة ، إقامة الأحزاب ، إقامة الجمعيات ، حرية التفكير ، حرية التدين وغيرها . ولكن لابد أن لا يُفهم هذا من طرف الشعب الجزائري ، أن الدولة عندما تحترم الجميع الحريات ، عليهم ألا يبالغوا في حرياتهم لكي تصبح هدامة بدلا أن تكون بنأة ، فهذا أمر مهم جدا ، لابد أن يفهم جميع الأفراد .

د- إقامة الدولة الجزائرية التي لا تميز بين أفرادها على أساس عرقي أو ديني :

ولقد وردت في بيان أول نوفمبر بصيغة وفي عبارة : "احترام الحريـــات الأســـاسية دون تمييز

(1) – إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص 87 .
(2) – بيان أول نوفمبر باللغة العربية ، ص 8. والبيان باللغة الفرنسية ، ص 247 .

عرقي أو ديني" (1) . فبعد أن يحقق الجزائريون الاستقلال لبلادهم ، على السلطة الحاكمة أن لا تفرق بين مواطنيها ، على أساس عرقي أو ديني وغيرها من أساسات التفريق ؛ في احترامهم ، أو في التنمية ، أو في الحقوق ، أو في التوظيف ، أو في المعاملة ، أو في احترام حرياتهم ، أو في تطبيق القانون .

ويمكن أن نعد ما جاء قي وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية هو تقريبا ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م . فلقد جاء في هذا القانون المنظم في مادته الثالثة أن : "الجمهورية الجزائرية تضمن لجميع المواطنين أن لا تفرق بينهم أمام القانون على اختلاف مذاهبهم أو أعراقهم" (2) .

نعم على الدولة الجزائرية المستقلة أن لا تميز بين مواطنيها في الشــــرق أو في الغرب أو في الوسط أو في أقصى الجنوب ؛ بين ساكن الجبال والصحاري وبين ساكن المدينة ، بين ساكن الريف وبين ساكن المدينة ، بين اللاجئين العائدين إلى ديار الوطن وبين الجزائريين الذين كابدوا الآلام داخل الوطن ، وذلك أيام الاستعمار، بين مثقف باللغة العربية ومثقف باللغة الفرنسية ، بين صوفي وسلفي ، بين ميزابي إباضي وميزابي مالكي ، متــدين وغير متدين ، وحتى بين مسلم ومسيحي ، أو حتى بين معمـــر (كولون) أراد العيش في الجزائر وبين جـزائري أصلي ، بين ابن مجاهد و غير مجاهد بل وبين ابن مجاهد وابن حركي ، فجزائر الاستقلال تحتضــــن جميع الجزائــريين أو من أراد أن يعيش فيها بانضباط وعدم خرق للقوانين أو تمرد عليها .

هـ- إقامة الدولة الجزائرية المتحدة "كنفيدراليا" مع دول الشمال الإفريقي :

ولقد جاءت في بيان أول نوفمبر بالصيغة التالية : "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي" (3) . نعم ستسعى الجزائر بعد الاستقلال لتحقيق الاتحاد بين دول شمال إفريقيا – بلدان المغرب العربي ، وسيكون ذلك الاتحاد كنفيدراليا ؛ ويقصد بهذا الأخير اتحاد بلدن الشمال الإفريقي مع محافظة كل بلد على نظـــامه السياسي والقــــــانوني والتسييري ، إلا ما ستتفق عليها هذا الدول فيما بينها . ونقول هو اتحاد كنفيدرالي ولو لم يرد ذلك في البيان ؛ لأن الأنظمة السياسية في البلدان الشمال الإفريقي مختلفة ، فالجزائر ستكون جمهورية ، وكذلك تونس ، أما ليبيا والمغرب الأقصى فكلتهما ملكيتان .

الظاهر أن هذا الاتحاد في البداية سيكون اقتصاديا وسيتحول مع الوقت إلى قوة سياسية وعسكرية

---

(1) – بيان أو نوفمبر باللغة العربية ، ص 8 ، والبيان باللغة الفرنسية ، ص 247 .

(2) - *Institutions provisoires de l'état algérien , p 447*

(3) – بيان أو نوفمبر باللغة العربية ، ص 8 ، والبيان باللغة الفرنسية ،ص 248 .

واقتصادية وثقافية ، ضاربة في القارة الإفريقية والعـــــالم العربي والإسلامي وحوض المتوسط وربما قوة ضاربة في العالم مع تقدمه أكثر فأكثر .

ولقد أكد ميثاق الصومام 1956م على تحقيق اتحاد بلدان المغرب-الشمال الإفريقي وبيّن مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الاتحاد ، فلقد جاء في الميثاق أن الجزائريين بعد أن يحققوا الوحدة فيما بينهم ويحصدوا الإخاء [1] فإنهم سييممون وجوههم نحو "تأسيس إتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث"، وأما عن الإجراءات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الاتحاد عبر الميثاق قائلا : "وأن من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك وحرية المبادلات وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية واستثمار مخبآت الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد" [2] .

هـ- إقامة الدولة الجزائرية التي تجعل من الإســــــــــلام ومبــــــادئه ومقاصده إطارا للممارسة السياسية أو غير السياسية :

جاءت في بيان أول نوفمبر 1954م في العبـــــارة التالية : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلاميـــة" [3] . كما جاءت هذه العبارة في العديــــــد من النصوص نذكرها كما جاءت :

- جاء محضر اجتماع المجلس الوطني للثـــــورة في القاهرة بتاريخ 28 أوت 1957م "أن الهدف من الثورة هو إقامة مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتمـــــاعية التي لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام" [4] .
- جاء في القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني "أن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية" [5] .
- جاء في القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية أن الجمهورية الجزائرية المستقلة ستكون ديمقراطية واجتماعية . مؤسساتها لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية [6] .

---

(1) – ميثاق الصومام 1956م ، ص 17 -18 .

(2) – المصدر نفسه ، ص 18 .

(3) - البيان باللغة العربية ، ص 8 ، والبيان باللغة الفرنسية ، ص 247 .

(4) – *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508 .*

(5) - المادة 02 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 56 .

(6) - *Institutions provisoires de l'état algérien , p 447*

ستكون الممارسة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافيـــــــة أو غيرها من الممارسات في الجزائر المستقلة مؤطرةً بالإسلام ومبادئه ومقاصده ، فأي مؤسسة أو فكرة أو مشروع سواء أ كان سياسيا أو اقتصـــاديا أو اجتماعيا أو ثقافيـــا ، لا بد أن يعرض على الإسلام ومبادئه ومقـــــــاصده لكي يُعدل ، ومن ثمة يمكن تطبيقه . والإسلام لا يمنع التعددية الحزبية ولا إقامة المؤسسات السياسية أو غيرها ، كالمجلس الوطني التأسيسي الجزائري أو وضع دستور للجزائر أو إقامة أجهزة الأمن القومية أو إقامة مجـــالس النيابية المختلفة . ولكـــن لابد أن لا تتناقض الممارسة فيها مع المبادئ الإسلامية . هذا الشيء الواضح ولكن هناك من يعتقد غير ذلك على ما يذكر الباحث رابح لونيسي ، فلقد اعتقد البعض أن الهدف من هذه العبـــارة ، يعني "في إطار المبادئ الإسلامية" ، هو أن يحظى الدين الإسلامي باحترامٍ ، لكن هذا الطرح غير منطقي ؛ لأنه من غير المعقول أن يطلب مسلم من آخر ، احتـــرام الدين الإسلامي ما دام الإسلام ذاتــــــه يفرض على المسلم احترام الأديان" [1] . ويقول الباحث رابح لونيسي دائما ، حول هذا العبارة–المبدأ ؛ يعني "في إطار المبادئ الإسلامية" أنها "فكرة عظيمة في عمقها" ؛ "لأنها حلت مشكلة لازال يعاني منها المسلم إلى حد اليوم ، وهي مشكلة التوفيق بين ما تتطلبه الحياة المعاصرة وما تشترطه قيم الإسلام ومبادئه ..."، أو بتعبير آخر "مشكلة الأصـــــالة والحداثة" ؛ ومعنى هذه العبارة أنه يمكن للمسلم "أنا يمارس حياته بكل حرية شريطة عدم مناقضة تلك المبادئ العامة للإسلام ، كما أنه بإمكانه الاستعانة بالمنظومات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنتجها عقل الإنسان أينما وجد ، ولكن شريطة أن تكون فعالة ولا تناقض المبادئ العامة للإسلام" [2] . ويواصل لكي يقول حول هذا المبدأ : "[إن] هذا المبدأ الذي أتت به الثورة الجزائرية جديد ، ولكن له جذور فكرية في تراثنا الفقهي الإسلامي المغاربي [...] فهذه الفكرة التي أوردها بيان أول نوفمبر ، هي نفسها فكرة الظاهرية التي طرحها ابن حزم الأندلسي في القرن الحادي عشر ميلادي [...] فتنطلق الظاهرية [...] من فكرة مفـــادها أن الحلال والمباح هو الأصل في كل شيء ، وما لم يكن [هناك] نص صريح يحرم أمر مـــا ، فهو مباح وحلال للمسلم" [3] .

إن عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" في بيان أول نوفمبر 1954م ، تسمح للجزائر بعد الاستقلال أن تقيم دولة وتستورد ما وصل إليه العالم المعـــاصر من نُظم ، ولكن يكفي أن تكون هذه النظم فعّـالة ولا تتناقض مع المبادئ العامة للإسلام ، فهذا في "إطار المبادئ الإسلامية"، أما لو قيل "انطلاقا من المبادئ الإسلامية" ، فهذا يعني البحث عن مختلف الحلول الدنيوية في الإسلام [4].

---

(1) – رابح لونيسي : دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 110 .

(2) – رابح لونيسي : ربيع جزائري في مواجهة دمار عربي ، دراسة استشرافية ، دار المعرفة ، الجزائر ، [2013] ، ص 29 .

(3) – رابح لونيسي : دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 104 .

ثالثا–أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في برنامج طرابلس 1962م [1] :

لم يقدم برنامج طرابلس 1962م أسس الدولة الجزائرية السياسية بتفصيل وتوضيح كما قَدّم الأسس والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية ، بل لم يذكر أي مؤسسة من مؤسسات الدولة على ما يذكر الباحث عبد الحميد زوزو[2] ، وحتى ما سنقدمه فيما يلي سيكون استنتاجا واستخلاص ، تم بعد قراءة برنامج طرابلس 1962م :

أ –الأسس والمبادئ السياسية :

- اعتماد النظام الاشتراكي وسياسة الحزب الواحد [3] ، وسيكون هذا الحزب ، حزب جبهة التحرير الوطني ، والذي سيكون حزبا جماهيريا ، كما سيكون واضع الخطوط العريضة لسياسة الأمة والدولة ، ويتخذ من الديمقراطية كأسلوب في تسييره واتخاذ القرارات وتسيير البلاد [4] .
- السعي لتحقيق الاتحاد المغاربي [5] ، والذي سيكون اتحادا كنفدراليا ؛ لأن كل دولة من دول المغرب تختلف في نظامها السياسي ، فالجزائر جمهورية وكذلك تونس ، أما المغرب الأقصى وليبيا فهما ملكيتان .
- احترام الحريات وحقوق الإنسان ، ولكن هذا لا يعني عدم التحلي بالمسؤولية عند ممارسة هذه الحريات والحقوق [6] .
- اشتراكية الدولة وجمهوريتها وديمقراطيتها [7] .

ب – الأسس والمبادئ الاقتصادية [8] :

- تَكفُل الدولة بالاقتصاد و والتكفل بالتخطيط له .

(1) – نُذِكر أننا اعتمـــــــدنا في هذا العمل على البرنامج المنشور في كتـــاب : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962م) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 ، ص 29–51 .
(2) - عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 54 .
(3) – برنامج طرابلس 1962م ، ص 39 .
(4) – المصدر نفسه ، ص 49 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 47 .
(6) – المصدر نفسه ، ص 39 .
(7) – المصدر نفسه ، ص 40 .
(8) – يمكن مراجعـــــة المبادئ والأسس الاقتصادية مختصرة في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 61-63 ، ولمزيد من الاستزادة والتفصيل فيمكن مراجعة ، برنامج طرابلس 1962م ، ص 42- 45 .

- إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي .
- استرجاع الأراضي بتحديد الملكية ونزع المساحات الزائدة عن الحد الأقصى .
- إحياء الأراضي واستصلاحها .
- توزيع الأراضي مجانا على الفلاحين ، الذي ليس لهم مساحة كافية .
- الاستغلال الجماعي للأراضي في تعاونيات أو مزارع تابعة للدولة أو للبلدية .
- البدء بتحسين الصناعة التقليدية .
- استغلال المواد الأولية ذات المصدر الفلاحي .
- توسيع قطاع الدولة ليشمل المناجم والمقالع ومصانع الإسمنت .
- إنشاء صناعة ثقيلة (بترول ، الحديد والصلب وغيرها) .
- تأميم الثروات المنجمية ، على المدى البعيد .
- تكون المبادرة الخاصة محدودة وموجهة .
- يمكن السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالمساهمة ضمن الشركات المختلطة .
- تطوير طرق المواصلات وتأميم وسائل النقل .
- تأميم البنوك وشركات التأمين في أقرب الآجال .
- تأميم الفروع الأساسية للتجارة بالجملة وإنشـــاء شركات تابعة للدولة لكل منتوج أو لمجموعة من المنتوجات .
- مراقبة الأسعار وتأسيس "مغازات" للدولة .
- إلغاء النظام التفضيلي بين الجزائر وفرنسا وتنمية المبادرات مع الدول المانحة لأسعار ثابتة ولأسواق ذات المدى الطويل ولوسائل التجهيز بأحسن حساب .
- تأميم الفروع الأساسية للتجارة الخارجية .

ج – الأسس والمبادئ الاجتماعية (1) :

- مخطط للتكوين العاجل للمستخدمين في الصحة .
- تأميم عاجل للممارسة الطبية وللمؤسسات .
- إعادة البناء بنية إدماج المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية .
- تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كاف .

(1) – يمكن مراجعـــة الأسس والمبادئ الاجتماعيـــة مختصرة في مُؤَلف عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 58 ، ولمزيد من الاستزادة والتفصيل فيمكن مراجعة ، برنامج طرابلس 1962م ، ص 45 وما بعدها .

- هناك خدمة وطنية في مجال الصحة
- مجانية الطب للجميع .
- الاهتمام بالنظافة يوكل للمنظمات الجماهيرية وللجيش .
- إعادة البناء بنية إدماج السكان المتضررين .

د – أسس ومبادئ السياسة الخارجية (1) :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- النضال ضد الاستعمار والامبريالية بالإسهام في دعم التيار الحيادي .
- دعم الحركات الوحدوية على مستوى المغربي العربي والعالم العربي وإفريقيا .
- مساندة حركات التحرر في جنوب إفريقيا وشرقها .
- النضال في مجال التعاون الدولي ضد الامبريالية والتجارب النووية والقواعد الأجنبية .

هـ – الأسس والمبادئ الثقافية (2) :

- عرّف برنامج طرابلس الثقافة على إنها تفكير علمي جديد .
- الثقافة الجزائرية ستكون باللغة العربية .
- الرجوع إلى ثقافة وطنية لكن دون الاكتفاء بالحنين للماضي .

و – الأسس والمبادئ العسكرية (الجيش) (3) :

- سيكون جيش التحرير الوطني نواة الجيش الوطني .
- تتمثل مهمة الجيش الجديدة في : الدفاع عن الاستقلال والبلاد والإسهام في تعبئة الجماهير لبناء الوطن .
- إنشاء خلايا حزبية في الجيش لتسييسه .
- إنشاء مليشيات مكملة للجيش الوطني ، يتولى هو (الجيش) تدريبها .

---

(1) – يمكن مراجعـــــة أسس ومبادئ السياسة الخارجية مختصرة في مُؤَلف عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص64 -65 ، ولمزيد من الاستزادة والتفصيل فيمكن مراجعة برنامج طرابلس 1962م، ص 46 -48 .

(2) – يمكن مراجعة الأسس والمبادئ الثقافية مختصرة في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص59 ولمزيد من الاستزادة والتفصيل فيمكن مراجعة برنامج طرابلس 1962م ، ص 40 وص 45 وما بعدها .

(3) – يمكن مراجعة الأسس والمبادئ العسكرية مختصرة في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 55 وما بعدها ولمزيد من الاستزادة والتفصيل فيمكن مراجعة برنامج طرابلس 1962م، ص 50 وما بعدها .

رابعا– أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في دستور 1963م (1) وميثاق الجزائر 1964م (2) :

لقد تضمن كل من دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964م ، مجموعة من أسس ومبادئ الدولة ؛ في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري والعلائقي ، نقدمها كالتالي :

أ-الأسس والمبادئ السياسية :

- جمهورية الدولة وديمقراطيتها (3) واشتراكيتها (4) .
- واحدية السلطة التنفيذية (5) .
- سلطة التشريع يمارسها الشعب عن طريق منتخبيه ، والمتمثل في المجلس الوطني (6) .
- استقلالية القضاء (7)
- الاعتماد على سياسة الحزب الواحد ، بعيدا عن التعددية الحزبية أو غيرها ... (8) .
- حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد والحاكم في البلاد ، وسيكون طلائعيا ، يعمل على وضع السياسة العامة للدولة والأمة وسيعمل على مدى مراقبة هذه السياسة (9) ، كما سيغذي ويطعم مؤسسات الدولة بالمناضلين .
- ضمان الحقوق والحريات للمواطنين ، ولكن بشرط أن لا تمس عملية التمتع بهذه الحقوق وممارسة هذه الحقوق بأمن واستقرار الدولـــة ، فالتمتع والممـــارســـة ستكون مسؤولـــة

---

(1) – اعتمدنا على الدستور المترجم والمنشور في مؤلف بوكرا إدريس : تطور المؤسسات الدستـــورية في الجزائر منذ الاستقلال ، من خلال الوثائق والنصوص ، الطبعة/03 ،الجز/01 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 43-57 . كما يمكن مراجعة الدستور باللغة الفرنسية ، –وهي اللغة الأصلية المكتوب بها على ما نعرف – في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/2 ، العدد/64 ، 1963/09/10 ، ص 888–895 . ويمكن مراجعته كذلك باللغة العربية في الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية التالي : (*www.el-mouradia.dz*) .

(2) – اعتمدنا على النسخة التالية ، وهي باللغة العربية : ميثاق الجزائر 1964م ، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني (16-21 أفريل 1964م) ، جبهة التحرير الوطني ، اللجنة المركزية للتوجيه ، المطبعة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، [1964] .

(3) – المادة 01 من دستور 1963م ، ص 46 .

(4) – ويظهر ذلك في العديد من صفحات ميثاق الجزائر 1964م .

(5) – المادة 39 من دستور 1963م ، ص 51 .

(6) – المواد من 27 إلى 38 من دستور 1963م ، ص 50 –51 .

(7) – المادة 60 والمادة 62 من دستور 1963م ، ص 54 –55 .

(8) – مقدمة دستور 1963م ، ص 45 –46 ، وراجع ، ميثاق الجزائر 1964م ، ص 121 .

(9) - يمكن مراجعة المادة 22 و23 و24 و25 و26 من دستـــــور 1963م ، ص 49 –50 ، أو ميثاق الجزائر 1964م ، ص 121 .

ومن أبرز هذه الحريات والحقوق : حرمة الاعتداء على المسكن ، ضمان سرية المراسلات ، حرية الصحافة ، حرية التعبير ، حرية الاجتماع ، حرية تكوين الجمعيات وغيرها (1) .

ب- الأسس والمبادئ الاقتصادية (2) :

- استرداد الثروات الوطنية .
- الوقوف مع القطاع الاشتراكي (العام) ونبذ القطاع الخاص .
- دمج كل الوحدات الاقتصادية الضرورية في القطاع العام .
- السهر على إنجاح الإصلاح الزراعي .
- محاربة التبذير وإقامة التقشف ومنع وتصفية البيروقراطية والفساد .
- تأميم التجارة الخارجية والبنوك والنقل وتنويع التجارة الخارجية .
- الأولوية للاستثمار .
- إقامة الإصلاح الزراعي وإنشاء اقتصاد وطني والقضاء على الاقتصاد الاستعماري .

ج – الأسس والمبادئ الاجتماعية والثقافية (3) :

- رفع المستوى المعيشي للمواطنين .
- توفير التعليم ومجانيته .
- الرقي بالمرأة وإشراكها في تدبير الشؤون العامة وحماية الأسرة .
- العمل على محو الأمية ونشر الثقافة
- التعريب وتنمية الثقافة القومية .

د–الأسس والمبادئ العسكرية (الجيش) (4) :

- الجيش الوطني الشعبي في خدمة الشعب وموضوع تحت تصرف الحكومة .
- يضمن الدفاع عن تراب الجمهورية ، ويساهم في النشاط والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي إطار الحزب .

(1) - المادة 14 و15 و19 و22 من دستور 1963م ، ص 48 -49 .
(2) - ميثاق الجزائر 1964م ، ص 173-179 .
(3) – يُنظر في مقدمـــة دستور 1963م ، ص 44 ، والمادة 15 و16 و17 و18 من دستور 1963م ، ص 48 -49 ، أو في ميثاق الجزائر 1964م ، ص 173-197 .
(4) - مقدمة دستور 1963م ، ص 45 ، والمادة 08 من دستور 1963م ، ص 47 .

هـ- أسس ومبادئ السياسة الخارجية [1] :

- المؤازرة والمساعدة الفعلية للحركات التحررية المناضلة من أجل استقلال بلدانها .
- تقرير التعاون مع الأقطار التي تريد مساعدتنا على التغلب على صعوبات التخلف وتثبت تخلصنا على الامبريالية .
- المناهضة للتوسع الاستعماري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- إتباع سياسة عدم الانحياز .

خامسا-أسس ومبادئ الدولة الجزائرية في الميثاق الوطني 1976م [2] ودستور 1976م [3] :

إذا كانت النصـــــوص السابقة للميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م قد تضمنت مجموعة من الأسس والمبادئ "الدولتية" ، فإن هذين النصين قد تضمنا كذلك مجموعة من الأسس والمبادئ "الدولتية" ، وهي كالتالي :

أ-الأسس والمبادئ السياسية :

- جمهورية الدولة وديمقراطيتها واشتراكيتها [4] .
- واحدية السلطة التنفيذية [5] .
- استقلالية القضاء [6] .
- اعتماد سياسة الحزب الواحد [7] ، وسيكون حزب جبهة التحرير الوطني ، هو الحزب الوحيد ، وسيكون طلائعيا ، وسيعمل على وضع السياسة العامة للأمة [8] .

---

(1) - يُنظر مقدمة دستور 1963م ، ص 45 ، كما يكن مراجعة ميثاق الجزائر 1964م ، ص 175 – 176 .

(2) - اعتمدنا على النسخة المنشورة في سنة 1976م ، ومعلوماتها كالتالي ، الميثاق الوطني 1976 ، المعهد الوطني التربوي ، الجزائر ، 1976 . ويمكن مراجعتـــها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/13 ، العدد/61 ، 1976/07/30 ، ص 890-971 .

(3) - اعتمدنا على الدستور المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/13 ، العدد/94 ، 1976/11/24 ، ص 1292-1326 ، ويمكن كذلك مراجعته في مؤلف بوكرا إدريس : تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر ... ، الجزء/2 ، مصدر سابق ، ص 79-124.

(4) – المادة 01 من دستور 1976م ، ص 1294 .

(5) - المادة 104 من دستور 1976م ، ص 1311 .

(6) – المادة 165 و168 و172 و173 و 174 و 175م ... من دستور 1976م ، ص 1322 -1323 .

(7) – المادة 94 و95 من دستور 1976م ، ص 1309 . أو الميثاق الوطني 1976م ، ص 59 .

(8) – المادة 97 و98 و من دستور 1976م ، ص 1309 -1310 . ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الميثاق الوطني 1976م ، ص 59 -67 .

- ضمان الحقوق والحريات للمواطنين ، ولكن بشرط أن لا تمس عملية التمتع بهذه الحقوق وممارسة هذه الحقوق بأمن واستقرار الدولة . فالتمتع والممارسة ستكون مسؤولة . ومن أبرز هذه الحريات–الحقوق : عدم انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وشرفه ، ضمان سرية المراسلات والمواصلات الخاصة ، ضمان حرمة المسكن وعدم التفتيش إلا بوثيقة ، حرية المعتقد والرأي ، حرية التعبير والاجتماع ، حرية إنشاء الجمعيات وغيرها (1) .
- سلطة التشريع يمـــــــارسها الشعب عن طريق منتخبيه ، والمتمثل في المجلس الشعبي الوطني ، أما المجـــــالس الشعبية البلدية والولائية فهي المؤسسات القـــــاعدية للدولة ، وهي التي تعبر عن الإرادة الشعبية (2) .

ب– الأسس والمبادئ الاقتصادية (3) :

- تحديث الزراعة وتوسيعها وتصنيعها ، وذلك عن طريق الثورة الزراعية أو غيرها .
- النهوض بالصناعة ، وذلك عن طريق الثورة الصناعية أو غيرها .
- تأميم وسائل الإنتاج كالمصارف وشركات التأمين والنقل واستعادة الثروات الوطنية .
- الملكية العامة لوسائل الإنتاج والاعتراف بالملكية الخاصة غير المـُستغلـــة .
- الاعتماد على التسيير الاشتراكي للمؤسسات وسياسة التوازن الجهوي .
- تأميم التجارة الخارجية وتنويعها ورفع قيمة المواد المصدرة وتنويعها .
- ضمان الاستقلال المالي للدولة .
- الاعتماد على الادخار والتقشف .
- التخطيط للأنشطة الاقتصادية والسعي لتحقيق النهوض التكنولوجي .

ج – الأسس والمبادئ الاجتماعية والثقافية (4) :

- تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية .

---

(1) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 46 -47 . ولمزيد من التفصيل يمكن العـــــودة إلى دستور 1976م ، الفصل الرابع من الباب الأول من دستور 1976م ، ص 1301-1306 .

(2) – المادة 07 و08 من دستور 1976م ، ص 1294 -1295 .

(3) – الميثاق الوطني 1976م في أبوابه المختلفة ...

(4) - دستور 1976م ، من المادة 60 إلى المادة 73 ، ص 1304-1306 ، والمـــادة 19 و20 و 21 و22 و23 ، ص 1297-1298 . ويُنظر كذلك في الباب الثالث من الميثاق الوطني 1976م ، ص 91-142 ، والميثاق الوطني كذلك ، ص 268 -273 .

- ضمان الحماية الاجتماعية والأمن والوقاية الصحية للعامل .
- توفير ظروف معيشية للمواطنين غير البالغين لسن العمل ومن لا يستطيعون والعاجزين نهائيا .
- حماية الأسرة ترقية المرأة وحماية الأمومة والطفولة والشبيبة والشيخوخة .
- مجانية التعليم وإجباريته .
- فتح أبواب التكوين المهني وأبواب الثقافة .
- توفير الرعاية الصحية ومجانيتها وتوسيع الطب الوقائي .
- ترقية التربية البدنية والرياضية ووسائل الترفيه .
- التحسين الدائم لظروف العمل ولظروف العيش .
- التعريب وتعميم استعمال اللغة العربية .
- توعية المجتمع وتثقيفه .
- فتح التعليم العالي وتطويره .

د–الأسس والمبادئ في السياسة الخارجية (1) :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- تتبنى الجزائر المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة والوحدة الإفريقية والجامعة العربية .
- تحقيق التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة وتحقيق المصلحة المتبادلة .
- تأييد ودعم غير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحرير وطنها .
- تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة .
- السعي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية كما تمتنع الجزائر ، الالتجاء إلى الحرب لحل مشاكلها .
- لا تنازل ألبتة عن أي جزء من التراب الوطني .
- الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري .
- التضامن مع الشعوب في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ، وخاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

(1) – يُنظر في دستور 1976م ، من المادة 86 إلى المادة 93 ، ص 1308 ولمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى ، الميثاق الوطني 1976م ، ص 157 -173 .

هـ –الأسس والمبادئ العسكرية (الجيش) (1) :

- المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي ، تتمثل في المحافظة على الاستقلال الوطني وسيادته .
- تأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها .
- حماية المجال الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها .
- يساهم في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية .
- الخدمة الوطنية واجب وشرف .

بعدما قدمنا الأسس والمبادئ "الدولتية" للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها ونصوصها ، تبين أنه ومنذ اندلا ع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م ، أصدرت بيانا ، عُرف ببيان أول نوفمبر 1954م ، تصوّرت وبيّنت فيه الدولة التي تريد بناءها بعد تطهير الجزائر من الاستعمار الفرنسي ، وستكون تلك الدولة بحسب ذلك البيان : جمهورية ، ديمقراطية ، تسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين ، وهي إن جسدت الديمقراطية على أرض الواقع وجعلتها ثقافة وحققت المطالب الاجتماعية للمواطنين ، فإنها ستحقق ما يُعرف بالعدالة الاجتماعية ، ثم إن الجزائر لن تتوقف عند هذا وهي تحقق الأمور السابقة ، فهي ستحترم حريات المواطنين ، وتكون دولة سيدة ، وتسعى لتحقيق الاتحاد المغاربي ، وهي عندما تسعى لتحقق وتجسيد الأسس والمبادئ السابقة ، فإن ممارستها ستكون مؤطرةً بالمبادئ الإسلامية ، فأي تناقض في الممارسة مع المبادئ الإسلامية فإنه يطرح .

المبادئ والأسس السابقة التي وردت في بيان أول نوفمبر 1954م لا يوجد فيها ما يتناقض مع الأسس والمبادئ "الدولتية" التي وردت في المواثيق التي صدرت بعده حتى صدور برنامج طرابلس على غرار ميثاق الصومام 1956م والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني أو غيرها .كما لا يوجد تناقض بينها وبين الأسس والمبادئ التي وردت في برنامج طرابلس 1962م ، إلا أن هذا الأخير أراد بناء الجزائر على الطريقة الاشتراكية ، والتي لا نعتقد أن فيها ما يناقض المبادئ السابقة التي وردت في المواثيق السابقة ، خصوصا وأن برنامج طرابلس لم يسقط بيان أول نوفمبر 1954م والنصوص التي جاءت بعده، أضف إلى ذلك أن النصوص السابقة لمؤتمر طرابلس أكدت على أساس ومبدأ عام ، ألا وهو : "جعل من الإسلام ومبادئه ومقاصده إطارا للممارسة السياسية وغير السياسية" . وحتى المواثيق التي جاءت

---

(1) – المادة 82 و83 و84 من دستور 1976م ، ص 1307 . وللاستزادة أكثر يمكن مراجعة الميثاق الوطني 1976م ، ص 145-154 .

بعد برنامج طرابلس 1962م ، زمن الاستقلال أو زمن ثورة البناء ، أكدت على المبادئ والأسس "الدولتية" السابقة ، ولكنها صبغتها بالاشتراكية ، وهي لا تتناقض ولا تختلف مع المبادئ والأسس السابقة ، وإن ثمة تناقض فهو في الممارسة ، فحتى الاشتراكية ونظام الحزب الواحد ، لا يمكن أن يكون فيه تناقض مع المبادئ السابقة إن تمكـــــن كل واحد أن يقول ما عنده دون تضييق ، هذا عن جزء من المجال السياسي ، أما في الجانب الاقتصـــادي ، فليس لدينا ما نقول ، فالنهـــج الاشتراكي هو حل لا بأس به ، إن لم نقل أنه أحسن الحلول لحل المشاكل الاقتصـــــادية والاجتمـــاعية التي عانى منها الشعب الجزائري .

الفصل الثاني – عقد مـــــــؤتمر طرابلس والجـــزائر في صائفة 1962م :

- أولا- مفهوم مؤتمر طرابلس :
- ثانيا- أعضاء المؤتمر :
- ثالثا- المصادقة على برنامج طرابلس :
- رابعـــــا- تحديد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني :
- خامسا- ما بعد مؤتمر طرابلس :

يعد عقد مؤتمر طرابلس أولى اللبنات الأولى لبناء الدولة الجزائرية . ومن أبرز ما ميز هذا المؤتمـــــر وما بعده هو التصارع من أجل الوصول إلى السلطة ، بالرغم أن هذا المؤتمر عقد لغاية عظيمة ، ألا وهي التحضير للاستقلال .

أولا– مفهوم مؤتمر طرابلس :

من المنطقي القول أن بناء الجزائر المستقلة بدأ بشكل جلي وواضح بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس من سنة 1962م ، بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكـــــومة الفرنسية الاستعمارية ؛ لأنه قبل هذا التاريخ كانت كل الجهـــــــود منصبة على تحرير الجزائر ، وبعد التوقيع على الاتفاقيات وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس من سنة 1962م ، بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي ، وخروج الزعماء التاريخيين المسجونين في فرنسا ، ألح أحدهم على عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والذي تعتبره القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، الهيئة التشريعية والهيئة العليا للثورة الجزائرية [1] ، وكان الذي ألح ، أحمد بن بلة [2] ، من الزعماء التاريخيين ؛ الذين اضطلعوا بتفجير الثورة ، وأحد أعضاء الوفد الخارجي للثورة في القاهرة المصرية ، منذ اندلاعها ، كما كان مع التاريخيين المسجونين في سجن "ألنوي" بعد حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956م .

كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عقد دورات سابقة ، وكانت هذه دورته الأخيرة ، وانتهت بخلاف بين المؤتمرين ، أدى إلى صراع بل واقتتال بينهما فيما بعد ، بينما كان الهدف من هذا المؤتمر هو التحضير للحدث الهام ، حدث الاستقلال كما يقول علي هارون [3] . نعم التحضير لحدث الاستقلال والتحضير لبداية بناء الجزائر ، وذلك ما يقول به جدول أعمال المؤتمر ، والذي حدد نقطتين للمؤتمر ، الأولى تتمثل في دراسة ومناقشة وإقرار مشروع برنامج الثورة الديمقراطية الشعبية ؛ أو بشكل مبسط البرنامج الخاص ببناء الجزائر المستقلة ، أما النقطة الثـــانية من جدول الأعمـــال ، فهي تعيين مكتب سياسي [4] لجبهة التحرير الوطني ، وهذا المكتب سيحل محل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبقية مؤسسات الثورة التحريرية خلال المرحلة الانتقـــالية ، التي ستعرفها البلاد ، والتي تمتد من إعلان الاستقلال إلى حين انتخــاب مجلس وطني تأسيسي جزائري ، وللإشارة نقول أن جبهة التحرير الوطني ،

(1) - المادة 28 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 57 .

(2) - أحمد بن بلة : مذكـــــــرات ، تحرير ، روبير ميرل ، ترجمة ، عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، لبنان ، د.ت ، ص 135 .

(3) – علي هارون : خيبة الانطلاق ... ، مصدر سابق ، ص 11 .

(4) – *voir , le procès- verbal de CNRA du 07 juin 1962.*
والمحضر منشور في مؤلف علي هارون السابق ، ص 241-242 .

قد حُولت إلى حـزب سيــاسي أو هيئة سياسية خلال هذا المؤتمر [1] ، أو قبل ذلك بنص اتفاقيات إيفيان [2] ، حيث تقول في الفصل الأول المعنون بـ "تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمـانات الخاصة بحق تقرير المصير" :"ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئــة سيـاسية ذات صفـة قانونية [يعني شرعية]"[3] ؛ لأن مصطلح المكتب السياسي خاص بالأحـزاب السياسية ، أو بالتحديد من بنية (هيكلة) الحزب السياسي أو الهيئة المنفذة فيه .

نعم كانت الغاية من هذا المؤتمر ، غاية نبيلة تمثلت في المصادقة على مشروع برنامج بناء الجزائر المستقلة ، وتعيين القيادة التي ستتكفل بتطبيق هذا البرنامج خلال المرحلة الانتقــــــالية أو المؤقتة ، والتي ستمتد من إعلان الاستقلال إلى حين تعيين سلطة نهائية ، تكون لها مهمة القيادة فيما بعد .

ثانيا– أعضاء المؤتمر :

امتد مؤتمر طرابلس من 27 ماي إلى 07 جوان من سنة 1962م [4]، والذي ائتمر فيه 52 عضوا من قيادة الثورة ، سواء الذين كانوا في الداخل أو في الخارج [5] . كُلف مكتب بإدارة النقــاش ، يضم كل من : محمد الصديق بن يحيى ؛ وهو الرئيس في الجلسات التي سيقيمها المؤتمرون ، ولقد كان رئيس ديوان رئيس الحكومة المؤقتة ، وأحد أعضاء الوفد المفاوض في إيفيان . وعلي كافي ؛ وهو مساعد الرئيس في هذه الجلسات ، ولقد كان برتبة عقيد وقائدا للولاية الثانية. وعمر بوداود ؛ وهو مساعد آخر للرئيس في الجلسات ، ولقد كان قياديا في فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا . أما عن أبرز القادة المؤتمرين فهناك : محمد بوضياف ؛ ولقد كان نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، وحسين آيت أحمد ، وهو عضــــو في الحكومة المؤقتة ، وكريم بلقاسم ؛ ولقد كان نائب رئيس الحكومــة المؤقتة ووزير الداخلية ، وأحمد بن بلة ؛ ولقد كان نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، وبن يوسف بن خدة ؛ ولقد كان رئيس الحكومة المؤقتة ، ورابح بيطاط ؛ ولقد كان وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة ، ومحمد خيضر ؛ ولقد كــــان وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة ، والطاهر الزبيري ؛ ولقد كان برتبة عقيد وقائدا للولاية الأولى ، والهواري بومدين ؛ ولقد كان برتبة عقيد وقائد هيئة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني ...الخ [5] .

(1) – ملحق الحزب من برنامج طرابلس ، في كتاب نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني... ، مصدر سابق ، ص 49 .

(2) – نص اتفاقيات ايفيان منشور في مؤلف بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان ، ترجمة ، لحسن زغدار ، محل العين جبائلي ، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 85-128 .

(3) – المصدر نفسه ، ص 89 .

(4) – عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية ... ، مصدر سابق ، ص 51 .

(5) – يمكن الاطلاع على قائمة كل المؤتمرين في الملحق رقم 01 ، ص 309-311 ، من هذا العمل .

حضر 52 عضواً ، ولكـــن هناك من لم يحضر وصُوّت محله في مسائل أراد المؤتمرون أن يصوتوا عليها ، وذلك ما يظهــــر من خلال عدد الأصوات حول القائمتين اللتين قدمتا لعضوية المكتب السياسي ، فعدد الحاضرين كان 52 ، بينما عندما نجمع الأصوات السابقة نجدها 64 صوتا [1] ؛ بمعنى أن هناك 14 إضافية ، وهذه الأخيرة جاءت عن طريق التصويت بالوكالة [2] ، وهذا الأمر نصت عليه القوانين الأساسية للجبهة في مادته 32 [3] ، كما نضيف نقطة أخرى مهمة جداً في هذا المقام ، ألا وهي : أن هناك من لم يصوّت في هذا المؤتمر عن إحدى القائمتين على ما يذكر محمد العربي الزبيري[4] ، ولكنه لا يقدم لنا اسميهما ، فهل يا تُـــرى هما : حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ؟ ؛ لأنهما رفضا عضوية المكتب السياسي مع أحمد بلة على ما يذكر سعد دحلب [5] ، بالرغم أن القوانين الأساسية للجبهة تمنع ذلك ، ويعتبره عملا غير مقبول ، وذلك في مادته 31 [6] .

ثالثا– المصادقة على برنامج طرابلس :

دام النقاش حول المشروع برنامج بناء الجزائر المستقلة ، ثلاثة أيام ، "يومي 29 و 30 ماي والأول من شهر جوان" من سنة 1962م . لم يدر نقاش كبير حول مشـــروع البرنامج ، أو قل لم يكن هناك نقاشا ، بل كان هناك تلاوة للنص ، واقتصرت المناقشة على العموميات ، بعيداً عن التفاصيل الدقيقة ، بعد ذلك تمت المصادقة على مشروع برنامج البناء بالإجماع في جلسة علنية في اليوم الثالث من جوان ، وذلك بعد تعديلات طفيفة قامت بها لجنة عُينت لهذا الغـــــرض . ولقد قدّم علي هارون أحد الحـــاضرين مجموعة من الاحتمـــالات حول مسألة عدم حصول منـــاقشة للمشروع البرنامج ، حيث يقول : "ربما لأن بعض الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في هذه المسائل ، أو أن الأمر يعود إلى عدم اهتمام البعض الآخر بهذه المداولات ذات الطابع الإيديولوجي والفكري ؛ ذلك لأنهم كانوا يعلمون – بكل تأكيد– أن أهمية النصوص تكمن في أهمية الرجـال الذين يسهرون على تطبيقها في الميدان ، أو ربما احتفظ بعضهم بمداخلاتهم انتظارا للحظة اختيار أعضاء [...] المكتب السياسي" [7] .

---

(1) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء / 3 ، مرجع سابق ، 187 .
(2) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 19 .
(3) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 58 .
(4) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 187 .
(5) – سعد دحلب : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، د .م.ت ، ص 172.
(6) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 58 .
(7) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 25 .

في حقيقة الأمر لم يُعَد برنامج واحد ، بل لقد أُعدت واقترحت مجموعة من المشاريع ، كما يورد علي هارون (1) ، أحد أعضاء قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، وهي كالتالي :

- مشروع برنامج ، قدمته فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا .
- مشروع برنامج ، قدمته هيئة الأركان العامة .
- مشروع برنامج ، قدمه الحاج بن علة ؟!.
- مشروع برنامج ، قدمته لجنة أعدته لجنة بمدينة الحمامات التونسية .

البرنامج الأخير هو الذي تمت مناقشته أو تلاوته بالأحرى ثم تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف المؤتمرين ، والذي سيعرف منذ ذلك الحين ، بـ "برنامج طرابلس" (2) أو "ميثاق طرابلس" ، وليست لدينا إلى حد الآن معلومات تبين كيف تم اختيـــــار هذا البرنامج من بين كل البرامج المقدمة ، دون غيره من البرامج ، أكان هذا المشروع أحسن البرامج نظرا للجنة التي أعدته ؟ ؛ لأنها لجنة مثقفة ومن النخبة كما سنرى ؟ ، أم لأن أحدهم فرض هذا البرنامج دون البرامج الأخرى ؟، أو ربما لأن هذه البرامج لم يُـــؤمر بها ؛ بمعنى إعدادها ؟ ، بينما مشروع برنامج الحمامات أُمر بإعداده .

لقد تمت المصادقة على هذا البرنامج ، بالرغم أن بن يوسف بن خدة اعترف في أحد حواراته (3) ، بأن البرنامج كان منافيا للإسلام ، وطلب الغفران للجميع (4) ، وأكدعلى ذلك الباحث عبد الحميد زوزو ، قائلا : "لقد وقع واضعي برنامج طرابلس تحت مؤثرات غربية ومعتقدات شيوعية ونظريات يسارية" ، وقال في موضع آخر : "مشروع طرابلس كان مشروع مجتمع لم تُراع فيه مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية ولا ثوابت الأمة ، [التي] حُيّد الكثير منها ، [من طرف الذين صاغوه واقترحوه] ، والذين انساقوا وراء شعارات الساعة وأخضعوه لذاتياتهم المتأثرة بالثقافة الأوروبية الشرقية منها والغربية وطبعوه بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي ، فوقع فصم وحدثت القطيعة بين ما يمكن تسميته بمقتضيات الحال أو بضرورات الواقع وقيم المجتمع وثوابت الأمة" (5) .

(1) – علي هارون : المصدر نفسه ، ص 14 .

(2) – برنامج طرابلس ، في كتاب : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ... ، مصدر سابق ، ص 29-51 . والنص باللغة الفرنسة منشور على الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية التالي : *www.el-mouradia.dz* .

(3) – يمكن مراجعة الحوار الذي أجراه بن يوسف بن خدة في التسعينات من القرن الماضي ، في مؤلفه : شهادات ومواقف ، الطبعة/1، دار النعمان ، الجزائر ، 2004 ، ص 153-158 .

(4) – المصدر نفسه ، ص 154 .

(5) – عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 46 .

لقد تم إعداد هذا البرنامج في مدينة الحمامات التونسية كما أسلفنا قبل قليل ، من طرف لجنة مثقفـــــة وقيـــــادية في الثورة التحريرية الجزائرية . وكـانت تلك اللجنـــة تعمل تحت إشـــــراف أحمد بن بلة ، وتضم كل من : محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك ومحمد حربي ومصطفى الأشرف ومالك تمام (1)... فأما محمد الصديق بن يحيى ، فهو حاصل على شهادة ليسانس في القانون بجامعة الجزائر وممثل سابق للاتحاد العام للطلبة الجزائريين ، تولى رئاسة ديـوان رئيس الحكومة المؤقتة ، سواء الرئيس الأول ، فرحات عباس ، أو الثاني ، بن يوسف بن خدة ، وكان ضمن الوفـــــــــد المفاوض في إيفيان . وكان رضا مالك مدير جـــــــريدة المجـــــاهد منذ تأسيسها ، وهو أيضا كان ضمن الوفد المفاوض في إيفيان . وأما محمد حربي ، فلقد كان طالبا في فرنسا ، وشغل منصب أمين عام وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة ، وأما مصطفى الأشرف ، فلقد كان صحفيا وأستاذاً للغة العربية (2) ، وأما مالك تمام ، فلقد كـــــــان عضوا سابقا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (3) .

وبكلام مختصر حول برنامج طرابلس 1962م ، نقول : أنه ركّز الحديث عن الثورة الديمقراطية الشعبية . فالجزائريون ومنذ الاستقلال سيفجرون ثورة جديدة هي الثورة الديمقـــراطية الشعبية ؛ وهي تلك الثورة التي تهدف إلى بناء الوطن وتشييده في "إطار مبـــادئ اشتراكيـــــة وسلطة في أيدي الشعب" ، فالشعب "وحده قادر على إنجازها على الوجــه الأكمل والشعب هو الفلاحون والعمـــال على العموم والشباب والمثقفون الثوريون" . فالثورة لم تتوقف (4) ، وهي الآن ؛ يعني منذ الاستقلال ، ثورة بناء بعد أن كانت قبل 05 جويلية 1962م ، ثورة تحرير .

رابعا– المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني :

بعد المصادقة على برنامج بناء الجزائر ، يمم المؤتمرون في طرابلس الغرب وجوههم نحو اختيار أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، وستكون مهمة هذه القيادة الجديدة ، قيـــــادة الجزائر في المرحلة الانتقالية ، والتي تمتد من تاريخ تقرير المصير إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي ؛ وهذا الأخير ستكون له فيما بعد تعيين حكومة مؤقتة وسن القوانين للدولة خلال المرحلة الانتقالية ووضع دستور للجزائر المستقلة ، ولكـــــــن قبل هذا فمهمة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني تتمثل في "إرساء قواعد الحزب وتحضير الاستفتاء وتنظيم انتخاب الجمعية التأسيسية [...] ويكون على هذا المكتب – حال انتهاء الاجتماع– أن يقيم بالجزائر العاصمة ، ليكون ممثلا للسلطة العليا لجبهة التحرير

(1) – عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 46 .
(2) – عبد السلام فيلالي : الجزائر ، الدولة والمجتمع ، الطبعة /1، دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر ، 2013 ، ص 463 .
(3) – برنامج طرابلس 1962م ، مصدر سابق ، ص 37- 39 .

الوطني خلال الفترة الانتقاليـــة الحاسمة [...] وبذلك يكون المكتب السياسي اليد العليا على الهيئات التي تنوي جزائر الغد إنشاءها " [1] .

خلال عملية اختيار أعضاء المكتب السياسي ، قُدمت قائمتين لعضويته ، الأولى ، قدمها أحمد بن بلة ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، وهي تضم سبعة أعضاء ، وهم : أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، محمدي السعيد ، والحاج بن علة . أما القائمة الثانية ، فلقد اقترحها كريم بلقاسم ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، ووزير الداخلية فيها ، وهي تضـــم تسعة أعضاء ، وهم : كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبـــال ، عبد الحفيظ بوصوف ، حسين آيت أحمد ، محمد بوضياف ، ورابح بيطاط ، أحمد بن بلة ، وسعد دحلب [2] .

إن ما جرى في بداية المؤتمر وحتى الآن يجعلنا نتساءل قبل أن نواصل الحديث عما جرى في المؤتمر بعد الذي سبق ، وبالتحديد عن عملية سبر الآراء (الانتخـــــاب) ، ومن أبرز هذه التســـــــاؤلات ما يلي : هل هناك مواد قانونية من قوانين جبهة التحرير الوطني ، تُخول لنواب رئيس الحكــــومة المؤقتة أو أحد المستوزرين في الحكومة المؤقتة ، اقتراح قائمة لعضوية المكتب السياسي للحزب ؟، بحسب إطلاعنا لا توجد مادة قانونية تقول : "بأنه يمكن لنواب رئيس الحكومة المؤقتة تحديد القيادة الجديدة للاستقلال" ، بل لا توجد هناك مادة قانونية تتكلم عن المكتب السياسي ، هذه القيادة التي ستكون لها قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية . وسنعود فيما بعد لكي نتساءل أكثر حول هذه النقطة ؟. وفي مقابل الكلام السابق نقول : ربما أُستحدث هذا القانون في إحدى جلسات المؤتمر؟ يعني ؛ صلاحية تقديم قيادة جديدة للمرحلة الانتقالية في وجود الحكومة المؤقتة ومؤسسات الثورة التحريرية الأخرى ، من طرف وزير من الحكومة المؤقتة أو نائب رئيس الحكومة ، أو حتى الرئيس ؛ لأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، هو هيئة تشريعية ؟ . ولكن لا نسمع أصوات تقول أنه صُودق على هذا القانون في إحدى الجلسات ؟، أم أن مجرد "الهم بالتقديم" من الطاقم الحكومي المؤقتي يُعد تشريعا أو يصبح ذلك "الهم بالتقديم"، قانونا ساري المفعول ، وحتى إن لم يُصادق عليه ؟! ، أم أن الذي حصل هو خرق للقانون ، وأن المؤتمرين لم ينتبهوا لهذا الخرق ؛ لأنهم كانوا ربما مركزين في أمر آخر غير تطبيق القانون ؟ . وكما قلنا سابقا ، لا توجد مادة من القوانين الأساسية للجبهة أو غيرها من القوانين أو النصوص ، تتكلم عن تعيين مكتب سياسي لقيادة المرحلة الانتقالية في البلاد . نعم هناك مادة قانونية تقول أن : "المجلس الوطني للثورة

---

(1) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 13 .
(2) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 187 .
(3) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 25 .

الجزائرية هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر" ، وهي المادة 28 (1) من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، ولكن الواضـــح أن التعيينات حصلت بالكلمة ، ولكن من طرف من ؟! .

إذا كانت لا توجد مادة قانونية تتكلم عن مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، له مهمة قيادة المرحلة الانتقالية ، فمن أين أتى المؤتمرون بهذه الفكرة ؟ ، ومن هو صاحبها ؟، وحتى إن تم تشريعها خلال هذه الدورة ، فمن هو صاحبها ؟ ومن الذي أوحى بها للمؤتمرين ؟ ثم لماذا لم يطبق المؤتمرون القانون ؟ ، وهل كـــان لا بد من عقد هذا المؤتمر من الأســـاس ؟ ، أم هي حب السلطة والزعامة ، ورؤية الآخر على أنه غير صالح ، وأنه هو الأصلح لقيـــادة البلاد ؟ ، أو ربما هي حب الوطن ، فكل واحد منا يزعم أنه يحب وطنه ، ولكن حبنا لوطننا يختلف من واحد إلى آخر ؟! .

وحول نقطة حب السلطة والزعامة ، يقول محمد العربي الزبيري : "وإذا تعمقنا أكثر في التحليل ، فإننا نجد الخلاف بين السيدين أحمد بن بلة وكريم بلقاسم ، لا يعود إلى أشيـــاء جديدة ، ولكنه فقط ينطلق كل واحد منهما بأنه أحق من الآخر لقيادة الثورة " (2) . ونحن نضيف هنا ، "بأنه الأحق لقيادة البلاد" . ونحن قدمنا هذا المقطع للباحث محمد العربي الزبيري ، والذي فيه كريم بلقاسم وأحمد بن بلة ؛ لأن كل واحد منهما قدّم قائمة للمكتب السياسي ، أضف إلى ذلك أنه قدّم فيها نفسه . وفي هذا المقام يورد علي هارون أنه في أحد الليالي من ليالي المؤتمر ، أتاه أحمد بن بلة وقال له بأن القائمـــة التي قدمها هي "الأمثل للحصول على ثلثي (3/2) الأصوات ، وأضاف أنه بوسعنا أن نضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار" (3) ، وهذه الملاحظة الثانية . أما الثالثة ، فلماذا مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني لقيادة المرحلة الانتقاليـــــة ، وهناك الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة ، وغيرها من مؤسسات الثورة ؟ ، فبما أنه أُعلن عن استمرارية الثورة (4) ، "فهذه مؤسسات شرعية كان بإمكانها -وبكل هدوء ووعي- تسلم السلطة من المستعمر" (5) ، فلقد خول القانون لهذه المؤسسات ، قيادة البلاد والتصـــرف فيها ، والدليل على ذلك المادة 28 من القوانين الأساسيـة لجبهة التحرير الوطني -التي ذكرناها سابقا- ، والتي تقول : "المجلس الوطني الحالي للثورة الجزائرية ، هو الهيئـــة العليا للثورة

(1) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 57 .
(2) – محمد العربي الزبيري : المصدر السابق ، ص 187 .
(3) – علي هارون: المصدر السابق ، ص 27 .
(4) – برنامج طرابلس 1962م ، ص 37 ، وص 39 .
(5) – علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1962-1946م) ، الطبعة/02 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2011 ، ص 364 .

حتى انعقاد المؤتمر" ، وهذا المؤتمر يُعقد داخل التراب الوطني [1] . ولقد جاء في المادة 21 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني : أن "المؤتمر الوطني ، هو الهيئة الدستـورية العليا لجبهة التحرير الوطني ، وهو يجتمع في التراب الوطني حال ما تتوفر فيه شروط التمثيل ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، هو الذي يجدد طريقة تمثيل الأعضـاء في المؤتمـر ويعين مكان الانعقـاد وطريقة إعداده" [2] ، وفي آخر هذا الملاحظة نتسـاءل كالتالي : هل المؤسسات الصـالحة خلال الثورة التحريرية غير صالحة لزمن الاستقلال ؟! ، وإن كان هذا هو المنطق فهذه من أكبر المفارقـات والتناقضات التي وقع فيها قادة الثورة التحريرية ! .

يعلق سعد دحلب عن القائمة التي قدمها أحمد بن بلة ، وبالتحديد عن الاسمين ، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد ، فيقول : "ولم يقترحهما [أحمد بن بلة] إلا على مضض ، ومن المؤكد أنه كان يريد استغلالهما للقضاء على الحكومة المؤقتة [...] ثم التخلص منهما فيما بعد" [3] . ويعلق الباحث رابح لونيسي حول أعضاء المكتب السياسي الذين قدمهم أحمد بن بلة قائلا : "وإذا كان محمدي السعيد معروف بقيادته للولاية التاريخية الثالثة [...] وبجهاده الذي لا يشك فيه أحد ، وكان من المفروض أن يتولى هو قيادة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني [...] فإن الحاج بن علة لم يسمع به أحد ، ولم يقم بدور كبير يذكر ، فقد كان في السجن منذ بدايات الثورة ، إلا أنه ينحدر من منطقة الغرب الجزائري ، مما يدل على مدى الجهوية التي يفكر بها بن بلة [...] فمادام أنه لم يجد عناصر بارزة أثناء الثورة من هذه المنطقة الغربية ، لأخذ مكانها في المكتب السياسي ، اقترح هذه الشخصيـة المجهولة في الوقت الذي تم فيه إقصـاء شخصيات بارزة [من قائمة مكتبه] ، لا يمكـن أن تمُحى من ذاكـرة الشعب الجزائري ، مهما زُوِّر التاريخ ، وهم البـاءات الثلاثة ؛ عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال" [4].

هذا عن حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومحمدي السعيد والحاج بن علة ، أما بشكـل عام عن هذه القائمة ، فنقول نحن : إن أعضاء هذه القـائمة غير أكفاء ، فمعظمهم ، بغض النظر عن محمدي السعيد ، كـانوا في السجن منذ أن اشتدت أحداث الثورة ، بينما أُبعد أحمد بن بلة عن قائمته صانعي الأحداث والقريبين منها ، وخاصة البـاءات الثلاثة ، والقيادات الأخرى ، وهنا

(1) - المادة 21 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، ص 57 .
(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(3) – سعد دحلب : المصدر السابق ، ص 172 .
(4) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 39 .

نطرح السؤال التالي : ما هي المعايير– وهي معايير الكفاءة– التي حددها أحمد بن بلة لاختيار أعضاء المكتب السياسي ؟ ، أ هي السجن ، كما عبر محمد بوضياف (1) ، أم هي الجهوية ، أم أن المعايير تتمثل في المشاركة في الثورة والفاعلية فيها والثقافة والوعي والشخصية القوية والأمانة قبل كل شيء ؟ . وحول بعض القيادات السابقة التي وردت في المكتب السياسي ، وبالتحديد المعتقلين التاريخيين الأربعة ، يقول محمد العربي الزبيري : "إن المعتقلين التاريخيين الأربعة : [محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، محمد خيضر]، يتحملون أكبر قسط من المسؤولية فيما وقع من مشاكل زائفة ، أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي وفتحت أبواب واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم . وأول ما يُعاب على أولئك التاريخيين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم ، وهم في سجن واحد أمام عدو واحد ومصير واحد ، رغم تشبعهم بإيديولوجية واحدة . أما عيبهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي بلغت خمسة وستين شهرا لوضع مشروع مجتمع متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموالية لوقف إطلاق النار واسترجاع الاستقلال الوطني ، وإذا لم يفعلوا كل ذلك كان عليهم أن يتعففوا ويتركوا مسؤولية القيادة لمن برهنوا على أنهم أهل لها" (2) .

يورد علي هارون في كتابه صائفة الاختلاف ، أنه حصل بينه وبين أحمد بن بلة حوار حول عضوية المكتب السياسي ليلة المؤتمر ، ولقد عبر أحمد بن بلة أن القائمة التي قدمها هي الأمثل للحصول على الأغلبية ، فيقول علي هارون ، حول الأعضاء الذين لا بد أن يكونوا في المكتب السياسي : "ومن جهتي كنت أرى أنه ليس من الحكمة إزاحة ثلاثة رجال ، كانوا القادة الحقيقيين للثورة طوال السنوات الأخيرة ونبعدهم عن الإدارة الأولى للجزائر المستقلة ، هذا السلوك لا يعد نكرانا للجميل وحسب ، بل خطأ فادح له عواقب وخيمة على صلابة الأسس التي ننوي على أساسها بناء جزائر الغد" ، ويواصل علي هارون قائلا : "وبدا لي من الضروري إضافة كريم وبوصوف وبن طوبال إلى قائمة الخمسة ، فهم على الرغم مما تعرضوا له من انتقادات [...] قد قادوا مركب الجزائر إلى ميناء الاستقلال رغم كل الصعاب ، واليوم ونحن على أبواب الاستقلال ليس لرجل ظل على الهامش لأسباب خارجة عن إرادته بلا شك ، ثم صار خارج المعركة [...] أن يطرد بإشارة من يده أولئك الذين التزموا كليا بخوض هذه المعركة وقادوها إلى نهايتها السعيدة" (3) .

(1) – محمد عباس : اغتيال ...حلم ، أحاديث مع بوضياف ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 205 .
(2) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 192-193 .
(3) - علي هارون : المصدر السابق ، ص 27 -28 .

ونحن عندما نعبر بهذه الألفاظ والعبارات ، سواء أكانت لنا أو لغيرنا ، فنحن لا نهدف من هذا التجريح في أحد من قادة الثورة التحريرية ، أو أننا نتنكر لهم ، ولكن نريد أن تُبنى البلاد على قاعدة صحيحة ، لا على قاعدة هشة ، فالكفء له القيادة والمنصب ، أم غير الكفء فلا يمكنـــه لا القيادة ولا المنصب ، ولكي لا يُفهم هذا الكلام على أنه تجريح ، نعيد ونكرر، نحن لا نتنكر لأحد من رجالات الثورة الجزائرية ، سواء أكان زمن الثورة خارج السجن أو خارجه ، فاعلا أو غير فاعل ، بل نحبهم ونقدرهم ونحترمهم ، فلولا الله عزوجل ثم ما قدموه من تضحيات لما نحن ننعم اليوم بهذه الحرية، فالجيل الذي فجر الثورة وحقق الاستقلال ، جيل استثنائي ، بالرغم من أخطائه وزلاّته .

إن القائمة التي اقترحها كريم بلقاسم ، هي –وبكل موضوعية– الأنسب لعضوية المكتب السياسي ، لأنهـــا تضم ستة من لجنة التسعة التي اضطلعت بتفجير الثورة التحريرية ، وهـــم : محمد بوضياف ، رابح بيطاط ، أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، وكريم بلقــاسم ، ومن هؤلاء أُعتقل أربعة منهم في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956م ، وهم أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، ومحمد خيضر ، أما كريم بلقاسم فلقد ظل طــوال الثورة حرا طليقا ، حيث تقلد في بداية الثورة قيادة المنطقة (الولاية) الثالثة وقاتل بالسلاح في الميدان ، ثم أُستوزر في الحكومة المؤقتة ، ثم كان أحد أعضاء الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان ، كما أنه من الأعضاء الدائمين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية . أما الثلاثة الباقين ، الذين اقترحهم كريم بلقاسم في قائمته لعضوية المكتب السياسي ، فهم : سعد دحلب أحد أعضاء الطاقم الحكومي وأحد أعضاء الوفد المفاوض في إيفيان ، أما عبد الحفيظ بوصوف فكان طوال أيام الحكومة المؤقتة وزيرا للتسليح والاتصالات العامة ، وهذا لخضر بن طوبال ، كان قائدا سابقا للولاية الثانية بعد زيغود يوسف ، كما كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة أُستوزر كوزير للداخلية ، كما كان في الوفد المفاوض في إيفيان ، كما كان كل من لخضر بن طوبال وعبد الحفظ ومعهم رابح بيطاط من أعضاء اجتماع 21 [1] .

بعد تقديم القائمتين ، تم تشكيل لجنة لكي تقوم بعملية سبر للآراء ، اقتراحها لخضر بن طوبال للقيام بعملية المشاورات لاختيار قائمة من القائمتين ، وكانت تلك اللجنة على ما يذكر علي هارون تضم ، محمد الصديق بن يحيى ، الحاج بن علة ، عمر بوداود ، وقاضي بوبكر [1] ، والسؤال المطروح

(1) – يمكن مراجعة ترجمة للمذكورين في هذه الفقرة في موسوعة تاريخ الجزائر (1830-1962م) ، قرص مضغوط (DVD) ، قسم التراجم ، المركز الوطني للدراســـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، وزارة المجـــــاهدين ، الجزائر ، 2002 .

(2) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 29 .

هنا بأي صفة وأي سلطة استطاع من خلالها لخضر بن طوبال اقتراح هذه اللجنة ؟ ، فهل يمكن لأي واحد من المؤتمرين فعل ذلك ، أم هي للخضر بن طوبال فقط ؟ بمعنى ؛ هل في القانون الذي وضعه قادة الثورة ما يجعل لخضر بن طوبال دون غيره يختار هذه اللجنـــة ، وذلك بصفته وزيرا للداخلية ، ووزير للداخليـــة يمكنه ذلك ؟ ، ولماذا اختار لخضر بن طوبال الأربعة السابقين ورأّس عليهم محمد الصديق بن يحيى ؟ ، هل من معايير للاختيار والترؤس ؟ . أسئلة يصعب الإجابة عليها ، ولكن المهم أنه تم تشكيل لجنة وبدأت عملية سبر الآراء .

وبعد المشاورات التي أقامتها اللجنة مع المؤتمرين بشكل فردي ، "تبين أن قائمة بن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضوا ، بينما لم يُؤيد قائمة كريم بلقاسم سوى واحد وثلاثين عضـــوا ، فالفرق إذا كان ضئيلا جدا ، ومعرضا للزوال ، لأن اثنين من المؤتمرين لم يعبروا عن رأييهما ، بل إنّ حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف قد صرحا أنهما يرفضان المشاركة في هيئة عليا يشرف عليها السيد أحمد بن بلة ، وذلك بحجة أنهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجن وأن نظرتهما للجزائر تختلف كلية عن نظرته" (1).

بعد هذا صرحت اللجنة أنها فشلت وأوصت بتشكيــل لجنة ثانية . نعم لقد فشلت هذه اللجنة ، لأنها لم تستطـــــــع جمع أصوات أحد القائمتين بأغلبية الثلثين (2) ، وهذا ما تنص عليه المادة 28 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، وللإشارة فلقد كان عدد المؤتمرين 52 عضوا على ما يذكر علي هارون (3) ، ويذكر الباحث محمد العربي الزبيري أن مجمل الأصـــوات كان 66 صوتا (4) ، بمعنى أنه كان هناك تصويت بالوكالة عن مدعوين لم يحضروا في هذا الاجتماع ، وبالتالي كان لا بد أن تحصل إحدى القائمتين على 44 صوتا أو أكثر من ذلك وبالتالي تكون لها عضوية المكتب السياسي ، ولكن لم يحصل ذلك . وهنا نطرح سؤالا مهما للغاية ، لماذا لم يتم التصويت علنيا على القائمتين بدل لجنة لسبر الآراء ؟ . علق علي هارون على فشل اللجنة مع المؤتمرين في اختيار إحدى القائمتين لعضوية المكتب السياسي ، قائلا : "إنه لمن الصعب أن يحدث التوافق والتفاهم السريع بين خمسين رجلا جاءوا من العمل السري والجبال والسجون والمحتشدات ؛ [فهم] يجتمعون لأول مرة لاتخاذ قرار له أهمية تاريخية قصوى" (5). هذا ما يقوله علي هارون أحد الحاضـرين المؤتمرين ، ولكن نحن بدورنا نتساءل ، هل كان عمل هذه اللجنة التي حُددت من طرف لخضر بن طوبال شفافا ، ولم يكن فيه ميل أو انحياز لطرف

(1) - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 187 .
(2) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 29 .
(3) – المصدر نفسه ، ص 15-17 أو ص 18 .
(4) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 193 .
(5) - علي هارون : المصدر السابق ، ص 26 .

دون آخر ؟ هل عملت هذه اللجنة بكل صدق وأمانة وشفافية لإنجاح المؤتمر بدل تفجيره ؟ . وهذا تساؤلات بريئة لا تهدف إلى التجريح في أمانة اللجنة ، ولكن نبحث عن الحقيقـــــــــة ، نبحث عن الضمانات التي تجعل هذا اللجنة تُؤدي عملها بكل شفافية ، فهل يكفي أنهم كانوا مجاهدين وقيادات في الثورة التحريرية ، ولا داعي لقوانين تضبط كل هذه الأمور ؟ .

بعد أن فشلت اللجنة المحددة في مسعاها لاختيار إحدى القائمتين ، التي قدمتا لعضوية المكتب السياسي ، نجدها تُوصي بتعيين لجنة أخرى تكون لها نفس المهام والصلاحيات ، ولقد فضلت أن لا تُسأل عن أسباب الفشل ، فالمهم الآن هو اختيار إحدى القـــــائمتين ، بغض النظر عن الأسباب التي جعلتها تفشل (1) .

لقد اكتشف الجميع أهمية الأصوات في اختيـــــار المكتب السياسي ، لذلك نجد العقيد الطاهر الزبيري ، يُثير نقطة التصويت بالوكالة على الذين لم يحضروا من مجلس ولايته ، وها هو علي هارون يروي لنا ذلك ، حيث يقول : "وبينما كانت النقاشات دائرة حول اللجنة الثانية المزمع تشكيلها تدخل الطاهر الزبيري [قائد] الولاية الأولى [...] ليطالب بالاعتراف بحق انتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضـــــاء من مجلسه الولائي ، [لم يحضروا إلى المؤتمر] ، وبما أنه لم يكن يملك الوكـــالات مكتوبة [...] كما تنص على ذلك المادة 32 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني [...] فقد طالب أن تُعامل ولايته بالتساوي مع باقي الولايات الأخرى" (2) .

الظاهر أن منطق العقيد الطاهر الزبيري ، هو : "إما و إما" ، فإما يُسمح له بالتصــــــويت بالوكالة عن ثلاثة من مجلســه الولائي لم يحضروا إلى المؤتمر ولم يأتي هو بوكالاتهم المكتوبة في بداية المؤتمر ، بالرغم أنه يورد في شهادته للصحفي محمد عباس أنه أتى بالوكالات ولكنها وصلت متأخرة (3) ، وبالتالي فهي غير مقبولة . وإما أن تعـــــامل ولايته كباقي الولايـــــات ، بمعنى ؛ بقية الولايات لا يمكنها أن تصوّت بالوكـــالة عن الغـــــــائبين وإنما يصوّت الحـــــاضرون فقط .

هذا خرق للقانون من طرف العقيد الطاهر الزبيري ، قائد الولاية الأولى ، فلماذا يطالب بالتصويت على أعضاء لم يحضروا ولقد دُعوا ، ولم يقدموا له الوكالات مكتوبة ؟ . وللإجابة على هذا السؤال سنقدم مجموعة من الافتراضات –الاحتمالات ، بالرغم أن هذه الأخيرة "لا يُعتـــد بها" ، كما يقول

(1) – علي هارون : المصدر نفسه ، ص 29 .
(2) – المصدر نفسه ، ص 30 .
(3) – محمد عباس : ثوار ... عظمـــــــاء ، دار هومة ، الجزائر، 2005 ، ص 285 -286 .

الباحث حسين مؤنس [1] ، ولكن سنقدم مجموعة من الافتراضات- الاحتمالات كما قدمناها سابقا ، علّنا نصل إلى الحقيقـــة ، والتي تبقى دائما نسبية كما عبر الباحث نصر الدين سعيدوني [2] ، وهي كالتالي : هل كان الرجل يجهل القانون وهو قائد الولاية الأولى وكفى ؟! ، وهل حصل بينه وبين أعضاء مجلسه الولائي قبل حضوره خلافا ، جعله لا يحضر الوكالات مكتوبة عندما جاء إلى المؤتمر ، ولكنه أحضرها فيما بعد ؟ ؛ كأن الذين معه لا يناصرون أحمد بن بله وحلفاءه ، والطاهر الزبيري عُرف بمناصرته لأحمد بن بلة وحلفـــائه ؟ أو ربما لأنه نسي ، فلم يحضرها ، وبعد ذلك ظهر له أهميتها ؟! ، أو ربما لأن الرجل لم يكن يعرف أن هذا سيحدث ؟ .

كان هذا التدخل من طرف العقيد الطاهر الزبيري ، هو القطـــرة التي أفاضت الكأس ، أو "القشة التي قسمت ظهر الجمل" كما يقال ؛ فلقد تواصلت النقاشات في حدة وفي جو متوتر حول اللجنة والمكتب السياسي وغيرها من المسائل . ولما اِستعد الجميع لانتخاب على نقطة نظامية ، يذكر علي هارون أنها لم تكن مهمة ، ولكنه لم يذكرها ، تدخل الطاهر الزبيري من جديد ، مذكرا بالكلام الذي ذكرناه سابقا ، حيث قال : " أذكركم بأنني سوف أنتخب بالوكالات الثلاث " [3] .

لقد عـــارض ، رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ، العقيد الطاهر الزبيري ، قائد الولاية الأولى ، على هذا الأمر ؛ والذي هو : التصويت بالوكالة على أعضاء مجلسه الولائي دون تقديم الوكالات المكتوبة من طرف المـُــوكِّلين من مجلس الولاية في بداية المؤتمر ، وهذا عملا بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني في مادته 32 [4] ، وبما أن الوكالات لم تكن حاضرة منذ بداية المؤتمـــــر فهي باطلـــــة حتى ولو حضـــــــرت بعد ذلك ، وهذا تقريبا ما عبـــــــر به رئيس الحكـــــومة المؤقتة بن يوسف بن خدة [5] .

في هذه الأثناء تدخل أحمد بن بلة ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، قائلا : "ولماذا لا يُعترف له بحق الاقتراع بثلاثة أصوات " . ويعلق علي هارون على هذا التدخل ، قائلا : "كان بن بلة في الظاهر يقدم المعونة لمن كان سيرد له هذا المعروف ، فيما بعد" [6] ، وبعد هذا احتد أحمد بن بلة في الكلام واشتد وسب وشتم رئيس الحكومة المؤقتة بكلام نابي ، فتدخل صالح بوبنيدر ، قائد الولاية الثانية مدافعا

(1) – حسين مؤنس : تاريخ قريش ، الطبعة /01 ، الدار السعودية ، جدة ، السعودية ، 1988 ، ص 17 .
(2) – نصر الدين سعيدوني : الجزائر ، منطلقات وآفاق ... ، الطبعة/02 ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009 ، ص 19 .
(3) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 30 .
(4) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 58 .
(5) – علي هارون : المصدر السابق ، ص 30 .
(6) - علي هارون : المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

عن رئيس الحكومة المؤقتة وسابا وشاتما بدوره أحمد بن بلة ، وبعدها اختلط الحابل بالنابل وبدأ مسلسل التراشق بالكلام والتلاسن الشديد ، مما جعل رئيس الجلسة ، محمد الصديق بن يحيى يُعلق النقاش تفاديا لتفاقـــم الوضع ، وذلك بعد أن جَهِد جُهــده ومعـــــه مجموعـــة أخرى لتهدئـــة الوضع ، ولكن لا محالـــــة ، فالوضع لا يطاق (2) .

كان من المستحيل أن يواصل المؤتمـــرون ائتمارهم ، بسبب ما حصل ، وبسبب مغادرة بعض المؤتمرين ، الذين لم يخبروا أحدا عن مغادرتهم (3) ، على غرار بن يوسف بن خدة وسعد دحلب (4) ، ومحمد بوضياف وكريم بلقاسم ، وغيرهم (5) . ولكن وبالرغم من كل ما حصل ، ما كان على رئيس الحكومة المؤقتة وبقية المغادرين أن يفعلوا ذلك ، كان عليهم البقاء في طرابلس الغرب لتحقيق ما جاؤوا من أجله ، نعم كان عليهم اختيار المكتب السياسي أو الإدارة التي ستكون لها قيادة البلاد إلى تاريخ عقد المؤتمر الوطني ، هذا إذا قبلنا بهذه الإدارة في وجود مؤسسات شرعية كالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة ، فلو أُختِير المكتب السياسي في مؤتمر طرابلس من طرف الجميع وعن رضى ، فلما حصلت المواجهة المسلحة والاقتتال بين الأخوة أنفسهم الذين كانوا قبل أقل من شهرين في ميدان المعــركـــة ضد عدو واحد ، ولكن أصبحت المواجهـــة بين الأخوة أمر لا مفر منه ، وهذه من أصعب وأعقد وأمضض المواجهات . فكيف يمكن للأخ أن يقتل أخاه ؟، ولكن إذا عرف السبب بطُل العجب ، إنها السلطة التي تفتن المرء ، بالإضافة إلى احتداد الصراع من أجلها .

انتهى مؤتمر طرابلس ولم يتم انتخاب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، أو الإشارة لعقد اجتماع آخر يمكن من خلالـــه تحديد هذه القيادة ، التي أصر بعض المؤتمرين على تحديدها ، أضف إلى ذلك "أن [...] المؤتمر لم يجدد ثقتــــه للحكومـــة المؤقتـــة [...] معنى ذلك أن الأزمة ازدادت حدة وأن الأمل في تسويتها بالطرق السلميــــة لم يعد وارد ، وراح كل طرف يبحث عن أنصار أقوياء ، يستعين بهم للاستيلاء على السلطـــة ، ومعلوم فقط أن الأنصار الأقوياء موجودون فقط على رأس القوات المسلحـــة " (6) .

لقد وجد أحمد بن بلة الطرف القوي الذي يســــــاعده على الاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك

(1) – علي هارون : المصدر نفسه ، ص 31 .
(2) – علي كافي : المصدر السابق ، ص 363 .
(3) – سعد دحلب : المصدر السابق ، ص 173 .
(4) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 188 .
(5) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

الطرف ، هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة العقيد الهواري بومدين . ولقد كان هذا الأمر ، يعني ؛ تحالف بن بلة – بومدين مخطط له قبل انعقاد مؤتمر طرابلس ، بل وتم قبل عقد المؤتمر ، وذلك عندما أرسل العقيد الهواري بومدين بصفتـــــه قائدا للأركـــــان العـــــامة للجيش عبد العزيز بوتفليقة إلى سجن "ألنوي"، أين كان سِجـــــن الزعمـــــــــاء الخمسة ، يبحث له عن شريك للوصول معه إلى السلطة (1) ، وله في ذلك عدة مبررات ، ومن أبرزها ما نصت عليه من اتفاقيات إيفيان (2) ، وخاصة بقاء الجيش الفرنسي زمنا معينا والامتيازات التي حظيت بها فرنسا بعد الاستقلال كاستغلال المرسى الكبير كلية لمدة كبيرة وغيرها (3) ، ففشل بوتفليقة مع بوضياف ولكنه نجح مع أحمد بن بلة .

"كان من الممكن أن يتفق الجميع على مكتب سياسي مكون من أحد عشر عضوا ويكون متضمنا لكل الأسماء الواردة في القائمتين ، ولكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت أحمد بن بلة ، الذي رفض عضوية الباءات الثلاثة" (4) . وهؤلاء الأحد عشر عضوا هم كالتالي : كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، محمد بوضياف ، أحمد بن بلة ، حســين آيت أحمد ، رابح بيطاط ، محمد خيضر ، محمدي السعيد ، الحاج بن علة ، وسعد دحلب . فهذا المكتب السياسي يضم الباءات الثلاثة ، الذين قـــــــادوا الثورة الجزائرية منذ أن اشتدت وحتى تحقيق هدفها العظيم ، وفيها ستة من لجنة التسعة المسؤولة عن تفجير الثورة وحضّرت لها لو أضفنا إليها كريم بلقاسم من الباءات الثلاثة ، أضف إلى ذلك فيها سعد دحلب أحد المستوزرين في الحكومة المؤقتة وأحد المفاوضين في إيفيان ونضيف إلى هؤلاء محمدي السعيد أحد الذين قادوا الولاية التاريخية الثالثة ، كما نضيف لها المجاهد الحاج بن علة . ولكن لم يحصل ذلك ، لأن بعض المؤتمرين ، سواء عن حسن نية أو سوء نية ، لا يهمهم حل المشاكـــــل بقدر ما يهمهم تلبية رغباتهم وشهواتهم ، وتحقيق طموحاتهم ؛ حتى ولو كان ذلك على حساب الآخرين ، على حســـــاب أرواحهم ، على حســـــاب استقرار الوطن وأمنه ، المهم هو الوصول إلى الهدف ، وهذه هي المصيبة . وطن ضحى من أجل حريته أكثر من مليون ونصف المليون شهيد ، وهنا دعونا

---

(1) – يمكن مراجعة هذه الرواية في ما يلي : شهـادة محمد بوضياف في مؤلف محمد عباس : ثوار ...عظماء ، مرجع سابق ، ص 30-31 ، وكذلك شهادته في مؤلف محمد عباس : اغتيال ...حلم ، مصدر سابق ، ص 194 . ومذكرات الطاهر الزبيري المعنونة بـ "مذكـرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)" ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008 ، ص 276 ، وكذلك في مذكراته الثانية المعنون بـ "مذكرات نصف قرن من الكفاح ... " ، مصدر سابق ، ص 12 . وشهادة الشريف مهدي ، التي حاوره فيها مصطفى دالع ، جريدة الخبر ، 2012/01/18 . ورابطها الالكتروني كالتالي :

- *www.elkhabar.com/ar/chahada/277501.html#sthash.hRxbRmZB.dpuf*

(2) – نص اتفاقيات ايفيان 1962م ، في مؤلف بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان ، تعريب لحسن زغدار ، محل العين جبائلي، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ، ص 85-128 .

(3) – اتفاقيات إيفيان 1962م، في الجزء الخاص بالمسائل العسكرية ، ملحق المرسى الكبير ، مصدر سابق ، ص 122-124.

(4) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 188 .

نتذكر موقف الشهيد البطل سويداني بوجمعة في اجتماع 21 [1] ، الذي قال فيه كلاما وعبر بملامح وجهه بكل صدق ، من أجل أن يستقر الجميع على رأي واحد لتفجير الثورة وتحرير الوطن ، قال سويداني بوجمعة : "هل نحن ثوريون أما لا ماذا ننتظر لتفجير الثورة ؟" ، نعم لقد قال : سويداني بوجمعة هذا العبارة الراسخة والدموع في عينيه ، كما عبر محمد بوضياف [1] ، ولو أُحيّي؟! سويداني بوجمعة وغيره من الشهداء في تلك اللحظات ، لدعوا أن يُقبروا مرة أخرى لكي لا يعيشوا هذه اللحظات . إن ما حدث في مؤتمر طرابلس يجعلنا نتذكر كذلك ، ما قاله الشهيـــــد البطل زيغود يوسف وهو عائد من مؤتمر الصومام مع وفده من الولاية الثانية : "الاستقلال ممكن التحقيق ولكن الثورة انتهت" [2] ، فهل انتهت الثورة حقـــا ؟! ، هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي .

خامسا– ما بعد مؤتمر طرابلس :

بعد أن انفض المؤتمر دون تحديد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ؛ القيادة التي ستتولى قيادة المرحلة الانتقالية إلى حين انتخاب المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) ، غادر المؤتمر ، رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ومعه سعد حلب وغيرهما إلى تونس دون أن يخبروا أحدا ، بينما نجد نائب رئيس الحكومة المؤقتة ، أحمد بن بلة يطير إلى القاهرة [3] .

وإذا كانت مغادرة الرئيس بن يوسف بن خدة إلى تونس مقبولة ومعقولة نوعا ما ؛ لأن تونس كانت مركزا للحكومة المؤقتة ، ولكن لماذا يغادر أحمد بن بلة ، نائب الرئيس إلى القاهرة ؟ ، أ لكي يطلب الدعم والمساعـــدة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، لتحقيق هدفه في الوصـــول إلى السلطة ؟، أو بمعنى آخر أراد من جمال عبد الناصر أن يشير عليه بمجموعة من الخطوات والإجراءات التي يمكن من خلالها أن يحقق مبتغاه في الوصول إلى السلطة ، فنعتقد أن كل ما فعله أحمد بن بلة إلى حد الآن ، كان الهدف منه هو تقلد القيادة العليا للبلاد . أو ربما كان الهدف من الانتقال إلى مصر هو طلب الدعم المادي والمعنوي لكي يحقق أهدافه ؟ ، أو ربما كان الهدف من الزيارة ؛ هو للتخفيف عن النفس وكسب نفس جديد لمواصلة الكفاح من أجل الهدف والمبتغى ؟!، أو ربما كان يريد منه أن يتدخل كوسيط بينه وبين رئيس الحكومة المؤقتة وحلفائه ؟ .

(1) – نحن نعتقد أنه اجتماع 21 وليس اجتماع 22 ، لأن "إلياس دريش" صاحب البيت الذي استضـــــــاف المناضلين ، لم يشـــارك في عملية الاجتماع ، ولم يشارك في عملية الانتخاب التي جرت فيه .

(2) – محمد بوضياف : التحضير لأول نوفمبر 1954م ، الطبعة/01 ، دار النعمان ، الجزائر ، 2010 ، ص 49 .

(3) – علي كافي : المصدر السابق ، ص 137 .

(4) – سعد دحلب : المصدر السابق ، ص 174 .

كل الاحتمالات التي قدمنها سالفا ، ورادة . وحول الاحتمال الأخير كتب الباحث محمد العربي الزبيري : "وبفضل وساطات متعددة قامت بها جهات مختلفة وخاصة الحكومة المصرية وفي مقدمتها جمال عبد الناصر رجع بن بلة إلى تونس وعقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا مطولا في اليوم السادس والعشرين من شهر جوان ، لكن الأمور ازدادت تعقيدا عندما حضر الاجتماع المذكور ممثلون عن اللجنة التنسيقية للولايات ومعهم اقتراح بفصل رئيس وأعضاء قيادة الأركان العامة " (1) .

انبثقت "اللجنة التنسيقية للولايات" عن الاجتماع المعقود في "زمورة" بالولاية التاريخية الثالثة (القبائل) يومي 24 و25 جوان 1962م ، بين ممثلين عن الولاية الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة الحرة (الجزائر العاصمة) ، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وكان الهدف من تأسيسها ، هو مواجهة الخطر الحادق بالبلاد . وبالإضافة إلى قرار تأسيس اللجنة التنسيقية للولايات ، فلقد أصدر المجتمعون بزمورة نداءً وجهوه إلى كل أعضاء الحكومة المؤقتة ، السلطة الشرعية ، "ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني وحماية مصالح الأمة" (2) .

حتى الذين أقاموا لجنة التنسيق بين الولايات في اجتماعهم المشهور في زمورة ، كانوا إقصائيين ، سواء على حسن نية أو سوء نية ، فلماذا لم تُلح على حضور ممثلين عن باقي الولايات التي لم تحضر ؟ ، بالرغم أن علي هارون يخبرنا أن محضري الاجتماع قد أعلموا بقية الولايات عن طريق البريد ، ويقول الباحث محمد العربي الزبيري عن هذه اللجنة : "ولقد كان من الممكن أن تؤدي هذه اللجنة [...] دورا بالغ الأهمية في تغيير موازين القوة لوُ أُنشئت قبل إطلاق النار وحظيت بمشاركة باقي الولايات ، لكن ظهورها عشية الاستفتاء أضفى عليها طابع المحاولة اليائسة لسد طريق في وجه قيادة الأركان العامة"، يضاف إلى ذلك أن هذه اللجنة وقبله اجتماع زمورة كان بإيعاز من كريم بلقاسم وبوضياف وبالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ، وكان قد دخلا إلى الجزائر في 09 جوان 1962م (3) .

لم يحقق الاجتماع الذي جرى في تونس بوساطة مصرية ، أي جديد ، وإنما زاد الطين بلة ، فلقد رفض أحمد بن بلة اقتراح فصل رئيس وأعضاء قيادة الأركان العامة للجيش ، "أما حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف فإنهما وجدا فيه حلا صائبا للأزمة القائمة بين الحكومة وقيادة الأركان العامة في حين أبدى محمد خيضر معارضة شديدة له ، وعلى سبيل الاحتجاج قدم استقالته من [الحكومة المؤقتة]

---

(1) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 191 -192 .

(2) - علي هارون : المصدر السابق ، ص 71 .

(3) - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 189 .

التي كانت إيذانا بانتهاء الحكومة و إعلان عن وقوفه رسميا إلى جانب بن بلة وقيادة الأركان العامة " (1).

وبعد نهاية هذا الاجتماع توجه محمد خيضر في 27 جوان 1962م إلى الرباط ، وفي اليوم الموالي عاد أحمد بن بلة إلى القاهرة "والتي لن يغادرها إلا ليلتحق بصاحبه [محمد خيضر] في 09 جويلية 1962م ، أما الحكومة المؤقتة فقد دخلت العاصمة ، وهي مبتورة الأعضاء بفضل تمرد بعضهم واستقالة بعضهم الآخر" (2) . وكانت قبل دخولها إلى الجزائر قد أقالت قيادة هيئة الأركان العامة في 30 جوان 1962م في بلاغ لها ، ولقد أكدت أنها قادرة على تحمل مسؤولياتها الثقيلة إلى حين تشكيل حكومة نهائية ، وبالرغم أن الحكومة المؤقتة قد جردت قادة هيئة الأركان من رتبهم وصلاحياتهم (3) ، إلا أن هذه الأخيرة قد واصلت قيادتها لهيئة الأركان العامة ولجيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية والغربية ، والدليل على ذلك زحف هذا الأخير وبقية جيوش المنطقة الأولى والثانية والخامسة والسادسة على الولاية الرابعة والعاصمة بأمر من قائدها الهواري بومدين عندما يحين الوقت لذلك . ولكن قبل ذلك اجتمع مناصرو أحمد بن بلة في الجهة الغربية من الوطن ، وبالتحديد بمدينة تلمسان ، كما دخل أحمد بن بلة بعد ذلك إلى الداخل وعقد اجتماع مع قادة الولايات في مدينة الشلف وطلب تزكية المكتب السياسي الذي اقترحه على المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس الأخير . وكما أسلفنا ، لم يحصل المكتب السياسي الذي قدمه أحمد بن بلة على أغلبية الثلثين في مؤتمر طرابلس ، وذلك ما نص عليه القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ، فلقد حصلت قائمة أحمد بن بلة على 33 صوتا من أصل 66 صوتا، وبالتالي فلا يمكن لهذه القائمة أن تكون مكتبا سياسيا ، فكان لا بد لها أن تحصل على 44 أو أكثر من ذلك لكي تكون لها العضوية . وعُقد اجتماع مدينة الشلف في 17 جويلية 1962م فقبلت الولاية الثالثة عرض أحمد بن بلة شريطة استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم ، بينما "اقترحت الولاية الرابعة تكوين مكتب سياسي مؤقت من قادة الولايات وتكليفهم بتحضير المؤتمر الوطني الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية القارة (النهائية) ، أما الولاية الأولى والخامسة والسادسة فطلبت مهلة للتشاور مع مجالسها" ، بالرغم أنها تؤيد أحمد بن بلة (4) .

وعندما رجع أحمد بن بلة إلى تلمسان فاجأ الجميع في يوم 22 جويلية 1962م بإعلان (5) تأسيس

(1) – محمد العربي الزبيري : المرجع نفسه ، ص 192.
(2) - المرجع نفسه ، ص 193 .
(3) - علي هارون : المصدر السابق ، ص 80-81 .
(4) - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 193 .
(5) - والإعلان باللغة الفرنسية ، وهو منشور في مؤلف علي هارون السابق ، ص 245-247 ، تحت عنوان :

- proclamation du bureau politique du front de libération nationale , 22 juillet 1962 .

المكتب السياسي المشكل من سبعة أعضاء وهم : أحمد بن بلـــة ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، حسين آيت أحمد ، محمد بوضياف ، محمدي السعيد ، الحاج بن علـــة . وبالرغم من هذا التصـــرف الذي تصرفه أحمد بن بلة "فإن موقف الحكومـــــة المؤقتـــة والولايات كان متزنا إلى أبعـــد الحدود إذ لم تشترط سوى استدعـــــاء المجلس الوطني للثورة وإنهاء حالـــة الحصار المفروضـــة على قسنطينـــة ، ولكن بن بلـــة كان يعرف عواقب ذلك الشرط ، وعليـــه فإنـــــه أمر باحتلال قسنطينــــــة بواسطــــــة [جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود] وقُرر أن المكتب السياسي ، هو البديل للمجلس الوطني للثورة الجزائريـــــة" (1) .

وكانت مدينة قسنطينة قد سُيطر عليها من طـــرف قوات تحالف أحمد بن بلة –الهواري بومدين ، بعد أن زحف عليها الجنود المتمركزون في الجهة الشرقية ، وذلك بعد الإعلان عن استقلال الجزائر بأمر من قيادة الأركان العامــــة المتحالفـــة مع أحمد بن بلة . وفي"25 جويلية هاجم العربي برجم قسنطينة التي استولى عليها بعد معارك كانت أحيانا عنيفة . وقد أمر بتوقيف العديد من الإطارات السياسية والعسكرية للولاية الثانية من بينهم بوبنيدر وبن طوبال" (2) . وفي يوم 26 جويلية 1962م "أعلن محمد بوضياف وكريم بلقاسم عن معارضتهما ، وشكلا في تيزي وزو ، اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمرات وللانتخابات التشريعية " (3) . ويورد الشاذلي بن جديد أنه في "الأسبوع الأول من شهر أوت تم التوصل إلى اتفاق بين كريم بلقاسم وبوضياف ومحند أولحاج من جهة ، وممثل لتحالف بن بلة وقيادة الأركان ، أي ما عُرف بجماعة تلمسان ، من جهة أخرى" ، وكان الاتفاق يتمثل في "الاعتراف بالمكتب السياسي كأعلى هيئة سياسية". ومن خلال ما أورده لنا الشاذلي بن جديد ، يتضح أن الاتفاق الذي حصل في تلك اللحظات لم يجسد على أرض الواقع ، والدليل على ذلك ما قاله الشاذلي بن جديد نفسه ، ولقد قال : "بلغ الوضع درجة أصبحت لا تُطاق فاضطرت قيادة الأركان بالتنسيق مع المكتب السياسي إلى اعطاء أمر يوم 30 أوت بالسير نحو العاصمة ، وشاركت في [العملية] قوات الولاية الثانية والأولى والخامسة والسادسة" (4) .

لقد دخلت قوات تحالف المكتب السياسي– قيادة الأركان إلى العاصمة، فاقتتل الإخوة المجاهدون ،

(1) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 193 -194 .

(2) – عبد الحميد بـراهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999م) الطبعة/01 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 85 .

(3) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 194 .

(4) – الشاذلي بن جديد : مذكرات ، الجزء/01 ، ملامح حياة (1929-1979) ، تحرير، عبد العزيز بوباكير ، دار القصبة ، الجزائر ،2011 ، ص 188-189 .

فسقط قرابة 1000 مجاهد [1] . ويقول الشاذلي بن جديد عن هذا : "انفرجت أزمة صائفة 1962م بدخول [هذه القوات المتحالفة] إلى العاصمة يوم 09 سبتمبر ، وتلاشت أحلام أولئك الذين كانوا يغذون اقتتال الإخوة الأشقاء ، واستعاد الشعب الأمل بعد التمزقات والصراعات التي أعقبت وقف إطلاق النار وكادت أن تزج بالبلاد في دوامة حرب أهلية لا تحمد عواقبها . كانت صرخة "سبع سنين بركات" ، أقوى من طلقات الرصـــــاص" [2] . وللإشارة نقول إن المكتب السيـــــاسي المعلن عنه من طرف أحمد بن بلة من مدينة تلمسان في 22 جويلية 1962م ، كان قد دخل العاصمة قبل أن تدخل قوات جيش التحرير المرابطة على الحدود وتصطدم مع جيش التحرير الوطني في الداخل ، وذلك ما يؤكده أحمد بن بلة في إحدى شهاداته [3] ، ويؤكده أكثر محمد توفيق الشاوي [4] ، والذي رافق أعضاء المكتب السياسي في رحلتهم من تلمسان إلى العاصمة [5] ، ولكن لم يقدم لنا لا أحمد بن بلة ولا محمد توفيق الشاوي تاريخ الدخول إلى العاصمة في حماية الولاية الرابعة .

كانت العاصمة قد احتلت من طرف القوات العسكريـــة التي كانت تحت إمـــــرة تحالف بن بلة- بومدين (تحالف المكتب السياسي- قيادة الأركان) ، ولقد حصل ذلك بعد اعتراض الولاية الرابعة على بعض الأسماء المترشحة للانتخابات التشريعية (انتخابات المجلس التأسيسي) ، والتي احتفظ بها المكتب السياسي ، مدير المرحلة الانتقالية ، وعندما تم الإعلان عن القامة النهائيــــة للمترشحين في 19 أوت 1962م ، تجابهت مجموعات مسلحة تابعة للولاية الرابعة مع مجموعات ياسف سعدي ، قائد المنطقة الحرة ، المتحالف مع المكتب السياسي- قيادة الأركان ، مما جعل هذا التحالف الأخير يقرر احتلال العاصمة وتحريرها نهائيا من سيطرة الولاية الرابعة ، الولاية الوحيدة التي بقت تقاوم مد التحالف السابق الذكر، "وقد دخلت [...] القوات [...] إلى الولاية الرابعة في 31 أوت 1962م عن طريق محورين أساسين ، باتجاه سور الغزلان وقصر البخارى في جنوب المدية التي تمثل آخر حاجـز على طريق [...] العاصمة ، وقد كانت المعارك في ناحية "قصر البخارى" دموية جدا وخلفت مئات من القتلى ،

---

(1) - رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 41 .

(2) - الشادلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 189 .

(3) – أحمد بن بلة : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أســــــرار ثورة الجزائر ، حوار وتحرير الإعلامي أحمد منصور ، الطبعة/02 ، دار الأصالة، الجزائر، 2009 ، ص 209 .

(4) - الدكتور محمد توفيق الشاوي : "أستاذ قانون مصري وعضو بارز في حركة الإخوان المسلمين ، كانت له علاقات وطيدة بقيادة الثورة [التحريرية الجزائرية] ... توفي عام 1999" ، راجع ، رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دارة المعرفة ، الجزائر ، [2000] ، ص 103 (الهوامش) .

(5) – يمكن مراجعة تفاصيل الرحلة في مؤلف ، محمد توفيق الشاوي : مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي (1945-1995) ، الطبعة/01 ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص 351- 356 .

وبعد بضعة أيام من المعارك المتبوعة بمفاوضات بين محركي الصراع ، دخلت القوات المتحالفة إلى العاصمة في 05 سبتمبر 1962م ، وهكذا انتهت الأزمة عن طريق النار والدم" [1] .

ويعلق الشاذلي بن جديد على ما حدث من مواجهة بين الإخوة المجاهدين بالأمس ، الأعداء اليوم وما نتج عن هذه المواجهة من ضحـــــــــايا ، يقول : "لقد تأسفنا كلنا لسقوط ضحـــــايا أبرياء في المواجهات [...] ولم يكن من السهل رؤية أولئك الذين كانوا بالأمس في خندق واحد ، يوجهون السلاح إلى صدور بعضهم ، لكن كان لابد من حل ، حتى ولو تم عن طريق القوة ، لتجاوز المحنة المصيبة التي احتكم فيها الخصوم إلى أهوائهم ورغباتهم و طموحـــاتهم الجنونية أكثر من احتكـــــامهم إلى العقل والرزانة وضبط النفس إزاء خطورة الموقف" [2] .

وهل كان الحل يتمثل في المواجهة وإراقة الدماء بين الجزائريين ؟ ، إنها لمصيبة ، هل من أجل الكراسي والسلطة يُفعل كل هذا ؟ . يقول النبي صلى الله عليه وسلم : "إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار، قيل : فهذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه" [3] ، ولقد صح عنه أيضا أنه قال: "ما يزال الإنسان في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما" [4] ، ولقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم أن حرمة دم المسلم أكبر من حرمة الكعبة المشرفة ، التي يحج إليها المسلمون كل عام لتأدية تلك الشعيرة العظيمة ، ولكن دم المسلم عند الله أغلى منها ، وهي التي أنقضها الله عز وجل من أبرهم الحبشي ، الذي أراد تدميرها ؟ . وفي حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا زوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم" [5] ، وقبل هذا نذكر بقوله تعالى :"مَن قَتَلَ نَفْسـًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الارْضِ فَكَأَنَّـمَـا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنَ اَحْياهَا فَكَأَنَّـمَـا اَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا " [6]. وهاهو النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول : "إن دمـاءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم ... عليكم حرام ،كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا "، وبعدها يقول : "ألا هل بلَّغت ، قلنا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، فليبلِّغِ الشاهد الغائب" [7] . ونختم

(1) – عبد الحميد بـراهيمي : المصدر السابق ، ص 89 .

(2) – الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 189 وما بعدها .

(3) – صحيح البخاري ، رقم الحديث ، 6672 . وللإشارة ، لقد أخذنا هذا الحديث وغيره من : برنامج موسوعة الحديث النبوي الشريف الالكترونية ، الإصدار الثاني ، موقع روح الإسلام ، والموقع كالتالي : *www.islamspirit.com* .

(4) – صحيح البخاري ، رقم الحديث ، 6469 .

(5) – سنن النسائي ، كتاب تحريم الدم .

(6) – سورة المائدة ، الآية ، 32 .

(7) – صحيح البخاري ، رقم الحديث ، 6667 .

بهذه الآية الكـــريمة ، التي يقول فيها الله عز وجل في محكم تنزيله : "وَمَنْ يَّقْتُلْ مُومِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْـــهِ وَلَعَنَـــهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا" (1) .

ونحن عندما نقدم الآيتين السابقتين والأحاديث الســـابقة ، وغيرها كثير ، "فليس على سبيل الوعظ ، فنحن لسنا وعظاً ولا نصلح و [لا نريد] أن نكون" (2) ، ولكـــن الهدف من ذلك هو توضيح مدى الورطة التي وقع فيها الجزائريون عند الاستقلال . وهنا نتذكـــر حديث النبي ﷺ الذي قال – فيما معناه– : "إن من أكبر الورطات التي يقع فيها الإنسان هي إصابته لدم حرام" .

لقد تبين وظهر لنا من خلال ما جـــرى في مؤتمر طرابلس ومن بعده خلال صائفة 1962م ، بين قادة الثورة التحريرية المؤتمرين في طرابلس الغرب أن هؤلاء الأخيرين قد قعّدوا للعديد من القواعد الخاطئة سواء عن حسن نية أو سوء نية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، على غرار شرعنة استخدام القوة والأساليب الملتوية لأجل الوصول إلى السلطة وتقلد المناصب ، بغض النظر عن المتقلد لها أ كان كفأ أو غير كفأ ، وقعّدوا كذلك لإبعاد الشخصيات الفاعلة خلال الثورة التحريرية عن الساحة ، كما قعّدوا كذلك لخرق القوانين ، وإقصاء الشخصيات المثقفة والقيادية خلال الثورة عن الساحة ، وقعّدوا لقاعدة الانتهازية والانتقامية وتصفية الحسابات على حساب أمن واستقرار الوطن . وللإشارة ولكي يكون الإنسان منصفا ، لم يكن جميع القـــادة المؤتمرين راضين بما حصل في مؤتمر طرابلس أو ما جرى بعده ، لقد كانت هناك شخصيات عاقلة ، على غرار بن يوسف بن خدة ، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الذي انسحب من الســــــاحة بعدما بدأ الصـــــــــراع يحتد ، وذلك تغليبا للمصلحة الوطنية .

---

(1) – سورة النساء ، الآية ، 93 .

(2) – للأمانة العلمية لقد اقتبسنا هذه العبارة الثمينة والغالية والجميلة والتي لها العديد من المعاني الجميلـــة ، وذلك بالنسبة لنا على الأقل من مؤلف قيّم للباحث حسين مؤنس عليه : دستور دولة الإسلام ، دراسة في أصول الحكم وطبيعته وغايته عند المسلمين ، دار الرشاد ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص 13 .

الفصل الثالث – حـــزب جبهة التحرير الوطني ، ما بين (1962-1978م):

- أولا- الحزب السياسي ، مفهومه ، أهدافه ، وكيفية وصوله إلى السلطة :
- ثانيا- ظهور جبهة التحرير الوطني ودورها خلال الثورة التحريرية :
- ثالثا- جبهة التحرير الوطني ومؤتمر طرابلس :
- رابعا : جبهة التحرير الوطني من انجلاء أزمة صائفة 1962م إلى استقالة أمينه العام ، محمد خيضر :
- خامسا- المؤتمر التأسيسي (الأول) لحزب جبهة التحرير الوطني :
- سادسا- حزب جبهة التحرير الوطني من نهاية المؤتمر إلى حركة 19 جوان 1965م :
- سابعا - حزب جبهة التحرير الوطني (1965-1978م) :

منذ مؤتمر طرابلس 1962م ، حُوّلت جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي قـــادت الثورة التحريرية ، إلى حزب سياسي ؛ لكي تتولى وضع السياسة العامة للأمة وللدولة الجزائرية المستقلة وتراقب مدى تجسيدها على أرض الواقع ، بالإضافة إلى أنه سيطعم ويغذي مؤسسات الدولة بمناضلي الحزب لكي يعملوا على بناء الدولة ، وفيما يلي سنحاول أن نتعرف على أبرز المجهودات التي قدمتها قيادة الحزب والقيادة الحاكمة لبناء حزب جبهة التحرير الوطني .

أولا– الحزب السياسي ، مفهومه ، أهدافه ، وكيفية وصوله إلى السلطة :

الحزب السياسي ، هو تنظيم يضم مجموعة من المنــاضلين الذين يحملون برنامجا انتخابيا ويسعون للوصول إلى السلطة لتطبيق ذلك البرنامج الانتخابي . ويشمل برنامجهم ، جميع ميادين ومجالات الحياة ؛ السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، العسكرية وغيرها [1] .

الدول التي تتبع نظام تعدد الأحزاب أو ما يسمى بالدولة الليبرالية ؛ فإن الحـــزب عندما يكون في السلطة يسعى لتحقيق مصالح الشعب التي وعدهم بها ، وكذلك في الدولة التي تتبع نظام الحزب الواحد أو الدولة الاشتراكية التي تمنع التعددية الحزبية ، أمـــا وإن لم يكن في السلطة –في الدولة الليبرالية بطبيعة الحال– ؛ فإنه يعمل على نقد الحكومة وكشف أخطائها ومساءلتها ، وبهذه الأساليب وغيرها فإنه يؤدي خدمة كبيرة للشعب ، وهي ، حُؤوله دون حكم الأقلية وحصول الاستبداد والاستغلال ، وهذه عادة ما تحصل في الدول الاشتراكية والملكيات غير الدستورية .

نرى اليوم أن الأحـــزاب السيـــاسية تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات بغض النظر عن العملية الانتخابية ، أكانت شفافة أو العكس ، المهـــم في الأمر أنها تجرى انتخـــابات أما عن شفافيتها ، فذلك موضوعنا آخر ليس محله الآن في هذا الموضـــع . أما في الجزائر فلقد وصـــل حزب جبهة التحرير الوطني إلى السلطة عن طريق ماضيه النضـــالي ضد الاستعمـــار الفرنسي ، فكما نعرف جميعنا أن جبهة التحرير الوطني قادت الثورة التحريرية طوال سبع سنوات ونصف السنة لكي تحقق الاستقلال والسيـــادة الوطنيـــة ، بعد أن فشلت جميع التشكيلات السيـــاسية الســـابقة في تحقيـــق هذا الهدف الذي كان يحلـــم به كل جزائري . والكلام الســـابق لا يفهم على أنه انتقـــاص في حق الجبهة لأنها لم تصـــل بالانتخـــابات إلى السلطة وإنما كـــان هذا الوصـــول عن جدارة واستحقـــاق ، بل هو مفخـــرة لها وللجزائريين

(1) – سعيد بالشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء/02 ، الطبعة/12 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2013 ، ص 122 ، بتصرف .

جميعا ، فهي من قادت الثورة إلى هدفها . أم بعد الاستقلال فستواصل جبهة التحرير الوطني في مهمة أخرى ، وهي مهمة تنظيم الشعب الجزائري ، وذلك بهدف "بناء الديمقراطية [...] والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية" (1) .

ثانيا- ظهور جبهة التحرير الوطني ومؤسساتها ودورها خلال الثورة التحريرية :

ظهرت جبهة التحرير الوطني على مسرح الأحـداث مع اندلاع الثورة التحريرية ، وذلك بعد أن فشلت الحركة الوطنية ، وبالتحدد التيار الاستقلالي في "خلق الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية" (2) . فجبهة التحرير الوطني هي ستقود الثورة لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ، ولقد أسست الجبهة العـديد من المؤسسات مع مرور الوقت لكي تحقق ما تصبو إليه ، نذكر من هذه المؤسسات ما يلي :

- **جيش التحرير الوطني** : وهو الذي يقود العمليات العسكرية ضد العدو الفرنسي داخل الجزائر أو حتى خارجها . ولقد ظهر مع ظهور الثورة التحريرية ؛ يعني في الفاتح من نوفمبر 1954م ، وأُعيد تنظيمه بعد مؤتمر الصومام 1956م .
- **الوفد الخارجي للثورة** : وهو المكلف بتدعيم الثورة التحريرية بالسلاح وكسب الدول والهيئات خارج الوطن . وكان مركزه القاهـرة بمصر ، وظهر مع انطلاق الثورة التحريريـة . ومن أبرز أعضائه : أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، وحسين آيت أحمد .
- **لجنة التنسيق والتنفيذ** : وهي الهيئة السياسية التي تعمل على إقرار القرارات وتنفيذها . وظهرت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام . وتتكون من خمسة أعضـاء ، وتتكفل بالإشـراف على الجهاز العسكري والسياسي للثورة ، ولها الحـق بتشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج (3) . أو هي حكومة الثورة الجزائرية الأولى قبل ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958م . والخمسة بحسب محضر مؤتمر الصومام (4) هم : محمد العربي بن مهيدي ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، كريم بلقاسم ، سعد دحلب (5) .
- **المجلس الوطني للثورة** : وهو بمثابة برلمـان الثورة التحريرية ، أو الجهاز التشريعي لها ، يعمل

(1) – المادة 04 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 56 .
(2) - بيان أو نوفمبر 1954م ، مصدر سابق ، ص7 .
(3) - عبد الله مقلاتي : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1962-1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 ، ص 65 .
(4) – اعتمدنا في هذا البحث على المحضر النشور في مؤلف عبد الله مقلاتي ، المذكور أعلاه ، ص 185- 200.
(5) – محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ، ص 196 .

على توجيه سيـــــاسة الجبهة الداخلية والخارجية ، وهو المخول بإيقــــاف القتال والبت في القـرارات المصيرية [1] . ولقد ظهر بعد مؤتمر الصومام . وهو يتكون من 34 عضو ، 17 منهم أعضاء دائمون و17 منهم غير دائمين . والدئمون هم : مصطفى بن بولعيد ، يوسف زيغود ، بلقاسم كريم ، عمر أوعمران ، محمد العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط ، رمضان عبان ، بن خدة بن يوسف ، عيسات إيدير ، محمد بوضياف ، آيت أحمد حسين ، خيضر محمد ، بن بلة أحمد ، لمين محمد ، فرحات عباس ، المدني توفيق ، يزيد أمحمد . أما غير الدائمين ، فأبرزهم بعد المؤتمر : لخضر بن طوبال ، محمدي السعيد ، بوصوف عبد الحفيظ ، ملاح علي ، سعد دحلب ، مهري عبد الحميد ، فرانسيس أحمد ، لونشي صالح ، إبراهيم مزهودي [2] .

هذه أبرز مؤسسات الثورة التحريرية التي أقامتها جبهة التحرير وهناك أخرى ، نذكر منها : تنظيم المحافظون السياسيون ، والمجالس الشعبية وغيرها [3] ، فبهذه المؤسسات وأخرى وتماسك الشعب وقوته ومناصرته وتأييده لجبهة التحرير ووقوفه وثقته بها ، تمكنت الجبهة من تحقق الاستقلال والسيادة .

يتضح من خلال ما سبق ، أن جبهة التحرير الوطني كانت خلال الثورة تنظيم جماهيري ، يضم جميع الجزائريين الذين هم مع الثورة وضد الاستعمار الفرنسي واستخدام العنف وجميع الوسائل لتحقيق الاستقلال والسيادة ، ومن لا يؤمن بغير هذا فهو ليس جبهويا ، وذلك ما تؤكده المادة 05 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1960م ، حيث تقول المادة : "يعتبر مناضلا في جبهة التحرير الوطني كل جزائري أو جزائرية تلتزم – وفق هذه القوانين الأساسية– بالكفاح من أجل أهداف جبهة التحرير الوطني ويؤدي واجبات تحددها الهيئة التي يتبعها" [4] . وما يؤكد الذي سبق كذلك إحدى المراسلات بين قيادة الثورة في الجزائر والقاهرة [5] ، وبالتحديد في رد أرسله عبان رمضان إلى القاهرة ، وهذه المراسلة مؤرخة في 15 مارس1956م [6] ، حيث جاء فيها : "أما بالنسبـــة إلينا فإن جبهـــة التحرير هي امتداد في المجال السياسي للشعب الجزائري المكافـــــــح من أجل استقلالـــه ، إن الجبهة هي شيء جديد

---

(1) – عبد الله مقلاتي : المرجع السابق ، ص 65 .
(2) – محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ، مصدر سابق ، ص 195-196 .
(3) – المصدر نفسه ، 194 -195 .
(4) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سابق ، ص 56 .
(5) – لمزيد من الاطلاع على هذه المراسلات التي تمت بين الجزائر والقاهرة ، يمكن مراجعة مؤلف مبروك بلحسين : المراسلات بين الداخل والخارج ، الجزائر – القاهرة (1956-1954م) ، مؤتمر الصـــــومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة الصادق عماري ، دار القصبة ، الجزائر، 2004 .
(6) – يُنظر المراسلة في المؤلف المذكور أعلاه ، رقم الوثيقة –المراسلة : 29 ، ص 170-176 .

وليست حزب الشعب الجـــزائري ولا حركة الانتصــــار للحريات الديمقراطية ولا حتى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، إن الجبهة هي تجمع كافة الجزائريين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال ، فالمسألة ليست إذن مسألة اتحاد . إن الاتحاد تحقق في خضم الكفاح ضمن جبهة التحرير الوطني ، إن جميع الناس في الجزائر جبهويون باستثناء مصالي وأصدقائه" (1) .

الشاهد فيما سبق ، "أن جميع الناس في الجزائر جبهويون باستثناء مصالي وأصدقائه". ويقصد بأصدقائه في العبارة السابقة ؛ الذين لم يتفقوا مع الجبهة في وجهة نظرها في كيفية تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية . فجبهة التحرير الوطني ترى الاستقلال التام والسيـــادة الكاملة ، ولن يتحقق ذلك في نظرها إلا باستخدام العنف وجميع الوسائل المتـــاحة ؛ لأن السلميـــة وحدها مع المستعمر الفرنسي لا يمكن أن تحقق شيئا وكذلك العنف لوحده . ولقد أكد الـــواقع ذلك وقت الحركة الوطنية ، وقبله زمن الثورات الشعبية ؛ فزمن الحركة الوطنية استخدمت الوســـائل السلمية أم زمن الثورات الشعبية فلقد استخدمت القوة . وعندما نظر المفجرون للثورة في تاريخ الجزائر المعاصر ، رأوا أن إتباع أحد الأساليب السابقـــة لا يمكنـــه أن يحقق الاستقلال ، لذلك لابد من استخدامهما معا ، لتحقيق الهدف المنشود .

صحيح أن كل جزائري خلال الثورة التحريرية هو جبهوي ، إذا التزم "بالكفاح من أجل أهداف جبهة التحرير الوطني ويؤدي واجبات تحددها الهيئة التي يتبعها"، ولكن لابد أن تكون له صفة المناضل، والتي يتحصل عليها عن طريق تقديم طلب لمراكز جبهة التحرير الوطني داخل الوطن وخارجه (2) .

تجاوزا ، يمكننا اعتبار جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحررية ، حزبا جماهيريا ، ولكنه فقط ربط عضويته بطلب الانخراط من مراكز الجبهة داخل الوطن أو خارجه ، وحتى وإن لم ينضم الجزائري ، فالجزائريون فكلهم جبهويون إذا كانوا مع الجبهة في طـــرحها ، وذلك ما فعله الشعب الجزائري إلا قلة قليلة ، نازعها الحقد والبُغض .

ثالثا– جبهة التحرير الوطني ومؤتمر طرابلس :

عرفنا سابقا أنه تمت المصادقة على برنامج–مشروع النهوض بالجزائر المستقلة ، والذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس أو ميثاق طرابلس ، كما أننا عرفنا أن هذا البرنامج يحتوى على ملحق سمي بملحق الحزب ، وفيما يلي سنعود لهذا الملحق لكي نغطي هذا العنصر من البحث .

(1) – المراسلة بين عبان رمضان الوفد الخارجي بالقاهرة ، مؤرخة بـ15 مارس 1956م ، ص 170-171 .
(2) – القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، المادة 06 ، ص 56 ، بتصرف .

أ–برنامج طرابلس يحوّل جبهة التحرير الوطني ، المنظمة الجماهيرية إلى حزب جماهيري :

بحسب ملحق الحزب التابع لبرنامج طرابلس ، المصادق عليه في طرابلس الليبية ، حُوّلت جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي ، لكي تقود "الثورة الديمقراطية الشعبية" التي قال بها برنامج مؤتمر طرابلس ونظّر لها ، وإذا اعتبرنا –تجاوزا– جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، حزبا ، فنقول أنها كانت حزبا جماهيريا ؛ بمعنى أنه تضم كل الجزائريين المؤمنين باستقلال الجزائر التام ، ويؤمنون باستخدام السلاح وجميع الأساليب المتاحة لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ، أما المؤتمرون في طرابلس الغرب أواخر ماي وبدايات جوان 1962م فأرادوا الجبهة كذلك أن تكون حزبا جماهيريا ، بما أن جل الشعب الجزائري شارك في الثورة التحريرية . فلقد كان الشعب الجزائري شعبا ثوريا ، جله من الطبقة المسحوقة المغلوب على أمرها ، لذلك فالحزب لابد أن "يتكون في أغلبه من الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب والمثقفين الثوريين" (1) ، هذه هي فئات حـــــــزب جبهة التحرير الوطني ، بحسب ملحق الحزب التابع لبرنامج طرابلس ، وهذه فعلا فئات المجتمع الجزائري .

وحول حزب جبهـــــة التحرير الوطني أ يكون طلائعيا (2) أو جماهيريا ، يقول الباحث عبد الله شريط : "إن جبهة التحرير الوطني يجب أن لا تكون حزب الجماهير ؛ لأن هذا الشكل من التنظيم تضيع فيه المسؤولية ولا يمكن تحديدها . وهي يجب أن تكون حزبا طلائعيا ، ولكن ، متصلا اتصالا وثيقا بالجماهير الشعبية ، يستمد كل قوته من [هذا الاتصال المتين] بالشعب" (3) . وهذا نفسه ما قال به ميثاق الجزائر 1964م (4) . ويقول عبد الله شريط أيضا : "[فحزب جبهة التحرير الوطني] ليس حزب نخبة مثقفة ، ولا حزب جماهير تضيع في المسؤولية ، وإنما هو حزب مناضلين مختـــــارين يشرف على منظمات جماهيرية تضم مختلف القطاعات الإنتـاجية" (5).

ب– مقام الحزب ودوره في الجزائر المستقلة من خلال برنامج طرابلس 1962م :

لقد عَدّ برنامج طرابلس وبالتحـــــديد ملحق الحزب ، جبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة هو واضع "الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة" ، ولكي يضمن حزب جبهة التحرير

(1) – برنامج طرابلس 1962م ، ملحق الحزب ، مصدر سابق ، ص 49 .

(2) – الحزب الطلائعي ، هو الذي يتكون من فئات محددة من الشعب .

(3) – عبد الله الشريط : مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 279 .

(4) – ميثاق الجزائر 1964م ، ص 111 .

(5) – عبد الله شريط : المرجع السابق ، ص 280 .

الوطني "تحقيق برنامجه في إطار الدولة [بطبيعة الحال ، فلابد أن يكون مناضلي الحزب] في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية" (1) التالية (2) :

- "[أن] يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين" .
- "[أن] يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي" .
- "[أن] تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب ".

ولكن ، لماذا كل هذه الاشتراطات من طرف برنامج طرابلس أو بالأحرى من طرف محرريه ، والدولة الجزائرية المستقلة ستتبع نظام الحزب الواحد ، وسيكون حزب جبهة التحرير الوطني هو المغذي والمطعم الوحيد للمناصب القيادية في الدولة ؟! . ثم لماذا في ملحق الحزب التابع لبرنامج طرابلس 1962م ، وبالتحديد بعد الاشتراطات ، جاء ما يلي :"ولكـــــن ، وحتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة ، يجب عليه أن يبقى دائما محافظا على امتيازه ، وعلى هذا الأساس فإن معظم إطـــــــارات الحزب على مختلف القيادات يجب أن يبقوا بعدين عن مؤسسات الحكومة ، والتفرغ لنشاطات الحزب وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب ، وتحويله إلى مساعد للإدارة ، وجهاز شكلي كما أوضحت ذلك بعض التجارب المؤسفـــة وعلى وجه الخصوص في إفريقيا" (3) . فكيف لا يبتلع الحزب من طرف الدولة وأحد مناضليه من المكتب السياسي ، بل ورئيسا للحكومة ؟!، كيف لا يبتلع الحزب من طرف الدولة وأغلبية أعضاء المجالس المنتخبة المختلفة من مناضلي الحزب ؟! .

رابعا : جبهة التحرير الوطني من انجلاء أزمة صائفة 1962م إلى استقالة أمينه العام ، محمد خيضر :

بعد انجلاء أزمة صائفة 1962م ، عُيّن التاريخي محمد خيضر ، عضو المكتب السياسي ، أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني ، وكُلف بالتحضير للمؤتمر التأسيسي (الأول) للحزب (4) ، وخلال هذه الفترة الممتدة من خريف 1962م إلى تاريخ استقالة الأمين العام للحزب محمد خيضر بعد اجتماع للمكتب السياسي يوم 16 أفريل 1963م (5) ، حصل ما يلي :

(1) - برنامج طرابلس 1962م ، ملحق الحزب ، ص 49 .
(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(3) - المصدر نفسه ، ص 49 -50 .
(4) - عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962- 1980م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993 ، ص 119 .
(5) - رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، مرجع سابق ، ص 75 .

أ – استكمال البناء التنظيمي للحزب على مستوى الوطن :

لقد قُسمت الجزائر إلى 15 اتحاديــة (محافظة) ، تضم 18 دائرة ، فيما وصل عدد القسمات إلى 1310 قسمة ، ووصل عدد المناضلين إلى 135 ألف مناضل و120 ألف مشترك ، موزعـين على 105000 خلية بالنسبة للمناضلين و85 ألف خلية بالنسبة للمشتركين . ويعلق الباحث عامر رخيلة على الأرقام السابقة قائلا : والظاهر أن هذه الأرقام هي دلالة على "السمعة والمكانة التي يحضى بها الحزب لدى الشعب" ، ولكن الحقيقة ، تقول أن هذه الأرقام تعبر عما "كان يدور من تنافس وصراع بين محمد خيضر وأحمد بن بلة" ، فكلاهما يريدان أن يستخدما الحزب للوصـول إلى السلطة ، فمحمد خيضر، "كان واضعا إستراتيجيته على أساس تكوين حزب يضم أكبر عدد من الموالين له لتطويق المكتب السياسي والحكومة بغية السيطرة على الأمور في حين كان بن بلة لا يريد أن يكون الحزب بعيدا عن نفوذه وسلطته ، لـذا فهـو يرى أن الحـزب لا يتم الانخراط فيه وفق مقاييس مضبوطة". وللإشارة نقول : أن محمد خيضر كان يريد حزبا جماهيريا في حين كان يرى أحمد بن بلة حزبا طلائعيا [1] .

ب– عقد ندوة لإطارات الحزب ، ما بين 04 و 06 أفريل 1963م :

تقرر عقد ندوة لإطارات حزب جبهة التحرير الوطني في 12 مارس 1963م ، وذلك لدراسة القضايا التالية : دراسة الوضعية العامة للبلاد ، دراسة الهيكل التنظيمي للحزب : ضبط الآفاق المستقبلية للمؤتمر المقبل لجبهة التحرير الوطني وتاريخه . ولقد عُقدت الندوة بالجزائر العاصمة ما بين 04 و06 أفريل 1963م . شارك في هذه الندوة ، رابح بيطاط ومحمد خيضر والحاج بن علة ومحمدي السعيد ، ولم يشارك فيها أحمد بن بلة ؛ لأنه كان في زيارة لإحدى مدن الشرق الجزائري . ويورد الباحث عامر رخيلة في مؤلفه ، "التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني ما بين (1980-1962م)" ، أنه خرجت إشاعات في تلك الفترة تقول أن تلك الندوة قد فشلت ، ولكن الأمين العام محمد خيضر ، رد بشكل ايجابي على هذه الإشاعات قائلا : "لقد كانت أعمال هذه [الندوة] إيجابية ، لكن استيعاب جميع المشاكل التي تواجه حزبا في طريق إنشائه ليس بالشيء البسيط" ، ولقد قال أيضا : "ونحن إذا قارنا مثلا بين مؤتمر طرابلس و[ندوة] الإطارات نلاحظ بلا شك أن هناك بونا شاسعا ، فقد أُنشئت خلال هذا المؤتمر أربع لجان هي : لجنة لدراسة مشاكل المكتب ، لجنة لدراسة الحالة النظامية والتوصيات ، لجنة [...] كلفت بشؤون المنظمات الوطنية ، لجنة [...] كلفة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية" [2] .

(1) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 121 .

(2) – المرجع نفسه ، ص 121-124 .

ج – استقالة الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ، محمد خيضر :

بعد ندوة كوادر الحزب وبعد اجتماع أعضاء المكتب السياسي يوم 16 أفريل 1963م ، أعلن محمد خيضر عن استقالته من الأمـــــانة العامة للحزب ، ولقد تحجج بما يلي : "بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي ، وخاصة فيما يتعلق بتحضير وعقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطني قبل انقضاء فترة المجلس التأسيسي" (1) .

يعتقد بعض الباحثين أن محمد خيضر قد أُرغم على الاستقالة ، ومن هؤلاء الباحثين نذكر : عامر رخيلة ، رابح لونيسي ، إبراهيم لونيسي ، وغيرهم . فيقول رابح لونيسي بشكل صريح وواضح : "ويبدو أن محمد خيضر قد أُقيل تحت التهديد ؛ لأنه ليس من الغباء أن يترك الطريق مفتوحا إلى رئاسة الجمهورية أمام منافسه أحمد بن بلة ، و[لقد كان المكتب السياسي قد عيّن] بعد ذلك بن بلة أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17 أفريل 1963م"(2). ويقول الأستاذ إبراهيم لونيسي بشكل صريح وواضح كذلك :"[وبالنظر إلى أسباب الاستقالة التي صرح بها محمد خيضر] ، فإنها غير مقنعة وغير كافية لأن يقدم على إثرها استقالته من منصبه كأمين عام للمكتب السياسي للحزب ، فما لا شك فيه أنه هناك أسباب جوهرية دفعته إلى الاستقالة ولم يبح بها وظلت مجهولـــة ، ولهذا يدفعنا إلى الترجيح أن الاستقالة كانت تحت التهديد والضغط" . ولقد استدل على ذلك بما صرح به محمد خيضر لجريدة "لوموند" ، حيث قال لها : "قرار الاستقالة اتخذته عن قناعة لتجنب مواجهة خطيرة " ، فيعتقد الأستاذ إبراهيم لونيسي أن هذا "التصريح يدل دلالة ضمنية على أن الاستقالة كانت تحت الضغط والتهديد ؛ لأنه لم يكن من المعقول والمنطقي أن يترك الطريق مفتوحا إلى رئاسة الجمهورية أمام منافسه بن بلة بعد كل ما بذله من مجهودات من قبل" (3) ، بينما يقول الباحث عامر رخيلة : "إن ما حدث لا نجد له إلا تفسيرا واحد وهو أن بن بلة كان يعمل على إبعاد الواحــــد تلو الآخر من الذين كان لهم دورا تاريخيا في تفجير الثورة ، حتى ينفرد بالبقاء كرمز للزعيم "التاريخي" في نظر جيل الاستقلال" (4) .

خامسا– المؤتمر التأسيسي (الأول) لحزب جبهة التحرير الوطني :

عهدت الأحزاب التي ستدخل الساحة السياسية أن تعقد مؤتمرها التأسيسي ، وهو المؤتمر الأول ، وبما أن جبهة التحرير الوطني لم تعقد مؤتمرها الأول في بداية الاستقلال ، قررت القيادة الحاكمة أن تعقد

(1) – عامر رخيلة : المرجع نفسه ، ص 125-126 .
(2) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 75 .
(3) - إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، مرجع سابق ، ص 107.
(4) - عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 127 .

المؤتمر الأول للحزب في أفريل 1964م . ولقد كان عقد هذا المؤتمر من الأهداف التي وضعتها الثورة التحريرية الجزائرية ، حيث جاء في وثيقة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، إحدى مواثيق ونصوص الثورة التحريرية الجزائرية الأساسية في مادته 21 : "المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحـــرير الوطني ، وهو يجتمع في التراب الوطني حالما تتوفر فيه شروط التمثيل" ، وقالت المادة في الفقرة الثانية : "والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداده" (1) .

بعد أن وصل أحمد بن بلة إلى أمانة الحزب ومن بعدها إلى رئاسة الجمهورية غدا من أكبر المتعجلين والمتلهفين لإقامة المؤتمر التأسيسي (الأول) للحزب ؛ وذلك للسيطرة على كامل دواليب الحكم في البلاد بعد إضعاف الذين أوصلوه إلى السلطة وإبعاد جميع التاريخيين الذين ظلوا حتى الاستقلال ، حيث بدأ بكريم بلقاسم ثم محمد بوضياف ثم حسين آيت أحمد ثم محمد خيضر ثم رابح بيطاط ، وهو يريد الآن أن يقوّي الحزب لكي يزيح الهواري بومدين وصحبه – الذين أتوا به إلى السلطة – لينفرد بحكم البلاد ويتخلص من هذه العقدة التي ضـــــــربته منذ وصوله إلى السلطة في خريف 1962م ، وبالتالي يصبح الزعيم الوحيد للجزائر في ظل الاستقلال الذي لا تنساه الجماهير والأجيال التالية .

أ–مفهوم المؤتمر ، ومؤتمر الحزب التأسيسي (الأول) ، ومؤتمر الجبهة التأسيسي (الأول) :

المؤتمر : "هو اجتماع لمنظمات أو أحزاب أو دول ، للتداول ، والبحث في القضايا المسجلة بجدول أعمـــــــاله ، والبتّ في مصيرها حسب الرأي المتفق عليه" (2) ، هذا بشكل عام عن المؤتمر ، أما مؤتمر الحزب – ومن خلال المفهوم العام السابق – ، فنقول : أن مؤتمر الحزب هو اجتمـــاع لمناضلي الحزب أو أبرز مناضليه لمعالجة مجموعة من القضايا المستعجلة أو العادية . أما ولو كان المؤتمر التأسيسي ، فنقول أنه ذلك المؤتمر الأول الذي يعقده مناضلو الحزب عند تأسيس حزبهم ، وكانوا سابقا لم يعقدوا مثله ، وذلك لكي يوضحوا الخط السياسي للحزب ويقدموا برنامجه الانتخابي ويفصلوا في مجموعة من القضايا المستجدة أو القديمة بالنسبة لهم بحسب اتفاقهم .

ومن خلال ما سبق يتضح أن المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، هو ذلك المؤتمر الذي سيعقده قادة الحزب لأول مرة زمن الاستقلال ، بعد أن نصت عليه مواثيق الثورة التحريرية ، وذلك للفصل في العديد من القضايا المستعجلة ويبينوا برنامج الجبهة وخطها السياسي .

(1) – المادة 21 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، ص 57 .

(2) - علي بن هادية وآخرون : قاموس الطلاب الجديد ، مرجع سابق ، ص 1172 .

ب- التحضير للمؤتمر :

قبل عقد المؤتمر أمر أحمد بن بلة بصفته أمينا عاما للحزب بما يلي :

ب1- وضع لجنة تحضير والشروط المحددة لحضور المؤتمر :

عندما وصل أحمد بن بلة إلى أمانة الحزب أمر بإنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1963م ، ضمت 51 عضوا ، وانبثق عن هذه اللجنة التحضيرية "سكرتارية " تضم كل من : محمد حربي ، عمر محجوب ، عبد العزيز زرداني ، آيت الحسين ، صالح لوانشي ، حسين زهـوان وغيرهم ، كانت مهمتها تتمثل في صياغة المشروع التمهيدي لميثاق الجزائر [1] ، والذي سيعرف فيما بعد بميثاق الجزائر 1964م . ولقد عكفت هذه اللجنة التحضيرية على إعـداد "ميثاق عمل" جديد بناء على تجربة سنتين من الاستقلال وممارسة السلطة وعلى أساس الخطـوط العريضة الـواردة في برنامج طرابلس . ولكي تحقق ذلك انقسمت اللجنـة إلى لجنتين ؛ الأولى عملت على دراسة "المشاكل السياسية والنظامية"، أم الثانية فقد اشتغلت بدراسة "المشاكل الاقتصادية ، ولقد قرروا الاجتماع يوميا للإسراع في إعداد النصوص ، كما عقدت خلال الأشهر الأولى من سنة 1964م مؤتمرات تمهيدية ، نُوقشت فيها مختلف الوثائق التي أعدت للمؤتمر ، ولقد طُرحت خلال هذه المؤتمرات التمهيدية ، مسألة شروط المشاركة في المؤتمر ، ففصل في ذلك المسؤول على تنظيم الحزب وعضو المكتب السياسي ، الحاج بن علة في إحدى تصريحاته للصحافة الوطنية ، التي قدم فيها الشروط التالية : الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني ، المساهمة الفعلية في الثورة التحريرية ، التمتع بثقة الجماهير . ولقد حدد المشاركة في المؤتمر انطلاقا من الشروط السالفة ، قائلا : "وأن هذه المقاييس تؤكد اشتراك أعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني للثورة وأعضاء الحكومة المؤقتة [...] وأعضاء لجنة تحضير المؤتمر ومندوبو فيدراليات الحزب وخلايا مؤسسات القطاعات المسيرة ذاتيا ، سواء كانت فلاحيـة أو صناعيـة أو أعضاء المجلس الوطني وممثلو الجيش الوطني ومندوبو المنظمات الوطنية" [2] .

ويعلق الباحث عامر رخيلة على الشروط السالفة الذكر بقوله : "ويبدو جليا من خلال الشـروط التي وضعت للمشاركة في المؤتمر أن بن بلة كان يريد أن يجمع عددا كبيرا من المنـاصرين والمؤيدين له من جهة ، ومن جهة أخرى فإن منح أعضاء الحكومة المؤقتة حق المشاركة في المؤتمر [...] كان يستهدف من ورائه استمالته بعضهم إلى جانبه والإقصـاء النهائي للبعض الآخر ، مستعملا في ذلك

(1) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... مرجع سابق ، ص 104 .
(2) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 146-148 .

دعوتهم للمؤتمر حتى يتجنب نقدهم وتصريحـــــاتهم المعارضة لسلطته قبل المؤتمر على الأقل ، ويبدو أن بن بلة قد نجح في ذلك حيث استجاب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة للمشاركة في المؤتمر ، وخرجوا منه من دون أن يكونوا لا في اللجنة المركزية كأعضاء ، ولا هم مقتنعون بما أسفر عليه المؤتمر من نتائج ، خاصة فيما يتصل بتركيبة اللجنة المركزية كقيادة منبثقة على المؤتمر" (1) .

ب2- تقليص عدد المناضلين في الحزب :

لقد تم تقليص عدد المناضلين الذين انخرطوا في عهـــد محمد خيضر ، فلقد وصل عددهم في عهد هذا الأخير إلى 135 ألف مناضل ، ولقد رأى أحمد بن بلة في تقليص عدد المناضلين عدم تَمزق الجبهة وعدم عجزها "عن القيام بمهامها ودورها القيادي الصعب والخطير" . فللإشارة مرة أخرى نقول أن أحمد بن بلة كان يريد حزبا طلائعيا خــــــالصا في حين كان يريد الأمين العام السابق للحزب محمد خيضر حزبا جماهيريا ، وربما الدليل على ذلك عدد المناضلين الذين وصلوا إلى 135 ألف مناضل في عهد أمانة محمد خيضر للحزب ، فزمن هذا الأخير كانت عملية الانخراط تتم على أساس جماهيرية الحزب أما زمن بن بلة فالعملية أصبحت تتم على أساس طلائعية الحزب ، وذلك ما شَهِد به المناضل حسين ساسي ، عضو اللجنة المركزية للجبهة سنة 1964م للباحث عامر رخيلة (2) .

ج - عقد مؤتمر الحزب :

نستطيع القول أن المشرفين على الحزب قد حضروا للشكليات الأخرى ؛ فقد هيئوا المكان وحضّروه تقنيا ورتبوا لكل شيء .

ج1 - المؤتمر : أيامه ، مكانه ، عدد حضوره ، هدفه :

انعقد المؤتمر التأسيسي (الأول) لحزب جبهة التحرير الوطني في سنة 1964م ما بين 16 و21 أفريل بقاعة "إفريقيا" ، بمدينة الجزائر العــــاصمة (3) ، تحت شعار "لا ثورة بالتفـــــويض ، الكل بالشعب ، والكل من أجل الشعب" (4) ، وكان عدد المشاركين في الحزب 1900 مندوب (5) . افتتحه السيد أحمد

---

(1) – عامر رخيلة : المرجع نفسه ، ص 149 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 147 .
(3) محمد الشريف معزوزي : مذكـــــرات ، عـــــايشت الحلو والمر ، تحرير لحسن مساوي ، ترجمة : عز الدين بوكحيل ، دار القصبة ، الجزائر ، 2015 ، ص309 .
(4) - ميثاق الجزائر 1964م ، مصدر سابق ، ص 142 .
(5) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 150 .

بن بلة الأمين العام للحزب بخطاب دام ساعتين على ما يذكر الباحث رابح لونيسي [1] . وبحسب ميثاق الجزائر الصادر في 1964م ، فإن المؤتمر هو مكان وزمان لتبادل الآراء المرغوب فيها ... إن هذا المؤتمر هو أول نقاش واسع سيساهم فيه هذا العدد الكبير من المسؤولين والمناضلين ... إن هذا المؤتمر ، مؤتمر تأسيسي موضوعه الأساس هو تصحيح وضعية قائمة ... إن هذا المؤتمر سيعمل على بعث الروح الثورية وإقامة أساس سير دائم منظم ومبرمج نحو الاشتراكية ... إن المؤتمر الحالي يشكل شرطا لوجود وازدهار حياة ديمقراطية داخل الحزب يحمل الفكرة الاشتراكية [2] .

ج2- النقاط المتناولة في المؤتمر :

أولا وقبل أن نبرز أبرز النقاط المتناولة ، نقول أنه بعد أن افتتح الأمين العام أحمد بن بلة المؤتمر ، اقترح مكتبا يسيّره ويقوده وينظم التدخلات وغيرها ، وذلك في ظل غياب اللجنة المركزية للحزب التي لها مثل هذه الأعمال حينما تعقد مؤتمرات الحزب ، ولقد ضم المكتب والذي قبله المؤتمر بالإجماع : بشير بومعزة ؛ وهو رئيس المكتب ، وأسويح الهواري ومعزوزي محمد السعيد ؛ وهما نائبا رئيس المكتب ، وجرمان وبوعلام بن حمودة وقاضي بوبكر ؛ وهم كُتّاب المؤتمر [3] . أما عن أبرز النقاط المتناولـــــة فهي كالتالي [4] :

- المراحل التي قطعتها الثورة من اندلاعها إلى أحداث صيف 1962م .
- قدرة المؤتمر على حل المشاكل التي تعرفها الجزائر .
- الحديث عن أبرز الإنجازات التي حققتها السلطة القائمة من الاستقلال إلى حين المؤتمر .
- الحديث عن جبهة التحرير من تحويلها إلى حزب في مؤتمر طرابلس إلى حين عقد المؤتمر .
- مسألة المليشيات الشعبية التي كان بن أحمد بن بلة متحمسا لإنشائها .
- مسألة الضبـــاط الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي إلى الجيش الجزائري .

ج3 – الجو العام في المؤتمر :

كانت جلسات المؤتمـــــر محتدة أحينا ، وهادئـــــة أحينا أخرى [5] ؛ فهذا المؤتمر انعقد لحل

(1) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 106 .
(2) - ميثاق الجزائر 1964م ، ص 132-133 .
(3) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 150 .
(4) – يُنظر في ميثاق الجزائر 1964م ، ويُنظر كذلك في مؤلف عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 153 -154 .
(5) – محمد شريف معزوزي : المصدر السابق ، ص 309-310 .

العديد من المشاكل ، وكان يمكن أن تُحل فيه المشاكل ، ولكن لم يُسمح للجميع بالإدلاء بآرائهم ، في هذا المؤتمر ، وخاصة أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الثورة البارزين ، وخاصة أولئك الذين كانوا معارضين لأحمد بن بلة وصحبه ، والدليل على ذلك منع رئيس المكتب ، بشير بومعزة ، القيادي في الثورة عمر أوعمران من التدخل وهو أحد المؤتمرين في هذا المؤتمر . ولقد تحجج رئيس مكتب المؤتمر ، بشير بومعزة ، أنه لا يمكن أن يُسمح للجميع أن يتدخلوا (1) ، وخاصة إذا كانوا من قادة الثورة التحريرية المعارضين للحكم القائم ولو حتى في قرارة أنفسهم ، بالرغم أن المادة الثامنة من القانون المسيّر للمؤتمر تسمح له بالتدخل (2) ، لذلك نجد عمر أوعمران – وهو من أبرز قادة الثورة ؛ ويكفي القول أنه قاد الولاية التاريخية الرابعة بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط ، كما كان عضوا في المجلس الوطني للثورة (3) – قد وصف جلسات المؤتمر باللاديمقراطية ، كما لم يُسمح لرابح بيطاط ومحمد خيضر بحضور جلسات المؤتمر ، مما دعا كريم بلقاسم أن يطلب من مسيّري المؤتمر أن يجعلهم يحضروا ويدلوا بدلوهم (4) ، ولكن لم يكن لهما أن يحضرا .

ومن أبرز المسائل والقضايا التي احتد النقاش حولها ، مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وإنشاء مليشيات شعبية لحماية الثورة الاشتراكية (5) . ولقد تصدى العقيد الهواري بومدين ، وزير الدفاع لمن يريد أن يطهّر الجيش الوطني الشعبي من هؤلاء الضباط الذين فروا في أواخر الثورة من الجيش الفرنسي وانضموا إلى الثورة ثم أصبحوا إطارات في الجيش الوطني الشعبي ، وكان من أبرز الذين عارضوا تقليد مناصب كبيرة لهؤلاء في الجيش الجزائري ، العقيد محمد شعباني ، والذي دفع حياته ثمنا عندما عارض هؤلاء . أما القضية الأخرى التي أشتد النقاش حولها واختلف فيها فكرة إنشاء مليشيات شعبية بدعوى الدفاع عن الثورة الاشتراكية ، والتي كان متحمسا لها رئيس الجمهورية–رئيس الحكومة ، أحمد بن بلة ، وكان الهدف الحقيقي من إقامتها على ما يذكر الباحث رابح لونيسي هو "التخلص من ثقل [الهواري] بومدين على [أحمد بن بلة] الذي أصبح يكتم أنفاسه" ؛ أو بمعنى آخر تحكم الهواري بومدين في كل شيء ، وهذه المليشيات الشعبية ، هي عبارة عن "قوة عسكرية موازية للجيش الوطني الشعبي وتابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، يُواجه بها بومدين المسيطر على الجيش" ، ولقد تمكن أحمد بن بلة من إنشائها بعد المؤتمر ، وكلف "محمود قنز" بقيادتها (6) .

(1) - عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 152 .
(2) – يمكن مراجعة المادة 08 من القانون المنظم للمؤتمر في المرجع نفسه ، ص 151 .
(3) – يمكن مراجعة ترجمة مختصرة للقائد عمر أعمران في موسوعة الجزائر ، قرص مضغوط ، مرجع سابق .
(4) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 152-153 .
(5) – المرجع نفسه ، ص 163 .
(6) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 67 .

جـ4- نتائج المؤتمر :

يمكن أن نلخص نتائج المؤتمر التأسيسي للحزب فيما يلي :

- تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني ، وتكملة هياكله الأخرى ، كاللجنة المركزية للحزب والمؤتمر والهياكل القاعدية الأخرى ... كما خرجوا بالنظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني (1) ، وحددوا طبيعة الحزب ، والتي اعتبروها طلائعية (2) .
- كما خرج المؤتمرون بوثيقة "ميثاق الجزائر" ، وهذه الأخيرة عبارة عن وثيقة سياسية أيدلوجية تضع الإطار النظـــري للبناء الاشتراكي ، وتحدد بالتفصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها ، كما تبين الانجازات الاقتصاديـــة والاجتماعية التي تحققت في ظل سنتين من الاستقلال ، إلى جانب ما حدده من آفاق مستقبلية (3) .
- كما رسخوا مبدأ نظام الحزب الواحد ، واعتبروا أن الديمقراطية لا تتحقق بتعدد الأحزاب ، ولكن يمكنها أن تكون بنظام الحزب الواحد (4)، كما اختاروا الخيار الاشتراكي لبناء الدولة (5) .

إن بعض القرارات التي خرج بها المؤتمـــرين لم تعجب العلامـــة محمد البشير الإبراهيمي ، وخاصة ما يتعلق بالنهج الاشتراكي وغيرها من الممارسات التي مارسها أصحاب السلطة من الاستقلال إلى حين عقد المؤتمر ، فخرج على المؤتمرين ببيانٍ ، عُرف بـ"بيان 16 أفريل 1964م" ، والذي أنكر فيه النهج الاشتراكي ، الذي اتخذه أصحاب القرار للنهوض بالجزائر وبنائها ، حيث قال : "وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم ، يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربيـــــة الإسلامية ، لا من مذاهب أجنبية " (6) . هذا الموقف من محمد البشير الإبراهيمي كلفه غاليا ، حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية ، وتعرض ابنه أحمد طالب الإبراهيمي للاعتقال والسجن والتعذيب (7) .

---

(1) - لمزيد من الاطلاع على الهياكل حزب جبهة التحرير الوطني ، يمكن مراجعة النظام الداخلي للحزب في ميثاق الجزائر 1964م ، ص 121 - 130 .

(2) - ميثاق الجزائر 1964م ، ص 111 .

(3) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 157 .

(4) – ميثاق الجزائر 1964م ، ص 107 -108 .

(5) – يظهر ذلك تقريبا في كل صفحات ميثاق الجزائر 1964م .

(6) – يمكن مراجعة البيان في المؤلفات التاليـــة : محمد البشير الإبراهيمي : آثار الإمام ، جمع وتقديم نجله ، أحمد طالب الإبراهيمي ، الجزء/ 05 ، الطبعة/01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 1997 ، ص 317 ، وأحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/01 ، أحلام ومحن (1965-1932م) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 186

(7) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ، مرجع سابق ، ص 106 ، ولمن يريد من الاطلاع حول ما حصل لأحمد طالب الإبراهيمي في السجون الجزائرية زمن الاستقلال ، فينظر في الفصل الثامن من مذكراته الأولى ، المقدمة أعلاه .

سادسا– حزب جبهة التحرير الوطني من نهاية المؤتمر إلى حركة 19 جوان 1965م :

يعتقد العديد من الباحثين أن أحمد بن بلة أراد جبهة التحرير الوطني حزبا قويا لكي يستطيع أن يسيطر على الحكم في البلاد ومن ثما يبعد كل الذين أتوا به إلى السلطة خلال صائفة 1962م ، لذلك أعطى مكانة كبيرة لحزب جبهة التحرير الوطني ، في دستور1963م وميثاق الجزائر 1964م :

أ–مقام الحزب في الجزائر المستقلة من خلال دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م :

أ1– مقام الحزب في الدولة الجزائرية من خلال دستور 1963م :

نعتقد أن ما جاء في الدستور الجزائري حول الحزب فضفاض وغير مضبوط ، ولكن لا بأس أن نقدم مقام الحزب في الجزائر المستقلة من خلال الدستور في النقاط التالية [1] :

- لقد عَدّ الدستور الحزب هو الـمُحدد لسياسة الأمة وموجه عمل الدولة ؛ بمعنى ما يجب أن تفعله الأمة الجزائرية وما لا تفعله ، من تعادي ومن تهادن ، من تساعد ومن لا تساعد ، كيف تتعامل مع الأمور العادية والطارئة ، ما هي الأنشطة المختلفة التي لابد أن تمارسها ؟، ما هو النهج الذي ستتبناه الجزائر للنهوض بالبلاد ؟، من سيكون في السلطة ومن لا يكون ...الخ ؟.
- أعطاه صلاحية المراقبة على من لهم هذه الصلاحية ، وهو المجلس الوطني ، بالإضافة إلى أنه أعطاه هذه الصلاحية على الحكومة .
- عَدّ دستور 1963م أن حزب جبهة التحرير هو من سيحقق مطامح الجماهير الجزائرية وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية المعلن عنها في مؤتمر طرابلس الغرب سنة 1962م .

هذا هو مقام الحزب في الدولة الجزائرية المستقلة ، وهو مقام كبير ، ويكفي القول أنه هو المحدد لسياسة الأمة الجزائرية وموجه لعمل الدولة . فإذا كان الحزب كذلك فما الفائدة من المؤسسات الأخرى كالمجلس الوطني والحكومة وما هو الفائدة من الشعب ؟ ، فلماذا ينتخب الشعب ويختار ممثليه ، إذا كان الحزب هو من يحدد سياسة الأمـــــة وهو من يوجه عمل الدولة ؟ ، ثم لماذا يتحدث أصحاب القرار عن الديمقراطية ، والحزب له المقام السابق في الدولة ؟ .

أ2 – مقام الحزب في الدولة الجزائرية من خلال ميثاق الجزائر 1964م :

عَد ميثاق الجزائر ، حزب جبهة التحرير الوطني ، القوة التي ستقود الشعب الجزائري ، وأن الشعب

(1) – المادة 23 و 24 و 25 و 26 من دستور 1963م ، ص 49 -50

يريد العدل والحرية والتطور والازدهار والعيش الكريم والكرامة وغيرها ، والحزب هو من سيقود الشعب لتحقيق ذلك ، بعد أن عاني الشعب الجزائري كثيرا زمن الاستعمار الفرنسي [(2)] .

وقبل أن نختم هذه الجزئية من هذا العنصر نقول أن كل من دستور 1963م وميثاق 1964م ركزا على الطبيعـــة الطلائعية للحزب [(2)] .

ب– حزب جبهة التحرير الوطني من نهاية المؤتمر إلى حركة 19 جوان 1965م :

ليس من السهل تتبع مسيرة الحزب من نهاية المؤتمر إلى غاية 19 جوان 1965م ، ولكن يمكن القول أن الحـــزب بعد المؤتمـــر أخذ يُنفـــذ برنامجـــه من خلال المناضلين الموجوديـــن في كل دواليب الدولة . أضف إلى ذلك أن الحزب أُستخدم من طرف أحمد بن بلة في تقليص نفوذ الجيش وإزاحة بومدين وصحبه الذين أتوا به وأوصلوه إلى السلطة على ما يعتقد ويذكر العديد من الباحثين [(2)] ، وذلك من أجل الانفراد بحكم الدولة ودخول التاريخ كزعيم أوحد حكم الجزائر المستقلة بعد الاستقلال مباشـــرة ، ولكن الرجل فشل في ذلك لأن الجيش لم يكن معه ، فقلد أطيح به في 19 جوان 1965م من طرف بومدين الذي كان يقود الجيش، وبالتالي يبقى الجيش العصا الغليظة التي تخدم ممسكها دائما، حتى وإن كان هزيلا وضعيفا ، ولكن صاحبها كان غليظا وشديدا (بومدين) ، فكانت ضربته قاسمة ، فكل العصيّ الأخرى من دون الجيش تبقى ضعيفة ، حتى وإن أمسك وضرب بها الغلاظ الأشداء .

سابعا – حزب جبهة التحرير الوطني ما بين (1965- 1978م) :

بعد الانقلاب على أحمد بن بلة ، تغيرت العديد من الأمور على الساحة السياسية .

أ–أوضاع الحزب خلال عهد الهواري بومدين :

خلال عهد الهواري بومدين تم تجميد حزب جبهة التحرير الوطني عمليا [(4)] ، فلم تعد له تلك الصلاحيات التي أعطاها له المؤتمر التأسيسي للحزب المنعقد في أفريل 1964م ، وميثاق الجزائر ؛ الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر ، وقبله دستور 1963م .

(1) – ميثاق الجزائر 1964م ، ص 121 .
(2) - المادة 23 من دستور 1963م ، ص 49 . وميثاق الجزائر 1964م ، ص 121 .
(3) – يُنظر في ، رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 70 ، وإبراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 107 .
(4) - يمكن مراجعة : عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 173 . وإبراهيم لونيسي : حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد (تهمـــيش، تفعيل، محاولات التفجيـــر) ، دار هومة ، الجزائر ، [2012] ، ص 40-41 . رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 209 .

لم يفعّل حزب جبهة التحرير الوطني بعد الانقلاب ، فلقد أبعده الهواري بومدين تماما عن التدخل في شؤون الدولة والإدارة ، هذا على مستوى الفعل ، أما على مستوى الخطـــاب والتصريحات ، فالحزب "هو ملهم الثورة وقائدها" (1) . فالهواري بومدين أراده "كالباخرة العاطلة على مياه البحر ، فلا يجب أن تغرق ، لكنها لا يجب أن تتحرك" (2) . ولم يبد الهواري بومدين قائد مجلس الثورة اهتمامه بالحزب إلا بعد أن تم وضع الميثاق الوطني والدستور في سنة 1976م ، وانتخـــابه رئيسا للجمهورية في سنة 1976م ، بالإضافة إلى انتخاب المجلس الوطني الشعبي في سنة 1977م ، وغيرها من التطورات والتغيرات الكبيرة التي حصلت في البلاد منذ سنة 1976م أو قبل ذلك بقليل .

ب- تعيين قيادة للحزب :

بعد الإطـــاحة بأحمد بن بلة ظهرت قيــــــادة جديد تمثلت في مجلس الثورة ، وهي التي عينت القيادة الجديدة للحزب ، والتي عرفت بـ "الأمانة التنفيذية للحزب" ، وضمت العناصر التالية : الشريف بلقاسم ؛ وهو المنسق العام للأمانة التنفيذية للحزب ، ومحند أولحاج والطيبي محمد ؛ وهما مسؤولا التنظيم داخل الحزب ، ويوسف الخطيب وصالح بوبنيدر ، وهما مسؤولا المنظمات الجماهيرية (3) .

كان الهدف الظاهري للأمانة بحسب قيادة مجلس الثورة هو التحضير "وإيجاد الظروف الملائمة لعقد مؤتمر حقيقي وذلك داخل إطار وإرشادات مجلس الثورة نفسه" ، ويعين هذا المؤتمر بنفسه وبحرية مطلقة أجهزة الحزب الأساسية" ، ولكن قبل هذا على القيادة الجديدة للحزب أن تعمل على تقديم التقارير إلى قيادة مجلس الثورة عن الوضعية السائدة في مختلف هياكل الحزب ومنظماته الجماهيرية ، هذا في الظاهر أما في الباطن فلقد كان الهدف من هذه القيادة الجديدة والتي كان على رأسها الشريف بلقاسم ، هو تطهير الحزب من كل العناصر التي يشك في موالاتها لقيادة مجلس الثورة فضلا عن من تبدي رفضها لهذه القيادة . وفعلا فلقد قدمت هذه الأمانة تقاريرها ، وقررت مجموعة من الإجراءات هي كالتالي :

- "تعديل الجهاز المركزي للحزب وتخفيف التنظيم الداخلي وإبعاد المصالح ذات العمل المتشابه [...] وتعزيز روح النضال ضمن إدارة الحزب وإلغاء".
- "تنشيط الجهاز النظامي للحزب بالقضاء على جميع أسباب التلف وثقل التسيير" .
- "التطبيق الحقيقي لمبادئ الإدارة الجماعية وللمركزية الديمقراطية (ديمقراطية داخل المؤسسة) ضمن

(1) - عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 173 .
(2) - رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 210 .
(3) - عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 181 .

الجهاز التنظيمي للحزب".

- "مبدأ تجمع المناضلين الثوريين الحقيقيين حول اختياراتنا الأساسية التي ينص عليها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر وإعلان 19 جوان 1965م" .
- "تحديد العلاقات بين الحزب والدولة بضبط صلاحيات المسؤولين في جميع المستويات حتى لا تبرز فكرة تداخل المهام وتشابكها بكل عواقبها كما كان الأمر بالماضي" .
- "اتخاذ تدابير تتعلق بنشاط جميع المنظمات الوطنية وتدخل هذه التدابير في الخطة العامة للحزب وطبقا لـروح 19 جوان فإنها تسجل في النطاق العام لنشاط الحزب" (1) .

صحيح أن القيادة الجديدة للحزب قررت مجموعة من القرارات ، ولكن لا ندري أ اتخذت لتطبق أم اتخذت من أجل الاستهلاك الشعبي ، وكسب الشرعية ، أم إن القيادة الجديدة كانت جدية وتريد أن تنفذ القرارات السابقة ، ولكن هناك جهة لا تريدها أن تطبق هذه القرارات ، لغاية في نفسها .

لم تستمر الأمانة التنفيذية للحزب ، فلقد رفض محند أولحاج وصالح بوبنيدر ، العمل مع الشريف بلقاسم ؛ فالشريف بلقاسم ما كان إلا ضابطا في جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، بينما كان كل من محند أولحاج قائدا للولاية الثالثة برتبة عقيد ، وكذلك كان صالح بوبنيدر قائدا للولاية الثانية برتبة عقيد . ولتنظيم الحزب من جديد تم انتداب الأمانة التنفيذية لمهام أخرى ، وتم في 10 ديسمبر 1967م تعيين قايد أحمد مسؤولا على الحزب ، كما تم تعيين محمد الشريف مساعدية مساعدا له ، هذا بالإضافة إلى إشراف هذا الأخير على لجنة التوجيه والإعلام داخل الحزب . هذا ولقد كان قايد أحمد كالشريف بلقاسم واحدا من مجموعة وجدة وعضوا في مجلس الثورة (2) .

لم يكن قايد أحمد أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني ، وإنما عُين كمسؤول له ، فلقد استحدث هذا المنصب الجديد (3) ، لكي يقوم قايد أحمد بإعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ، لذلك أخرجت القيادة الحاكمة تعليمات 24 جانفي 1968م ، نلخصها في وجوب عقد مؤتمر وطني للحزب، وحددت مجموعة من الخطوات لتحقيق ذلك ، كان من أبرزها : إقامة ندوات جهوية لتوضيح هذه التعليمات في البداية ، ثم إقامة أخرى تحضيرا للمؤتمر ، اعتماد المركزية الديمقراطية في أي خطوة يخطوها المشرفون على هذه العملية ، انتخاب هيئات سياسية حزبية جديدة على مستوى كل

(1) - عامر رخيلة : المرجع نفسه ، ص 181-182 .
(2) - المرجع نفسه ، ص 185-188 .
(3) – فاضلي إدريس : حزب جبهة التحرير الوطني ، عنوان ثورة ودليل دولة (1954-2004م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 188 .

الوطن ، فتح باب الانخراط الحزبي والاتصال بالمنظمات الجماهيرية (1) .

تجسيدا للإجراءات السابقة ، حددت قيادة الحزب الجديدة أربعة مراحل ، تُنفذ سنة خلال 1968م ، تمتد كل مرحلة حوالي ثلاثة أشهر ، إلا أن ذلك لم يتحقق واستمرت العملية خلال عام 1969م إلا أنها لم تتحقق كلية ، فخرج المشرفون على الحزب بمشروع آخر في 16 ديسمبر 1969، عُرف بـ "مشروع 16 ديسمبر 1969م" . وشهد هذا المشروع حملة شرح وإثراء ومناقشة واسعة ، وبدل من شعار "إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة" بحسب تعليمات 24 جانفي 1968م ، رُفع شعار "بناء الحزب" بحسب مشروع 16 ديسمبر 1969م المصادق عليه من طرف مجلس الثورة . فعرف الحزب عمليات جديدة تمثلت في "انتخابات لجان الخلايا الحزبية والقسمات " ، "وكثر الحديث في هذه الفترة على النقائص والعيوب الموجودة في الحزب والعمل الحزبي ، فقد حدد الحزب في اجتماع له مع مسؤولي الجهاز المركزي أوجه النقص في العمل الحزبي" ، وكان من أبرزها : "عدم التطبيق الكلي للتعليمات التي يصدرها الحزب من طرف المنظمات الوطنية"، "الارتجالية في العمل الحزبي الناتجة عن عدم تقسيم العمل بين الكوادر المختلفة" ، "غياب النقد الذاتي داخل الحزب"، "البيروقراطية في العمل الحزبي"، "عدم دراسة المواثيق والتعليمات من طرف القاعدة" (2) .

إن موقف قايد أحمد المخالف للثورة الزراعية (3) بالإضافة إلى تصريحاته الإيجابية للصحافة الوطنية بخصوص بناء الحزب وغيرها من الأسباب ، جعلت قيادة مجلس الثورة الممثلة في الهواري بومدين تعفيه من المسؤولية التي أعطتها له ، وتم إعفاؤه بتاريخ 20 ديسمبر 1972م (4) . ولم تعين قيادة مجلس الثورة بعد قايد أحمد مسؤولا على الحزب ، وإنما غدا محمد الشريف مساعدية ، مساعد قايد أحمد ، منسق الحزب دون تعيين رسمي على ما يذكر الباحث رابح لونيسي (5) ، ورفعت شعارات خلال هذه الفترة إعادة بناء الحزب ، تدعيمه ، تطهيره ... وبقت هذه الشعارات مرفوعة إلى أن تم تعيين محمد الصالح يحياوي ؛ عضو مجلس الثورة مسؤولا تنفيذيا للحزب في 14 نوفمبر 1977م (6) ، والذي كلف بمهمة الإعداد والتمهيد لعقد المؤتمر الوطني للحزب .

---

(1) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 259-260 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 264-268 .
(3) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 210 .
(4) – عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 200 ، وص269 .
(5) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 210 .
(6) - خطاب الهواري بومدين (سمعي-بصري) ، الجزائر ، 1977/11/14 . ويمكن مشاهدة أو تحميل الخطاب على الرابط الالكتروني التالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=KR4fvF_Y6Po*

الواضح أن بومدين ؛ رئيس مجلس الثورة كان عازما على عقد المؤتمر الوطني للحزب ، وخصوصا بعد وضع الميثاق الوطني والدستور في سنة 1976م وانتخابه رئيسا للجمهورية في 1976م بالإضافة إلى انتخاب المجلس الشعبي الوطني في 1977م ، ولقد ظهر ذلك في خطابه في نوفمبر 1977م ، عندما عبر قائلا : "لابد أن نعطي أهمية خاصة ومتزايـدة لكل ما له علاقة بالحزب ... نعطي أهمية خاصة ومتزايدة لأن الحزب هو الثورة ... لا يمكن أن تسير الثورة بأجهزة إدارية ... لا يمكن أن نضمن نجاح والاستمرار للثورة ... بأساليب إدارية بيروقراطيــة ... لابد من الاهتمام بالحزب ... وإعطائــه المكانــة اللائقــة ... التي حددها بكل وضوح ودقة الميثاق الوطني 1976م ... بالأمس كانت تنقصنا هذه الوثيقــة" ، ولقد قال أيضا : "ولنكــن واضحين ... الحزب لن يكــون احتكــار شخص أو مجموعــة ... الحزب هو من مسؤولية كل المناضلين الذين يؤمنون بمحتوى الميثاق" [1].

لقد تولى محمد الصالح يحياوي المهمة ، فأكمل ما لم يتم في عهد قايد أحمد والشريف بلقاسم ، وكان من أبرزها : عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية ، ولقد تم ذلك فعلا خلال سنة 1978م [2] ، ولم يبقى إلا المؤتمر ، والذي لم يُعقد في حياة الهواري بومدين ، وإنما تم في رئاسة الشاذلي بن جديد للجمهورية الجزائرية ، فلقد توفي الهواري بومدين قبل تحقيق أمنيته في عقد مؤتمر الحزب ، والذي سيكون بمثابة : "خط التمايز بين نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة" على ما يعتقد أحمد طالب الإبراهيمي [3] .

ج- مجلس الثورة يحل محل الحزب ومؤسسات أخرى :

حل مجلس الثورة ، محل الحزب كما حل محل مؤسسات أخرى كالمجلس الوطني وغيرها .

ج1 - مفهومه :

عند إلقاء الهواري بومدين بيان مجلس الثورة في نهار يوم 19 جوان 1965م [4] ، صرح أنه تشكل

(1) - المصدر نفسه (خطاب الهواري بومدين) .

(2) -كانت تلك المنظمات التي عقدت مؤتمراتها كالتالي : الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، إلا منظمة واحدة لم تعقد مؤتمرها خلال سنة 1978م ، وهي منظمة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، لأن تاريخ مؤتمرها ، صادف اليوم الذي توفي فيه الهواري بومدين ، أي 28 ديسمبر 1978م ، أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/2 ، مذكرات جزائري ، الجز/02 ، هاجس البناء (1965-1978م) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2008 . ص 465 ، الهامش والمتن .

(3) - أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر نفسه ، ص 465 .

(4) - يمكن مراجعة بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/56 ، 1965/07/06 ، ص 802-804 .

مجلس الثورة [1] ، وعده في تصريح له بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال ؛ أي 05 جويلية 1965م [2] ، بأنه أعلي سلطة في البلاد [3] ، وحدد له مجموعة من المسؤوليات في حواره مع الصحفي المصري لطفي الخولي في أكتوبر 1965م [4] ، بشكل واضح وصريح ، لم ترد بصراحة في البيان أو التصريح كما هي في هذا الحوار ، وكانت تلك المسؤوليات كالتالي [5] :

- "العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر ووحدة جميع المناضلين دون تمييز" .
- "عزل كل السياسيين المحترفين ومدعي الرسالات المقدسة والزعامة التاريخية ، من تخريب حياة الشعب الجزائري وثورته ، والوقوف ضد كل محاولة لإحياء الزعامة الفردية" .
- "المضي على أساس خطى مدروسة في بناء الجزائر ، بناء اشتراكيا وتنميته باستمرار"
- "العمل سريعا وبحزم على إعادة تنظيم البيت ؛ لأن الفوضى وعدم التنظيم مستشريان"
- "إعادة بناء الحزب الطليعي الثوري الذي يقود معركة بناء الاشتراكية بناء حقيقيا" .
- "تكوين الأجهزة الضرورية الفنية والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين" .
- "بناء دولة الجزائر الثورية والاشتراكية وتدعيمها بإطارات مدربة واعية مسؤولية" .
- "العمل وفق خطة علمية واسعة النطاق على التعريب الكامل [...] في الجزائر" .
- "القيام ثوريا بمسؤولياتنا تجاه وطننا العربي الشـــامل لجميع أجزائه وتجاه قارتنا الإفريقية الساعية إلى تحررها الكامل وتجاه سلام عالمنا المعاصر".

تَكَوّن مجلس الثورة من 26 شخصية [6] ، معظمها شخصيات لها خلفية عسكرية [7] وتعمل منذ الاستقلال وقبل الاستقلال في الميدان العسكري ؛ أي أنها في الجيش الجزائري ، إلا شخصيتين ، وهما بشير بومعزة وأحمد مهساس . ترأس مجلس الثورة العقيد الهواري بومدين ، وزير الدفاع ونائب الرئيس زمن الرئيس أحمد بن بلة . وكان أولئك الأعضـــــاء بعد الهواري بومدين كالتالي : السعيد عبيد ، عبد الله

---

(1) - بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، ص 803 .

(2) – يمكن مراجعة تصريح رئيس مجلس الثورة ، الهواري بومدين ، بمناسبة الذكرى الثالثة لاستقلال الجزائر في 05 جويلية 1965م في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02، العدد/56 ، 1965/07/06م ، ص 809-812 .

(3) – يمكن الاطلاع على حوار لطفي الخولي مع الهواري بومدين في مؤلف لطفي الخوالي : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة ، حوار مع بومدين ، سنوات : 1965م ، 1966م ، 1974م ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 71-130 .

(4) - تصريح رئيس مجلس الثورة بمناسبة الذكرى الثالثة لاستقلال الجزائر في 05 جويلية 1965م ، ص 810 .

(5) – الهواري بومدين في حوار مع لطفي الخولي في الجزائر في أكتوبر 1965م ، ص 115 وما بعدها .

(6) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02، العدد/56، 1965/07/06 ، ص 804 .

(7) – الطاهر بن خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر (1989-1962م) ، بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ... ، الجزء/02 ، الممارسة السياسية للنخبة الحـــــاكمة ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 93 .

بلهوشات ، محمد بن أحمد ، أحمد بن الشريف ، الشاذلي بن جديد ، بوحجار بن جدو ، عبد الرحمن بن سالم ، صالح بوبنيدر ، أحمد بوجنان ، بشير بومعزة ، عبد العزيز بوتفليقة ، شريف بلقاسم ، أحمد دراية ، قايد أحمد ، يوسف الخطيب ، أحمد مهساس ، أحمد مدغري ، علي منجلي ، محمدي السعيد ، محند أولحاج ، مولاي عبد القادر ، صالح السوفي ، محمد الصالح بن يحيى ، الطاهر الزبيري [1] .

كان معظم أعضاء مجلس الثورة غير معروفين لدى الشعب [2] ، إلا بعض الشخصيات القيادية خلال الثورة التحريرية ، كالطاهر الزبيري ومحمدي السعيد وأحمد مهساس ويوسف الخطيب ومحند أولحاج وبنسبة أقل الهواري بومدين ، وعلي منجلي ، أما البقية فتتطلب معرفتهم اجتهادا نوعا ما .

ج2 – مهامه :

كتب الأستاذ الجزائري المتخصص في النظم السياسية والقانون الدستوري ، سعيد بوالشعير : "يُعتبر [مجلس الثورة] الهيئة السياسية والتشريعية التي حلت محل الحزب والمجلس الوطني [...] كان مجلس الثورة لدى إنشائه [قد] أُسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها ، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة ولا مؤتمر حزب ، وإنما من مهامه ، التحضير لانتخابات تأسيسية منتخبة وعقد مؤتمر الحزب وإعادة السلطة للشعب [...] فمجلس الثورة ليس مجلسا منتخبا [...] ولا وجود لنص يحكم سير أعماله ، غاية ما في الأمر أن هناك أشخاصا أقوياء ، ذوي سلطة أطاحوا بالنظام ، يوجد على رأسهم رئيس يسيطر على كل السلطات [...] وتجنبا لتداخل وقلة الفعالية اقتصر دور المجلس على القيام بمهام الحزب من خلال تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختياراتها الأساسية ومراقبة الحكومة التي فوضها في ممارسة صلاحيات أجهزة الدولة" [3] .

يتضح من خلال ما سبق أن مجلس الثورة ، أعلى سلطة في الجزائر منذ الانقلاب الذي نفذه الهواري بومدين على أحمد بن بلة ، وستكون له مهمة قيادة البلاد من هذا التاريخ إلى حين الانتقال إلى مرحلة ثابتة ودستورية ، فالجزائر خلال مرحلة مجلس الثورة ستعيش مرحلة حكم مؤقت ، أضف إلى ذلك أن المجلس سيكون المُنشأ لكل مؤسسات الدولة ومحدد اختصاصاتها ومهامها وصلاحياتها .

---

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02، العدد/56، 1965/07/06 ، ص 804 .
(2) – يحيى بوعزيز : رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن ، الجزء/02، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 91 .
(3) – سعيد بوالشعير : النظام السياسي الجزائري ، الجز/01 ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوريّ 1963م و1976م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 115-117 .

وبالرغم من كل ما سبق ، فمجلس الثورة ، لا يُعد هيئة تأسيسية كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني التأسيسي ، ولا يعد كذلك مؤتمر حزب ، بل ستكون من مهامه التحضير لانتخابات تأسيسية وعقد مؤتمر الحزب وإعادة السلطة بيد الشعب . هذا من جهة ومن جهة أخرى ومن خلال أمر لمجلس الثورة مؤرخ في 10 جويلية 1965م (1) ، أصبح من مهام المجلس تعيين الحكومة ومراقبتها كما يمكنه تعديلها جزئيا أو كليا ، هذا بالإضافة إلى مسؤولية الوزراء بشكل جماعي أمام المجلس (2) .

ج3 – وضعية مجلس الثورة ما بين (1965–1978م) :

تَشكّل مجلس الثورة لمهـــام عظيمـــــة ، فلقد جاء في بيانه الأول : "و[سيعمل] مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين ، تحترم الأخلاق والمثل العليا ؛ وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد" (3) .

لقد تشكل مجلس الثورة بعد الانقلاب وضم في البداية 26 عضوا ، ترأس هذا المجلس الهواري بومدين ، ولكن هذا المجلس لم يبقى على نفس التعداد ، فأخذ يتناقص مع الوقت حتى وصل في أواخر عهد حكم الهواري بومدين إلى 09 أعضاء ، وهم : الهواري بومدين ، عبد العزيز بوتفليقة ، الشاذلي بن جديد ، عبد الله بلهوشات ، أحمد بن الشريف ، أحمد دراية ، محمد الصالح يحياوي ، محمد بن أحمد عبد الغني ، العربي الطيبي . وفيما يلي نقدم السنوات التي خرج منها مجموعة من الأعضاء لأسباب متعددة ؛ إما لأنهم انسحبوا أو أرغموا على الانسحاب أو تُوفوا (4) :

- في سنة 1966م : خرج منه بشير بومعزة وأحمد مهساس .
- في سنة 1967م : خرج منه الطاهر الزبيري ، السعيد عبيد ، علي منجلي ، محمدي السعيد ، صالح بوبنيدر ، محند أولحاج .
- 1970م : خرج منه عبد القادر شابو (مولاي عبد القادر) .
- 1972م : خرج منه كل من قايد أحمد ، أحمد بوجنان (العقيد عباس) ، العقيد عثمـــان ، عبد الرحمن بن سالم .

(1) – يمكن الاطلاع على الأمرية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، تحت رقم 65-182 ، مؤرخ في 10 جويلية 1965م، السنة/02 ، العدد/58 ، 1965/07/13م ، ص 381-382 .
(2) – المادة 04 من أمرية 10 جويلية 1965م ، ص 832 .
(3) – بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، ص 803 .
(4) – يُنظر في رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 181-188 . ويُنظر كذلك في مؤلفــه الآخـــر الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، مرجع سابق ، ص 142-147 .

- 1974م: خرج منه أحمد مدغري .
- 1975م : خرج منه الشريف بلقاسم .

تناقص مجلس الثورة مع مرور الوقت ؛ لأن رئيس مجلس الثورة لم يعمل على تعويـض الخارجين من المجلس من جهة ، وبالإضافة إلى ابتعاد المجلس عن اتخاذ القرارات عن طريق الجماعية ، فلقد اكتفى رئيس المجلس باستشارة مجموعة ضيقه منه ، وهي مجموعة وُجـدة [1] ، وهذا من أكبر الأسباب التي جعلت بعض أعضائه ينسحبون ، وفيما يلي سنقدم بعض الشهادات لكي ندلل على ذلك :

- قال علي منجلي أحد المنسحبين من المجلس في سنة 1967م ، لأحمد الإبراهيمي في 11 أوت 1975م ما يلي : "مع الاحتفـاظ بتقديري لبومدين فإنني لم أحاول أبدا لقاءه منذ ابتعدت عن مجلس الثورة قبل ثماني سنوات ، واليوم أشعر بارتياح مزدوج لأنني من جهـة واجهت بومدين أمام كل أعضاء مجلس الثورة بالحقائق التالية : إن مجلس الثورة عبارة عن مجموعة دمى ، وأنه يريد الانفراد بالحكم ، وأنه أسير مجموعة وجدة المحصنة ضد أي عقاب والتي ستنقلب عليه في يوم من الأيام . أما مبعث الارتياح الثاني فهو إن بعض تنبؤاتي قد تحققت" [2] .
- يذكر أحمد طالب الإبراهيمي ، أنه في بداية خريف سنة 1967م ، وبينما هو وقيادة البلد متوجهين إلى المطار لاستقبال رئيس دولة أجنبية ، وكان معه في السيارة التي ركب فيها ، العقيد الطاهر الزبيري وبوعلام بن حمودة ، وإذ بالطاهر الزبيري في أثناء الطـريق قد "انطلق في هجمة عنيفة ضد بومدين الذي عين على حد قوله محمد الصديق بن يحي وزيرا للإعلام ، بعد انسحاب بشير بومعزة ، دون أن يستشير مجلس الثورة " [3] .

---

(1) – مجموعة وجدة : وهي تلك الجماعة المفردة (*clan*) التي كانت تعمل زمن الثورة التحريرية تحت إشراف وإمرة العقيد الهواري بومدين وتساعده في تسيير الولايـة الخامسـة (الغرب الجزائري) ، بعد انتقال عبد الحفيظ بوصوف إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في سنة 1957م ، وكانت هذه الجماعة قد اتخذت من مدينة وجدة المغربية مقرا لها ، ثم واصلت هذه الجماعة بعد الاستقلال العمل مع بعضها البعض ؛ فعملت مع أحمد بن بلة ثم انقلبت عليه ، وواصلت الحكم ما بين (1978-1965م) . وهي تضم العديد من العسكريين والسياسيين والدبلوماسيين وغيرهم ، ولكن نواتها الأولى تضم كل من : الهواري بومدين ، والشريف بلقاسم ، أحمد مدغري ، قايد أحمد ، عبد العزيز بوتفليقة . لمزيد من التفصيل عن الجماعـة يمكن مراجعـة مؤلف رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، مرجع سابق ، ص 111-123 .

(2) - أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/2 ، مصدر سابق ، ص 225 .

(3) – المصدر نفسه ، ص 222 . ويُنظر كذلك في أحمد طالب الإبراهيمي في بـرنامج شاهد على العصر ، الحلقة/07 (الحلقة سمعية–بصرية) ، حاوره فيها الإعلامي أحمد منصور ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2013/07/14 . والرابط الالكتروني للحلقة كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=7BYyZD2Ru3o*

- يذكر الطاهر الزبيري : أن بومدين جمد نشاط مجلس الثورة وحصر مهمة اتخاذ القرارات في مجموعة وجدة ، بدل اتخاذها مع جميع الأعضاء . ولقد عبر في مذكراته حول هذا قائلا : "وما حز في نفسي كثيرا أن أسمع بالعديد من القرارات الهامة في الدولة عبر وسائل الإعلام كأي مواطن عاد ، فالقضايا الخارجية صار بومدين يناقشها مع بوتفليقة بشكل ثنائي ، والقضايا المالية يناقشها مع قايد أحمد ، والمسائل الداخلية مع أحمد مدغري ، أما المسائل العسكرية فيتجاوزني لمناقشتها مع عبد القادر شابو ، وقضايا الحزب مع الشريف بلقاسم " (1) .
- كما يؤكد الرائد عمار ملاح ، والذي كان من قادة حركة 14 ديسمبر 1967م ، أن الهواري بومدين اكتفى باتخاذ القرارات في مجموعة وجدة (2) .

هذه بعض الشهادات من الذين كانوا في المجلس ومن عايش الأحداث ، حيث يؤكدون أن القرارات على مستوى مجلس الثورة كانت تُؤخذ من طرف مجموعة وجدة في غياب بقية مجلس الثورة ، وحتى الوزير المقرب من الهواري بومدين ، الوزير أحمد طالب الإبراهيمي ، قال بهذه الحقيقـــــة في برنامج شاهد على العصر مع الإعلامي أحمد منصور ، ولكنه لم يؤكدها . وذلك عندما سأله قائلا : هل كانت عملية اتخاذ القرارات محصورة في مجموعة وجدة ؟ ، فأجابه أحمد طالب الإبراهيمي قائلا : "ربما ، ربما ، فلم أكن عضوا في مجلس الثورة " (3) .

د – مقام الحزب في الدولة الجزائرية من خلال الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م :

عادت الجزائر إلى الحياة الدستورية والعادية في سنة 1976م ، بعد صدور الميثاق الوطني(4) والدستور ، وهما وثيقتان أساسيتان للدولة الجزائرية ، لذلك سنرى مقام الحزب في الدولة من خلالهما :

- من خلال الميثاق الوطني والدستور ، سيكون حزب جبهة التحرير حزبا طلائعيا (5) ، كما هو

(1) – الطاهر زبيري : مذكرات نصف قرن من الكفاح ، مذكرات قائد أركان جزائري ، تحرير : مصطفى دالع ، الطبعة/01 ، الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 2011 ص 193 -194 .

(2) – عمار ملاح : مذكرات ، حركة 14 ديسمبر 1967م لضابط الجيش الوطني الشعبي ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، [2004] ، ص 47 . وينظر كذلك في شاهدته لجريدة الشروق اليومي الجزائرية ، حاوره فيها صالح مسعودي ، الحلقة/03، العدد/4551 ، 2014/11/09 ، ص 15 .

(3) – أحمد طالب الإبراهيمي أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر ، الحلقة السابقة .

(4) – جاء في دستور 1976م أن "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة ... وهو المصدر الأيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات ... الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور" . المادة 06 من دستور 1976م ، ص 1294.

(5) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 59 . ودستور 1976م ، المادة 95 ، ص 1309 .

الأمر بالنسبة لدستور الجزائر 1963م وميثاق الجزائر1964م .

- لقد عُد حزب جبهة التحرير الوطني ، هو الجهة المسؤولة عن توجيه ومراقبة سياسة البلاد ، وليس هذا فقط وإنما اعتبراه "دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع ، وأداة الثورة في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط " . كما عُد من يرسم خطوط عمل الثورة الاشتراكية ، التي أعلنت في عهد بومدين وقبله بن بلة ، وليس هذا فقط ، فلقد عُد من يحدد آفاقها ، وهو من يضبط الوسائل التي يجب توفيرها لدعم موقعها وتأمين مسيرتها إلى الأمام [(1)].
- لقد أكد كل من : الميثاق الوطني والدستور على وجوب انفصال أجهزة الحزب عن أجهزة الدولة ، أثناء العمل ، ولكـــــن يبقى هدفهما واحـــــد ، وهو خدمة هذه البلاد ؛ أو بمعنى آخر ، "تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة إلى أعضاء في قيادة الحزب ، بينما تسند مناصب المسؤولية الأخرى ذات الطابع السياسي في الدولة إلى مناضلين . كما أن الترشحات للهيئات المنتخبة في الدولة تقدم من طرف الحزب للاقتراع العام" [(2)] .

يتبين من خلال العرض السابق ، أن جبهة التحرير الوطني التي حُولت إلى حزب سياسي في مؤتمر طرابلس بمقتضى برنامج طرابلس إلى حزب سياسي جماهيري ، تكون له وضع السياسية العامة للأمة والدولة مع مراقبة مدى تطبيق السياسة التي وضعها ، قد تُروجع عن طبيعته في دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م ، ليكون حزب طلائعيا بدلا أن يكون حزبا جماهيريا ، ولقد أكد على طلائعية الحزب كل من الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ؛ لأن الحزب الطلائعي لا تضيع فيه المسؤولية ، وإنما تحدد فيه المسؤولية ، وبالتالي يسهل محاسبة هؤلاء الفاعلين ، أما لو كان حزبا جماهيريا فإن المسؤولية ستضيع ، ولكن ذلك لن يحصل إلا إذا كان الحزب "متصلا اتصالا وثيقا بالجماهير الشعبية" التي تمده بالقوة . كما تبين أيضا أن حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان من المقرر أن تكون له مهمة وضع السياسة العامة للأمة والدولة مع مراقبة مدى تطبيقها على أرض الواقع ، قد أُبعد عن هذا الغاية واستخدم من طرف بن بلة وبومدين لتحقيق مآرب لهما . تمثلت مآرب بن بلة في : تخفيف الضغط عليه والتحكم فيه ، المسلطين عليه من الذين أتوا به إلى السلطة في صائفة 1962م ، ونقصد بذلك ؛ قيادة الجيش الممثلة في الهواري بومدين ، وذلك عن طريق تقويته . أما الهواري بومدين فلقد جمده وتركه دون فعالية ، فالهواري بومدين لكي لا تثار وتخلق مشكلة الساحة السياسية من دون أي شيء ؛ عمل

(1) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 59 وما بعدها . ودستور 1976م ، المادة 97 و المادة 98 ، ص 1309 -1310 .

(2) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 60 . ولقد جاء في دستور 1976م أن : "الوظائف الحاسمة في الدولة تسند إلى أعضاء في قيادة الحزب" . المادة 102 من دستور 1976م ، ص 1310 .

على جعله "كالبـــــاخرة العاطلة في مياه البحر ، فلا يجب أن تغرق ، ولكنها لا يجب أن تتحرك" ، وحل مجلس الثورة محل الحزب في صلاحياته ومهامه . ولكـــن الهواري بومدين الذي أبعد الحزب في فترة ما ، سيعمل منذ سنة 1977م ، على بنائه من جديد ، بعد أن تراء له أهمية الحزب ، ولكنه توفي قبل أن يتم هذا الأمر .

الفصل الرابع - بناء السلطـــة التشريعية الجزائرية ما بين (1962-1978م) :

- أولا- المجلس الوطني التأسيسي :
- ثانيا- المجلس الوطني :
- ثالثا- المؤسسة التي تولت التشريع بعد الانقلاب على أحمد بن بلة :
- رابعا- المجلس الشعبي الوطني ما بين (1977-1978م) :

مثّل السلطة التشريعية الجزائرية ما بين (1962-1978م) ، المجلس الوطني التأسيسي والمجلس الوطني والمجلس الوطني الشعبي . ويقصد بالسلطة التشريعية عموما ، تلك السلطة التي تعمل على سن القوانين والبرامج ومراقبة عمل الحكومة عن طريق استجواب وزرائها [1] . وهي مؤسسة تنوب عن الشعب لكي ترى بعينه وتقدم مطالبه وتتكلم باسمه وذلك بعد انتخابها من طرفه .

أولا– المجلس الوطني التأسيسي :

أ–مفهومه :

قبل أن نحدد مفهوما للمجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، كان لزاما علينا في البداية أن نحدد مفهوما للمجلس الوطني التأسيسي بشكل عام ، فنقول : أن "المجلس الوطني التأسيسي" ، هو مؤسسة تضم مجموعة من النواب الذين ينتخبهم الشعب لأجل التأسيس للدولة ؛ فلقد عهدت الدول التي جرت فيها تغيرات عميقة [2] أو استرجعت استقلاها الوطني وسيادتها الوطنية [3] أن تؤسس هذا المجلس ، ويكون التأسيس للدولة عن طريق وضع وثيقة الدستور(القانون الأساسي للدولة) [4] .

إن مهمة المجلس التأسيسي في كل دولة تُقيمه هو قيادة المرحلة المؤقتة [5] ، والأخيرة تمتد منذ إنشائه إلى حين وضع ، القانون الأساسي للبلاد ؛ أي الدستور ، وتكون له بالإضافة إلى وضع الدستور تحديد حكومة مؤقتة وسن القوانين والتشريعات ؛ التي من خلالها ستسير الدولة . أما المجلس الوطني التأسيسي الجزائري فلقد أسس بعد الانتخابات التي جرت في 20 سبتمبر 1962م ، حيث ضم 196 نائبا ، ترأسه السيد فرحات عباس ، وحددت له مهام كل مجلس تأسيسي يقام ؛ أي تعين حكومة مؤقتة إلى حين تعيين حكومة نهائية ، والتشريع باسم الشعب الجزائر وإعداد الدستور والتصويت عليه [6] .

---

(1) – سعيد بوالشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجز/02 ، مرجع سابق ، ص 23 -24 .

(2) - وخير مثال قريب على ذلك ما جرى في تونس ، والتي أقامت مجلسها التأسيسي سنة 2011م بعد إنهاء حكم الرئيس زين العابدين بن علي . وتونس اليوم تسير على خطى مدروسة للخروج النهائي من المرحلة الانتقالية ، وذلك بعد أن تحدد رئيسها ، في الدور الثاني ، بعد ما لم تستطع ذلك في الدور الأول (أواخر نوفمبر 2014م) ، وسيجري الدور الثاني هذا الشهر الذي نحن فيه (ديسمبر 2014م) ، وذلك في 21 ديسمبر 2014م .

(3) – لقد أقامت العديد من الدول مجلسها التأسيسي بعد الاستقلال ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر تونس في سنة 1956م ، وكذلك المغرب الأقصى في نفس العام ، وفعلت الجزائر مثل ذلك في سنة 1962م .

(4) – صالح بلحاج : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم ، الطبعة/2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 ، ص 43 ، الهامش والمتن .

(5) – المؤسسات المؤقتة : هي تلك المؤسسات التي تقام من دون دستور أو إقامتها لا تكون بمقتضى الدستور . يُنظر في المرجع أعلاه لصالح بلحاج ، ص 21 .

(6) - سنفصل هذا فيما سيأتي .

ب- تواريخ التي حددت لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي الجزائري :

نصت اتفاقيات إيفيان أن تُـــجرى انتخابـــات المجلس الوطني التأسيسي بعد ثلاثة أسابيع من استفتاء تقرير المصير [1] ، هذا إن وافق الشعب الجزائر على الاستقلال وقَبِل التعاون مع فرنسا ؛ وذلك ما نصت عليه اتفاقيات إيفيان . ولكن تأجلت هذه الانتخابات كم من مرة بسبب الأوضاع السيئة واللامستقرة التي مرت بها الجزائر منذ صيف 1962م ، وكنا قد أسلفنا الحديث حولها .

لقد حددت الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية تاريخ 12 أوت 1962م ، لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي [2] ، ولكن المكتب السياسي –المُعلن عنه من طرف أحمد بن بلة في 22 جويلية 1962م من تلمسان- أجلها إلى 27 أوت 1962م ، ثم أجلها مرة أخرى إلى 02 سبتمبر 1962م وفعل ذلك مرة ثالثة ، عندما أجلها إلى 20 سبتمبر 1962م ، وهو التاريخ الذي جرت فيه بالفعل [3] .

ج- اختيار القوائم الانتخابية المرشحة لنيابية [4] المجلس الوطني التأسيسي :

لقد أشرف المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني على سير انتخابات المجلس التأسيسي بالرغم أن الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية هي التي خولت لها القوانين فعل ذلك [5] ، وكانت الانتخابات قد أجريت كما أسلفنا في 20 سبتمبر 1962م بعد أن أجلت كم من مرة كما عرفنا ذلك سابقا ، ولكن المهم أن الانتخابات قد أجريت ، ولكن السؤال المطروح هنا ، من الذي ترشح وما هي الشخصيات المكونة للقوائم الانتخابية بحسب خمسة عشر ولاية ؟.

لقد تمت الترشحات على مستوى الخمسة عشر ولاية التي تم فيها استفتاء تقرير المصير ، ولقد أشرف على اختيار أعضـــائها ، المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، ولقد قال بهذا الكلام

(1) - نص اتفاقيات ايفيان 1962م ، مصدر سابق ، ص 95 .

(2) – مشروع قانون يتعلق بصلاحيات ومدة سلطات المجلس الوطني التأسيسي الجزائر ، وهو منشور في مؤلف بوكرا إدريس : تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، الجز/1 ، الطبعة/ 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ض 17 .

(3) –إبراهيم لونيسي : الصـــــراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، مرجع سابق ، ص 56 -57 .

(4) – مصطلح "النيابية" ، هي من النائب ، وجمعها نواب ؛ لأن أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، سُمّي كل واحد منهم باسم "النائب" ، المادة 01 من النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي المصادق عليه بتاريخ 1962/11/20 ، ولقد نشر بوكرا ادريس مقتطفات منه مترجمة في مؤلفه السابق ، ص 29-31 ، والنص الكـــامل منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 09 بتاريخ ، 1963/03/11 ، وأعداد الجريدة الرسمية يُمكن ملاحظتها وتحميلها على الموقع الإلكتروني التالي (موقع الجريدة الرسمية لجزائرية) : *www.joradp.dz/HER/Index .htm*

(5) – نص اتفاقيات إيفيان ، ص 95 .

العديد من الباحثين نذكر فيما يلي بعض أقوالهـم على سبيل المثال لا الحصر . فيقول الباحث صالح بلحاج : "فقد كانت القوائم الانتخابية من صنع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي توصل إلى وضعها في جو من الصراعات والمساومات والمفاوضات التي ميزت الساحة السياسية الجزائرية في صيف 1962م" ، ويقول في فقرة أخرى : "كان اللون السياسي للمجلس المنتخب مطابقا لرغبات الفريق الذي خرج منتصرا من أزمة الصراع على السلطة في صيف 1962م ، بفضل الجهود التي بذلتها جماعة تلمسان (1)" (2) . وكتب الأستاذ إبراهيم لونيسي : "فالمكتب السياسي وعلى رأسه أحمد بن بلة [أبعد] الشخصيات التي لم يكن راضيا عنها [من المترشحين]، و[أقصـى] كل من أشتم فيهم رائحـة المعارضـة" (3) . ويقول الباحث رابح لونيسي : "[لم يكن المجلس الوطني التأسيسي] ممثلا لكل طاقات الأمة وتوجهاتها ، فقد أُستبعد منه أغلبية الذين وقفوا في وجه تحالف بن بلة –بومدين ، حتى ولو سمح للبعض منهـم بدخول هذا المجلس ، لكـن كأقلية لا وزن لها في القرارات" (4) .

لقد تم إقصاء كل من عارض أحمد بن بلة وحلفاءه من القوائم الانتخابية . وحتى لو دخل بعض المعارضين فهم قلة ، فالمكتب السياسي عمل على انتقاء القوائم واختيارها ، وهي القوائم التي زكها الشعب الجزائري في 20 سبتمبر 1962م (5) ؛ لأنه لم تكن هناك قوائم أخرى منـافسة لجبهة التحرير الوطني (6) ، وهذا الذي أقره المؤتمرون في طرابلس الغرب 1962م ، فكما مر معنا أن الجزائر ستتبع نظام

(1) – إن الحديث على جماعة تلمسان يجرنا إلى الحديث عن جماعة تيزي وزو ، ولقد ظهرت هاتين الجماعتين بعد انفضاض مؤتمر طرابلس 1962م خلال صيف 1962م أثناء الصراع على السلطة بين قيادة الثورة . وتضم جماعة تلمسان أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط وفرحات عباس وغيرهم ، وتناصر هذه الجماعة قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في الحدود الشرقية والغربية والولاية الأولى بقيادة العقيد الطاهر الزبيري والخامسـة بقيادة العقيد عثمان والسادسـة بقيادة العقيد محمد شعباني ، وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الممثلة بالعقيد الهواري بومدين ، ورأس هذه الجماعة هو التاريخي أحمد بن بلة ، وسميت بجماعة تلمسان ، لأن نواتها الأولى استقرت بعد نهاية مؤتمر طرابلس في مدينة تلمسان في الغرب الجزائري . أما جماعة تيزي وزو فهي تضم كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وغيرهما ، وكليهما رأسا هذه الجماعة ، وسميت باسم جماعة تيزي وزو لأن نواتها الأولى استقرت في مدينة تيزي وزو بمنطقة القبائل الجزائرية ، وتناصر هذا الجماعة الولاية الثالثة بقيادة محند أولحاج والولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر بالإضافـة إلى الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة . رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، مرجع سابق ، ص 62-64 ، بتصرف .

(2) – صالح بلحاج : السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائر ، الطبعة /2 ، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ، الجزائر ، 2012 ، ص 17 .

(3) – إبراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 57.

(4) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... مرجع سابق ، ص 85 .

(5) – عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء/3 ، الدار العثمانية ، الجزائر ، 2013 ، ص 336 .

(6) – يمكن مراجعـة قائمة نواب المجلس الوطني التأسيسي الجزائري المنتخب في سنة 1962م ، في الملحق ، رقم 02 ، ص 312-313 من هذا العمل .

الحزب الواحد ، لا نظام التعددية الحزبية . وبالرغم من الاقصاءات التي حصلت في عملية انتقاء القوائم ، فإن أحمد بن بلة أكد على نزاهة الانتخابات وشفافيتها وعلى كل شيء ايجابي في الانتخابات التشريعية الأولى التي أقامتها الجزائر المستقلة ، حيث أجاب عندما سأله الإعلامي أحمد منصور في برنامج شاهد على العصر سنة 2002م ، والذي تبثه قناة الجزيرة القطرية ، عن سير الانتخابات قائلا : "والله كانت انتخابات ممتازة..." (1) ، وأكد على ذلك أحمد طالب الإبراهيمي في نفس البرنامج سنة 2013م ، حيث عبر قائلا : "كانت [الانتخابات] نزيهة وعادلة "(2) .

بعد اطلاعنا على نواب المجلس الوطني التأسيسي ، لاحظنا الملاحظات التالية :

- الملاحظة الأولى : هناك تفاوت في عدد نواب المجلس التأسيسي الممثلين لولاياتهم ، من ولاية إلى أخرى ، وهذا أمر طبيعي وبديهي ووارد الحدوث ، وذلك راجع إلى اختلاف عدد سكان كل ولاية عن الآخر ، فمثلا عدد سكان ولاية الجزائر يفوقون عدد سكان ولاية الساورة .
- أما الملاحظة الثانية : فهناك مجموعة من التاريخيين موزعين على القوائم الانتخابية ، ولكن هذا أمر طبيعي ؛ فالتاريخيون ليسوا من ولاية أو من منطقة واحدة ، ولكن الملاحظ ، لماذا يترشح حسين آيت أحمد لكي يكون ممثلا في المجلس الوطني التأسيسي عن ولاية سطيف ؟، أليست ولاية تيزي وزو هي ولايته ؟ ، وكذلك محمد بوضياف الذي ترشح في نفس الولاية مع حسين آيت أحمد ، فلماذا لم يترشح عن ولاية الساورة أو الواحات ؟– لأنه من ولاية المسيلة – ، أو ولاية قسنطينة ، لأنها ربما كانت قريبة من هذه الولاية ؟ .
- والملاحظة الثالثة : صحيح أن أحمد بن بلة والمكتب السياسي قد اختاروا مجموعة الشخصيات القيادية أثناء الثورة لنيابية المجلس التأسيسي ، الذين نذكر منهم : محمد بوضياف ، الزبير بوعجاج ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ، وحسين آيت أحمد ، محمدي السعيد ، فرحات عباس ، عبيدي الحاج لخضر ، قايد أحمد ، زهرة ظريف ، ياسف سعدي ، شريف بلقاسم ، أحمد فرنسيس ، علي منجلي ، صالح الونشي ، محمد خير الدين ، بوداود محمد ... ولكن أين التاريخي عمار بن عودة ؟، وأين أعضاء الحكومة المؤقتة ، ومنهم رئيس الحكومة ، بن يوسف بن خدة ، وأين الوزير سعد دحلب ، أحد أعضاء الحكومة المؤقتة المفاوضين

---

(1) – أحمد بن بلة : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ... مصدر سابق ، ص 216 -217 .

(2) - أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر ، الحلقة / 05 ، حاوره : الإعلامي أحمد منصور ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 2013/07/05 ، والحلقة مكتوبة . وروابطها الالكتروني كالتالي :

- *http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2013/7/5*

في إيفيان ، أين الباءين ، عبد الحفظ بوصوف ولخضر بن طوبال ، وكليهما في الحكـــومة المؤقتة ؟ ، وأين قائد الولاية الثانية ، صالح بوبنيدر ، وسابقه في قيادتها علي كافي ؟، ثم أين الشخصيات الثورية المثقفة ، أمثال محمد حربي والصحفي مصطفى الأشرف ومحمد الصديق بن يحيى والطالب أحمد طالب الإبراهيمي ؟ ، وغيرهم كثير ، فنعتقد أن المجلس التـــأسيسي من دون هؤلاء وآخرين لم نذكرهم لا يعد مجلسا تأسيسيا كاملا .

- أما الملاحظة الرابعة : هناك بعض الأسماء غير جزائرية الأصل ، أمثال ألكسندر شولي ، روجي روث ، إيفلين بول لافلات ، كلود ستيفني ، جون منوني ، بول رماج ، والأسماء السابقة في المجلس التأسيسي هي أسماء لمعمرين (المستوطنين، الكولون)) ، فلقد أقرت اتفاقيات إيفيان على تواجد المعمرين في المجالس المختلفة ، إذا ما أرادوا البقاء في الجزائر (1)، حيث تمنح لهم الجنسية بعد ثلاثـــة سنوات ، وفي التأسيسي الجزائري ، هناك 12 "كولونا" من بينهم امرأة ، هي إيفلين لافلات ، وكنا سبقا قد ذكرنا بعضهم (2) .
- الملاحظة الخامسة : كنا قد ذكرنا سابقا أن هناك امرأة من المستوطنين في المجلس ، وهـــنا نضيف في هذه الملاحظة أن هناك 10 نساء في المجلس التأسيسي الجزائري ، من بينهم المستوطنة السابقة ، والتسعة البقية هي من الجزائريات الأصليات نذكر منهن : زهرة ظريف ، مسيلي فضيلة ، بعزي صافية ، مريم بلميهوب ، خدير خيرة ، مشيش فاطمة وغيرهـــن ، كما نضيف في هذا الملاحظة أن الرجال يقدر عددهم بـ 186 (3) .
- أما الملاحظة السادسة وهي مكملة للملاحظتين الســـــابقتين : يُعد المجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، مجلســـا فتيا ، فمعـــــدل عمر المجلـــــس ككل 39 سنة ، وهذا الجزء الأول من الملاحـــــظة ، أما الجـــــــزء الآخر من هذه الملاحظة ، فهي عن تركيبـــة المجلـــس الاجتماعية – المهنية ؛ حيث يوجد 18٪ من العسكريين ، و18٪ من أصحـــــاب المهـــــن الحرة ، و14٪ من التجار ، و12٪ من الأســـاتذة ،و10.5٪ من الفلاحـــــين ، و10٪ من الطلبة ، و2.7٪ من الحـــرفيين ، و4٪ من الكوادر ، و3.2٪ من المستخدمين ، و2.6٪ من الموظفين (4) .

---

(1) – نص اتفاقيات ايفيان ، ص 90-100.

(2) – صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 18 ، ولتأكد أكثر راجع القوام الانتخابية التي قدمناها سابقا .

(3) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة ، ونفس الملاحظة المذكورة أعلاه .

(4) – *voir, Anisse Salah-Bey :L ' Assemblée Nationale Constituante Algérienne , Annuaire de L'Afrique du Nord , 01/01/1963, p 118, voir, le cite web : aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1962/Pages/AAN-1962-01_01.aspx .*

د- الجلسة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي الجزائري :

يخبرنا النائب في المجلس التأسيسي الجزائري ، عمار قليل ، أن المجلس عقد أول جلساته في 25 سبتمبر 1962م ، على الساعة 16:20 ، بمقره الكائن بـ07 شارع زيغود يوسف في الجزائر العاصمة ، ولقد حضر في هذه الجلسة كل النواب إلا ثلاثة نواب ، وهم : محمد بوضياف ، ايفلين لافلات ، مريم بلميهوب ، وذلك لأسباب خاصة ، وتوضح ذلك بعد المناداة التي أمر بها النائب فرحات عباس ، والذي أُختير رئيسا لهذه الجلسة ؛ نظـــرا لأنه كبيرهم في الســـن (حوالي 63) . هذا ولقد تم في هذه الجلسة كذلك تعيين مكتب المجلس المؤقت لكي يقوم بالمتابعة العامة إلى حين تعيين مجلس نهائي ، فنال عضوية المكتب المؤقت كل من زهرة ظريف وفرطاس مصطفى ، ومعهم رئيس المجلس ورئيس المكتب المؤقت فرحات عباس (1) .

وبعد الخطاب (2) الذي ألقاه رئيس المجلس المؤقت فرحات عباس على مسامع النواب ، طلب فرحات عباس من نواب المجلس أن يشرعوا في تعيين مكتب المجلس ، والذي سيتمكن من تسلم سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية برئاسة عبد الرحمن فارس (3) ، وتسلم سلطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، بالإضافة إلى تسلم التهنئات والرسائل من طرف الدول الصديقة والشقيقة .

وسيتكون مكتب المجلس من رئيس له ، وثلاثة نواب للرئيس ، وأربعة كتبة ، ومتصرفين . وحول مكتب المجلس ورئيس المجلس تدخل النائب الحاج بن علة باسمه الشخصي وطلب ترشيح فرحات عباس ليكون رئيس للمجلس وبالتالي فهو رئيس للمكتب (4) . والســــؤال الذي يطـــرح نفسه في هذه اللحظة : هل فعلا تكلم الحاج بن علة باسمه الشخصي أما أن أحمد بن بلة هو الذي أمره بذلك ؟ ؛ وذلك لحـــاجة في نفس أحمد بن بلة ، وما جعلنا نطرح هذا السؤال هو : أن أحمد بن بلة في إحدى شهـــاداته يقول : أنه هو الذي رشح فرحات عباس رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي (5) ، وعندما تدخل الحــــاج بن علة كما قدمنا سابقا ، تدخل بعد ذلك على ما يورد عمار قليل ، حسين آيت أحمد والذي "عبر عن أمله في سن سنن داخل المجلس" ، وخاصة في مثل هذه الأمور (6) .

---

(1) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 336 -337 .
(2) – يمكن مراجعة خطاب رئيس المجلس المؤقت ، فرحات عباس في مؤلف عمار قليل السابق ، ص 337 – 342 .
(3) – عمار قليل : المصدر نفسه ، ص 342 .
(4) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(5) – أحمد بن بلة : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ... مصدر سابق ، ص 217 .
(6) - عمار قليل : المصدر السابق ، ص 243 .

ترشح لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي ، مرشح وحيد ، وهو النائب فرحات عباس ، فتحصل بعد بعد الانتخابات التي أجريت داخل المجلس على 155 صوتا ، وبذلك أصبح فرحات عباس أول رئيس للمجلس الوطني التأسيسي ، وبالتالي رئيسا لمكتب المجلس ، وبعد ذلك تم اختيار نواب الرئيس والكتبة والمتصرفين ، فكانت تشكيلة مكتب المجلس كالتالي [2] :

- الحاج بن علة : نائب أول للرئيس .
- باي حاج أحموخ : نائب ثان للرئيس .
- روجي روث : نائب ثالث للرئيس .
- زهرة ظريف : كاتب أول في المكتب .
- مريم بلميهوب : كاتب ثان في المكتب .
- كلود ستيفاني : كاتب ثالث في المكتب .
- مولود بلحوان : كاتب رابع في المكتب .
- بلقاسم شريف : متصرف أول في المكتب .
- بوعلام موساوي : متصرف ثان في المكتب .

بعد اختيار النائب فرحات عباس رئيسا للمجلس التأسيسي ، سلّم رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية [3] ، عبد الرحمن فارس سلطات الهيئة إلى المجلس الوطني التأسيسي [4] ، كما فعل ذلك رئيس الحكومة المؤقتة ، بن يوسف بن خدة ، وذلك بعد أن وصلت رسالة منه إلى المجلس الوطني التأسيسي [5] كما وصلت رسالة من الملك الحسن الثاني ، صاحب المملكة المغربية ، والتي هنأ فيها الجزائريين قادةً ومحكومين بهذا الانتصار وتمنى لهم التوفيق والسداد للجميع [6] .

---

(1) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 243 -245 .

(2) – الهيئة التنفيذية المؤقتة : وهي تلك الهيئة التي شكلتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية ، من أجل الإشراف على المرحلة الانتقالية في الجزائر ، التي تمتد من تاريخ وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م إلى غاية إعلان الاستقلال ، ولقدر ترأسها عبد الرحمن فارس فارس ، وكان مقـــرها في "روشي نوار" (بومرداس) في الجزائر . يُنظر في مؤلف بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر ، مصدر سابق ، ص 129 ، بتصرف .

(3) – يمكن مراجعة مراجعة رسالة رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة في المؤلفات التالية : بوكرا إدريس ، المصدر السابق ، ص 21 ، ومؤلف عمار قليل السابق ، ص 345 -346 .

- *Le Journal Officiel De La République Algérienne , Année 01, Numéro 01, 26/10/1962,p 03 .*

(4) – يمكن مراجعة رسالة رئيس الحكومة المؤقتة في المؤلفات التالية : : بوكرا إدريس : المصدر السابق ، ص 22 -23 ، ومؤلف عمار قليل السابق ، ص 347 -348 .

- *Le Journal Officiel De La République Algérienne , op-cit , p 04.*

(5) – عمار قليل : المصدر لسابق ، ص 348 -349 .

بعد أن شكر رئيس المجلس فرحات عباس ، الملك الحسن الثاني على رسالته ، كما شكر الحكومة المغربية وكذا الشعب المغربي ، الذي عمل كثيرا من أجل استقلال الجزائر ، يورد النائب عمار قليل أن رئيس المجلس فرحات عباس "وقف فوق المنصة وصرح بأنه بقيت له مهمة ممتعة ومشهودة تنتظر منه الإنجاز ، وهي أن يعلن أمام مجموع النواب الحاضرين عن قيام الجمهورية الجزائرية" ، ويواصل عمار قليل إرادته (شهادته) حيث كتب : "[وهنا] وقف النواب جميعا وصفقوا طويلا في جو من الحماس والتأثر العميقين حتى أن عيون الكثيرين منهم اغرورقت بالدموع" (1) . وبعد مقدمات يعرفها أصحـــــاب القانون جيدا ؛ تذكر عند كل مرسوم أو قرار أو مرسوم أو قـــــانون ، أعلن رئيس المجلس أن "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية" ، "تضمن للمواطنات والمواطنين ممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم" (2) .

عقب هذا الإعلان تدخل النائب محمدي السعيد واقترح إضـــــافة كلمة "إسلامية" لاسم "الدولة الجزائرية" ، لتصبح "الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة الإسلاميـــة" ، بعد أن كانت "الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة" ، ولكن رئيس المجلس فرحات عباس عقّب على هذا الاقتراح قائلا : "بأنه يقدر تماما المشاعر التي دفعت بالسيد محمدي السعيد للإدلاء باقتراحه ، مضيفا أنه من البديهي أن الجزائر بلد عربي مسلم" (3) .

وحول فكرة هذا الإعلان ، يورد القانوني المصري محمد توفيق الشاوي في مذكراته ، أن هو صاحب هذه الفكرة ، وذلك لكي لا تكون "الحكومة الأولى للجزائر المستقلة مجرد بديل لحكومة انتقالية (الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية) ، أو أن تستمد شرعيتها من تعهدات فرنسا في اتفاقية إيفيان" (4) .

نعم لقد كان محمد توفيق الشاوي صاحب الفكرة على ما يذكر ، ولكن ليس بالعبارة التي قدمناها سالفا ، وإنما بالعبارة التالية : "الجمهورية الجزائرية العربية الإسلامية " ، "وأن دستورها ديمقراطي وأنها تلتزم بمبادئ عدم الانحياز ، وأنها تعتبر الاشتراكيـــة أساسا لنظامها الاجتماعي" ، ولكن بعد نقاش مع أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وفرحات عباس وآخرين ، رسوا على عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " (5) .

(1) – عمار قليل : المصدر نفسه ، ص 349 -350 .

(2) – يمكن مراجعة إعلان المجلس الوطني التأسيسي في ما يلي :

- بوكرا إدريس : المصدر السابق ، ص 24 -25 .
- *Le Journal Officiel De La République Algérienne , op-cit , p 05 .*

(3) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 351 .

(4) – محمد توفيق الشاوي : نصف قرن من العمل الإسلامي ... ، مصدر سابق ، ص 356 .

(5) – المصدر نفسه ، ص 359 .

بعد الإعلان على أن الجزائر ستكون "جمهورية ديمقراطية شعبية " ، "واصل السيد فرحات عباس حديثه مبينا أنه قد أبلغ بمشروع لائحة خاصة بسير الحكومة [1] المقبلة" [2] . ويورد النائب عمار قليل أنه تمت المصادقة على هذه اللائحة القانونية [3] بالرغم من كـــــان فيها من تقييد للحكومة المؤقتة التي ستقدم في اليوم الموالي ، ويظهر التقييد للحكومة المقبلة في جزء من المادة الثانيـــة من اللائحة القانونيـــة ، كالتالي : "رئيس الحكومـــة والوزراء مسؤولون أمام المجلس ، ويمكن للمجلس أن يسحب ثقته من الحكـــومة بأكملها أو لأحد أو عدة وزراء ويمكنه أيضا أن يقبل استقـــالة الحكـــومة أو أحـــد أو عدة وزراء" [4] . فأن يسحب المجلس الوطني التأسيسي ثقته من الحكومة هو التقييد للحكومة المقبلة .

إن اللائحة القانونية التي ذكرنها سابقا والتي فيها تقييد للحكومة المقبلة ، هي من تقديم النائب بشير بومعزة [5] ، ويعلق الأستاذ الجزائري المتخصص في النظم السياسية والقانون الدستوري ، سعيد بوالشعير ، على هذه اللائحة وبالتحديد حول المادة الثانية منها ، وفي الجزء الذي ذكـــرناه أعلاه ، قائلا : "وبتحليل هذا الاقتراح نلاحظ بأن مُقدمه [...] يهدف إلى إقامة نظام حكومة الجمعية [...] بحيث تصبح الحكومـــة جهازا في يد المجلس ، يحاسب رئيس الحكومة ووزرائه كمجموعة أو كأفراد [ويمكنه حتى] عزلهم ، مما يحـــول الحكومة برئيسها إلى مجرد منفـــذين لتوجهات المجلس ، ومن ثما القضاء على احتمـــــال ظهور زعامة ، وتكريس مبدأ القيادة الجماعية" [6] .

هذا الذي جرى في الجلسة الأولى من جلسات المجلس ، والظاهر أن المجلس يسير على خطى صحيحة إلى حد الآن ، بغض النظر على السوابق التي حصلت قبل انتخاب المجلس ، ولكن السؤال المطروح ، هل سيواصل المجلس بهذه الطريقة في العمل والسير ؟.

هـ – مدى تأدية المجلس لمهامه :

عندما كان الشعب الجزائري ينتخب أو بالأحرى يزكي النواب المقـــدمين لنيابيـــة المجلس الوطني

(1) – يمكن مراجعة اللائحة القانونية التي تبين كيفية تحديد الحكومة في ، عمار قليل : المصدر السابق ، ص 353 ، وكذلك في ، بوكرا إدريس : المصدر السابق ، ص 26 -27 .

(2) - عمار قليل : المصدر السابق ، ص 351 .

(3) – المصدر نفسه ، ص 353 .

(4) – المادة 02 من اللائحة القانونية في المصادر التي قدمناها سابقا .

(5) *– Anisse Salah – Bey : op – cit, p 123.*

(6) – سعيد بوالشعير : النظـــام السياسي الجزائري ، مرجع سابق ، ص 63 .

التأسيسي ، كان في نفس الوقت يُستفتى حول تمكين المجلس من المهام–الصلاحيات التالية (1) :

- تعيين حكومة مؤقتة إلى حين تعيين حكومة نهائية .
- التشريع باسم الشعب .
- إعداد الدستور والتصويت عليه .

هـ1– تعيين الحكومة :

بالرغم أن نواب المجلس الوطني التأسيسي قد صوتوا في جلستهم الأولى على تلك اللائحة القانونية الخاصة بسير الحكومة ، والتي فيها تقييد كبير لها ، إلا أن النائب بشير بومعزة تقدم بأخرى في الجلسة الثانية التي عُقدت في 26 سبتمبر 1962م (2) ؛ لأن اللائحة القانونية الأولى التي تقدم بها تنسف "كل تفوق لرئيس الحكومة والحكومة " ؛ "ذلك أن قدرة المجلس على محاسبة كل وزير وعزله معناه أن أي تعديل في تشكيلة الحكومة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة المجلس ، وهذا الذي يجعل الحكومة عبارة عن مجموعة من المفوضين المسؤولين فرديا أمام المجلس كما هو الشأن في نظام الجمعية ، وليس فريقا متجانسا ومسؤولا مسؤولية تضامنية أمام المجلس كما هو الشأن في النظام البرلماني وشبه الرئاسي ، ويمنح المجلس سلطة قوية كالسلطة الممنوحة نظريا للمكتب السياسي ، فضلا عن ذلك ، كانت تلك الصيغة [...] مناقضة لمبدأ "القيادة الجماعية"" (3) .

لهذه الأسباب تقدم النائب بشير بومعزة بلائحة قانونية ثانية ، تُبين كيفية تحديد الحكومة ، ولكن ما نص هذه اللائحة القانونية ؟ ، ما يهمنا هنا في اللائحة الثانية المقدمة ، ما جاء في المادة الأولى منها حيث تقول : "بناءاً على استفتاء 20 سبتمبر 1962م ، يعين المجلس الوطني التأسيسي حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " (4) .

- "يعمد المجلس إلى تعيين رئيس للحكومة الذي يكون قائمة وزرائه ".
- "يقدم رئيس الحكومة وزراءه أمام المجلس ويقترح برنامجه لإثرائه من طرف المجلس" .

(1) – يُنظر في مشروع القانون يتعلق بصلاحيات ومدة وسلطات المجلس ، في مؤلف بوكرا إدريس السابق ، ص 17 .
(2) - عمار قليل : المصدر السابق ، ص 253 .
(3) – صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 19 .
(4) – يمكن مراجعة المادة 01 من اللائحة القانونية التي تبين كيفية تحديد الحكومة في ما يلي :
- بوكرا إدريس المصدر السابق ، ص 28 .
- عمار قليل : المصدر السابق ، ص 354 .
- *Le Journal Officiel De La République Algérienne , op-cit , p 06 .*

في هذه اللائحة لا تكون الحكـــــومة ورئيسها مقيـــــدين ومسؤولين بشكل كبير من طرف المجلس الوطني التأسيسي ، فمهمة المجلس تتمثل في تعيين الحكومة التي قدمها رئيس الحكومة دون اعتراض تقريبا ، بالإضافة إلى أن المجلس يسمع من رئيس الحكومة برنامجه لكي يثريه معه فقط . ولقد وافــق المجلس التأسيسي عليها في نفس الجلسة ؛ أي في 26 سبتمبر 1962م ، ورفعت الجلســــــة إلى إثـــــــرها على الساعة 16:20 ، لتستأنف من جديد أعمال المجلس على الساعة 19:20 ، وهنا تدخل النـــائب الحاج بن علة ونائب الرئيس في المجلس متكلما باسم المكتب السيـــاسي لجبهة التحرير الوطني (1) ، وهو عضو فيه قائلا (2) : "أن الرئيس وأعضاء المكتب السياسي يرشحون الأخ أحمد بن بلة لمنصب رئاسة الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" .

وسواء رشح النــــــائب الحاج بن علة النائب أحمد بن بلة أو رشحه غيره أو رشح نفسه لرئاسة الحكومة ، فإن أحمد بن بلة هو من سيكون رئيسا للحكومة ؛ لأنه عضو ورئيس المكتب السياسي ، وذلك بنص برنامج طرابلس الذي صادق عليه المؤتمرين في طرابلس الغرب في بداية جوان 1962م ، وتبناه المجلس الوطني التأسيسي (3) ، حيث جـــاء في ملحق الحزب التابع لبرنامج طرابلس ، "أن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة ، ويضمن تحقيق برنامج الحزب في إطار الدولة وبواسطة مساهمة المنــــــاضلين في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية، فالحزب يشترط" (4) ما يلي(5) :

- "[أن] يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين" .
- "[أن] يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي" .
- "[أن] تكون أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب ".

ويورد النائب عمار قليل دائما أن الاقتراح أو بالأحرى التقرير الذي قدمه النائب الحـاج بن علة ، "[قد قُوبل] بتصفيق حاد من طرف النواب ، وبعد أن أوضح فرحات عباس رئيس المجلس أن الأخ أحمد بن بلة قد قبل المنصب الذي رُشح له ، طلب من أعضـــــاء المجلس المصـــــــادقة على هذا

(1) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 354 .
(2) – المصدر نفسه ، ص 355 .
(3) – الخطاب الأول من طرف فرحات عباس في الجلسة الأولى ، في مؤلف عمار قليل السابق ، 339 .
(4) – برنامج طرابلس 1962م ، مصدر سابق ، ص 49 .
(5) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

الاختيار بالتصويت" ، فحصل المرشح أحمد بن بلة على 141 صوتا من أصل 189 صوتا ، وبالتالي أصبح أحمد بن بلة رئيسا للحكومة ومكلفا بتقديم الطاقم الحكومي ، وذلك بنص اللائحة القانونية الأخيرة التي قدمها النائب بشير بومعزة ، وتمت المصادقة عليها في الجلسة الثانية للمجلس ، وإلى حد هنا ستنتهي أشغال المجلس الوطني التأسيسي إلى حين تجهيز الحكومة من طرف أحمد بن بلة ، وإذا ما جُهزت من طرف هذا الأخير ، سيعمل مكتب المجلس على دعوة نواب المجلس الوطني التأسيسي ، وذلك ما حصل في 28 سبتمبر 1962م ، فقدّم النـــــائب أحمد بن بلة رئيس الحكومة طاقمه الحكومي أمام المجلس (1) ، بعد خطـــاب طويل (2) ألقاه على مســــــامع النواب الحــــاضرين ، وكان الطاقم الحكومي ككل يضم 17 وزيرا ، وهم كالتالي (3) :

- أحمد بن بلة : رئيس الحكومة .
- رابح بيطاط : نائب رئيس الحكومة .
- العقيد الهواري بومدين : وزير الدفاع .
- محمد خميستي : وزير الشؤون الخارجية .
- الدكتور أحمد فرنسيس : وزير المالية .
- عمار أوزقان : وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي .
- محمد خبزي : وزير التجارة .
- أحمد بومنجل : وزير البناء والأشغال العمومية والنقل .
- خليفة لعروسي : وزير التصنيع والطاقة .
- بشير بومعزة : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- عبد الرحمن بن حميدة : وزير التربية .
- محمد الصغير النقاش : وزير الصحة .
- موسى حساني : وزير البريد والمواصلات .
- محمدي السعيد : وزير المجاهدين وضحايا الحرب .
- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشبيبة والرياضة .

---

(1) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 355 -356 .

(2) – يمكن مراجعة خطاب أحمد بن بلة أمام المجلس الوطني التأسيسي بمناسبة تعيين الحكومة في ما يلي :

- عمار قليل: المصدر السابق ، ص 357-368 .
- *Le Journal Officiel De La République Algérienne , op-cit , p 07-12.*

(3) - يمكن مراجعة الطاقم الحكومي في المصدرين المذكورين أعلاه بالترتيب ، الأول ، ص 369 ، أما الثاني ، ص 13 .

- وزير الأوقاف : توفيق المدني .
- محمد حاج حمو : وزير الإعلام .

هذا هو الطاقم الحكومي الأول للجزائر ، الذي قدمه أحمد بن بلة وقُوبل بتصفيق حار من طرف النواب [1] ، ولكن لا ندري إن كان هذا الطاقم الحكومي يدرك مدى العمل الكبير الذي ينتظره بسبب الوضعيــة الصعبــة والسيئة التي تمر بها الجزائر المستقلة ، أم أن هـــدفه هو المنـــاصب ودخول التـــاريخ ؟!.

من خلال الطاقم الحكومي الذي قدمه أحمد بن بلة ، نقدم الملاحظات التالية :

- إن معظم أعضائه مجهولين أو شبه مجهولين ما عدا بعض الشخصيات ، فالمطالع لمصادر ومراجع الحركة الوطنية والثورة التحريرية يسمع ويعرف أحمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمدي السعيد ، الهواري بومدين ، ، أحمد فرنسيس ، أحمد توفق المدني ، عمار أوزقان ، ولكن البقية مجهولة تقريبا ، وهم كالتالي : أحمد بومنجل ، أحمد مدغري ، عبد العزيز بوتفليقة ، عمار بن تومي ، محمد خميستي ، محمد خُبزي ، خليفة لعروسي ، بشير بومعزة ، عبد الرحمن بن حميدة ، محمد الصغير النقاش ، موسى حساني ، محمد حاج حمو . فأكثر من نصف الطاقم الحكومي مجهول ، بل حتى الشخصيات الأولى التي قدمناها تبقى مجهولة ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما الذي يجعل أحمد بن بلة يختار هؤلاء دون البقية ؟، فعلى أي أساس تم الاختيار ؟، فهل تم على أساس الكفاءة ؛ ومعايير الكفاءة في تلك الفترة ؛ أ هي الأمانة والعلم والقوة والمشاركة في الثورة التحريرية ، أم الولاء لأحمد بن بلة .
- أما الملاحظة الثالثة فنقول : الواضح أن أحمد بن بلة قد أقصي من هذه الحكومة كبار الشخصيات التي كانت تنشط في التيار الاستقلالي الممثل بحزب الشعب ثم حركة الانتصار ، بينما نجد شخصيات كانوا في الحزب الشيوعي أو من أتبـــاع فرحات عباس أو من جمعية العلماء ، وهم كالتالي بالترتيب : عمار أوزقان ، أحمد فرنسيس ، أحمد توفيق المدني .
- أما الملاحظة الرابعة التي نلاحظها فهي عدم وجود لوزارة الشؤون الدينية ، أما أنها هي نفسها وزارة الأحباس (الأوقاف) ، وما جعلنا نصل إلى هذا التحليل ؛ أولا : الشخصية المتقلدة لهذه الوزارة ، وثانيا :لأن هذه الوزارة اليوم مقرونة بالشؤون الدينية .
- أما الملاحظة الأخرى ، فهي : هنالك أعضاء في الحكومة وهم في نفس الوقت في المجلس

(1) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 369 .

التأسيسي ، فهل تسقط عنهم نيابية المجلس التأسيسي ؟ أما أنهم سيجمعون بين المنصبين ، وبالتالي تكون لهم مهمة التشريع والتنفيذ ؟ ، ونذكر من هؤلاء علي سبيل المثال ، أحمد بن بلة، وهو رئيس للحكومة ، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشبيبة والرياضة ، بشير بومعزة وزير العمل والشؤون الاجتمـــــاعية ، الدكتور أحمد فرنسيس وزير المـــــــالية ، محمدي السعيد وزير المجاهدين وضحــــــايا الحرب ، عمار أوزقان وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ، فهناك ستة وزراء في المجلس الوطني التأسيسي .

- أما الملاحظة الأخيرة ، لماذا لم يشكل أحمد بن بلة حكومته من شخصيـــــات الحكومة المؤقتة أو على الأقل تم إشراك بعضها ، إذا كان يريد بناء الجزائر على قاعدة صحيحة ، وهي كانت قادرة على تسيير الجزائر المستقلـــة كما قادت الثورة التحريريـــة حتى الانتصار ، فأين سعد دحلب ؟ ، وأين بن يوسف بن خدة ؟ ، وأين عبد الحميد مهري ؟، وأين أمحمد يزيد ؟ ، وأين محمد الصديق بن يحي ؟، وأين رضا مالك ؟ ، وأين محمد حربي ؟ ، وأين كريم بلقاسم ؟، وأين عبد الحفيظ بوصوف؟ ، وأين لخضر بن طوبال ؟ ، وأين محمد بوضياف ؟، وأين وأين ؟، فهذه الشخصيات ليست قياديـــة فقط وإنما كانت مثقفـــة ومن النخبـــة الجزائريـــة الثوريـــة ، فلماذا يتم إقصاؤها ؟ .

إذن لقد تم تحديد الحكومة المؤقتة التي ستتولى قيادة المرحلة الانتقالية ؛ والتي تتمثل في مرحلة حكم المجلس الوطني التأسيسي . وبتحديد هذه الحكومة قد أدى المجلس السيد إحدى المهام التي أُوكلت إليه ، في انتظار تأدية المهمتين الباقيتين ؛ وهما التشريع باسم الشعب وإعداد الدستور والتصويت عليه .

هـ2- التشريع باسم الشعب :

لقد كانت هناك العديد من القضايا التي تنتظر التشـــــريع من طرف المجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، ويكون التشريع بتعديل القوانين التي كانت سارية قبل الاستقلال أو إلغاؤها أو سن قــــــــوانين جديدة [1]. ومن أبرز ما شرعه المجلس نذكر ما يلي :

- اللائحة القـــــانونية التي تبين كيفية تعيين الحكومة ، لائحة قانونية صُودق عليها بتاريخ 26/ 09/ 1962م [1] .

(1) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 68.

(2) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, op-cit , p 06 .*

- قانون رقم 144/62، والخاص بخلق وضبط القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري ، وصُودق عليه بتاريخ 1962/09/18م [1] .
- قانون رقم 96/63 ، الخـــــاص بالجنسية الجزائرية ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/03/27م ، والقانون رقم 97/63 ، المتعلق ببرنامج تجهيز الجزائر خلال 1963م ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/03/27م [2] .
- قانون رقم 99/63 ، والمتعلق بإقرار معاش لمعطوبي الحرب وحماية ضحايا حرب التحرير ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/04/02م [3] .
- قانون رقم 145/63 ، يوضح مواصفات العلم الوطني الجزائري ، وصُـــودق عليه بتاريخ 1963 /04/25م [4] .
- قانون رقم 165/63 ، والمتعلق بخلق وضبط القانون الأساسي لصندوق الجزائر للتنميـــة ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/05/07م [5] .
- قانون رقم 200/63 ، والمتعلق بالحمايـــة الاجتماعيـــة للعميّ ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/06/08م [6] .
- قانون رقم 224/63 ، الخاص بضبط السن القانوني للزواج ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/06/29م ، والقانون رقم 221/63 ، الخاص بالمصادقة على ميثاق الوحدة الإفريقية ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/07/02م [7] .
- والقانون رقم 283/63 ، والخـــــاص بخلق مكتب وطني للنقل ، وصُودق عليه بتاريخ 1963/08/01م [8] .
- قانون رقم 321/63 ، والخاص بالحماية الاجتماعية لقدامى المجاهدين ، صُودق عليه بتاريخ 1963/08/31م [9] .

(1) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 01, Numéro10, 28/12/1962 , p110-118.*
(2) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro18, 02/04/1963, p306-309.*
(3) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02 , numéro 19 , 05/04/1963, p314-315*
(4) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02 , numéro26 , 30/04/ 1963, p394*
(5) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro29, 10/05/1963, p418-420.*
(6) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Annueé02, Numéro39, 14/06/1963, p630.*
(7) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro 44 , 02/07/1963, p678 -681 .*
(8) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro 54, 06/08/1963, p782 .*
(9) - *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro 63 ,06/09/1963 , p 878-879.*

صحيح أن المجلس الوطني التأسيسي الجزائري قد شرّع القوانين المذكورة أعلاه وأخرى لم نذكرها – لأن المقام لا يكفي لذكرها كاملة– ، إلا أن العدد من الباحثين المتخصصين ، وعلى رأسهم الأستاذ سعيد بوالشعير ، يعتقدون أن المجلس الوطني التأسيسي لم يقم بهذه المهمة كاملة وعلى أكمل وجه (1) ؛ لأن هناك من تدخل في هذه المهمة وأصبح يشرّع محل المجلس الوطني التأسيسي ، وهي الحكومـــة ورئيسها ، والدليل على ذلك المراسيم والقرارات والقوانين المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريـــة التي وضعتها الحكومـــة ورئيسها طوال الفترة الممتدة من 20 سبتمبر 1962م إلى 20 سبتمبر 1963م ، أضف إلى ذلك تنحية مهمة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي ؛ أكبر مهمة تشريعية وُكّل بها هذا المجلس .

هـ3– إعداد الدستور والتصويت عليه :

"بموجب القـــــــانون الدستوري المؤرخ في 20 سبتمبر 1962 (2) خُول للمجلس التأسيسي ، إلى جانب تعيين الحكومة والتشــــــريع باسم الشعب ، مهمة ثالثة وأخيرة وتتمثل في إعداد دستور الجمهورية الجزائرية والتصويت عليه قبل عرضه على الشعب لاستفتائه حوله" (3) ، لذلك كوّن المجلس الوطني التأسيسي من بين نوابه لجنة (4) لإعداد الدستور سميت بـ "اللجنة الخاصة بالدستور" (5)، ولكن ليس لدينا إلى حد الآن أسماء النواب الذين أُختيروا لكي يكونوا في هذه اللجنة ، المهمة والحســـاسة ، من بين نواب المجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، الذين منحوا مدة عام لكي يعدوا الدستور ويصوت عليه المجلس كاملا فيما بعد .

خلال سنة كاملة كان على المجلس الوطني التأسيسي الجزائري إعداد الدستور والتصويت عليه، بالإضافة إلى مباشرة أعماله الأخرى ، ولكن وقبل نهاية هذه المدة نحت وانتزعت الحكومة والمكتب

(1) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 68 -69 .

(2) – هي نفسها التي قدمناها سابقا ، يُنظر في مؤلف بوكرا إدريس السابق ، ص 17 .

(3) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 71 .

(4) – تفرعت عن المجلس الوطني التأسيسي الجزائري مجموعة من اللجان كل اختص بمجال ، وهذه اللجان هي كالتالي : لجنة التشريع والعدل والداخلية والوظيف العمومي ، لجنة الشؤون الخارجية والأخبار، لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة ، لجنة الثقافة الشعبية والشبيبة والرياضة ، لجنة الشغل والشؤون الاجتماعية وقدماء المجاهدين وضحايا الحرب والصحة العمومية، لجنة المالية والميزانية والتصميم ، لجنة الصناعة التقليدية والسياحة والتصنيع والطاقة ، لجنة الفلاحة والإصلاح الزراعي ، لجنة إعادة البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات ، لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، و اللجنة الخاصة بالدستور ، إذن ، فهناك 11 لجنة . عمار قليل : المصدر السابق ، ص 369 -370 .

(5) – المصدر نفسه ، ص 370 .

السياسي مهمة إعداد الدستور من المجلس التأسيسي ، وتكفلا هما بإعداد الدستور قبل نهاية مدة صلاحية المجلس التأسيسي (1) ، فلقد "تم إعداد مشروع الدستور في جويلية 1963م من طرف المكتب السياسي بإيعاز من الحكومة وطُرح للمناقشة على ندوات جهوية للإطارات في [كل من] : الجزائر ، وهران ، وقسنطينة ، ثم أمام الندوة الوطنية لإطـــــارات الحزب في الجزائر بقاعة سينما "الماجستيك" (الأطلس حاليا) بباب الوادي ، التي وافقت عليه في 31 جويلية . وعلى إثر ذلك قدمه خمسة نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس ، الذي وافق عليه بتاريخ 29 أوت 1963م ، وعُرض على الشعب في 08 سبتمبر 1963م ، وتم إصداره في 10 من ذات الشهر والسنة" (2) .

صوّت المجلس الوطني التأسيسي على مشروع الدستور الذي قُــدم له ، بالرغم أنه لم يصغه ، وهو من صلاحياتــــه ، فقلد وافق على هذا المشـــروع 139 نائبا ، وعارضــه 23 نائبا ، في حين امتنع عن التصويت 08 وتغيب 22 نائبا ، ووافق عليه الشعب بـ 5166185 من مجموع الأصوات المعبر عنها ، والمقدرة بـ 5270597 ، فيما كـــان عدد المسجلين 6391818 ، في ما ألغيت 13377 صوتا وعارضه 105017 (4) .

لقد انتزع أحمد بن بلة مهمـــة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي ، بالرغم أنه التزم أثناء خطابه (5) الذي قدم فيه طاقمه الحكومي وبرنامجه أمام نواب الشعب في 28 سبتمبر 1962م ، بعدم التدخل في مهمـــة المجلس الوطني التأسيسي المتعلقـــة بإعداد الدستور والتصويت عليه ، وهاهو قوله بالحرف الواحد : "أما فيما يخص دستور الجمهوريـــة فهو من مهام المجلس الذي يتولى كل السيادة وعليه أن يضع ذلك الدستور حسب مطالب الشعب ومطامحـــه ، والحكومة لا تتدخل في مشروع وضع الدستور على أنها ستقف موقف الحياد إزاء محتوى الدستور وكيفيـــة المصادقـــة عليـــه وتطبيقـــه ، مع أنها ستبذل كل جهدها حتى يتمكـــــن المجلس من وضع دستور لوطننا قبل انتهاء السنـــــة حتى تستقر بفضله أوضاع البلاد" (6) .

لم يُعد المجلس الوطني التأسيسي الدستور ، ولكنــــه وافق عليه ، كما وافـــق الشعب الجزائري

(1) – عمار قليل : المصدر نفسه ، ص 410 .
(2) - سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 73 .
(3) – يمكن مراجعة الإحصائيات الخاصة بالتصويت على الدستور في مؤلف سعيد بوالشعير السابق ، هامش ص 73 ، وعدد الجريدة الرسمية السابق ، ص 887 .
(4) – يمكن مراجعة خطاب أحمد بن بلة في مؤلف عمار قليل السابق ، ص 357-369 .
(5) - المصدر نفسه ، ص 359 .

عليه بعدما أُستفتي حوله ، ولكن هناك من لم يقبل بهذا ، وهو النائب ورئيس المجلس الوطني التأسيسي فرحات عباس ، الذي قدم استقالته من نيابة المجلس ورئاسته في 13 أوت 1963م (1) .

في حقيقة الأمر هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها الآن ، وهي تصب كلها حول مسألة انتزاع أو تنحية مهمة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي والتي من دونها لا يُعد هذا المجلس تأسيسيا ، فلا يسمى المجلس التأسيسي بالمجلس التأسيسي إلا لأنه يُعد وثيقة الدستور ، وهذه الأسئلة التي تطرح نفسها أو تريد أن تقفـــــــز لتطرح نفسها – ومن دون مبالغة– ، هي كالتالي : بأي صفة أو صلاحية استطاع أحمد بن بلة تنحية مهمة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي ؟ ، وما هي الأسبـــــاب التي جعلته يفعل ذلك ؟ ؛ فهل هي عدم قدرة التأسيسي على إعداد هذه الوثيقة ؟ ، وحتى وإن كان ذلك فهل يحق لأحمد بن بلة أو لأي جهة أخرى تنحيتها من مجلس سيد كالمجلس التأسيسي الجزائري ؟ ، هل هناك مادة قانونية تُخول للمكتب السياسي أو أي جهة أخرى تنحية هذه المهمة إذا ما أبدى بوادر الفشل ؟ ، وعلى ذكر الفشل ، فهل فشل المجلس في إعداد الدستور ؟، وهل إذا لم يعد المجلس الدستور خلال أقل من سنة ، – وهي مدة التأسيسي– يعد فاشلا ، وبسبب هذا تُنحى منه المسؤولية ؟ ؛ فلقد بقى التأسيسي التونسي الذي أُقيم في سنة 2011م قرابة ثلاثة سنوات لإعداد الدستور . وفي آخر هذه التساؤلات نطرح السؤال الآتي : هل تركيبة المجلس الوطني التأسيسي الاجتماعية– المهنية هي التي جعلته يفعل ذلك ؟ ؛ فلو كان هناك شخصيات أمثال : بن خدة ، علي كافي ، سعد دحلب ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، أحمد مهساس ، صالح بوبنيدر ، رضا مالك ، محمد حربي ، مصطفى الأشرف ، محمد بوضياف ، أحمد طالب الإبراهيمي ، عمار بن عودة ، محمد الصديق بن يحي ، وغيرهم كثير فهل يمكن أن يتجرأ أحمد بن بلة أو غيره على فعل ذلك ؟ .

لقد تم انتخاب نواب المجلس الوطني التأسيسي عن طريق الشعب بأسلوب القائمة الانتخابية الواحدة ، وبالرغم أن هذا المجلس قد شرّع بعض القوانين وليست كلها ، وهي من صلاحياته ، كما قَبِلَ الحكومة ، وهذه من مهامه وصلاحياته ، ولكن لم يتمكن من وضـــــع وإعداد الدستور ، الذي كان من أهم صلاحياته ، وما ينسب إليه ، فلا يسمى المجلس التأسيسي بالمجلس التأسيسي إلا لأنه يضع الدستور . وكان هذا الأخير قد أُعد خارج المجلس التأسيسي بعد أن نحى رئيس الحكومة أحمد بن بلة هذه المهمة والصلاحية من المجلس وأعطاها لإطارات في الحزب والحكومة ، لكي تقوم بذلك ، وهذا تعدٍ

(1) – يمكن مراجعة استقالة النائب فرحات عباس في رسالة قدمها إلى نواب المجلس التأسيسي ، في مؤلفه المعنون بـ "الاستقلال المصادر (1978-1962م)" ، ترجمة : محمد رباحي وبن داود سلامنية ، منشورات الجـــزائر للكتب ، الجزائر ، 2015 ، ص 209 .

صارخ على المجلس الوطني التأسيسي ، ومن المفارقات أن المجلس هو الذي صوّت عليه . مجلس تأسيسي لم يُعد الدستور ، ولكنه صوّت عليه ، وهو المخول للقيام بذلك ؟! .

هذا عن الدورة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي الجزائري ، والتي امتدت من 20 سبتمبر 1962م إلى 20 سبتمبر 1963م ، وسنحاول أن نتعرف على مهمة المجلس الوطني التأسيسي الجزائري في دورته الثانية بعد أن مُددت عهدته إلى عـــام آخر بمقتضى الدستور [1] ؛ بمعنى من 20 سبتمبر 1963م إلى 20 سبتمبر 1964م ، وهنا نطرح سؤالا مهما للغـــاية ما أهمية وجود مجلس وطني تأسيسي بعد إعداد الدستور ؛ أو بمعنى آخر ما الخدمة الأخرى التي يريد المكتب السياسي والحكومة أن يسديها لهما المجلس الوطني التأسيسي الجزائري في دورته الثانية ؟! .

وفقا للمادة 77 من دستور 1963م مُدت عهدة المجلس التأسيسي إلى عهده ثانية ، ولكن السؤال المطروح ، هل جـرت انتخــابات جديدة أم أن نواب المجلس الوطني التأسيسي قد مدت نيابتهم وانتهى الأمر ، الواضح أنه لم تجر انتخابات جديدة لتمديد هذا المجلس ، والدليـــل على ذلك ما أورده النائب في المجلس التأسيسي عمار قليل الذي كتب : "وهذا المجلس [مجلس 1962-1963م] مدته سنة واحدة تنتهي في سنة 1963م ، ولكن مدد لسنة أخرى حتى سبتمبر 1964م ..." [2] .

إذن لم تجر انتخابات مجلس جديد ؛ لأن الأوضاع والظروف في تلك الفترة لا تسمح بإجراء هذه الانتخابات ، فهذه معارضة مسلحة في الداخل ، يقودها التاريخي حسين آيت أحمد ، وتلك أخطار أجنبية تتهدد الجزائر ، وخاصـــة من البلد الشقيق المغـــرب الأقصى ، الذي فكر في اقتطاع جزء من الأراضي الجزائرية المحاذية له في الجنوب الغربي .

نعم سيحل المجلس الوطني التأسيسي بنوابه محل المجلس الوطني لمدة عام ، وبعد نهاية العام سينتخب المجلس الوطني لمدة أربع سنوات [3] ؛ لأن المجلس الوطني التأسيسي قد حل محله عاما كاملا ، فللإشارة نقول أن المجلس الوطني وبمقتضى الدستور يُنتخب لمدة خمسة سنوات [4] ، وبما أن المجلس التأسيسي قد

---

(1) – المادة 77 من دستور 1963م ، ص 57 ، والتي تقول المادة : "يمدد أجل الوكالة التشريعية لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بتاريخ 20سبتمبر 1962 حتى تاريخ سبتمبر 1964 ، وهو التاريخ الذي يتم قبل حلوله إجراء الانتخابات للمجلس الوطني طبقا للدستور ، ولمدة أربع سنوات "

(2) – عمار قليل : المصدر السابق ، ص 336 .

(3) – لقد نص قانون رقم64-257 مؤرخ في 25 أوت 1964 ناقشه وصادق عليه المجلس أن مدة النيابة ستكون لمدة أربع سنوات ، راجع ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/1 ، العدد/ 27 ، 1964/08/28 ، ص 412 .

(4) – المادة 27 من دستور 1963م ، ص 50 .

حل محله لمدة عام ، إنه سينتخب لمدة أربع سنوات . وتكون لهـــذا المجلس الجديد مجمـــــــــــوعة من الصلاحيات والمهام التي قدمها له الدستور [1] .

ثانيا–المجلس الوطني :

أ–نواب المجلس الوطني التأسيسي يؤدون مهام المجلس الوطني لمدة عام :

يُقام المجلس الوطني التأسيسي في أي دولة تشهد ثورة أو مرحلة انتقالية هامة ، وعـــادة ما يكون من المؤسسات المؤقتة في الدول التي تشهد كما عبرنا تغييرات عميقة وعظيمة ... وللأسباب التي تعرفنا عليها سابقا وبنص الدستور مُدت عهدة نواب المجلس التأسيسي الجزائري لمدة عام ؛ أي من 20 سبتمبر 1963م إلى 20 سبتمبر 1964م ، وهو بهذا يكون قد أدى مهام المجلس الوطني لمدة عام ؛ فالمجلس الوطني الذي سيُنتخب قبل 20 سبتمبر 1964م ، لن يبقى في عهدته خمسة سنوات وإنما سيبقى أربعة سنوات فقط . ومن الصلاحيات والمهـام التي سيقوم بها المجلس الوطني ما يلي [1] :

- المبادرة بالقوانين والتصويت على قوانينهم المقدمـــــة من طرفهم أو المقدمــــة من طرف جهات أخـــــرى كرئيس الجمهورية .
- مراقبة عمل الحكومة عن طريق الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان بطريقـــة السؤال الكتابي والسؤال الشفوي مع المناقشة أو بدونها .
- استشارة رئيس الجمهورية للمجلس الوطني قبل إمضاء الاتفاقيات والمواثيق الدولية .
- الموافقة أو عدم الموافقة عند إعلان الحرب أو إبرام السلم .
- إصدار القوانين إن لم يصدرها رئيس الجمهورية في موعدها بعد 10 أيام من دراستها من طرف اللجان المختصة في المجلس والموافقة عليه .
- سحب الثقة من رئيس الجمهورية (تنحيته من منصبه) ، وذلك عن طريق توقيع لائحة تضم ثلث (3/1) من نواب المجلس .
- قيادة رئيس المجلس الوطني للبلاد معينة في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو عجزه النهائي مع ممارسة رئيس المجلس لوظائف الرئيس ويساعده في ذلك (قيادة البلاد وممارسة وظائف رئيس الجمهورية) رؤساء اللجان القارة (الدائمة) في المجلس الوطني .

هذا عن أبرز صلاحيات المجلس الوطني ، وفيما يلي سنقدم أبرز ما مارسه في المهمة المعـروف بها ،

(1) – المادة 28 و المادة 36 من دستور 1963م ، ص 50 -51 .

(2) – المادة 28 و المادة 36 من دستور 1963م ، ص 50 -51 ، والمادة 57 ص 54 .

وهي مهمة التشريع ، والمتمثلة في وضع القوانين والتصويت عليها أو استشارته من رئيس الجمهورية :

- مرسوم رقم 64-150 مؤرخ في 05 جوان 1964م يتضمن المصادقة على الاتفاق الجزائري التشيكوسلوفاكي المتعلق بالنقل الجوي والموقع بمدينة الجزائر في 09 مارس 1964م . (أُستشير فيه المجلس الوطني) (1) .
- قانون رقم 64-193 مؤرخ في 03 جويلية 1964م ، بشأن تنفيذ حكم الإعدام . (ناقشه وصادق عليه المجلس الوطني ، وأصدره رئيس الجمهورية) (2) .
- مرسوم رقم 64-173 مؤرخ في 08 جوان 1964م يتعلق بمشاركة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الاتفاقية الخاصة بالقانون الأساسي لفاقدي الجنسية والموقعة بنيويورك في 28 سبتمبر 1954م . (أستشير فيها المجلس الوطني) (3) .
- مرسوم رقم 64-218 مؤرخ في 06 أوت 1964م ، يتضمن المصادقة على اتفاقية القرض المبرمة بين صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقعة في 23 جوان 1964م في الكويت . (أُستشير فيها المجلس الوطني) (4) .
- مرسوم رقم 64-331 مؤرخ في 10 أوت 1964م ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية التجارية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الشعبية الألبانية الموقعة في 04 أفريل 1964م في تيرانا . (أُستشير فيها المجلس الوطني) (5) .
- قانون رقم 64-230 مؤرخ في 10 أوت 1964م ،[يتعلق] بتكوين معلمي التعليم الابتدائي وإنشاء مدارس المعلمين الابتدائية . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) (6).
- قانون رقم 64-227 مؤرخ في 10 أوت 1964م ، يتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) (7) .

---

(1) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/10 ، 1964/06/30م ، ص 155 ، ونص الاتفـاق منشور في العدد نفسه ، ص 155-158 .

(2) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/11 ، 1964/07/03م ، ص 172 .

(3) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة /01 ، العدد/15 ، 1964/07/17م ، ص 220 . والقانون الأساسي منشور في العدد نفسه ، ص 220-239 .

(4) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/21 ، 1964/08/07م ، ص 319 وما بعدها .

(5) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/24 ، 1964/08/18م ، ص 360 ، ونص الاتفاق منشور في العدد نفسه ، ص 360-362 .

(6) - المصدر نفسه ، ص 364 -365 .

(7) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/25 ، 1964/08/25م ، ص 388-392 .

- قانون رقم 64-243 مؤرخ في 22 أوت 1964م، تلغى بموجبه المادة 31 من القانون رقم 63-99 الصادر في 02 أفريل 1963م ، الخاص بإحداث منحة الزمانة وحماية ضحايا حرب التحرير الوطني (ناقشه وصادق عليه المجلس الوطني) (1) .
- مرسوم رقم 64-236 مؤرخ في 13 أوت 1964م ، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المتعلقة النقل الجوي والموقع بالجزائر في 01 جوان 1964م . (أُستشير فيه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) (2) .
- قانون رقم 64-242 مؤرخ في 22 أوت 1964م يتضمن قانون القضاء العسكري . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) (3) .

ب -المجلس الوطني من 20 سبتمبر 1964م حتى الانقلاب على أحمد بن بلة :

ب1- انتخاب المجلس :

في 25 أوت 1964م ناقش المجلس الوطني الـمُعيّن قانون انتخاب المجلس الوطني ، بعد أن قاربت عهدة المجلس الوطني الـمُعيّن والمقدرة بعام واحد استثناءًا ؛ قام بها نواب المجلس الوطني التأسيسي . ولقد قرر إجراء هذه الانتخابات في 20 سبتمبر 1964م ، فرُوجعت القوائم الانتخابية ، وأُختير وحُدد المترشحون من طرف جبهة التحرير الوطني ، وبالتحديد من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني (4) . وفي 20 سبتمبر 1964م تقدم الناخبون الجزائريون لكي يختاروا أعضاء المجلس الوطني ، والذي سيكون عددهم 138 نائبا موزعين كالتالي : 17 من الجزائر العاصمة ، 08 من عنابة ، 08 أخرى من الأوراس ، 18 نائبا عن قسنطينة ، و08 عن الأصنام ، و 09 للمدية ، 06 من تيارت ، و05 من تلمسان ، 08 من مستغانم ، 09 للواحات ، 14 لـوهران ، 10 لسعيدة ، 04 للساورة ، 09 عن سطيف ، 05 عن تيزي وزو (5) . هذا ولقد حددت القوانين من يمكنهم أن يترشحوا ومن لا يمكنهم ، وكان من بين الذي لا يمكن ترشحهم ، وإن ترشحوا

(1) - المصدر نفسه ، ص 411 .

(2) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/29 ، 1964/09/04م ، ص 438 . ونص الاتفاق منشور في العدد نفسه ، ص 438 -441 .

(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ... ، السنة/01 ، العدد/36 ، 1964/09/29م ، ص 548-560 .

(4) – المادة 01 من المرسوم رقم 64-256 مؤرخ في 25 أوت 1964م ، يتضمن تأسيس اللجان الانتخابية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/27 ، 1964/08/28 ، ص 415 .

(5) - المادة 03 من القانون رقم 64-254 مؤرخ في 25 أوت 1964م ، يتعلق بانتخاب المجلس الوطني ، في العدد السابق للجريدة الرسمية ... ، ص 412 .

فعليهم أن يتخلوا عن مناصبهم بعد 15 يوما من تثبتهم في القوائم المترشحة ، وكان أولئك (1) :

- الرئيس الأول ورؤساء الغرف والمستشارون وأعضاء النيابة العامة في المجلس الأعلى .
- الرئيس الأول ورؤساء الغرف والمستشارون وأعضاء النيابات العامة في محاكم الاستئناف .
- الرؤساء ونواب الرؤساء والقضاة الـمُــوسمون والقضاة المساعدون وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة والمحاكم الابتدائية الكبرى وقضاة المحاكم الابتدائية .
- عمال العمالات وأعضاء المحاكم الإدارية .
- ضباط الجيش الوطني الشعبي والدرك والفرق الوطنية للأمن .

أما غير هؤلاء فيمكنهم أن يترشحوا وينتخبوا ولكنهم لا يتخلون عن منـــاصبهم وإنما يستفيدون من القانون الأساسي لديهم ؛ أي الاستفادة من حالة الانتداب أو غيرها .

لقد تم انتخاب 138 نائبا (2) . فالمجلس الوطني تراجع عدده عن عدد نواب المجلس الوطني التأسيسي ، والذي كان عدد أعضائه يقدرون بـ 196 نائبا ، فالفارق العددي كان 58 نائبا . هذا ولقد سجلت الانتخابات امتناعا عن التصويت مقارنة بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في 15 سبتمبر 1963م وخـــاصة في ولاية تيزي وزو ، فلقد وصلـــت فيها نسبة المقـــاطعة إلى 57 ٪ على ما يذكر الباحث صالح بلحاج (3) .

أما من يطلع على قائمة النواب فيمكن أن يلاحظ نفس الملاحظـــات التي لاحظناها سابقا عن الوطني التأسيسي ، ونضيف لها أن عدد التاريخيـــين وقادة الثورة التحريرية البـــارزين لم يكونوا في هذا المجلس ؛ ويوعز ذلك إما لأنهم اعتزلوا السياسية أو لأنهم دخلوا في المعارضة أو لأنهم أُخــرجوا من العملية السياسية عن طريق التصرفات الإقصائية للقيادة الحاكمة .

لقد ترأس هذا المجلس ، النائب الحاج بن علة ، الذي كان قد ترأس المجلس التأسيسي بعد استقالة النائب فرحات عباس ، وكان قد واصل رئاسة المجلس الوطني في العام الذي مُدد فيه لعهدة نواب المجلس التأسيسي لكي يقودوا المجلس الوطني من 20 سبتمبر 1963م إلى 20 سبتمبر 1964م . هذا ولقد شُكلت اللجان من بين أعضاء المجلس الوطني كما شُكلت في عهد المجلس الوطني التأسيسي ولكن يبقى الفيصل في مدى تأدية نواب المجلس لمهامهم وصلاحياتهم .

---

(1) – المادة 06 من المصدر نفسه ، ص 412 .
(2) – يمكن الاطلاع على قائمة نواب المجلس الوطني 1964م ، في الملحف رقم : 03 ص 314-315 ، من هذا العمل .
(3) – صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 35 -36 .

ب2 – مدى تأدية مهام المجلس لمهامه :

حُددت للمجلس أربعة دورات في العام ، كما هو الأمر بالنسبة للمجلس الوطني التأسيسي ، سيعمل من خلالها ممارسة مهامه التي أسلفناها سابقا . وهذه الدورات هي : دورة الخريف ودورة الشتاء ودورة الربيع ودورة الصيف . تستغرق مدة كل دورة ثمانية أسابيع ، كما يمكن أن يجتمع المجلس في دورة استثنائية ، وذلك بمبادرة من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني أو بطلب من 50 نائبا (1) .

كتب الباحث صالح بلحاج معلقا على عمل المجلس الوطني : "لم يختلف المجلس عن سلفه [...] فلقد تضاءل عمله أصلا ليصل إلى الحضيض في النصف الأول من عام 1965م" . وهذه حقيقة نلحظها من خلال مراجعتنا للجريدة الرسمية فلا نجد المجلس ناقش وصادق تقريبا إلا على حوالي أربعة قوانين ، بينما أُستشير من طرف رئيس الجمهورية في عقد حوالي أربعة اتفاقيات دولية ، أم التشريع بالأوامر أو بالمراسيم أو بالقرارات ، فلقد استمر من طرف أعضاء السلطة التنفيذية وخاصة من رئيس الجمهورية كما يذكر الباحث صالح بلحاج في مسائل هي للمجلس الوطني سـواء قبل انتخابه أو بعد انتخابه (2) . وفيما يلي أبرز ما شرعته السلطة التنفيذية :

- قانون رقم 64-167 مؤرخ في 08 جوان 1964م ، يتضمن قطع كل علاقة تجارية مع البرتغال وإفريقيا الجنوبية (3) .(أصدره رئيس الجمهورية) .
- مرسوم رقم 64-182 مؤرخ في 08 جوان 1964م ، يتعلق بذبح الحيوانات من جنس الخيل وجنس الحمير (4) .(أصدره رئيس الجمهورية) .
- قرار مؤرخ في 03 أوت 1964م ، يتضمن إعفاء الكحول الواردة من البلاد الفرنسية إلى الجزائر من الضريبة الإضافية التعريفية (5) .
- مرسوم 64-233 مؤرخ في 10 أوت 1964م ، يتضمن القانون الأساسي للمجموعات المهنية (6) .

---

(1) – المادة 59 من النظام الداخلي للمجلس الوطني الصادر في 1964م ، والأخير مترجم ومنشور من طرف الباحث عبد الله بوقفة : الوجيز في القانون الدستوري ، الدستور الجزائري ، نشأة ، فقها ، تشريعا ، دراسة تحليلية ونظرية وتطبيقية ، الطبعة/ 4، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 ، ص 211 .

(2) – صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 36 .

(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/06 ، 1964/06/16 ، ص 88 -89 .

(4) – العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 93 .

(5) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/22 ، 1964/08/11 ، ص 329 .

(6) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/26 ، 1964/08/25 ، ص 393-396 .

- أمر رقم 64-258 مؤرخ في 27 أوت 1964 ، يتضمن إنشاء لجنة لمصادرة أملاك الأشخاص الذين يمسون بمصالح الثورة الاشتراكية [1] .
- قرار مؤرخ في 16 سبتمبر 1964م ، يتضمن تحديد معـــــــادلة بعض الشهادات للدخول إلى الوظيفة العمومية [2] .
- مرسوم رقم 64-351 مؤرخ في 14 ديسمبر 1964م ، يتضمن إحداث مديرية عامة للتشريع برئاسة الجهورية [3] .

أما عن أبرز ما شرعه المجلس المنتخب فهي كالتالي :

- قانون رقم 64-361 مؤرخ في 31 ديسمبر 1964م ، يتضمن قانون المالية لعام 1965م [4] . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) .
- مرسوم رقم 65-53 مؤرخ في 02 مارس 1965م ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية العامة المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبين حكومة الجمهورية الفرنسية ، فيما يخص الضمان الاجتماعي ، والموقعة بباريس في 19 جانفي 1965م ، معها ثلاث بروتوكولات [5] . (أُستشير فيها المجلس) .
- قانون رقم 65-93 مؤرخ في 08 أفريل 1965م والذي يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1965م [6] . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية)
- قانون رقم 65-94 مؤرخ في 08 أفريل 1965م ، يتضمن تعديل المادة 111 من القانون رقم 63-218 الصادر في 18 جوان 1963م ، المتضمن إحـــداث المحكــــمة العليا [7] . (ناقشه وصادق عليه المجلس وأصدره رئيس الجمهورية) .
- مرسوم رقم 65-120 مؤرخ في 23 أفريل 1965م ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ،

---

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/29 ، 1964/09/04 ، ص 446 -447 .
(2) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/37 ، 1964/10/02 ، ص 572 -573 .
(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/60 ، 1964/12/18 ، ص 863 .
(4) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/01 ، 1965/01/01 ، ص 02-11 .
(5) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02/ العدد/29 ، 1965/04/06 ، ص 334 . ونص الاتفاقية ... منشور في العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 334-342 .
(6) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/32 ، 1965/04/14 ، ص 370-400 .
(7) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/34 ، 1965/04/20 ، ص 454 .

الموقعة بتاريخ 14 ماي 1964م في براغ . (أستشير فيها المجلس) [1] .

- مرسوم رقم 65-121 مؤرخ في 23 أفربل 1965م ، يتضمن المصادقة على اتفاق التبادل التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية النيجر ، الموقع بمدينة الجزائر بتاريخ 03 جوان 1964م .(أُستشير فيها المجلس) [2] .
- مرسوم رقم 65-122 مؤرخ في 23 أفريل 1965م ، يتضمن المصـــادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية النيجر للنقل الجوي والموقعة بمدينة الجزائر بتاريخ 03 جوان 1964م . (أُستشير فيها المجلس) [3] .

لقد انحط عمل المجلس الوطني بشكل كبيـــر وخاصة في النصف الأول من سنة 1965م ، هذا على مستوى التصويت على القوانين أو سنها أو مناقشتها والمصادقة عليها فما بالك بالمهام والصلاحيات الأخرى للمجلس ، وخاصة مراقبة عمل الحكومة أو سحب الثقة من رئيس الجمهورية الذي جمع ولـمّ العديد من الصلاحيـــات بيده بل وألحق وزارات إليه كوزارة الداخلية ، وبالرغم أننا لا نملك إلى حد الآن معطيات عن مهام وصلاحيات المجلس الأخرى وعن كيفية ممارستها ، إلا أننا نجزم أنه لم يقم بها ولم يمارسها ، وحتى وإن قام بها فهي شكليـــة لكي يُقال أن المجلس يمارس مهامـــه وصلاحياته ، وذلك راجع إلى القبضة القوية والحديدية التي كان يقبض بها أحمد بن بلة على النواب ، أضف إلى ذلك ضعف شخصية هؤلاء النواب ، وتجميـــد أحمد بن بلة العمل بالمؤسسات والدستور بعد الأزمة الداخلية التي عرفتها البلاد والمتمثلة في المعارضة مسلحة لحسين آيت أحمد ، والعدوان المغربي على الجزائر في أكتوبر 1963م . فهم دائما حاضرون ويميلون مع القوي ، وهاهم يفعلون ذلك بعد الانقلاب على أحمد بن بلة ، فلقد أيّد هذا الانقلاب 110 نائبا ؛ ما يعني أكثـــــــــر من 80 ٪ من النواب كانوا مع الانقلاب على أحمد بن بلة [4] .

ثالثا– المؤسسة التي تولت التشريع بعد الانقلاب على أحمد بن بلة :

لقد تم إيقاف العمـــل بالدستور والمؤسسات بعد الانقلاب الذي نفذه الهواري بومدين ومجموعته في 19 جوان 1965م ، وكان من بين المؤسسات التي أُوقفت (جُمدت) ، المجلس الوطني ، فأصبح

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/43 ، 1965/05/21 ، ص 566 . ونص الاتفاقية ... منشور في العدد نفسه ، ص 566 .
(2) – العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 567 . ونص الاتفاق ... منشور في العدد نفسه ، ص 567-569 .
(3) – العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 569 . ونص الاتفاقية ... منشور في العدد نفسه ، ص 569-572 .
(4) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/56 ، 1965/07/06 ، ص 806-808 .

مجلس الثورة هو أكبر المؤسسات أو أعلى مؤسسة في الدولة الجزائرية بعد الانقلاب . ولقد مَنَح هذا المجلس بمقتضى أمر منه مهمة التشريع للحكومة ، ونقصد بالتشريع هنا ، سن القوانين فقط ، أما مراقبتها فستكون من طرف مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء –رئيس الحكومة (1) . ومن بين القوانين التي سنتها الحكومة زمن حكـــــم مجلس الثورة ، كمؤسســــــــة تشريعية ؛ وهي كثيرة ، وهي تقريبا كل القـــوانين التي تعمل بها الجزائر اليوم مع تعديلات ما يلي :

- قانـــون الإجـــراءات المدنية في سنة 1966م (2) .
- قانون الإجـــــراءات الجزائية في سنة 1966م (3) .
- قانون العقوبـــات في سنة 1966م (4) .
- قانون ســـن الخدمة الوطنية 1968م (5) .
- قانون الجنسية الجـــزائرية في سنة 1970م (6) .
- قانـــون القضاء العسكري في سنة 1971م (7) .
- قانون تنظيـــم السجون وإعادة التربية المساجين في سنة 1972م (8) .
- القانون المدني في سنة 1975م (9) .

(1) - المادة 04 و05 و06 من الأمر رقم 65-182 مؤرخ في 10 جويلية 1965م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/58 ، 1965/07/13، ص 831 -832 .

(2) – صدر على شكل أمر تحت رقم 66-154 مؤرخ في 08 جوان 1966 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03، العدد/47 ، 1966/06/09 ، ص 582-620 .

(3) – صدر على شكل أمر تحت رقم 66-155 مؤرخ في 08 جوان 1966 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03، العدد/48 ، 1966/06/10 ، ص 622-700 .

(4) – صدر على شكل أمر تحت رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1966م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/03، العدد/49 ، 1966/06/11 ، ص 702 -756 .

(5) – صدر على شكل أمر تحت رقم 68-82 مؤرخ في 16 أفريل 1968م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/32 ، 1968/04/19 ، ص 446 .

(6) – صدر على شكل أمر تحت رقم 70-86 مؤرخ في 15 ديسمبر 1970م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/07، العدد/105 ، 1970/12/18 ، ص 1570-1577 .

(7) - صدر على شكل أمر تحت رقم 71-28 مؤرخ في 22 أفريل 1971م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08، العدد/38 ، 1971/05/11 ، ص 566-600 .

(8) – صدر على شكل أمر رقم 72-02 مؤرخ في 10 فيفري 1972م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/09 ، العدد/15 ، 1972/02/22 ، ص 194-209 .

(9) – صدر على شكل أمر تحت رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/12، العدد/78 ، 1975/09/30 ، ص 990-1059 .

- القانون التجـــاري في سنة 1975م [1] .
- قانون البريد والمواصلات في سنة 1975م [2] .
- قانون الصحة العمومية في سنة 1976م [3] .

لقد واصلت الحكومـــة مهمة التشريع إلى أن عادت الجزائر إلى الحياة الدستوريـــة ، لمّا وضعت دستورها الثاني في سنة 1976م ، وقبله الميثاق الوطني في نفس السنـــة . فعندما عادت الجزائر إلى الحيـــاة الدستوريـــة بدستور 1976م ، أُنتخبت رئيسها ، وأُنتخبت هيئتها التشريعيـــة الممثلـــة في المجلس الشعبي الوطني .

رابعا- المجلس الشعبي الوطني ما بين (1977-1978م) :

أ-مفهومه :

وهو هيئة تشريعيـــة تقوم بإعداد القوانين والتصويت عليها [4] ، ولا يتم التصويت عليها إلا بعد دراستها ومناقشتها ، وذلك في زمن الدورتين العاديتين التي يعقدها المجلس أو في الدورة الطارئة . فالدورة العاديـــة الأولى يعقدها المجلس في فصل الربيع ، وتسمى بدورة الربيع وتبدأ بدايـــة من شهر أفريل ، أما الثانيـــة فتسمى دورة الخريف وتعقد بدايـــة من شهر أكتوبر وتمتد كل دورة لمدة 03 أشهر ، كأقصى حد لها ، أما الدورة الطارئـــة ، فيعقدها زمن الطوارئ التي تحصل أو عند الضـــرورة ، وذلك بطلب من رئيس الجمهوريـــة أو بطلب من رئيس المجلس الشعبي الوطني بناء على طلب ثلثي (3/2) من أعضاء المجلس[5] .

ب-انتخابه :

كان التطبيق الثاني للدستور الجزائري الصـادر في 1976م ، على حد قول الوزير الأسبق أحمد

(1) – صدر على شكل أمر تحت رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/12، العدد/101 ، 1975/12/19 ، ص 1306-1388 .

(2) – صدر على شكل أمر تحت رقم 75-89 مؤرخ في 30 ديسمبر 1975 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/13، العدد/29 ، 1976/04/09 ، ص 418-492 .

(3) – صدر على شكل أمر تحت رقم 76-79 مؤرخ في 23 أكتوبر 1976م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/13، العدد/101 ، 1976/12/19 ، ص 1326-1429 .

(4) – المادة 126 من دستور 1976م ص 1315 .

(5) – المادة 95 و96 و97 و98 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الصادر في 1977م ص 946 . وهو منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14، العدد/68 ، 1977/09/04 ، ص 940-950 .

طالب الإبراهيمي ، هو انتخـــــاب نواب المجلـــــــــس الشعـــــبي الوطني [1] ، والذين يُنتخبون لمدة 05 سنوات [2] . فبعد انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية في زمن مضى ، جاء الدور على المجلس الشعبي الوطني ، فالقيادة الجديدة أو الهواري بومدين بعد انقلاب 19 جوان 1965م ، كان يريد بناء الدولة من القاعدة ، ولقد فعل ذلك ، فأُنتخبت المجالس الشعبية البلدية في مرحلة وأُنتخبت المجالس الشعبية الولائية في مرحلة ، وجاء الدور على انتخابات المجلس الشعبي الوطني .

يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي من بلدية إلى أخرى ، وكذلك يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي من ولاية إلى أخرى ، وكذلك يختلف عدد النـــواب الممثلين لسكان الولايــــة على مستوى المجلس الشعبي الوطني من ولاية إلى أخرى ، وذلك كله راجع إلى عدد السكان .

حددت القيادة الحاكمــــة عدد نواب المجلس الشعبي الوطني بـ 261 نائبا [3] يُنتخبون من كل ولايات الوطن لتمثيل سكان كل ولاية ، ويعمل حزب جبهة التحرير الوطني على تقديم القوائم الانتخابية لكل ولاية [4] يتنافس كل ثلاثة مترشحين من كل دائرة انتخابية على مقعد واحد [5] ، وكل دائرة انتخابية يقدر عدد سكانها بأقل من 80 ألف نسمة لها الحق في مقعد نيابي ، وحتى وإن وصلت إلى 80 ألف نسمة لها الحق في مقعد نيابي واحد ، ولقد فصلت القيادة الحاكمة في عدد نواب المجلس الشعبي الوطني في كل دائرة انتخابيـــة وبالتالي في كل ولاية [6] ، وذلك عن طريق أمر منها أُلحق بملحق أو جدول يبين عدد النواب دائرة انتخابية وفي كل ولاية [7] .

حُدد تاريخ 25 فيفري 1977م [8] لإجـراء أول انتخابات تشريعيـــة بعد الانقلاب ، وسينتخب

---

(1) – المادة 128 من دستور 1976م ، ص 1316 .

(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/02 مصدر سابق ، ص 464 .

(3) – يمكن الاطلاع على نواب المجلس الشعبي الوطني المنتخـــبين في سنة 1977م في الملحق رقم : 04 ص 326-328 من هذا العمل .

(4) –المادة 06 و07 من الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/14 ، العدد/03 ، 1977/01/09 ، ص 35 .

(5) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 464 .

(6) - المادة 02 و03 من الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس ، المصدر السابق ، ص 35 .

(7) - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/03 ، 1977/01/09 ، ص 36-42 .

(8) – المادة 01 من المرسوم رقم 77-35 المؤرخ في 30 جانفي 1977م ، يتضمن تحديد تاريخ انتخاب المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/11 ، 1977/02/06 ، ص 199 .

الشعب على القوائم الانتخابية المقدمة ، والتي قدر عدد المترشحين فيها على ما يذكـــر أحمد طالب الإبراهيمي بـ 783 مترشحا ، سيختار منهـــــم الشعب كما عرفنا سابقا 261 نائبا . ولقد تم اختيار المترشحين للنيابة في المجلس الشعبي الوطني على أساس النزاهة والكفاءة والالتزام ، وذلك ما يشهد به أحمد طالب الإبراهيمي ؛ لأنه شارك في عملية اختيار المترشحين في ولاية عنابة (1) ، وهذا الذي نص عليه دستور 1976م ، حيث يقول الفقرة الأولى من مادته التاسعة : "يجب أن تتوفر في ممثلي الشعب مقاييس الكفاءة والنزاهة والالتزام" .

في 25 فيفري من سنة 1977م خرج الشعب الجزائري لكي ينتخب على ممثليه في المجلس الشعبي الوطني . والذي لا يمكنه أن يصوّت لعذر ، يُصوَّت عليه بالوكالة ، ولقد فصّلت الأوامر الصادرة عن القيادة في ذلك (2) . وكان كل جزائري بلغ سن 19 سنة وتتوفر فيها مجموعة من الشروط ، يمكنه أن يؤدي واجبه الانتخابي ، كما كان يمكن لكل جزائري بلغ من العمر 25 سنة يمكنه كذلك الترشح والانتخاب عليه إذا وصل إلى القائمة الانتخابية التي يحددها الحزب (3) .

إن قضاة الحكم والنيابة العامة والمواطنين الممارسين لوظيفة ذات سلطة في الإدارات والمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات العمومية وأعضاء الجيش الشعبي الوطني الشعبي وهيئات الأمن ، لا يجوز انتخابهم في الدائرات التي يعملون بها ، وإذا ما تم انتخابهم ، فهم ملزمين بالتخلي عن مناصبهم أو طلب الاستفادة من القانون الأساسي لديهم من الحالات الخاصة (انتداب ، استيداع) . وللإشارة يمنع الجمع بين وظيفة النائب وعضو مجلس شعبي (4) .

اِنتخب الشعب الجزائري نوابه في 25 فيفري 1977م ، والذين اختلفوا عددهم من ولاية لأخرى فمثلا في ولاية الجزائر العاصمة قُدروا بحوالي 27 نائبا أم في بلدية بسكرة فلقد قدروا بحوالي 08 نواب بينما قُدروا في ولاية أدار بـ 03 نواب بينما وصل عدد ممثلي ولاية وهران إلى 12 نائبا وهكذا (5) ، وهذا

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 464 -465 .

(2) – المرسوم رقم 77-36 مؤرخ في 30 جانفي 1977م ، يتعلق بالتصويت بالوكالة للمواطنين الجزائريين المتغيبين عن بلدياتهم يوم انتخـــاب المجلس الوطني الشعبي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/14 ، 1977/02/16 ، ص 273 وما بعدها .

(3) – المادة 05 من الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس ، المصدر السابق ، ص 35.

(4) - المادة 08 و09 و10 من الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس ، المصدر نفسه ، ص 35.

(5) – يمكن مراجعة قائمـــة نواب المجلس الشعبي الوطني المنتخبين في سنة 1977م ، في الملحق رقم : 04 ص316-318 ، من هذا العمل .

راجع كما أسلفنا إلى عدد السكان ، فكلما قل عدد سكان الولاية قل نوابها في المجلس الشعبي الوطني والعكس صحيح . أما غالبية النواب فلقد كانوا من العمال والموظفين ومن الأساتذة ومن مرشحي الحزب والمنتخبين المحليين والموظفين السامين في الدولة (1) .

ج –صلاحيات المجلس الشعبي الوطني :

لقد منح دستور 1976م مهمة التشريع للمجلس الشعبي الوطني ، بل عَدَّه المؤسسة الوحيـــدة التي تمارس صلاحية التشريع في الجزائر بعد العودة إلى الحياة الدستورية بطبيعة الحال (2) ، أما قبل انتخابه فلقد كانت مهمة التشريع من مهمة الحكومة التي فوضها لها مجلس الثورة . وبالإضافة إلى التشريع فلقد منح له الدستور صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية ، قبل أن يصادق عليها رئيس الجمهورية (3) ، ويكون ذلك بأغلبية تامة ، كما يمكن للمجلس أن يستجوب كتابيا الحكومة حول قضايا الساعة ،كما يمكنه كذلك سؤال أي عضو من أعضاء الحكومة كتابيا ، والآخر ملزم بالرد كتابيا خلال 15 يوما (4) . وفيما يلي نقدم أبرز المجالات التي يمكن للمجلس الوطني الشعبي أن يشرّع فيها (5) :

- الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد ...
- القواعد العامة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة وبخاصة الزواج والطلاق والبنوة والأهلية والمواريث .
- القواعد العامة للقانون الجزائي والإجراءات الجزائية وبخاصة تحديد الجنايات والجنح والعقوبات المناسبة لها ، والعفو الشامل وتسليم المجرمين .
- القواعد العامة لقانون الإجراءات المدنية وطرق التنفيذ .
- النظام العام للالتزامات المدنية والتجارية .
- القواعد العامة المتعلقة بنظام الانتخابات .
- التنظيم الإقليمي والتقسيم الإداري للبلاد .
- المبادئ الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية .

---

(1) – لمزيد من التفصيل حول تركيبة المجلس الشعبي الوطني المنتخب في سنة 1977م ، يمكن مراجعة ، صالح بلحاج : السلطة التشريعية ... مرجع سابق ، ص 55-60 .
(2) – المادة 126 من دستور 1976م ، ص 1315 .
(3) – المادة 159 من دستور 1976م ، ص 1321 .
(4) – المادة 161 وما بعدها من دستور 1976م ، نفس الصفحة .
(5) – المادة 151 من دستور 1976م ، ص 1319 -1320.

- تحديد سياسة التربية وسياسة الشباب .
- الخطوط الأساسية للسياسة الثقافية .
- إقرار المخطط الوطني .
- التصويت على ميزانية الدولة .
- إحداث الضرائب والجنايات والرسوم الحقوق بجميع أنواعها وتحديد وعائها ونسبها .
- القواعد العامة للنظام الجمركي .
- القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية والسكان وقانون العمل والضمان الاجتماعي .
- الخطوط العريضة لسياسة الأعمار الإقليمي ، والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات .
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه .
- النظام العام للغابات .
- النظام العام للمياه .

هذه أبرز المجالات التي يمكـــــن للمجلس الوطني الشعبي أن يشرّع فيها ، ولكن اللافت للانتباه في دستور 1976م في هذا الجانب ؛ يعني جانب التشريع هو أنه يمكـــن لرئيس الجمهورية أن يشرّع عن طريق أوامر ، وهاهو نص المادة التي تقول بذلك :"لرئيس الجمهورية أن يشرّع فيما بين دورة وأخرى للمجلس الوطني عن طريق إصدار أوامر تعرض على موافقة المجلس الشعبي الوطني في أول دورة" [(1)] ، هذا ويمكن أن نستدل بمادة أخرى من الدستور التي تبين أن رئيس الجمهورية يزاحم المجلس في مهمته ، حيث تقول المادة 111 من الدستـــور : "[لرئيس الجمهورية] حق إصدار العفو وحق إلغاء العقوبات أو تخفيضها ، كذلك حـــــق إزالـــة كل النتـــائج القانونيـــة ، أيا كانت طبيعتهـــا ، والمترتبة على الأحكـــام التي تصـــدرها المحـــاكم" [(2)] .

د–سير وإدارة المجلس :

د1– تنصيب هياكل المجلس:

جاء في المادة 141 من دستور 1976م أن "المجلس الشعبي الوطني يبتدئ فترته التشريعية وجـــوبا في اليوم الثامن الموالي لانتخاب المجلس الشعبي الوطني" ، كما جاء أيضا : "ينتخب المجلس مكتبه ويشكل لجانــــه" ، وجاء في المادة 142 من الدستـــور : "يُنتخب رئيس المجلس الشعبي الوطني للفترة

(1) – المادة 153 من دستور 1976م ، ص 1320 .
(2) – البند 13 من المادة 111 من دستور 1976م ، ص 1312 .

التشريعية". وفعلا فلقد تم في 05 مارس 1977م تنصيب المجلس الوطني الشعبي وانتخاب التاريخي رابح بيطاط رئيسا لهذا المجلس (1) ، وبعد وضع النظام الداخلي للمجلس تم انتخاب اللجان (2) ورؤسائها ، كم تم انتخاب مكتب المجلس ، والذي يتكون من أربعة ، وهم نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني ، وكانوا : عمار شيبان ومحمود قنز وجلول ملايكة والعياشي ياكر (3) .

بعد انتخاب المجلس وتشكيل لجانـــه باشر المجلس مهامـــه في وضع القوانـــين والتصويت عليها أو التصويت على القوانين المقدمة إليه بالإضافة إلى مراقبته للحكومة . ومن المنطقي أن يكون تشريع القوانين عن طريق إعداد النصوص ودراستها ومنـــــــاقشتها والتصويت عليها بعد ذلك ، أو عن طريق دراسة قوانين ومشاريع الحكومة والتصويت عليها .

د2– أبرز ما شرّعه المجلس ما بين (1978-1977م) :

شرّع المجلس من مارس 1977م وإلى غاية نهاية 1978م ما يلي :

- أقر تعديل قانون الإجراءات الجزائية الذي كان قد صدر في سنة 1966م ، وكان قد أقر التعديل في سنة 1978م (4) .
- أقر تعديل قانون العقوبات ، الذي كان قد صدر في سنة 1966م ، وكان قد أقـــر التعديل في سنة 1978م (5) .
- أقر قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، والذي صدر في 1978م (6) .
- أقر القانون الأساسي للعامل ، والذي صدر في سنة 1978م (7) .

---

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 465 .

(2) – من بين هذه اللجان ، وهي تقريبا نفس لجان المجلس التأسيسي أو المجلس الوطني : اللجنة القانونية والإدارية ، اللجنة الاقتصادية ، لجنة التربية والثقافة ، لجنة الشؤون الاجتماعية ، لجنة الثورة الزراعية ، لجنة الشؤون الخارجية ، لجنة التخطيط والمالية ، كما يمكن إنشاء لجان ، لمزيد من التفصيل حول اللجان وعملها وطريقة عملها ، راجع الفصل الرابع من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الصادر في 1977م ، ص 944-946 .

(3) - صالح بلحاج : المرجع السابق ، ص 59 .

(4) – الأمر رقم 78-01 المؤرخ في 11 فيفري 1978م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/15 ، العدد/ 06، 1978/02/14 ، ص 175 .

(5) – الأمر 78-03 مؤرخ في 11 فيفري 1978م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/15 ، العدد/07 ، 1978/02/14 ، ص 175 .

(6) – القانون رقم 78 -02 مؤرخ في 11 فيفري 1978م ، العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 171-175 .

(7) – القانون رقم 78-12 المؤرخ في 05 أوت 1978م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/15 ، العدد/32 ، 1978/08/08 ، ص 724-742 .

- أقر قانون المالية لسنة 1978م وقانون المالية لسنة 1979م (1) .
- أقر الأمر المتعلق بتأميم "الشركة الجزائرية للمقاولة" (2) .
- أقر الأمر المتعلق بتأميم شركة "أشغال الشرق الكبرى" (3) .

لم يختلف المجلس الوطني المنتخب في سنة 1964م عن سابقه من ناحية الممارسة ، وبعد الانقلاب انتهى المجلس وحلت الحكومة محل المجلس الوطني في مهمة التشريع ، أي في مجال وضع القوانين ، بعد أن منحها مجلس الثورة تلك المهمة والصلاحيـــة بمقتضى الأمريـــة الصادرة في 10 جويلية 1965م ، وفي الزمن الذي مارست فيه الحكومة هذه المهمة والصلاحية طوال 10 سنوات ، كانت قد وضعت تقريبا جميع القوانين التي نعرفها اليوم ، إلى أن انتخب مجلس بعد حوالي 10 سنوات من الحكم المؤقت ، عرف بالمجلس الوطني الشعبي ، الذي بدأ في ممارسة مهامـــه وصلاحياتـــــه التي يزاحمها فيها بعض المؤسسات ، وخاصة مؤسسة الرئاسة .

(1) – يمكن مراجعة القانون رقم 78-13 المؤرخ في 31 ديسمبر 1978م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/15 ، العدد/55 ، 1978/12/31 ، ص 1167-1178 .

(2) – يمكن مراجعة القانون رقم 78-08 المؤرخ في 13 ماي 1978م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/15 ، العدد/20 ، 1978/05/16 ، ص 455 .

(3) – يمكن مراجعة القانون رقم 78-07 المؤرخ في 13 ماي 1978م ، في العدد نفسه من الجريدة الرسمية ، ص 455 .

الفصل الخامس- بناء السلطـــــــــة القضائية الجزائرية مابين (1962- 1978م) :

- أولا- تنظيم وهيكلة القضاء الجزائري ما بين (1962- 1965م) :
- ثانيا- تنظيم وهيكلة القضاء الجزائري ما بين (1965- 1978م) :
- ثالثا- حريات الجزائريين والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ما بين (1962- 1965م) :
- رابعا- حريات الجزائريين والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ما بين (1965- 1978م) :

يسعى القضاء للفصل في المنازعات المرفوعــة إليـــه ، كما يعمل على إرجاع الحقــوق لأصحابها ، وذلك من خلال أجهزته والقوانين ، وذلك من أجل قيمة عظيمة ، ألا وهي العدل ، والعدل يقتضي إحقاق الحق وإبطال الباطل والمساواة . ومن دون القضاء ستنتشر الفـــوضى وتفقد الدولة مصداقيتها وقوتها . "والعدل قيمة مطلقة لا تدخلها النسبية . كل القيم الأخلاقية ، يمكن أن تتزاحم ويُقدم بعضها على بعض ، ويمكن أن يضحى ببعضها في بعض السياقات والإكــراهات والضرورات إلا قيمة واحدة ، ألا وهي العدل ، لذلك جعل الله عزوجل العدل أُمَّ القيم وغايـــة كل الرســـالات . العدل لا تدخله النسبيـــة ، والعدل يكون مع الصغير والكبير مع المسلم وغير المسلم مع البر والفاجر مع العدو والصديق" (1) .

إن بناء السلطة القضائية هو جزء من البناء السياسي للدولة . فالقضاء يعمل على إحقاق الحق وتطبيق القوانين على المخالفين في شتى المجالات . وكما تُبنى السلطة التنفيذيـــة والتشريعيـــة لابد أن تُبنى السلطة القضائية ، وبالرغم أن السلطة التنفيذية وحتى السلطة التشريعية ، هما اللتان تُشرفان على بنائها إلا أنها لا تقوم ولا تُبنى من أجل خدمة رجالات تلك السلطـــة أو تلك أو أي جهة ، فهدفها الأساسي هو إقامـــــة العدل في المكان التي هي فيه . وسنحاول في هذا الفصل التطرق لأبرز المجهودات التي قدمتها القيادة الحاكمة لبناء هذه السلطة طوال الفترة الممتدة ما بين (1978-1962م) .

ولتحقيق العدل عملت السلطة الجزائــرية كغيرها من السلطات على بناء هذه السلطة المهمة في حياة الشعوب ، ومن بين هذه الشعوب ؛ الشعب الجزائري الذي ظُلم وعاني طويلا تحت ليل الاستعمار الفرنسي ، لذلك فهو يحتاج إلى عدل حقيقي في الجزائر المستقلة وإلا ستنتشر الفوضى ويفقد الجزائريون الثقة في حكّامهم كما سيفقدها كل محكوم في ظل أي سلطة لا تعمل على إقامة العدل بين محكوميها .

أولا–تنظيم وهيكلة القضاء الجزائري ما بين (1965–1962م) :

لقد أخرجت الجزائر في عهد أحمد بن بلة العديد من المراسيم والأوامر والقوانين التي تنظيم هذه الجهة المهمة في الدولة . وبموجبها تأسست أجهزة قضائية عادية وخاصة ، مثّلت السلطة القضائية في الجزائر المستقلة .

أ–تنظيمه ما بين (1965-1962م) :

لقد وجد قادة الاستقلال أنفسهم أمام واقع صعب في كل المجالات ، وكان من بين مجالات هذا الواقع الصعب ، المجال القضائي أو النظام القضائي الذي كان مبنياً على التفرقة والتمييز العنصري ، أضف إلى ذلك

(1) – محمد بن المختار الشنقيطي : شذرات من الفقه السياسي ، تـــــأملات تأصيلية في أمهات القيـــــم الإسلامية ، الحلقة/05 (الحلقة سمعية–بصرية) ، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق ، الدوحة ، قطر ، 2013 . والرابط الالكتروني للحلقة كالتالي :
- *https://www.youtube.com/watch?v=wclEiapBuYQ*

مغادرة الكوادر التي كانت تُـؤطر القضاء من المعمرين والفرنسيين بعد استقلال الجزائر ، أضف إلى ذلك وجود تشريعات فرنسية تناقض السيادة الوطنية ، لذلك كان عليهم القيام بإصلاحات وتغييرات جذرية في هذا الميدان ، إن تَطلّب ذلك ، وأن يتركوا ما يمكن أن يعملوا به في البداية إلى أن يجدوا البديل والحلول (1) ، لذلك نجدهم أصدروا القوانين والمراسيم والقوانين التالية لتنظيم قضاء الجزائر المستقلة :

- أخرج المجلس الوطني التأسيسي قانون رقم 62-157 مؤرخ في 31 ديسمبر 1962م (2) ، نص على إبقاء العمل بالنصوص والتشريعات الفرنسية ما لم تكن متناقضة مع السيـــادة الجزائرية في كل الجوانب ، ومن بينها الجانب القضائي .
- تعيين مؤقت لمحامين جزائريين في الجهات القضائية ومعهم موظفين آخرين ككتاب ضبط ومترجمين ومدافعين قضائيين ووكلاء شرعيين ، وذلك بنص الأمر رقم 62-49 المؤرخ في 21 سبتمبر 1962م ، وهذا الأمر أدى على حسب ما يذكر الباحث بوبشير محند أمقران لسيطرة الإطارات الجزائرية على الجهاز القضائي في الأشهر الأولى من سنة 1963م (3) .
- تمكين محاكم المرافعة الكبرى المتواجدة في العاصمة ووهران وقسنطينة بالفصل في المنازعات المدنية والجزئية بقاضي فرد وبحكم غير قـــــابل للاستئنـــــاف ، وذلك بنص الأمر رقم 62-42 المؤرخ في 18 سبتمبر 1962م (4) .
- تمكين لرئيس المحكمة الإدارية –مؤقتا– أن يحكم في النوازل كقاضي فرد وبدون تدخل مندوب الحكومة في المسائل التالية : النزاعات القضائية الخاصة بمجلس الدولة ، الضرائب المباشرة والأداءات المماثلة ، مخالفة نظام السير في الطرق الكبــــــرى ، وذلك بنص المرسوم رقم64–200 المؤرخ في 1964/07/03م (5) .
- إبرام الجزائر مع بروتكول (اتفاق) بتاريخ 28 أوت 1962م ، تهدف من خلاله إحالة ملفات قضايا الجزائريين من محكمة النقض الفرنسية ومجلس الدولة الفرنسي إلى الجهات القضائية الجزائرية (6) .

(1) – بوبشير محند أمقران : النظام القضائي الجزائري ، الطبعة/03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 200 .

(2) - *voir , loi n° : 62-157 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre , de la législation en vigueur au 31 décembre 1962 ,op-cit, p 18 .*

(3) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 201 ، ويمكن مراجعة الأمر الذي ينص على ذلك في :

- *Le Journal Officiel de l'état algérien , année /01 , Numéro/18 , 23/09/1962, p277.*

(4) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 201 ، ويمكن مراجعة الأمر الذي ينص على ذلك في :

- *Le Journal Officiel de l'état algérien, année /01 , Numéro/16 ,21/09/1962, p 211.*

(5) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 201 ، ويمكن مراجعة المرسوم الذي ينص على ذلك في : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/01 ، العدد/14، 1964/07/14م ، ص 215 .

(6) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 202 .

- إلغاء المحاكم الشرعية ، وتحويل اختصاصاتها إلى محاكم المرافعة بموجب مرسوم رقم 63-261 مؤرخ في 22 جويلية 1963م [1] .
- إنشاء المجلس الأعلى [للقضاء] والذي يتكون من أربعة غرف هي : غرفة القانون الخاص ، الغرفة الاجتماعية ، الغرفة الجنائية ، الغرفة الإدارية . وخولت له الاختصاصات السابقة ، المحكمة الفرنسيـــــــــــة ومجلس الدولة الفرنسي . وذلك بنص القانون رقم 63-218 الذي أصدره المجلس الوطني التأسيسي [2] .
- إلغاء المحاكم التجارية بموجب المرسوم بموجب المرسوم رقم 63-66 المؤرخ في 01 مارس 1963م ، وأنشأت بدلا منها غرف تجارية في محاكم المرافعة الكبرى المنعقدة في كل من الجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة ، وعنابة ، يرأسها قاضي يعينه رئيس محكمة المرافعة الكبرى ، ويساعده مساعدان من التجار المنتخبين [3] .
- إنشاء المحكمة الجزائية للدولة بموجب الأمر رقم 62-48 المؤرخ في 21 سبتمبر 1962م ، والتي حدد مقرها بالجزائر العاصمـــة ، ويشمل اختصاصها كامل التراب الوطني . وهي تتشكل من ثلاثة قضاة ، تعمل على الفصل في الجنايات وجنح القانون العام بحكم غير قابل لأي طعن سوى طلب العفو ، والذي ينبغي أن يقدم خلال ثلاثـــة أيام من صدور الحكـــم ، ولقد أُلغيت هذه المحكمـــة بعد ثلاثة أشهر من إنشائها بموجب مرسوم رقم 62–127 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962م [4] .
- تحويل غرف جنح محاكم المرافعة الكبرى إلى محاكم شعبية بموجب مرسوم 63-107 المؤرخ في 04 أفريل 1963م ، جعل هيئة حكم تتشكل من قاضي محكمة المرافعة الكبرى رئيسا ومساعدين محلفين اثنين لهما رأي استشاري فحسب [5] .
- إنشاء محاكم جنـــائية شعبية بموجب المرسوم رقم 63-146 المؤرخ في 25 أفريل 1963م يوجد مقرها في 10 ولايات ، وتتشكل هيئة حكمها من ثلاثة قضاة محترفين وستة مســاعدين محلفين ذوي أصوات

---

(1) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 202 –203 ، ويمكن مراجعة المرسوم الذي ينص على ذلك في :

- *Le Journal Officiel de La République Algérienne ,année/02 , numéro/51 , 25/07/1962, p751 .*

(2) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 202 ، ويمكن مراجعة نص القانون الذي بموجبه تأسس في :

- *Le Journal Officiel de La République Algérienne ,année/02 , numéro/43 ,28/06/1963, p662-668.*

(3) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 203 ، ويمكن مراجعة المرسوم الذي ينص على ذلك في :

- *Le Journal Officiel de La République Algérienne ,année/02 , numéro/10 , 05/03/1963, p233 .*

(4) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 203 .

(5) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة ، ويمكن مراجعة المرسوم الذي ينص على ذلك في :

- *Le Journal Officiel de La République Algérienne ,année/02 , numéro/23 , 19/04/1963, p355-356.*

في المداولات . وتصدر هذه المحاكم أحكاما قابلة للطعن بالنقض في ميعاد 08 أيام كاملة (1) .

ب – هيكلته ما بين (1962-1965م) :

ب1 – الأجهزة القضائية العادية (2) :

1– على مستوى الدرجة الأولى :

- **في المواد المدنية :**

وهناك محاكم المرافعة ، والتي تختص أساسا بمسائل الأحوال الشخصيــة (طلاق ، نفقة ، ميراث وغيرها) ، بالإضافة إلى محاكم المرافعة الكبرى، التي وصل عددها الى 19 ، أضف إلى ذلك المجالس الاجتماعية .

- **في المواد الجزائية :**

وهناك : محاكم المخالفات والمحاكم الشعبية للجنح والمحاكم الجنائية الشعبية .

2- على مستوى الدرجة الثانية :

وتوجد ثلاث محاكم استئناف ، واحدة في قسنطينة والثانية في الجزائر العاصمة والأخيرة موجودة في وهران .

3 - في القمة :

ويوجد في القمة المجلس الأعلى [للقضاء] ، والذي يعد محكمـــة من الدرجة الأولى أو محكمة من الدرجة الثانية ؛ وذلك في المواد الإدارية ، ومحكمة نقض في مواد أخرى .

ب2 - الأجهزة القضائية الخاصة :

ويقصد بالأجهزة القضائية الخاصة ، هيئات التقاضي التي أُسست أو تُؤسس لمقاضـــاة فئة معينة من الناس والقضايا ، وقد كان منها الدائم والمؤقت ، ومن أبرز الأجهزة القضائية الخاصة ، القضاء العسكري ، الذي يقاضى من خلاله العسكريون أو من ينتسبون إلى المؤسسة العسكرية .

1–المحاكم العرفية :

المحكمة العرفية ، هي محكمة عسكرية ، وعلى حد علمنا لم تكن هناك إلا محكمة عرفية وحيدة في عهد

---

(1) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 203 .

- *Le Journal Officiel de La République Algérienne ,année/02 , numéro/29,10/05/1963,p421-424 .*

(2) – بوبشير محند أمقران : المرجع السابق ، ص 204 .

أحمد بن بلة ، وهي المحكمة التي أقامها أحمد بن بلة لمحاسبة العقيد محمد شعباني [1] ، قائد الناحية العسكرية الرابعة على تمرده [2] ، ولقد حكم عليه بالإعدام ، بعد انتهاء المحاكمة . فقبل صدور قانون القضاء العسكري ، كان العسكريون المخالفين ، تُقام لهم محكمة عرفية أو المحكمة الجنائية الثورية . ولقد ترأس هذه المحكمـــــة ، التي تشكلت في مدينة وهران ، القاضي المدني محمد زرطال ، وثلاثة عسكريين هم : الشاذلي بن جديد ، عبد الرحمن بن سالم ، السعيد عبيد [3] .

2- المحكمة العسكرية :

ومن أبرز الأجهزة القضائية الخاصة في عهد أحمد بن بلة ، المحكمة العسكرية ، التي جاء بها قانون القضاء العسكري الصادر في سنة 1964م ؛ هذه الجهة القضائية غير المدنية ، التي تنظــر وتفصل في قضايا العسكريين أو من ينتسبون إلى المؤسسة العسكـــــرية حتى ولو كـــــانوا مدنيـــــين . ولقد صدر قانون القضاء العسكري تحت رقم 64-242 مؤرخ في 22 أوت 1964م [4]، في 29 سبتمبر من سنة 1964م .

بموجب هذا القانون أُنشأت ثلاثة محاكم عسكرية . يوجد مقر المحكمة العسكرية الأولى في الناحية العسكرية الأولى بالبليدة ، والثانيـــة مقرها الناحيــة العسكريــة الثانية في وهران ، والثالثة مقرها الناحية العسكرية الخامسة في قسنطينة . ويمتد اختصاص المحكمة العسكرية الثانية ليشمل الناحية العسكرية الثانية والثالثة ، ويمتد اختصاص المحكمة العسكرية الثانية ليشمل الناحية العسكرية الخامسة والرابعة ؛ أما المحكمة العسكرية الأولى ، فهي تشمل الناحية العسكرية الأولى فقط [5] .

تتهيكل المحكمة العسكرية من رئيس وقاضيين مساعدين ، ويتولى رئاسة المحكمة العسكرية الدائمة ، قاضي من محاكم الاستئناف أو من محاكم الابتدائية الكبرى (قاضي مدني) ، وعندما يكون المتهم جنديا أو ضابط صف

(1) – العقيد محمد شعباني : اسمه الحقيقي ، الطاهر شعباني ، من مواليد 04 سبتمبر 1934م ، بـ "أوماش" في بسكرة ، تلقى تعليمه الأول في مسقط رأسه ، ثم انتقل في سنة 1950م ، إلى قسنطينة ليواصل تعليمه في معهد عبد الحميد بن باديس ، أين احتك بمجموعة من المناضلين وأدرك وجوب العمل المسلح ، لذلك نجده من بين الأوائل الذين لبـــــوا النداء عند اندلاع الثورة الجزائرية ... عمل كاتبـــا لـ "سي الحواس" ... وبعد وفاة "سي الحواس" في سنة 1959م ، خلفه على رأس الولايــة السادســة (الصحـــراء) ، وكان له دور كبير في توسيع العمليات العسكرية في الصحراء ... انضم قبيل الاستقلال إلى تحالف الهواري بومدين–أحمد بن بلة ، وبعد الاستقلال تولى قيادة الناحية العسكرية الرابعة . موسوعة تاريخ الجزائر (1962-1830م) ، قرص مضغوط ، مرجع سابق ، بتصرف .

(2) - يمكن مراجعة نص أمر إنشــاء محكمة عـــــرفية ، والذي كان تحت رقم 64-211 ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/20، 1964/08/04 ، ص 306 -307 .

(3) – الشاذلي بن جديد : مذكرات ، الجزء/1، ملامح حياة (1979-1929) ... ، مصدر سابق ، ص 210 -211 .

(4) – يمكن مراجعة قانون القضاء العسكري الصادر في 1964م في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد /36 ، 1964/09/29 ، ص 548-560 .

(5) – المادة 01 من القانون القضاء العسكري الصادر في 1964م ، ص 584 .

يتعين أن يكون أحد القضاة المساعدين ضابط صف ، وعندما يكون المتهم ضابطا يتعين أن يكون القضاة المساعدون ضباطا من نفس رتبة المتهم (1) .

تُشَكل المحكمة العسكرية لتسليط العقـــــوبات في إحدى المخالفـــــات التالية : عدم الطاعة والفرار من الجندية ، التمـــــرد العسكري ، عدم الخضـــــوع وطـــــرق العنف ، إهـــــانة الرؤساء ، ارتكاب أعمال شائنة إزاء الجيش أو العلم أو العصيـــــــان . ولقد حدد قانون القضـــــاء العسكري الصادر في 1964م العقوبات للمخالفات السابقة ، وذلك بحسب درجة المخالفة ، نذكر منها : الإعدام ، السجن المؤبد ، السجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة ، التجريد من الرتبة العسكرية والعزل (2) .

ثانيا–تنظيم وهيكلة القضاء الجزائري ما بين (1965- 1978م) :

من المنطقي القول أن القيادة الحاكمة بعد أحمد بن بلة قد سارت بالتنظيم القضائي والقـــــواعد القضائية وحتى القوانين المعمول بها ، ولكنها بعد ذلك غيرت من الهيكل القضائي واستحدثت جهات أخرى ووضعت القوانين المنظمة والمعاقبة والمجازية .

أ–تنظيمه ما بين (1978-1965م) :

لقد أصدرت القيادة الحاكمـــــة العديد من المراسيم والقوانين المنظمـــــة للقضاء ، منها ما ألغى قوانين ومنها ما عَدلت مواد ضمن هذه القوانين ، ومنها ما جاءت بجديد ، وفيما يلي نذكر أبرزها :

- أمر رقم 65-278 المؤرخ في 16 نوفمبر 1965م ، يتضمن التنظيـــــم القضـــــائي (3) ، حيث أُسس في الجزائر وعلى مستوى كل ولاية من ولايات الوطن المقدرة بـ 15 ولاية ، مجلسا قضائيا ؛ أي أنه أصبح هناك 15 مجلسا قضائيا ، وستحل هذه المجالس محل محاكم الاستئناف . هذا وستُنقل إلى هذه المجالس القضائية اختصاصات المحاكم الإدارية . كما تم حل المـــحاكم محل المحاكم الابتدائية الكبرى والمحاكم الابتدائية التي كانت في العهد السابق ، أضف إلى ذلك أن هذه المحاكم ستُنقل لها اختصاصات مجالس العمال والمشغلين ، وستقضي جميع هذه المحاكم بقاضي فرد . كما تم في الأمر ، إقرار القضاء العسكري الذي أنشأ في عهد الرئيس المنقلب عليه الرئيس أحمد بن بلة ، والذي كان قد وضعه المجلس الوطني (الهيئة التشريعية) الـمُحلّ بعد الانقلاب (4) .

(1) – المادة 02 و03 من القانون القضاء العسكري الصادر في 1964م ، ص 584 .
(2) – الكتاب الثاني من قانون القضاء العسكري الصادر في 1964م ، ص 553-560 .
(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/96 ، 1965/11/23 ، ص 1290 .
(4) – التنظيم القضائي الصادر في 1965م ، ص 1290 .

- مرسوم رقم 65-279 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والذي يتعلق بتطبيق الأمر رقم 65-278 المؤرخ في 16 نوفمبر 1965م ، والمتضمن التنظيم القضائي (1) (يعني الأمر السابق ، المذكور أعلاه) . ومن أبرز ما جاء فيه : إمكانية تقسيم المحاكم التي تقضي بقاضي فرد إلى مجموعة من الغرف (الأقسام) ووجوب توفر ثلاثة قضاة في المجلس القضائي الواحد على الأقل وإمكانيـــة تقسيم كل مجلس قضائي إلى مجموعة من الغرف (الأقسام) . ومما جاء في المرسوم كذلك نقل اختصاصات المحاكم الإدارية إلى المجالس القضائية ونقل اختصاصات مجالس العمال وأرباب العمل إلى المحاكم العادية الجديدة وغيرها (2) .
- مرسوم رقم 65-280 مؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، يتضمـــن تحديد مراكز المحـــــاكم ودائرات اختصاصهـــا (3) ، وفي هذا المرسوم حدد عدد المحاكم بـ 133 محكمة ، كما بينت مراكز هذه المحاكم ودائرة اختصاص كل محكمة (البلديات التابعة لكل محكمة) ، كما قدم لنا عدد المحاكم ودائرة اختصاص كل واحدة من المحاكم ومراكز المجالس القضائية ودائرة اختصاص كل واحدة من المجالس القضائية المنتشرة عبر التراب الوطني ، والمقدرة بـ 15 مجلسا قضائيا .
- مرسوم رقم 65-281 مؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، يتضمن ترتيب المجالس القضائيـــة عبر الوطن وكذلك المحاكم (4) ، وكان هذا المرسوم قد أُلحق بملحق يبين فيه ترتيب المجالس القضائيــــة وترتيب المحـــــاكم (5) .
- مرسوم رقم 65-282 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والذي يتضمن تنظيم وزارة العدل ، والتي قسمت إدارتها المركزية إلى أربعة مديريات وهي : مديرية الشؤون القضائية ، مديرية الموظفين والإدارة العامة ، مديرية التشريع ، ومديرية إعادة التهذيب وإعادة التأهيل الاجتماعي . وكان على رأس كل مديرية مدير ، هذا عن الإدارة المركزية أم الإدارة اللامركزية ، فتمثلها المحاكم والمجالس القضائية المنتشرة عبر التراب الوطني ومؤسسات إعادة التهذيب والسجون وغيرها (6) .
- إصدار القوانين الـمُنظمة والمجازية أو المعاقبة ، ومن أبرزها قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات المدنية الصادرة في سنة 1966م ، قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين الصادر في سنة 1972م ، وقانون المدني والقانون التجاري الصادرين في سنة 1975م وقانون القضاء العسكري الصادر في سنة 1971 م .

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد السابق ، ص 1290 -1291 .
(2) – عبد العزيز سعد : أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988 ، ص 27 .
(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد السابق ، ص 1291-1296 .
(4) – المصدر نفسه ، ص 1297 .
(5) – الملحق منشور في المصدر نفسه ، ص 1297-1300 .
(6) – نص المرسوم منشور في المصدر نفسه ، ص 1300 .

- إصدار أمر يتمم من خلاله قانـــــون المجلس الأعلى [للقضاء] ، وذلك بنص الأمر رقم 74-72 المؤرخ في 16 جويلية 1974م ، المتضمن تتميم القانون رقم 63-218 المؤرخ في 18 جوان 1963م ، والمتضمن إنشاء المجلس الأعلى (1) . وللإشارة فلقد كان هذا المجلس الأعلى منذ الاستقلال "لا يضم سوى رئيس أول وأربعة رؤساء غرف ونائب عام وأربعة محـــامين عامين كقضاة للنيابة وعشرين مستشارا كقضاة للحكم ، ولا يتألف إلا من أربعـــة غرف ، هي : غرفة القانون الخاص ، الغرفة الاجتماعية ، الغرفة الجزائيـــة ، الغرفة الإدارية" ، وأصبح بنص هذا الأمر المتمم "يضم رئيس أول ونائب رئيس وسبعة رؤساء غرف وثلاثة وأربعين مستشارا كقضاة للحكم ، ونائبا عاما وسبعة محامين عامين ، ويتكون من سبعة غرف ، هي : الغرفة الإدارية ، الغرفة المدنية ، الغرفة الجزائية الأولى ، الغرفة الجزائية الثانية ، غرفة الأحوال الشخصية ، الغرفة التجارية والبحرية ، الغرفة الاجتماعية" (2) .
- استحداث مجالس قضائية جديدة بعد أن تم التقسيم الإداري الجديد في سنة 1974م ، وذلك بنص الأمر رقم 74-73 المؤرخ في 12 جويلية 1974م (3) ، يتضمن استحداث مجالس قضائية ، فبعد أن كانت قبل هذا التاريخ تقدر بـ 15 مجلسا قضائيا على قَدِ العمالات (الولايات) ، أصبح عددها منذ التاريخ المذكور أعلاه تقدر بـ 31 مجلسا قضائيا على قد العمالات .
- استحداث جهات قضائية جديدة ، سماها المتخصصـــــون بـ "الجهات القضائية الخاصة" ، ومن أبرزها في عهد الهوراي بومدين : قضاء لجان الثورة الزراعية ، قضاء المجالس الخاصة لقمع الجرائم الاقتصادية ، المجلس القضائي الثوري ومجلس أمن الدولة ، ونضيف لها القضاء العسكري ، الذي استحدث في أواخر أيام الرئيس أحمد بن بلة وأُقر في عهد الهواري بومدين (4) .

ب – هيكلته ما بين (1965-1978م) :

بعد المراسيم والأوامر السابقة التي تحمل القوانين ، وربما مراسيم وقوانين أخرى لم نذكرها أصبح هيكل القضاء الجزائري في عهد الهواري بومدين ، يتكون من المحاكم والمجالس القضائية والمجلس الأعلى للقضاء .

ب1 – الأجهزة القضائية العادية :

1–المـــــحاكم :

وهي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي الجزائري ، كما هو الأمر في جميع الأنظمة القضائية

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/58 ، 1974/07/19 ، ص 798 -799 .
(2) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 27 -28 .
(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد السابق ، ص 799 -800 .
(4) – سنتعرض لهذا فيما سيأتي ، ولمزيد من الاطلاع حولها ، يمكن مراجعة عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، الباب الرابع .

في العالم [1] . والمحكمة مؤسسة تعمل عن طريق مجموعة من أجهزتها وعن طريق القانون للفصل في المنــازعات وإرجاع الحقوق إلى أصحابها . توجد في الجزائر على مستوى كل دائرة من دوائـر الوطـن . قُدر عددها في الجزائر بعد صدور أمر التنظيم الإداري في سنة 1965م بـ 132 محكمة [2] . تضم الجزائر العاصمة 10 محاكــم ، وتضم عنابة 09 محاكم ، وتضم باتنة (الأوراس) 07 محاكم ، وتضم قسنطينة 15 محكمة ، وتضم الأصنام (الشلف) 08 محاكم ، وتضم المدية 10 محاكم ، وتضم ورقلة (الواحات) 09 محاكم ، وفي وهران 11 محكمة ، وفي سعيدة 06 محاكم ، وتضم بشار (الساورة) 06 محاكم ، وتضم سطيف 12 محكمة ، وتضم تيارت 06 محاكم ، وتضــم تيزي وزو 10 محاكم ، وتضم تلمسان 06 محاكم [3] .

تتهيكل كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة وأقسامها (غرفها) ، والتي هي : القسم المدني ، القسم الجزائي، قسم الأحداث (دون سن الرشد) ، كما توجد هناك هيئة التحقيق وهيئة النيابة العامة وأخيرا كتابة الضبط [4] .

تعمل المحكمة على النظر في القضايا المدنية والتجارية وغيرها [5] . ونقصد بالقضايا المدنية كل المنازعات والخصومات التي تقع بين جميع الناس ؛ بين المواطنين أو الأجانب كالخلافات والنزاعات التي تحصل بسبب عقود البيع أو الشراء وعقد الزواج قسمة التركات وطلب استرجاع الديون ،كمل تنظر وتفصل في القضايا الجزائية كجرائم الضرب والجرح العمدي والسرقة واختلاس أموال الدولة وجرائم الدعارة وخيانة الأمانة وتزوير الوثائق ، كما تنظر وتفصل كذلك في قضايا الأحداث ؛ بمعنى الجرائم والمخالفات التي يرتكبها القصر (دون 18 سنة) بغض النظر إن كانت هذه الجرائم أو المخالفات جنحـة أو جنايـــة أو مخالفـــة كالسرقـــة أو الضرب أو الجرح العمدي أو حتى القتل وغيرها [6] .

2- المجالس القضائية :

وهي الجهة القضائية الثانية في الهرم القضائي الجزائري منذ الإصلاح الذي حدث سنة 1965م أو حتى قبله ، فالمجالس القضائية تتوسط المحاكم كقاعدة للهرم والمجلس القضائي الأعلى كقمة للهرم . ويتواجد المجلس القضائي على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن . كان عددها قبل الإصلاح المذكور سابقا ، 15 مجلسا قضائيا ؛ أي على مستوى كل عمالة هنالك مجلس قضائي ، ولكن بعد الإصلاح الإداري الذي حصل في سنة 1974م ،

(1) - عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 88 .
(2) – المرسوم رقم 65-280 المؤرخ في 18 نوفمبر 1965 ، المتضمن تحديد مراكز المحاكم ودائرات اختصاصها ، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/96 ، 1965/11/23 ، ص 1291-1296 .
(3) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات .
(4) – لمزيد من التفاصيل حول هذه الهياكل ، داخل المحكمة ، يمكن العودة إلى عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 90-95 .
(5) – عبد العزيز سعد : المرجع نفسه ، ص 88 .
(6) – المرجع نفسه ، ص 90 -91 .

أصبح عددها 31 مجلسا ، فبزيادة عدد الولايات زادت المجالس القضائيـــة ، فأصبح على مستوى كل ولايـــة من ولايات الوطن ، مجلس قضائي ، وهي كالتالي : الجزائر العاصمة ، عناية ، باتنة ، بشار ، قسنطينة ، الأصنام (الشلف) ، المدية ، مستغـــانم ، وهـــران ، ورقلـــة ، سعيـــدة ، سطيـــف ، تيـــارت ، تيـــزي وزو ، تلمسان ، (هذه قبل سنة 1974م ومنذ 1965م) ، سكيكدة ، بجاية ، البويرة ، جيجل ، البليدة، سيدي بلعباس ، معسكـــر ، المسيـــلة ، أدرار ، تمنـــراست ، بسكـــرة ، تبسة ، قالمة ، الأغواط ، الجلفة ، أم البـــواقي (هذه بعد 1974م) (1) .

يتهيكل المجلس القضائي من رئيس المجلس وهيئة النيابة العامة وكتابة الضبط بالإضافة إلى غرفها ، كالغرفة المدنية ، الغرفة الجزائية ، غرفة الأحداث ، الغرفة الإدارية ، غرفة الاتهام (هيئة التحقيق في المحكمة) (2) . ولأنها محكمة استئناف فإنها تنظر في الأحكام القضائية الـمُستأنفة لديها من المحكمة ، وتصدر فيها قراراً قضائيا ، كما أنها تنظر في القضايا لأول مرة وتطلق فيها حكما قضائيا ابتدائيا ؛ بمعنى غير نهائي يمكن أن يُستأنف على مستوى المجلس القضائي الأعلى ، ويكون ذلك في القضايا الإدارية ، فالمجلس القضائي جهة قضائية استئنافية ، كما أنها هيئة تقاضي من الدرجة الأولى في بعض القضايا وبالتحديد القضايا الإدارية ؛ ويقصد بالقضايا الإدارية أو القضاء الإداري القضايا التي تكون فيها الدولة أو الولاية أو البلدية طرفا في القضية (3) .

3- المجلس القضائي الأعلى :

يمثل هذا المجلس قمة الهرم القضائي الجزائري ، كان قد تأسس في عهد أحمد بن بلة وطُوِّر أكثر في عهد الهواري بومدين ، يُوجد مقره في الجزائر العاصمة ؛ فهو مجلس قضـائي أعلى وحيـــد ولا توجد مجالس قضائية عُليا . يعمل المجلس القضائي الأعلى بشكل عام في النظر في مدى تطبيق القـــانون وذلك عندما يُطعن بالنقض في الأحكام القضائية النهائية الصادرة عن المحاكم أو القرارات القضائية النهائية الصادرة عن المجالس القضائية ، فهو يعمل على فحص مدى تطبيق القانون ويقوّم الأخطاء إن حصل ذلك . هذا ويكون المجلس القضائي الأعلى جهة تقاضي من الدرجة الأولى أو الثانية في القضايا الإدارية ؛ بمعنى آخر ينظر المجلس القضائي الأعلى للمرة الأولى أو الثانية في القضايا الإدارية ؛ ففي المرة الثانية لأن المجلس القضائي نظر في القضية وأطلق فيها حكاما قضائيا ؛ لأن المجلس القضائي من مهامه النظر في القضايا الإدارية أم المحاكم فلا ، ويمكن أن لا ينظر المجلس القضائي في القضايا الإدارية فتُرفع مباشرة إلى المجلس الأعلى للقضاء لينظر فيها ليطلق حُكماً قضائيا ابتدائيا ونهائيا . فهو هيئة تقويم أو إقرار للأحكام والقرارات القضائية الصادرة من المحاكم أو المجالس القضائية أحيانا وهو

(1) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/58 ، 1974/07/19 ، ص 799 -800 .
(2) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 96-97 .
(3) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 97-110 .

درجة تقاضي من الدرجة الأولى أو الثانية أحيانا .

تأسس المجلس الأعلى للقضاء في عهد أحمد بن بلة بموجب القانون رقم 63-218 ، وطوِّر أكثر في عهد الهواري بومدين بعد صدور الأمر رقم 74-72 الحامل لقانون المجلس القضائي الأعلى . لقد كان المجلس الأعلى للقضاء ما بين 1963 و1975م يضم رئيس أول وأربعة رؤساء غرف وخمسة وعشرين مستشارا كقضاة للحكم ويضم كذلك النائب العام وأربعة محامين عامين كقضاة للنيابة العامة بالإضافة إلى كاتب ضبط رئيسي وستة كتاب ضبط كما يضم مجموعة من الغرف وهي : غرفة القانون الخاص ، الغرفة الاجتماعية ، الغرفة الجزائية ، الغرفة الإدارية ، ولكن بعد صدور الأمر رقم 74-72 الحامل لقانون المجلس القضائي الأعلى ، فإن هذا الأخير توسع أكثر وأصبح يتكون من رئيس أول ونائب رئيس وسبعة رؤساء غرف وثلاثة وأربعين مستشارا ومن نائب عام ونائب عام مساعد وسبعة محامين عامين ويتكون من رئيس كتاب الضبط وسبعة كُتّاب ضبط ،كما يتكون من سبعة غرف ، هي : الغرفة الإدارية ، الغرفة المدنية ، الغرفة الجزائية الأولى ، الغرفة الجزائية الثانية ، غرفة الأحوال الشخصية ، الغرفة التجارية والبحرية ، الغرفة الاجتماعية (1) .

ب2– الأجهزة القضائية الخاصة :

1- المحاكم العسكرية :

لم يجر أي تغيير على كيفية تشكيل المحكمة العسكرية والاختصاص الإقليمي للمحاكم العسكرية والمخالفات التي يُقاضى حولها العسكريون إذا ما ارتكبوها ، إلى أن صدر قانون جديد للقضاء العسكري في سنة 1971م ، فطوال الفترة الممتدة ما بين 1964م و1971م ، كانت المحكمة العسكرية تُشكل كما قدمنا ، وبصدور قانون القضاء العسكري في 11 ماي من سنة 1971م (2) ، تحت رقم 71-28 ألغي قانون العسكري الصادر في سنة 1964م (3) .

كان من أبرز ما أضافه قانون القضاء العسكري الجديد أنه أوجد محاكم عسكرية دائمة تمارس القضاء العسكري تحت رقابة المجلس الأعلى للقضاء ، أضف إلى ذلك أن هذا القانون أتى بمصطلح المحاكم العسكرية الدائمة ، وقت السلم والحرب ؛ أما عن المحاكم العسكرية الدائمة وقت السلم ، –وهي نفسها التي عرفناها سابقا– ، فهي تتشكل في الناحية الأولى والثانية والخامسة ، ويمتد الاختصاص الإقليمي للثانية إلى الثالثة ،

---

(1) – عبد العزيز سعد : المرجع نفسه ، ص 111-118 ، بتصرف .

(2) – صدر قانون القضاء العسكري في 1971م ، تحت أمر رقم 71–28 مؤرخ في 22 أفريل 1971م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/08 ، العدد/38 ، 1971/05/11 ، ص 566–600 .

(3) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 165 .

والخامسة إلى الرابعة ، أما المحاكم العسكرية الدائمة زمن الحـــرب فهي تتشكل في كل ناحية من النـــواحي العسكرية ، يترأس المحكمة العسكرية قاضي من المجالس القضائية (مدني) ، ومساعدان يكونان من العسكريين ، وإذا كان المتـــهم جنديا أو ضــــابط صف يتعين أن يكون أحد القاضيين المساعدين ضابط صف وعندما يكون المتهم ضابطا ، يتعين أن يكون القاضيان المساعدان ، ضابطين على الأقل من نفس رتبته . يُعين القضاة من طرف وزير العدل ووزير الدفاع بموجب قرار مشترك (1) .

2- المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية :

المجالس القضائية لقمـــع الجرائـــم الاقتصاديـــة ، أُنشِئت بموجب الأمر رقم 66-180 المؤرخ في 21 جوان 1966م (2) ، وذلك من أجل "قمع الجرائـــــم التي تمس بالثروة الوطنيـــة والخزينة العامـــة والاقتصاد الوطني والتي يرتكبها الموظفون والأعوان من جميع الدرجات التابعون للدولة وللمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والجماعات العمومية ولشركة وطنية ذات اقتصاد مختلط أو لكل مؤسسة ذات الحق الخاص تقوم بتسيير مصلحة عمـــــومية أو أموالا عـــــمومية" (3) . ويعتقد القاضي عبد العزيز سعد أن "الباعث الأساسي على إنشاء هذه المجالس القضائيـــة هو في الحقيقـــــة ضمان حمايـــة القطاع الاقتصادي العام المسير ذاتيا من جرائم المسيرين له أو المتعاملين معه من تجار وصناع وحرفيين وغيرهم" (4) .

كان عدد هذه المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية ، ثلاثة مجالس ، واحدة مركزها بالجزائر العاصمة والثانيـــة بقسنطينة والأخيرة مركزها وهران . يمتد الاختصاص الإقليمي للأخيرة ليشمل بالإضافة إلى وهران ، مستغانم وسعيدة وتلمسان وتيارت وبشار . أما الاختصاص الإقليمي لمجلس الجزائر العاصمـــة فهو يشمل بالإضافة إلى العاصمـــة ، المدية وتيزي وزو والأصنام وورقلة . أما الاختصـــــاص الإقليمي لقسنطينة فهو يشمل بالإضافة إلى قسنطينة ، عنابة وباتنة وسطيف (5) .

يتكون كل مجلس قضائي من مجالس التي تقمع الجرائم الاقتصادية من رئيس يُختار من طرف رئيس مجلس الثورة ؛ وذلك من ضمن قائمة مُقدمة من لجنة متكونة من : عضو في الأمانة التنفيذية للحزب ، ووزير الدفاع ووزير المالية ووزير العدل . بالإضافة إلى مساعدين اثنين أصلـيين أحدهما يختاره رئيس مجلس الثورة من ضمن قائمة خاصة من الموظفين والآخر يختاره من ضمن قائمة قضاة تعدها اللجنة السابقة الذكر . هذا عن قضاة الحكم ،

---

(1) - المادة 01 و04 و05 و06 و07 من قانون القضاء العسكري الصادر في 1971م ، ص 566 -567 .

(2) – يمكن الاطلاع على [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصادر في 1966م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ، العدد/54 ، 1966/06/24 ، ص 830-834 .

(3) – المادة 01 من [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصادر في 1966م ، ص 830 .

(4) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 188 .

(5) – المادة 14 من [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصادر في 1966م ، ص 832 .

أما قضاة النيابة "فإنهم يختارون أيضا من قائمة القضاة التي تعدها اللجنة السابق ذكرها ، ويُعين كل من قضاة الحكم والنيابة بموجب مرسوم من رئيس الدولة ، وأما قضاة التحقيق فإنهم يعينون بمجرد قرار من وزير العدل" (1) .

تبدأ عملية مقاضاة المتهمـــين من طرف هذه المجالس المتخصصة ، عن طريق رفع دعوى عامة للتحقيق والمتابعة من طرف النائب العام في هذه المجالس بعد إصدار تعليمات من وزير العدل . هذا ويمكن للنائب العام أن يباشر استجواب المتهم حول هويته وحول الأعمال الجرمية المنسوبة إليه ويصدر ما يراه مناسبا من أوامر ، دون إحالة القضية على قاضي التحقيق (2) .

إن أحكام القضائية الصادر عن مجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية غير قابلة للطعن فيها ، وإنما قد يتحقق طلب العفو إن قُدم في مهلة قدرها 24 ساعة فقط ، من تاريخ إصدار الحكم (3) .

إن المجالس القضائية لقمع الجـــــرائم الاقتصادية ستلغى وتُلحق بمحكمة الجنايات على مستوى كل مجلس قضـــــائي ، فهي ستصبح ضمن القضاء العادي منذ سنة 1975م ، وذلك بعد صـــدور الأمر رقم 75-46 المؤرخ 01 جويلية 1975م (4) .

3- المجلس القضائي الثوري ومجلس أمن الدولة :

المجلس القضائي الثوري أُنشأَ بموجب الأمر رقم 68-609 المؤرخ في 04 نوفمبر 1968م (5) ، ويختص بالنظر في الاعتداءات على الثورة أو الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة والنظام العسكري وكذا المخالفات المرتبطـــة بذلك ويحكم على المتهمين إذا ثبت إجرامهم مهما كانت صفتهـــم (6) . ويمتد اختصاصـــــــه على مجموع التراب الوطني . ويوجد مقره في وهران (7) ؛ وبالتالي فهناك مجلس قضائي ثوري واحد .

يتألف المجلس القضائي الثوري من : رئيس ومُستشَارَين اثنين مساعدين رسميين من رجال القضاء ومُستشَارَين

(1) – يُنظر في عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 188 وما بعدها . ويُنظر كذلك في [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصادر في 1966م ، ص 830-834 .

(2) – يُنظر في عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 189 . ويُنظر كذلك في [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصـــادر في 1966م ، ص 830-834 .

(3) – يُنظر في عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص189. ويُنظر كذلك في [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصـــادر في 1966م ، ص 830-834 .

(4) – عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، 189 وما بعدها .

(5) – يمكن الاطلاع على [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م في : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/89 ، 1968/11/05 ، ص 1762-1764 .

(6) – المادة 01 من [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، ص 1762 .

(7) – قرار مؤرخ في 04 نوفمبر 1968م ، يتضمن تحديد مقر المجلس القضائي الثوري ، العدد نفسه من الجريدة الرسمية ... ، ص 176.

اثنين مساعديــن إضافيين من رجال القضاء ، ثمانيــة مستشارين مساعديــن رسميين من ضباط الجيش الوطني الشعبي ، عشرة مستشارين مساعدين إضافيين يعينون من ضباط الجيش الوطني الشعبي ، وكل واحد من السابقين يعينون بمرسوم (3) . تُشكل في المجلس القضائي الثوري غرفة واحدة أو عدة غرف (4) ، كما تكون هناك نيابــة عامة على مستوى المجلس القضائي الثوري ؛ والتي يمــارسها واحـــد من ضبـــاط الجـــيش الوطـــني الشعبي من ذوي الرتب العليا (5) .

لقد واصلت الدولة الجزائرية العمل بالمجلـــس القضـــائي الثـــوري إلى أن ألغي في سنة 1975م ، وذلك بموجب المادة 03 من الأمر رقم 75-46 المنشأ لمجلس أمن الدولة المؤرخ في 17 جوان 1975م ، فهذا الأخير كان قد حل محل المجلس القضائي الثوري (6) .

جاء في الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975م ، المتمم والمعدل لقانون الإجراءات الجزائية الصادر في 1966م (7) ، أن مجلس أمن الدولة يختص بالنظر في الجرائم والجنح التالية : الخيانة ، التجسس ، الاعتداءات المرتكبة ضد أمن وسلامة التراب الوطني ، الجــرائم التي تـــرمي إلى الإخـــلال بأمـــن الـــدولة إما بواسطــة التقتيل أو التخريب ، التمرد ، اتفـــاق مجموعة من الموظفين على عدم تنفيذ القــــوانين والأوامر الصادر إليهم من الحكومة ، جريمة القتل أو الاغتيال أو التسميم وغيرها .

لقد أُتخذت من ولاية المدية كمركز لمجلس أمن الدولة (8) ، وتتشكل هذه الهيئة القضائية من رئيس أصلي ورئيس احتياطي ، تكون لكل منهما على الأقل رتبة مجلس قضائي ومن مستشارين اثنين مساعدين أصليين واثنين مساعدين احتياطيين من القضاة ، يمتلك كل واحد منهما على الأقـــــل رتبة مستشار ، كما يتشكل كذلك من مستشارين اثنين مساعدين أصليين وأربعة مستشارين مساعدين احتيــاطيين ، جميعهم ضباطا في الجيش الوطني الشعبي ، وإذا ما كـانت الجنــح أو الجرائم خطيرة ، فإن المجلس سيتكون من رئيس ومستشار مساعد واحد من القضاة ومن ثلاثة مستشارين مساعدين عسكريين يعملون في الجيش الوطني الشعبي (9) .

يتهيكل مجلس أمن الدولة من هيئة الحكم ، بالإضـــافة إلى هيئة النيابة العامة ، والتي يمثلها نائب عام يختار من بين قضاة لهم رتبة نائب عام في مجلس قضائي على الأقل ، يمكن أن يساعده في مهامه نائب آخر أو أكثر

---

(1) - المادة 03 من [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، ص 1762 .

(2) - المادة 05 من [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، ص 1763 .

(3) - المادة 04 من [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، نفس الصفحة .

(6) — الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/12 ، العدد/53 ، 1975/07/04 ، ص 744 .

(7) — المادة 327-18 من الأمر رقم 75-46 المؤرخ في 17 جوان 1975م ، المتمم والمعدل لقـــانون الإجـــراءات الجزائية الصادر في 1966م ، العدد السابق للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ص 747 .

(8) — عبد العزيز سعد : المرجع السابق ، ص 198 .

(9) — المرجع نفسه ، ص 198 -199 .

من واحد ، يختـــارون من بين القضاة الذين لهم رتبة نائب عام أول مساعد على الأقل ، وبالإضافة إلى هيئة الحكم والنيابة العامة هناك هيئة التحقيق التي تمثلها غرفة أو مجموعة من الغرف لإجراء التحقيق ، هذا بالإضافة إلى مصلحة كتابة الضبط التي تعمل على مساعدة القضاة في تأدية مهامهم (1) .

4- لجان الطعن زمن الثورة الزراعية :

منذ بداية سبعينات القرن 20م ، بدأت القيادة الجزائرية الحاكمة في تطبيق مشروع الثورة الزراعية ، والثورة الزراعية ، عبارة عن حركة اقتصادية واجتماعية تهدف لتحديث وتطوير الفلاحة والريف والاقتصاد الجزائري (2) .

أخرجت الجزائر في أواخر 1971م ، قانون الثورة الزراعية ، وبموجبه بدأت الدولة تأخذ الأراضي من عند مالكها الذين لا يبدون فلحها أو يتغيبون عن استغلالها ، وبموجبه كذلك ألغيت حق الملكية الواسعة للأراضي الزراعية والنخيل ، كما ألغيت حق الملكية العامة مثل أملاك البلديات وأملاك الدولة وأراضي العرش وأراضي الوقف الشرعي ، فالثورة الزراعية رفعت شعار : "الأرض لمن يخدمها" ، وبالتالي من لا يخدمها فليس له الحق أن يملكها ، أضف إلى ذلك أن هذه الثورة كانت من أهدافها القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

كانت هذه الأراضي عندما تُؤمم (تعود ملكيتها للدولة) ، تدخل ضمن "صندوق الثورة الزراعية" ، وتعمل الدولة على تعويض كل من تأخذ منه أرضه . فالمواطن الذي أُخذت من أرضه ولم يكـــن للدولة حق في ذلك أو كانت القيمة المالية الـمُـعوضة أقل من قيمة الأرض ، فيمكن أن يطعن في قرار تأميم أرضه لدى لجان الثورة الزراعية ، ولقد استحدث المشرع في ذلك الزمن ، لجان الطعن الولائية ، ولجنة الطعن الوطنية (3) .

- **لجان الطعن الولائية :**

ومفردها لجنة طعن ولائية ، وتتواجد كل واحدة منها على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن . تتكون لجنة الطعن الولائية من قاضين من المجلس القضائي للولاية وممثلين عن الحزب والمنظمات الجماهيرية ، وعضوين من المجلس الشعبي للولاية ، وممثلين عن وزير المالية وممثلين عن وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي وعضوين من كل مجلس شعبي بلدي موسع . ويترأس لجنة الطعن الولائية أحد القاضيين ، الذين سبق ذكرهما .

تنظر كل لجنـة طعن ولائيـة في الطعون المقدمـة إليها من طرف المتضررين من أمر التأميم أو من معدل

(1) - عبد العزيز سعد : المرجع نفسه ، ص 198-200 .

(2) – سنعود في الفصل الثامن لكي نتوسع أكثر في الثورة الزراعية .

(3) – المرجع نفسه ، ص 181 . أو يُراجع المادة 249 والمادة 250 من قانون الثورة الزراعية الصادر في 1971م ، ص 1666 . وهو صادر تحت رقم 71-73 مؤرخ في 08 نوفمبر 1971م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/97 ، 1971/11/30 ، ص 1642-1668 .

التعويض على مستوى كل بلدية على حدى ، ويكون الطعن من طرف المتضرر نفسه أو عن طريق ممثله القانوني ، وذلك خلال ثلاثين يوما فقط من نشر قوائم التأميم بالبلدية وتبليغه بقرار التأميم . ويتجسد ذلك عن طريق التعبير عن طعنه كتابة ضمن السجل المفتوح في مقر المجلس الشعبي البلدي وأن يرسل طلبه الخاص بالطعن إلى كاتب ضبط اللجنة مرفقا بنسخة من قرار التأميم والوثائق التي يستند إليها ، وبعد دارسة الملف أو القضية تصدر لجنة الطعن الولائية حكما قضائيا قابل للاستئناف على مستوى اللجنة الوطنية للطعن (1) .

- **لجنة الطعن الوطنية :**

تتشكل لجنة الطعـــن الوطنية من قاضيين من المجلس الأعلى للقضاء ، وممثلين عن الحزب والمنظمات الجماهيرية ، وأربعة ممثلين عن اتحاديات الفلاحين ، وممثلين عن اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ، وممثلين عن وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ، وممثلين عن وزير المالية . وتنظر لجنة الطعن الوطنية في الأحكام القضائية المستأنفة من أي لجنة طعن ولائية ، وتصدر بعد دارسة الملف أو القضية قرارا نهائيا ، مع تفسير هذا القرار النهائي (2) .

ثالثا– السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ما بين (1962– 1978م) :

لقد قال دستور 1963م ودستور 1976م ، وغيرهما من نصوص الدولة والثورة الجزائرية باستقلالية القضاء ، كما أكدا الدستورين السابقين على علوية السلطة القضائية على جميع السلطات ، كما أكدا كذلك على خاصية وميزة عدم خضوع القضاء إلا للقانون ، وأعطيا للقضاء بالإضافة إلى المهمة المعروفة والمشهورة ، مهمة ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطن (3) .

من المنطقي القول أن السلطة التنفيذية لا تتدخل ولا تضغط على السلطة القضائية إلا في القضايا التي ربما تهدد ممثلي السلطة التنفيذية أو تجعلهم محل متابعة قضائية ، أما في قضايا الأحول الشخصية أو القضايا الاجتماعية أو غيرها من القضايا ، فهي لا تتدخل ولا تضغط بل تترك القانون يأخذ مجراه ، وهذا ما تؤكده مجموعة من القضايا التي عدنا إليها ، كانت قد عالجتها المؤسسات القضائية ، ووصلت حتى المجلس الأعلى للقضاء ، المعروف اليوم بالمحكمة العليا .

لقد حصل في القضايا التي وصلت إلى المجلس الأعلى للقضاء ، اجتهادٌ قضائي ، ولقد عدنا إلى بعض القضايا في مادة الأحوال الشخصية (زواج ، ميراث ، طلاق ، نفقة ، حضانة وغيرها)، كان قد جمعها الباحث

(1) – المواد من 264 إلى 270 من قانون الثورة الزراعية الصادر في 1971م ، ص 1667 .

(2) – المواد من 271 إلى 277 من قانون الثورة الزراعية الصادر في 1971م ، ص 1668 .

(3) – يُراجع ما يلي : المادة 62 من دستور 1963م ، مصدر سابق ، ص 55 ، والمادة 164 والمادة 172 من دستور 1976م ، مصدر سابق ، ص 118 .

"جمال سياسي" في مؤلفه ، المعنون بـ "موسوعة الاجتهاد القضائي الجزائري" ، قسم : "الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية" [1]. والقضايا يحصل فيها اجتهاد قضائي هي تلك القضايا التي تدرس في على مستوى المحاكم أو المجالس القضائية ثم تصدر فيها أحكام أو قرارات قضائية ثم ترفع أحكام أو قرارات هذه القضايا إلى المجلس القضائي الأعلى لكي يقوّم هذه الأحكام والقرارات القضائية النهائية الصـــادرة عن المحاكم والمجالس القضائية ، إذا حصل طعن في الحكم أو القرار القضائي النهائي [2] .

أ–السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ما بين (1965–1962م)

إن المؤسسات القضائية الجزائرية في القضايا الإدارية أو قضايا الأحـــوال الشخصية أو القضايا الاجتماعية أو في القضايا التجارية أو غيرها ، فالأمور واضحة ، يُطبق القانون ويحاكم المخالفون وتطبق عليهم القوانين بحذافيرها ، وهنا يظهر مدى استقلالية القضاء . أما في قضايا الرأي والحريات ومعارضة القيادة الحاكمة ، فهنا يظهر العكس . فيلقى القبض أو يُعتقل هؤلاء ويوجهون إلى السجون ونادرا ما ينجون من التعذيب والاستنطاق ، وإن قدموا إلى القضاء فإن لهم حصة من ذلك ، وهذا خاصة خلال حكم أحمد بن بلة ، ففي زمن هذا الأخير لم ينجوا من الاعتقال والسجن حتى وزير العدل نفسه عمار بن تومي [3] ، كما يروي لنا فرحات عباس كيفية اعتقاله من بيته وسجنه ، وذلك بسبب رفضه أمام الجميع التعدي على سلطات المجلس الوطني التأسيسي ، فيما يخص إعداده للدستور ، كما يخبرنا عن الذين وجدهم معتقلين في السجن المؤقت الذي كان فيه ، على غرار عبد الرحمن فارس والعربي برجم وإبراهيم مزهودي وبوعلام أوصديق وغيرهم . وبعد الاعتقال والبقاء في السجن المؤقت في الأبيار بالعاصمة ، تم نفيهم إلى الصحراء ؛ ففرحات عباس إلى بشار ثم أدرار ، وكان معه في المعتقل عمار بن تومي ، وأما عبد الرحمن فارس إلى عين صالح ، وتم نفي العربي برجم إلى آفلو ...إلخ [4] .

لم ينجوا كل من أُشتم فيه رائحة المعارضة فضلا عن من عارض ، وغالبا ما كان هؤلاء يستنطقون ويعذبون ، وخير دليل على الاعتقال والاستنطاق والتعذيب ما حصل للمجاهد المناضل الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي نجل العلامة محمد البشير الإبراهيمي فقد لاقى أحمد طالب وذاق مرارة السجون والتعذيب لحوالي 07 أشهر [5] ، عُذِّب واستنطق من طرف جزائريين قبل أن يحاكم أضف إلى ذلك أنه لم يحاكـــم وأطلــــق سراحه فيما بعد ،

(1) – لقد صنف الباحث العديد من القضايا ، فألف موسوعة ، سمها بـ "موسوعة الاجتهــاد القضــــائي الجزائري" ، وقسمها إلى الأقسام التالية : الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري ، الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري ، الاجتهاد الجزائري في المادة الاجتماعية ، الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصية ، الاجتهاد الجزائري في المادة التجارية والبحرية وغيرها من الأقسام .

(2) – جمال سايس : الاجتهــــاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصيــة ، الجزء/01 ، الطبعة/01 ، منشورات كليك ، الجزائر ، 2013 ، ص 49-128 .

(3) – ناصر جابي : المرجع السابق ، ص 178 .

(4) – فرحات عباس : الاستقلال المصادر ... ، مصدر سابق ، ص 13-19 .

(5) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/01 ... ، مصدر سابق ، الفصل/08 ، ص 195-211 .

دون محاكمة أو قضاء ... هذا ويذكر الهواري بومدين إن عدد المعتقلين الذين أطلقهم الهواري بومدين باسم التصحيـــح الثوري ومجلس الثورة كانوا 2500 معتقل (1) ، عانوا من التعذيب داخل السجون الجزائرية ، وذلك بحسب شهادة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، الذي أخذ حصة من التعذيب (2) .

رد أحمد طالب الإبراهيمي في شهادته على العصر ، عندما سأله الإعلامي أحمد منصور حول ما حصل له في السجون الجزائرية غداة الاستقلال قائلا : "لقد عُذِّب عذاباً نُكرى" (3) وسكت ولم يسترسل في الكلام ، أم في مذكراته الأولى فقد فصّل في كيفية سجنه وتعذيبه ، وكان متأثرا دائما عندما يُسأَل حول ما حصل له في السجون الجزائرية بعد الاستقلال (4) ، بل ويعتبر سنوات السجن السبعة التي قضاها في فرنسا خير من السبعة أشهر التي قضاها في السجون الجزائرية ، بل ويعدها جنة مقارنة مع سجون الجزائر المستقلة (5).

على حسب ما يذكر لنا أحمد طالب الإبراهيمي أنه اعتزل السياسة منذ حصول أزمة صائفة 1962م ، وأنه شكّل لجنة متكونة منه ومن محمد الصديق بن يحي ورضا مالك ، للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ؛ الحكومة المؤقتة وأحلافها وقيادة الأركان وأحلافها ، وعندما لم تُوفق اللجنة في هدفها ، يذكر أنه اعتزل الساحة السياسية وتفرغ للتدريس والتطبيب في المستشفى الجامعي مصطفى باشا ، إلا أن بن بلة لم يتركه وشأنه فلقد عمل على اعتقاله وسجنه بتهمة المشاركة في تشكيل حكومة معارض في الخارج هدفها إسقاط بن بلة أو النظام الحاكم ، إلا أن أحمد طالب أنكر ذلك ، ولكن بعد سجنه وتعذيبه غيّر الـمُـستنطقون من اتهامهم له . فلقد كان السؤال الذي يسألونه له في البداية ، يدور حول مشاركته في حكومة معارضة في الخارج ، ولكن بعد ذلك أصبح عن السبب الذي جعله يرفض المشاركة في الحياة السياسية ، ولقد كان رد أحمد طالب كما يلي :

"في جويلية 1962م ، كان أمامنا ، في رأي ، طريقان :

- "بما أن صفحة جديدة من تاريخ الجزائر انفتحت مع استعادة الاستقلال ، كانت ، وككل صفحة جديدة ، تستدعي رجالا جددا ؛ وهو ما لم يفهمه مصـــــالي خاصة في الفاتح من نوفمبر 1954م ، وعليه ، كان على القـــــادة التاريخيين أن ينسحبوا صراحة من الساحة ، تاركين المكان لإطارات أفرزتها حرب التحرير في الداخل والخارج على حد سواء [...] ولكن لم يكـــــن لمثل هذا الحل أن يرى النور من غير أن تكون الإطارات الشابة جاهزة لهذا الدور ، جسديا ومعنويا [...] ولـمّا كان مثل هذا الحل "الجذري" ، "البطولي" ، مستحيلا ، كان هنـــاك حل آخر في متناول الجميـــع ، ألا وهو الوحـــدة الوطنيـــة . حينئذ ، كان على التاريخيين ، وبعد إدراكهم لضعف قدراتهم الفردية ، أن يقبلوا بالعمل

(1) – لطفي الخولي : المرجع السابق ، ص 88 .
(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/01 ... ، مصدر سابق ، الفصل/08 ، ص 195-211 .
(3) – أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر مع الإعلامي ، أحمد منصور ، الحلقة/05 (الحلقة مكتوبة) ، مصدر سابق ،
(4) - ناصر جابي : المرجع السابق ، ص 467 .
(5) – أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر مع الإعلامي أحمد منصور ، الحلقة /05 ، مصدر سابق .

اليد في اليد ، ومن حولهم جميع الإطارات الوسطى" .

لقد عُذب واستنطق أحمد طالب الإبراهيمي وهو برئ من كل التهم التي نسبت إليه ، وبعد ذلك بُرأ وأخرج من السجن دون محاكمة أو وثيقة إعفاء وتسريح (1) . هذا كنموذج أول يبين واقع الحريات في عهد أحمد بن بلة عندما يتعلق الأمر بمعارضة نظام الحكم ، وأحمد طالب الإبراهيمي لم يكن متورطا في ذلك .

أما النموذج الثاني الذي نقدمه لكي نعرف ولو جزءا من مكانة الحريات والرأي والقضاء في الجزائر المستقلة في عهد أحمد بن بلة ، هي قضية العقيد محمد شعباني . وتتلخص قضيته ؛ في رفضه إشراك وتمكين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في الجيش الجزائري ، وخاصة في المراكز الحساسة والقيادية في الجيش .

لقد قدّم العقيد محمد شعباني نقده لهؤلاء الفــــارين من الجيش الفرنسي في أكثر من موضع ، وكان ضدهم من البداية ، ومن أبرز المواضيع التي قدم فيها العقيد نقده ورفضه لهؤلاء ، كان عند انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهـــة التحرير الوطني في أفريل 1964م ، حينما عبّر عن رأيــه في وجوب تنظيف وتصفيــة الجيش الجزائري من الفــــارين من الجيش الفرنسي ، والذين اعتبرهم القوة التي ستخدم فرنسا في الجزائر المستقلة ، ولكن الهواري بومدين ، وزير الدفاع وعضو المكتب السياسي ، قدّم رداً يبدو مقنعا للعقيد شعباني أورده لنا العقيد الطاهر الزبيري ، قائد الأركان في تلك الفترة وعضو المكتب السياسي ، حيث قال الهواري : "إن تصفية الجيش الشعبي الوطني من هؤلاء الفارين يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في تأهيل الجيش ، وهذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب ، لذلك فالأولى بنا أن نستعين بهؤلاء الضبـــاط الذين لا ينكر أحد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش الجزائري وتأهيله خاصة وأنهم يخضعون للقانون الجزائري" (2) .

بعد أن قدّم العقيد محمد شعباني نقده وعارض تمكن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في الجيش الجزائري، اعتصم بالناحية العسكرية الرابعة التي كان يشرف عليها ، وأصبح لا يحضر الاجتماعات التي تعقدها وزارة الدفاع أو المكتب السياسي ، وهو عضو بارز في كلتيهما ، ولم يتوقف عند عدم حضور الاجتماعات ، ولكن وصل به الأمر إلى عدم الالتحاق بمنصبه الجديد ؛ أي عضوية المكتب السياسي بالإضافة إلى نيابته لقائد الأركان ، والتي كان مقرها الجزائر العاصمة ، وحتى عند التحاقه ، فهو يبقى لفترة قصيرة ثم يعود إلى الناحية التي يقودها (3) .

لأن العقيد محمد شعباني لم يرد أن يلتحق بمنصبه الجديد أرسل له كل من أحمد بن بلة رئيس الدولة والعقيد الهواري بومدين وزير الدفاع ، قائد الأركان ، العقيد الطاهر الزبيري والأمين العام لقيادة الأركان ورئيس المخابرات الجزائرية في بداية الاستقلال ، الشريف مهدي ، لكي يكلماه ويقنعانه بضرورة الالتحاق بمنصبه الجديد ولكن رفض ذلك وأصر على البقاء ، خصوصا وأنه عَلِم منهم أنا فاراً من الجيش الفرنسي ، هو من سيتقلد قيادة الناحية

---

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/01 ... ، مصدر سابق ، ص 164-211 ، بتصرف .
(2) – الطاهر زبيري : نصف قرن من الكفاح ... ، مصدر سابق ، ص 56 .
(3) – المصدر نفسه ، ص 57 .

العسكريــة الرابعــة ، على ما يذكر الشريف مهدي ، ويورد الأخير أن العقيد محمد شعباني قال لهم : "كيف بكم أن تقبلوا أن يوضع فارٌ من الجيش الفرنسي على رأس قيادة الناحية العسكرية الرابعة ، فأنتم ثوريون ، كيف تدعمون فاراً من الجيش الفرنسي ؟!" (1) .

لقد توسطت العديد من الشخصيات بين العقيد شعباني ورئاسة الجمهورية ، ولكنه رفض الالتحاق بمنصبه ، ونذكر من هذه الشخصيــات ، العقيد يوسف الخطيب ، الرائد لخضر بورقعة ، الرائد عمار ملاح ، الرائد علي منجلي ، وسفير مصر لدى الجزائر علي خشبة ، ولكنه أصر البقاء وعدم الالتحاق بمنصبه الجديد ... ولكن لماذا تريد القيادة في تلك الفترة أن تستفز العقيد شعباني ؟، بإرسالها فاراً من الجيش الفرنسي لكي يكون قائدا جديدا للناحية الرابعة ، أليس في ذلك استفزازا له ؟! ... المهم أن العقيد لم يرد أن يلتحق بمنصبه في الجزائر العاصمة وأصر البقاء في قيادة الناحية الرابعة واستمرت الأحوال على حالها ، حتى جرى اتصال هاتفي بين العقيد ورئيس الجمهورية ، كان هذا الاتصال الهاتفي إذاناً بنهاية معارضة العقيد ، فلقد أَسمَع العقيد شعباني كلاما قاسيا لرئيس الجمهورية ، أحمد بن بلة ، مما جعل هذا الأخير يأمر فوراً بإنهاء تمرد العقيد شعباني . ولقد قال العقيد محمد شعباني للرئيس أحمد بن بلة : "أنت تشبه السياسيين المتعفنين ... إن لم تكن منهم" (2) ، ويورد الشريف مهدي أنه قالها مرتين للرئيس ، وهذا الأمر هو الذي أغضب الرئيس بن بلة ، حيث أمر الجيش باعتقاله . ويورد الشريف في شهادته حول الأحداث السابقة وأحداث أخرى أن العقيد محمد شعباني قال الكلام السابق للرئيس ؛ لأن العقيد شعباني كان "مغتاظا من الرئيس بن بلة ؛ لأنه وعده بأن يُعيّنه وزيرا للدفاع ، ولم يوف بوعده" (3) .

بعد الاتصال الهاتفي السابق ، أمر الرئيس أحمد بن بلة باعتقال العقيد محمد شعباني ، فكلف لهذه المهمة الرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الخامسة ، ونائبه محمد عطايلية (4) ، وقبل اعتقال العقيد شعباني ، كان رئيس الجمهورية قد أخرج مرسوما رئاسيا ، يُجرد فيه العقيد محمد شعباني من رتبته ، وينحّيه ويشطب عليه من إطارات الجيش ، وذلك المرسوم مؤرخ في 02 جويلية 1964م (5) ، كما خرج مرسوم رئاسي آخر في نفس اليوم يقول في مادته الأولى : "يُـوضع حد لمهام عضو من القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كان يمارسها الكولونيل محمد شعباني" ، ويكلف في مادته الثالثة ، وزير الدفاع ، الهواري بومدين بتنفيذ ذلك (6) .

يورد الشاذلي بن جديد في مذكراته ، أن الهواري بومدين هو الذي هاتفه ؛ يعني الشاذلي بن جديد ، وطلب منه احتلال مركز الناحية العسكريـــة الرابعـــة ، وذلك بطلب من الرئيس أحمد بن بلة ، كما يذكر أنه في هذا

---

(1) – الشريف مهدي : شهادة ، مصدر سابق .

(2) – يُنظر في الطاهر الزبيري : المصدر السابق ، ص 58 ، ويُنظر كذلك في شهادة الشريف مهدي السابقة .

(3) – الشريف مهدي : المصدر السابق .

(4) – يُنظر في الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 208 ، ويُنظر كذلك في شهادة الشريف مهدي السابقة .

(5) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة /01 ، العدد /11 ، 1964/07/03 ، ص 174 .

(6) – المصدر نفسه ، ص 173 .

الاتصال كان الرئيس بجانب العقيد الهواري بومدين ، ويضيف أن "قيادة الأركان قد اتخذت قرارها بالإجماع على ضرورة إجهاض هذا التمرد في أسرع وقت" (1) .

تحرك الرائد الشاذلي بن جديد بأمر من الرئاسة لوقف العقيد محمد شعباني ، وفي اللحظات التي كان فيها الجيش يتحرك بقيادة الرائد الشاذلي بن جديد ، كان العقيد شعباني نائما في بيت نائبه "عمر صحراوي" . وأدت المناوشات الخفيفة التي دارت بين القوات التي يقودها الرائد الشاذلي بن جديد وقوات العقيد محمد شعباني إلى قتل اثنين من جانب العقيد شعباني ، أما هذا الأخير فلقد فر إلى بوسعادة ، وهناك ألقى عليه القبض بعد أسبوع من انطلاق العملية العسكرية ، وكان الذي ألقى عليه القبض الرائد السعيد عبيد ، قائد الناحية العسكرية الأولى ، وبعدها وضع في السجن المدني بوهران في الزنزانة رقم 62 بجوار زنازين مناضلين آخرين ، كان قد اعتقلوا ، كأحمد طالب الإبراهيمي ، السعيد عبادو ، النقيب بوعناني . عندما سأل صحفي جريدة الخبر ، "مصطفى دالع" ، الشريف مهدي ، أول مدير للمخابرات الجزائرية بعد الاستقلال ، هل تم تعذيب شعباني فعلا ؟ ، فأجاب الشريف مهدي قائلا : "بل كان مريضا جدا ، بـ"المرارة" ، كان يتألم ليلا نهارا بسببها ، ولم تعطى له إلا مسكنات، ولكن كان يعامل باحترام شديد ، وحتى عندما حاول أحد الضباط الإساءة ... له في السجن نهره الرائد سعيد عبيد ، وقال له : هذا سيدك ... أطلب منك احترامه احتراما تاما"، وألزم الجميع بمعاملته باحترام (2) .

قبل محاكمة العقيد محمد شعباني أطلق الرئيس أحمد بن بلة أمرا رئاسيا يُحدث من خلاله ، محكمة عرفية ، وهي محكمة تهتم وتتخصص في التمردات على الدولة ، والمساس بأمنها ، ولقد حمل ذلك الأمر تاريخ 28 جويلية 1964م (3) . وفي الفاتح من سبتمبر سنة 1964م أشرفت هذه المحكمة العرفية على محاكمة العقيد محمد شعباني ، والذي قدم للمحاكمة ، بداية من الساعة 11:00 (صباحا) ، حيث أشرف على محاكمته أعضاء المحكمة العرفية التالية أسماؤهم (4) :

- محمد زرطال : رئيس المحكمة ، وهو قاض مدني يشتغل مستشارا بمحكمة وهران ، وهو معين من طرف الرئيس أحمد بن بلة .
- الرائد الشاذلي بن جديد : قائد الناحية العسكرية الخامسة ، ومكلف من طرف وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية ، العقيد الهواري بومدين .
- الرائد سعيد عبيد : قائد الناحية العسكرية الأولى ، ومعيّن من طرف العقيد الهواري بومدين .
- الرائد عبد الرحمن بن سالم : إطار في الجيش ومعيّن من طرف العقيد الهواري بومدين .

---

(1) – الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 208 .

(2) – الشريف مهدي : الشهادة السابقة .

(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة /01 ، العدد 20 ، 1964/08/04، ص 306 -307 .

(4) – الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 211 .

(5) – الشريف مهدي : الشهادة السابقة .

ولقد وجهت إلى العقيد محمد شعباني ، التهم التالية [1] :

- التعامل مع الاستعمار الفرنسي .
- سعيه لفصل الصحراء عن الجزائر .
- وقوفه ضد الفرانكفونية .
- عدم تطبيق أوامر رئيس الجمهورية ووزير الدفاع .
- القيام بعملية انقلابية ضد الحكم .

يعلق الشريف مهدي ، رئيس المخابرات الجزائرية غداة الاستقلال ، على التهم الموجه إلى العقيد محمد شعباني قائلا : "وهذه التهم كلها افتراءات وكذب ، فللتاريخ ، لم يقم العقيد شعباني بأي عملية عسكرية ضد الحكم ، ولم يسع يوما لفصل الصحراء ، ولا للتعامل مع العدو" ، وقال أيضا : "لقد أنكر العقيد محمد شعباني كل التهم ، إلا أنه اعترف بمعاداته للفرانكفونية بجميع أشكالها". ويُقصد بالفرانكفونية تمكين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في المراكز الحساسة للجيش الشعبي الوطني ... وقبل أن يموت طلب أن يُطلق سراح جميع الذي أوقفوا معه ، حيث عبر قائلا : "كل الذين أوقفتموهم غير مسؤولين ، وأنا الذي أتحمل المسؤوليات" [2] .

بعد المحاكمة التي لم تدم طويلا على ما يذكر الشاذلي بن جديد ، خلصت المحكمة العرفية إلى تنفيذ حكم الإعدام في حق العقيد الشاب محمد شعباني ، وذلك "بتهمة محاولة التمرد على الحكم وزرع الفتنة في صفوف الجيش" . ويذكر الشاذلي بن جديد ، أحد أعضاء المحكمة والمحاكمة ، أنه : "بعد النطق بالحكم التقت نظرتنا ، وانتابني في تلك اللحظة شعور أن لا أحد مقتنع بهذا الحكم القاسي ... فأنا كعسكري ، امتثلت لأمر الرئيس ، ولم يكن في وسعي رفضه ، ومن أجل إنقاذ حياة شعباني طلبت منه أن يلتمس العفو بنفسه من الرئيس أحمد بن بلة ، فقال لنا ، وكان منهارا : "اطلبوه أنتم بنفسي"" ، فقام بذلك الرائد سعيد عبيد ، ولكن الرئيس أحمد بن بلة "رفض رفضا قاطعا" ، وأمر بتنفيذ حكم المحكمة ، ألا وهو الإعدام ، كما صدر ، معتبرا أن الحكم نهائي وغير قابل للاستئناف" ، ولما أخبرهم السعيد عبيد برد رئيس الجمهورية ، طلب أعضاء المحاكمة باسمهم جميعا أن يحول حكم الإعدام إلى عقوبة سجن ؛ يعني أن يعفو على العقيد محمد شعباني ، ولو أنه سيبقى في السجن ، ولكن رفض الرئيس أحمد بن بلة مرة ثانية ، ورد على السعيد عبيد وهو منرفز ومتوتر ، "قلت لكم أعدموه هذه الليلة" ، ويورد الشاذلي بن جديد أن الرئيس أحمد بن بلة شتم السعيد عبيد وشتم أمه ، وقال له : "أمنعك من الاتصال بي مرة أخرى" ، وأغلق في وجهه الخط " [3] .

في يوم 03 سبتمبر أُعدم العقيد محمد شعباني مع طلوع الفجر في غابة بالقرب من "كاناستل" بوهران ،

(1) – الشريف مهدي : الشهادة نفسها .
(2) – المصدر نفسه .
(3) - الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 210 -211 .

بحضور أعضاء المحكمة ، وحضر أيضا أفراد من الدرك الوطني العملية ، وبعد الإعدام وضعــوا جثته في نعش ، ودُفِـــن في مكان مجهول" [1] . وحول تفصيل أكثـــــر حول عملية الإعدام ؛ كيف تمت ؟ ، ماذا حصل قبيل تنفيذ حكم الإعدام ، وأثناءها ، يروي الشريف مهدي ما يلي : "وعلى الساعة 04:30 (فجرا) ، أُخرج العقيد شعباني من سجن الهواري بوهران ، بعد أن طُوّق بوحدات الجيش ، ونقل على متن سيارة من نوع 403 سوداء ، وأخذوه إلى منطقة "كاناستل" بوهران ، ثم ربطوا يديه إلى الوراء ، وأرادوا أن يضعوا شريطا قاتما على عينه ، لكنه رفض ، فسألوه ، بودنا أن تطلب العفو من رئيس الجمهورية ، فرد قائلا : "أقسم بالله العظيم لن أطلب منه شيئا، وعند ربكم ستختصمون" ، فقالوا له : هل لديك مطالب ... ؟ فقال : نعم ، أريد أن أرى أخي وصديقي الشريف خير الدين ... ولي والدة صحتها مهلهلة ، أطلب من أصدقائي التكفل بها ، ولا تتركوا جثتي في هذا المكان ، أرجو دفني في مسقط رأسي أو في سيدي عقبة" . هذا ويورد الشريف مهدي دائما أنه "وقبل ذلك وعلى الساعة 03:10 (فجرا) كانت قد وصلت فرقة الإعدام المكونة من 12 عسكريا وأدخلوا إلى غرفة بها 12 قطعة سلاح ، 06 قطع بها رصاص حي ، 06 قطع أخرى بها رصاص صوتي [غير حي] ، وتم خلط الرصاص بشكل لا يعرف أي منهم طبيعة الرصاص الذي لديه ، حتى لا يُعرف صاحب الرصاصة القاتلة ، كي لا يشعر بأي عقدة ذنب في حياته ... وأُعطى الأمر بالتنفيذ ... فأطلق رجال فرقة الإعدام رصاصتهم على شعباني ، على مسافة 30 مترا على أكثر تقديـــر ، ومع ذلك لم يصيبوه إلا في رجله ، ولكن للأسف الشديد اقترب منه قائد فرقة الإعدام ، وسحب مسدسه الشخصي وأطلق عليه النار ، فأرداه قتيلا ..."، وكان ذلك القاتل على ما يذكر الشريف مهدي : "مصطفى السايس ، وهو من الضبــــاط الواردين من الجيش الفرنسي ، هو الذي اقترب من العقيد محمد شعباني وأطلق عليه رصاصتين في رأسه من مسدسه الشخصي ، فقتل أصغر عقيد في الجزائر ، حيث لم يجاوز سنه 30 عاما حينها" ، وبالتحديد 30 سنة إلا يومين ... وكان ذلك على الساعة 05:14 (فجرا) [2] .

ما أردنا أن نبرزه من خلال العرض السابق لقضية العقيد شعباني ، والتي لها علاقة كبيرة بالحريات ، أن العقيد شعباني حـُـوكم عن طريق محكمة عرفية ... كان الحكم فيها جاهزا من عند رئيس الجمهورية ، وما المحكمة إلا برتكول ، كان يجب أن يقام ، أضف أنه لم يكن للعقيد شعباني محامي ، يدافع عنه ... ثم إن جميع التهم الموجهة إليه خطيرة جدا وتتناقض مع ماضيه ...

ب- السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ما بين (1978-1965م) :

يشهد المناضل الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي ، المتقلد والمتقلب في العديد من الوزارات في الجزائر المستقلة ، أن الاعتقالات في عهد الهواري بومدين قد قلّت ولم تكن كما هي في عهد أحمد بن بلة ، وأن التعذيب في عهده

(1) – المصدر نفسه ، ص 211 .

(2) – الشريف مهدي : الشهادة السابقة .

ممنوع من طرف الهواري بومدين نفسه (1) . يذكر أحمد طالب في مذكراته الثانية أنه في ربيع 1966م ، التقى بأحد أصدقائه ، وهو الكاتب الفرنسي "كلود روا" ، الذي أخبره أنه جاء لكي يحتج على ممارسة التعذيب من قبل السلطات الجزائرية ؟! ، ويورد أحمد طالب أنه دُهِش لهذا وشك في الأمر . وكان ذلك الكاتب الصديق قد قدّم له ملفا عن الموضوع ، فحمله الوزير إلى الهواري بومدين الذي طلب مقابلته وقابله ، وعبر له في هذه المقابلة عن اشمئزازه عند الحديث عن موضوع التعذيب ، فعبر الهواري بومدين قائلا :"إذا كان هناك من تجاوز في هذا الشأن فإنه يعود إلى أعوان ثانويين ، ذلك أنني وقّعت شخصيا تعليمة موجهة لمصالح الأمن ، تمنع استخدام التعذيب" ، ويورد أحمد طالب أن الرئيس قد أراه تلك التعليمة الداخلية ، والتي سمع بها أحمد طالب الإبراهيمي لأول مرة على ما يذكر ، فعبر أحمد طالب لبومدين قائلا :"إن ذلك لا يكفي ، بل ينبغي إذا ما ثبتت معلومات "كلود روا" معاقبة الذين يمارسون التعذيب" . وفي نهاية اللقاء كان الهواري بومدين قد وعد أحمد طالب بأنه سيأخذ بهذا الرأي (2) . ولكن لماذا يتصدى أحمد طالب الإبراهيمي بهذه السرعة وبذلك الشكل ، وهو في ذلك الزمن وزير للتربية الوطنية ؛ فهو لم يكن لا وزير لحقوق الإنسان ولا وزيرا للعدل ؟.

يعود ذلك على ما نعتقد إلى الشروط أو بالأحرى الشرطين اللذين قدمهما أحمد طالب الإبراهيمي قبل أن ينضم إلى الحكومة الأولى للهواري بومدين ويتقلد وزارة التربية الوطنية فيها ؛ بمعنى آخر فهو ربط دخوله في الحكومة بشرطين . وكان ذالكما الشرطين ، كالتالي : "المنع المطلق للتعذيب في الجزائر" ، أما الشرط الثاني فتمثل في "إطلاق سراح آيت أحمد وموسى بن أحمد" . وكان الهواري بومدين ، رئيس مجلس الثورة ، قد وافق وأيد الشرط الأول تأييدا مطلقا ، أما بالنسبة للشرط الثاني فطلب من أحمد طالب الإبراهيمي بعض الوقت (3) .

صحيح أنه في عهد الهواري بومدين قد حُدّت الحريات بشكل كبير ومنعت المعارضة وحصلت اعتقالات واغتيالات سياسية في عهده (محمد خيضر وكريم بلقاسم) ، والتي تبقى غامضة وغير معروف من قام بها (4) ، كما تم تسليط عقوبة الإقامة الجبرية على بعض الشخصيات السياسية كفرحات عباس (5) ، وبن يوسف بن خدة ،

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر مع الإعلامي أحمد منصور ، الحلقة/07 (الحلقة سمعية–بصرية) ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2013/07/14 . والرابط الالكتروني للحلقة كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=7BYyZD2Ru3o*

(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/02 ... ، ص 214 -215 . وراجع كذلك الحلقة المذكورة أعلاه من برنامج شاهد على العصر ...

(3) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائر ، الجز/01 ... ، ص 222 .

(4) – يذكر أحمد طالب الإبراهيمي أنه سأل الهواري بومدين في موسكو وهو طريح الفراش عن الاغتيال الغـــامض لكل من : محمد خيضر في مدريد في سنة 1967 واغتيال كريم بلقاسم في فرانكفـــــــــــورت في سنة 1970 ، فأجابه الهواري بومدين إجابة غامضة ، حيث قال له : "هذه تصفية حسابات" . ويقول أحمد طالب أنه إلى اليوم لم يفهم هذه العبارة الغامضة إلى اليوم . راجع ، أحمد طالب الإبراهيمي في شاهد على العصر مع الإعلامي أحمد منصور ، الحلقة /07 (سمعية –بصرية) ، مصدر سابق .

(5) – فرحات عباس : المصدر السابق ، ص 17- 21 .

وحسين لحول ، ومحمد خير الدين ، وذلك لأنهم أصدروا بيانا سياسيا (1) في أفريل 1976م ينتقدون فيه سياسة الهواري بومدين التي اعتبروها شيوعية ، كما اتهموه إلى سعيه لإثارة حرب مع المغرب الأقصى بسبب قضية الصحراء الغربية (2) ، إلا أن التعذيب لم يكن مستعملا بشكل كبير كما هو الحال في عهد أحمد بن بلة ، ولكن بالمقابل نقول أن الهواري بومدين ، أنشأ مؤسسة قضائية خاصة (استثنائية) ، كانت مهمتها تتمثل في مقضاة أي شخص يعمل على زعـــزعة أمن واستقرار البلاد ، وكانت تلك المؤسسة تعرف بـ "المجلس القضائي الثوري" ، التي استحدثت في سنة 1968م ، ثم ستحل محلها مؤسسة "مجلس أمن الدولة" في سنة 1971م ... وكانت هاتين المؤسستين تطبق أحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الإجراءات الجزائية وأحكام قانون القضاء العسكري على من تسقط عليه تهمة الإخلال أو الخيانة أو التجسس أو قلب النظـــام أو إثارة البلبلة والفتنة في البلاد ، وهذه إحدى سياسات نظام الحزب الواحد .

وخلاصة القول ، لقد أنشأت القيادة الحاكمة منذ 1962م المؤسسات القضائية العادية والخاصة (الاستثنائية) لفض النزاعات أو محاكمة المخالفين أو إرجاع الحقوق إلى أصحابها . وكانت المؤسسات القضائيـــة العاديـــة تتمثل في : المحكمة والمجلس القضائي والمجلس الأعلى للقضاء . أما عن أبرز المؤسسات الخاصة (الاستثنائية) ، فهناك : المحاكم العسكرية ، ولقد عرفت الجزائر أو محكمة عسكرية في تاريخ الجزائر المستقلة في سنة 1964م ، وذلك لمحاكمة العقيد محمد شعباني ، ولقد عرفت بـ "المحكمة العرفية" ، وهي الأولى والأخيرة بهذه التسمية ، أما فيما بعد فستعرف بالمحكمـــة العسكرية ، وذلك بعد صدور قانون القضاء العسكري في سبتمبر 1964م ، وبالإضافة إلى المحكمة العسكرية فهناك المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية ، ولجان الطعن الولائية ولجنة الطعن الوطنية الخاصة بالثورة الزراعية ، والمجلس القضائي الثوري ، الذي تأسس في سنة 1968م ، الذي سيتحول إلى مجلس أمن الدولة منذ 1975م . وهذا ما سيؤدي إلى ضبط المجتمع أكثر ومراقبته لكل كلمة يقولها أو حركة يفعلها ، وبالتالي سيؤدي هذا الأمر إلى حد الحريات أكثر ، فإذا كانت الاعتقالات العشوائية التي تقام زمن أحمد بن بلة هي التي ترهب الشعب ، فإن المؤسسات الاستثنائية السابقة ، كالمجلس القضائي الثوري ، التي استحدثت في عهد الهواري بومدين هي التي ترهب الشعب .

---

(1) – يمكن الاطلاع على البيان في مؤلف فرحات عباس السابق ، ص 210- 214 .

(2) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 206 .

الفصل السادس- بناء السلطة التنفيذية الجزائرية والبناء الإداري للجزائر مابين (1962- 1978م) :

- أولا- السلطة التنفيذية بعد نهاية المرحلة الانتقالية وإلى غاية الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة :
- ثانيا - السلطة التنفيذية زمن مرحلة الحكم المؤقت – مجلس الثورة :
- ثالثا- السلطة التنفيذية من نهاية الحكم المؤقت إلى وفاة الهواري بومدين :
- رابعا- البناء الإداري للجزائر ما بين (1962- 1978م) :

نقصد بالسلطة التنفيذية ، أبرز الهياكل المنفذة ؛ والتي هي : رئيس الدولة ، الحكومة ، رئيس الوزراء ، رئيس الحكومة ؛ لأن السلطة التنفيذية بشكل عام ، تضم جميع الموظفين المنفذين ، من أعلى منفذ إلى أدنى منفذ (1) ، وفي الدول التي تتبع النظام الجمهوري ، يُنتخب رئيس الدولة ، وتُعيّن الحكومة وكذلك رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ، أما في الدول الملكية فرئيس الدولة ، يصل بالوراثة ، والبقية تُعيّن . والسلطة التنفيذية بشكل عام هي تلك الهيئة التي تعمل على تنفيذ القوانين والبرامج والمشاريع وغيرها . وللإشارة لا يقتضي التنفيـــذ فقط الخروج إلى الواقع والعمل ، فهذه تقوم بها الهيئات التقنية ، بل التنفيذ أيضا يكون عن طريق إصــــدار الأوامر ، وهذا ما نقصده في البحث وهذا الفصل بالتحديد .

لقد مثّل السلطة التنفيذية الجزائرية في المرحلة الانتقالية (زمن المجلس الوطني التأسيسي) رئيس الحكومة السيد أحمد بن بلة والطاقم الوزاري (الحكومة) ، وكُنا قد تعرضنا سابقا إلى مهام الحكومة وصلاحياتها بالإضافة إلى أبرز ممثليها ، وذلك عندما عالجنا جزئية المجلس الوطني التأسيسي الجزائري من فصل بناء السلطة التشريعية ؛ لأن تعيين الحكـــومة في تلك المرحلة كانت من صلاحيات المجلس التأسيسي الجزائري المنتخب في 20 سبتمبر 1962م لمدة عام كامل . أما في هذا الفصل فسنحاول أن نقدم ممثلي السلطة التنفيذية من نهاية المرحلة الانتقالية حتى سنة 1978م ، تاريخ وفاة الهواري بومدين .

وبإيجاز عن السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية فنقول أنه أُبعد من تقلد الوزارة أبرز الشخصيات الفاعلة خلال الثورة التحريرية ، حتى وزراء الحكومـــة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي قادت مع مؤسسات الثورة التحريرية إلى النجاح ، ولقد أُشرك في الحكومة شخصيات مجهولة .

أولا– السلطة التنفيذية بعد نهاية المرحلة الانتقالية والى غاية الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة :

قبيل نهاية المرحلة الانتقالية كان الشعب الجزائري قد اختار رئيسه ، وبدوره قدّم رئيس الجمهوريــة حكومتــه أو طاقمه الوزاري ؛ لأنه جمع بين رئاسة الحكومة ورئاسة الدولة . وللإشارة فلقد قدّم الرئيس أحمد بن بلة حكومتين قبل الانقلاب عليه ، عدلهما كم من مرة . وفيما يلي أبرز ممثلات السلطة التنفيذية ، بعد نهاية مرحلة المجلس الوطني التأسيسي (الحكم المؤقت) .

أ–رئيس الدولة :

يُعرف رئيس الـــــــدولة في الجزائر برئيس الجمهـــورية ، وذلك بنص المادة 39 من دستور 1963م ، والتي تقول : " تُودع السلطــــــــة التنفيذية إلى رئيس الدولــــــة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية" (2) ،

---

(1) – سعيد بوالشعير : القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجز/02 ، مرجع سابق ، ص 11 .
(2) – المادة 39 من دستور 1963م ، ص 51 .

والذي يُنتخب من طـــرف الشعب لمدة خمس سنوات ، يُرشحه حزب جبهة التحرير الوطني ، وله العديد من الصلاحيات والمهام (1) .

أ1-صلاحياته ومهامه :

لقد أعطى الدستور الجزائري الصادر في 1963م ، العديد من الصلاحيات والمهام لرئيس الجمهورية : منها على الخصوص تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، كما منحه صلاحية تعيين الوزراء ، على أن يكون الثلثان منهم على الأقل من نواب المجلس ، وأن يقدمهم للمجلس دون أن يكون لهذا الأخير سلطة الموافقة على ذلك التعيين أو رفضه ؛ لأن الوزراء ، وفقا للدستور ، مسؤولين فقط أمام الرئيس ، الذي يتحمل المسؤولية لوحده أمام المجلس . أضف إلى ما سبق فلقد منحه الدستور صلاحية تعيين الموظفين في المناصب المدنية والعسكرية ، وأعطاه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة . كما أُنيطت به سلطة إصدار القوانين ونشرها وتنفيذها وممارسة السلطة التنظيمية ..." . وخولته المادة 58 من الدستور ، "حق اتخاذ إجراءات ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء وتعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر" ، وذلك في حال قَبِل المجلس الوطني ، أن يفوض لرئيس الجمهورية صلاحية التشريع لمدة زمنية معينة ؛ لأنه لا يوجد في المادة ما يلزم المجلس ، حيث تقول المادة 58 في أولها :"يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس الوطني أن يُفوض له ..." ؛ والظاهر أن المجلس لا يمكنه أن يرفض طلب المجلس ، لأن جبهة التحرير الوطني هي من تقترحهم لنيابة المجلس الوطني ، والرئيس أحمد بن بلة في تلك الفترة ، هو الأمين العام لجبهة التحرير الوطني . ويقول الأستاذ المتخصص في القانون الدستوري والنظم السياسية ، سعيد بوالشعير حول المادة السابقة :"إذ أنه في حالة الضرورة والاستعجال ، فإن الرئيس يطلب من المجلس التفـويض بالتشريع لمدة محددة دون أن يتجاوزها ، على أن يعرض الأوامر التشريعية المتخذة بموجب ذلك التفويض في المدة المحددة على المجلس للمصادقة مما يحفظ بقاء الاختصاص التشريعي معقودا للمجلس" (2) ، ولقد استدل على ذلك بالمادة نفسها . هذا ولقد خوّل الدستور لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجيــة سلطات واسعــة ، "فهو الذي يسيرها وينسقها"، "وفي سبيل ذلك يحق له التوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية ، بعد استشارة المجلس الوطني كما يُعلن حالة الحرب ويبرم السلم ، لكن بعد موافقة المجلس ، وما من شك فيه أن الاكتفاء باشتراط الاستشارة في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية من شأنه أن يدعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المجلس بشأن السياسة الخارجية " . هذا ولقد خوّل الدستور بمقتضى المادة 59 منه، سلطة لرئيس الجمهورية ، وصفها الأستاذ سعيد بوالشعير بـ"الهامة والخطيرة" ؛ لأن رئيس الجمهوريـــة يُمكنه "في حالة

(1) – سعيد بوالشعير : النظام السياسي الجزائري ، الجز/01 ، مرجع سابق ، ص 81 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 81-84 .

الخطر الوشيك ... اتخاذ إجـــراءات استثنـــائية بقصد حماية الأمة ومؤسسات الجمهورية ..." (1) ، ومن هذه الحالات وقف العمل بالدستور ، وهذا الذي حصل فعلا بعد التمرد العسكري الذي قام به حسين آيت أحمد ، وتأكد بعد العـــدوان المغربي على الجزائر ؛ عندما أراد المغـــرب الأقصى أن يقتطع من الجنـــوب الغربي الجزائري ما اعتبره أرضــــــــا مغربية . فلقد أعلن رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في 03 أكتوبر 1963م ، وقف العمل بالدستور، وبالتالي لم يتم العمل بهذا الدستور إلا حوالي 23 يوما فقط (2) .

إن عدم تحديد الدستور لصلاحيات الحكومة ومهامها وعدم تبيانه لكيفية سيرها (3) ، والصلاحيات والمهام الكبيرة والواسعة التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية أحمد بن بلة ، وخاصة فيما يخص مشاركته في التشريع ، بالإضافة إلى رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء (4) والمجلس الأعلى للدفاع (5) ، وغيرها من المناصب ، تجعلنا نستنتج أن رئيس الجمهورية ، قد سيطر على كامل السلطـــة ، وهذا ما سيقوده حتما إلى "شخصنـــة" السلطة ، إن لم يكن قد شخصنها فعلا (6) .

أ2-انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية :

بعد استقالة محمد خيضر من الأمانة العامة للحزب ، اجتمع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، بتاريخ 17 أفريل 1963م واختاروا أحمد بن بلة أمينا عاما للحزب محل محمد خيضر . وبعد وضع الدستور والتصويت عليه ، "انعقد المؤتمر الوطني لإطارات جبهة التحرير الوطني ، يوم 10 سبتمبر 1963م ، بحضور آلاف المناضلين ، وأُعلن خلاله عن ترشح السيد أحمد بن بلة الأمين العام للحزب لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" ، ثم دخلت البلاد بعد ذلك في مرحلة التحضير لأول انتخابات رئاسية في الجزائر المستقلة ، وبعد تجمعات ومهرجانات شعبية في مختلف مناطق البلاد دُعِي فيها إلى التصويت بـ "نعم" لصالح المرشح الوحيد أحمد بن بلة ، الذي تعهد بالنهوض بالجزائر عندما كان يلتقي بالجماهير الشعبية (7) ،كما يفعل المتقدمون لتقلد المناصب الانتخابية في كل زمان ومكان ، وبتاريخ 15 سبتمبر 1963م توجه المواطنون إلى صناديق الاقتراع من

(1) – المادة 59 من دستور 1963م ، ص 54 .

(2) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 84 .

(3) – إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي في عهد الرئيس أحمد بن بلة ، مرجع سابق ، ص 73 .

(4) – المادة 65 من دستور 1963م ، ص 55 .

(5) – المادة 67 من دستور 1963م ، ص 56 .

(6) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 85 . ويقصد بشخصنة السلطة : اختزال وحصر العمل الجماعي والمؤسساتي ونسب النجاحات وربما حتى الإخفاقات لصاحب سلطة ما ، قد يكون هذا الأخير ، رئيسا للجمهورية أو ملكا أو زعيما . جلال مجاهدي : شخصنة الحكم والسلطة ورم من أورام الدولة (مقال) ، موقع مؤسسة الحوار المتمدن ، 2017/02/25 ، بتصرف . والرابط الالكتروني للمقال كالتالي :
- *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=549617*.

(7) – كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاتصال : العُهدات الرئاسية في الجزائر (1963– 2009م) ، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ، الجزائر ، 2009 ، ص 14- 16 .

أجل التصويت بـ "نعم" أو "لا" (1) للمرشح الوحيد أحمد بن بلة ، والذي اختاره المواطنون فعلا لكي يقود الجزائر، فلقد صوّت له بـ "نعم" 5805103 من أصل 5827614 ناخبا ومن أصل 6581340 مسجلا (2) ؛ أي بنسبة 99.61 ٪ من الناخبين و 88.20 ٪ من المسجلين .

إن يوم الانتخابات الرئاسية الجزائرية ، لهو انتصار كبير للجزائر والجزائريين ؛ لأنها كانت الانتخابات الرئاسية الأولى ، التي سيختار فيها الشعب الجزائري جزائريا ، يحكمه ويقوده ، بعد أن كان يحكمه الأجانب الغاصبون المحتلون المستغلون . إن ذلك اليوم ، كان عرسا واحتفالا كبيرا للجزائريين الذين عانوا من الاستبداد والاستعباد والقهر والتمييز ، ولكن بالمقابل ، هل حصلت تجاوزات في عملية التصويت في ذلك اليوم ، أو بمعنى آخر ، هل زُورت الانتخابات أم لا ؟، هل كان في ذلك اليوم حرية في التصويت ؟.

كل ما يمكننا قوله ، أنه حصل توجيه للشعب الجزائري للتصويت بـ "نعم" لصالح المرشح الوحيد أحمد بن بلة، عن طريق الحملة الانتخابية التي أقيمت قبل الانتخابات ، التي فاز بها أحمد بن بلة بنسبة تفوق 99 ٪ من عدد المصوتين ، بالرغم مقاطعة ما يقارب 11.5 ٪ من المسجلين ، أي ما يفوق 750 ألف مسجل ، كان من بينهم شخصيات قيادية خلال الثورة التحريرية ، على غرار كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد وغيرهم ، أضف إلى ذلك تسجيل ما يزيد عن 22 ألف صوت ملغاة (3) .

الظاهر والواضح من الإحصائيات التي قدمناها قبل قليل ، أن المرشح أحمد بن بلة قد حصل على نسبة ساحقة تجعله رئيسا للجمهورية ، لذلك أعلنت"اللجنة الوطنية لإحصاء نتائج الانتخابات الرئاسية" ، المتكونة من الهادي مصطفاي رئيسا ، والحاج إدريس بوحيرد والصديق أوصديق ومحمد زرطال ومحمد زوبير عشوش أعضاء ، أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وذلك بعد دراسة محاضر اللجان على مستوى الوطن وخارجه (4) ، ولكن والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما هي الأسباب التي جعلت المرشح أحمد بن بلة يفوز بالانتخابات ، مسقطين فرضية التزوير عن تلك الانتخابات ؟ .

إن من أبرز الأسباب التي جعلت المرشح أحمد بن بلة يفوز بالانتخابات ويتحصل على نتيجة ساحقة ، تجعله أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ما يلي :

(1) – لقد أوضحت المادة 13 من دستور 1963م بشكل واضح وصريح أن الانتخاب حق، حيث تقول المادة : "كل مواطن استكمل 19 عاما من عمره يملك حق التصويت " .

(2) – المصدر نفسه ، ص 18- 23 .

(3) – يمكن الاطلاع على هذه الإحصائية مع إحصائيات أخرى في :

- العهدات الرئاسية ، مصدر سابق ، ص 20–22 .
- *Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro68,18/09/1963,p974-975.*

(4) – العهدات الرئاسية ، ص 20 .

- عدم وجود منافسين ؛ فالنظام الانتخابي الجزائري لا يسمح بتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية ، فالجزائر كانت قد انتهجت النهج الاشتراكي ، الذي يمنع تعددية المرشحين للانتخابات الرئاسية ، فضلا عن التعددية الحزبية أو النقابية أو الإعلامية .
- وجود المرشح أحمد بن بلة في السلطة قبل انتخابه ، وهذا ربما عرّفه بالناس وأعطاه شعبية ، خصوصا وأنه كان رئيسا للحكومة ، ورئيسا للمكتب السياسي وأمينا عام لحزب جبهة التحرير الوطني وغيرها .
- توجيه الشعب الجزائري عن طريق الحملة الانتخابية للتصويت على المرشح أحمد بن بلة .
- اطمئنان الشعب الجزائري لكل من سيصل إلى السلطة ، فبن بلة كان من بين الذين قاتلوا المستعمر .

أ3– مدى تأديته لصلاحياته ومهامه :

لقد مارس رئيس الجمهورية أحمد بن بلة كل الصلاحيـــــات التي منحها له الدستور ، وذلك أمر طبيعي ؛ لأنه هو الذي منح لنفســه هذه الصلاحيات ، فكما عرفنا سابقا ، أن دستور 1963م ، أُعد خارج المجلس الوطني التأسيسي ، لكي يمنح أكبر سلطات للرئيس . ومن أبرز هذا السلطات أنه تمكن من إيقاف العمل بالدستور في بداية أكتوبر 1963م ، وللإشارة نقول أن الدستور أُعيد العمل به في اعتقادنا بعد أن انتهت معارضة حسين أحمد وهدأت الأوضاع في البلاد وأقيم مؤتمر الحزب التأسيسي ، والدليل على ذلك القوانين والمراسيم والأوامر الصادرة في أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية ، والتي كان قد أُستشير فيها المجلس الوطني ، بالإضافة إلى ما أصدره الرئيس عملا بالدستور (1) .

لم يمارس رئيس الجمهورية أحمد بن بلة صلاحياته فقط بل تعدى على مهام مؤسسات للدولة ، بل وجمع وزارت ومهام لوزارات بيده وكان له العديد من الصلاحيات ، فبالإضافة إلى أنه رئيس للدولة ، فهو رئيس الوزراء ووزير الداخلية (2) ، وهذا كله وغيره ليس الهدف منه الأول هو خدمة الشعب بقدر ما ترسيخ بقائه في السلطة وإبعاد الدين أتوا به السلطة في صيف 1962م ؛ فهو أراد في البداية أن يقضي عليهم ، ثم ينقلب إلى خدمة الشعب ، فنحن لا ننفي هذا الغاية العظيمة (خدمة الشعب) عن أحمد بن بلة .

ب– الحكومة (حكومات الرئيس أحمد بن بلة) :

ب1- أول حكومة لأحمد بن بلة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية :

قبل أن يُنتخب أحمد بن بلة رئيسا للدولة الجزائرية ، كان رئيسا للحكومة ، وذلك عندما زكاه نواب المجلس

(1) – للتأكد من هذا يمكن مراجعة فصل "بناء السلطة التشريعية" من هذا العمل .

(2) – سنتأكد من ذلك فيما سيأتي من هذا الفصل .

الوطني التأسيسي رئيسا للحكومة ، وذلك عملا بميثاق طـرابلس [1] ، الذي جاء فيه :

- "[أن] يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين" ،
- "[أن] يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي" .

بعد أن غدا أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية ، وعملا بنهاية المرحلة الانتقالية وعملا بالمادة 47 من دستور 1963م [2] ، نجده يقدم طاقمه الحكومي ؛ لأن الحكومة التي أقيمت زمن المجلس الوطني التأسيسي ، حكومة مؤقتة لمرحلة انتقالية ، والآن لابد من حكومة نهائية ، وفيما يلي أعضاؤها [3] :

- أحمد بن بلة : رئيس مجلس الوزراء .
- العقيد الهواري بومدين : نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع .
- محمدي السعيد : نائب رئيس الوزراء.
- رابح بيطاط : نائب رئيس الوزراء .
- عمار أوزقان : وزير دولة .
- محمد الحاج إسماعيل : وزير العدل ، حافظ الأختام .
- أحمد مدغري : وزير الداخلية .
- بشير بومعزة : وزير الاقتصاد الوطني .
- أحمد مهساس : وزير الفلاحة .
- بلقاسم الشريف : وزير الإرشاد الوطني .
- محمد الصغير النقاش : وزير الشؤون الاجتماعية .
- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .
- أحمد بومنجل : وزير تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل .
- عبد القادر زعيبك : وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- أحمد توفيق المدني : وزير الأوقاف .
- أحمد قايد : وزير السياحة .

من خلال هذا الطاقم الحكومي نقدم الملاحظات التالية :

---

(1) – برنامج طرابلس ، مصدر سابق ، ص 49 .

(2) – وتقول المادة 47 من دستور 1963م : "رئيس الجمهورية هو وحده المسؤول أمام نواب المجلس الوطني، يعين الوزراء الذين يجب أن يختار ثلثاهم على الأقل من بين نواب ويقدمهم إلى المجلس " .

(3) –*Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro 68, 18/09/1963, p976.*

- أولا وقبل كل شيء لم يبقى الطاقم الحكومي بهذا الشكل فقلد حدث تغيرات نذكر من أبرزها : خروج منه أحمد مدغري من الحكومة عندما استقـــــــــــال من منصب وزير الداخلية ، وإلحــــــــاق الرئيس أحمد بن بلة صلاحيات هذه الوزارة به (1) ، أما التغييـــر الثــــــــــاني فلقد تمثـــــــــل في استقـــــــــــالة قايد أحمد من منصب وزارة السيــــــــــــاحة (2) ، ثم لم نجد أن الرئيس أحمد بن بلة قد استبدله أو ألحق صلاحيـــــــــــــات هذه الوزارة به ، وربما ما جعله لا يفعل ذلك ، هو عدم أهمية وزارة السياحة في الجزائر في ذلك الزمن .
- إن الرئيس أحمد بن بلة قد وضع المقربين منه كما فعل في الســــــــابق ، عندما كان رئيسا للحكومة في المرحلة الانتقالية .
- هناك شخصيتين تاريخيتين في الطاقم الحكومي الـمُـقدم ، وهما رابح بيطاط وأحمد بن بلة ، كما يوجد قيادات سياسية معروفة خلال الحركة الوطنية أمثال أحمد مهساس وبشير بومعزة .
- الملاحظة الأخرى التي يمكن أن نلاحظها في هذا الطاقم الحكومي هو تَنفذّ جماعة وجدة في الحكومة ، بل هي تتقلد وزارات السيادة ، فأحمد مدغري متقلد للداخلية ، والعقيد الهواري بومدين متقلد لوزارة الدفاع ، وعبد العزيز بوتفليقة متقلد لوزارة الخارجية .
- كما نجد وزرين في هذه الحكومة ، كانوا قبل انفجار الثورة ، زمن الحركة الوطنية ، ليسوا ضمن التيار الاستقلالي ، وهما : عمار أوزقان ، وزير دولة ، والذي كان سابقا مناضلا في الحزب الشيوعي الجزائري بل هو رئيسه . كما نجد أحمد توفيق المدني ، الذي كان من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وهو وزيرا للأوقاف .
- نجد بعض الوزارات يتقلدها أصحاب شهادات على غرار محمد الصغير النقاش ، الذي كان متخرجا من كلية الطب بالجزائر ، والدكتور أحمد فرنسيس ، المتخرج من كلية الطب من جامعة باريس ، وأحمد بومنجل الذي يحمل شهادة الأستاذية (التعليم) ، أما الآخرين فلهم رصيد تعليمي لا بأس به على غرار أحمد مدغري الذي حصل على شهادة البكالوريا في الرياضيات ثم انتقل إلى معهد غرونوبل للدراسة ، ولكنه لم يتم دراسته ، وعبد القادر زعيبك ، الذي درس بمعهد غرونوبل ...الخ (3) .

---

(1) – مـــرسوم رقم 64-267 مؤرخ في 15 جويلية 1964 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/16 ، 1964/07/21 ، ص 247 .

(2) – مرسوم مؤرخ في 30 جويليـــة 1964 ، الجريدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة ، السنة/01 ، العدد/21 ، 1964/08/07 ، ص 314 -315 .

(3) – لمراجعة سيرة وزراء الجزائر بشكل بسيط ، يمكن الاطلاع على مؤلف سعد بن البشير العمامرة : مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها (1962-1998م) والحكومات الجزائرية وأعضاؤها (2012-1962م) ، دار هومة ، الجزائر ، 2014 . كما يمكن مراجعة مؤلف ناصر جابي : الوزير الجزائري ، مرجع سابق .

ب2- الطاقم الحكومي الأخير للرئيس أحمد بن بلة :

في 02 ديسمبر 1964م أخـــرج الرئيس أحمد بن بلة مرسومـــا [1] ، قدّم فيه طاقمه الحكومي الثاني بعدما أصبح رئيسا للجمهورية ، ولقد تقلد في هذه الحكومة منصب رئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى وزارته لوزارة الداخلية ، وفيما يلي بقية الطاقم الحكومي :

- الهواري بومدين : نائب رئيس الوزراء ووزيرا للدفاع الوطني .
- محمدي السعيد : نائب رئيس الوزراء .
- شريف عبد الرحمن : وزير منتدب برئاسة مجلس الوزراء .
- محمد بجاوي : وزير العدل ، حامل الأختام .
- بشير بومعزة : وزير الصناعة والطاقة .
- أحمد مهساس : وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي .
- محمد الصغير النقاش : وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية .
- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .
- الشريف بلقاسم : وزير التربية الوطنية .
- عبد القادر زعيبك : وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والأشغال العمومية والنقل .
- محمد الهادي الحاج إسماعيل : وزير التعمير والإسكان .
- نور الدين دلسي : وزير التجارة .
- صافي بوديسة : وزير العمل .
- صادق بطل : وزير الشبيبة والرياضة .
- سعيد عمراني : وزير الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية .
- عمار أوزقان : وزير السياحة .
- تيجاني هدام : وزير الأوقاف .
- أحمد غزالي : نائب لكاتب الدولة للأشغال العمومية .

من خلال هذا الطاقم الوزاري نقدم الملاحظات التالية :

- في البداية نقول أن الوزراء الذين استعملهـــم أحمد بن بلة في وزارته الأولى هم تقريبا الذين استخدمهم

---

(1) – المرسوم رقم 64-333 مؤرخ في 02 ديسمبر 1964 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/55 ، 1964/12/02 ، ص 820 .

في الثانية والثالثة (الأخيرة) ، كما نقول أن مجموعة وجدة مازالت متنفذة في الحكومة بثلاثة وزراء ، وهم الهواري بومدين ، والشريف بلقاسم ، وعبد العزيز بوتفليقة . أما أحمد مدغري من مجموعة وجدة ، فلقد استقال من منصب وزارة الداخلية ، مما جعل الرئيس أحمد بن بلة يلحق وزارة الداخلية به (1) . أما قايد أحمد المستقيل كذلك من منصب وزارة السياحة (2) ، فلقد استبدله الرئيس بعمار أوزقان .

- لقد جمع أحمد بن بلة بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئاسة مجلس الوزراء ، ووزارة الداخلية ، وهذه التصرفات والممارسات مع أخرى كنا قد عرفناها هي الطريق إلى الحكم الفردي .
- لقد أنهي السيد أحمد بن بلة مهام وزير الأوقاف أحمد توفيق المدني ، من طاقمه الحكـومي ككل ، وفعل ذلك مع التاريخي رابح بيطاط وأحمد بومنجل ، وأتى بآخرين ، منهم من نصبهم محل الوزراء السابقين ، كتيجاني هدام الذي نصّبه محل أحمد توفيق المدني على وزراة الأوقــاف ، ومنهم من أعطاهم وزارات أخرى ، كصادق بطل الذي أعطــاه وزارة الشبيبة والرياضة ، وصافي بوديسة الذي أعطاه وزارة العمل ونور الدين دلسي الذي وزّره على وزارة التجارة .
- لقد تم استحداث وزارة جديدة ، قلدها لشخصيات مجهولة ، أمثال سعيد عمراني الذي وضعه على رأس وزارة جديدة عرفت بوزارة الإصلاح الإداري والوظيفــة العموميـــة . هذا بالإضافــة إلى جمعه وزارت سابقة في وزارة واحدة ، على غرار ، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكيـــة والأشغال العمومية والنقل ، وزارة الصحة وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية .
- لقد حُوّل الوزير محمد الهادي الحاج إسماعيل من وزارة العدل إلى وزارة التعمير ، ووضع على وزارة العدل وزيرا جديدا ، هو محمد بجاوي . هذا ولقد أبقى على وزارة الدفاع للهواري بومدين وأبقى على محمدي السعيد كنائب آخر لرئيس مجلس الوزراء ، على اعتبار أن بومدين ، هو النائب الأول لرئيس الوزراء .
- لقد سمى بعض وزارات بأسماء جديدة كوزارة الصناعة والطاقة ووزارة التجارة ووزارة التربية الوطنية ووزارة العمل ، بعد أن كانت تعرف بأسماء أخرى كوزارة التربية الوطنية ، التي كانت سابقا تُعرف بوزارة الإرشاد الوطني ، ووزارة العمل التي كانت سابقا ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة التجارة التي كنت سابقا ضمن وزارة الاقتصادي الوطني ، ومعها وزارة الصناعة والطاقة .

ج- رئاسة مجلس الوزراء :

لم يتطرق دستور 1963م ولا حتى دستور 1976م ، للحكومة وصلاحيات الحكومـــــة ومهامها ولا لرئيس

(1) – بمقتضى المرسوم رقم 64-267 مؤرخ في 1964/07/15 تولى رئيس الجمهورية أحمد بن بلة بعد قبول استقالة أحمد مدغري من وزارة الداخلية ، والمرسوم منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/ 16، 1964/07/21، ص 247 .

(2) – لقد قدم وزير السياحة قايد أحمد وقبلت وذلك بمقتضى مرسوم من رئيس الجمهورية مؤرخ في 30 جويلية 1965م ، يتضمن قبول استقالته ، والمرسوم منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/21 ، 1964/08/07، ص 314 -315 .

الحكومــة أو رئيس مجلس الوزراء ، بل وأكثر من الذي سبق ، أن الدستورين السابقين لا يعتبرانها هيئة ضمن السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية ، على عكس الدستورين الجزائريين اللذين جاءا بعدهما ، فعلى سبيل المثال ، لقد أَنشأ دستور 1989م ، مؤسسة بجانب رئيس الجمهورية ، أطلق عليها اسم الحكومة ، لها رئيسها وأعضاؤها وخوّلها صلاحيات دستورية (1) ، حيث جاء في دستور 1989م(2) في مادته 75 : "يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم" . ومن صلاحيات رئيس الحكومة في دستور 1989م أنه "يضبط برنامج حكومته في مجلس الحكومة ويعرضه في مجلس الوزراء ، الذي يرأسه رئيس الحكومة ، للموافقة ثم يقدمه بعد ذلك أمام المجلس الشعبي الوطني للمناقشة [ثم] ينفذ البرنامج الذي وافق علية المجلس الشعبي الوطني" ، أضف إلى ذلك أنه : "يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة" و"يرأس مجلس الحكومة" ، و"يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات" ، و"يوقع المراسيم التنفيذية" ، و"يعين في بعض وظائف الدولة ..." (3) . وللإشارة دستور 1989م ، أقر التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية ، وأخرج الجزائر من النظام الاشتراكي الذي أقراه دستوري 1963م و1976م ، إلى النظام الليبرالي الرأسمالي ولو نظريا .

يُقصد بمجلس الوزراء ، هيئة تضم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والطاقم الوزاري . يجتمع هذا المجلس من أجل اتخاذ إجراءات أو التصديق على القوانين أو البرامج الجديدة قبل عرضها على البرلمان في العادة . وبما أن الجزائر تتبع مبدأ "واحدية" (فردية) السلطة التنفيذية والنظام الرئاسي ، فرئيس الجمهورية بالإضافة إلى منصبه كرئيس للدولة ، فهو رئيس للحكومة ورئيس مجلس الوزراء . والجدير بالذكر في هذا النظام السياسي أو في مثل هذه الأنظمة السياسية ، أن رئيس الجمهورية في اجتماعات مجلس الوزراء ، ليس مقيدا بأن يأخذ بآراء الطاقم الوزاري ، فهو يتشاور معهم ، ثم يتخذ القرارات (4) .

ثانيا – السلطة التنفيذية زمن مرحلة الحكم المؤقت – مجلس الثورة :

في البداية ، نقصد بمرحلة الحكم المؤقت ، المرحلة التي تمتد من الانقلاب على أحمد بن بلة في سنة 1965م وإلى غاية وضع دستور للجزائر وانتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية في سنة 1976م . فطوال هذه المدة جُمد الدستور والحزب ، وحُل البرلمان وغيرها من المؤسسات التي أقيمت قبل 1965م .

---

(1) – سعيد بوالشعير : النظام السياسي الجزائري ، الجز/02 ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم على ضوء دستور 1989م ، الطبعة/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 ، ص 131 .

(2) – اعتمدنا على الدستور المنشور في مؤلف بوكرا ادريس : تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، الطبعة/2 ، الجزء/2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 07-44 .

(3) – يُنظر في المواد التالية من دستور 1989م : 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 81 ، ص25 -26 .

(4) – عبد الله بوقفة : الوجيز في القانون الدستوري ، الدستور الجزائري ، نشأة ، فقها ، تشريعا ، دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية ، الطبعة/04 ، دار الهدى ، عين مليلية ، الجزائر ، 2010 ، ص 68 -69 .

أ–رئيس الدولة :

لقد مثّل السلطة التنفيذية من الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة ، رئيس مجلس الثورة ، والذي كان بمثابة رئيس للدولة ، وكان بالإضافة إلى منصبيه السابقين ، رئيساً للحكومة ورئيساً لمجلس الوزراء .

أ1– الهواري بومدين ، رئيس للدولة زمن الحكم المؤقت :

خلال مرحلة الحكم المؤقت ، لم يكن هناك رئيسا للجمهورية ، ولا يوجد حتى اصطلاح رئيس للدولة ، وإنما هناك رئيس مجلس الثورة ، الذي كان يُعد من طرف قادة البلاد في الداخل وقادة الدول في الخارج ، رئيسا للدولة الجزائرية . وبالإضافة إلى رئاسته لمجلس الثورة ، فهو وزير للدفاع ورئيس للحكومة ورئيس لمجلس الوزراء . ولقد كان ذلك الرئيس ، هو الهواري بومدين (1) . وفيما يلي سنرى كيف وصل إلى سدة الحكم ، وحكوماته .

أ2– تفصيل كيفية وصول الهواري بومدين إلى سدة الحكم (رئيس دولة) :

لقد وصل الهواري بومدين إلى رئاسة الدولة عن طريق انقلاب (حركة 19 جوان 1965م) ، نفذه ضد الرئيس أحمد بن بلة وبقي في الحكم قرابة 10 سنوات دون أن يُنتخب أو يُغير ، إلى أن أُنتخب من طرف الشعب في 10 ديسمبر 1976م (2) ، فهو وصل إلى سدة حكم البلاد ، مرة عن طريق الانقلاب ومرة أخرى عن طريق الانتخاب . وفيما يلي سنحاول أن نفصل في المرة الأولى ؛ أي كيف انقلب الهواري بومدين على أحمد بن بلة ، لكي نقيّم تلك العملية أو الحركة .

1- مفهوم حركة 19 جوان 1965م :

أولا وقبل كل شيء كان علينا لزاما أن نضع مفهوما بسيطا لحركة 19 جوان 1965م التي اختلف حولها العديد من الباحثين والمتتبعين والمعايشين والفاعلين السياسيين في تلك الفترة . فطرف يعتقد أنها انقلاب عسكري وطرف آخر يعتقد أنها تصحيح ثوري أو انتفاضة ، وكل واحد من السابقين له مبرراته لما يصف ؛ فالخصوم والأعداء يعدونها انقلابا والأصدقاء والمتعاطفون يعدونها تصحيحا ثوريا (3) . ومن دون الميل إلى أحد الطرفين في البداية ، فنقول أن حركة 19 جوان 1965م هي : إطاحة مجموعة يقودها العقيد الهواري بومدين وزير الدفاع برئيس الجمهورية ، أحمد بن بلة ، في ليلة 19 جوان من سنة 1965م من الحكم ووضعه تحت الإقامة الجبرية ، وذلك بسبب أخطاء كبيرة ارتكبها على حد زعم المطيحين به ، كان قد عددها قائدهم في البيان الأول لمجلس الثورة ، الذي تشكل بمجرد الإطاحة ، بالسيد أحمد بن بلة .

---

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/2 ، هاجس البناء ، مصدر سابق ، ص 21 .
(2) – المصدر نفسه ، ص 464 .
(3) - المصدر نفسه ، ص 15-16 .

2- الأخطاء التي قدمها الطرف المُـنقلب :

لقد قدم العقيد الهواري بومدين مجموعة الأخطاء التي ارتكبها أحمد بن بلة جعلـته مع آخرين ينقلبون عليه ، وذلك عندما تلى بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، حيث قال : "إن قائمة الأخطاء طويلة ، وإن مغزاها لعمق ؛ فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها ، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ، كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة أخرى ، وحجز الحريات الفردية ، وانتهاك الحريات العامة ، وقد ابتغى الحكم من الالتجاء إلى هذه الأساليب إخضاع فئة وإرهاب أخرى ، حتى يستكين إليه الجميع خشية بطشه" ، وقال في فقرة أخرى : "وسرعان ما أصبح الحكم فرديا ، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة ، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد ، يفعل بها ما يشاء ، ويمنح النفوذ لمن يشاء ، ويفرض أهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس" (1) .

لم يكن بيان مجلس الثورة ، هو الوحيد الذي قدم فيه الهواري بومدين أخطاء أحمد بن بلة ، بل نجده يؤكد ذلك في حوار مع الصحفي المصري "لطفي الخولي" في الجزائر في أكتوبر 1965م ، حيث عددها كالتالي (2) :

- "الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر" .
- "عدم تكوين الدولة الجزائرية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهـــزة الإدارية".
- "إبعاد وتصفية العناصر النضاليــة التي أسهمت ايجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة" .
- "إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب [فلقد] خلّف في ظلام السجون عند سقوطه 2500 [سجينا]" .
- "بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب بل واستخدامها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية من أجل استمتاعه بالحكم الفردي والديكتاتوري".
- "فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة نتيجة تدخلاته التعسفية ..." .
- "القيام بعمليات تخريبية عمدية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين عامة والوحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي خاصة" .
- "الانحراف بخط الثورة الأساسي ، من القيادة الجماعيــة إلى التسلط والتحكـــم الفردي المريض الذي أسقطته الثورة ، عندما حطت الزعامة المصالية ، وكشفت انتهازيتها وخيانتها للشعب الجزائري ومصيره ".

(1) – بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، مصدر سابق ، ص 803 .
(2) العقيد الهواري بومدين : حوار مع لطفي الخولي في أكتوبر 1965م بالجزائر ، مصدر سابق ، ص 87 -88 .

3- انقلاب أم تصحيح ثوري :

بغض النظر عن الأخطاء التي قدمها الطرف فإننا نعتقد أن ما جرى في 19 جوان 1965م ، كان انقلابا عسكريا أبيض من دون دماء له مبرراته ، وسنقدمها فيما يلي . ونحن عندما نقدمها ليس الغرض منها تسويغ ذلك ، فنحن مع قاعدة : "أن كل انقلاب عسكري ، خبيث ، حتى يثبت الطرف المنقلب العكس " [(1)] . وهذه المبررات كالتالي [(2)] :

- سير أحمد بن بلة نحو الحكم الفردي ، فهو إلى جانب رئاسته للجمهورية ؛ فهو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء ، وهو وزير الداخلية والأمين العام للحـــزب ، وزعيم مليشيات شعبية مسلحة .
- تعدي أحمد بن بلة على المؤسسات ، وخير دليل على ذلك أنه نحى مهمة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي وأوكلها للمكتب السياسي للحزب والحكومة .
- استخدام الطرق الملتوية للوصول إلى السلطة والمناصب القيادية في الدولة ؛ فقلد أبعد أبرز التاريخيين للوصول إلى رئاسة الحكومة والجمهورية وأمانة الحزب .
- محاولة إبعاد المجموعة وجدة من المناصب الحساسة في الحكم ، وخاصة من وزارت السيادة منها ، فلقد بدأ كما مر معنا ، بأحمد مدغري وزير الداخلية ثم قايد أحمد وزير السياحة ثم الشريف بلقاسم وزير التربية ثم عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية ...

إن ما حصل في الجزائر بتاريخ 19 جوان 1965م ، هو "انقلاب عسكري أبيض من دون دماء "، هذه العبارة ، تعبير موضوعي وتوصيف لما حصل في الجزائر في ذلك اليوم ، وأي تعبير آخر أو توصيف ، هو عملية تحريف للحقيقة والتاريخ . فقد تكون تلك الحركة لها أسبابها المقبولة ، ولكن لا يمكننا أن نسميها بغير اسم آخر ، غير الانقلاب ، فربما يتحرك الجيش مع الشعب ضد الظلم والاستبداد ، لكي يقضي عليه ويعيد الحكم إلى الشعب ، كما حصل ذلك في السودان في سنة 1985م ، عندما تدخل "المشير عبد الرحمن سوار الذهب" ضد الرئيس "جعفر النميري" ، وأطاح به ، ثم سلّم الحكم إلى سلطة مدنية في سنة 1986م ، ولكن يبقى ذلك الفعل انقلابا ، ولكنه انقلاب ديمقراطي [(3)] .

---

(1) – عمرو عثمان : في أن الثورة ثورة والانقلاب انقلاب ، مقال منشور في موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2013/07/25 . والرابط الالكتروني للمقال كالتالي :

- *https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/On_Calling_a_Revolution_a_Revolution_and_a_Coup_a_Coup.aspx*

(2) – يمكن التأكد من هذه المبررات بمراجعة الفصول السابقة وما سيأتي .

(3) – محمد المختار الشنقيطي : أوراق الربيع (05) سجود الجندي خير من سجود الجُنيد ، مدونات الجزيرة ، 2016/09/20 ، بتصرف . ويمكن الاطلاع على المقال في مدونة الباحث على مدونات الجزيرة :

- *http://blogs.aljazeera.net/mshinqiti*

4- القطرة التي أفاضت الكأس :

يعتقد العديد من الباحثين والمتتبعين والمعايشين لذلك الحدث أن القطرة التي أفاضت الكأس وجعلت العقيد الهواري بومدين يُعجل بالانقلاب على أحمد بن بلة ؛ رئيس الجمهورية والمتقلد العديد من المناصب في الدولة ، هو محاولة هذا الأخير تنحية جماعة تناصر وتدعم العقيد الهواري بومدين ، ونقصد بتلك الجماعة ، مجموعة وجدة ، والتي تضم كل من : قايد أحمد ، أحمد مدغري ، الشريف بلقاسم ، عبد العزيز بوتفليقة . فلقد أبعد أحمد مدغري من وزارة الداخلية قبل 15جويلية 1964م ، ومن المؤكد كذلك أنه هو الذي ساهم في استقالة قايد أحمد من استوزاره لوزارة السياحة ، وذلك في 30 جويلية 1964م (1) ، كما قلص من صلاحيات وزير الإرشاد القومي ، الشريف بلقاسم ، حيث انتزع منه قطاع الإعلام ، وجعلها من صلاحياته . كما عمل على تنحية وزارة الخارجية من عبد العزيز بوتفليقة ، وأمره بالالتحاق بمؤسسة الرئاسة على ما يذكر العقيد الطاهر الزبيري ، الذي كان قائدا للأركان في تلك الفترة ، والذي عينه في هذا المنصب دون استشارة وزير الدفاع ، العقيد الهواري بومدين ، الذي كان في ذلك الوقت في مهمة بالقاهرة ؛ تتمثل في كيفية تشكيل مجلس عربي للدفاع المشترك (2) .

إن الأفعال السابقة لرئيس الجمهورية أحمد بن بلة وغيرها ، هي جعلت وزير الدفاع العقيد الهواري بومدين ومجموعته ، يُعجلون بالتخطيط والتنفيذ لعملية الانقلاب ؛ فنحن نعتقد أن بومدين كان يفكر في السلطة منذ زمن الثورة التحريرية إلا لم نقل أنه كان طموح له منذ أن صغيرا ، وهاهو قد جاء الوقت المناسب ليفعل ذلك ، حينما كثرت أخطاء الرئيس ؛ فهذا الأخير هو الذي أعطاه الفرصة والضوء الأخضر بطريقة غير مباشرة لكي يقوم بالعملية الانقلابية .

5- التحضير لعملية الانقلاب :

قبل تنفيذ عملية الانقلاب في ليلة 19 جوان 1965م ، جرت العديــــد من الاجتماعات التحضيرية للانقلاب . ومن المنطقي القول : أن هذه الاجتماعات لم تكن كلها تحضيرا للانقلاب على أحمد بن بلة ، وإنما كان هناك اجتماعات حصل فيها نقد وتذمر للسياسة المتبعة والمنتهجة من طرف أحمد بن بلة سواء في طريقة حكمه أو في طريقة تسييره للبلاد ، ونعتقد أنها كانت محصورة في البداية في جماعة وجدة فمن غير المعقول أن تكون خارج هذه الجماعة لأنها لا تطمئن للجميع . وبعد ذلك انضم إلى هذه الجماعة كل من : سعيد عبيد ، محمد الصالح يحياوي ، العقيد عباس ، وغيرهم ، وفي اجتماعات أخرى تحول النقد إلى إجماعٍ وعزمٍ على الإطاحة برئيس الجمهورية ، أحمد بن بلة ، واتفقوا أن العملية لابد أن تحصل وتجري قبل انعقاد مؤتمر المؤتمر الآفروآسيوي ، المزمع عقده في الجزائر أواخر جوان 1965م . فاتفقت الجماعــــة أن يكون يوم 19جوان 1965م ، هو يوم

(1) – سبق تقديم مصادر هذه المعطيات ، من هذا الفصل ص 172 .

(2) – الطاهر زبيري : نصف قرن من الكفاح ،... ، مصدر سابق ، ص 107-108 .

الإطاحة برئيس الجمهورية ، السيد أحمد بن بلة [1] .

يقول العقيد الطاهر الزبيري ، القائد الميداني للعملية : "طرحت فكرة إلقاء القبض على بن بلة عندما يذهب إلى وهران لمشاهدة مباراة ودية في كرة القدم بين الفريق الوطني ونظيره البرازيلي ، ولكن اعتقاله في مطـــار وهران من شأنه أن يخلق لنا مشاكل لأننا خشينا أن يهجم الشعب علينا وتحبط العملية ، خاصة وأن بن بلة يتمتع بشعبية كبيـــــرة ولم نتفق في تحليلنا على تبني هذه الخطة في وهران ، ولم يكن أمامنا الكثير من الوقت لذلك اتفقنا على اعتقـــاله مباشرة من مقر إقامته في فيلا جولي" [2] .

إن القبض على الرئيس أحمد بن بلة في مقر سكناه في فيلا جولي أمر خطير للغاية ، ولكن لابد من المغامرة لإزاحة هذا الطاغية في حد زعم المصححين أو المنقلبين [3] . نعم لابد من المغامـرة ، ولكنها ستكون مغامرة محسوبة ، فأُستبدل حُرّاس أحمد بن بلة من الأمـــن الوطني بحـــــــراس من الجيش الوطني الشعبي من مدرسة شرشال ، وذلك بعد الاتفاق مع أحمد درايــة مسؤول وحدات الأمن الوطني . كما عقد الهواري بومدين اجتماعات مع قادة النواحي الحساسة والمؤثرة في العمليــة ، وهي: الناحية العسكرية الأولى والثانية والثالثة ، حيث وضع قوادها أمام الأمر الواقع وألزمهم الانضباط والطاعة وحمّلهم المسؤولية ، كما تم حراسة "مقرات الإذاعة والتلفيزيون والبنوك والولايات والدوائر ومختلف مصالح الإدارية ومفترق الطرقات الكثيفة الحركة لمواجهة أي عصيان مدني يقوم به أنصار أحمد بن بلة أو أحداث شغب أو سرقات قد تحدث هنا وهناك" [4].

6- تنفيذ العملية :

في ليلة 19 جوان 1965م تحرك العقيد الطاهر الزبيري ومعه 13 شخصا مسلحين ، ثلاثة منهم قادة بارزون في الجيش الوطني الشعبي ، وهم : الرائد عبد الرحمن بن سالم والرائد سعيد عبيد والرائد محمد الصالح يحياوي . تحرك هؤلاء الأربعة عشر يقودهم العقيد الطاهر الزبيري ، فوصلوا إلى فيلا جولي في حدود الواحدة ليلا ، فدخلوها وأخذوا الدرج حتى وصلوا إلى غرفة الرئيس أحمد بن بلة في الطابق الخامس [5] .

بعد أن رجع الرئيس احمد بن بلة من عمل من مدينة سيدي بلعباس ، نام بشكل جيد [6] . والظاهر أن القائد الميداني للعملية ، العقيد الطاهر الزبيري ، أفسد عليه نومته ، بعد طرق باب غرفة أحمد بن بلة ، فصاح هذا

(1) – الطاهر زبيري : المصدر نفسه ، ص 106- 113 ، بتصرف .
(2) – المصدر نفسه ، ص 112 .
(3) – بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، مصدر سابق ، ص 803 .
(4) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 117-122 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 123 .
(6) – أحمد بن بلة : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة التحرير ... ، مصدر سابق ، ص 304 .

الأخير بالقــرب من الباب ، وقال من بالباب ؟ ، ولكن دون أن يفتحه ، فرد الطاهر الزبيري ، قائلا : أحمد بن بلة ، لم تعد رئيسا للجزائر ، وقد تشكّل مجلس الثورة ، وعليك أن تأتي معي الآن ... فأجاب : سآتي بعد أن ألبس ثيابي ... فلبس ... وذهبوا إلى وزارة الدفاع وبعدها أُخذ إلى إحدى القصور القريبة من وزارة الدفاع ، ووُضع تحت الإقامة الجبرية ، دون أن يقابل أحمد بن بلة وزير الدفاع العقيد الهواري بومدين . هذا ويورد العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته أنه عامل أحمد بن بلة باحترام [1] ، ولم ينفي ذلك أحمد بن بلة [2] ، ولكنّ الأخير يورد أنه تم تكسير الباب عليه والدخول عليه بقوة [3] ، فيما لا يذكر ذلك العقيد الطاهر الزبيري .

في اعتقادنا أن العملية كان فيها حذر ودقة أكثر منها عملية عنف ، خصوصا وأن الحراس مضمــونين ، وهناك أكثر من 14 رجلا مسلحا ، وكل شيء مضبوط ، بالإضافة إلى ما سبق فالمنقلب عليه ، شخصية لها تاريخها في الحركة الوطنية ، وحتى زمن الثورة التحريرية ، بغض النظر على مطــامحه السلطوية ، ويكفي أن نقول أنه من قواد المنظمة الخاصة ومن جماعة التسعة التي اضطلعت بتفجير الثورة التحريرية ، ونضيف إلى هذا وذاك أنه كان من أكبر الموفرين للأسلحـــة للثورة التحريريـــة بمعية الوفد الخارجي للثورة ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك "يخت دينا" التي جاءت محملة بالأسلحـــة إلى الجهـــة الغربيـــة من الوطن في سنة 1957م [4] ، فلا نعتقد أنه عُومل بعنف أو قلة احترام ، أضف إلى ذلك أنه كان رئيسا للجمهورية ورئيسا للحكومة ، أضف أن المنقلبين عليه لا يحملون عليه حقد .

لقد وقع الانقلاب على رئيس الجمهورية السيد أحمد بن بلة ، بالرغم من التحذيرات وبالتحديد التي تلقاها من مصر فلقد جاء رجل المخابرات المصري فتحي الديب إلى الجزائر بتكليف من الرئيس المصري جمال عبد الناصر في أواخر ماي 1965م ، حيث قـعد فتحي الديب ست ساعات مع رئيس الجمهورية السيد أحمد بن بلة يتحاور معه ويخبره فيها بأن انقلابا عسكريا عليه سيحصل ، ولكنّ أحمد بن بلة لم يعبأ بهذا التحذير ، بالرغم أنه سمع باهتمام لما يقوله فتحي الديب بل وطمأن الرجل وطلب منه أن يُطمئن الرئيس المصري جمال عبد الناصر وأنه سيلتقي به في أرض الجزائر عند عقد مؤتمر الآفرو-آسيوي في أواخر جوان 1965م [5] .

بعد القبض على أحمد بن بلة ، قُبض على أكبر الشخصيات الموالية له ، وخاصة الحاج بن علة ومحمد الصغير النقاش وعبد الرحمن بن الشريف وغيرهم ، كما تمركزت مجموعة من الدبابات والجيش في المناطق الحساسة

---

(1) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 123 -127 .

(2) – أحمد بن بلة : المصدر السابق ، ص 304 -305 .

(3) – المصدر نفسه ، ص 303 -304 .

(4) – يمكن مراجعة ترجمة مختصرة للسيد أحمد بن بلة وغيره من قادة الثورة التحريرية الجزائرية ، في موسوعة تاريخ الجزائر (1962-1830م)، قرص مضغوط (*DVD*) قسم التراجم ، مرجع سابق .

(5) - فتحي الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر ، الطبعة/02 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص633 .

التي قدمناها سابقا في المدينة للحُؤول دون تطورات تفسد العملية [(1)]. وفي نهار يوم 19 جوان 1965م خرج العقيد الهواري بومدين ، وزير الدفاع على شاشات التلفيزيون يخطب في الناس ويخبرهم بالإطاحة بالطاغية المستبد الديكتاتور ، أحمد بن بلة ، كما يخبرهم كذلك عن تشكل "مجلس الثورة" ، والذي سيكون السلطة التي ستقود البلاد في المرحلة القادمة [(2)] .

7- موقف الداخل والخارج من العملية :

يذكر أحمد بن بلة أنه بعد الانقلاب عليه ، ظهرت احتجـــــاجات ومظاهرات في عدد من المدن الجزائرية ، من أبرزها : الجزائر العاصمة ، عنابة ، وهران ، تلمسان [(3)] ، ولكنها لم تكن بالكبيـــــرة ، فهي كـــــانت لمجموعة من الأطفال والشباب ، والتي سرعان ما انتهت [(4)] . أمـــــا مصر عبد الناصر ، فلقد أرسلت المشير عبد الحكيم عامر ، الذي طلب من قـــــائد مجلس الثورة ، السماح له بمقابلة أحمد بن بلة ليطمئـــــن عليه ، ولكن الهواري بومدين ، رئيس مجلس الثورة ، رفض ذلك . أما الدول الاشتـــــراكية فهي لم تقبـــــل بهذا، ولكنها لم تتحرك لذلك [(5)] . هذا ولقد لخص أحمد طالب الإبراهيمي موقف الخارج من الانقلاب بشكل بليغ ، حيث قال : "كان هنـــــاك استنكـــــار من جانب موسكو ، حيرة في القـــــاهرة ، إدانة من البلدان التقدمية الإفريقية ، صمت ثقيل في بكين . ولقد رأت في ذلك مختلف التيـــــارات اليســـــارية العربية انعطـــــافة نحو اليمين ، أما العـــــربية السعـــــودية فاعتقـــــدت أنه عمـــــل شيـــــوعي ، في حين أن الحزب الشيـــــوعي الفرنسي وصفه بأنه عمل فـــــاشي وانطلق في حملة متعددة الأبعاد من أجل عزل الجزائر" [(6)] .

هكذا وصل الهواري بومدين إلى رئاسة الدولة ، أحب من أحب وكره من كره ، فهو لا يهمه الداخل ولا الخارج ، بقدر ما يهمه إنقاذ الجزائر وسيادتهـــا على حد زعمه ... ولقد سجل لنا التاريخ أنه عندما زار الاتحاد

---

(1) – يُنظر في الجزء الأول من الوثائقي الهواري بومدين ، ثائر يبني دولة ، الجـزء/01 ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2013 ، ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الالكتروني التالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=xJ59vxjW7Nk*

(2) – بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، مصدر سابق ، ص 803 .

(3) – أحمد بن بلة : في برنامج شاهد على العصر ، الحلقة/13 (الحلقة سمعية-بصرية) ، حاوره فيها الإعلامي ، أحمد منصور ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2002 .

- *https://www.youtube.com/watch?v=o8sugDVBBDs*

(4) – نذكر من بين الشهود العيان في تلك الفترة ، سفير تونس لدى الجزائر ما بين (1962-1966م) ، أحمد المستيري ، الذي ذكر أنه على الأقل في الجزائر العاصمة لم تكن هناك احتجاجات ومظاهرات كبيرة من المواطنين ، وإنما كانت هذه الاحتجاجات صغيرة لمجموعة من الطلبة والأطفال سرعان ما انفضت ، يُنظر شاهدته في وثائقي ، الهواري بومدين ، ثائر يبني دولة ، الجـزء/1 ، مرجع سابق .

(5) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 137 -138 .

(6) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/02 ، هاجس البناء ... ، مصدر سابق ، ص 224 .

السوفيتي في ديسمبر 1965م لأول مرة ؛ أي بعد ستة أشهر تقريبا من وصوله إلى الحكم ... فلاحظ أن الاستقبال كان فاترا في البداية ، وعندما بدأت المحادثات ألقى الرئيس الهواري بومدين أو ارتجل كلمة رائعة ، على حد تعبير أحمد طالب الإبراهيمي ، قال فيها : "أن الشعب [الجزائري] غيور على استقلاله وسيـــــادته ويقبل الصــــداقة مع من يريد صداقته ، ولكن لا يقبل العمالة ..." (1) .

هذا عن الطريقــة الأولى التي وصل بها الهواري بومدين إلى ســـدة الحكـــم ، وهي طريقــة غير شرعيـــة على ما نعتقد ، وكان الشعب خارج هذه الطريقة أو العملية (وصول الهواري بومدين إلى الحكم) التي كان من المفروض أن تعود له . واعتقادنا مبني على الظاهـــــر أما الباطــن ، فربما سيكشف عن التاريخ في يوم من الأيام أو يبقى هذا الأمر سرا إلى الأبد .

ب– رئيس الحكومة–رئيس مجلس الوزراء :

كان رئيس الحكومة هو الهواري بومدين وهو في نفس الوقت رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الثورة ووزير الدفاع ، ولقد كانت الحكومة مسؤولة أمامه بشكل فردي ، وبشكل جماعي أمام مجلس الثورة ، وذلك بنص الأمرية التي صدرت في 10 جويلية من سنة 1965م (2) . ورئيس الحكومة هو الذي يترأس الحكومة عند اجتماعها وبعد ذلك يتم التقرير من طرفه بعد المنـــاقشة والتداول مع أعضاء الحكـــــومة . أما في مجلس الوزراء فيقرر اتخاذ هذه البرامج أو القرارات التي تتخذها الحكومة أم لا ، وعادة ما تصـدر المراسيـــم أو الأوامر عن مجلس الوزراء ، بعبارة "بعد استطلاع رأي مجلس الوزراء" (3) . فيذكر أحمد طالب الإبراهيمي في مذكــــــراته الثانية أن الهواري بومدين في الاجتماع الأول للحكومة بعد الانقلاب ، عبر قائلا : "إن اجتمـــــــاعاتنا هذه لن تتخذ بأي حال من الأحـــــــوال طابع مواعيد سطحية ولا اجتماعات مغلقة ، لكنهـــــا ستكون جلســـات عمـــــل حقيــــقية بجدول أعمـــــال محـــــدد ، ذي أهـــداف واضحة ، وتبادل حر للآراء" (4).

الفرق بين مجلس الوزراء ومجلس الحكومة واقعيا ، أن مجلس الوزراء يكون بحضور رئيس الدولة ، وفيه تتخذ القرارات النهائية بعد أن تقدم الحكومة برامجها أو مشاريعها . أما في الجزائر وفي عهد الهواري بومدين فلا يوجد فرق إلا واحد وهو أن في مجلس الوزراء تتخذ القرارات فيه حول مشاريع الحكومة ؛ لأن الهواري بومدين كان قد جمع بين منصبي رئيس الحكومة ومنصب رئيس مجلس الوزراء .

---

(1) – يُنظر شاهدة أحمد طالب الإبراهيمي في وثائقي ، الهواري بومدين ، ثائر يبني دولة ، الجزء/1 ، مرجع سابق ، بداية من الدقيقة 20 .

(2) – سعيد بوالشعير : النظام السياسي الجزائري ، الجز/01 ... ، مرجع سابق ، ص 122 ، كما يمكن مراجعة الأمر رقم 65-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/58 ، 1965/07/13، ص 831 -832 .

(3) – يُنظر في أعداد الجريدة الرسمية الصادر في عهد الهواري بومدين ، ما بين (1978–1965م) .

(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/02 ، هاجس البناء ... ، مصدر سابق ، ص 22 .

جـ- الحكومة :

وتتكون من مجموعة وزراء ، كلٌ مختص في مجاله ، وفي بعض الأحيان قد يلحق بهذه الحكومة مجموعة من الكتَّاب (مفردها كاتب دولة) . وفيما يلي سنتعرف على حكومات الهواري بومدين ، ولقد كانتا حكومتين ، عندما كان رئيس للدولة غير منتخب ؛ يعني رئيس مجلس الثورة .

في البداية وكما عرفنا سابقا وصل الهواري بومدين إلى سدة الحكم وحكم لمدة 10 سنوات عن طريق انقلاب نفذه مع مجموعته ضد الرئيس أحمد بن بلة ، وحكم الدولة الجزائرية بصفته رئيسا لمجلس الثورة ؛ فمجلس الثورة هو الهيئة الحاكمة على ما يظهر بعد الانقلاب . وبعد أكثر من 10 سنوات من الحكم بصفة رئيس مجلس الثورة ، أُنتخب الهواري بومدين كرئيس للجمهورية الجزائرية ، بعد وضع الميثاق الوطني ثم الدستور في سنة 1976م ، وتنظيم انتخابات رئاسية . وفيما يلي سنقدم حكوماته ، عندما كان رئيسا للدولة زمن الحكم المؤقت ما بين (1976-1965م) ، ولقد كانت حكومتين :

جـ1- حكومته الأولى :

بعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة ، وغدو الهواري بومدين رئيسا للدولة ، قدم طاقمه الحكومي المكون من الشخصيات التالية ، واحتفظ هو بمنصب رئاسة الحكومة و مجلس الوزراء ووزارة الدفاع :

- رابح بيطاط : وزير دولة .
- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .
- قايد أحمد : وزير المالية والتخطيط .
- أحمد مدغري : وزير الداخلية .
- أحمد مهساس : وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي .
- بشير بومعزة : وزير الأنباء .
- محمد بجاوي : وزير العدل ، حامل الأختام .
- أحمد طالب الإبراهيمي : وزير التربية الوطنية .
- تيجاني هدام : وزير الصحة العمومية .
- بوعلام بن حمودة : وزير قدماء المجاهدين .
- بلعيد عبد السلام : وزير الصناعة والطاقة .

(1) – عُيّنت الحكومة الأولى للهواري بومدين بموجب أمر رقم 65-182 مؤرخ في 10 جويلية 1965م ، العدد السابق من الجريدة الرسمية ، ص 831 -832 .

- عبد القادر زعيبك : وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- علي يحيى عبد النور : وزير الأشغال العمومية .
- محمد الهادي الحاج إسماعيل : وزير التعمير والإسكان .
- نور الدين دلسي : وزير التجارة .
- عبد العزيز زرداني : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- عبد الكريم معاوي : وزير السياحة .
- عبد الكريم بن محمود : وزير الشبيبة والرياضة .
- العربي سعدوني : وزير الأوقاف .

قبل أن نُقدم مجموعة من الملاحظات حول الطاقم الحكومي الأول للهواري بومدين ، نشير إلى هذه النقطة المهمة : لم تبقى هذه الحكومة بهؤلاء الوزراء ، وخاصة بعد خروج كل من أحمد مهساس وبشير بومعزة من الحكومة ومن مجلس الثورة والتحاقهم بالمعارضة في الخارج ، فقد أُستبدلا بكل من : علي يحيى عبد النور الذي ترك وزارة الأشغال العمومية لكي يتقلد وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي مكان أحمد مهساس ، أما وزارة السابقة لعلي يحيى عبد النور فلقد تقلدها الأمين خان . أما وزارة الأنباء فلقد تم تعيين محمد الصديق بن يحيى على رأسها وهذا كله في سنة 1966م [1] . هذا ولقد تم استبدال وزير التجارة نور الدين دلسي في سنة 1969م بالعياشي ياكر [2] . كما تم استبدال تيجاني هدام وزير الصحة بعمر بوجلاب [3] ، ووزير الأوقاف العربي سعدوني بمولود قاسم نايت بلقاسم في سنة 1970م [4] .

أما ما يمكن أن نلاحظه من الطاقم الحكومي الأول للهواري بومدين فهو كالتالي :

- لقد عادت مجموعة وجدة بقوة في هذه الحكومة ، وأصبحت كما كانت من قبل تتقلد وزارات السيادة ، بل كل وزارت السيادة ، إلا أن هناك شخصية منها غير موجودة ، وهي شخصيـــــة الشريف بلقاسم .

---

(1) – أمر رقم 66-294 مؤرخ في 22 سبتمبر 1966م ، وأمر رقم 66-295 ، مؤرخ في 22 سبتمبر 1966م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ، العدد/82 ، 1966/09/23 ، ص 1226 -1227 .

(2) – أمر رقم 69-48 مؤرخ في 09 جوان 1969م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/06 ، العدد/51 ، 1969/06/13 ، ص 644 .

(3) – أمر رقم 70- 30 مؤرخ في 21 ماي 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07 ، العدد/45 ، 1970/05/22 ، ص 626 .

(4) - أمر رقم 70- 35 مؤرخ في 01 جوان 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07 ، العدد/49 ، 1970/06/05 ، ص 686 . وللإشارة ، فلقد كان مولود قاسم نايت بلقاسم مستشارا لدى رئاسة مجلس الوزراء مكلفا بالشؤون السياسية والدبلوماسية قبل تعينه وزيرا للأوقاف ، وذلك منذ بداية ما ي 1966م ، راجع المرسوم المؤرخ في 06 ماي 1966م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ، العدد/37 ، 1966/05/10 ، ص 430 .

هذا بالإضافة إلى تقلد رئيس الدولة العديد من المناصب ، فهو إلى جانب رئاسته للدولة يتقلد وزارة الدفاع ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسته للحكومة .

- لقد قلّد الهواري بومدين بعض الشخصيات التي كانت مستوزرة في عهد أحمد بن بلة ، أمثال : بشير بومعزة وأحمد مهساس والتيجاني هدام ومحمد بجاوي وعبد القادر زعيبك ومحمد الهادي الحاج إسماعيل ونور الدين دلسي وغيرهم . كما أن هناك وزراء جدد لم يكونوا في عهد أحمد بن بلة أمثال : المناضل الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي نجل محمد البشير الإبراهيمي الذي كلفه بوزارة التربية الوطنية ، وعبد الكريم معاوي وعبد الكريم بن محمود ،كما أعاد الهواري بومدين استوزار التاريخي رابح بيطاط .
- إذا كان أحمد بن بلة قد وزَّر القريبين منه أو من يثق فيهم هو ، فكذلك الهواري بومدين ، الذي لم يشذ على هذه القاعدة في الاستوزار . أما عن الوزارات فهي تقريبا نفس الوزارات التي استحدثت زمن أحمد بن بلة . إلا أن الهواري بومدين عمل على حلّ وزارة التعمير والإسكان التي كانت في عهد أحمد بن بلة ، فألحق جزءاً منها بوزارة الأشغال العمومية وألحق الجزء الآخر بوزارة الداخلية .
- إذا كان أحمد بن بلة اعتمد على شخصيات مجهولة في عهده ، فالهواري بومدين كذلك لم يشذ عن هذه القاعدة عندما اعتمد على عبد القادر زعيبك ومحمد الهادي الحاج إسماعيل ونور الدين دلسي وعبد العزيز زرداني وعبد الكريم معاوي وعبد الكريم بن محمود والعربي سعدوني ومحمد بجاوي وغيرهم . وحتى إن كان هؤلاء من "التكنوقراط" (كفاءات) فما كان عليه إبعاد وإقصاء شخصيات وقيادات بارزة خلال الثورة التحريرية ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : بن يوسف بن خدة ، كريم بلقاسم ، سعد دحلب ، صالح بوبنيدر ، علي كافي ، عبد الحميد مهري ، محمد بوضياف ، أمحمد يزيد وغيرهم . ولقد كان من أبرز الوزراء الذين يحملون شهادات عُليا في هذه الحكومة : محمد الهادي الحاج إسماعيل ومحمد بجاوي وأحمد طالب الإبراهيمي وعبد الكريم بن محمود وبوعلام بن حمودة وغيرهم .
- لقد تم تفتيت بعض الوزارات في عهد الهواري بومدين بعد أن كانت زمن أحمد بن بلة تضم الوزارة قطاعات مختلفة ، كوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل والأشغال العمومية ، التي قسمت في عهد الهواري بومدين إلى وزارتين ، الوزارة الأولى اسمها : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والثانية اسمها : وزارة النقل والأشغال العمومية . وبالإضافة إلى الوزارة "الجامعة" الأولى هناك وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ، التي قسمت في عهد بومدين إلى ثلاثة وزارت، هي : وزارة الصحة ووزارة قدماء المجاهدين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

(1) – أمر رقم 66-64 مؤرخ في 04 أفريل 1966م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ، العدد/27 ، 1966/04/05 ، ص 315-316 .

ج2- الحكومة الثانية للهواري بومدين :

في 20 جويلية 1970م ، قدّم الهواري بومدين حكومته الجديدة ، والجزائر لم تعد إلى الحياة الدستورية ؛ فلقد بقى مجلس الثورة ومعه الحكومة أكبر المؤسسات التي تسيّر البلاد . هذا ولقد احتفظ الهواري بومدين بالمناصب السابقة الذكر بالإضافة إلى وزارته لوزارة الدفاع ، كما هو الأمر في الحكومة الأولى ، وفيما يلي نقدم الطاقم الحكومي الثاني للهواري بومدين (1) :

- الشريف بلقاسم : وزير دولة .
- رابح بيطاط : وزير الدولة مكلف بالنقل .
- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .
- أحمد مدغري : وزير الداخلية .
- محمد طيبي : وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي .
- بوعلام بن حمودة : وزير العدل ، حامل الأختام .
- عبد الكريم بن محمود : وزير التعليم الابتدائي والثانوي .
- محمد الصديق بن يحيى : وزير التعليم العلي والبحث العلمي .
- عمر بوجلاب : وزير الصحة العمومية .
- عبد القادر زعيبك : وزير الأشغال العمومية والبناء .
- أحمد طالب الإبراهيمي : وزير الأخبار والثقافة .
- بلعيد عبد السلام : وزير الصناعة والطاقة .
- مولود قاسم نايت بلقاسم : وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية .
- عبد العزيز معاوي : وزير السياحة .
- محمد السعيد معزوزي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- العياشي ياكر : وزير التجارة .
- إسماعيل محروق : وزير المالية .
- محمود قنز : وزير قدماء المجاهدين .
- محمد قاضي : وزير البريد والمواصلات .
- عبد الله فاضل : وزير الشبيبة والرياضة .

(1) – أمر رقم 70-53 مؤرخ في 20 جويلية 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07 ، العدد/63 ، 1970/07/24 ، ص 906 .

- كمال عبد الله خوجة : كاتب دولة للتخطيط .
- عبد الله العرباوي : كاتب دولة للمياه .

حتى الحكومة الثانية للهواري بومدين ، لم تبقى كما هي ، فلقد حل أحمد بن محمد عبد الغني محل أحمد مدغري على رأس وزارة الداخلية في أواخر سنة 1974م (1) ، بعد وفاته في 10 ديسمبر 1974م (2) .كما تم تعيين مسعود آيت مسعودان على رأس وزارة البريد والمواصلات في سنة 1972م (3) ، بعد وفاة محمد قاضي(4) ، كما خرج الشريف بلقاسم من هذه الحكومة بعد خلاف مع بومدين ، فلقد كان وزير دولة مكلف بالتخطيط والمالية (5) . هذا عن أبرز ما حصل في حكومة الهواري بومدين الثانية من تغييرات ، أما عن أبرز الملاحظات التي يمكن أن نلاحظها من خلال الطاقم الحكومي ، فهي كالتالي :

- نفس الملاحظات التي قدمناها سابقا تسقط تقريبا على الحكومة الثانية ... فلقد احتفظ الهواري بومدين تقريبا بنفس وزراء في الحكومة الأولى مع بعض التغيرات ، فعلى سبيل المثال تم استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي كانت سابقا ضمن وزارة التربية الوطنية ، وعند استحداث هذه الوزارة ، تم فصل التعليم الابتدائي والثانوي عنها كوزارة قائمة بذاتها يقودها عبد الكريم بن محمود ، ووزارة التعليم العالي يقودها محمد الصديق بن يحيى . هذا ولقد استحدث بومدين وزارة جديدة–قديمة ، عرفت بوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، والتي تقلدها ، مولود قاسم نايت بلقاسم .
- لقد أضاف الهواري بومدين أسماء جديدة إلى طاقمه الحكومي أمثال محمود قنز ؛ الذي قلّده على رأس وزارة المجاهدين ، وأعطى وزارة البريد والمواصلات لمحمد قاضي وأعطى وزارة الشبيبة والرياضة لعبد الله فاضل ، كما استحدث على مستوى هذه الحكومة منصب كاتب دولة للتخطيط ، وكاتب دولة للمياه ، أسند كتابة الدولة للتخطيط لعبد الله خوجة ، ومنح عبد الله العرباوي كاتب دولة للمياه .
- لقد أتم الهواري بومدين تنصيب مجموعة وجدة في هذه الحكومة عندما قلد أحمد مدغري على وزارة الداخلية ، ولكنه أعفى قايد أحمد من حكومته الثانية وحتى الثالثة (الأخيرة) .

هذا عن أبرز ممثلات السلطة التنفيذية زمن الحكم المؤقت ؛ الذي دام طويلا في بلد كالجزائر ، فجر ثورة فريدة من نوعها ، كان من الممكن أن تعطي صورة مغايرة ، وتكون ملهمة للشعوب التي تسعى للتحرر .

---

(1) – أمر مؤرخ في 20 ديسمبر 1974م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/103، 1974/12/24، ص 1298.
(2) – رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، مرجع سابق ، ص 118 .
(3) – أمر مؤرخ في 18 ديسمبر 1972 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/09 ، العدد/102 ، 1972/12/22، ص 1659.
(4) – ناصر جابي : المرجع السابق ، ص 105 .
(5) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 120 .

ثالثا– السلطة التنفيذية من نهاية الحكم المؤقت إلى وفاة الهواري بومدين :

أ–رئيس الدولة :

ولقد مثّلها رئيس الجمهورية ، الذي أُنتخب من طرف الشعب الجزائري ، وكان ذلك الرئيس ، هو الهواري بومدين ، كانت الجزائر قبل انتخابه قد دخلت إلى الحياة الدستورية عندما وضعت الميثاق الوطني والدستـــــور في 1976م ، لذلك قبل أن نقدم هذه الحكومة ، سنتعرض لعملية انتخاب الهواري بومدين ، رئيسا للجمهورية .

أ1- انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية :

كان أول تطبيق للدستور الجزائري الصادر في 1976م ، على حد أحمد طالب الإبراهيمي ، هو انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية في 10 ديسمبر 1976م ، وهي تسمية غابت عن اللغة السياسية منذ الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة (1) ، وقبل انتخاب الهواري بومدين رئيسا للجمهورية قام محمد الشريف مساعدية بصفته منسق للحزب (2) بإعلان عن ترشيح المناضل الهواري بومدين لرئاسة الجمهورية ، وذلك في الندوة الوطنية التي اجتمعت يوم 06 و07 نوفمبر 1976م ، المنعقدة لدراسة المشروع التمهيدي للدستور(3) .

لقد أقيمت مهرجانات وتجمعات شعبية عبر مختلف مناطق الوطن بإشراف الهيئات السياسية والإدارية وممثلي المنظمات الجماهيرية لتوعية مختلف فئات المجتمع وشرح مغزى وأبعاد هذا الحدث السياسي الهام ، هذا "وشهدت مختلف المناطق مسيرات شعبية كبرى عبر خلالها المتظاهرون عن تأييدهم لمرشح حزب جبهة التحرير الوطني ، الهواري بومدين لرئاسة الجمهورية ، وذلك من أجل مواصلة وحماية مكسبا ، الثورة والشعب" (4) .

بعد هذه الحملة الانتخابية التي شملت مناطق مختلفة من الوطن لصالح المرشح الهواري بومدين ، تقدم يوم 10 ديسمبر 1976م ، حوالي 08 ملايين ناخب (5) للإدلاء بأصواتهم ، والتي ستكون إما بـ "نعم" أو "لا" . هذا عن

---

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجزء /02 ، مصدر سابق ، ص 464

(2) – بعد الانقلاب على أحمد بن بلة عين الشريف بلقاسم على رأس الأمانة التنفيذية للحزب ، ثم بعده تم تعيين قايد أحمد ، وبعدهما غدا محمد الشريف مساعدية منسقا للحزب دون تعيين رسمي ، بعد أن كان مكلفا بالإعلام و والتوجيه على مستوى الحزب . يُنظر في رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 209 -210 .

(3) – العهدات الرئاسية في الجزائر ، مصدر سابق ، ص 26 .

(4) - المصدر نفسه ، ص 28 ، كما يمكن ملاحظة مجموعة من الصور تُبين التجمعات والمهرجانات الشعبية المقامة زمن الحملة الانتخابية ، المصدر نفسه ص 27 -29 .

(5) - قُدر عدد المسجلين سواء داخل الوطن أو خارجه بحوالي 8352147 أما عدد الذين أدلوا بأصواتهم ، فقدروا بحوالي 8197458 ، أما عدد الأصوات المعتبرة ، يعني التي عبرت بـ "نعم" أو "لا" ، فلقد قدرت بحوالي 8019822 ، يُنظر في العهدات الرئاسية في الجزائر ، ص 33 أو المحضر الذي نشرته الجهات الرسمية عقب الانتخابات ، وهو في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/13 ، العدد/99 ، 1976/12/12 ، ص 1368 -1369 .

الانتخابات داخل الوطن ، أما خارجه ، فلقد أدلى الجزائريون بأصواتهم يوم 27 نوفمبر 1976م [1] .

وبعد الانتخابات وعملية الفرز اجتمعت "اللجنة الوطنية المكلفة بنتائج الانتخابات الرئاسية" ، المتكونة من : ابن با أحمد مصطفى رئيسا ، وبكوش يحي وعويسي المشري وتقية محمد وتيجاني عبد القادر والعمري ثامر وجنادي عبد الحميد أعضاءا ، وأعلنوا بعد دراستهم للمحاضر التي قدمت من مراكز الاقتراع داخل الوطن وخارجه عن فوز المرشح الوحيد الهواري بومدين بالانتخابات الرئاسية بنسبة 99.46٪ ؛ أي أنه حصل على 7976568 من الأصوات المعبر عنها ، والمقدرة بـ 8019822 [2] .

لقد حصل الهواري بومدين على نسبة ساحقة تجعله رئيسا للجمهورية ، وسواء حسبنا النسبة من عدد الأصوات المعبر عنها أم من عدد المسجلين أو من عدد الناخبين ، فالنسبة تفوق دائما 95٪ ، ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك معارضة من المواطنين أو من شخصيات قيادية أو تاريخية خلال الثورة التحريرية .

أ2–صلاحياته :

لقد أعطيت العديد من الصلاحيات والمهام لرئيس الجمهورية ، بل حصرت السلطة التنفيذية فيه ، عندما قال دستور 1976م في مادته 104 : "يضطلع بقيادة الوظيفة التنفيذية رئيس الجمهورية ، وهو رئيس الدولة" . ومن صلاحيات الرئيس ومهامه ما يلي :

- يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها .
- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة .
- يحمي الدستور .
- يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة .
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .
- يقرر طبقا للميثاق الوطني ولأحكام الدستور ، السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي ، ويقوم بقيادتها وتنفيذها .
- يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور .
- يترأس مجلس الوزراء .
- يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة .
- يضطلع بالسلطة التنظيمية ، ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات .

---

(1) – العهدات الرئاسية في الجزائر ، مصدر سابق ، ص 30 .

(2) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد السابق ، ص1368 -1369 .

- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ، طبقا للقانون .
- له حق إصدار العفو وحق إلغاء العقوبات أو تخفيضها ، وكذلك حق إزالة كل النتائج القانونية ، أيا كانت طبيعتها ، والمترتبة عن الأحكام التي تصدرها المحاكم .
- يمكن له أن يعمد لاستفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية .
- يمكن له أن يفوض جزء من صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية وللوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة 116 من الدستور .
- يعين سفراء الجمهورية والمفوضين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم ، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، وأوراق إنهاء مهامهم .
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور .
- يقلد أوسمة الدولة ونياشينها وألقابها الشرفية .

ب- رئيس الحكومة –رئيس مجلس الوزراء :

دائما لقد تولاهما الهواري بومدين ، وبالرغم أن الجزائر عادت إلى الحياة الدستورية ؛ عندما وضعت دستور 1976م ، فإنه لم يتطرق إلى الحكومة ورئيس الحكومة وصلاحياتها ، بينما نراه يُفصل بشكل كبير في صلاحيات رئيس الجمهورية .

ج - الحكومة الأخيرة للهواري بومدين :

بعد أن غدا الهواري بومدين رئيسا للجمهورية قدّم حكومته الجديدة ، ولكنه بقى وزيرا للدفاع بعد التعديل الهيكلي الذي مس الحكومة الثانية ، وفيما يلي طاقمها (1) :

- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الخارجية .
- محمد الطيبي العربي : وزير الفلاحة والثورة الزراعية .
- محمد بن أحمد عبد الغني : وزير الداخلية .
- أحمد بن الشريف : وزير الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة .
- أحمد دراية : وزير النقل .
- أحمد طالب الإبراهيمي : وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية .
- بوعلام بن حمودة : وزير الأشغال العمومية .

---

(1) – مرسوم رقم 77-73 مؤرخ في 23 أفريل 1977م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/37 ، 1977/05/08، ص 665 .

- بلعيد عبد السلام : وزير الصناعة الخفيفة .
- محمد الصديق بن يحي : وزير المالية .
- محمد السعيد معزوزي : وزير المجاهدين .
- مولود قاسم نايت بلقاسم : وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية .
- سعيد آيت مسعودان : وزير الصحة العمومية .
- مصطفى الأشرف : وزير التربية .
- عبد المالك بن حبيلس : وزير العدل .
- عبد اللطيف رحال : وزير التعليم العالي والبحث العلمي .
- محمد زرقيني : وزير البريد والمواصلات .
- عبد المجيد أوشيش : وزير السكن والبناء .
- محمد يعلى : وزير التجارة .
- رضا مالك : وزير الإعلام والثقافة .
- عبد الغني العقبي : وزير السياحة .
- جمال حوحو : وزير الشبيبة والرياضة .
- محمد الياسين : وزير الصناعة الثقيلة .
- أحمد غزالي : وزير الطاقة والصناعة البيتروكيماوية .
- كمال عبد الله خوجة : كاتب دولة للتخطيط .

من خلال الطاقم الحكومي السابق ، نقدم الملاحظات التالية :

- لقد تم استبعاد مجموعة وجدة من الطاقم الحكومي الأخير للهواري بومدين ، ولم يبقى منها سوى عبد العزيز بوتفليقة ، الذي بقى متقلدا لوزارة الخارجية .
- كما عمل على تقريب كل من : الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي والمفكر مولود قاسم نايت بلقاسم ، اللذان أعطاهما صفة "وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية" ، كما بدّل بعض الوزراء وأتى بآخرين ، ودائما ما يبقى هؤلاء الوزراء مجهولين لدى الرأي العام في تلك الفترة ،كما اعتمد على وزراء أصحاب شهادات عُليا كمحمد الياسين وكمال عبد الله خوجة وعبد الغني العقبي وبن حبيلس وغيرهم (1) .

يتضح من خلال ما سبق أن كل من بن بلة وبومدين قد جمعا العديد من المناصب في السلطـــة التنفيذيـــة

---

(1) –كما قدمنا سابقا ، يمكن الاستزادة أكثر حول هؤلاء الوزراء وغيرهم ، بمراجعة مؤلف سعد بن البشير العمامرة : المرجع السابق . ومؤلف ناصر جابي السابق .

فبالإضافة إلى رئاستهم للدولة . فلقد كان أحمد بن بلة رئيسا للحكومـــة ورئيسا لمجلس الوزراء بالإضافة إلى توليه منصب وزارة الداخلية منذ حكومته الثانية بعد استقالة أحمد مدغري ... أما الهواري بومدين فلقد كان وزيرا للدفاع ورئيس للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء . وعندما تولى كل واحد منهم منصب الحاكم الأول بطريقة غير شرعية سواء قبل الانتخابات أو بعد ما أجريت الانتخابات ، فإنهما أبعدا تقريبا كل وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، بل وأبعدا شخصيات عن الوزارة كانت فاعلة خلال الثورة ، بل وكان من بين هؤلاء قيادات تاريخية . وهنا نطرح سؤالا مهما للغاية ، وهل كان هؤلاء القادة سيقبلون بالعمل مع بومدين ؟، أو يقبلون ببومدين على رأس الدولة ؟ ، أو حتى أحمد بن بلة ؟ . والظاهر أنهم لا يقبلـون ببومدين أصلا على رأس الدولة ، فهو من القيادات غير البارزة خلال الثورة ، أضف إلى ذلك أنه وصل إلى الحكم بطريقة غير شرعية ، كما كان بن بلة قد وصل إلى الحكم بطريقة غير شرعية ، وكان بومدين هو الذي أوصله إلى الحكم في صائفة 1962م .

رابعا–البناء الإداري للجزائر ما بين (1962- 1978م) :

بعد نهاية أزمة صائفة 1962م بدأت السلطة القائمـــة في بناء الجزائر في الجانب الإداري ، فأخرجت السلطة قانونا تمدد من خلاله العمل بالتشريع الفرنسي في هذا الجانب كما في الجوانب الأخرى ، ما لم تتعارض هذه التشريعات والقوانين مع السيادة الوطنية الجزائرية (1) ، فورثت الجزائر عن الاستعمار 15 عمالة وأكثر من 1500 بلدية (2) وقلصت هذه البلديات خلال حكم أحمد بن بلة إلى 676 بلدية لكي يمكن أن يُتحكم فيها ، فيما قـــدرت في عهد الهواري بومدين بـ 691 بلدية (3) . هذا ولقد ارتفعت الولايات في عهد الهواري بومدين بعد قيامه بالإصلاح الإداري في سنة 1974م ، حيث وصل عدد الولايات إلى 31 ولاية (4) فيما وصل عدد الدوائر إلى 181 دائرة بعدما كانت سنة 1974م، 91 دائرة (5) .

أ– الولاية الجزائرية ما بين (1978-1962م) :

أ1– مفهوم الولاية الجزائرية :

هي رقعـــة جغرافيـــة محددة من الجزائر ، يعيشها على مجموعـــة من الأفراد الذين يخضعون كغيرهم من

(1) - *voir , loi n° : 62-157 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre , de la législation en vigueur au 31 décembre 1962 , op-cit , p 18 .*

(2) – بشير فريك : الولاة في خدمة من ؟ ، الطبعة/01 ، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي ، الجزائر ، 2014 ، ص 29 .

(3) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(4) – أمر رقم 74-69 مؤرخ في 02 جويلية 1974م يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/55 ، 1974/07/09 ، ص 752 .

(5) – أحمد محيو : محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الطبعة/3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979، ص 280 .

سكان الولايات للسلطة المركزية ، يعملون على خدمة أنفسهم كما تعمل السلطة المركزية على خدمتهم عن طريق مجموعة من الأجهــزة والإدارات التي تعينهــا أو ينتخبها سكان الولاية ... ولهذه الولاية اسم ومقر ومركز ... كما تنقسم هذه الولاية إلى مجموعة من الــدوائر والـدائرة الواحدة بدورها تنقسم إلى مجموعة من البلديات (1) .

قُدر عدد الولايات غداة الاستقلال بـ 15 ولاية (محافظة أو عمالة) ، وكانت الولايات الخمسة عشر (15) كالتالي : الجزائر العاصمة ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، المدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الأصنام ، سعيدة ، الساورة ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان (2) . وبقي عددها 15 من سنة 1962م إلى سنة 1974م ، ومنذ هذا السنة الأخيرة أصبح عددها يقدر بـ 31 ولاية ، وهي : أدرار ، الأصنام ، الأغواط ، أم البواقي ، باتنة، بجاية ، بسكرة ، بشار ، البليدة ، البويرة ، تامنراست ، تبسة ، تلمسان ، تيارت ، تيزي وزو ، الجزائر ، الجلفة ، جيجل، سطيف ، سعيدة ، سكيكدة ، سيدي بلعباس ، عنابة ، قالمة ، قسنطينة ، المدية ، مستغانم ، المسيلة ، معسكر، ورقلة ، وهران (3) .

أ2- أجهزة وإدارة الولاية الجزائرية قبل الانتخابات الولائية 1969م :

لم يصدر قانون كامل تقريبا ينظم الولاية في الجزائر ، ويحدد هيئاتها المنتخبة والمعينة وصلاحيتهما إلا في 23 ماي 1969م . ولكن قبل هذا التاريخ كانت الجزائر-كما مر معنا- تعمل بالتشريعات الفرنسية في هذا الميدان ما لم يكن متعارضا مع السيـــــــادة الوطنية الجزائرية ، كما أخرجت السلطة القـــــــــائمة في ذلك الزمن قرارات ومراسيم تقر فيها تأسيس هيئات أخرى غير التي كان موجودة خلال الفترة الاستعمارية ، وذلك لتعزيز الاستقلال أكثر فأكثر .

1- أجهزة وإدارة الولاية من 1962 إلى 1967م :

ورثت الجزائر في الجــــــــانب الإداري عن المستعمــــر الفرنسي 15 عمـــــــالة (ولاية أو محافظة) ، ولتلافي الوضع المأساوي وخدمة سكان الولاية ، عملت السلطة الحاكمة بعد نهاية أزمة صائفة 1962م على تعيين على كل عمالة ، عامل عمـــالة (والي أو محافظ) (4) ، وكان هــؤلاء المحافظـــين ، مـن كبار ضباط جيش

---

(1) – آثرنا مفهوما بسيطا وواضحا لمفهوم الولاية على المفهوم أو التعريف الموجود في قانون الولاية 1969م ، والذي عرفها في مادته الأولى كالتالي : "وهي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ... لها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ... وهي تكون أيضا منطقة إدارية" . يُنظر في قانون الولاية 1969م تحت أمر رقم 69-38 مؤرخ في 22 ماي 1969م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/06 ، العدد/44 ، 23 /1969/05 ، ص 520-532 . أما ميثاقهــــا فيمكن مراجعته في عدد الجريدة الرسمية نفسه ، ص 510 -520 ، أما الصفحة الخاصة بالمادة فهي الصفحة 521 .

(2) – نص اتفاقيات ايفيان ، مصدر سابق ، ص 88 .

(3) – أمر رقم 74-69 مؤرخ في 02 جويلية 1974م يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات ، المصدر السابق ، ص 752 .

(4) – بشير فريك : المرجع السابق ، ص 29 .

التحرير الوطني أو رجال جبهة التحرير الوطني [1] . وليس هذا فقـــــط وإنما عمدت كذلك على إنشـــــاء ما يسمى بـ "لجان التدخل الاقتصـادي والاجتماعـي" ، وذلك بمقتضى أمر صادر في 06 أوت 1962م . فكان على مستوى كل عمالة تقريبا ، "لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي" ، تضم هذه اللجنة 14 عضوا يرأســـها المحافظ (عامل العمالة) ، وبالإضافة إلى هذا الأخير هناك سبع ممثلين للدوائر الإدارية المــــالية والاقتصادية والاجتماعية وممثل للمشاريع الخاصة للأشغــــال العامة وممثلين عن السكان ، وهؤلاء الأخيرين ليسوا منتخبين من طرف السكان ، وإنما هم معينون من طرف المحافظ [2].

ما نريد قوله إلى حد أن هناك جهازان لتسيير وإدارة الولاية ، وهما المحافظ (الوالي أو عامل العمالة) ولجنة التدخل الاقتصادي الاجتماعي ، وذلك من الاستقلال وحتى أكتوبر 1967م ، أين صدر في 19 منه أمر يقضي بتشكيل المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي [3] .

لقد كان للمحافظ العديد من الصلاحيات ، نذكر فيما يلي أبرزها [4] :

- يقدم المعلومات عن ما يجري في ولايته إلى الحكومة .
- ينفذ الإجراءات والبرامج المتخذة من طرف السلطة المركزية ، كما ينفذ القرارات التي اتخذتها لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتها ، والتي يمكن فيها (المداولات) أن يتدخل بالكلام دون التصويت، كمشير على هذه اللجنة .
- رئيس جميع العاملين الإداريين على مستوى عمالته .
- يعد الميزانية وينفذها بعد مناقشتها مع لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي .
- يمكنه ممارسة التفتيش والمصادرة والتوقيف ، وذلك لملاحقة الجرائم الجنح على مستوى ولايته وتقديم الفاعلين للمحاكم .
- ينظم الأملاك الشاغرة ، فإما يعيدها للدولة ، وإما يتركها بيد المواطنين .

هذا عن صلاحيات الوالي أما صلاحيات لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي ، فلقد تمثلت في تقديم الإشارة (الرأي) للوالي لمساعدته على القيام بصلاحياته . وزيادة على صلاحياتها المحدودة ، والمتمثلة في تقديم الإشارة للوالي ، كما أسلفنا "فإن هذه اللجان لم توجد في الواقع التطبيقي إلا نادرا" . وعندما ما وجـــــدت ،

---

(1) – بشير فريك : المرجع نفسه ، ص 35 .
(2) – أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 225 .
(3) – الأمر المتعلق بإنشاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي تحت رقم 67-222 مؤرخ في 19 أكتوبر 1967م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/04 ، العدد/89 ، 1967/10/31 ، ص 1355 -1356 .
(4) – أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 222 -223 ، و ص 228 -229 ، بتصرف .

فإنها لم تمارس كبيراً مـن الصلاحيات إلا صلاحية تقديم الإشـــارة أو التصـديق على المشاريع المعروضة من قِبل المحافظ (1) .

2- أجهزة وإدارة الولاية من 1967 إلى 1969م :

كما عرفنا سابقا أن القيادة الحاكمة أخرجت في 19 أكتوبر 1967م أمرا يقضي بإنشاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، الذي حل محل لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي . فبالإضافة إلى الوالي فهناك المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، اللذان سيعملان على إدارة الولايــــة من أواخر أكتوبر 1967م إلى منتصف سنة 1969م ، أين ستجرى في هذا التاريخ الأخير أول انتخابات محلية ولائية ، أين ستظهر فيها أجهزة أخرى لقيادة الولاية وتسييرها وإدارتها ، وذلك بمقتضى قانون الولاية ، وما المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، إلا هيئة مؤقتة ، والذي يتشكل من (2) :

- "رؤساء المجالس الشعبية لبلديات العمالة".
- "مندوب الحزب في العمالة أو ممثله" .
- "مندوب الجيش الوطني الشعبي في العمالة أو ممثله" .
- "مندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين في العمالة أو ممثله" .

يختلف عدد أعضاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي من ولاية إلى أخرى ، وذلك بسبب اختلاف عدد البلديات من ولاية إلى أخرى ، وهذا كله راجع إلى عدد السكان المختلف من ولاية إلى أخرى . ولكن اختلاف عدد أعضاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، لا يجعل المهام والاختصاصات تختلف ، لذلك حدد الأمر المتعلق بإنشاء المجلس العمالي ، الاختصاصات التالية للمجلس (3) :

- "ينظر [...] في مشروع الميزانية العمالية ويبدي رأيه بشأنها" .
- "يشارك في وضع المخطط الوطني للتنمية ويدرس اقتراحات برامج التجهيز والتنمية الخاصة بالعمالة".
- "يساهم بصفة عامة بواسطة اقتراحات أو التوصيات في تحسين مستوى المعيشة لسكان العمـــــالة في الميدان الاقتصادي والثقافي والاجتماعي".

يجتمع المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، خلال كل سنة في ثلاثة دورات عادية ، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية ؛ بطلب من الوالي أو من ثلثي (3/2) أعضاء المجلس على الأقل ، هذا ويتخذ المجلس من بين

(1) – أحمد محيو : المرجع نفسه ، ص 225 -226 .
(2) – المادة 02 من الأمر المتعلق بإنشاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، المصدر السابق ، ص 1355 .
(3) – المادة 03 من المصدر نفسه ، ص 1355 -1336 .

أعضائه من رؤساء البلديات في كل دورة رئيسا عن طريق الانتخاب . ويجتمع المجلس العمالي بجدول أعمال ، يحضره رئيس المجلس أو الوالي ، ويقوم هذا الأخير بتسجيل محاضر الجلسات ، وبعد نهاية الجلسات ، تُوقع من طرف الوالي ورئيس المجلس ، وبعد نهاية الدورة بشهر يقدم الوالي نسخا منها إلى أعضاء المجلس العمالي ونسخا أخرى يقدمها إلى الوزراء (1) .

من المنطقي أن نقول أنه وجد في كل ولاية ، هيئة المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن الباحث أحمد محيو يخالف المنطق ويقول الواقع ، كالتالي : "لقد كانت تجربة المجلس مختصرة جدا لا يسمح باستخلاص نتائج منها إذ أنها لم تستغرق أكثر من سنة ونصف . وفي كل الأحوال ، فبما أن وظيفتها كانت مقتصرة على إعطاء الرأي فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه كان محدودا جدا" (2) .

أ3 - أجهزة وإدارة الولاية بعد الانتخابات الولائية 1969م :

في 23 ماي 1969م صدر قانون الولاية ومعه ميثاقها ، بيّن كل منهما الأجهزة التي ستسير الولاية بعد انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الولائي ، وهذا هو أحد الأجهزة المسيرة للولاية والمنتخب الوحيد من طرف السكان ، أما الأجهزة الأخرى فهي معينة طرف السلطة المركزية ، كالمجلس التنفيذي للولاية والوالي .

لقد تشكل بعد الانتخابات المحلية الولائية ، 15 مجلسا شعبيا ولائيا منتخبا على مستوى الوطن ، و15 مجلسا تنفيذيا معينا من طرف السلطة المركزية (الحكومة) . وعندما جرت الانتخابات الثانية في 1974م أصبح هناك 31 مجلسا شعبيا منتخبا و31 مجلسا تنفيذيا معينا ، وذلك بعد صدور أمر يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات ، وذلك في 02 جويلية من سنة 1974م .

1- المجلس الشعبي للولاية :

المجلس الشعبي للولاية : مجموعة من المنتخبين ، يتراوح عددهم ما بين 35 و55 عضوا ، الذين ينتخبهم سكان الولاية عن طريق الاقتراع السري المباشر لمدة 05 سنوات ، وهو هيئة تداولية (مداولات) يعقد في كل عام ثلاث دورات عادية تكون مدة كل دورة في أقصاها 15 يوما ، كما يمكن للمجلس أن يعقد دورة غير عادية ؛ تعقد زمن الطوارئ التي تصيب الولاية ويكون عقدها بطلب من الوالي أو من طرف رئيس المجلس أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس على الأقل (3) . و"للمجلس الشعبي للولاية صلاحيات واختصاصات عديدة ومتنوعة ، منها اختصاصات عامة ، واختصاصات ومسؤوليات متعلقة بالتجهيز والإنعاش الاقتصادي على مستوى الولاية ،

(1) – المواد التالية : 04 و05 و06 و07 و08 و09 من المصدر نفسه ، ص 1355-1336 .
(2) – أحمد محيو : المصدر السابق ، ص 228 .
(3) – المادة 03 و 07 و 12 و26 و27 من قانون الولاية الصادر في سنة 1969م ، ص 521-523 .

اختصاصات وصلاحيات متعلقة بعمليات التنمية الزراعية والصناعية ، ومسؤوليات وصلاحيات في مجال النقل والأشغال العامة والإسكان" (1).

وبشكل عام يمكننا القول أن المجلس الشعبي الولائي يسعى لخدمة السكان في شتى المجالات ، بالإضـــــافة إلى سعيه لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الولاية ، ولكن مهمته لا تتمثل في التنفيـــــــذ ، ولكنها تتمثل في التشريع -إن صح التعبير - وتوصيل مطالب المواطنين إلى السلطة المركزية ، بالإضافة إلى مهمـــة المراقبـــة على مستـوى الولاية ؛ أو بمعنى آخر يراقب مدى تجسيد المشاريع أو القرارات . ولكي يستطيع المجلس أن يحقق هذه المهام وأخرى لم نذكرها ، يشكل من بين أعضائه لجانا متخصصة ، حيث "تكلف هذه اللجان بالخصوص بدراسة المسائل المطروحة وبتحضير المقررات الخاصة المفروضة عليها ويجوز أن تجتمع في كل وقت وهي مفتوحة ضمن نفس الشروط لكل المواطنين الذين يمكن أن يدعوا للمساهمة في أشغاله نظرا لكفاءتهم إلى جانب أعضاء المجلس وبهذا يتم التجسيم بالفعل للمساهمة الشعبية في المسائل العمومية وإقامة حوار بين المواطنين وممثليهم". وهذه اللجان المتخصصة هي : لجنة المسائل الإدارية والمالية ، لجنة المسائل ذات الطابع الاقتصادي ، لجنة التجهيز والتخطيط ، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ، فهذه هي اللجان ، التي سماها القانون باللجان الدائمة . كما يمكن للمجلس أن يشكل لجانا مؤقتة ، تشكل بحسب الطوارئ أو الاستثناءات (2) .

2- الهيئة التنفيذية للولاية :

لكي تنفذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي المنتخب ، تؤسس شبه حكومة أو حكومة مصغرة على مستوى الولاية ، تسمى بـ "الهيئة التنفيذي للولاية" ، وتضم"المجلس التنفيذي للولاية" و"الوالي" ، وكليهما يعينان من طرف السلطة المركزية (الحكومة) . والوالي شخص واحد يعين من السلطة ، وهو رئيس الهيئة التنفيذية للولاية، أما المجلس التنفيذي للولاية (المكتب التنفيذي للولاية) ، فإنه يتشكل من مديري مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقســـــام النشاط في الولاية (3) .

يجتمع المجلس التنفيذي للولاية مرتين في الشهر ، وفي الفترة الفاصلة ما بين هذين الاجتماعين في الشهر، يجمع الوالي مرة واحدة في كل أسبوع أعضاء المجلس التنفيذي المختصين أو المعنيين على وجه الخصوص لدراسة المسائل الخاصة والعاجلة ، ويمكن للوالي أن يدعو لهذه الاجتماعات كل شخص يرى فيه ضرورة مشاورتـــــه نظرا

(1) - عمار عوابدي : مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعيـــــة ، الجزائر ، 1984 ، ص 167. وبشكل مفصل عن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي ، فيمكن مراجعة الفصل الثالث والرابع من قانون الولاية الصـــــادر في 1969م ، المصدر السابق ، ص 525-529 .

(2) - ميثاق الولاية الصادر في 1969م ، المصدر السابق ، ص 515 .

(3) – عمار عوابدي : المرجع السابق ، ص 175 -176 .

لاختصاصه ، هذا ويحضر المجلس التنفيذي للولاية تحت سلطة الوالي دورات المجلس الشعبي الولائي (1) .

ب– الدائرة الجزائرية ما بين (1962- 1978م) :

ب1– مفهومها :

الدائرة عبارة عن رقعة جغرافية محددة تضم مجموعة من البلديات ، ومجموعة من الدوائر يمثلون ولاية (2) ، الواضح والظاهر أن الدائرة ليست كالولاية أو كالبلدية ؛ فالبلدية تسيرها مجموعة منتخبة ، أما الولاية فتسيرها مجموعة منتخبة ومعينة ، أما الدائرة فيسيرها ، شخص معين ، يعرف برئيس الدائرة .

ب2– رئيس الدائرة ومهامه :

يشرف على كل دائرة في الجزائر رئيس الدائرة الذي يعمل على مساعدة الوالي ويخبره بكل ما يجري في دائرته، وهو بهذا العمل ، عبارة عن حلقة وصل بين البلدية والولاية (3) . ولقد كان هذا عمله بشكل عام من 1962م إلى أن صدر قانون الولاية الصادر في 1969م ، الذي وضّح هذه المهام وحددها لرئيس الدائرة كالتالي (4) :

- الحرص "على تطبيق القوانين والأنظمة وحسن السير للمصالح الإدارية والتقنية في دائرته" .
- "يسهر [...] على التقارب بين الإدارة والمواطنين وعلى تنفيذ القرارات المتخذة في نطاق المجلس التنفيذي للولاية " .
- "يخبر الوالي وأعضاء المجلس التنفيذي للولاية بكل قضية هامة تتعلق بالنشاط السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي في الدائرة ويقوم لهم تقريرا عن إهماله ضمن الشكل والأوضاع المحددة بالتعليمات الوزارية" .
- "يعمل [...] ضمن الأوضاع المحددة بالقوانين والأنظمة الجاري بها العمل وتحت سلطة الوالي على إنعاش وتوجيه نشاط البلديات والنقابات البلدية والمؤسسات العمومية الخاصة بعدة بلديات من الدائرة".
- يدرس مع "المجلس التنفيذي للولاية في كل شهرين على الأقل الوضع العام للولاية لاسيما فيما يتعلق بالتجهيز والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" .

---

(1) – المادة 138 والمادة 139 من قانون الولاية الصادر في 1969م ، المصدر السابق ، ص 530 .
(2) – المادة 166 من قانون الولاية الصادر في 1969م ، ص 532 .
(3) – أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 279 –280 ، بتصرف .
(4) – المواد : 167 و168 و196 و170 من قانون الولاية الصادر في 1969م ، المصدر السابق ، ص 532 .

ج – البلدية الجزائرية ما بين (1962-1978م) :

ج1– مفهوم البلدية الجزائرية :

البلديـــة ، رقعة جغرافية محددة ، من الجزائر ، يعيش عليها مجموعـــة من الأفراد الذين يخضعون كغيرهم من سكان البلديات للسلطة المركزية ، يعملون على خدمة أنفسهـــم كما تعمل السلطة المركزيـــة على خدمتهم عن طريق أجهزة وإدارات التي تعينها أو ينتخبها سكان البلدية ، ولهذه البلدية اسم ومقر ومركـــز ، وهي جزء من الدائرة والدائرة بدورها جزء من الولاية (1) .

ج2– هيئات وأجهزة وإدارة وتسيير البلدية في الجزائر ما بين (1962–1967م) :

كما أمرت القيادة الحاكمة بتاريخ 06 أوت 1962م باستحداث "لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي" على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن ، أمرت كذلك بإنشاء مثيلاتها على مستوى البلديات . وضمت كل لجنة ممثلين عن سكان البلدية وتقنين ، يترأسها رئيس ، "وتتمثل صلاحياتها بإعطاء آراء حول مشروع الميزانية وباقتراح كل تدخل من شأنه دفع عملية التطور المحلي وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية" . وحول مدى تجسيد هذه اللجان على أرض الواقع ومدى أدائها لمهـــــامها ، يجيبنا الباحث أحمد محيو قائلا : "إلا أنها لم تعمل مطلقا بشكل حقيقي ، وحتى إن بعضها لم يوجد قط وذلك كغيرها من الأجهـــــزة الكثيرة التي أحدثت في تلك الفترة غداة الاستقلال" (2) .

ج3– هيئات وأجهزة وإدارة وتسيير البلدية في الجزائر ما بين (1967-1978م) :

منذ صدور القانون البلدي في سنة 1967م ، أصبح تسيير البلدية بيد مجلس منتخب من طرف الشعب ، عُرف بـ "المجلس الشعبي البلدي" ، الذي تنبثق عنه هيئتين ، وهما : اللجان البلدية والهيئة التنفيذية للبلدية ، وذلك لتسهيل تسيير البلدية وخدمة سكانها . هذا ، وبمقتضى المادة 33 من القانون البلدي 1967م ، وطوال الإطار الزماني الذي حددناه جرت ثلاثة انتخابات بلدية : جرت الأولى في 1967م ، والثانية في 1971م ، أما الثالثة فلقد تمت في 1975م (3) .

---

(1) – أثرنا مفهوما واضحا وبسيطا للبلدية على عكس التعريف المعقد الموجود في القانون البلدي الصـــادر في 1967م . والذي عرفهــــا في مادته الأولى كالتالي : "البلدية ، هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية" . يُنظر في القانون البلدي الصادر في 1967م ، تحت أمر رقم 67-24 مؤرخ في 18 جانفي 1967م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/04 ، العدد/06 ، 1967/01/18 ، ص 90-112 . وصفحة التعريف هي الصفحة 90 .

(2) – أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 179-180 .

(3) – تقول المادة 33: "تُنتخب المجالس الشعبية البلدية لمدة أربع سنوات" ، وتقول المادة التي تليها : "يُنتخب النواب البلديون من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها الحزب ، ويكون عدد المرشحين مساويا لضعف عدد المقاعد المطلوب شغلها " . قانون البلدية 1967م ، مصدر سابق ، ص 96 .

1- المجلس الشعبي البلدي :

المجلس الشعبي البلدي هو مجموعة من المنتخبين الذي ينتخبهم سكان البلدية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدة أربع سنوات ، وهو هيئة تداولية تجتمع أربع مرات في السنة على الأقل ، ويمكن أن يجتمع المجلس في دورات استثنائية بحسب الطوارئ التي تحصل على مستوى البلدية ، وذلك بطلب من رئيس الهيئة التنفيذية للبلدية أو بناءً على طلب الوالي أو ثلث (3/1) أعضاء المجلس الشعبي البلدي . ولقد حدد القانون مجموعة من الصلاحيات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي (1) ، وهي كالتالي (2) :

- يتداول بشأن الميزانية التي نعدها الهيئة التنفيذية للبلدية ، ويصوت عليها .
- يقوم بانجاز الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك الدولة .
- إنجاز المشاريع التي من شانها أن تنهض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لسكان البلدية . سواء التي يقررها المجلس أو تقرها السلطة المركزية كقانون الثورة الزراعية أو غيرها .
- يصوت على قبول الهبات والتبرعات .
- يقضي بإعادة الحقوق لأصحابها .
- يقر الصفقات الخاصة بالبلدية .
- ينشط الحماية المدنية ، ويتخذ كل الإجراءات الضرورية لتجنب أخطار النكبات والكوارث العامة وتقديم النجدة للأشخاص والحفاظ على أموالهم وتأمين ضبط الجنائز والمقابر . ولغاية تنشيط الحماية المدنية عليه أن ينجز كل المرافق العامة الضرورية .

2- الهيئات المنبثقة عن المجلس الشعبي البلدي :

عرفنا سابقا ، أن المجلس الشعبي البلدي تنبثق عنه هيئتين ، وهما : الهيئة التنفيذية للبلدية واللجان البلدية ، وفيما يلي شيء من التفصيل حولهما :

- **اللجان البلدية :**

واللجان مفردها لجنة ، وكل لجنة تتكون من مجموعة من النواب البلديين ، المتخصصين في مجال ما ، لذلك فهناك : لجنة الشؤون الإدارية ، لجنة الشؤون المالية ، لجنة التخطيط ، لجنة الاقتصاد ، لجنة التجهيز والأشغال العمومية ، والشؤون الاجتماعية والثقافية ، ويمكن للمجلس الشعبي أن يؤسس هذه اللجان ولجان

(1) – سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، ص 142 ، ويُنظر كذلك في مواد القانون البلدي الصادر في 1967م التالية : 23 و36 و80 و100 ، مصدر سابق ، ص 95-100 .

(2) – أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 191-193 .

أخرى بحسب الطوارئ التي تحصل أو حالة استثنائية في البلدية تحتاج إلى ذلك ، وبالتالي يكون من اللجان ما هو مؤقت وما هو دائم (1) ، وعادة ما يكون عدد اللجان 06 لجانا ، وتعمل هذه الأخيرة على إعداد ودارسة المسائل التي تهم البلدية كل في ميدان اختصاصها بمعية مجموعة من الموظفين المتخصصين والمواطنين ، "وتقدم الاقتراحات بشأنها إن أمكن ذلك للمجلس ، والذي يناقشها ويتداول بشأنها وفقا لجدول أعماله" (2) .

- **الهيئة التنفيذية البلدية :**

تتكون الهيئة التنفيذية البلدية من رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب ونوابه المنتخبين من طرف نواب المجلس الشعبي البلدي ، ويختلف عدد أعضاء المجلس من بلدية إلى أخرى ، وذلك بحسب عدد السكان ، ويتراوح عددهم ما بين 02 و18 نائبا (3) . وتعمل الهيئة التنفيذية البلدية على تنفيذ القرارات التي يتداول بشأنها المجلس ويتخذ بشأنها قرارات ويصوّت عليها (4) ، وللإشارة نقول : لا تكون القرارات المتخذة والمُصوت عليها مخالفة أو متناقضة مع السياسية العام للسلطة المركزية أو توجهات الدولة (5) ، ثم إن هناك قرارات بعض المسائل لا يمكن أن تنفذ إلا بعد قبول السلطة المركزية أو رفضها ، وهذه المسائل كالتالي (6) :

- "الميزانيات والحسابات وكل ما يؤسس أو يلغي أو يعدل من الضرائب والأداءات والرسوم".
- "نقل الملكية أو الامتلاك والمبادلات العقارية" .
- "القروض" .
- عدد الموظفين وأجورهم" .
- قبول الهبات والوصايا المقيدة بالتزامات أو شروط أو تخصيصات لفائدة البلدية أو المؤسسات أو المصالح البلدية" .
- محاضر المزايدات والمناقضات" .

يمكن القول من خلال ما سبق أن القيادة الحاكمة قبل صدور القانون البلدية وميثاقها في سنة 1967م وقانون الولاية وميثاقها في سنة 1969م ، قد استحدثت مجموعة من الأجهزة المعينة ؛ بمعنى التي تُعيّن من طرف السلطة المركزية ، لإدارة وتسيير الوحدات الإدارية لخدمة سكان هذه الوحدات ، وخاصة البلدية والولاية ؛ لأن

(1) – المادة 94 من القانون البلدي الصادر في 1967م ، المصدر السابق ، ص 99 .

(2) - سعيد بوالشعير : المرجع السابق ، هامش ومتن الصفحة 143 .

(3) – المواد التالية من القانون البلدي الصادر في 1967م : 116 ، 117 ، 118 ، المصدر السابق ، ص 101 .

(4) – المادة 100 من المصدر نفسه ، ص 100 ، والمادة 83 من المصدر نفسه ، ص 99 .

(5) – المادة 102 من المصدر نفسه ، ص 100 .

(6) – المادة 107 من المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

الدائرة هي بمثابة حلقة وصل بين الولاية والبلدية أو العكس . وكانت هذه الأجهزة على مستوى البلديـــة تتمثل في لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي البلدية ، وكانت على مستوى الولاية ، لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي الولائية ، بالإضافة إلى عامل العمالة (الوالي أو المحافظ) . وبعد صدور القانونين السابقين والميثاقين السابقين ، أصبح يشرف على تسيير وإدارة البلدية لخدمة السكان ، جهاز منتخـــب يسمى بالمجلس الشعبي البلدي ، ينبثق عنه جهازين هما : اللجان البلدية والهيئة التنفيذية البلدية . تتشكل اللجان من أعضاء المجلس الشعبي البلدي ، تتخصص كل لجنة في مجال معين ، فهناك : لجنة للشؤون الاجتماعية والثقافية ولجنة الشؤون الإدارية ولجنة الاقتصاد ولجنة الشؤون المالية ولجنة التخطيط ، وغيرها . وتتشكل الهيئة التنفيذيـــة البلديـــة من رئيس المجلس الشعبي البلدي ومجموعة من نوابه المنتخبين من أعضاء المجلس الشعبي البلدي . أما على مستوى الولاية فأصبح يشرف على إدارة وتسيير الولاية لخدمة سكانها ، هيئة منتخبـــة تسمى بالمجلس الشعبي الولائي ، وهيئتين ، وهما : الوالي والهيئة التنفيذية للولاية ، وتتكون الأخيرة من الوالي بالاضافة إلى المجلس التنفيذي للولاية، والذي يتكون بدوره من مديري مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في الولاية .

لم تكن مهمة المنتخبين البلديين والولائيين والمؤسسات المعينة على المستوى المحلي ، بالسهلة ، فاحتياجات المواطنين ومطالبهم الاجتماعية ، كانت كبيرة في جانب السكن والصحة والتشغيل وغيرها ، وبالأخص مطلب السكن [1] ، فلقد بقي عدد كبير من المواطنين الجزائريين بعد الاستقلال من دون مأوى ومن دون شغل ومن دون مرافق صحية وغيرها من المشاكل .

(1) – لمزيد من الاطلاع حول المشاكل التي عانى منها الجزائريين بعد الاستقلال ، وخاصة في جانب السكن ، فيمكن مراجعة مؤلف رئيس المجلس الشعبي البلدي الأسبق ، محمد الطاهر عرباوي : يوميـات رئيس المجلس الشعبي البلدي (1979-1975م) و(1980-1984م) ، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012 ، ص 43-55

الفصل السابع - الجيش الجزائري ما بين (1962- 1978م) :

- أولا- من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي :
- ثانيا- الضباط الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي في جيش التحرير الوطني وفي الجيش الشعبي الوطني :
- ثالثا- النواحي العسكرية بدلا من الولايات التاريخية :
- رابعا - التجنيد والتكوين :
- خامسا- هياكل الجيش الوطني الشعبي وتطورها ما بين (1962- 1978م) :
- سادسا- الخدمة الوطنية :
- سابعا- مهام دفاعية وأعمال أخرى قام بها الجيش الوطني الشعبي :
- ثامنا – الجيش الجزائري والسياسة :

أولا–من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي :

في 27 أوت من سنة 1962م ، تم تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ، بالرغم من عدم رضى بعض القادة بهذه العملية ، وذلك ممن أدلوا بشهادتهم اليوم . فقلد تمت عملية التحويل دون مراعاة لخصوصية الثورة التحريرية وهدفها في الميدان العسكري ، وهدف الدولة الجزائرية في الميدان العسكري ؛ بمعنى آخر لقد كانت الثورة التحريرية تعتمد في مواجهتها على حرب العصـــــابات ، أما زمن الاستقلال فالجزائر لابد لها من جيش نظامي يتبع طرق الجيوش الكلاسيكية في مواجهاته ، مع الاحتفـــــاظ على هذا الأسلوب الموروث عن الثورة التحريرية ، خصوصا وأن المطامع التوسعية للجيران قد ظهرت ، أضف إلى ذلك أن الجزائر لم تحقق استقلالها بشكل تام ، فمازالت قوات فرنسية موجودة في الجزائر تهدد الاستقلال الوطني الجزائري في أية لحظة ، لذلك لابد من بناء جيش كلاسيكي قوي ، كما يجب التطوير في أسلوب حرب العصابات ؛ الأسلوب الذي اعتمدته الثورة التحريرية في حربها ضد المستعمر الفرنسي ، والبحث عن أساليب أخرى يتميز بها الجيش الجزائري عن نظرائه . فأسلوب حرب العصابات الذي كان معتمدا لوحده خلال الثورة التحريرية لا يكفي ، فلابد من تعلم وإتقان الأسلوب الكلاسيكي في الحروب ، بالإضافة إلى تعلم أساليب أخرى غير أسلوب حرب العصابات .

كان من بين الذين لم تعجبهم هذه العملية بمثل تلك الطريقة ؛ والتي لم يكن فيها دراسة ولا تمهيد لها ، ضابط جيش التحرير ، واللواء المتقاعد من الجيش الوطني الشعبي ، حسين بن معلم ، والذي كتب : "كان ذلك القرار ظرفيا ، اتخذ بعجالة ، بينما كانت مسألة تحويل جيش التحرير الوطني ، قضية أساسية تستحق دراسة معمقة ، خاصة في جانبها المتعلق بتسيير الإطارات" ، فمثلا قضية الرتب "لم يكتفي بتأكيد رتب جيش التحرير الوطني فحسب ، بل شرع حتى في ترقيات جديدة ، هذا ، رغم أنه من البديهي بأن مقتضيات جيش من الثوار وجيش كلاسيكي مختلفة تماما" (1) . فمؤتمر الصومام ، "قرر بأن رتب حرب التحرير ستكون مؤقتة إلى غاية التحرير ، وستكون موضوع دراسة حالة بحالة عند حلول الاستقلال" (2) . هذا ولقد قدّم حسين بن معلم، اقتراحا لحل هذه المشكلة ، كالإبقاء على رتب الذين تلقوا تكوينا وتدريبا ، وممن تتوفر فيه قدرات ومؤهلات الجيش النظامي (3).

---

(1) – حسين بن معلم : مذكـــرات ، الجزء /01 ، حرب التحرير الوطنية ، ترجمة ، أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2014 ، ص 257 -258 .

(2) – جاء في محضر مؤتمر الصومام 1956م ، أن الرتب العسكرية التي استحدثت في مؤتمر الصومام 1956م ، ستكون "مؤقتة ، فبعد استقلال الوطن ، سوف تكلف لجنة عسكرية بدراسة كل حالة ، وتوضع كل من له رتبة عسكرية في مكانه في الجيش الوطني ، ورتبة جنرال لا توجد إلا بعد أن يتحرر الوطن ، وتسمية الضباط ونزع الرتب وتخفيضها هي من اختصاص لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اقتراحات قائد الولاية ، والضباط المساعدون يعينون أو تنزع رتبهم بأمر من قائد الولاية ، وتعيين الجندي الأول ونزع رتبته يكون بأمـــــــر من قائد المنطقة". يُنظر في محضر مؤتمر الصومام 1956م ، مصدر سابق ، ص 193 .

(3) – حسين بن معلم : المصدر السابق ، ص 258 -260 .

نعم ربما يكون هذا الاقتراح صحيحا ومنطقيا ، ولكن الواقع والظرف صعب ويخالف ما نظّـر له اللواء حسين بن معلم ، وخصوصا وأنه حصل صراع من أجل السلطة غداة الاستقلال ، وسقطت أرواح من أجل الوصول إليها ، أضف إلى ذلك ، هل كان من الممكـــن إسقـــاط بعض الرتب عن بعض القيـــادات في ذلك الوقت ؟، وعلى الذين سيطروا على الحكم ، ومن أمثال هؤلاء الهواري بومدين ، والذي غدا وزيرا للدفاع ، وهو برتبة عقيد ، والعقيد الطاهر الزبيري ، الذي أصبح قائد لأركان الجيش ومحمد شعباني وغيرهم .

ثانيا– الضباط الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي في جيش التحرير الوطني وفي الجيش الشعبي الوطني :

قبل الاستقلال التحق مجموعة من الضباط الجزائريين العاملين بالجيش الفرنسي بجيش التحرير الوطني ، وخاصة في الحدود الشرقية والغربية ، قدرهم العقيد الطاهر زبيري بقرابة 200 ضابط [(1)] ، فيما يذكر الجنرال خـــالد نزار في إحدى مداخلاته أن عدد الفارين بشكل عام من الجيش الفرنسي قُدروا بـ 15000 ؟! [(2)] . ومن بين هؤلاء الفارين : خالد نزار ، سليمان هوفمان ، عبد الرحمن بن سالم ، عبد الله بلهوشات ، محمود الشريف ، عبد المجيد علاهم ، العربي بلخير ، بن عباس غزيل ، محمد بوتلة ، عبد القادر شابو ، عبد النور بقه ، مختار كركب ، عبد الرحمن لطرش ، السعيد آيت مسعودان ، حمو بوزادة ، مولود إدير ، سليم سعدي ، لحبيب خليل ، مصطفى شلوفي ، عبد المالك قنايزية ، رشيد مديوني ، ومحمد زرقيني وغيرهم [(3)] .

لقد استعانت الجزائر منذ الاستقلال بهؤلاء الفارين من الجيش الفرنسي لتكوين وتأطير وتدريب الجيش الجزائري . ولقد أثار هذا الأمر وقبل ذلك انضمام هؤلاء الضباط بالجيش الجزائري العديد من قادة الثورة الجزائرية، نذكر من بين أبرز هؤلاء العقيد محمد شعباني ، والذي راح ضحية إثارته لهذه المسألة ، بعدما نفذ فيه حكم الإعدام زمن الرئيس الأول للجزائر ، الرئيس أحمد بن بلة ، وبأمر منه ، بعدما أن أُتهم بإقامة تمرد عسكري .

مازالت قضية انضمام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، تثار إلى اليوم بالرغم ما مر عليها من السنين ، وبالرغم أن هؤلاء اليوم لم يعودوا موجودين في الجيش الجزائري اليوم ، فحتى الوزير المنتدب لوزير الدفاع ، عبد المالك قنايزية ، قد تقاعد ، وكذلك خالد نزار ، وزير الدفاع في عهد الشاذلي بن جديد وزمن المحنة التي عرفتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي .

لقد تقلد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي العديد من المناصب في الجزائر المستقلة ، وبالتحديد في وزارة

---

(1) – الطاهر زبيري : نصف قرن من الكفاح ، مصدر سابق ، ص 172 .

(2) – خالد نزار : مداخلة –شهادة في وثائقي بعنوان : مدارس أشبال الثورة ... خفايا الصراع .. وخبايا الغلق ، الشروق الإخبارية الجزائرية ، 2014 . والذي يمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الالكتروني التالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=g_BT5fKc5DQ*

(3) – عبد الحميد براهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية ، مصدر سابق ، ص 31 -32 .

الدفاع الوطني ، فلقد تقلد الضابط عبد القادر شابو ، الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني ، ويورد العقيد الطاهر الزبيري ، أن الضابط شابو كانت لديه صلاحيات إدارية تفوق صلاحياته ، بالرغم أن الطاهر الزبيري ، كان قائدا للأركان منذ سنة 1963م ، ويورد كذلك أن الضابط شابو "كان يوقع مراسيم وتعيين الضباط وتحويلهم وترقيتهم"، بل وكان الزبيري يحتاج إلى توقيع شابو عندما يطلب أي تجهيز أو تموين للجيش (1) . كما تقلد الضابط حمو بوزادة قيادة مديرية العتاد ، وتولى أمر مديرية التدريب الضابط عبد المجيد علاهم ، ومديرية النقل تولاها سليم سعدي ، وكان على رأس مديرية الدفاع المضاد للطائرات ، الضابط عبد النور بقة ، وتولى الضابط خالد نزار ، قيادة لواء ، وتولى عبد الحميد لطرش نيابة قائد الناحية العسكرية الثانية ، وأدار الضابط لحبيب خليل ، مديرية الإحصائيات (2) .

في المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل من سنة 1964م ، أثيرت هذه النقطة ، عندما طالب العقيد شعباني بتطهير الجيش الوطني الشعبي من هؤلاء ، ولكن لهواري بومدين تصدى له ولمن يريد أن يُطهر هذا الجيش من هؤلاء الضباط ، حينما قال في ذلك اليوم : "إن تصفية الجيش الشعبي الوطني من هؤلاء الفارين يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في تأهيل الجيش ، وهذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب ، لذلك فالأولى بنا أن نستعين بهؤلاء الضباط الذين لا ينكر أحد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش الجزائري وتأهيله خاصة وأنهم يخضعون للقانون الجزائري" (3) .

منذ الثورة التحريرية تقلد الضباط الفارون مناصب تقنية وقيادية ، فلقد وجههم الهواري بومدين ، وخاصة في الحدود الشرقية وزمن الثورة إلى تدريب الجنود وتكوينهم ، وكذلك زمن الاستقلال ؛ لأنهم يتمتعون بأكثر خبرة وتكوين عسكري . فمثلا لو أخذنا عبد الرحمن بن سالم على سبيل المثال لا الحصر ، فهو من الضباط الذين لا يمكن أن نشك في قدراته ومؤهلاته ، وحتى صدقه ، فلقد فر الرجل من الجيش الفرنسي والتحق بالثورة التحريرية وجيش التحرير الوطني في سنة 1956م مع كتيبة (حوالي 100جندي) ، بناحية "البطيحة" ، جنوب سوق أهراس ، وليس هذا فقط وإنما هرّب معه غنيمة ثقيلة من الأسلحة ، ناء بحملها 48 بغلا ، فيها عشرات البنادق والرشاشات وحوالي 12 رشاشا ثقيلا وعدد من مدافع "الهاون" و"البازوكا" ، وكميات هامة من الذخيرة ، منها 10 صناديق من القذائف وآلاف الخراطيش وغيرها (4) .

الرائد عبد الرحمن بن سالم الذي خدم في الجيش الفرنسي قرابة 14 سنة ، تحصل خلالها على 12 وساما

(1) – الطاهر زبيري : المصدر سابق ، ص 172 .

(2) – عمار ملاح : مذكرات ، حركة 14 ديسمبر 1967م لضابط الجيش الوطني الشعبي ، شركة دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، [2004]، ص 40 -41 .

(3) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 56 .

(4) – محمد عباس ، كفاح الدم ... والقلم ، شهادات تاريخية ، دار هومة ، الجزائر ، [2015] ، ص 235-241 .

حربيا ، فضلا عن شهادات التكـــريم ، حتى إنه كان مرشحا للترقية وتحصيل وسام الشرف . حارب مع فرنسا في جبهات مختلفة ، وخاصة على الجبهة الفيتنامية التي أُسر فيها . أما عندما انضم إلى الثورة فلقد تقلد قيادة منطقة العمليات للشمال بالحدود الشرقية ما بين 1960 و1962م ، ولقد ساعده في ذلك كل من الشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو ومحمد بن أحمد عبد الغني ، كما تقلد قيادة هيئة الأركان بشكل مؤقت عندما أراد الهواري بومدين ومن معه في قيادة الأركان تقديم استقالتهم للحكومة المؤقتة بعد حادثة الطائرة التي أسقطتها قيادة الأركان عند الحدود الشرقية في سنة 1961م . وبعد الاستقلال أصبح عبد الرحمن بن سالم عضوا في هيئة الأركان التي كان يقودها الطاهر الزبيري [1] ، كما تولى قيادة الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال ما بين جانفي 1968م إلى أوت 1969م [2] ، كما كان عضوا في مجلس الثورة ، بل وكان عضوا في الهيئة التي حاكمت العقيد محمد شعباني في سنة 1964م ... لقد كان عبد الرحمن بن سالم يعبر مازحا : "مادمت خدمت فرنسا 14 سنة ، فمن السهل أن أخـدم شعبي نفس المدة أو أكثر" ، والظـــاهر أن عبد الرحمن خدم شعبـه ووطنه الجزائر 14 أو أكثر ، فالرجل لم يحال على التقاعد إلا في سنة 1976م ، وتوفي أثناء زلزال الأصنام في 1980م ، ولقد غطى هذا الحدث الأليم وفاة رجل حاول خدمة وطنه كما خدم قبل 09 مارس 1956م فرنسا [3] .

كان الهدف من العرض السابق ، للرائد عبد الرحمن بن سالم ، تبيان أنه ليس كل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في كفة واحدة ، وكان الهدف من انضمامهم إلى الجيش الجزائري هو ضرب الجزائر ، فالفارون من الجيش الفرنسي منهم الوطنيون المخلصون وربما منهم دون ذلك . فيذكر الضابط عبد الحميد براهيمي ، الذي عرفهـم عن قرب ، أن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لم يكونوا على قدم المساواة ، فمنهم الوطنيون المخلصون ومنهم ربما دون ذلك . وللإشارة فلقد كان الضابط براهيمي من الضباط الجزائريين الذين تكوّنوا في الكليات الحربية العربية وعادوا واستقروا عند الحدود الشرقية الجزائرية أين مراكز جيش التحرير ، فللإشارة مرة أخـرى نقول : أن معظمهم انضموا إلى جيش التحرير الوطني المرابط عند الحدود ، وكذلك الذين كانوا قد تكـوّنوا في الكليات الحربية العربية على غرار عبد الحميد براهيمي وعبد الرزاق بوحارة وحسين بن معلم وغيرهم .

تقتضي الحكمة والإنصاف عند عدم توفر الأدلـة على عدم إخلاص هؤلاء الضباط ، عدم الكيل بمكيالين ، فاليوم والبارحة يتكلم الكثير عن الفارين من الجيش الفرنسي ، ويقولون أن لهم نية الإفســاد في الجيش الجزائري والدولة الجزائرية وخدمة فرنسا ، ولكن هؤلاء المتهمـــين لم يقدموا الأدلة على ذلك ، وبالتالي نعتقد أن السكوت عن الاتهامـــات والكلام المرسل مفيد ، وإذا ما توفــرت الأدلـة فلابد أن يحـاكم هؤلاء ،

(1) – المرجع نفسه ، ص 243 -250 .

(2) – أمال ، ف ، شريف : التكوين ، الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة ... ، مجلة الجيش ، سلسلة خاصة ، العدد/01 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، جويلية 2012 ، ص220 .

(3) – محمد عباس : المرجع السابق ، 243 .

على ما يذكر أحمد طالب الإبراهيمي الوزير السابق ؛ الذي تولى العديد من الحقائب الوزارية في عهد بومدين والشاذلي بن جديد ، وهاهو كلامه : "إذا أردنا أن نكون قاسين مع [الضباط الفارين من الجيش الفرنسي]، فإن كانت لنا أدلة ، أن [التحاقهم بالجيش الجزائري] لم يكن نتيجة ضمير ، وإنما [كلفوا] بمهمة من السلطات الفرنسية ، فلابد أن يحاكموا ولابد أن تُمحى أسماؤهم من قائمة المجاهدين ، فإن لم تكن الأدلة ، فالإنصاف يقتضي أن لا نكيل بمكيالين" . نعم هذا هو الحل المثالي ، أن يحاكم هؤلاء على انضمامهم إلى الجيش الجزائري وعلى ما عملوا من مفاسد خلال خدمتهم في الجيش والدولة الجزائرية وطيلة مدة خدمتهـــم ، هذا إذا ما توفرت الأدلة . وهذا الفعل لا بد أن يسلط كذلك على السياسيين ، الذي انضموا إلى الثورة في زمن متأخر [1] .

لقد وقع المشرف على بناء الجيش الجزائري وهيكلته آنذاك ، العقيد الهواري بومدين ، أمام خيارين كلهما مر كما يقال ، فاختار الخيار الأقل مرارة ، وهو الاعتماد على هؤلاء الفارين في بناء جيش نظامي قادر على مواجهة الصعاب في المستقبل ، هذا إذا سلمنا أن لدى هؤلاء الفارين نية خبيثة . فالمجاهدون كانوا يعتمدون في قتالهم ومواجهاتهم ضـــد العدو الفرنسي خلال الثورة التحريريـــة على حرب العصابات ، فهم كانوا بعيدين كل البعد عن الحروب الكلاسيكيـــة ، لذلك أراد العقيد الهواري بومدين أن يعتمد على هؤلاء ، لأنهم أكثر كفاءة ونظامية ، فلقد تلقوا تدريبا في الكليات الحربية الفرنسية ، إلا أن هؤلاء الذي اعتمد عليهم الهواري بومدين في بناء جيش الدولـــة الجزائريـــة ، المنضبط والنظامي ، أظهروا ضعفا في إحدى الدورات التكوينية في الاتحاد السوفيتي سنة 1967م ، على ما يذكر الرائد عمار ملاح في إحدى شهاداته [2] .

لقد عارض العقيد شعباني وآخرون تمكن الضباط الفارون من الجيش الفرنسي في الجيش الجزائري ، فلقد اعتقد هؤلاء المعارضين أنه إذا حصل هذا التمكن فسيعدون القوة الجديدة في الجزائر وفي أهمة مؤسسة من مؤسسات الدولة ، التي ستخدم فرنسا بعد الاستقلال ؛ فهؤلاء في اعتقاد العقيد محمد شعباني وآخرين ، خدّام فرنسا بعد الاستقلال ، فهي سمحت بخروجهم أو بالأحرى أمرت بخروجهم وانضمامهم إلى الجيش الجزائري سواء خلال الثورة التحريرية أو بالتحديد في أواخرها أو حتى بعد الاستقلال ، فيذكر الرائد عمار ملاح في شهادته السابقة أن فرار هؤلاء استمر حتى بعد الاستقلال [3].

لقد أراد الهواري بومدين وزير الدفاع أن يبني جيشا نظاميا منضبطا قادرا على مواجهة الصعاب في المستقبل ، ورأى أن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي هم الخيار الأمثل لهذا ، أما الاعتماد على الأجانب فسيؤدي إلى كشف أسرار الجيش الوطني ، وهذا أمر خطير للغاية ، ولكن محمد شعباني قائد الناحية العسكرية الرابعة ،كان

---

(1) – يُنظر في الحلقة /07 من شهادتـــه على العصر 2013م ، مصدر سابق ، بتصرف ، كما يمكن مراجعـــة مداخلته –شهادته في وثائقي : الهواري بومدين، ثائر يبني دولة ، الجزء/01 ، الجزيرة الوثائقية ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ورابطها الالكتروني كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=xJ59vxjW7Nk*

(2) – عمار ملاح : شهادة ، الحلقة/02 ، حاوره فيها ، صالح سعودي ، جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، 2014/11/08 ، ص 11 . كما يمكن مراجعة مذكراته (الرائد عمار ملاح) ، ص 42 .

يرى العكس ، كان يرى أن يُطهر الجيش من الفارين ، ويُعتمد على غيرهم في تكوين الجيش .

في اعتقادنا أنه ليس من السهل الفصل في هذه القضية ، وإن كنا نرجح ما قام به العقيد الهواري بومدين ، وزير الدفاع ، وهنا نطرح سؤالا مهما للغاية ، هل كان العقيد شعباني مدركا لمدى خطورة المعارضة التي يقوم بها ، أو بمعنى آخر هل كان العقيد شعباني مسؤولا في معارضته ومدركا لمدى ما يقوم به ؟ ، ما هو البديل إذا صفينا هؤلاء وأقصيناهم من غير حجة ولا دليل ، وأتينا بآخرين لكي يعملوا على تدريب الجيش الجزائري ؟، فسيحصل فعلا ما تنبأ له الهواري بومدين ؛ وهو أن أسرار الجيش والدولة الجزائرية ستُفشى ويُتعرف عليها العدو والصديق ، أم أن العقيد محمد شعباني كان يريد من المجاهدين والضباط الذين تكونوا في الكليات الحربية أن يدربوا الجيش ويشرفوا عليه ؟، وهنا نتساءل : هل كان المجاهدون أكفاء وقادرين على تنظيم وتأطير جيش نظامي وكلاسيكي ؟ . أما بالنسبة للذين تكونوا في الكليات العربية ، فهل هم كافون لتأطير الجيش الجزائري في تلك الفترة لوحدهم ؟، في اعتقادنا ، الإجابة ستكون بـ"لا" . إن مهمة تكوين جيش نظامي لن تكون مهمة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي فقط ، وإنما سيشترك فيها المجاهدين والضباط الذين تكونوا في المشرق العربي ، بالإضافة إلى الدفعات التي سترسلها الدولة إلى الكليات الحربية المختلفة ، والتي ستعود لتكوين الجيش الجزائري .

لقد كان يمكن تلافي هذه المشكلة منذ البداية ، وهو عدم قبول هؤلاء منذ البداية في جيش التحرير الوطني ، أو تسريحهم بعد الاستقلال مباشرة ، ولكن يبقى هذا كلام ، يصعب تطبيقه ، خصوصا في الظروف التي حصلت فيها الجزائر على استقلالها .

ثالثا- النواحي العسكرية بدلا من الولايات التاريخية :

عندما اندلعت الثورة التحريرية كان التراب الوطني قد قُسِّم من طرف مجموعة الستة في اجتماعها التحضيري الأخير ، والذي جرى في أواخر أكتوبر 1954م ، إلى خمسة مناطق هي : الأوراس النمامشة (المنطقة الأولى) ، الشمال القسنطيني (المنطقة الثانية) ، القبائل (المنطقة الثالثة) ، الجزائر العاصمة وضواحيها (المنطقة الرابعة) ، ومنطقة الغرب الجزائري (المنطقة الخامسة) . وبعد مؤتمر الصومام 1956م ، أُعيد تقسيم التراب الوطني إلى ستة مناطق ، واصطلح على المنطقة بمصطلح الولاية ، فأصبح هناك ستة ولايات تاريخية ، والتي هي : الأوراس النمامشة ، الشمال القسنطيني ، القبائل ، الجزائر العاصمة وضواحيها ، وهران ، الصحراء . وبعد الاستقلال تم تقسيم التراب الوطني من جديد إلى 07 نواحي عسكرية ، وذلك بمقتضى المقرر الوزاري رقم 121 المؤرخ في 03 نوفمبر 1962م (1) ، وكانت تلك النواحي كالتالي (2) :

- الناحية العسكرية الأولى : وتشمل منطقة إقليم الولاية التاريخية الرابعة ، بما في ذلك المنطقة الحرة .
- الناحية العسكرية الثانية : وتضم الولاية التاريخية الخامسة ، باستثناء منطقة الساورة .

(1) – علي بوشربة ورشيد الجواني : هيكلة وتنظيم [الجيش الوطني الشعبي] ، مجلة الجيش ، العدد السابق ، ص 62 .
(2) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

- الناحية العسكرية الثالثة : وتشمل منطقة الساوورة .
- الناحية العسكرية الرابعة : وتتكون من إقليم الولاية التاريخية السادسة بالإضافة إلى مقاطعة الواحات .
- الناحية العسكرية الخامسة : وتشكل إقليم الولاية التاريخية الأولى .
- الناحية العسكرية السادسة : وتشمل إقليم الولاية التاريخية الثانية .
- الناحية العسكرية السابعة : وتشمل إقليم الولاية التاريخية الثالثة .

لم يبقى هذا التقسيم الإداري العسكري مستمرا ، ففي الثلاثي الأول من سنة 1964م ، تم إعادة تقسيم التراب الوطني إلى 05 نواحي عسكرية ، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 64-89 المؤرخ في 04 مارس من سنة 1964م (1) ، وكانت تلك النواحي ، كالتالي (2) :

- الناحية العسكرية الأولى : ومركزها البليدة ، وتضم الولايات التالية : الجزائر ، البليدة ، المدية ، تيزي وزو، الأصنام ، وحدودها حدود هذه الولايات .
- الناحية العسكرية الثانية : ومركزها وهران ، وتضم الولايات التالية : وهـــران ، سعيدة ، تلمسان ، مستغانم ، تيارت ، وحدودها ، حدود هذه الولايات .
- الناحية العسكرية الثالثة : ومركزها ، بشار ، وتضم كامل منطقة الساورة .
- الناحية العسكرية الرابعة : ومركزها ورقلة ، وتضم كامل منطقة الواحات .
- الناحية العسكرية الخامسة : ومركزها ، قسنطينة ، وتضم الولايات التالية : قسنطينة ، سطيف ، باتنة ، عنابة ، وحدودها حدود هذه الولايات .

رابعا – التجنيد والتكوين :

أ–التجنيد :

لقد كان الجيش الوطني الشعبي غداة الاستقلال محتاج إلى عناصر جديدة من الشباب الجزائري ، وذلك للمساهمة في الدفاع الوطني والمساهمة كذلك في عملية التنمية الوطنية ، فالمجندون الذين جندوا خلال الثورة التحريرية وواصلوا في الجيش الشعبي الوطني بعد الاستقلال ليسوا كافيين لهذه المهام الجديدة وكذلك لبناء جيش نظامي . فاعتمدت وزارة الدفاع منذ الاستقلال على تجنيد الجنود وتكوين الإطارات ، سواء بالمدارس العسكرية داخل الوطن ؛ التي شرع في استخدامها أو تكوينهم بالخارج عن طريق إرسالهم للدراسة أو إقامة تربصات ، وذلك كله بهدف تلقي العلوم العسكريـــة التي تؤهلهـــم لقيادة وحـــدات الجيش الوطني الشعبي وتكوين أفراده بمدارسه . ويخبرنا وزير الدفاع السابق خالد نزار أن الجزائر بدأت في عمليـــة إرسال الضبـــــاط لكي يتكونوا

(1) – علي بوشربة ورشيد الجواني : المرجع نفسه ، ص 62 .

(2) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

في الخارج ، في سنة 1965م [1] ، وبالتحديد إلى مدارس الاتحـــــــــاد السوفيتي ، ولقد كان خالد نزار أحد هؤلاء الذين تكونوا في هذه المدارس [2] ، وكذلك عمار ملاح ، وغيرهما [3] .

شكّل جنود جيش التحرير الوطني ، الدعامة الأساسية لمكونات الجيش الوطني الشعبي ، إلا أنه ومنذ الاستقلال شرع في استقبال مجندين جدد ، وتوجيههم لتخصصات الأسلحة المختلفة بالمؤسسة العسكرية ، لتدارك النقص الحاد ؛ ليس فقط في عدد المجندين بل حتى في عدد الوحدات العسكرية ومختلف تخصصات الأسلحة، وذلك من أجل تغطية كامل التراب الوطني [4] .

لقد عملت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال على تشجيع الشباب الحاصل على شهادة البكــــــــــالوريا أو المستوى النهائي من التعليم الثانوي للالتحــــــــاق بصفوف الجيش الوطني الشعبي في إحدى التخصصات التي يختارونها بهدف تكوين إطارات المستقبل لاسيما في بعض التخصصات التي تحتاج المستوى السابق ، كالطب والطيران والإلكترونيك ، ولكن منذ منتصف السبعينات اعتمدت الجزائر على سياسة أخرى ، وهي تجنيد الشباب الحاملين للشهادات الجامعية في ميدان الطب والهندسة وشهادات الليسانس في التخصصات الأخرى ، وذلك لتغطية النقص الحاد في الإطارات في المديريات المركزية ومصالح وزارة الدفاع الوطني ، حيث يخضع المجندون لفترة تكوين بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال ، مدته عام ، ثم يُوجهون بعدها لاستكمـــــــــال التربص لمدة سنة أخرى أو العمل مباشرة بالوحدة التي يحولون إليها . ومن المنطقي القول أن هذه السياسة والسابقة ساهمت بشكل كبير في سد النقص الذي عانت منه المؤسسة العسكرية منذ مطلع الاستقلال ، كما أنهما ساهمتا في رفع قدرات الجيش الجزائري [5] .

لقد اتبعت المؤسسة العسكرية منذ فجر الاستقلال العديد من الطرق لتجنيد الشباب الجزائري ، ومن بين تلك الطرق : حملات التجنيد المتنقلة ، طريق المراكز العسكرية ومراكز الدرك الوطني ، طريق المعارض والأبواب المفتوحة التي تُقيمها المؤسسة ، طريق الإعلان والإعلام في الوســـائل السمعية–البصرية وغيرها. هذا ولقد كانت سياسة التجنيد مبنية على أساس التوازن الجهوي ؛ حتى يزداد التماسك بهذا التنوع وتتعزز المكانة المتميزة في قلوب

---

(1) – خالد نزار : على الجبهة المصرية ، اللواء الثاني الجزائري المحمول (1968-1969م) ، شاهد على الأحداث ، ترجمة ، مصطفى فرحات وموسى أشرشور ، الطبعة/01 ، منشورات ألفا ، الجزائر ، 2010 ، ص 26 .

(2) – خالد نزار : في برنامج زيارة خاصة (الحلقة سمعية–بصرية) ، حاوره فيها ، الإعلامي سامي كليب ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 2003 ، والرابط الالكتروني للحلقة كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=WSekQ2MuFqk*

(3) – عمار ملاح : مذكرات ... ، مصدر سابق ، ص 32 ، وأنظر كذلك ص 42 .

(4) – عبد الغني بشينية : التجنيد ، مشاركة نوعية في الدفاع الوطني ، مجلة الجيش ، العدد السابق ، ص 160 .

(5) – المرجع نفسه ، ص 162 .

الجزائريين لهذا الجيش ، الذي كان سليل جيش التحرير الوطني [1] .

كانت أولى المدارس العسكرية التي أسستها الجزائر المستقلة لتجنيد الشباب الجزائري ، مدرسة الأمير عبد القادر بـ "بوغار" (المدية) ، التي جندت جنود جيش التحرير الوطني ومن لم يكن من جنود جيش التحرير الوطني (مدنيين) . فيخضع جنود جيش التحرير الوطني لتكوين مدته 06 أشهر ، يُزودون خلالها بالمعارف والعلوم العسكرية ، مع إتباع سياسة تعليم القراءة والكتابة لمن لا يحسنون ذلك ، والهدف من ذلك هو إعداد مكونين لتدريب الجنود الآخرين ، أما غيرهم فهم يُجندون برتبة جنود ثم يخضعون لتدريب قاعدي مدته 05 أشهر ثم إلى تدريب عام ، مع إمكانية إرسالهم لكي يتكونوا في بعض مدارس الدول الصديقة والشقيقة [2] .

ب– المؤسسات والمدارس العسكرية التكوينية :

ب1- مدارس أشبال الثورة :

من أبرز مدارس تكوين إطارات الجيش القاعدية شبه عسكرية قبل الالتحاق بالمدارس العسكرية الخالصة ، مدارس أشبال الثورة ، ولقد تأسست أولى هذه المدارس في 23 ماي 1963م بالقليعة ، تحت إشراف وزير الدفاع الوطني الهواري بومدين [3] . وتعود جذور هذه المدارس إلى زمن الثورة التحريرية عند الحدود الشرقية ، أين تأسست مدرسة أشبال الثورة في أواخر 1960 وبداية 1961م [4] . ضمت هذه المدرسة التي تأسست في الحدود الشرقية أبناء أفراد جيش التحرير وأبناء المجاهدين وأبناء اللاجئين المتواجدين في التراب التونسي [5] . وكان هؤلاء الأشبال يُؤطرون من طرف أفراد جيش التحرير ؛ حيث يتلقون تكوين تعليمي وشبه عسكري . وبعد وقف القتال بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي ، تم إدخال هؤلاء الأشبال من الحدود مرورا بسوق أهراس ثم الطارف ثم سريدي (عنابة) ، ثم وُجه هؤلاء الشباب فيما بعد إلى القليعة [6] .

أسست الجزائر مدارس أخرى لأشبال الثورة بعد مدرسة القليعة في عدد من المدن الجزائرية على غرار قالمة ، تلمسان ، الأغواط ، خُصصت هذه المدارس الثلاث للتعليم الابتدائي ، ثم يمكن لهؤلاء الأشبال فيما بعد الانتقال لمواصلة تعليمهم الثانوي والتقني في مدرسة القليعة ، ابتداءً من السنة السادسة ابتدائي [7] .

---

(1) – عبد الغني بشينية : المرجع نفسه ، ص 164-165 .
(2) - المرجع نفسه ، ص 159-160 .
(3) - وثائقي ، مدارس أشبال الثورة ... خفايا الصراع .. وخبايا الغلق ، مصدر سابق .
(4) – خالد نزار : مداخلة–شهادة ، في الوثائقي المذكور أعلاه .
(5) – بلقاسم بخاري (عقيد متقاعد) : مداخلة –شهادة ، في الوثائقي المذكور أعلاه .
(6) – علي براضية (رائد متقاعد) : مداخلة –شهادة ، في الوثائقي المذكور أعلاه .
(7) - لامية بن دادة : تكوين [الجيش الوطني الشعبي] ، مجلة الجيش ، العدد السابق ، ص 200 .

كان تلاميذ أشبال الثورة يتلقون تعليما لجميع المواد العلمية والأدبية بالإضافة إلى التدريب العسكري ، الذي يتلقاه الشبل في الأيام العادية ويتواصل حتى في عطلتيّ الشتاء والربيع . ويبدأ التحكم في الأسلحة والرمي عند بلوغ الشبل سن 14 سنة (1) . ونتيجة للصرامة والانضباط الموجودين داخل هذه المدارس ، كان الأشبال متفوقين عن نظرائهم في المدارس المدنية (2) ؛ لأن الهدف من هذه المدارس هو تكوين إطارات الدولة الجزائرية ، سواء الإطارات المدنية أو العسكرية ، فمن هذه الأشبال من تعود إلى الحياة المدنية ، ومنها من يختار المواصلة في المؤسسة العسكرية (3) ، لذلك فهو يوجه بعد إنهائه الدراسة الثانوية نحو إحدى المؤسسات العسكريــة لمواصلة تكوينــه العسكري ، ومن بين هذه المؤسسات ، الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة .

ب2 - الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة :

تُعد الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال ، أولى مدارس التكوين العسكري في الجزائر المستقلة ، ويعود تاريخ تأسيسها إلى المرحلة الاستعمارية ، فالمدرسة أسست في سنة 1939م . وتمثلت مهمة الأكاديمية منذ مطلع الاستقلال "تكوين و"رسكلة" الضباط وضباط الصف من جيش التحرير الوطني ، بهدف السماح لهم بتحصيل المعارف العسكرية الضروريــة وتوحيد أنماط التدريب داخل التراب الوطني مع إعطاء الفرصة لضباط الصف في تعليم عسكري عصري" ، ولكن منذ سنة 1969م ، أصبحت المدرسة "متخصصة في تكوين ضباط الاحتياط للخدمة الوطنية ثم تكوين الضبـــــاط العاملــين ابتداءً من سنة 1973م" . ولقد كانت الأكاديمية تُعلم ، الطبوغرافيا والإشارة والألغام والكمائن والقتال النهاري والليلي والرمي والتربية البدنية والعسكرية والنظام المنظم وقانون القضاء العسكري والإسعافات الأولية والأسلحة الخاصة والتسليح ودروس تعليم السياقة والتكوين البيداغوجي والتكوين السياسي والمعنوي ودروس في اللغتين العربية والفرنسية (4) .

ب3 - المدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين الجزائريين :

تعود نشأة هذه المدرسة إلى المرحلة الاستعمارية ، التي أشرف على تأسيسها وزارة التسليح الفرنسية في بداية الحرب العالمية الثانية ، ولقد كانت تعرف بـ "المدرسة الوطنية الاحترافية للجو"، أُسست من أجل تكوين تقنيي الطيران . وبعد استقلال الجزائر ، حولتها الدولة الجزائرية لتكوين أولى دفعات التقنـــيين والمهندسين الجزائريين

---

(1) - لامية بن دادة : المرجع نفسه ، ص 200 .

(2) - يذكر الرائد المتقاعد محمد مولسهول ، وهو الروائي الجزائري المعروف اليوم باسم "يسمينة خضرا" ، أن نسبة النجاح دائما في هذا المدارس كانت 100 ٪ ، حتى اعتقد البعض أنه تتم عملية إنجاح لهؤلاء الأشبال ، بالرغم أن الأشبال كانوا يمتحنون مع الطلبة المدنيين . يُنظــــر في مداخلته – شهادته في وثائقي : مدارس أشبال الثورة ... خفايا الصراع .. وخبايا الغلق ، مرجع سابق .

(3) – بلال بوشوارب (عقيد متقاعد) : في الوثائقي ، مدارس أشبال الثورة ... خفايا الصراع .. وخبايا الغلق ، المرجع نفسه .

(4) – لامية بن دادة : المرجع السابق ، ص 200 ، بتصرف .

في ميدان الإلكترونيك والميكانيك والالكتروميكانيك والإعلام الآلي والكيمياء . وفي أواخر سنة 1967م ، حولتها الجزائر إلى المدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين الجزائريين من أجل "تكوين إطارات في الاختصاصات التقنية تماشيا والتحولات الكبرى التي شهدتها بلادنا وانفتاحها على التصنيع والتطور التكنولوجي في جميع الميادين سيما العسكرية ، وهذا بهدف التحـــــرر من التبعية في المجـــــــال التقني" ، وهي تعرف اليوم بـ "المدرسة العسكرية متعددة التقنيات" ، ويوجد مقرها بالبرج البحري بالعاصمة (1) .

ب4 - المدرسة العليا للطيران :

توجد المدرسة العليا للطيران بإقليم الناحية العسكرية الثانية ، بوهران ، وتعود نشأتها إلى المرحلة الاستعمارية ، وكانت ما بين سنتي 1940 و1964م ، قاعدة جويـــة فرنسية تدعى "لارتيغ" ، وعندما رحل منها الفرنسيون في سنة 1964م ، حولتها الجزائر في سنة 1966م ، إلى مدرسة لتكوين الطيارين والتقنيين ، ثم حولتها لتصبح مكان لتكوين ضباط الطيران العسكريين وحتى الطيارين المدنيين ، وذلك مع إنشاء المجلس الوطني للطيران في سنة 1970م ، ثم عادت المدرسة من جديد لتكوين الضباط الطيارين ومهندسي وتقنيي القوات الجوية الجزائرية (2) .

ب5- المدرسة العليا للبحرية :

يقع مركز المدرسة في العاصمة ، وكانت المدرسة العليا للبحرية قبيل الاستقلال مركزا لتكوين البحرية الفرنسية، وكانت تعرف بـ "مركز سيركو"، وبعد الاستقلال استرجعت الجزائر هذا المركز وأصبح في الفترة الممتدة ما بين 1964م إلى 1966م ، مركزا يضمن تكوينا عسكريا لمدة 06 أشهر لفائدة الأفراد الذين يتابعون تكوينا تخصصيا في الخارج ، وتحول منذ سنة 1966م إلى المدرسة الوطنية للبحرية والتي أصبحت تتكفل بتكوين ضباط الصف ، فتخرجت أولى دفعاتها في سنة 1967م ، كما تخرجت أولى دفعاتها من ضباط صف الخدمة الوطنية ما بين سنتي 1969م و1971م ، بالإضافة إلى تخريجها في سنة 1976م أول دفعة لضباط الخدمة الوطنية (3) .

ب6 - المدرسة العليا للإدارة العسكرية :

وتأسست في سنة 1968م بـ "بني مسوس" بالجزائر العاصمة واختصت في تكوين الضباط وضباط صف الإدارة ، وفي سنة 1971م ضُمت إلى هذه المدرســة ، مدرسة التكويـــــن التقني و"اللوجستيكي" ، ولقد بقت على مهمتها الأولى حتى بعد نقلها إلى وهران في سنة 1975م (4) .

(1) – لامية بن دادة : المرجع نفسه ، ص 201 -202 ، بتصرف .
(2) – المرجع نفسه ، ص 205-206 ، بتصرف .
(3) - المرجع نفسه ، ص 206 -207 ، بتصرف .
(4) - المرجع نفسه ، ص 210 .

ب7- المديرية المركزية للإشارة :

وتأسست مدرسة الإشارة في سنة 1963م ، ببني مسوس بالجزائر العاصمة ، لتسند لها مهمة تكوين التقنيين في سلاح الإشارة ، وفي سنة 1964م تم نقل مقر المدرسة من بني مسوس إلى بوزريعة ، وفي سنة 1973م تمت ترقيتها إلى مدرسة تطبيقية ، ومنذ سنة 1976م ، أصبحت المدرسة تكون الضبـــاط العامليـــن بدرجة تقني ، وفي سنة 1977م تمت ترقيتها إلى مصاف المدارس العليا [1] .

خامسا– هياكل الجيش الوطني الشعبي وتطورها ما بين (1962– 1978م) :

يتهيكل الجيش الوطني الشعبي اليوم من الهياكل التالية : القوات البرية ، القوات الجوية ، القوات البحرية ، قوات الدفاع الجوي عن الإقليم ، الدرك الوطني وغيرها .

أ – القوات البرية :

تتمثل مهمة القوات البرية في تأمين وحماية الإقليم البري ، ولكي تحقق ذلك فهي في تحضير وتطور دائم لذلك أُعطيت الصلاحيات التالية للقوات البرية : مطاردة أي عدو يتهدد الحدود والإقليم البري ، صد الهجمات المضادة المعادية ، الدفاع الصارم عن المواقع المختلفة . ويتكون سلاح القوات البرية من : المدرعات ، مدفعية الميدان ، سلاح الدفاع المضاد للطائرات ، القوات الخاصة ، هندسة القتال ، سلاح النقل وغيرها .

منذ الاستقلال اهتمت الجزائر بسلاح المدرعات ، فأنشأت أولى وحدات الدبابات ابتداءً من سنة 1963م، باستغلال الجيل الأول من الدبابات (T34) وصولا إلى الجيل الحديث ، فيما استخدمت مدفعية الميدان الراجمات والمدفعية الحديثة . أما سلاح الدفاع المضاد للطائرات الجزائرية ، فلقد ظهر منذ الثورة التحريرية ، حيث ظهرت أول سرية ثقيلة للمدفعية المضادة للطيران في النصف الثاني من سنة 1960م ، استخدم هذا السلاح ، مدافع (30ملم) الأمريكيـــة الصنع ضـــد الغارات الجويـــــــة الفرنسيـــة ، التي كانت تستهـــدف تشكيلات جيش التحرير الوطني . وبعد الاستقلال ومنذ سنة 1965م تم إنشاء سلاح المدفعية المضادة للطائرات ، ومنذ ذلك الحين وحتى سنة 1978م لم يتوقف هذا الهيكل عن التقدم والتطور . هذا وتتمثل المهمة الرئيسية لسلاح الدفاع المضاد للطائرات أساسا في توفير الحماية الجوية لوحدات القوات البرية في مختلف أنواع المعركة .

كما أولت القيادة أهمية للهياكل البرية الأخرى ، فإنها كذلك لم تهمل القوات الخاصة ، والتي تمثل طليعة الجنود في أي تدخل أو صد أي عدوان ، لذلك عملت قيادة القوات البرية منذ الاستقلال على تطويرها ودعمها بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية .

---

(1) – لامية بن دادة : المرجع نفسه ، ص 210 .

إذا كان هناك من يقتحم ومن يحمي الجيش ومن يدمر من القوات البرية ومن قوات الجيش الأخرى ، فهناك من القوات البرية من يبني ، ويعرف هذا السلاح في القوات البرية بسلاح هندسة القتال . وتعود نشأة هذا الأخير إلى الثورة التحريرية ، وبعد الاستقلال تم إنشاء مديرية الهندسة ، التي أوكلت لها مهام التأمين الهندسي للوحدات والإشراف على تطوير الأفراد في الاختصاصات الهندسية الحديثة ، ومن أبرز المهام التي يقوم بها سلاح هندسة القتال : إزالة وتطهير الإقليم الوطني من مخلفات الحرب ، كالقنابل والألغام والذخائر التي لم تنفجر أثناء الثورة التحريرية ، بناء الثكنات والمؤسسات العسكرية في جميع ربوع الوطن ، إنشاء المطارات العسكرية ، بناء القرى الفلاحية والمؤسسات التعليمية والمستشفيات ، شق الطرقات ، تأمين عبور القوات لمختلف الموانع الطبيعية ، تدخلها في حال الكوارث الطبيعية وغيرها .

صحيح أن الأسلحة السابقة ، والمكونة للقوات البرية مهمة ، ولكنها تبقى مشلولة من دون سلاح النقل ، والذي يعود تاريخ إنشائه إلى زمن الثورة التحريريـــة ، فلقد أسست القيادة مركزا لتعليم السواقـــة عند الحدود الشرقيـــة . وبعد الاستقلال وبتاريخ 12 مارس 1963م ، تم تحويل هؤلاء المتخصصين في النقل إلى ثكنة "بني مسوس" بالجزائر العاصمة ، فأوكلت لها مهمة "استقبال جنود جيش التحرير الوطني ، وكذا المجندين الجدد لضمان مهمة النقل ومراقبة المرور باعتباره الركيـــزة الأساسية في تنظيم التأمين اللوجستيكي" ، هذا ولقد تم في الفاتح من ماي من سنة 1978م ، إنشاء المديرية المركزية للنقل [1] .

ب – القوات الجوية :

منذ الثورة التحريرية ، بدأت فكرة تكـــــــوين قوة جوية جزائرية ، وخاصة بعد أن بدأ الجيش الاستعماري في بناء الخطوط المكهربة والملغمة عند الحدود الشرقية والغربية الجزائرية (خطي شال ثم خطي موريس) ؛ وذلك بهدف عزل المجاهدين في الداخل وقطع الإمداد بالسلاح والذخيرة القادمة من البلدان الشقيقة والصديقة . ولتوفير السلاح وإيصاله إلى الداخل جاءت الفكرة بخلق قوة جوية جزائرية ، فأرسلت القيادة الثورية 11 دفعة لكي يتكونوا في الدول الشقيقة والصديقة ، كالعراق وسوريا ومصر والاتحاد السوفيتي والصين ، ولقد قُدر عدد هؤلاء الطيارين والتقنيين بحوالي 118 متربصا ، وبمجرد تخرجهم رجعت هذه الدفعات منذ الاستقلال لكي يتحملوا مسؤولية إعداد طيران عسكري لضمان السيادة في المجال الجوي الوطني والمشاركة في الدفاع عن وحدة التراب الوطني ومياهه الإقليمية بالتنسيق مع بقية التشكيلات الأخرى للجيش الوطني الشعبي .

كان الطيران العسكري الجزائري عند الاستقلال يتوفر على نواة من الطيارين وتقنيي الطيران ، كان ذلك نتاج التحضير عن طريق الدفعات التي أرسلت لكي تدرس وتتكون في الخارج –كما أسلفنا– ، وعليه فإن مديرية الجو،

(1) –علي بوشربة ورشيد الجواني : هيكلة وتنظيم [الجيش الوطني الشعبي] ، مجلة الجيش ، مرجع سابق ، ص 66- 71 ، بتصرف .

وهي النواة الأولى للقوات الجوية ، كانت قد رأت النور منذ مطلع الاستقلال ، وتأسست أولى وحدتين جويتين للجزائر المستقلة ، وهما : أسطول من الحوامات وأسطول لطائرات القتال . وفي سنة 1965م دعمت الجزائر أسطولها الجوي العسكري بطائرات من نوع (ميغ 17) و(ميغ 21) ، كما واصلت بعد الاستقلال في إرسال الدفعات لكي تتكون في الخارج ، كما تم إنشاء مدرسة الطيران بـ "طفراوي" ومدرسة تقنيات الطيران بالبليدة قصد تطوير قدرات الطيارين والتقنيين الجزائريين . ولقد أدى الذي حصل في الحرب العربية الإسرائيلية 1967م ، إلى العمل على تطوير سلاح الجوية الجزائرية وتدعيمه بأجهزة حديثة ومتطورة كالرادارات ، ومنذ سنة 1970م ومرورا بسنوات السبعينات ، عملت القيادة على اقتناء أسلحة أكثر تطورا ، كطائرات (ميغ 23) و(ميغ 25) وصواريخ أرض–جو والرادارات الجديدة (S130) والحوامات المقاتلة ، كما عملوا على إنشاء قواعد جديدة ؛ وذلك بهدف مواجهـــة كل التحديات التي يمكن أن تواجـــه الجزائر ، خصوصا وأنها أممت المحروقات في سنة 1971م ، كما دخلت في الحرب العربية الإسرائيلية 1973م .

من القـــوات الأخرى التي تتبع القوات الجويـــة –منطقيا– ، هناك ما يعرف بقـــوات الدفاع الجوي عن الإقليم . وتتمثل المهمة الأساسية لهذا السلاح في حماية المجال البري والجوي والبحري للجزائر . ولقد امتلك جيش التحرير الوطني تشكيلات صغيرة للتصدي لعدوان الطائرات الفرنسية ، كانت تتمثل في صواريخ أرض–جو مجهزة بمدافع مضادة للطيران ذات العيار الصغير ، وبعد الاستقلال تمت هيكلة هذه الوحدات في تشكيلات قتالية (مجموعات الدفاع ضد الطائرات) من أجل حماية الجنود ، وتدعمت هذه المجموعات في الستينيات برادارات كاشفة ، أما في السبعينيات ، فتم اقتناء المجموعة الأولى من الصواريخ أرض–جو ، وإنشاء على مستوى المديرية الجوية ، المديرية الفرعية للدفاع الجوي ، والتي كانت تقتصر وسائل التصدي لديها على الطائرات [1] .

جـ – القوات البحرية :

بدأت فكرة إنشاء قوة بحرية جزائرية منذ الثورة التحريرية ، وبالتحديد بعد مؤتمر الصومام 1956م ، حيث أرسلت القيادة الثورية مجموعة من الشباب لكي يتكونوا في الخارج في مجال قيادة المراكب وعلى شكل ضفادع بشريـــة . وفي سنة 1963م تم تجميع جميع من تكوّنوا ومن لهم ميول من جيش التحرير إلى هذا المجال في جهاز حمل اسم "المصلحة البحرية" ، والتي كان مقر قيادتها بوزارة الدفاع الوطني ، الكائن آنذاك بشارع "فرنكين روزفلت" ، لتُحول قيادتها بعد ذلك في سنة 1964م إلى الأميرالية بالعاصمة .

بدأت البحرية الجزائرية في مطلع الاستقلال بمركبين بريطانيي الصنع من نوع كاسحات الألغام ، كان الأول يحمل اسم "سيدي فرج" ، وحمل الثاني اسم "جبل الأوراس" ، وثلاثة زوارق قاذفة لـ "الطوربيدات" ، تم استلامها

---

(1) – علي بوشربة ورشيد الجواني : المرجع نفسه ، ص 72-77 ، وص 86-89 ، بتصرف .

سنة 1963م . وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1962 و1975م ، تبنت القيادة سياسة تكوين مكثف لأمراء البحر ، كما عملت على اقتناء وسائل قتالية كفيلة بضمان حماية السواحل من الأطمـــاع الخارجية ، ومن أبرز هذه الوسائل : سفن قتالية وأخرى للإسناد ، زوارق قاذفة صواريخ ، زوارق قاذفـــة طوربيدات ، سفن مضادة للغواصات ، سفن طبوغرافيـــة ، سفن لاسترجاع الطوربيدات ، وسفـــن لإسناد الغطاسين وواضعي الألغام وغيرها . وفي الزمن الذي كانت فيه قيادة الجيش تعمل على تكوين البحرية الجزائرية واقتناء الأسلحة ، بدأت الدفعات المرسلة منذ الاستقلال تعـــود إلى أرض الوطن ، وهذا ما دعم "المصلحة البحرية" أكثر ، والتي أصبحت تعرف منذ سنة 1969م بـ "المديرية البحرية" .

في 02 فيفري من سنة 1968م ، كانت القوات البحرية قد استرجعت السيادة على قاعدة المرسى الكبير بالغرب الجزائري ، تلك القاعدة التي بقت تحت أيدي الفرنسيين من الاستقلال حتى التاريخ السابق ، بمقتضى اتفاقيات إيفيان . وقاعـــدة المرسى الكبير تعد مكسبا وطنيا كبيرا ، نظـــرا لأهميتها الإستراتيجيـــة ، فالقاعدة ستمكن "البحرية الوطنية من امتلاك وسيلة للقيادة والدعم التقني والعملياتي والردع في المنطقة ، والتفكير في آفاق تنظيم وإنشاء ورشات الصناعة البحرية والعمل على نشر قواتها لمواجهة لأي خطر محتمل" .

لم تتوقف القيادة البحرية الجزائرية عن تطوير نفسها أبدا ، وذلك بالتكوين المجندين داخل الوطن وخارجه ، واقتناء الأسلحة البحرية مثل سفن المواكبة والسفن قاذفة الصواريخ والزوارق القاذفة والغواصات وسفن الإسناد ، والطوافات والزوارق السريعة النصف صلبة وزوارق الإنقاذ . هذا ولقد عملت القيادة كذلك بإنشاء أبراج للمراقبة على طول الشريط الساحلي ، وإقامة مجموعات المدفعية الساحلية ومجموعات صواريخ الدفاع الساحلي وغيرها ، لردع أي خرق للمجال البحري .

توجد على مستوى القيادة البحرية ، هيكل ميداني له مهام مدنية أكثر منها عسكرية ، ويعرف هذا الهيكل باسم "المصلحة الوطنية لحراس الشواطئ" ، ولقد استحدث في سنة 1973م . وتعمل هذه المصلحة على البحث عن الأشخاص المفقودين أو المتعرضين للخطر وإنقاذهم ، كما تعمل على حماية المجال البحري الطبيعي ، وتقديم المساعدة البحرية ومكافحة التلوث البحري ، ومن مهامها كذلك ، تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالملاحة البحرية والصيد البحري والجمركة ، إلى جانب ضمان شرطة المياه الإقليمية (1) .

د – الدرك الوطني :

تأسس الدرك الوطني طبقا للأمر رقم 019-62 المؤرخ في 23 أوت 1962م ، كقوة عموميـة للحفـاظ على

---

(1) – علي بوشربة ورشيد الجواني : المرجع نفسه ، ص 78-85 ، بتصرف .

النظام وتنفيذ القوانين ، وفي الفترة الممتدة ما بين 1962 و1973م كان الهدف من إنشاء هذه القوات هو بسط سلطة الدولة وتوفير الأمن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري وتمكين العدالة من أداء مهامها . ومنذ سنة 1973م زادت مهام قوات الدرك الوطني ، وذلك بعد صدور المرسوم المؤرخ في 06 جوان 1973م . فبالإضافة إلى حماية أمن المواطن أصبحت قوات الدرك تعمل على البحث عن المفقودين في كل مكان ، ونجدة جرحى حوادث المرور وحراسة الشواطئ وحماية البيئة والصحة وحماية الممتلكات أثناء الكوارث الطبيعية . وفي سنة 1977م أنشئت هيئة تابعة للدرك ، تعرف بحرس الحدود ، وتتمثل مهامها في حماية الحدود وحراستها (1) .

سادسا– الخدمة الوطنية :

في 16 أفريل من سنة 1968م سنت الجزائر الخدمة الوطنية (2) ، والخدمة الوطنية تعني عملية تجنيد الشباب الذين وصلوا لسن 19 سنة في المؤسسة العسكرية ، التي سيتلقون فيها تدريبا عسكريا ، وبعدها يُسخرون لخدمة الوطن (البلاد) في شتى مجالات الحياة ؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية أو الدفاع الوطني ، وتستغرق مدة الخدمة الوطنية ، سنتين متتاليتين (3) .

تُعد الخدمة الوطنية ، خدمة إجبارية ، وكل من يخالف أو يتمرد يعاقب بمقتضى قانون القضاء العسكري . فجميع الشباب الذين وصل سنهم إلى سن 19 سنة ولا يثبتون تمدرسهم ، فإنهم ملزمون بتأدية الخدمة الوطنية متى أُستدعوا لذلك . أما من يثبت مواصلة تمدرسه وتعلمه ، فسيستفيد من الإرجاء أو التأجيل أو حتى الإعفاء . والخدمة الوطنية يؤديها الجميع على قدم المساواة ، إلا إذا حال حائل لذلك ، كالمرض أو عدم القدرة أو غيرها (4) .

عندما سنت الجزائر الخدمة الوطنية ، كانت في أمس الحاجة إلى تلك الطاقات الشابة ، سواء التي أتمت تعليمها أو التي توقفت ، وذلك بهدف النهوض بالبلاد وتحقيق التنمية والدفاع عنها ؛ فلم يكن شباب الخدمة الوطنية يُسخّرون فقط للدفاع عن الوطن وإنما يعملون في شتى القطاعات للنهوض بالبلاد وتنميتها ، ولقد أعطي التحاق هذه الطاقات الشبابية دفعا جديدا للقوات المسلحة ، فلقد ساهموا بشكل كبير في عملية التنمية التي أعلنتها الجزائر في الستينات . ومن أبرز إنجازاتهم ، بناء السد الأخضر والمساهمة في بناء القرى الفلاحية وشق الطريق العابر للصحراء أو ما يعرف بطريق الوحدة الإفريقية .

---

(1) – علي بوشربة ورشيد الجواني : المرجع نفسه ، ص 90-95 ، بتصرف .

(2) – الأمر رقم 68-82 المؤرخ غي 16 أفريل 1968م ، والمتضمن سن الخدمة الوطنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/32 ، 1968/04/19 ، ص 446 .

(3) – ميثاق الخدمة الوطنية 1974م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/99 ، 1974/12/10 ، ص 1274 .

(4) – قانون الخدمة الوطنية 1974م ، في العدد المذكور أعلاه من الجريدة الرسمية ، بداية من الصفحة 1252 .

لقد أُقيم السد الأخضر لصد رمال الصحراء ومقاومتها وإبعاد شبح التصحر عن المناطق الشمالية ، فلقد غرس شباب الخدمة الوطنية على امتداد 1500 كلم من الشرق إلى الغرب وبعرض ما بين 05 و25 كلم حوالي 07 ملايين شجيرة . ولقد انطلق المشروع سنة 1971م بـ "تاعضمت" في الجلفة . ولم يكن الهدف من إقامة هذا السد ، هو صدر زحف الرمال ومقاومتها نحو الشمال فقط ، وإنما كان الهدف منه كذلك هو توفير الأخشاب على المدى الطويـــل ، أضـــف إلى ذلك أنه صاحب عمليـــة التشجيـــر استصلاح حوالي 12 مليون هكتار من الأراضي . هذا عن الإنجاز الأول لجنود الخدمة الوطنية ، أما عن انجاز طريق الوحدة الإفريقية ، فلقد أعطى الهواري بومدين إشارة انطلاق انجاز الطريق في 16 سبتمبر 1976م ، بالرغم أن قرار انجاز هذا الطريق يعود إلى سنة 1964م . وشُق الطريق على طوال 3500 كلم ، رابطا بين شمال الجزائر وجنوبها رأسا ؛ فهو يمتد من الجزائر العاصمة إلى تمنراست ، مارا بالأغواط وغرداية والمنيعة وعين صالح . ولا يتوقف هذا الطريق في الحدود الجزائرية ، فلقد كان من المقرر أن يربط بين الجزائر وجيرانها الجنوبيين (مالي والنيجر) .

ومن المشاريع التنموية الأخرى التي شارك فيها شباب الخدمة الوطنية ، بناء القرى الفلاحية [1] ، كإجراء مكمل لمشروع الثورة الزراعية التي سُنت في 1971م ، وفي إطار المخطط الرباعي (1973-1970م) ، والذي أعلنته الجزائر لرفع الغبن عن الأهالي ، وخاصة في المناطق المتضررة بشكل كبير بسبب الثورة التحريرية .

لم تتوقف إنجازات شباب الخـــدمة الوطنية عند الإنجازات السابقة ، فلقد شاركوا كذلك في سد الفراغات التي تركها التقنيون الفرنسيون بعد مغادرتهم لقواعد الإنتاج في مناطق استخراج المحروقات ، وذلك بعد القرار التاريخي الذي أخذته الجزائر بقيادة الهواري بومدين بتاريخ 24 فيفري 1971م . كما ساهموا في بناء المطارات في مناطق مختلفة من الجزائر ، كما ساهموا في بناء المستشفيات على غرار المستشفى المركزي للجيش ، كما بنو المدارس والمتوسطات والثانويات وهياكل أخرى ، كالإقامة الجامعية للبنات ببن عكنون ، وأقاموا المسارح على غرار مسرح الهواء الطلق بالعاصمة ، كما بنو المتحف الوطني للجيش وغيرها [2] .

بدأت الدولـــة الجزائريـــة في تطبيق قانون الخدمـــة الوطنيـــــة منذ صدور المرسوم رقم 69-145 المؤرخ في 17 سبتمبر 1969م [3] . وكان للجزائر في سنة 1969م ، إمكانية تجنيد ما يقارب حوالي 50 ألف [4] على الأقل ، لتأدية الخدمة الوطنية ، التي سيؤدونها إما في مجال الدفاع الوطني أو في انجاز المشاريع التنموية ، ويمكن لهذا الرقم أن يتكرر أو ينخفض أو يزداد ، في كل عام .

(1) – حتى سنة 1979م ، تم بناء 131 قرية اشتراكيـــة (فلاحيـــة) ، سكنها أكثر من 17 ألف عائلة على المستوى الوطني . محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 211 .

(2) – بوعلام بولعراس : الخدمة الوطنية ، مسيرة وانجازات ، مجلة الجيش ، العدد السابق ، ص 106-109 ، بتصرف .

(3) – يمكن مراجعة المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/06 ، العدد/81 ، 1969/09/23 ، 1202 .

(4) – ميثاق الخدمة الوطنية 1974م ، ص 1250 .

سابعا– مهام دفاعية وأعمال أخرى قام بها الجيش الوطني الشعبي :

أ–صد العدوان المغربي على الجزائر في سنة 1963م :

إذا كان الجيش الوطني الشعبي قد ساهم في تنمية البلاد ، وذلك ما نص عليه برنامج طرابلس 1962م ، ودستور1963م ودستور 1976م ، فإنه قبل هذه المهام التنموية ، دافع عن الوطن ، وكانت أولى اختباراته حرب الرمال في أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر 1963م ، بين الجزائر والمغرب الأقصى .

غداة الاستقلال مباشرة وفي 19 أكتوبر 1963م بدأت أُولى اختبارات الجيش الجزائري ، في جانب الدفاع الوطني ، وذلك بعد العدوان المغربي على الجزائر ، فلقد أراد المغرب الأقصى أن يقتطع أرضا من الجزائر، حررها الجزائريون باسم الثورة التحريرية ، وقبل ذلك رسمها المستعمر الفرنسي للجزائر ، وشارك سكانها في استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية من سنة 1962م (1) ، وأثبتوا انتماءهم للجزائر ، وكانت تلك الأراضي التي أراد أن يقتطعها المغرب الأقصى عند بشار وتندوف وما حولهما ، ولكن الجيش الجزائري وقف بالمرصاد لهذه التحركات المغربية ، فيخبرنا العقيد الطاهر زبيري ، قائد أركان الجيش الجزائري ما بين (1963-1967م) ، أن القيادة الجزائرية أرسلت قوات من جيشها "إلى المناطق التي يدعي المغرب أن لديه حقوقا تاريخية فيها ، والمتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري فقام المغرب بعمليات لجس النبض للتعرف على ردة فعل الجزائر ، فأرسل عدة أفراد مسلحين من جيشه أي منطقة "حاسي البيضاء" الواقعة بتندوف داخل التراب الجزائري بحجة طلب الماء من هذه المنطقة ، فوجهنا له تحذيرا من دخول الأراضي الجزائرية لأي سبب كان ... وتكرر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى الصحراء الجزائرية رغم تحذير الجيش الجزائري لهم مرتين وثلاثا ، مما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم بشار وتندوف تمنع دخول الجنود المغاربة الذين حاولوا انتهاك حرمة التراب الوطني ، ووقعت اشتباكات أسفرت عن قتلى وجرحى ... ودخل الأشقاء في حرب دامية استمرت أسبوعين (من 19 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1963م) ، سميت بحرب الرمال ... دارت معاركها في "حاسي البيضاء" و"عين تينفوشي" و"بوعرفة" و"بني ونّيف" و"تنجدوب" وغيرها من المناطق ، واستولى الجيش المغربي على بعض الأراضي الجزائرية ولكن مقاتلينا أجبروهم على التراجع" (2) .

عندما استباح الجيش المغربي الأرض الجزائرية وأغار على الجيش الجزائري كان المغرب الأقصى قد ضرب بمشاعر الأخوة ومحى ما كان بين الجزائر والمغرب من أخوة وتضامن ، كما نسف بفكرة تحقيق الاتحاد المغاربي ، والذي يعد إحدى أهم الأهداف الاستراتيجية للثورة الجزائرية .

---

(1) – عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية ... ، مرجع سابق ، ص 38 .

(2) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 41 -42 .

كان الذي تقلد قيادة صد العدوان المغربي على الجزائر ، وزير الدفاع الهواري بومدين ، وكانت القيادة العامة الممثلة في رئيس الجمهورية أحمد بن بلة ، قد أعلنت التعبئة العامــة ولأول مرة منذ الاستقلال في 15 أكتوبر 1963م ، حيث تم استدعاء قدماء الجنود في جيش التحرير الوطني ، وتم تجميعهم في ثكنة "علي خوجة" بالعاصمة ، وكذا في مناطق التجميع عبر التراب الوطني (1) ، كما شاركت قوات محند أولحاج والعقيد شعباني المتمردة على السلطة الجزائرية القائمة آنذاك مع قوات الجيش الوطني الشعبي المتصدية للعدوان . ويُذكر أن الهواري بومدين عبّر خلال هذه الأزمة قائلا : "كل جبة رمل حررت باسم الثورة ... هي ملك للجزائر" (2) .

لقد صمد الجيش الجزائري في وجه الجيش المغربي بالرغم أنه في بدايات تكوينه وبنائه ، على عكس الجيش المغربي الذي فات الجيش الجزائري بمراحل في عملية بنائه ؛ فالمغرب الأقصى استقل قبل الجزائر عن فرنسا في سنة 1956م . ومما يُجدر ذكره هنا : لم يكن الجيش الجزائري لوحده في هذه المعركة فلقد ضغط كل من : جمال عبد الناصر ، وفيدال كاسترو ، على المغرب الأقصى ، مما جعل هذا الأخير يعدل ويتوقف عن عدوانه ويقبل بمفاوضات رسم الحدود (3) .

توقف القتال الرسمي بين الجزائر والمغرب الأقصى في 02 نوفمبر 1963م ، وذلك بعد تدخل الرئيس الأثيوبي "هيلي سيلاسي" في 30 أكتوبر 1963م ، وتوقف التوتر بين الطرفين حوالي 03 سنوات ، ولكنه عاد مرة أخرى في سنة 1966م ، بعد أن أقدمت الجزائر على تأميــم المناجم (4) ، فلقد كان "غار الجبيلات" بتندوف من المناجم الحديد التي مسها التأميم ، وهو من المناطق التي تنازعت عليها المغرب الأقصى والجزائر .

ب – وقف التمردات العسكرية :

لقد أدت أزمة صائفة 1962م بالإضافة إلى الممارسات الإقصائية للقيادة الحاكمة منذ الاستقلال ، إلى تمرد عسكري لبعض قيادات الثورة التحريرية ، على غرار حسين آيت أحمد ، الذي قاد تمرداً عسكريا في منطقة القبائل ويؤازره في ذلك جماعة أخرى من قيادات الثــورة ، أمثال محند أولحاج ، أضف إلى ذلك تمــــرد العقيد محمد شعباني في الناحية العسكرية الرابعة . وإذا كان حسين آيت أحمد ثار ضد الجماعة التي تولت السلطة في سنة 1962م ، فإن العقيد شعباني ثار على تصرف ضد لهذه السلطة .

(1) – عبد الغني بشينية ولامية بن دادة : التعبئة العامة والأخطار الكبرى ... ، مجلة الجيش ، سلسلة خاصة ، العدد/03 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائري ، أفريل 2013 ، ص 42 .

(2) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 41 .

(3) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(4) – محمد بلقاسم : وحدة المغرب العربي ، فكرة وواقعا ، واقع فكرة الوحدة (1954–1975م) ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 387 .

ب1 – تمـــــرد العقيد شعباني :

منذ الاستقلال عارض العقيد محمد شعباني تَمَكُّن الضباط الفارون من الجيش الفرنسي [1] ، في الجيش الجزائري ، وطالب بتطهير الجيش منهم ، في كـــــم من موقف ، وخاصة عند عقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964م ، وعندما فشل في ذلك الأمـــر أصبح لا يحضر الاجتمـــاعات التي تقيمها وزارة الدفـــاع أو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، وهو عضو بارز في كليهما ، ولم يتوقف عند عدم حضور الاجتماعات ، ولكن وصل به الأمر إلى عدم الالتحاق بمنصبه الجديد ؛ أي عضوية المكتب السياسي بالإضافة إلى نيابته لقائد الأركان ، والذي كان مقره الجزائر العاصمة ، وحتى وإن التحق ، فهو كان يلتحق به لفترة قصيرة ثم يعود إلى الناحية التي يقودها [2] .

لأن العقيد محمد شعباني لم يُرد أن يلتحق بمنصبه الجديد أرسل رئيس الجمهورية أحمد بن بلة ووزير الدفاع العقيد الهواري ، العقيد الطاهر الزبيري قائد الأركان والشريف مهدي الأمين العام لقيادة الأركان ورئيس المخابرات الجزائرية منذ الاستقلال ، لكي يكلماه ويقنعانه بضرورة الالتحاق بمنصبه الجديد ، المتمثل في عضوية المكتب السياسي ، ولكنه رفض ذلك وأصر على البقاء ، خصوصا وأنه عَلِم منهم أنا فارا من الجيش الفرنسي ، هو من سيتقلد قيادة الناحية العسكرية الرابعة ، على ما يذكر الشريف مهدي ، ويورد الأخير أن العقيد محمد شعباني قال لهم : "كيف بكم أن تقبلوا أن يوضع فارٌ من الجيش الفرنسي على رأس قيادة الناحية العسكرية الرابعة ، فأنتم ثوريون ، كيف تدعمون فارا من الجيش الفرنسي ؟!" [3] .

لقد توسطت العديد من الشخصيات بين العقيد محمد شعباني ورئاسة الجمهورية من أجل رأب الصدع وتحسين العلاقة بين الرجلين ، ونذكر من هذه الشخصيات : العقيد يوسف الخطيب ، الرائد لخضر بورقعة ، الرائد عمار ملاح ، الرائد علي منجلي ، وسفير مصر لدى الجزائر علي خشبة ، ولكن العقيد شعباني أصر على البقاء وعدم الالتحاق بمنصبه الجديد في الجزائر العاصمة ، حتى جرى اتصال هاتفي بين العقيد ورئيس الجمهورية ، فكان هذا الاتصال الهاتفي إذاناً بنهاية معارضة العقيد ، فلقد أَسْمَع العقيد محمد شعباني كلاما قاسيا لرئيس الجمهورية مما جعل هذا الأخير يأمر فورا بإنهاء تمرد العقيد محمد شعباني . ولقد قال العقيد محمد شعباني للرئيس أحمد بن بلة : "أنت تشبه السياسيين المتعفنين ... إن لم تكن منهم" [4] . ويذكر الشريف مهدي ، أن محمد شعباني قالها مرتين لرئيس الجمهورية ، وهذا الأمــــــر هو الذي أغضب الرئيس أحمد بن بلة ، الذي أمر الجيش

---

(1) – ينظر في الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 56 ، وينظر كذلك في مذكرات الشاذلي بن جديد ، ص 206 .

(2) – الطاهر الزبيري : المصدر السابق ، ص 57 .

(3) – الشريف مهدي : شهادته في جريدة الخبر السابقة .

(4) – يُنظر في مذكرات الطاهر الزبيري ، ص 58 ، كما يمكن مراجعة شهادة الشريف مهدي السابقة .

باعتقال شعباني . ومن الأسباب التي جعلت شعباني يقول ذلك ، هو غضب هذا الأخير من رئيس الجمهورية لعدم توليته وزارة الدفاع ، لأن الرئيس كان قد وعده بذلك (1) .

بعد الاتصال الهاتفي السابق ، أمر الرئيس أحمد بن بلة باعتقال العقيد محمد شعباني ، فكلف لهذه المهمة الرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الخامسة ، ونائبه محمد عطايلية (2) . وقبل اعتقاله ، كان رئيس الجمهورية قد أخرج مرسوما رئاسيا ، يُجرد فيه العقيد محمد شعباني من رتبته ، وينحّيه ويشطب عليه من إطارات الجيش ، وذلك بمقتضى المرسوم المؤرخ في 02 جويلية 1964م ، كما خرج مرسوم رئاسي آخر في نفس اليوم يقول في مادته الأولى : "يُوضع حد لمهام عضو من القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كان يمارسها الكولونيل محمد شعباني" ، ويكلف في مادته الثالثة نائب الرئيس ، وزير الدفاع ، الهواري بومدين بتنفيذ ذلك (3) .

يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته ، أن الهواري بومدين هو الذي هاتفه ، وطلب منه احتلال مركز قيادة الناحية العسكرية الرابعة ، وذلك بطلب من الرئيس أحمد بن بلة ، ويورد الشاذلي بن جديد كذلك ، أنه في هذا الاتصال كان الرئيس بجانب العقيد الهواري بومدين ، ويضيف أن "قيادة الأركان قد اتخذت قرارها بالإجماع على ضرورة إجهاض هذا التمرد في أسرع وقت" (4) .

لقد تحرك الرائد الشاذلي بن جديد بأمر من الرئاسة لوقف العقيد محمد شعباني ، ويذكر الشريف مهدي أنه في اللحظات التي كان فيها الجيش يتحرك بقيادة الرائد بن جديد ، كان العقيد شعباني نائما في بيت نائبــــه "عمر صحراوي" ، وأدت المناوشات التي دارت بين القوات التي يقودها الرائد الشاذلي بن جديد وقوات العقيد محمد شعباني ، إلى قتل اثنين من جانب العقيد محمد شعباني ، أما هذا الأخير فلقد فر إلى بوسعادة ، وهناك ألقى عليه القبض بعد أسبوع من انطلاق العملية العسكرية ضده ، وكان الذي ألقى عليه القبض الرائد السعيد عبيد ، قائد الناحية العسكرية الأولى ، وبعدها وُضع في السجن المدني بوهران في الزنزانة رقم 62 (5) . وبعدها قدم للمحكمة ، والتي خلصت في الأخير إلى إعدام العقيد شعباني ، والذي طبق فيه حكم الإعدام (6) .

ب2 – تمـــــــرد حسين آيت أحمد :

قبل أن يترشح ويُنتخب حسين آيت أحمد نائبا في المجلس الوطني التأسيسي الجزائري (البرلمان) ، كان معتزلا للساحة السياسية (7) ، وبعد انتخابه نائبا في المجلس الوطني التأسيسي ، عاد من جديد إليها ، ولكنه سرعان ما

(1) – شهادة شريف مهدي السابقة .
(2) – يُنظر في مذكرات الشاذلي بن جديد ، ص 208 ، وشهادة الشريف مهدي السابقة .
(3) – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/11 ، 1964/07/03 ، ص 173-174 .
(4) – الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ، ص 208 .
(5) – الشريف مهدي : شهادته السابقة .
(6) – للاستزادة أكثر عن الموضوع يمكن مراجعة الصفحات التالية من هذا العمل : ص 158-162 .
(7) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجزء/01 ، أحلام ومحن ، مصدر سابق ، ص 165 .

اعتزلها مرة أخرى ، وذلك بعد فشله في قيادة معارضة إيجابية داخل المجلس الوطني التأسيسي [1] . وفي 09 جويلية 1963م انضم إلى التمرد المسلح ، الذي يقوده العقيد محند أولحاج ، الذي بقي في بلاد القبائل يناهض القوة التي استولت على الحكم منذ خريف 1962م ، ثم أسس حسين آيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكيـــة في 29 سبتمبر 1963م وشرع "في تدريب مقاتلين في منطقة القبائل بمساعدة محند أولحاج والقيام بعمليات عسكريـــة واشتباكات مع الجيش وقوات الأمن والدرك ، وأدت هذه المواجهات إلى سقـــوط العديد من القتلى من الجانبين ، وذلك ما بين 1963م و 1964م" على ما يذكر العقيد الطاهر الزبيري ... هذه التحركات من طرف حسين آيت أحمد ، بالإضافة إلى فشل المساعي السلمية لحل هذه الأزمة ، وإصرار حسن آيت أحمد ، جعلت القيـــادة الحاكمة في ذلك الزمن تعطي "الأوامر [للرائد] السعيد عبيد ، قائد الناحية العسكرية الأولى ، بإلقاء القبض عليه دون تعريض حياة هذه الشخصية التاريخية للخطر" ، وعملا بهذه الأمرية من طرف القيادة ، حدد مكان أو مركز المعارضة من طرف رجال المخابرات ، والتي كانت تتمثل في "كازمة" لا تبعد عن مدينة تيزي وزو سوى بنحو عشرة كيلومترات ، يختبئ بداخلها" حسين آيت أحمد وصحبه ، فأرسلت كتيبة من الجنود على رأسها عبد الوهاب صوالحية ، الذي ألقى عليه القبض ، فأُقتيد إلى العاصمة وسُلم "إلى قوات الأمن التي أودعته سجن الحراش ، ثم حُوكم بتهمة التمرد ، وصدر في حقه حكم الإعدام ، لكن بن بلة ، لم يتسرع هذه المرة في تنفيذ الحكم" ، لأنه "ربما ندم لإعدام شعباني ، ولا يريد ذلك مع حسين آيت أحمد" على ما يذكر الطاهر الزبيري [2] .

ج – إحداث تغيرات على الساحة السياسية ، كإسقاط الرئيس أحمد بن بلة :

لم تكن مهام الجيش دفاعية فقط ، ولم تكن مهامه تنموية فقط ، وإنما شارك الجيش كذلك في إحداث تغيرات على الساحة السياسية الجزائرية ، ففي سنة 19 جوان 1965م ، تم الإطـــاحة بالرئيس أحمد بن بلة ، بعد أن تجاوز هذا الأخير في اعتقاد المخططين والمنفذين للعملية .

في ليلة 19 جوان 1965م تحرك العقيد الطاهر الزبيري ومعه 13 شخصا مسلحين ، بأمر من المهندس للعملية ، العقيد الهواري بومدين ، وزير الدفاع الوطني ، ثلاثة منهم قـــادة بارزون ومنهم الرائد عبد الرحمن بن سالم والرائد السعيد عبيد والرائد محمد الصالح يحياوي ، والبقية رجال مسلحون . تحرك هؤلاء الأربعة عشر يقودهم العقيد الطاهر الزبيري ، فوصلوا إلى فيلا جولي في حدود الواحـــدة ليلا ، فدخلوها ، وكان أحمد بن بلة نائما بعد أن رجع من مدينة سيدي بلعباس ، فنام بشكل جيد على ما يذكر . هذا ويورد القائد الميداني للعملية ، العقيد الطاهر الزبيري ، أنه طرق الباب على أحمد بن بلة في غرفته ، فصـــاح الأخير بالقرب من الباب ، وقال من بالباب ؟ ولكن دون أن يفتحه ، فرد العقيد الطاهر الزبيري ، وقال: أحمد بن بلة ، لم تعد رئيسا للجزائر ، وقد

(1) – إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي ، مرجع سابق ، ص 88 .

(2) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 75-80 .

تشكّل مجلس الثورة ، وعليك أن تأتي معي الآن ... فأجاب : سآتي بعد أن ألبس ثيابي... فلبس... وذهبوا إلى وزارة الدفاع وبعدها أُخذ إلى إحدى القصور القريبة من وزارة الدفاع ، ووضع تحت الإقامة الجبرية ، دون أن يقابل أحمد بن بلة وزير الدفاع العقيد الهواري بومدين . وبعد ذلك تم القبض على أكبر الشخصيات الموالية له ، وخاصة الحاج بن علة ، ومحمد الصغير النقـــاش وعبد الرحمن بن الشريف وغيرهم ، كما تمركزت مجموعة من الدبابات والجيش في المناطق الحساسة في المدينة للحُؤول دون تطورات تفسد العملية . وفي نهار يوم 19 جوان 1965م خرج العقيد بومدين ، وزير الدفاع على شاشات التلفيزيون يخطب في الناس ويخبرهم بالإطاحة بالطاغية الديكتاتور بن بلة ، كما يخبرهم كذلك عن تشكل "مجلس الثورة" ، الذي سيقود البلاد في هذه المرحلة القادمة [1] .

د –المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية :

د1– حرب الستة أيام من سنة 1967م :

اندلعت حرب الستة أيام في 05 جوان من سنة 1967م ، وتوقفت في 10 جوان من سنة 1967م [2] ، وكانت الحرب قد اندلعت بعد تصعيد من الطرفين ، ولكن إسرائيل كانت السبّاقة لتفجير هذه الحرب ، وأطلقت الرصاصة الأولى ، وهذا الذي جعلها تنتصر في هذه الحرب على مصر والعرب ، وذلك لكي تحقق مشروعها التوسعي وفي نفس الوقت تعمل على تأديب مصر والعرب لأنهم حاولوا الوقوف في وجهها . لقد استطاعت إسرائيل في هذه الحرب أن تحتل صحراء سيناء المصرية ، بالإضافة إلى الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة الفلسطيني بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية [3] ، وما سهّل عملية إسرائيل في هذه الحرب ، هو ضربها لسلاح الجو العربي وخاصة المصري وهو في مدارجه [4] ، أضف إلى ذلك انشغالات العرب بالتنازع والتصارع حول السلطة ، وخاصة في سوريا التي جرت فيها العديد من الانقلابات في ظرف وجيز [5] .

(1) - حول تفاصيل انقلاب 19 جوان 1965م ، يُنظر في الصفحات التالية من هذا العمل : ص 176-183 .

(2) - لمزيد من الاطلاع حول الحرب العربية الإسرائيلية 1967م ، يمكن مراجعة مذكرات الفريق الركن ، صالح صائب الجبوري : محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ، الطبعة/01 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2014 ، ص 541-570 ، ويُنظر كذلك في مؤلف خلد نزار : على الجبهة المصرية ، مصدر سابق ، ص 100-105 ، وص 110 .

(3) – محسن محمد صالح : القضية الفلسطينية ، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان ، 2012 ، ص 81 .

(4) – قدّر الجنرال خالد نزار خسائر الجو العربي في اليوم الأول بأكثر من 365 طائرة ، ما بين مقاتلات ومقنبلات وطائرات مروحية وطائرات نقل وغيرها ، يُنظر في مؤلف خالد نزار السابق ، ص 110 .

(5) – لمزيد من الاطلاع حول الصراع الذي جرى في سوريا من أجل السلطة ، يمكن العودة إلى الشريط الوثائقي المعنون بـ "مملكة الصمت" ، الجز/01 ، والجزء/02، الجزيرة ، قطر ، الدوحة ، 2016 ، ومؤلف بشير زين العابدين : الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)، دراسة نقدية ، الطبعة/01 ، دار الجابية ، لندن ، بريطانيا ، 2008 . والرابطين الالكترونيين للشريطين الوثائقيين بالترتيب كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=GF9TpudTvaU*
- *https://www.youtube.com/watch?v=RWTTLz8xqu4*

عندما بدأ التوتر والتصعيد بين إسرائيل ومصر ، أرسلت الجزائر قواتها لكي تشارك في تلك الحرب الوشيكة، بين العرب وإسرائيل ، ولقد وصلت تلك القوات والمقدرة بلواء مشاة في 24 ماي 1967م يقوده المقدم عبد الرزاق بوحارة ، قاد فيه يوسف بن صيد الدبابات ، وعبد الحميد شريف قاد فيه فوج المدفعية (الفوج 112) ، والمكي سنوسي قاد فيه كتيبة اللاسلكي ، وأشرف عبد الحميد شريف على الصحة العسكرية ، ولقد شاركت هذه القوات في القتال جنبا إلى جنب مع القوات المصرية (1) . وقبل هذه اللواء الذي ذهب إلى جبهة القتال مجموعة من الضباط كان من أبرزهم محمد زرقيني ، كمستطلعين على ما يذكر لنا خالد نزار (2) .

تمثلت كذلك المشاركة الجزائرية في هذه الحرب في إرسالها طائرات عسكرية قدرت بـ 11 طائرة من نوع "ميغ"، ويورد قائد الأركان في ذلك الزمن ، العقيد الطاهر زبيري أن ذلك كل ما كانت تملكه الجزائر ، وأرسلت كذلك باخرة محملة بالأسلحة والذخائر الحربية ومواد التموين الضرورية للحرب ، نقلت على ظهرها 30 دبابة وثلاثة فيالق (3) . ويقدم لنا خالد نزار الذي كان في ذلك الزمن برتبة نقيب معطيات أكثر مما قدمه لنـــا العقيد الطاهر زبيري تمثلت في ما يلي : سرية طائرات من نوع "ميغ" 17 (12طائرة) ، سرية طائرات "ميغ" 21 (15 طائرة) ، سرية من المطاردات من "إليوشين28" (08 طائرات) ، فيلقان من الدبابات المقاتلة SU 100 ، فيلق من المدفعية المضادة للطيران ، فيلق من المدفعية الريفية وغيرها (4) .

عندما وصلت القوات الجزائرية إلى ميدان المعركة ، أرسلت بسرعة إلى مهماتها ، ولقد كان جل الطائرات الجزائرية يقودها طيّارون مصريون ، وكان بين هذه الطائرات الجزائرية من سقطت فوق تل أبيب ، كان طيّارها قد أسقطها على طريقة "الكاميكازي" على عاصمة الكيان الصهيوني ، كما أرسلت الجزائر قوات برية أخرى بعد قوات عبد الرزاق بوحارة ، وتمثلت في فرقة عتاد على طريق البر ، يقودها الرائد سليم سعدي ، مدير النقل آنذاك، وعند وصولها إلى ليبيا ، تلقت أمر بالعودة ؛ لأن الحرب قد انقضت (5) .

د2 - حرب الاستنزاف من 1967 إلى 1970 م :

بدأت حرب الاستنزاف مباشرة بعد حرب الستة أيام واستمـــرت إلى سنة 1970م ، وتمثلت هذه الحرب في حصول مناوشات ومعارك بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي ، فلقد عملت مصر على توجيه عمليات

(1) – جمال ورتي : مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية –الإسرائيلية ، وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة (مقال-بحث) ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص 228 .
(2) – خالد نزار : المصدر السابق ، ص 35 .
(3) – الطاهر زبيري : المصدر السابق ، ص 159 -160 .
(4) – خالد نزار : المصدر السابق ، ص 35 – 36 ، وص 125 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 35 -37 .

عسكرية ضد الوجود الإسرائيلي في شبه جزيرة سيناء ، قامت بها قوات قليلة وبسرعة وبشكل متكرر ، وكانت تهدف إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالجيش الإسرائيلي (1) .

تلك القوات الجزائرية المرسلة من قبل الجزائر لكي تشارك في حرب 1967م بقت على جبهة القتال مع القوات المصرية حتى شهر فيفري 1968م (2) . وبعد نهاية الحرب ، اجتمع الهواري بومدين بقيادة الأركان وقادة النواحي وقرر بقاء تلك القوات على الجبهة بعد أن طلب بعض المجتمعين عودة تلك القوات ، لكن قرار الهواري بومدين كان صارما ، حيث عبر قائلا :"لدي التزامات مع الدول العربية ولا ولن أستطيع أن أخرج عن الصف ، ولهذا ستبقى هذه الوحدة في الشرق الأوسط مهما كانت الهزيمة" (3) .

إن القوات الجزائرية التي بقت على جبهة القتال والمقدرة بلواء ، والتي كانت تحت قيادة عبد الرزاق بوحارة ، ستنسحب في شهر فيفري من سنة 1968م ، لتُعوض في نفس التاريخ بلواء جزائري آخر ، قاده النقيب عبد القادر عبد اللاوي حتى شهر نوفمبر 1968م ، وهذا اللواء سيعوض بدوره بلواء آخر منذ التاريخ الأخير ، بقيادة النقيب خالد نزار ، والذي بقى إلى غاية 15 نوفمبر 1969م ، وفي هذا التاريخ الأخير سيعوض بلواء آخر بقيادة محمد علاهم ، والذي سيبقى إلى غاية شهر سبتمبر 1970م (4) .

صحيح أن القوات الجزائرية ستنسحب من جبهة القتال ، بانتهاء حرب الاستنزاف ، ولكن الجزائر ستتنازل عن جميع المعدات التي أرسلتها إلى جبهة القتال ، من دبابات وطائرات ، ومدفعية مضادة للطيران وأسلحة ثقيلة أو غيرها (5) .

لقد شاركت الجزائر في عمليات الاستنزاف ، وخاصة في مواجهة الطيران الإسرائيلي ، وفي معارك الجوية ، لأن الطائرات الحربية المقاتلة ، وغير المقاتلة لمصر قد دُمرت جلها في حرب الستة أيام ، كما شاركت القوات الجزائرية في العمليات التي دارت على امتداد قناة السويس (6) . وكانت الجزائر عندما عادت بقواتها ، قد تنازلت لمصر عن حوالي : 31 دبابة من نوع تي 55 و 08 مدافع طويلة المدى من معيار 122ملم ، و04 مدافع قاذفة من معيار 152 ملم ، 08 مدافع مضادة للطيران ، ثنائية الفوهة من معيار 37 ملم ، 14 عربة رباعية مضادة للطيران من معيار 14.5 ملم ، 250 سيارة نقل رباعية الدفع ، فضلا عن الطائرات والمدفعية والدبابات المرسلة

(1) - جمال ورتي : المرجع السابق ، ص 228 -229 .
(2) - المرجع نفسه ، ص 229 .
(3) - عمار ملاح : مذكرات ... ، مصدر سابق ، ص 45 .
(4) - جمال ورتي : المرجع السابق ، ص 229 .
(5) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
(6) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

خلال حرب الستة أيام وتم التنازل عنها بعد أن عادت القوات الجزائرية [1] . وهاهي الجزائر في سنة 1970م ، ترسل محمد الصالح يحياوي إلى مصر ليُعلم قيادتها ، بأن عتاد حربي ستسلمه مصر من عند الاتحاد السوفيتي [2]، كالتزام من الجزائر إلى مصر . قدره خالد نزار ، والذي كان ضمن الوفد مع محمد الصالح يحياوي كالتالي : 150 سيارة مصفحة ، 100 دبابة مقاتلة ، 60 طائرة مقاتلة من طائرات مطاردة وطائرات قاذفة [3] . هذا ولقد قدّر الجنرال خالد نزار عدد الشهداء الجزائريين في هذه الحرب وحرب 1967م بحوالي 30 شهيدا [4] .

د3 – حرب 1973م :

اندلعت هذه الحرب في 06 أكتوبر 1973م ، وكان هدف العرب من هذه الحرب هو : استرداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل ، وخاصة التي تم احتلالها في حرب الستة أيام من سنة 1967م . ولقد استطاعت فيها مصر استرداد صحراء سيناء فيما بقت قناة السويس محتلة ، أما سوريا فلقد استردت بعض القرى من الجولان ، ولكن إسرائيل استطاعت أن تستردها مرة أخرى ، بعدما استفادت إسرائيل من دعم أمريكي تمثل في جسر جوي [5] .

لقد كانت الجزائر وفية في الصراع العربي الإسرائيلي دائما ، وهاهي بعد أن سمعت باندلاع الحرب ترسل سرب من الطائرات المقاتلة ذات طراز ميغ 21 ، وسرب آخر من طائرات مقاتلة ذات طراز ميغ 17 ، وسرب ثالث من طائرات مقاتلة قاذفة من طراز سوخوي 07 ، ولقد وصلت هذه القوات الجوية إلى جبهة القتال ، أيام 07 و08 و09 أكتوبر 1973م . كما أرسلت الجزائر لواء مدرعا (اللواء المدرع الثامن) ، وصل إلى مصر في 17 أكتوبر 1973م ، كما سافر الهواري بومدين بنفسه إلى الاتحاد السوفيتي ودفع مبلغ قدره 200 مليون دولار ، ثمن أسلحة أو ذخائر ، لصالح مصر وسوريا ، يقدم لهما مناصفة [6] .

كان اللواء الجزائري يضم حوالي : 96 دبابة من نوع تي 55 ذات فوهة 100 ملم ، 31 آلية مسننة ، 12 مدفعا جرار من معيار 122 ملم ، 08 مدافع 37 ملم ثنائية الفوهة ، 08 مدافع 14.5 ملم رباعية الفوهة ، سلاح فردي وجماعي لكافـــة العناصر ، والمقـــــدرة بحوالي 3219 عنصرا. هذا ولقد استشهد في هذه الحرب حوالي 117 جزائريا [7] .

---

(1) – خالد نزار : المصدر السابق ، ص 124 -125 .
(2) – جمال ورتي : المرجع السابق ، ص 229 -230 .
(3) – خالد نزار : المصدر السابق ، ص 125 .
(4) – المصدر نفسه ، ص 127 .
(5) – محسن محمد صالح : المرجع السابق ، ص 95 -96 .
(6) – جمال ورتي : المرجع السابق ، ص 231 .ويظر كذلك في خالد نزار : المصدر السابق ، ص 128 .
(7) – خالد نزار : المصدر السابق ، ص 126 -127 .

ثامنا – الجيش الجزائري والسياسة :

إذا كان برنامج طرابلس 1962م ودستور 1963م ، قد سمح للجيش الوطني الشعبي بممارسة النشاط السياسي ، بل وأقر تسييس الجيش الجزائري (1) ، فإن الميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ، لم يسمحا له بممارسة النشاط السياسي وأبعداه عنه ، وركزاه في المهام الأساسية ، والتي هي الدفاع عن الوطن والوحدة الترابية والمساهمة في تحقيق التنمية وتشييد الاشتراكية في البلاد وغيرها (2) .

طوال المرحلة الممتدة من 1962م وإلى غاية 1978م لم يمارس قادة الجيش السياسة الفعليـــة والمؤثـــرة إلا في مواقف ، وذلك عندما تتطلب ذلك ، ومن هذه المواقف : حسم الصراع السياسي غداة الاستقلال ، وقف المعارضة المسلحة لحسين آيت أحمد ، وقف تمرد العقيد محمد شعباني ، تنحية أحمد بن بلة من الحكم (انقلاب 19 جوان 1965م) . وطوال المرحلة السابقة الذكر ، كـــان قائده ، وزير الدفاع الهواري بومدين ، هو الذي يمارس السياسة عن الجيش ككل ، بالرغم أن هناك قيادات في الجيش ، وهي في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ بداية أفريل 1964م وإلى غاية 19 جوان 1965م ، على غرار العقيد الطاهر الزبيري ، الرائد عبد الرحمن بن سالم ، والرائد محمد الصالح يحياوي وغيرهم (3) . ولكن كيف سيؤثر هؤلاء وغيرهم في الحزب وبالتالي في الحياة السياسية الجزائرية ، والحزب لم يكن قويا بعد ؟ ، وبالتالي فهو لم يكن صاحب تأثير زمن أحمد بن بلة ، بالرغم أن هذا الأخير أراد أن يقويه ويستخدمه لكي يزيح من أتوا به في خريف 1962م إلى السلطة ، وهم الهواري بومدين ومن معه من قادة جيش . أما بعد هذا وخلال حكم الهواري بومدين فلقد جُمد الحزب ، وأصبح من دون فاعلية ، وعندما فطن الهواري بومدين إلى أهمية الحزب ، فلقد توفي بعد أن بدأ في عملية بنـــائه من جديد ، فلم يشهد المؤتمر الثاني لحزب جبهة التحرير الوطني ، بالرغم أنه كان جـــــديا في بنائه . وبالتالي فلا نستطيع القول بأن القادة العسكريين الموجودين في الحزب يمكنهم ممارسة السياسة والتأثير في الساحة السياسية .

نعم كان الجيش الشعبي الوطني يمارس السياسة الفعلية والمؤثرة ، وكان في المقابل يمارس السياسية الممهدة للسابقة ، وذلك في الجلسات الحوارية (المناقشات) أو غيرها ، فنحن نعتقد أنه لا توجد مكان يمارس فيه السياسة أكثر من مؤسسة الجيش ، ربما لأن المعلومات والمعطيات عن الأحداث أو ما يجري في الخفاء ، والتي لديهم والتي

---

(1) – يُنظر في : عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ... ، مرجع سابق ، ص 55-56 ، وبرنامج طرابلس 1962م ، مصدر سابق ، ص 50 -51 . ودستور 1963م ، مصدر سابق ، مقدمته ص 45 ، ومادته 08 ص 47 .

(2) –المادة 82 و83 و84 من دستور 1976م ، مصدر سابق ، ص 1307 ، كما يمكن العودة إلى الميثاق الوطني 1976م ، مصدر سابق ، ص 145-154 .

(3) – يمكن الاطلاع على قـــائمة أعضاء اللجنة المركزية التي أعلن عنها رئيس مكتب المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، أفريل 1964م ، في مؤلف عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير ... ، مرجع سابق ، ص 337-379 .

يتداولونها أكثر صحة وواقعية وخطورة من التي يتداولها المدنيون ، ونحن هنا نقصد أصحاب الرتب الكبيرة في مؤسسة الجيش .

عند صائفة 1962م ، انقسم جيش التحرير الوطني إلى جيشين ، الجيش الأول كان يضم : جيش التحرير الوطني المـــرابط عند الحدود ، جيش الولاية الأولى ، جيش الولاية الخامسة ، وجيش الولاية السادسة ، ثم انضم له بعد ذلك جيش الولاية الثانية . أما الجيش الثاني ، فلقد ضم : جيش الولاية الثالثة والرابعة . كان الأول يأتمر بأمر قائد أركان جيش التحرير الوطني ، ومعه أحمد بن بلة ، أما الثاني فلقد كان يأتمر بأمر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

تصارع الجيشان ، فكانت الغلبة للجيش الأول على الثاني ، فحسم الصراع السياسي ولو مؤقتا ، ووصل أحمد بن بلة إلى السلطة ، إلى رئاسة الحكومة ، ثم إلى رئاسة الدولة فيما بعد ، مع احتفاظه بالمنصب السابق ، بالإضافة إلى مناصب أخرى تقلدها ، كوزارة الداخلية وغيرها . فلقد أدى تدخل الجيش إلى حسم الصراع السياسي ولو مؤقتا ، بالرغم أنه كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى حسمها ، كتعقل بن يوسف بن خدة ، رئيس الحكومة المؤقتة .

مرة أخرى سيتدخل الجيش لحسم الصراع من أجل السلطة عندما أطيـــح بالرئيس أحمد بن بلة ، أو يسمى في تاريخ الجزائر المعاصر بانقلاب 19 جوان 1965م ، فلقد أطاح الهواري بومدين وآخرون وحسموا الصراع الذي كان مشتعلا بين أحمد بن بلة الرئيس ، والهواري بومدين وزير الدفاع .

حاول الجيش كذلك أن يحسم الصراع الذي ظهر فجأة بين رئيس مجلس الثورة ، الهواري بومدين ، والعقيد الطاهر الزبيري ، قائد أركان وعضو مجلس الثورة ، إلا أنه لم يُوفق ؛ لأن الجيش لم يكن كله مع العقيد الطاهر الزبيري ، وأن قائده الأعلى ، الهواري بومدين ، في هذه المرة ، كان أحـــد أطراف الصــــراع ؛ فالجيش الجزائري ما بين (1962-1978م) ، لم يكن ينصاع إلا لأوامر قائده الأعلى ، العقيد الهواري بومدين ، وبالتالي فهو حسم الصراع مرة أخرى لصالح الهواري بومدين .

وخلاصة القول : إن الجيش إحدى أهم دعائم الدولة ، ومن دونه لن تكون هناك دولة ، وعليه فلقد عملت القيادة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال عل بناء جيش وطني قوي ، فأنشأت لتحقيق ذلك المدارس العسكرية المختلفة ووضعت المعايير لتجنيد وهيكلته وأرسلت البعثات إلى الخارج لكي يتكوّنوا ؛ وهذا لأجل القيـــام بمهامه على أكمل وجه وبإتقـــان والمتمثلة في : الدفاع الوطني والمســـاهمة في تشييد وبنـــاء الدفاع الوطني . وما بين (1962-1978م) ، قام الجيش بمهام الدفاع الوطني ، فصد العدوان المغربي على الجزائر ، وشارك في الحروب الإسرائيلية ، وأوقف التمردات ، وساهم كذلك في البناء الوطني ، عندما ساهم في بناء القرى

الاشتراكية وشق الطرق ، وأنشأ المؤسسات وغيرها ، كما مارس السياسة وأحدث تغيرات في الساحة السياسة على غرار إسقاط أحمد بن بلة من الحكم ، عن طريق قائده الأعلى الحقيقي ، الهواري بومدين ...

الفصل الثامن – الاقتصـاد والمجتمـــع في الجـــــزائر ما بين (1962-1978م) :

- أولا-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال ومواجهتها في بداية الاستقلال :
- ثانيا- مشاريع وبرامج وأساليب من أجل التنمية في الجزائر :
- ثالثا - الأنشطة الاقتصادية في الجزائر (1962-1978م) :
- رابعا- المجتمع الجزائري (1962-1978م) :

أولا–الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال ومواجهتها في بداية الاستقلال :

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ، أوضاعا اقتصادية واجتماعية ، أقل ما يقال عنها ، أنها كانت مزرية وبائسة للغاية ، لذلك ، كان لابد من مواجهتها بشكل استعجالي وسريع :

أ–الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال :

يمكننا أن نلخص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال فيما يلي :

- مساحات واسعة من الأراضي مغروسة بالكروم ومسخرة لإنتاج الخمور [(1)]، ومتوسعة على حساب الأراضي الزراعية ، فلقد عملت السلطات الاستعمارية منذ استقر لها الوضع في الجزائر على تحويل العديد من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب إلى زراعة الكروم المنتجة للخمور بالأساس ، وخاصة في الشمال الشرقي للبلاد ، وفي نواحي معسكر وسيدي بلعباس[(2)] .
- آلاف الهكتـــــارات الغابية المحروقة والمتلفة بسبب الحرب[(3)]، وبتعبير آخر وأكثـــــر دقة بسبب القنبلة الاستعمـــارية المتواصلة للجبـــــال خلال الثورة التحريرية ، أضف إلى ذلك الحـــرائق المفتعلة من طرف هؤلاء ، للضغط على المجـــاهدين الجزائريين وإخراجهـــم إلى مناطق مكشوفـــة بهدف القضـــاء عليهم ، بعد أن صعبت عليهـــم تلك الغـــابات والجبـــال الجزائريـــة الكثيفـــــة ، التي كانت تقاتل مع أبنائها .
- انخفاض في عدد رؤوس الماشية والضأن بـ 04 ملايين كاملة ، بعد أن كانت تقدر بحوالي 07 ملايين[(4)]، أما البقر فلقد وصل عددهاإلى04 آلاف بقرة بعد أن كانت 32 ألف بقرة ، وحصل ذلك نتيجة تعمد الكولون إبادة هذه الثـــروة ، بعد أن فشلوا في تصديرها إلى الخارج [(5)]، فيما يذكر عبد الحميد براهيمي –الباحث والوزير الأسبق– ، أنالبقر قد أبيدت [(6)].
- فساد العتاد الفلاحي ، وخاصة الجرارات ، وذلك بفعل تخريب الكولون لهذا العتاد ، فيورد الباحث محمد العربي الزبيري على سبيل المثال أنه ورد في محفوظات الجزائر العاصمة معلومات تقول : "أن 950 جرار كانت متلفة من أصل 1036جرار" ، أي بنسبة حوالي 91٪ ، ومما صعب مأمـــورية تأهيل هذه

---

(1) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء/03 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2014 ، ص 206 -207 .
(2) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 215 .
(3) – عبد الحميد براهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية ... ، مصدر سابق ، ص 94 .
(4) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(5) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 229 .
(6) – عبد الحميد براهيمي : المصدر السابق ، ص 94 .

الجرارات ، وابتعاد فكرة إصلاحها ، هو عدم وجود قطع الغيار من جهة ، ولعدم توفر تقنيين أكفاء قادرين على الإصلاح السريع لها من جهة ثانية ، ومن جهة ثالثة ، يمكن أن نضيف ، قرب موسم الحرث . ويعتقد محمد العربي الزبيري أن ما يقال على الجرارات يسقط على الحاصدات والناقلات وغيرها من الآلات الضرورية للبذر والعزق والتطهير (1) .

- تعطل العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية ، وأراضي جـــرداء دون زراعة ، وذلك بفعل فرار الكولون . وبالرغم أن الجزائر أمهلتهم إلى غاية 07 أكتوبر 1962م ، إلا أنهم لم يعودوا (2) .
- احتكار الشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية استغلال المناجم وحقول الغاز وآبار النفط (3) ، على غرار شركة "سنريبال" (*SN.REPAL*) الفرنسية والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (4) . أضف إلى ذلك توجه صادرات هاتين المادتين إلى فرنسا وأوروبا الغربية ، وهذا أمر يضر بالجزائر من جهة ويحســـن لها من جهة أخرى ؛ يضر بها لأن الشركات الفرنسية تأخذ نسبا كبيرة من الإنتاج ، ويحسن إليها ؛ لأنه يضمن لها تسويـــق هاتين المادين ومواد أخرى ؛ لأن الجزائر ليس لها علاقات وخبرات كبيرة غداة الاستقلال تمكنها من تصديرها بنفسها ، وخاصة هاتين المادتين ، أضف إلى ذلك أن كل من السوق الاشتراكيـــة والســـوق الأمريكية منتجتان للبترول والغاز وليستا في حاجة إلى استيراد شيء منهما من الجزائر (5) .
- فراغ رهيب في الإطارات المسيرة للمؤسسات المختلفة ، وذلك بفعل فرار الكولون ؛ فهذه الأراضي وهذه المؤسسات التي تركها الكولون شـــاغرة لابد لها من أيدي عاملة مؤهلة ، فمثلا لابد من توفير 800 مسير ومحاسب أكفاء لتسيير قطاع الفلاحة مثلا (6). وهذا أدى إلى استرجــــــاع الجزائريين العديد من الأراضي والمستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية .
- نقص اليد العاملة المؤهلة ، وتوفر حوالي 900 ألف جزائري عاطل عن العمل في المدن ، ومليون ونصف المليون عاطل عن العمل في الأرياف (7) .

(1) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 228 .
(2) – لطفي الخولي : المرجع السابق ، ص 28 .
(3) – جاء في اتفاقيات إيفيان 1962م : "تمنح الجزائر في خلال ستة (06) أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم : الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة" . نص اتفاقيات إيفيان 1962م ، مصدر سابق ، الجزء الخاص بإعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء ، الباب/01 ، الهيدروكاربور السائل والغازي ، البند/08 ، ص 112 .
(4) – الحاج موسى بن عمر : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1962-1952م) ، إيفي للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 89.
(5) – لطفي الخولي : المرجع السابق ، ص 26 ، بتصرف .
(6) – الصديق تاوتي : تكوين الإطارات في الجزائر من أجل التنمية ، الطبعة/01 ، شركة دار الامة ، الجزائر ، 2001 ، ص 69 .
(7) – برنامج طرابلس 1962م ، ص 42 .

- تراجع عدد سكان الجزائر ، فلقد سقط خلال السبع سنوات والنصف الفارطة قرابة مليون ونصف المليون قتيل (شهيد) من الجزائريين ، كما يوجد حوالي 300 ألف طفل يتيم ، من بينهم 30 ألف طفل يتيم الأبوين ، وليس هناك من يكفلهم ، و300 ألف لاجئ جزائري عند الحدود الشرقية والغربية للجزائر[1]، وحوالي 400 ألف مهاجر جزائري في فرنسا [2] ، و03 ملايين من الجزائريين بلا مأوى بعد أن هُدمت مأويهم[3] ، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي وخاصة في الأرياف .
- توفر 5/4 من الجزائريين الذين تفوق أعمارهم 06 سنوات لا يعرفون القراءة والكتابة (أميون)[4].
- دمار 800ألف بلدة وآلاف القرى بالإضافة إلى خطورة الحدود الشرقية والغربية الجزائرية على الجزائريين بفعل الأسلاك المكهربة والملغمة [5] .

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر والجزائريين غداة الاستقلال كان مأساويا ومزريا وصعبا للغاية ، لذلك كان لابد للقيادة الحاكمة أن تجد حلولا عاجلة وناجعة ولو بشكل مؤقت لبعض المسائل العاجلة . صحيح أن هذه الحلول لن تكون اجتثاثية ، ولكن لابد من التحرك فليس هنالك حله غيره ، فالمرحلة تتطلب وتستوجب ذلك . وكانت من أبرز هذه القضـــــايا العاجلة : الغذاء ، المشردين ، اللاجئين العائدين وغيرها .

ب- مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية الاستقلال :

كانت من أبرز المسائل العاجلة ، والتي كان لابد من مواجهتها واحتواؤها بشكل سريع ، مسألة الغذاء ، والتي إن لم توفره الدولة ستحصل مجاعة محدقة[6]، لذلك نجد القيادة الحاكمة وعلى رأسها ،رئيس الحكومة أحمد بن بلة ، تعلن عن حملة الحرثفي 15 سبتمبر 1962م [7]، وبالرغم من بعض المشاكل المعترضة كنقص العتاد الفلاحي -والذي تعرفنا عليه سابقا- ، وربما نقص البذور وغيرها ، إلاأن الجـــــزائر حققت إنتـــــاجا وفيرا في الموسم الأول من الاستقلال ، تكرر في مواسم قليلة خلال سنوات الستينات والسبعينات ، فيعد موسم (1963/1962م) من أحسن المواسم وأجودها في جانب الحبوب مقارنة بالسنوات التـــالية ، وخاصة لو قارناه مع السنوات التالية من ناحيةالمعدات الفلاحية والاستعداد الجزائري وغيرها . وحصل هذا الإنتاج الجيد نتيجة تشميرالجزائريين عن سواعدهم وعملهم بجد ، أضف إلى ذلك سقوط الأمطـــــــار بسخـــاء في ذلك الموسم ،

(1) – عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، ص 97 .
(2) – برنامج طرابلس 1962م ، ص 42 .
(3) –عامر رخيلة : المرجع السابق ، ص 97 .
(4) – برنامج طرابلس 1962م ، ص 42 .
(5) – عبد الحميد براهيمي : المصدر السابق ، ص 94 .
(6) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ، مرجع سابق ، ص 114 .
(7) – أحمد بن بلة : مذكرات ، تحرير ، روبيرت مارل ، مصدر سابق ، ص 160 -161 .

بالإضافة إلى خروج رئيس الحكومة أحمد بن بلة بنفسه لكي يراقب ويشجع على العمل ويحقق ، وهذا الأمر الأخير شجع الفلاحين كثيرا وزاد في جدهم ، فخروج المسؤول له وقـع كبير في نفوس العاملين ، وخاصة إذا كان رئيسا للحكومة.

لقد وصل مقدار إنتاج الحبوب في موسم (1963/1962م) إلى حوالي 23 مليون و200 ألف قنطار ، منها 12 مليون و700 ألف قنطار من القمح الصلب ، و03 ملايين و200 ألف قنطـــــار من القمـــــح اللين ، و06 ملايين 900 ألف قنطار من الشعير ، و65 ألف قنطار من الذرة ، و67 ألف قنطار من الأرز (1).

لقد استخدمت الجزائر في حملة الحرث حوالي 1200 جرار ، 700 جرار وجدتها صالحة ، و500 جرار اشترتها الحكومة من عند يوغسلافيا بقرض يدفع على المدى الطويل ، كما قررت الحكومة ، أن الفلاح الذي ينتهي من استعمال الجرار يضعه تحت تصرف من هو في حاجة إليه . وتذكر الإحصائيات الرسمية أن مساحة الأراضي المحروثة في الموسم الفلاحي الأول قدرت بحوالي 03 ملايين هكتار ، زرعت جلها ، قمحا وشعير (2).

لم تكتفي الحكومـــة بزراعـــة الحبوب لتلافي أزمـــة غذائيـــة ، وإنما وجهت اهتمــــــامها كذلك إلى تشجير الغابات(3) التي أُتلفت بفعل الحرائق التي نتجت عن الحرق العمدي للمستعمر للجبال والغابات زمن الثورة التحريرية ، وكان الهدف من التشجير، صد زحف الرمال ولحاجة الجزائر كأي دولة للأخشاب .

ومن المسائل الأخرى التي كانت عاجلـة ، ولا تقل عن المسألة الفلاحيـة –الغذائيـة ، مسألـة السكن ، فكما –مر معنا– كان هناك حوالي 03 ملايين جزائري من دون مأوى ، أضف إلى ذلك حوالي 300 ألف لاجئ عند الحدود الشرقية والغربية. لذلك نجد القيادة الحاكمة تقرر قرارا عاجلا تمثل في عملية إعادة بناء مساكن ، فتم تهديم البيوت القصديريـة التي أُنشئت حول المدن ، وإعادة بنائها من جديد ، وظهرت نتيجة لذلك أحياء "بلانتور" في وهران ، و"وادي أوشايح" في العاصمة ، كما تم بناء وحدات سكنية في الأرياف قدرت بحوالي 25ألف وحدة سكنية (4). كما عملت على فتح الكثير من دور العجزة والملاجئ ، على غرار دار العجزة في سيدي موسى ولقمة الخبز بالجزائر العاصمة ، والتي نقل إليها العديد من هم دون مأوى(5). وعمل كذلك الرئيس

---

(1) – حوصلة إحصائية[2011-1962م] ، الفصل/07 : الفلاحة ، الجدول 1-1 : تطور الإنتاج النباتي مواسم (1963/1962م) (مجموع القطاعات) ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] ، ص 132 . ويمكن تحميل هذه الإحصائيات وأخرى من الموقع الالكتروني التالي للديوان : www.ons.dz .

(2) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 225 .

(3) – المرجع نفسه ، ص 226 .

(4) – رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 114 .

(5) –أحمد بن بلة : المصدر السابق ، ص 170 ، ويُنظر كذلك في رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 115 .

أحمد بن بلة على القضاء على ظاهـــرة ماسحي الأحذيـــة ، عندما جمع جميع الأطفـــال الذين يمتهنوها وأدخلهم إلى مراكز التكوين المهني ، بعد أن أحرقوا جميع أدواتهم السابقة (1) .

وكانت القضية الأخرى الأكثر أهمية ، قضية التعليم ،خصوصا وأن الموسم الدراسي الأول للجزائر المستقلة قد دخل .فبالرغم من فرار الأساتذة الأوروبيين ، وقلة الأساتذة ، أقامت الجزائر موسمها الدراسي الأول منذ بداية خريف 1962م ، وذلكعندما استعانت القيادة الحاكمة بأساتذة من الخارج ، وخاصة من الدول العربية ، وبالتحديد من مصر ، بالإضافة إلى فتح باب التوظيف أمام أساتذة الأمس ، أساتذة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأساتذة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، ولقد أدت هذه الجهود وجهود أخرى إلى إقامةالدخول المدرسي الأول للجزائر المستقلة (1963/1962م) بعد تأخره حوالي شهر (2) .

ثانيا– مشاريع وبرامج وأساليب من أجل التنمية في الجزائر :

طبقت الجزائر العديد من البرامج والمشاريع والسياسات من أجل النهوض بالجزائر في شتى المستويات ، وخاصة في الجانب الاقتصادي ؛ لأنه الكفيل بتحقيق الازدهار فإذا ما ازدهر الجانب الاقتصادي ، ستزدهر بقية الجوانب ، فالتنمية الشـاملة مربوطة بالتنمية الاقتصادية ، والتنمية الاقتصادية مربوطة بالتنمية البشرية . ومن هذه البرامج والمشاريع : التسيير الذاتي ، الثورة الصناعية ، الثورة الزراعية ، الثورة الثقافية ، بالإضافة إلى تطبيق ثلاثة مخططات تنموية ، واعتماد الأسلوب الاشتراكي في تسيير المؤسسات وغيرها .

أ–التسيير الذاتي :

بعد فرار الكولون من المؤسسات والأراضي المنتجتين ، شغل الجزائريون ، هذه المؤسسات والأراضي ، وعندما كان فشل القيادة أمرا محتما في استرجاع هذه الأراضي وتوزيعها لاستغلالها ، أعلنت عن مشروع التسيير الذاتي ، وهذا الأخير عبارة عن صيغة أو أسلوب لتسوية مشكلة الأراضي والمؤسسات المنتجة المشغولة من الجزائريين ، وذلك للحفاظ على تواصل الإنتاج بعد فرار الكولون ، والذين كانوا يعتقدون أن بحركتهم هذه يمكن ضرب الجزائر وإضعافها منذ الأيام الأولى للاستقلال . هذا ولقد طبق التسيير الذاتي بشكل كبير على الأراضي الزراعية .

إذاً فالتسيير الذاتي هو صيغة أو أسلوب وضعته الإدارة الحـــاكمة في الجزائر في ظروف استثنائية ، كانت فيها مغلوبة على أمرها ومرغمة على ذلك لـ "قوننة" استغلال هذه الأراضي الزراعية التي شغلها الجزائريون بعد فرار المعمرين (الكولون) . فاقت مساحة هذه الأراضي المليونيين هكتار من أصل 06 ملايين و800 ألفهكتار ،

(1) –أحمد بن بلة : المصدر السابق ، ص 167 -168 ، ويُنظر كذلك في رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 115 .

(2) – أحمد بن بلة : المصدر السابق ، ص 164 -165 ، ويُنظر كذلك في رابح لونيسي : المرجع السابق ، ص 127 -128 .

وبإحصائيات أكثر دقة كانت مساحة الأراضي المسيرة ذاتيا تقدر مساحتها بحوالي مليونين و632 ألف هكتار ، من أخصب الأراضي الزراعية وأجودها في الجزائر (1).

لقد طبقت الجزائر أسلوب التسيير الذاتي على الأراضي الزراعية بشكل كبير ؛ أي في الجانب الزراعي دون الجانب الصناعي ، لأن الجزائر لم تكن لها الاطارات واليد العاملة الفنية التي تمكنها من خوض النشاط الصناعي ، أضف إلى ذلك أن الجزائر لم يكن لها ماض صناعي (2)، فهي بلد زراعي منذ القديم وقبل الاحتلال الفرنسي ، وحتى زمن الاحتلال الفرنسي اشتغل الجزائريون بشكل كبير في الزراعة والرعي .

لقد طبق التسيير الذاتي في الجزائر عبر المرحل التالية : تمثلت المرحلة الأولى في إصدار الإدارة الحاكمة مرسوم 24 أوت 1962م ، والذي يحمي الأملاك الشاغرة ويمنع تهريب الآلات الزراعية ، ثم أصدرت في 23 أكتوبر 1962م اللائحة القانونية التي تنظم انتقال الملكية من الكولون إلى الجزائريين الذين شغلوا الأراضي ، ولقد امتدت هذه المرحلة من الاستقلال إلى بداية 1963م . أما في المرحلة الثانية ، والتي امتدت من مارس 1963م إلى ماي 1963م ، فلقد تم فيها تأميم الأملاك الشاغرة التي تركها كبار الكولون ، ولقد قدرت مساحتها بحوالي 200 ألف هكتار . أما المرحلة الأخيرة فلقد تم خلالها تأميم كامل الأراضي ، وبهذا أصبحت مساحة الأراضي المسيرة ذاتيا تقدر بحوالي مليونين و632 ألف هكتار ، وتمت هذه المرحلة خلال 02 أكتوبر 1963م (3) .

لقد تم تقسيم الأراضي المسيرة ذاتيا إلى مجموعـــــة من الوحدات الإنتاجيـــة ، قُدرت بحوالي 2191 وحدة إنتاجية ، ولتسهيل تسيير هذه الوحدات أخرجت القيادة الحاكمة مرسوم رقم 95-63 الصادر في 22 مارس 1963م ، والمتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعيـــة والمنجميـــة والصناعات التقليديـــــة وكذلك الأراضي الزراعيـــة الشاغـــرة (4). ولقد حدد هذا المرســـوم الجهات التي تسير كل وحـــدة إنتاجيـــة ، وكانت تلك الهياكل : الجمعية العامة للعمال ، مجلس العمال ، لجنة التسيير ، المدير .

تضم الجمعية العامة للعمال ، كل عمال الوحدة الإنتاجية الدائمين ، وتقوم الجمعية العامة للعمال بعقد مداولات ، والتي لا تكون قانونية إلا إذا حضر ثلثي أعضاء الجمعية . وتتخذ الجمعية قرارات بشأن تسيير الوحدة الإنتاجية أو المؤسســـة محل الاستثمار في مداولاتها ، كما تصادق على مخطط التنميـــة للوحـــدة الإنتاجية ، ولكي تقوم بهذه المهام وأخرى فهي تستدعي في كل ثلاثة أشهر على الأقل من طرف مجلس العمـــــــال للقيام

(1) – محمد السويدي : التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 143 .

(2) – محمد بومخلوف : التوطيـــــن الصنـــــاعي وقضايا التنمية في الجزائر ، التجربة والآفاق ، الطبعة/01 ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2001 ، ص 39 .

(3) –محمد السويدي : المرجع السابق ، ص 142 -143 .

(4) – يمكن مراجعتها مترجمة في مؤلف محمد السويدي أعلاه ، ص 215-221 .

بهذه المداولات [1]. أما مجلس العمال فهو يُختار من طرف أعضاء الجمعية العامة للعمـــال عن طريق الانتخاب (الاقتراع السري) لمدة ثلاثة سنوات ، هذا ويجدد ثلث مجلس العمال في كل عام .ويجتمـــع مجلس العمال مرة في كل شهر على الأقل بقرار من لجنة التسيير ، إلا أنه يمكن عقد اجتماع استثنائي بطلب من ثلث أعضاء المجلس ، ويعقد المجلس هذه الاجتماعات لكي يوافق على النظام الداخلي للمؤسسة ، ولكي يقرر شراء أو بيع عتاد التجهيز وفق البرنامج السنوي للتجهيز الذي صادقت عليه الجمعية العامة ،كما ينظر في حسابات منتهى السنة المالية قبل عرضها على الجمعية العامة للعمال ، ويعمل كذلك على انتخاب ومراقبة لجنة التسيير وغيرها [2]. أما الهيكل الآخر فهو لجنة التسيير ، والتي تضم ما بين 03 و11 عضوا منتخبين من طرف مجلس العمال ، وتعمل اللجنة على تعيين واحد من بين أعضائها رئيسا لها (رئيس لجنة التسيير) ، وذلك في كل عام ويقوم هذا الرئيس برئاسة وإدارة مناقشات لجنة التسيير ومجلس العمال والجمعية العامة للعمال ، كما يوقع على محاضر جلسات الهياكل السابقة بعد مداولاتها . وبشكل عام تعمل لجنة التسيير على تحمل مهام تسيير المؤسسة كإعداد خطة التنمية الخاصة بالمزرعة (المؤسسة ، الوحدة الإنتاجية ، محل الاستثمار) ، كما تعمل كذلك على إعداد الحسابات المالية في آخر السنة ، وحل المشاكل الناتجة عن الإنتاج ، ولكي تقوم لجنة التسيير بهذه المهام وأخرى فهي تجتمع في الشهر مرة على الأقل ، كما يمكن لرئيسها أن يدعوها للاجتماع كلما دعت الضرورة ومصلحة الوحدة الإنتاجيـــة[3] . أما المدير، وهو الهيكل الأخير في المؤسسة ، فهو يُعـــين من طـــرف الدولـــة ؛ لأنه يمثلها في الوحـــدة الإنتاجيـــة ، وهو عضو في لجنـــة التسيير ، إلا أن صوته ذو صفة استشاريـــة فقط وليس له الحق في ترأسها . ومن أبرز مهامه وصلاحياته : السهر على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية التي تعقدها المؤسسة ، معارضة مخططات الاستثمار والتنمية التي لا تتماشى مع المخطط الوطني وغيرها[4] .

ب– الثورة الثقافية :

الثورة الثقافية ، بدون تعقيد هي ثورة في الميدان الثقافي تسعى إلى توعية الجماهير وتغيير العقليات بغية خلق الشروط النفسية والأيدلوجية والسياسية لدعم الاستقلال وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي واسترجاع وتقوية مقومات الهوية والشخصيـــة الوطنيـــة ، وذلك عن طريق رفع مستوى التعليم ومستوى الكفاءة التقنيـــة للأمة ومكافحة الآفات الاجتماعيـــة ومســـاوئ البيروقراطية والقضـــــاء على السلوك الإقطـــــاعي ومحاباة الأقاربوكل الانحرافات المضادة للثورة .

---

(1) – يُنظر ، من المادة 02 إلى المادة 09 من مرسوم تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعية الشاغرة مارس 1963م ، ص 216 -217 .

(2) – من المادة 10 إلى المادة 14 من المصدر نفسه ، ص 217 -218 .

(3) –المادة 15 إلى المادة 19 من المصدر نفسه ، ص 218 -219 .

(4) –المادة إلى المادة 22 من المصدر نفسه ، ص 219 -220 .

أُعلنت الثورة الثقافية ؛ لأن الاستعمار الفرنسي ترك آثارا عميقة في كل الجوانب ، وخاصة في الميدان الثقافي والتعليمـــي ، وذلك نتيجـــة لسياســـة التجهيل ، التي اتخذت منها السلطات الاستعماريـــة نظاما للسيطرة والاستبداد . ولقد كانت اللغة العربية ،إحدى أهم مقومات الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية ، التي مسها الاستعمار الفرنسي ، بالإضافة إلى مسهلتاريخ وثقافة الشعب الجزائري ، لذلك لا بد من تغيير يشمل الميدان الثقافي ؛ لأنه لا يمكن لثورة أن تبلغ جميع أهدافها ، وأغلبية الشعب من الأميين ، وعقليته مستلبةوأنماط تفكيره وعمله منافية للأهداف المنشودة [1].

ج –الثورة الصناعية :

لخص دستور 1976م أهداف الثورة الصناعية فقال :"تستهدف الثورة الصناعية ، بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي ، تغيير الإنسان ورفع مستواه التقني والعلمي وإعادة تشكيل بنية المجتمع ، وهي تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه البلاد" [2]. وجـــاء في الميثاق الوطني 1976م :"إن الاستقلال الاقتصادي ، وبالتالي الاستقلال السياسي ، لا يمكن تحقيقهما إلا بالثورة الصناعية ، التي تهدف إلى تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها ، وتصديرها في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة "[3] . فالبلدان المحررة حديثا ، والتي تملك ثروات ، بقت تصدر المواد الخام للمستعمر القديم وتستورد المنتجات المصنعة .

وعليه فالثورة الصناعية في الجزائر ، هي ثورة في المجال الاقتصادي وبالتحديد في الميدان الصناعي ، تسعى من خلالها الجزائر إلى تصنيع المواد الخام التي تستخرجها ، ولو مرة أو مرتين قبل تصديرها إلى الخارج مع العمل على نشـــر الصناعات المختلفـــة داخـــل البلاد ، وإذا ما تحقـــق هذا فإن الاستقلال الوطني سيتدعم أكثر وأكثر . فالاستقلال السياسي لا يكون إلا بالاستقلال الاقتصادي ، والاستقلال الاقتصادي لا يكون إلا بالصناعة ، وخاصة الصناعة المصنعة التي ستجلب وتؤدي إلى صناعات أخرى . فمثلا الصناعة البتروكيماوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية وصناعة الحديد والصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات والعربات والتي بدورها ستمكنن الزراعة، وهذه الأخيرة ستحرك الصناعة الغذائية [4]، فتغدو كل صناعة تحرك صناعات أخرى .لذلك نجد الجزائر منذ 1967م ، تقوم بإنشاء العديد من المؤسسات الوطنية الصناعية ووحداتها الإنتاجية ، على غرار الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال المنجمية ، الشركة الوطنية للحديد والصلب ، الشركة الوطنية للمعادن ، الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية وغيرها .

---

(1) –للاستزادة أكثر حول الثورة الثقافية ، يمكن العودة إلى الميثاق الوطني 1976م ، مصدر سابق ، ص 91-106 .
(2) – المادة 21 من دستور 1976م ، مصدر سابق ، ص 1296 .
(3) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 122 -123 .
(4) – رابح لونسي : المرجع السابق ، ص 219 .

د –الثورة الزراعية :

جاء في ميثاق الثورة الزراعيـــة 1971م[1] أن الثورة الزراعيـــة ترمي إلى "تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد في الأرياف"[2] . وجاء في قانون الثورة الزراعية 1971م:"تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل يتأتى معه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل الفلاحي"[3]. وجاء في دستور 1976م بشكل واضح وصريح "تستهدف الثورة الزراعية محو الفوارق بين المدن والأرياف وخاصة ببناء القرى الاشتراكيـــة"[4] . وورد في قانون الثورة الزراعيـــة1971م أن :"الأرض لمن يفلحها ، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"[5] .

ومن خلال ما سبق يمكن القول : أن الثورة الزراعية هي حركة اقتصادية واجتماعية تركز على الميدان الزراعي، يحركها أهالي الريف في الجزائر بممارســـة النشـــاط الفلاحي بشكل عام ، وذلك لتحقيـــق الإنتاج ورفع الغبن عن الأهالي في الريف الذي عانى كثيرا خلال الثورة التحريرية وقبلها . وتغيير الريف يتم عن طريق بناء القرى الفلاحية (القرى الاشتراكيـــة) فيتقارب الريف معالمدينـــة ، لأن هذه القرى الفلاحيـــة ، كانت تضم "بالإضافة إلى المساكن العائلية ، مسجدا ومدرسة ومستوصفا ودائرة بريد وحمامات عامة وقاعة تسلية ومقهى وساحة لممارسة الألعاب الرياضية"[6] .

عملت الدولة بعد صدور قانون الثورة الزراعية على إلغاء الملكية العامة الواسعة للأراضي والنخيل مثل أملاك البلديات وأملاك الدولة وأراضي العرش والوقف الشرعي . وكانت هذه الأراضي بعد سحبها توضع في صندوق الثورة الزراعية المـُـنشأ من طرف الدولة . وعندما كانت الدولة تسحب الأراضي من عند مُلاكها فإنها كانت تعوضهم ، ومن يعتقد أن التعويض أو العملية مجحفة في حقه ، فمن حقه أن يتقدم إلى القضاء ويطعن في ذلك، ولأجل ذلك استحدثت القيادة الحاكمـــة، هيئـــة عرفت بـ "لجان الطعن الولائية والوطنية للثورة الزراعية "[7] .

---

(1) – يمكن الاطلاع على ميثاق الثورة الزراعية 1971م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/97 ، 1971/11/20م ، ص 1626-1641 .
(2) – ميثاق الثورة الزراعية 1971م ، ص 1636 .
(3) – المادة 01 من [قانون] الثورة الزراعية 1971م ، مصدر سابق ، ص 1642 .
(4) – المادة 20 من دستور 1976م ، ص 1296 .
(5) - المادة 01 من [قانون] الثورة الزراعية 1971م ، ص 1642 .
(6) – عبد الحميد براهيمي : أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، الطبعة/02 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، هامش الصفحة 73 .
(7) - لقد تعرضنا لهذه اللجان في هذه العمل ، في الصفحات التالية : 154-155 .

قُدرت مســـــاحة الأراضي التي سحبتها الدولة من عند ملاكها المختلفين ، حوالي مليون و141 ألف هكتار ، تم تقسيمها على مساحات أو وحدات إنتاجية ، قدرت بحوالي 5261 وحدة ، عرفت كل وحدة إنتاجية بـ "التعاونية الفلاحية" ، قدرت مساحة كل واحدة منها بحوالي 217 هكتار(1) .

هـ – المخططات :

وضعت الجزائر خلال الستينات والسبعينات ، بداية من 1967م ثلاثة مخططات تنموية ، بدأتها بالمخطط الثلاثي (1967-1969م) ، ثم المخطط الربـــاعي الأول (1970-1973م) ، ثم المخطط الربـــاعي الثاني (1974-1977م) ، كان الهدف من هذه المخططات هو تحقيق التنمية شاملة ، وخاصة في الميدان الاقتصادي .

وفرت الجزائر للمخطط الأول قرابة 10 ملايير دينار جزائري ، ووفرت للثاني أكثر من 26 مليار دينار ، ووفرت للأخير أكثر من 100 مليار دينار . خصصت القيادة الحاكمـة للصناعـــة بمختلف أنواعها في المخطط الأول قرابـــة 4.3 مليار دينـــار أي بنسبـــة 41٪، و1.9 مليار دينار لقطاع الزراعـــةوالري؛ أي بنسبـــة 18٪. وفي المخطط الثاني قُدر نصيب الصناعة بحوالي 12.4 مليار دينار ؛ أي بنسبة 46٪من الاستثمارات ، أما نصيب الزراعة والري فلقد قدر بحوالي4.1 مليار دينار ؛ أي بنسبة 15٪.أما في المخطط الأخير فلقد قدر نصيب الصناعة بحوالي 47.7مليار دينار ؛ أي بنسبة 45٪، فيما قدر نصيب الزراعـة والرعي بحوالي 16.6 مليار دينار؛ أي بنسبة 16٪ .وإذا كانت قد وفرت في المخطط الأول لقطاع السكن حوالي 400 مليون دينار فإنها وفرت له في الثاني حوالي 900 مليون دينار ، ووفرت له في المخطط الأخير أكثر من 08 ملايير دينار . هذا ولقد وفرت كذلك لقطاع الصحة في المخطط الأول حوالي 300 مليون دينار ، ووفرت له في المخطط الثاني حوالي 1.3 مليار دينار ، وخصصت له في الأخير حوالي 5.4 مليار دينار. ووفرت للبنية التحتية والتكوين وغيرها في المخطط الأول حوالي 03 مليار دينار ؛ أي بنسبة 30 ٪، فيما وفرت لها في المخطط الثاني حوالي 06 مليار دينار؛ أي بنسبة 23٪ ، فيما وفرت لها في الأخير حوالي 30 مليار دينار ؛ أي بنسبة 30٪(2) .

و–سياسة التوازن الجهوي :

جاء في دستور 1976م بشكل مختصر وواضح أن "سياسة التـــــوازن الجهوي اختيار أساسي . وهي ترميإلى محو الفـــــوارق الجهويـــة ، وبالدرجـــة الأولى إلى ترقية البلديات الأكثـــــــر حرمـــــــانا من أجل تنمية

(1) – بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م) ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا ، 2012 ، ص 57 .

(2) – سعدون بوكبوس : الاقتصاد الجزائري ، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989م) ، (1990-2005م) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2012 ، ص 151 -152 .

منسجمة للوطن" [1]. فمن غايات الثورة الجزائرية ترقية الإنسان وتحقيق المساواة بين كامل الجزائريين ، وسياسة التوازن الجهوي هي إحدى أهم الإجراءات والأساليب الكفيلةبتحقيق بذلك . فالثورة الجزائرية "لن تبلغ أهدافها المنشودة إلا إذا وضعت حدا لإنعـــدام المساواة في الفرص المتاحـــة لكل الجزائريين بقطع النظـــــر عن الجهة التي يعيشون فيها . والثورة لا يمكنها أن تقبل تطورا غير متساوٍ بين الأجزاء المختلفة للبلاد . إن مبدأ المساواة وتحقيق فرص الازدهار لكل المواطنين يستلزم أن لا تقبل أبدا بأية وضعية يضطر فيها جزء من السكان إلى النزوح عن مَوَاطن استقرارهـــــم والبحث في أماكـــن أخرى عن التعليـــــم والعمل ووسائل العيش التي افتقدوها في منطقتهـــم الأصليـــة [...] . إن الثورة الجزائريـــة قد آثـــــرت توجيـــه أضخـــم جهـــــود التنميـــة نحو المــــــناطق الفقيرة حتى تتمكــــن من الارتقــــــاء في ظرف وجيز إلى مستوى المــــــناطق الأكثر ازدهـــــــارا ، وهنا يكمــــن مغزى التـــــوازن الجهوي". هكذا عبر الميثاق الوطني1976م عن سياسية التوازن الجهوي[2] . ومن خلال العرض الذي قدمه الميثاق الوطني يمكن أن نستنتج ونستخلص الإجراءات التالية لتحقيق التوازن الجهوي على أرض الواقع[3] :

- تهيئة أقاليم البلاد تهيئـــة محكمـــــة لما تقتضيـــه التنميـــــة في كل منطقـــة ، وذلك عن طريـــــق الإسراع بتحقيـــق استثمارات في مراكـــــز لا تتوفـــر بالضــــرورة على أحسن الظـــروف الملائمـــــة للتنميـــة .
- توزيع دقيق للاستثمــــارات عبر أنحاء البلاد ، يجب أن يتجسم من خلال استثمــــــار موارد كل جهة .
- توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني توزيعا متوازنا وتوزيع الإطارات بين مختلف الجهات الوطن توزيعا عادلا .
- أسبقية ترقية الفرد على الجماعة ؛ لأن هذه الترقية لن تكون فعّالة وستكون غير متساوية .
- التوزيع المتجانس بين الجهد المبذول لتنمية منشآت الإنتاج وبين شبكة التعليم والتكوين المهني ونشر الثقافة .
- العمل على تنمية ثقافية علمية وتكنولوجية لسكان المنطقة المحرومة لكي لا يحصل استغلال أفرد سكان المنطقة المحرومة .
- العمل على إنشاء المستشفيات وتوزيع المنشآت الصحية وبناء المساكن وتشييد القرى وتعميم الكهرباء ومضاعفة المواصلات الهاتفية وتنمية وسائل الاتصال وتقريب الإدارة بين المواطن وإيصال الإذاعة والتلفزة إلى أقصى جهات البلاد .

---

(1) – المادة 22 من دستور 1976م ، ص 1296 .

(2) – الميثاق الوطني 1976م ، ص 123 .

(3) – المصدر نفسه ، ص 124-126 .

ز – الأسلوب الاشتراكي لتسيير المؤسسات :

لقد أخذت الجزائر منذ الاستقلال بالنظام الاشتراكي ، لذلك جاء في دستور 1976م ما يلي: "تشكل الأساليب الاشتراكية لتسيير المؤسسات عاملا لترقية العمال ، وهم يتحملون ، بمساهمتهم في التسيير ، مسؤوليات حقيقية بوصفهم منتخبين واعين بحقوقهم وواجباتهم"(1).كماأخرجت القيادة الحاكمة في نوفمبر من سنة 1971م ، ميثاق وقانون للتسيير المؤسسات في الجزائر بأسلوب التسيير الاشتراكي (2) ، وهذه المؤسسات ، هي المؤسسات العامة التابعة للدولة ، والتي عرفت باسم المؤسسة الاشتراكية (3). وهذا الميثاق وهذا القانون وغيرهما من النصوص يجعل العمال فاعلين في المؤسسة ، فلن يعود العمال منذ التاريخ السابق مجرد هيئة تقنية وتنفيذية ، وإنما سيشاركون في عملية إدارة وتسيير المؤسسة .

يتم تسيير المؤسسة بحسب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات عن طريق مجلس العمال واللجان الدائمة ومجلس مديريـــة المؤسســـة بالإضافة إلى مجلس مديرية المؤسســـة بالإضافة إلى المدير العام وغيره .فأما مجلس العمال ، فهو يُنتخب من طرف مجلس عمال الوحدة ، ومجلس عمال الوحدة هو بدوره يُنتخب من طرف جماعة عمال الوحـــدة . ومن اختصاصات مجلس العمال أنـــه يراقب تسيير المؤسســـة أو الوحـــدة وينفذ البرامج ، وبهذه الصفة فهو يضع تقريرا سنويا يبدي فيه رأيه في تسيير المؤسسة أو الوحدة . ولكي يقوم بكل مهامه فهو يعقد اجتماعين عاديين في السنـــة وكذلك مجلس عمـــال الوحـــدة ، ويمكـــن أن يعقـــد اجتماعـــات غير عاديـــة بطلب من المديـــر العام أو بطلب مـــن ثلثي أعضـــاء المجلس أو بطلب من رئيس المجلس ... وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس عمال الوحدة(4) .

وأما اللجان الدائمـــة ، الهيكل الآخـــر ، الذي يستحدث على مستوى المؤسســـة ، والتي لا يمكن أن تتعدى أكثر من اللجان التاليـــة : لجنة الشؤون الاقتصاديـــة والماليـــة ، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ، لجنة شؤون المستخدمين والتكويـــن ، لجنة الشؤون التأديبيـــة ، ولجنة حفظ الصحـــة والأمن . وتتألف اللجان من أعضاء مجلس العمال الذي يعينهم بالأولويـــة من بين أعضائـــه . تعمل كل لجنـــة في مجالها وتعطي رأيها وحكمها ،كل في مجال اختصاصها (5).

---

(1) – المادة 23 من دستور 1976م ، ص 1296 .

(2) –يمكن الاطلاع على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسســـات 1971م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/101 ، 1971/12/13 ، ص 1730-1735 .كما يمكن الاطلاع على[قانون] التنظيم الاشتراكي للمؤسسات في العدد نفسه ، ص 1736-1744 ، ولقد صدر [القانون] تحت الأمر رقم 71-74 مؤرخ في 16 نوفمبر 1971م .

(3) – المادة 01 و02 و03 و04 و05 من [قانون] التنظيم الاشتراكي للمؤسسات 1971م ، ص 1736 .

(4) –من المادة 19 إلى المادة 48 من المصدر نفسه ، ص 1736-1738 .

(5) – من المادة 49 إلى المادة 56 من المصدر نفسه ، ص 1738 -1739 .

أما الهيكل الآخر الذي أُستحـــدث بموجب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، فهو مجلس مديرية المؤسسة (1) ، والذي يتألف من المدير العام ، الذي يترأس هذا الهيكل ، بالإضافة إلى عدد معين من النواب المباشرين لهذا المدير ، ويتكون مجلس مديريـــة المؤسســـة كذلك من ممثل أو ممثلين ينتخبهم مجلس العمال لمدة ثلاثة أعوام . ويجتمع مجلس المديرية مرة على الأقل في الأسبوع ، كما يمكن أن يجتمع كذلك بدعوة من المدير العام ، كلما رأى ذلك ضروريا ، ويكون اجتماع موضوعا لتحرير محضر .ويُحاط مجلس المديرية علما في كل حين بسير المؤسسة ، ومن أبرز ما يقوم به :

- يبت في مشروع الخطة الإجمالية لتنظيم المؤسسة كما يسوي خلافاتها .
- تعيين ممثلين للمديرية في اللجان الدائمة للمؤسسة .
- يبت في مشاريع توسيع نشاطات المؤسسة ومشاريع برامج البيع والإنتاج والتموين .
- يبت مشاريع المخططات ومشروع برنامج استثمارات المؤسسة .
- يبت في الميزانيات وحسابات الاستغلال حسابات الخسائر والأرباح وحسابات تخصيص النتائج والتقرير السنوي المتعلق بنشاط السنة المالية المنصرمة .

أما المدير العام ، فهو يُعين من طرف السلطة بعد اقتراح من الوزير الوصي ، والمدير العام يعمل تحت سلطة الوزير الوصي ، ويكون مسؤولا عن التسيير العام للمؤسسة في نطاق اختصاصاته واحترام الاختصاصات الأخرى الموكلة إلى مجلس العمال وغيره . هذا ويمثل المدير العام المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية مع الموظفين (2).

ثالثا – الأنشطة الاقتصادية في الجزائر ما بين (1962–1978م) :

أ–الزراعة :

أ1–الإمكانيات الزراعية :

تمتعت الجزائر منذ الاستقلال الجزائر بإمكانيات تمكنها من ممـــارسة الزراعة ، حتى وإن كانت غير كافية ؛ كاعتدال المناخ وتوفر التربة الخصبة بالإضافة إلى العتاد الزراعي ، والذي حُصِّل بعضه من عند الكـــولون بعد فرارهم من الأراضي التي كانوا يستغلونها سابقا ، كما تمكنت بعد الاستقلال من شراء بعضه الآخر من الخارج ، بالإضافة إلى ذلك توفر قاعدة من الشعب تريد ممارسة الزراعة ، وهي وإن لم تكن مؤهلة وذات كفاءة ، ولكنها

(1) – حول مجلس مديرية المؤسسة ، يُنظر من المادة 57 إلى المادة 60 في المصدر نفسه ، ص 1739 .
(2) – من المادة 61 إلى المادة 64 في المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

تمارس الزراعة بالخبرة وبالفطرة –إن صح هذا التعبير– ؛ لأن الجزائر قبل حتى الاحتلال الفرنسي كانت بلدا زراعيا، يرث فيه الابن هذه المهنة من عند الأب وهكذا . ولكن الجزائر لم تتوقف عند ممارسة الزراعة بالخبرة ، بل نراها منذ فجر الاستقلال تؤسس مؤسسات لتكوين إطارات في المجال الزراعي وفي مجالات أخرى(1) . كما يمكن أن نضيف إلى الإمكانيات السابقة توفر المياه التي لا تُستغل كما ينبغي لممارسة الزراعة أو في غيرها من الأغراض .

إن المنطقـــة الساحليـــة الجزائريـــة يساعد مناخها وطبيعـــة أرضها على ممارســة أنواع مختلفة من الزراعة ، كالحمضيات والكروم والزيتون والخضروات والبنجر السكري والقطن وغيرها . أما المنطقة الداخلية في الجزائر ، فتمارس فيها زراعة الحبوب وتربية المواشي ، ولكنها تبقى منطقة تفتقر إلى الري (2)، وهذه إحدى عقبات ممـــارسة الزراعة في هذه المنطقة ومناطق أخرى . وعلى ذكر الري فإن المساحات الزراعية المروية في الجزائر قدرت في سنة 1970م بحوالي 270 ألف هكتار، فيما قدرت الأراضي الأخرى غير المروية بحوالي 06ملايين و800 ألف هكتار (3). وبشكل عام فإن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر ، لا تفوق 07 ملايين هكتار ، وهي مساحة لا تساوي شيئا من المساحة الإجمالية للجزائر ، والتي يمكن تقديرها بحوالي 2.9 ٪، فيما تساوي حوالي 17٪من الجزء الشمالي ، على فرض أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تقع في النصف الشمالي للجزائر . وبالرغم من تراجع المساحة الصالحـــة للزراعـــة فهي لا تستغل بالكامل في الجزائر ، ومن خلال الإحصائيات الرسمية المتوفرة لدينا ، فإن نصف المساحة تقريبا من المساحة الإجماليـــــة الصــــالحة للزراعة هي التي تستغل فقط خلال كل موسم تقريبا (4) .

أ2–الإنتاج :

تزرع وتنتج الجزائر الحبوب والبقول الجافة والخضر والفواكه والزراعات الصناعية (التبغ ، القطن،عباد الشمس، الشمندر السكري ، الطمـــــاطم الصناعية) ، والزيتون والتمـور والحمضيات بالإضافة إلى الكروم وغيرها (5) .

1–الحبوب:

من خلال الإحصائيات الرسمية المتوفرة ، كانت أكبر المساحات الزراعية في الجزائر مسخرة لزراعة الحبوب ،

---

(1) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 226 .

(2) – عبد الحميد براهيمي : أبعاد الاندماج الاقتصادي ... ، مرجع سابق ، ص 62-63 .

(3) –المرجع نفسه ، ص 53 .

(4) –حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة ، الجداول 4-1 ، 4-2 ، 4-3 حول استخدم الأراضي الصالحة للزراعة ، المصدر السابق ،ص 144 -145 .

(5) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة،الجداول : 1-1 ، 1-2 ، 1-3 ، حول تطور الإنتاج النباتي (مجموع القطاعات) ، المصدر نفسه ، ص 132-134 .

وهي تفوق في أغلب المواسم مليونين و800 ألف هكتار ، طوال عقديّ الستينات والسبعينات . ووصل مقدار إنتاج الحبوب في الموسم الزراعي الأول للجزائر المستقلة (1963/1962م) ، ما يزيد عن 23 مليون قنطار ، فيما تناقص الإنتاج في الموسم الثاني ، حيث وصل إلى حوالي 15 مليون قنطار ، فيما وصل في الموسم الثالث (1965/1964م) إلى حوالي 17 مليون و340 ألف قنطار . وبشكل عام يمكن تقديـــــر معدل أو متوسط إنتاج الحبوب خلال عقديّ الستينات والسبعينات بحولي 17 مليون قنطار سنويا ، وحتى بعد تطبيق مشروع الثورة الزراعية منذ بداية السبعينات ، كان معدل الإنتاج حوالي 17 مليون قنطار . وكان موسم (1975/1974م) هو أكبر المواسم في إنتاج هذه المادة ، حيث وصل الإنتاج إلى ما يزيد عن 26 مليون و800 ألف قنطار ، فيما كان موسم (1966/1965م) ، أضعف المواسم إنتاجا ، حيث سقط فيه الإنتاج تقريبا إلى نصف متوسط الإنتاج ، حيث قُدر بحوالي 07 ملايين و700 ألف قنطار ، فيما كان موسم (1977/1976م) هو أضعف المواسم مردودا لهذه المادة منذ تطبيق مشروع الثورة الزراعية ، حيث قُدر الإنتاج بحولي 11 مليون و400 ألف قنطار .

تمثل الحبوب في الجزائر ، القمح الصلب والقمح اللين والشعير والذرة بالإضافة إلى الأرز وغيرها . ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام وفي البداية ، هو إنتاج القمح الصلب ، والذي لم يسقط إنتاجه عن 07ملايين قنطار سنويا خلال حكميّ أحمد بن بلة والهواري بومدين إلا في مواسم قليلـــة ، فيما وصل إنتاجه في موسم (1963/1962م) ؛ أي الموسم الزراعي الأول للجزائر إلى أكثر من 12 مليون قنطار ، وإلى أكثر من 09 ملايين قنطار في الموسم الفلاحي الثاني (1964/1963م) . أما عن متوسطه فلقد قُدر بحوالي 08 ملايين ونصف مليون قنطار ، طوال عقديّ الستينات والسبعينات ، منذ الاستقلال .

أما القمح اللين فوصل متوسط إنتاجه طوال الإطار الزماني السابق إلى حوالي 05 ملايين قنطار ، فيما فاقت الكمية في مواسم ، هذا المتوسط ، على غرار موسم (1972/1971م) ، حيث وصل فيه الإنتـــــاج إلى أكثر من 07 ملايين و400 ألف قنطار ، وموسم (1975/1974م) ، الذي وصل فيه الإنتاج إلى أكثر من 06 ملايين و600 ألف قنطار ، وهذين الموسمين ، هما من مواسم الثورة الزراعية خلال عقد السبعينات .

وبالإضافة إلى القمح اللين والصلب ، هناك الشعير ، والذي سجل إنتاجه في الموسم الفلاحي الأول 06ملايينو900 ألف قنطار ، ولم يتكرر هذا المردود طوال الستينات ، فيما قارب إنتاجه في موسم (1972/1971م) إنتاج الموسم الأول للجزائر المستقلة ، حيث وصلت كمية المردود إلى 06 ملايين و400 ألف قنطار ، وزاد إنتاجـــه في موسم (1975/1974م) ، عن الموسمين السابقين بحوالي مليون قنطار ، وبالتالي قدر الإنتاج بحوالي 07 ملايين و 400 ألف قنطار . ومن خلال الإحصائيات الرسمية يمكن تقدير معدل إنتاجه طوال الستينات والسبعينات بحوالي 04 ملايين و400 ألف قنطار سنويا . ولم يكن المردود دائما في معدل هذا المتوسط وإنما سقط إلى أدنى مستوياته مقارنة بالمواسم الأخـــــــرى خلال عقديّ الستينات والسبعينات من الاستقلال إلى حوالي مليون و300 ألف قنطار ، وذلك في موسم (1966/1965م) .

ومن زراعات الحبوب كذلك ، الذرة والأرز . وبحسب الإحصائيات المتوفرة ، فلقد قدم نوعين من الذرة ، الذرة الصفـــــراء والبيضـــــــاء . ولقد قُدر متوسط إنتــــاجهما بحوالي 61300 قنطار ، فيما سجلت مواسم : (1963/1964م)، (1968/1969م) ، (1969/1970م) ، (1972/1973م) ، (1974/1975م)، إنتاجا كبيرا مقارنة بالمواسم الأخرى ، ووصل معدل إنتاجها في السنوات السابقة الذكر ، إلى حوالي 85 ألف قنطـــار للذرة بنوعيها ... أما الأرز، فلقد قدر متوسط إنتاجه بحوالي 31900 قنطار ، فيما سجلت مواسم الستينات أكبر مستويات إنتــــاجه ، وتراجـــع في مواسم السبعينات . ويعد موسما (1962/1963م) و(1968/1969م) ، أكبر مردودين للأرز خلال عقديّ الستينات والسبعينات منذ استقلال الجزائر ، حيث قدر في الموســم الأول بحوالي 67000 قنطار ، وقدر في الموسم الثاني بحوالي 67110 قنطار [(1)] .

2–البقول الجافة:

تمثل البقول الجافة ، الفول والجلبان والعدس والحمص و الفصولياء اليابسة وغيرها . قدر متوسط إنتــــاج هذه المواد بحوالي 490 ألف قنطـــار ، فيما يبقى أحســـن مواسمهـــــــم خلال الستينات والسبعينات ، موسما : (1974/1975م)، و(1975/1976م) ، حيث وصلت كمية الإنتاج في كل واحد منهما إلى حوالي 750 ألف قنطار . هذا ولقد كان مردود الفول ومردود الحمص ما بين (1962-1978م) ، هما من أحسن مراديد البقول الجافة ، فلقد قدر متوسط إنتاج الفول بحوالي 218 ألف قنطار ، فيما قدر متـــــوسط مردود الحمص بحوالي 155 ألف قنطار [(2)] .

3–الخضر :

ستكون البطاطا والطماطم والبصل والجزر هي قيد دراستنا . ولقد قُدر متوسط مردود هذه المنتجات طوال حكميّ ، أحمد بن بلة والهواري بومدين ، بقرابة 05 ملايين قنطار . كانت كمية إنتاج البطاطا هي الأكبر دائما خلال العهدين الســـابقين ، ويظهـــر من خلال الإحصائيات أن إنتاجها كان في تطـــور دائـــم من موسم إلى آخر ، ولكن يبقى موسم (1974/1975م) أحسن المواسم إنتاجها ، حيث قدر الإنتاج بأكثر من 05 ملايين و700 ألف . وكذلك الخضروات السابقة الذكر كلها كانت في تطور من موسم إلى آخر ، ولكن يبقى موسم (1974/1975م) ، الذي قدر إنتاجه بأكثر من 08 ملايين و400 ألف ، أكبر المواسم إنتاجا[(3)] .

---

(1) –حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة، الجداول 4-1 ، 4-2 ، 4-3 حول استخدم الأراضي الصالحة للزراعة ، المصدر السابق ،ص 144 -145 ، ويُنظر كذلك فيحوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة ، الجداول : 1-1 ، 1-2 ، 1-3 ، حول تطور الإنتاج النباتي (مجموع القطاعات) ، المصدر السابق ، ص 132-134

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات .

(3) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات .

4–الزراعات الصناعية :

وتمثلها زراعة التبغ والقطن وعباد الشمس والشمندر السكري والطماطم الصناعية وغيرها . وفي السنوات الأولى من الاستقلال كان منتوج هذه المزروعات ضعيفا ، وبدأت هذه المزروعات في الانتعاش والتطور في إنتاجها منذ النصف الثاني من عقد الستينات ، فوصلت كمية الإنتاج في موسم (1967/1966م) إلى ما يزيدعن600 ألف قنطار ، ووصل إنتاجها في أواخر السبعينات إلى ما يقارب أو يفوق مليون و400 ألف قنطار[1] .

5–الكروم :

تضم الكروم ، الكروم المخصصة والموجهة لإنتاج الخمور ، وكروم عنب المائدة . ووصلت المساحة المغروسة بالكروم بشكل عام إلى حوالي 351 ألف هكتار في موسم (1964/1963م) ، ولكن هذه المســـاحة ستأخذ في التراجع ، خلال الستينات والسبعينات ، وبالتحديد مساحات الكروم المخصصة لإنتاج الخمور ، فالجزائر كانت مخططة إلى أن تُنْقِص منها مساحات كبيرة . وفي أواخر عقد السبعينات وصلت مساحة هذه الأراضي المغروسة بالكروم إلى حوالي 200 ألف هكتار .

إذا كانت مساحة الكروم المخصصة لإنتاج الخمور قد أخذت في التناقص ، فمن الطبيعي أن يأخذ الإنتاج في التراجع ، فإذا كان الإنتاج قد قُدر في الموسم الفلاحي الثاني (1964/1963م) ، بحوالي 10 ملايين و400 هيكتولتر ، وفي الموسم الفلاحي الثالث (1965/1964م) ، كان قد قدر بأكثر من 14 مليون هيكتولتر ، فإن إنتاجه وصل في أواخر السبعينات إلى ما يزيد عن مليونين ونصف مليون هيكتولتر . أما كروم عنب المـــائدة فأخذت في الازدهار والتطور ؛ لأن مساحاتها لم تُمس وأُهتم بزراعتها ، فإذا كانت قد سجلتفي موسم (1964/1963م) ما مقـــداره 183 ألف قنطار ، فإن إنتاجها وصـــل منذ منتصف السبعينـــات إلى مايفوق 450 ألف قنطار [2].

6–الحمضيات :

تفوق المساحة المغروسة بالحمضيات مليون و400 ألف هكتار . وقدر متوسط إنتـــــاجها من الاستقلال إلى أواخـــر السبعينات ما يفـــوق 04 ملايين و600 ألف قنطار . ومن خلال الإحصائيات تَوَضَـــحَ أن كميـــة الإنتاج كانت متقاربـــة تقريبا في كل سنوات الستينات والسبعينـــــات ، كما لم تنخفض ولم تتفوق عن متوسط الإنتاج بكثير [3] .

---

(1) –الإحصائيات نفسها ، نفس الصفحات .

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات .

(3) –المصدر نفسه ، نفس الصفحات .

7–الزيتون:

الملاحظ من خلال الإحصائيات الرسميـــة أن مساحات الزيتون كانت في تطور ، فإذا كانت في بداية الستينات قد قدرت بحوالي 90 ألف هكتار ، فإن مساحاتها قد وصلت في أواخر السبعينات إلى حوالي 180 ألف هكتار، فهي في حوالي 16 سنة أي من 1962م إلى 1978م ، قد ازدادت بحوالي الضِعف . ووصل متوسط إنتـــاجه في الستينات ومنذ الاستقلال إلى حوالي مليون و400 ألف قنطار ، وطوال عقد الستينات لم يسقط الإنتـــاج أو يزد بكثير عن المتـــوسط إلا في موسم (1968/1967م) ، حيث قُدر الإنتـــاج بحوالي مليون و700 ألف قنطار . هذا ولقد قُدر متوسط إنتاجه في عقد السبعينات بحوالي مليون ونصف مليون قنطار ، ولم ينخفض ولم يزد عن هذا المتوســط بكثير إلا في موسم (1978/1977م) ، حيث قدر الإنتاج بحوالي 884 ألف و140 قنطار ، فالكمية سقطت إلى النصف تقريبا عن متوسط الإنتاج ، فيما سجلا موسما (1975/1974م) و(1976/1975م) ، إنتاجا يفوق مليون و900 ألف قنطار في كل موسم من الموسمين السابقين . هذا وتوجّه كميات من الإنتاج نحو العصر ، وتوجه أخرى نحو التعليب ونحوه (1) .

8–التمور :

تتركز معظم واحات النخيل في الجزائر في الصحراء الشمالية الشرقية ، ولقد قدرت مساحة أراضي التمور بشكل عام في أواخر السبعينات بحوالي 71 ألف هكتار ، فيما كانت في سنوات الستينات تقدر ما بين 39 و48 ألف هكتار . حققت مساحة التمور قفـــزة نوعية في موسم (1971/1970م) ، حيث وصلت مساحتها إلى 71 ألف هكتار ، فيما كانت في الموسم الفارط ؛ أي موسم (1970/1969م) ، تقدر بحوالي 44 ألف هكتار . قُدر متوسط إنتاج التمـــور منذ الاستقلال إلى أواخر السبعينـــات بحوالي مليون و500 ألف قنطار سنويا . ولقد فاق الإنتـــاج هذا المعدل في مواسم عديدة على غرار موسم (1964/1963م) ، والذي وصل فيه الإنتـــاج إلى أكثـــــر من مليون و700 ألف قنطار ، وموسم (1975/1974م) ، الذي وصل فيه الإنتاج إلى أكثر من مليون و800 ألف قنطار وموسم (1978/1977م) ، والذي وصل فيه الإنتاج إلى أكثر من مليون و900 ألف قنطار . هذا ولقد حصل أن سقطت كمية الإنتاج إلى النصف من المتوسط في موسم (1970/1969م) ، والذي قُـــدر فيه الإنتاج بحوالي 792 ألف و650 قنطار (2) .

9–الفواكه:

قُدر متوسط إنتاج الفواكه طوال عقديّ الستينات والسبعينات ، منذ الاستقلال ، بقرابة 900 ألف قنطار ،

(1) –الإحصائيات نفسها ، نفس الصفحات .

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات .

وهذا المتوسط المحسوب كان دون احتساب كمية البطيخ والبطيخ الأحمر ، الذي تزرعه الجزائر بشكل كبير ، ويمكن تقدير متوسط البطيخ والبطيخ الأحمر ، من 1962 إلى 1978م بحوالي مليون و600 ألف قنطار ، وكان أحسن المواسم إنتاجا ، هو موسم (1975/1974م) ، والذي قارب فيه الإنتاج إلى 03 ملايين قنطار ، بينما كان أضعف المواسم هو موسم (1964/1963م) ، حيث قدر الإنتاج بحوالي مليون و300 ألف قنطار(1).

تُوفر المنتجات السابقة مادة أولية للصناعة الغذائية ، وخاصة في مجـــــال التعليب ، أضف إلى ذلك أنها توفر احتياجات الشعب ، وخاصة مادة الحبوب بكل أنواعها ، أما المنتوجات الأخرى والتيإن حققت الاحتياج المحلي، فإنها تصدر إلى الخارج أو هي معدة مسبقا للتصدير نحو الخارج ، وخاصة ، منتج التمور والحمضيات ، والخمور بالإضافة إلى الزيتون .

ب– تربية الحيوانات :

عرفنا في البداية أن المناطق الداخلية من الجزائر تصلح بشكل كبير للرعي ، وخاصة رعي الأغنام والماعز ، أما الأبقار فهي تربى في المناطق التلية من الوطن . أما الجمال فتتركز تربيتها في المناطق الصحراوية التي بها الكلأ ...

من خلال الإحصائيات يتضح أن عدد المواشي في الجزائر منذ الاستقلال إلى أواخـــــــر السبعينات أخذ في التطور والازدهار ، مع توقف في نموها في بعض الأعوام . وصل عدد رؤوس الأبقـــار في سنة 1978م إلى أكثر من مليون و200 ألف رأس ، بعد أن كانت في سنة 1963م تقدر بحوالي نصف مليون رأس ... أما الضأن فبلغ عدد رؤوسه في سنة 1978م إلى أكثر من 10 ملايين و800 ألف رأس ، فيما كان عددها في سنة 1963م يقدر بحوالي 03 ملايين و700 ألف رأس ... أما المـــــاعز فلقد عرف كذلك تطـــــورا في عدده مع استقرار في سنوات السبعينات عند مليونيين و400 ألف رأس ، فلقد كان عدد رؤوسها في سنة 1963م يقدر بحواليمليون و300 ألف رأس ، أما في أواخر السبعينات وبالتحديد في سنة 1978م فلقد قدر عدد رؤوسها بحوالي مليونين و500 ألف رأس ... أما الجمال فلقد وصل عدد رؤوسها عند بداية الاستقلال إلى حوالي 158 ألف رأس ، وتطور عدد رؤوسها خلال الستينات إلى أن وصل في أواخرها في سنة 1969م إلى 178 ألف رأس ، ولكن عددها أخذ في التراجع منذ منتصف السبعينات ، إذ قدر عددها في سنة 1975م بحوالي 155 ألف رأس ، بينما قدر عددها في سنة 1978م بحوالي 134 ألف رأس (2) ... هذا ولقد قدر عدد الدجاج في الجزائر في سنة 1977م بقرابة 17 مليون رأس بالإضافة إلى 24 ألف من رؤوس البط و28 ألف من رؤوس الديك الرومي (3) .

---

(1) –الإحصائيات نفسها ، نفس الصفحات .

(2) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة ، الجداول : 5-1 ، 5-2 ، حول تطور رؤوس الماشية من 1962 إلى 1979م ، مصدر سابق ، ص 147 .

(3) – محمد علي الفرا : مشكلة الغذاء في العالم العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1979 ، ص 149 .

جـ- الصيد البحري :

تتربع الجزائر على شريط ساحلي طوله 1200 كلم به ثروة سمكية معتبرة ، أضف إلى ذلك أنه ســـــاحل على البحر الأبيض المتوسط . صحيح أن الجزائر منذ الاستقلال كانت تفتقر إلى الوسائل الكافية لممارسة الصيد بقوة، ولكـــن حاولت منذ استرجاع الاستقلال أن تطـــور في نفسها في هذا الجانب ، وربما يؤكد هذا الإحصائيات التي بين أيدينا ؛فلقد أخذ مستوى الإنتاج يتطور من سنة إلى أخرى .فلقد قُدر الإنتاج في أواخر السبعينات بحوالي 34 ألف طن ، بينما قدر في سنة 1963م بحوالي 16 ألف و900 طن. وكانت أبرز الأسماك المصطادة هي السمك الأبيض والسمك الأزرق (1) .

تُوفر المواد الزراعية السابقة والثروة الحيوانية والأسماك ، مواداً أولية للصناعة ، وقبل ذلك مواداً للاستهلاك المباشر . فمن الأسماك ما يذهب إلى الاستهلاك المباشر ، ومنها ما يذهب إلى التصبير . وتُوفر الثروة الحيوانية وخاصة الدواجن والأبقار والأغنام اللحوم للاستهلاك المباشر ، وتُوفر الجلود (الأبقار وحتى الأغنام) والأصواف (الأغنام) مواد أولية للصناعة . ومن القمح الصلب الدقيق ، وبعض الفواكه للتصبير وهكذا ... وبشكل عام فالمنتجات الزراعية والأسماك والثروة الحيوانية هي موجه للصناعة الغذائية والصناعة الجلدية والنسيجية ...

د- الصناعة :

د1-الإمكانيات الصناعية :

تمتعت الجزائر منذ استقلالها –ولازالت- بثروات طبيعية لا تساعدها على ممارسة الصناعة فحسب ، وإنماتجعلها في مقدمة الدولة المصنعة وفي مقدمة الدول المتقدمـــة ، هذا إن أحسنت استغلالها وطورت في استغلالها لهذه الثروات ، فهي تمتلك المعادن بمختلف أنواعها على غرار الحديد والنحاس والزنك والرصاص والفوسفات وغيرها . كما يتمتع باطنها باحتياطات كبيرة من البترول والغاز والفحم الحجري ، كما تتوفر مساحات واسعة تسطع فيها الشمس بحرارة مرتفعة ومدة زمنية طويلة نوعا ما (الطاقة الشمسية) .

وبالإضافة إلى الثروات السابقة وأخرى لم نذكرها ، هناك إطارات قد تكونت منذ الاستقلال في هذا الجانب ومازالت أخرى تتكون ، أضف إلى ذلك الأموال التي رصدتها الجزائر للاستثمار في مجال الصناعة ، والتي كانت غالبا ما تأخذ حصة الأسد كما يقال ، أضف إلى ذلك أن الجزائر عملت على تأميم المناجم في سنة 1966م وعملت على تأميم المحروقات في سنة 1971م ، وهذا الأمر جعل الجزائر تستفيد من خيراتها بنسب كبيرة فاقت

---

(1) - حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/07 : الفلاحـة ، الجدول 07 حول تطور إنتاج الصيـــــد البحري حسب النوع من 1962 إلى 2011 ، ص 149 .

ما تأخذه منذ الاستقلال ؛ فالشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتي كانت تسيطر على قطاع الطـــاقة والمناجم في الجزائر كانت تتقاسم الخيرات مع الجزائر ، وربما كانت تأخذ أكثر من حصة الجزائر وهي صاحبة المِلكوبالإضافـــة إلى هذا وذاك ، توفر قاعدة صناعيـــة في الجزائر بدأت في إنشائها منذ الاستقلال وخاصة منذ سنة 1967م . كما أن الجزائر بدأت منذ الاستقلال في إنجاز العديد من مشاريع النقل ، كالطرقات ، فلقد وصل طول شبكة الطرقات في سنة 1973م بحوالي 77500 كلم ، ووصل عدد السيـــارات التجارية في سنة 1965م إلى75500 سيارة ووصل عددها في سنة 1971م إلى 85300 سيارة [1].

د2– الصناعات والهياكل والمؤسسات الصناعية في الجزائر :

هناك ثلاثة قطاعات للصناعة في الجزائر ، وهي : قطاع الطاقة والصناعة البتروكيماوية ، وقطاع الصناعات الثقيلة ، وقطاع الصناعات الخفيفة .

يُعد قطاع الطاقة والصناعة البتروكيماوية ، أهم القطاعات الثلاث ، فلِهذا القطاع أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ، فهو يحقق 40 ٪من الناتج الوطني الإجمالي ، و96 ٪من صادرات الجزائر ، كما يساهم بنحو 50 ٪من الإيرادات النهائية للدولة ، ويقدم أكثـــر من 100 ألف عمل . ويشمل هذا القطاع الميادين التالية : التنقيب والحفر عن مصادر المحروقات ، إنتاج نقل المحروقـــات الخام ، تحويل أوّلي للمحروقــــات (تكرير البترول وتمييع الغاز) ، استخراج بعض المواد الأولية كمواد المنظفات ، إنتاج الكهرباء وغيرها . ومن أبرز المؤسسات التي تقوم بهذا العمل على الإطلاق مؤسسة سوناطراك وسونلغاز .

أما قطاع الصناعات الثقيلة فهو يقوم بعملية البحث والتنقيب عن المواد المنجمية واستغلالها باستثناء المحروقات وتعدين الحديد والمعادن مع نشاطات التحويل الأولى ، كما يقوم بالصناعة المعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية . وتقوم بهذه الأعمال : الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال المنجمية ، الشركة الوطنية للحديد والصلب ، الشركة الوطنية للمعادن ، الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية . ويشمل قطاع الصناعات الخفيفة فهو يشمل الصناعات الغذائية (السكر ، المواد الدسمة ، المصبرات ، المشروبات وتحويل الحبوب) ، التبغ والكبريت ، المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلود والأحذية ، الكيمياء ، الخشب والفلين والورق ، الصناعات التقليدية ، ومعدات البناء وغيرها . وتقوم بهذه الأعمال : الشركة الوطنية للعجين الغذائي والكسكسي ، الشركة الوطنية النسيجية ، الشركة الوطنية لمواد البناء وغيرها [2] .

---

(1) – عبد الحميد براهيمي : أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي ... ، مرجع سابق ، ص 99 .

(2) – عبد اللطيف بن أشنهو : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1980–1962م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 229–259 .

لم تظهر الشركات الوطنية في الجزائر إلا منذ إعلان الثورة الصناعية في 1967م ، فالجزائر منذ هذا التاريخ الأخير وحتى سنة 1977م ركزت على إنشاء الشركات الوطنية ووحداتها الإنتاجية الموزعة على التراب الوطني ،ولقد بلغ عددها حوالي 71 شركة وديوان ، وتضم كل شركة عدة مؤسسات وعشرات الوحدات الإنتاجية الموزعة عبر التراب الوطني ، فيما كانت مقرات هذه الشركات الوطنية في الجزائر العاصمة ؛ لأن هذه الأخيرة هي الوحيدة القادرة في ذلك الزمن على احتضان هذه المقرات ، لما تتمتع به من بُنى تحتية (1) . أما قبل 1967م لم تكن هناكشركات بهذه الضخامة وهذا العدد ، فالجزائر اعتمدت منذ الاستقلال على تسيير الوحدات الصناعية الشاغرة ، بأسلوب التسيير الذاتي ، وذلك لضمان السير العادي لهذه الوحدات التي غادرها الكولون من الإطارات والفنيين وتركوها شاغرة . هذا إلى جانب القيام ببعض التأميمات ، في إطار استرجاع الثروات الوطنية ، فأممت القطاع المصرفي وقطاع المناجم في سنة 1966م . ولقد كانت المنشآت الصناعية المسيرة ذاتيا ، تشغل حوالي 10 آلاف عامل ، وكانت هذه الوحدات تسير كما تسير الوحدات الإنتاجية الزراعية (2).

د3- الإنتاج الصناعي :

يشمل الإنتاج الصناعي في الجزائر ، جانب الصناعـــة الاستخراجيـــة وإنتاج الكهرباء والصناعة التكريرية والصناعة التحويلية وغيرها .

1- في مجال الصناعة الاستخراجية :

●استخراج المحروقات :

■ البترول :

تتركز آبار البترول في الجزائر في حاسي مسعود وعين أميناس (3) . ومنذ الاستقلال كانت الشركات الأجنبية،وخاصة الفرنسية ، تحتكر استغلال هذه المادة المهمة ، وتحوز على نسب كبيرة من الإنتاج ، ولكن الجزائر قامت بتأميم المحروقات في سنة 1971م ، حتى ولو لم يكن كليا في جانب النفط ، ولكن الجزائر أصبحت تأخذ 50٪ من الشركات الفرنسية ، وأممت كامل الغاز الموجود في الصحراء (4) . وكانت قبل عمليـة التأميم قد عملت

---

(1) – محمد بومخلوف : المرجع السابق ، ص 33 -34 .

(2) – بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 27 .

(3) – أطلس الجزائر والعالم : تحرير النص : الهادي قطش ، تصميم الخرائط والإخراج الفني : عبد الرحمن إدريس ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 ، ص 35 .

(4) – مقتطف من خطاب الهواري بومدين في 24 فيفري 1971م ، يُنظر في وثائقي حول الهواري بومدين ، الجزء/02 ، مصدر سابق . ورابطه الالكتروني كالتالي :

- *https://www.youtube.com/watch?v=v1jjwONEldI*

على إنشاء مؤسسة سوناطراك سنة 1963م من أجل القيام بالتنقيب والبحث والاستخراج . ولقد استطاعت شركة سوناطراك منذ بداية السبعينات تقريبا أن تنتج حوالي 77٪ من النفـــــط الجزائري ، كما استطاعت أن تسيطر على كامل احتياطي الغاز في الجزائر وتقوم بكامل عملية التكـــــرير والتوزيع وغيرها في الجزائر [1] .

من خلال الإحصائيات المتوفرة ، نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر كان يرتفع استخـراجه من عام إلى عام ، فإذا قُدر الإنتـــــاج في سنة 1962م بحوالي 22 مليون و700 ألف طن ، فإنه وصل في أواخر الستينـــــات إلى حوالي49 مليون و200 ألف طن ، ووصل إنتاجه منتصف السبعينات إلى أكثر من 52 مليون و200 ألف طن، ووصل في سنة 1978م إلى ما يقارب 63 مليون طن [2] .

■ **الغاز** :

تتركز حقول الغـــــاز في الجزائر في عين صـــــالح وعين أميناس ، مع وجـــــود بعض الحقـــــول في حاسي مسعود [3]. ومن خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا نلاحظ أن طاقة الإنتاج في الجزائر لهذه المادة كانت كذلك في ازدياد وارتفاع وازدهار من سنة إلى أخرى . قُدر إنتـــاجه في سنة 1962م بحوالي 262 ألف طن ، وفي سنة 1964م بحوالي 664 ألف طن وقفز إنتاجه في سنة 1965م ليصل إلى مليون و640 ألف طن ، ووصل إنتاجه في أواخر السبعينات في سنة 1978م إلى قرابة 05 ملايين طن [4] .

●**استخراج المعادن** :

تتركز معظم الثروة المعدنية في الجزائر في الشرق الجزائري ، وذلك بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية ، كما توجد كذلك في الغرب الجزائري ، وتوجد في الصحراء الجزائرية المعادن الثمينة والنفيسة[5] .

■ **الحديد** :

يحتل الحديد الريادة من حيث الوفرة ، وتوجد أهم مكامنه بالقرب من الحدود التونسية في ونزة وبوخضرة كما

(1) – يوسف عبد الله صايغ : إقتصادات العالم العربي ، التنمية منذ العام 1945 ، الجز/02 : البلدان العربية في القارة الإفريقية ، الطبعة/01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص 382 .

(2) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 02 : تطور إنتاج المحروقات 1962 إلى 2011 ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] ، ص 151 .

(3) – أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 35 .

(4) - حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 02 : تطور إنتاج المحروقات 1962 إلى 2011 ، المصدر السابق ، ص 151 .

(5) - أطلس الجزائر والعالم : المصدر السابق ، ص 34 .

يوجد في الجهة الغربية من البلاد في غار الجبيلات قرب تندوف ، أكبر منجم حديد في العالم باحتياطي يقدر بحوالي 02 مليون طن ذو نوعية رفيعة (1) . يبلغ محتوى المعدن في مناجم الحديد في الجزائر بحوالي 60 ٪، وهو أعلى معدل في المنطقة العربية ، ولقد قدرت احتياطاته في الجزائر عموما بما لا يقل عن 10 ملايير طن (2) .

قُدر إنتاج الحديد في الجزائر في سنة 1962م بما يزيـــد عن 02 مليون طن . وبقي إنتاجه في السنة الموالية هو نفسه تقريبا ، بينما زاد إنتـــاجه في سنة 1964م وسنة 1965م ليقدر بحوالي 03 ملايين و200 ألف طن في كل سنة من السنتين السابقتين ، وحصل أن تراجع إنتاجه في سنة 1966م فقدر بحوالي مليون و800 ألف طن ، واستقر إنتاجه منذ سنة 1967م إلى غاية سنة 1978م عند معدل 03 ملايين و100 ألف طن (3) .

■ **الرصاص** :

يتركز خام الرصاص في شرق البلاد ، كما يوجد في وسطها وغربها (4). قُدر إنتاجه في سنة 1962م بحوالي 13 ألف طن ، وسجلت سنة 1963م إنتاجــا قُــدر بحوالي 12 ألف طن ، ووصل سنة 1964م إلى 14ألف طن ، وقُدر إنتاجه في سنة 1965م بحوالي 15 ألف طن . وبعد هذه السنـــة ومنذ 1966م سيعرف إنتاج الرصاص تذبذبا في الإنتاج ، فإذا كان الإنتاج قد وصل في سنة 1966م إلى 07 آلاف ، فإنه سيتراجع في السنة الموالية بحوالي ألفين طن ليقدر بحوالي05 آلاف طن ، ليرتفع إنتاجه في سنة 1967م ويقدر بحوالي 11 ألف و400 طن ، وبعدها سيأخذ في الانخفاض بمقدار 1500 طن سنويا من الإنتاج السابق ، ليسقط إنتاجه في سنة 1978م إلى 3500 طن (5) .

■ **الزنك** :

يتواجد الزنك في الجزائر في الغرب وحتى في الشرق(6) . وسجل إنتاجه في السنوات الأولللاستقلال حتى سنة 1965م إنتاجا كبيرا مقارنة بالسنوات التالية ، حيث قدر متوسط الإنتاج فيها بحوالي 48ألف طن ، مع أن الإنتاج كان متفاوتا فيها بشكل كبير ، حيث قدر الإنتاج في سنة 1962م بحوالي 70 ألفطن ،فيما سجلت

(1) – أطلس الجزائر والعالم ، المرجع نفسه ، ص 34 .
(2) – عبد الحميد براهيمي : أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي ... ، مرجع سابق ، ص 88 .
(3) - حوصلة إحصائية [2011-1962م]، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 01 : إنتاج وتصدير المعـــــــــــادن من 1962 إلى 2011م ، المصدر السابق ، ص 150 .
(4) - أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 34 -35 .
(5) - حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 01 : إنتاج وتصدير المعـــــــــــادن من 1962 إلى 2011م ، المصدر السابق ، ص 150 .
(6) - أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 34 -35 .

السنة الثانية انخفاضا ، حيث سقط الإنتاج إلى حوالي 50 ألف طن وارتفع في السنتين الأخيرتين في سنة 1964م و1965مبحوالي 64 ألف طن في كل سنة . ولكن هذه الكمية ستـــأخذ في التراجع من سنة إلى أخرى بداية من سنة 1966م ، فسجل في السنة السابقة الذكر حوالي 25 ألف ، وسيعود ويرتفع الإنتاج في أواخر الستينات وبداية السبعينات حتى سنة 1972م عن الكمية الإنتاجية السابقة وسيبدأ الإنتاج في الانهيار منذ سنة 1973م إلى أن يصل في سنة 1978م إلى حوالي 07 آلاف و600 طن (1) .

■ **النحاس** :

تتركز مناجم النحاس في شرق البلاد ، وفي أقصى غرب الصحراء الشمالية الغربية (2) . قُدر إنتاجه في سنة 1962م بحوالي ألفين و900 طن ، وارتفع الإنتاج في سنة 1963م وسنة 1964م ، حيث وصل الإنتاج في السنة الأولى 03 آلاف و700 طن ، و03 آلاف و900 طن في السنة الثانية . وسيعرف إنتاج النحـــــاس انخفاضا في سنة 1965م عن السنوات السابقة ، حيث قُدر الإنتاج فيها بحوالي 03 آلاف و600 طن ، وسيشهد ارتفـــــاعا في السنتين المواليتين ، ليصل في كل سنة إلى حوالي 04 آلاف و300 طن ، ولكن سيـــــأخذ في الانخفاض بعد السنتين السابقتين ليصل في سنة 1978م إلى 700 طن (3) .

■**الفوسفات** :

وتتركز معظـــم مناجمـــه في الشرق الجزائري ، وبالتحـــديد عند الحـــدود مع تونس (4) . قُدر إنتاج الجزائر من الفوسفات سنة 1962م بحوالي 390 ألف طن ، ولقد أخذ إنتاجه في الارتفاع من سنة إلى أخرى إلى أن وصل في سنة 1978م إلى حوالي مليون و124 ألف طن (5) .

2- في مجال إنتاج الكهرباء :

تُعد الطاقة الحرارية الموجود في المحروقات بالإضافة إلى المياه هي أهم مصـــدرين لاستخراج الطاقة الكهربائية في الجزائر. وصل الإنتاج الوطني من الكهرباء في سنة 1963م إلى حوالي 1227.4 (جيغا واط) وارتفع في السنة

(1) – حوصلة إحصائية [2011-1962م]، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 01 : إنتاج وتصدير المعـــــادن من 1962 إلى2011م، المصدر السابق ، ص 150 .
(2) – أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 34 -35 .
(3) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 01 : إنتاج وتصدير المعـــــادن من 1962 إلى 2011م ، المصدر السابق ، ص 150 .
(4) – أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 34-35 .
(5) – حوصلة إحصائية[2011-1962م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 01 : إنتاج وتصدير المعـــــادن من 1962 إلى 2011م ، المصدر السابق ، ص 150 .

الموالية ليقدر بحوالي 1313.3 (جيغا واط) ، وواصل الإنتاج في الارتفاع في سنوات الستينات والسبعينات ، ولقد كان يرتفع بمعدل 100و150 (جيغا واط) عن الإنتاج السابق 1313.3 (جيغا واط) ، إلى أن وصل الإنتــاج في سنة 1978م إلى 5211.5 (جيغا واط) (1).

3-في مجال الصناعة التكريرية :

يتم تكرير البترول في سكيكدة وتمييع الغاز في أرزيو بوهران (2)، بعد أن يستخرجا من الصحراء ويتم نقلهما إلى الشمال . ومن خلال الإحصائيات المتوفرة (منذ1967م) نلاحظ أن الطاقة الإنتاجية من الغاز البترولي المميع كانت في نمو وتطور من سنة إلى أخرى بداية من سنة 1967م ، ولقد سجلت السنة الأخيرة إنتاجا قُدر بحوالي 99 ألف و100طن ، وارتفعت الطاقـــة الإنتاجية في السنة الموالية لتصل إلى ما يزيد عن 100 ألف طن ، وواصلالإنتاج في الارتفاع حتى وصل في منتصف السبعينات إلى 600 ألف طن ، ووصل الإنتاج في سنة 1978م إلى ما يقارب 800 ألف طن .أما المنتجات المكررة الأخرى غير الغاز البترولي المميع ، فوصل إنتاجها إلى ما يزيد عن مليونين و100 ألف طن في 1967م ، وإلى نفس الكمية السـابقة تقريبا في 1968م ، وسيرتفع الإنتاج ويواصل في الارتفـاع إلى أن يصل في سنة 1978م إلى 04 ملايين و600 ألف طن (3) .

4-في مجال الصناعة التحويلية :

●صناعة الحديد والصلب :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات (4) : حوالي 450 ألف طن من الحديد المصبوب "جيبي" ، وحوالي 400 ألف طن من الفولاذ الخام ، وحوالي 60 ألف طن من الهياكل المعدنية (5) .

●الصناعة الميكانيكية والكهربائية :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 4800 جرار ، وحوالي 341 وحدة من الحاصـــــــــدات ،

(1) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/08 : الطـــاقة والمناجم ، الجداول : 4-1 ، 4-2 ، 4-3 حول تطور الكهرباء في الجزائر من 1963 إلى 1983م ، المصدر السابق ، ص 153 .

(2) – أطلس الجزائر والعالم : المرجع السابق ، ص 35 .

(3) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الجدول 02 : تطور إنتاج المحروقات من 1962 إلى 2011م ، المصدر السابق ، ص 151 .

(4) - إن الإحصائيات التي سنقدمها في المتن هي لسنة 1979م ، وهي تتعدى الإطار الزماني لدراستنا بسنة واحدة ، فلم نجد إحصائيات أكثر دقة وتنظيم من التي وجدناها ، لذلك استخدمنا لفظ "حوالي" بشكل كبير ، ما عدم تقديم الإحصاء كما هو مقدم لسنة 1979م .

(5) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 2-1 : أهم المنتجات الصناعية التحويلية ، الحديد والصلب من 1979 إلى 1985م ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011]، ص 162 .

وحوالي 3800 مضخة ، وحوالي 06 آلاف شاحنة وحوالي 300 مقطورة ، وحوالي 450 ما بين حافلة وباص ،وحوالي 07 آلاف وحدة من التلفيزيونات الملونة ، وحوالي 58 ألف وحدة من التلفيزيونات بالأبيض والأسود ، وحوالي 37 ألف وحدة من الثلاجات (1) .

●صناعة مواد البناء :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 03 ملايين و500 ألف طن من الاسمنت ، وحوالي 800 ألف طن من الآجر ، وحوالي 100 ألف طن من القرميد ، وحوالي 900 طن من الخزف الصحي ، وحوالي 26 ألف طن من الزجاج الأجوف (2) .

●الصناعة الكيماوية :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 30 ألف طن من الأسمـــدة الأزوتية ، وحوالي 170 ألف من الأسمدة الفوسفاتيـــة ، وحوالي 30 ألف طن من المنظفات و1300 طن من ماء جافيل ، وحوالي 60 ألف طن من الطلاء (3) .

●الصناعة الغذائية :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 14 مليون قنطار ما بين دقيق وسميد ، وحوالي 680 ألف قنطار مابين عجائن وكسكس ، وحوالي 200 ألف طن زيوت غذائية مصفاة ، وحوالي 100 ألف طن سكر مكرر ومتراكم ، وحوالي 2800 طن من مصبرات الطماطم (4) .

●الصناعة الجلدية والنسيجية :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 65 مليون متر خطي من الأقمشة الجاهزة من القطن ،وحوالي 09 ملايين متر خطي من الأقمشة الجاهزة من الحرير ، وحوالي 05 ملايين متر خطي من الأقمشـــة

---

(1) – حوصلة إحصائية [1962-2011م]، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 3-1 : أهم المنتجات الصناعية التحويلية ، الصناعات الميكانيكية والكهربائية من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 163 .

(2) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 4-1 : أهـــم المنتجات الصناعية التحويلية ، مواد البناء من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 165 .

(3) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 5-1 : أهم المنتجات الصناعية التحويلية ، الصناعات الكيماوية من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 166 .

(4) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 6-1 : أهم المنتجات الصناعية التحويلية ، الصناعات الغذائية من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 167 .

الجاهزة من الصوف ، وحوالي 22 ألف طن من الخيوط القطنية ، وحوالي حوالي 04 آلاف طن من الخيوط الصوفية ، وحوالي 03 ملايين وحدة من الأغطية المتنوعة ، وحوالي 12 مليون وحدة من القمصان ،وحوالي 06 ملايين زوج من الأحذية ، وحوالي900 ألف وحدة من ملابس العمل(1) .

●صناعة الورق والخشب :

أُنتج في هذا المجال في أواخر السبعينات : حوالي 300 ألف م^2 من الأخشاب في ميـــدان النجارة العامة ، وحوالي 70 ألف م^3 من الفلين المركب الأسود ، وحوالي 25 ألف طن من ورق الكتابة والطباعة ، وحوالي 40 ألف طن من الورق المقوى ، وحوالي 40 ألف طن من ورق المقوى وورق التغليف (2) .

هـ – التجارة :

هـ1–السياسة التجارية للتجارة الداخلية ونتائجها :

جاء في إحدى الوثائق المنجزة من طرف القيادة التي حكمت الجزائر منذ 1965م والمعنونة بـ "جهود السنوات العشر [1975-1965م]" ، ما يلي : "في عام 1965م ، لم يكن قد طرأ بعد أي تغيير على أوضاع التجارة في الجزائر حيث ظلت مثقلة بما ورثته عن الاستعمار في 1962م . وكان الطابع الأساسي لتلك الأوضاع هيمنة قطاع تجاري استعماري النمط لا يتفق مع واقع بلادنا" . ويقول في موضع آخر : "ويلاحظ أن المسيطر على التجارة الداخلية قطاع خاص من الأجانب والمواطنين" (3) .

لا يعطينا مؤلف السلطة في الفقرة التي قدمناها له أو فقراته الأخرى ، صورة عن التجارة الداخلية ، ولكن المناضل فرحات عباس يعطينا صورة أوسع من السابقة عن التجارة الداخلية في كتابه الاستقلال المصادر ، حينما كتب : "قبل الإصلاحات كانت الأسواق المسقفة في المدن الكبرى ، والتي تم إنشاؤها في سنة 1935م ، تلبي حاجيات المستهلكين . كان المفوضون يتلقون يوميا السلع من كبار وصغار المنتجين ، ما بين الساعة 15:00 و18:00 ، ثم يبدؤون العمل على الساعة 02:00 صباحا لبيع السلع إلى تجار التجزئة ويستمر العمل إلى حوالي العاشرة صباحا . لقد كانت المدن تُموّن يوميا وباستمرار وتنطلق شاحنات في مختلف أنحاء المدينة لإيصال السلع ،

(1) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 7-1 : أهم المنتجات الصناعية التحويلية ، النسيج والجلود من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 169 .

(2) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الجدول 8-1 : أهـــم المنتجات الصناعية التحويلية ، الخشب ، الورق، ومواد أخرى من 1979 إلى 1985م ، المصدر السابق ، ص 170 .

(3) – جهود السنوات العشر[1975-1965م] ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، [1975]، ص 113 .

لقد كان المفوضون يتلقون عمولة تقدر بـ 06 ٪من ثمن البيع وهم يقومون بدفع أجرة مساعديهم وضرائبهم . عادة ما كانوا يدفعون مسبقا للمزارعين لتخصم فيما بعد ... في الصباح كانت السلع تقدم لتجار التجزئة الصغار ، الذين يقطنون الأحياء الفقيرة ، ليدفعوا في المرة المقبلة لتسهيل الأمر عليهم" (1).

هذا الصورة التي قدمها فرحات عباس هي ، لعملية تسويق الخضر والفواكه ، وبالرغم أنها صورة جزئية وليست كل الصورة إلا أنها تقدم لنا إحدى صور التجارة الداخلية ، وتوضح لنا كيف كـــانت العملية التجارية داخل الوطن تتم في ميدان الخضر والفواكه . فالعملية تتم كالتالي :من المنتج إلى الأسواق بالمدن الكبرى ثم إلى المفوضـــين وهم الوسطاء ، ثم إلى تجار التجزئة .

لقد استمرت هذه العملية حتى بعد الاستقلال ، بالرغم من إنشـــاء القيـــادة الجزائرية الحاكمـــة للمحلات النموذجيـــة الاشتراكيـــة لتوزيع السلع ، والتي أقيمت لأجل تنظيم التجارة الداخليـــة التي كانت متفرقة أو متفككة. ومنذ أن اعتلت الحكم قيادة جديدة في19 جوان 1965م حاولت تغيير هذا النمط والنظام المعمول به في تسويق المنتجات ، وسعت إلى إيجاد عاملين تجاريين يعملون تحت إشراف الدولة ، وذلك بهدف فرض سيطرة الدولة على قطاع التجارة ، لأجل تثبيت الأسعار والأرباح وتوحيد تلك الأسعار على مستوى التراب الوطني ، وتحديد السلع التي يحتاج إليها المجتمع ، وضمان تموينها سواء عن طريق الإنتاج الوطني أو عن طريق الاستيراد ، سواء لأجل الاستهلاك أو من أجل الإنتاج مرة أخرى (2) .

على أرض الواقع عملت "المؤسسات الوطنية على إنشاء وسائل تخزين وأماكن بيع وموزعة بشكل متوازن على مجمل أنحاء البلاد في سبيل تأمين حاجيات الشعب الأساسية بالمواد الأكثر ضرورة وتأمين سلامة التموين وكذلك استقرار الأسعار ووحدتها على مجموع التراب الوطني ... وهذه المؤسسات المزودة باحتكار الاستيراد ، تشكل أحد أدوات التنفيذ الرئيسيـــة للسياســـة التجاريـــة للدولـــة في ميدان برمجـــــة التموينات وتنظيم شبكات التوزيع خاصـــــة بإقصاء الوسطاء تدريجيا كما يضع سياســـة وطنيـــة للتخـــزين" . وكان الهدف من هذه السيطـــرة والاحتكار من طرف الدولـــة ، هو "تحسين برمجـــة تأمين الاحتياجات وإلى مكافحـــة التبذير والمضاربة ، منبعي الإخلال بالتموينات وتفكك أوصال السوق كما هما أساس هروب وسائل الدفع الضرورية لتنمية البلاد" (3).

وبحسب الوثيقـة المنجزة والمقدمـــة من طرف القيادة الحاكمـــة والمعنونة بـ "جهود السنوات العشر" ، فهي

---

(1) – فرحات عباس : الاستقلال المصادر ... ، مصدر سابق ، ص 138 .

(2) - جهود السنوات العشر [1965-1975م] ، المصدر السابق ، ص 114-116 ، بتصرف .

(3) - المصدر نفسه ، ص 118 .

لم تتوقف عند هذا بل اتخذت إجراءات أخرى ، كان من أبرزها ما يلي [1] :

- "نصب لجان مراقبة تموين الولايات في كل ولاية" .
- "تنظيم وتأخير الوظيفة التجارية بإصلاح المركز الوطني ... وبإصدار نظام تجاري جديد أتاح ضمان الممارسة الحرة لمهنة تجارة المفرق هادفا في نفس الوقت لتحديد كل أشكال الاستغلال ولاسيما الاستغلال الذي يقوم به تجار الجملة الخاصون" .
- "تحقيق مرافق أرضية هامة للتخزين ولمراكز البيع وللتجهيز بمعدات النقل في سبيل تشجيع توزيع المنتجات بأقل كلفة وبأسعار موحدة ودونما اللجوء إلى الوسطاء عبر التراب الوطني" . وكانت شبكة التخـــزين هذه جهوية ووطنية .
- "وضع سياسة وطنية للأسعار وذلك بتنظيم وتقنين شروط تشكيل الأسعار وحدود الربـــح لعدد كبير من المنتجات" وخـــاصة للمنتجات الإستراتيجية والأساسية ، ولأجل ذلك أسست الدولة مجموعة من الهياكل الإدارية ، ومن أبرزها : المعهد الوطني للأسعار ، اللجنة الوطنية للأسعار .

إن هذه السياسة التجارية الداخلية المطبقة قد أتت أكلها بحسب الوثيقة ؛ فلقد سمحت بتوحيد الأسعـــار على مستوى كل مراكز الوطن ، كما ساهمت في تثبيت الأسعار لبعض المواد الأساسية ، سواء المستوردة أو المنتجة داخل الوطن ، ولقد قدمت لنا الوثيقة أمثلة عن بعض المواد كالأسمنت والخضار المجففة والمحروقات وغيرها [2] .

ربما لم يقدم لنا مؤلف السلطة الصورة الواقعية ، ولكن فرحات عباس قدّم لنا الصـــورة مرة الأخرى عن الوضع التجاري في ميدان الخضر والفواكه بعد الإصـــــلاحات التي أتت بها القيادة التي يقودها الهواري بومدين ، حيث أورد : لقد تم محو المفوضين في الأسواق الكبرى منذ في بداية ماي 1974م ، ووصف الهواري بومدين بأن هذا الحركة ، هي حركة ثوريـــة ، وتم استبدال الجهاز السابق ، بجهاز آخر عُرف بـ "التعاونيات الفلاحية التسويقية"، وفي الجزائر العاصمة تم استبداله بـ "الديوان الوطني للخضر والفواكه" في الصنوبر البحري قرب قصر المعارض ، والذي كان يتلقى عمولة 15٪ لمجرد فتح أبوابه للمنتجين –وهذا انتهاك في حق المنتجين– ، هذا وستستبدل القيادة الحاكمة فيما بعد هذا الجهاز بجهاز "تعاونية الخضر والفواكه" ومعه "التعاونية الفلاحية البلدية المتعددة النشاطات" ؛ لأن الجهاز السابق لم يكن ناجعا ، وأوكلت مهمة تسييره إلى "التعاونيات الفلاحية التسويقية" ، ولقد كان هذا الجهاز يخصم 15٪من سعر الكيلوغرام الواحد ، "السعر الذي يحدده شهريا مكتب وزارة الفلاحة" ، ونتيجة لهذا الإصلاحات ما بعد الإصلاح ، فلقد أصبحت كل ولاية توزع منتجاتها بداخلها وتُمنع أي ولاية بتوزيع منتجاتها خارج حدودها الإدارية ، ولقد أوكلت مهمة تطبيق ومراقبة هذا النظام للدرك الوطني ...

(1) – المصدر نفسه ، ص 118 -119 ، بتصرف .
(2) - المصدر نفسه ، ص 122-124 .

ولكن يمكن للولاية أن تبيع منتجاتها لولاية أخرى إذا ما عرفت تراكما في إحدى خزائنها عن طريق عقد صفقة بين الولايتين ، ولكن هذا النظام قد يؤدي إلى فساد هذه البضائع والسلع (1).

هـ2- السياسة التجارية للتجارية الخارجية ونتائجها :

1-السياسة التجارية للتجارة الخارجية :

لقد سعت القيادة الحاكمة منذ الاستقلال إلى احتكار وتأميم التجارة الخارجية ، فالمؤسسات التجارية الخارجية التي تركها الكولون كانت بيد هيئة حكومة ، سميت بـ "الهيئة الوطنية للتجارة" (2) . وعهدت الدولة فيما بعد بالتصدير والاستيراد ، إلى المؤسسات وطنية (3) ، وذلك للتحكم في الصادرات والواردات وكسر التبعية للمستعمر السابق ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد أن تحقق الاستقلال السياسي ، فلقد كانت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال تعرف تبعية كبيرة لفرنسا ، فكانت "حوالي 90٪ من احتياجات الجزائر تُستورد من الأسواق الفرنسية و85٪من الصادات الجزائرية كانت ترسل إلى فرنسا وأهم تلك الصادرات خارج البترول والغاز ، تتمثل في الخمور والحبوب والحمضيات"، لذلك نجد القيادة الحاكمة منذ الاستقلال تعمل على "الانفتاح على الأسواق الاشتراكية وعلى الصين ويوغسلافيا بصفة خاصة غير أن العملية تعثرت بسبب مناهضة الإطارات التي تكونت في دواليب المؤسسات الفرنسية ، والتي كانت من قبل متشبعة بألبان الهيمنة الأجنبية ومؤمنة ، جراء ذلك ، بأن العلاقات التجارية والاقتصادية ، بصفة عامة لا تكون مجدية إلا إذا كانت في إطار الإمبراطورية الفرنسية" (4). ولكي تتخلص القيادة الحاكمة التي يقودها الهواري بومدين من التبعية إلى فرنسا ، حددت لها الأهداف التالية وسعت إلى تحقيقها (5) :

- "إضفاء قيمة على صادراتنا بواسطة مبادرات على المستوى الوطني وعلى مستوى مجمل البلدان النامية بهدف السماح بممارستنا الفعلية لسيادتنا على ثرواتنا الوطنية وأن نحصل على سعر عادل ومجز للمواد الأولية المصدرة وأن نسهل دخول منتجاتنا المصنعة إلى أسواق البلدان الصناعية وبصورة عامة أن نكافح ضد كل أشكال التمييز على صعيد العلاقات التجارية" .
- "ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي ووتيرة التنمية بإبرام اتفاقيات تجارية ذات أمد طويل" .
- "التفتيش بانتظام عن الأسواق في سبيل تأمين التموينات وتوزيع الأطراف التجارية التي تتعامل معها" .

(1) – فرحات عباس : المصدر السابق ، ص 139 -140 .
(2) – بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 24 .
(3) - جهود السنوات العشر [1975-1965م] ، ص 120 .
(4) - محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/03 ، وزارة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 231 -232 .
(5) - جهود السنوات العشر [1975-1965م] ، ص 116 -117 .

- "تحسين الشروط العامة لتمويل مستورداتنا" .

2- نتائج السياسة التجارية للتجارة الخارجية :

●الصادرات والواردات :

تمثلت الصادرات الجزائرية في الفوسفات ومعدن الحديد والمنتجات الحديدية والبقوليات والتمور والحمضيات والخمور والنفط الخام والمكثف والغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المميع والمواد المكررة . كانت أكبر قيمة للصادرات الجزائرية تتمثل في مادة النفط الخام والمكثف ، فلقد كانت قيمة صـــادرات هذه المادة تعرف ارتفاعا من سنة إلى أخرى ، فمثلا وصلت قيمة صادراتها في أواسط السبعينات إلى حوالي 15.8 مليار دينار جزائري ، وفاقت في سنة 1978م21 مليار دينار . وبعد النفط الخام والمكثف تأتي قيمة صادرات الخمور لتحتل المرتبةالثانية ، وبالرغم أن قيمتها تتراجع في عام وترتفع في عام آخر إلا أننا يمكن أن نقدر متوسطها سنويا بحوالي 455 مليون دينار جزائري بداية من سنة 1967م وحتى سنة 1978م(1) .

أما عن أبرز واردات الجزائر فهي تتمثل في الحليب ومشتقاته والحبوب والدقيق والبن والسكر والمواد الصيدلانية والأسمدة والاسمنت والآلات والمعدات والعتـــــاد الكهربائي والآلات والمعـــــدات الالكترونية والحديد والحديد الصلب والفولاذ وغيرها ، وكانت قيمة الاستيراد بالنسبة للدقيق والسكر والحبوب والحليب ومشتقاته وغيرها ، أكبر قيمة من قيم الماليةللواردات ، فلقد قُدرت القيمة المالية لواردات الجزائر من القمح والدقيق في سنة 1972م بحوالي 349 مليون دينار ، وارتفعت لتصل إلى حوالي 1.6 مليار دينار في سنة 1975م ووصلت قيمة صادرات الحبوب لوحدها في سنة 1978م إلى حوالي 1.3 مليار دينار ، أما مادة الحليب ومشتقاته فلقد وصلت قيمتها الاستيرادية في سنة 1978م إلى حوالي 724 مليون دينار بعد أن كانت في سنة 1972م تقدر بحوالي 259 مليون دينار ، فيما قُدرت القيمة الاستيرادية للمواد الصيدلانية في سنة 1978م بحوالي 543 مليون دينار بعد أن كانت تقدر بحوالي 186 مليون دينار في سنة 1970م (2) .

●الدول التي تعاملت معها الجزائر تجاريا:

بالرغم أن القيادة الحاكمة حاولت الابتعاد عن التبعية التجارية لمستعمر الأمس لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وبالتالي الاستقلال السياسي ، إلا أن أكبر قيمة للواردات الجزائرية كانت لمستعمر الأمس ، فرنسا . صحيح أنها

(1) – حوصلة إحصائية [2011-1962م]، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجداول 5-1 ، 5-2 ، 5-3 حول أهم المنتجات المصدرة من 1967 إلى 1982م ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] ، ص 188 .

(2) – حوصلة إحصائية [2011-1962م]، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجدولين 6-1 ، 6-2 حول أهـــم المنتجات المستوردة من 1970 إلى 1982م ، المصدر نفسه ، ص 190 .

أخذت في التراجع منذ بداية الاستقلال وخلال الستينات ولكنها أخذت في الارتفاع مرة أخرى منذ أواسط السبعينات . قُدرت الصادرات الفرنسية نحو الجزائر (الواردات الجزائرية) في سنة 1964م بحوالي 2.4 مليار دينار جزائري ، وقدرت في سنة 1965م بحوالي 2.3 مليار دينار ، وقدرت في سنة 1966م بحوالي 2.1 مليار دينار جزائري ، ووصلت في سنة 1970م إلى حوالي 2.6 مليار دينار ، وقدرت في سنة 1974م بحوالي 4.9 مليار دينار ووصلت في سنة 1978م إلى حوالي 6.5 مليار دينار ، وهي بهذه القيمـــــــة الأخيرة قد مثلت 19 ٪من الواردات الجزائرية فيما كانت تمثل في سنة 1964م حوالي 70٪. أما الصـــــــادرات الجزائرية نحو فرنسا فبالرغم أنها سجلت تراجعا عن 2.7 مليار دينار وحتى منتصف السبعينات ، ولكنها أخذت في الارتفـــــاع عن القيمة السابقة منذ منتصف السبعينات فلقد قدرت قيمتها في سنة 1974م بحوالي 3.7 مليار دينار وقدرت في السنة التي تليها بحوالي 2.7 مليار دينار ووصلت في سنة 1976م إلى ما يزيد عن 03 ملايير دينار وتراجعت في سنة 1977م لتقدر بحوالي 2.5 مليار دينار ووصلت قيمتها في سنة 1978م إلى حوالي 2.6 مليار دينار فمثلت بهذه القيمة حوالي 10٪ من الصادرات الجزائرية ، فيما كانت تمثل في بداية الستينات وبالتحديد في سنة 1964م حوالي 77٪ من الصادرات الجزائرية .

من الدول الأوروبية التي كانت تتعامل معها الجزائر تجاريا بشكل كبير ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا وإسبانيا ... فوصلت قيمة الواردات الجزائرية من ألمانيا الفيدراليـــة في أواخر الستينات إلى حوالي 458 مليون دينار ، وقدرت في أواخر السبعينات وبالتحديد في سنة 1978م بحوالي 6.5 مليار دينار ؛ أي بنسبـــة 19٪ من الواردات الجزائريـــة ، والتي قدرت بحوالي 34 مليار و400 مليون دينار جزائري ... أما عن صادرات الجزائر إليها فلقد قدرت في سنة 1969م بحوالي 696 مليون دينار ؛ أي بنسبة 15٪ من صادرات الجزائر . وقدرت في سنة 1978م بحوالي 3.8 مليار دينار ؛ أي بنسبة 16٪ .

وأما إيطاليا فلقد وصلت قيمة صـــادراتها نحو الجزائـــر بحوالي 419 مليون في سنة 1969م ؛ أي بنسبة حوالي 08٪ من الواردات الجزائرية فيما وصلت واردات الجزائر منها في سنة 1978م حوالي 3.6 مليار ؛ أي بنسبة 10 ٪تقريبا... هذا ولقد كانت الجزائر قد صـــدرت لإيطاليا في سنة 1969م ما قيمته 210 مليون دينار؛ أي بنسبة 4.5 ٪من صادرات الجزائر ووصلت قيمتها نحو ايطاليا في سنة 1975م إلى حوالي 1.9 مليار دينار ؛ أي بنسبة 10.39 ٪، هذا ولقد تراجعت هذه القيمة في سنة 1978م لتقدر بحوالي 519 مليون دينار ؛ أي بنسبة 2.14 ٪.

وسجلت واردات الجزائر إلى إسبانيا في سنة 1969م حوالي 131 مليون دينار وبنسبة 2.6 ٪، وقدرت في سنة 1978م بحوالي 1.5 مليار دينار ؛ أي بنسبة 4.6 ٪من واردات الجـزائر ... فيما سجلت صـادرات الجـزائر نحوها في سنة 1969م حوالي 47 مليون دينار وبنسبة حوالي 01٪ من الصادرات الجزائرية ، وسجلت سنة 1978م حوالي 600 مليون دينار أي بنسبة 2.49 ٪.

خارج أوروبا ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، إحدى أكبر الدول التي تستورد من عندها الجزائر ، فلقد وصلت قيمة المستوردات الجزائرية منها في سنة 1969م حوالي 439 مليون دينار جزائري ؛ أي بنسبة 08.8٪، ووصلت قيمة مستوردات الجزائر منها في سنة 1978م حوالي 2.3 مليار دينار أي بنسبة 6.75 ٪... أما صادرات الجزائر نحوها فلم تكن بالكبيرة في الستينات وفي بداية السبعينات ، فلقد قدرت في سنة 1971م بحوالي 77 مليون دينار ، ولكنها قفزت في سنة 1972ملتصل إلى 495 مليون دينار وواصلت في القفز حتى وصلت قيمتها في سنة 1978م إلى حوالي 12.4 مليار دينار أي بنسبة 51.54 ٪من صادرات الجزائر ، وللإشارة فهي أعلى قيمة صادرات للجزائر في ذلك العام .

بالرغم أننا نسمع ونقـــــرأ أن الجزائر كانت تتعامل تجاريا واقتصاديا وفي مجالات شتى مع الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الإحصائيات التي بين أيدينا تبين أن صادرات الجزائر نحو هذا البلد لم تكن بالكبيرة ولا واردات الجزائر منه بالكبيرة ، وربما يوعز ذلك إلى أن الاتحاد السوفيتي لا يحتـــــــــاج إلى المواد التي تصدرها الجزائر ، فالمواد التي تصدرها الجزائر كالنفط والغاز –وهاتين أكبر مادتين تصدرهما الجزائر– ، متوفرة عنده ، أم عن الجزائر فهي تحتاج من عنده الأسلحة فقط ، وهذا ربما ما يفسر قيمة الواردات الجزائرية من عند الاتحاد السوفيتي ، الذي يبعد عن الجزائر بكثير ...قُدرت قيمة الواردات الجزائرية من عند الاتحاد السوفيتي في سنة 1969م بحوالي 182 مليون دينار أي نسبة 3.65 ٪من واردات الجزائر ، فيما قدرت صادرات الجزائر نحو هذا البلد في سنة 1969 بحوالي 255 مليون دينار أي بنسبة 5.53 ٪، وقدرت في سنة 1978م بحوالي 1.35 ٪.

ومن الدول الأخرى التي كانت تتعامل معها الجزائر ، اليابان من القارة الآسيوية ، الدولة التي لم نكن نسمع أو نقر أنها تصدر أو تستورد من الجزائر في الستينات والسبعينـــات ، فلقد وصلت قيمة الواردات الجزائـــــرية من اليـــابـــان في سنة 1969م إلى56 مليون دينار ؛ أي بنسبة 01.12٪ ، وقدرت في سنة 1978م بحوالي 03 ملايير دينار ؛ أي بنسبة 8.98 ٪... ومن الـــــدول الأخرى التي كانت تتعـــــــامل معها الجزائر هنـــــــاك : الصين والبرازيل والأرجنتين وكندا وسويسرا وبولندا وألمانيا الديمقراطية وغيرها (1) .

●**الميزان التجاري** :

في البداية نقول : أن قيمة الصادرات والواردات الجزائر ما بين (1978-1963م) ، كـــانت ترتفع من سنة إلى أخرى ، ويوعز ذلك إلى ازدياد نسبة الاستهلاك بازدياد عدد السكان ، ودخول الجزائر في معترك التصنيع

(1) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجدولين 3-1 ، 3-2 حول الواردات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1981م والجدولين 4-1 ، 4-2 حول الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1979م ، المصدر نفسه ، ص 176 وص 182 .

ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية ... فلقد قدرت الصادرات الجزائرية في سنة 1978م بحوالي 24.2 مليار دينار ، وقدرت الواردات في نفس السنة بحوالي 34.2 مليار دينار ، فيما كانت الصادرات الجزائرية في سنة 1963م تقدر بحوالي 3.6 مليار دينار والواردات بحوالي 2.8 مليار دينار (1) .

أما عن الميـــــزان التجاري ، فلقد سجل ما بين (1978-1963م) ، 11 عجزا من أصل 15 سنة ؛ أي بنسبة 73.33 ٪، ولقد كانت أكبر سنوات العجز هي السنوات التالية : 1970م و1971م و1973م و1975م و1978م . وكانت السنة الأخيرة هي أكبر سنوات العجز ، حيث قدر العجز بحوالي 10.20 مليار دينار ، بينما كانت سنة 1976م أقلها عجزا حيث قدرت قيمة العجز بـ 22 مليون دينار جزائري . وكانت أحسن السنوات ربحا ، هي سنة 1974م ، حيث قدر الربح بحوالي 1.8 مليار دينار (2) .

بالرغم من المنجزات التي حققتها الجزائر طوال 16سنة ، ما بين (1978-1962م) ، وخاصة بعد 1965م ، في الميدان الاقتصادي ؛ في الهياكل الصناعيـــــة التي أنجزتها والإنتاج الفلاحي والصناعي وغيره ، إلا أنها كانت غير قادرة على تلبية حاجياتها الأساسية بل وتحقيق أمنها الغذائي ، عن طريق الإنتاج لوحده ، بل كانت تحقق حاجياتها وأمنها الغذائي عن طريق الاستيراد مع الإنتاج الذي تنتجه ، فهي كانت تستورد القمح والدقيق والحليب ومشتقاته ، وهذه هي الكارثة والمصيبة ، وكانت قيمة هذه المواد ومعها المواد التالية : السكر والسكريات والزيوت والدهون والقهوة والمواد الصيدلانية ، تمثل ما بين 10 و20٪من ورادات الجزائر بحسب إحصائيات السبعينات .

إن استيراد مثل المواد السابقة بالإضافة إلى تركيز الجزائر على الصناعة المصنعة والصناعة الثقيلـــــة التي كانت تلتهم الأمـــوال كما تلتهم النار الحطب ، أدى إلى عجـــــز في الميزان التجاري في11 سنة من أصل15 سنة ، ما بين (1963-1978م)، وليس هذا فقط وإنما كان العجز كبيرا ، وخاصة في سنة 1978م ، حيث وصل العجز إلى ما يزد عن 10 ملايير دينار ، وحتى عندما ركزت الجزائر على جانب الصناعة الثقيلة والصناعة المصنعة، فإنها كانت تستورد الآلات والمعـــدات وحتى المحروقات المكـــررة (3)، بالرغم أنها كانت تنتج وتعتمد على قطاع المحروقات ، والذي كان يمثل كل الاقتصـاد الجزائري ، دون مبالغة . فاقتصاد الجزائر المستقلة ، يمكننا وصفه ، بالاقتصاد الريعي ، والدليل على ذلك ، قيمة ونسبة المحروقات من قيمة ونسبة الصادرات ، فعلى سبيل المثال ،

---

(1) – يُنظر في حوصلة إحصائية [1962-2011م]، الفصل/10 : التجـــــــارة الخارجية ، الجدول 1-1 حول تطور الصـــــادرات والواردات من 1963الى 1966 ، ص 172 ، وينظر كذلك في الجدولين 3-1 ، 3-2 حول الواردات حسب المنـــاطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1981م ، والجدولين 4-1 ، 4-2 حول الصــــادرات حسب المناطق الجغرافية والبـــلدان الرئيسية من 1967 إلى 1979م ، المصدر نفسه ، ص 176 وص 182 .

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحات ، كما يمكن مراجعة الملحق رقم : 05 ، ص 319 من هذا العمل .

(3) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجدول 2-1 : صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1974م ، المصدر نفسه ، ص 172 .

قُدرت صادرات الجزائر في سنة 1967م بحوالي 3.5 مليار دينار ، منها حوالي 2.6 مليار دينار ، محروقات بمختلف أنواعها ؛ أي بحوالي 73.4٪ من صادرات الجزائر ، وفي سنة 1975م ، قدرت الصادرات بحوالي 23.7 مليار دينار ، منها حوالي 17.1 مليار دينار ، محروقات ؛ أي بحوالي 72.1٪، فيما قدرت الصادرات في سنة 1978 بحوالي 24.2 مليار دينار منها 22.3 مليار دينار؛ أي بنسبة 92.3 ٪ (1)

رابعا– المجتمع الجزائري ما بين (1962–1978م) :

أ–السكان :

أ1– تطور عدد السكان :

قُدر عدد سكان الجزائر في سنة 1966م بأكثـــر من 12 مليون نسمة ، وقدروا في سنة 1970م بحوالي 13مليون و300 ألف نسمة ، بينما وصلعددهم في منتصف السبعينات إلى حوالي 15 مليون و700 ألف نسمة، وقدر عــددهم في أواخر السبعينات وبالتحديد في سنة 1978م بحوالي 17 مليون و600 ألف نسمة (2).

من خلال ما سبق وبالتحديد من خلال سنوات السبعينات يتضح أن الجزائريين كانوا في كل عام يتزيدون بحوالي400 ألف نسمة ، أي بحوالي 03 ٪في كل عام (3). هذا ولقد قدرت الكثافة العامة في سنة 1966م بحوالي 05 ن/كلم^2 ، وقدرت في سنة 1977م بحوالي 07 ن/كلم^2 . ولكن هذه كثافة عامة لا تبين الكثافة الفعلية (الحقيقية) ، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى . ومن خلال إحصائيات 1966م ،يتضح أن المنطقة الشمالية وخاصة ، في المدن الكبرى كوهران والجزائر العاصمة وبومرداس وغيرها ،تعرف كثافة مرتفعة عن الكثافة العامة بكثير ، فعلى سبيل المثال في العاصمة ، قدرت الكثافة بأكثر من 3600 ن/كلم^2 ، وهي أكبر الكثافات السكانية في الجزائر . وقدرت الكثافـــــة في وهران بحوالي 200 ن/كلم^2 ، وقدرت الكثافـــــة في بومرداس بحوالي 176 ن/كلم^2 ، وقدرت في البليدة بحوالي 170 ن/كلم^2(4) .وإذا كانت المنطقة الشماليـــة تعرف كثافة

(1) – حوصلة إحصائية [1962-2011م]، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجداول : 2-1 ، 2-2 : صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1967 إلى 1982م ، ص 172 ، و5-1 ، 5-2 ، 5-3 : أهم المنتجات المصدرة من 1967-1982 ، ص 188 ، و6-1 ، 6-2 : أهم المنتجات المستـوردة من 1970-1982م ، المصدر نفسه ، ص 190 .

(2) – حوصلة إحصائية [1962-2011م]، الفصل/01 : الديموغرافيا ، الجدول 32 : تطور السكان الجزائريين المقيمــــــين تقديرات في منتصف السنة ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011]، ص 33 .

(3) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(4) – حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/01 : الديموغرافيا ، الجدول 58 : تطور الكثافة السكانية لمجموع المقيمين ... ، المصدر السابق ، ص 50 .

كبيرة فإن الجنــوب تنخفض فيها عن الكثافـــة العامة ، فضلا عن الكثافــة الفعليـــة للمنطقـة الشماليــة ، فمعظم السكان خلال الستينات والسبعينات ، كانوا يتركزون في المناطق الشمالية ، وخاصة في المدن الكبرى .

أ2- تركيب السكان :

تشير الإحصائيات أنه كان هناك تقارب كبير بين عدد الذكور والإناث في المجتمع الجزائري ، فمثلا في سنة 1966م كان عدد الجزائريين في الجزائر يقدرون بأكثر من 12 مليون و96 ألف نسمة ، منهم 06 ملايين و73 ألف من الذكور ، و06 ملايين و23 ألف من الإناث . أما في سنة 1975م ، فلقد قدر عدد الذكور بحوالي 07 ملايين و778 ألف ، أما الإناث فلقد قدروا بـ 07 ملايين و990 ألف [(1)] . هذا من ناحية الجنس أما من ناحية الأعمار ، فبحسب إحصائيات 1966م ، يتضح أن تركيب السكان من ناحية الأعمار يغلب فيه عدد الأطفال ونسبتهم على عدد ونسبة المراهقين والشباب والكهــول والشيوخ . فهم يمثلون 47٪من عدد السكان ؛ أي بأكثر من 05 ملايين و700 ألف ، من أصل حوالي 12 مليون ، ويحل الشباب في المرتبة الثانية ، حيث قُدر عددهم بقرابة 03 ملايين ، أي بحوالي 24٪ ، ويأتي الكهـــــول في المرتبـــة الثالثـــة ، بحوالي مليون و500 ألف ؛ أينسبة 12٪تقريبا ، ثم يأتي الشيوخ في المرتبة الأخيرة بنسبة 06 ٪وبحوالي 800 ألف [(2)] . فالمجتمع الجزائري كان مجتمعا فتيا خلال الستينات ، ويسقط هذا الكلام على عقد السبعينات .

ب-التعليم :

ب1- تطور عدد التلاميذ والطلبة :

وصل عدد التلاميذ (الابتدائي والمتوسط والثانوي) في الموسم الدراسي الأول للجزائر المستقلة (1962/1963م) إلى حوالي 828300 تلميذ ، فيما كان عدد طلاب الجامعة يقدرون بحوالي 2800 طالب ... كان تلاميذ مرحلة الابتدائي يمثلون الأغلبية بعدد 778 ألف ؛ أي بنسبة 93.93 ٪من التلاميذ ، وقدر عدد التلاميذ في الموسم الدراسي (1969/1970م) بحوالي 1972200 تلميذ بينما قدر عدد طلاب الجامعة بحوالي 13800 . ووصل عدد التلاميذ في الموسم الدراسي (1978/1979م) إلى 3821200 ، ووصل عدد طلاب التعليم العالي إلى 53800 طالب ... وإذا كانت عدد التلاميذ وعدد الطلاب يرتفع من عام إلى آخر فإن نسبة التمدرس كذلك كانت ترتفع من سنة دراسية إلى أخرى . فلقد وصلت نسبة التمدرس في السنـــة الدراسيـــة

(1) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/01 : الديموغرافيا ، الجدول 33 : توزيع السكان الجزائريين المقيمـــين حسب السنة والجنس ، تقديرات منتصف السنة ، المصدر نفسه ، ص 34 .

(2) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/01 : الديموغرافيا ، الجدول 34 : تطور السكان المقيمين في الجزائر حسب الجنس وفئات الأعمار (تعداد 1966م) ، المصدر نفسه ، ص 35 .

(1966/1965م) إلى 45.4 ٪ووصلت نسبة التمدرس في السنة الدراسية (1970/1969م) إلى 54 ٪، ووصلت النسبة في السنة الدراسية (1979/1978م) إلى 77.2 ٪(1) .

ب2– تخصصات مرحلة المتوسط والثانوي :

كان التلاميذ الذين يلتحقون بمرحلة المتوسط والثانوي ، يمكنهم أن يلتحقوا بالتعليم المتوسط التقني ، والتعلم المتوسط المهني ، بالإضافة إلى التعليم المتوسط العام . أما تلاميذ الثانوية فإن بإمكانهم الالتحاق بالتعليم الثانوي العام ، والتعليم الثانوي التقني . وتوضح الإحصائيات المتوفرة ، أن عدد لا بأس به قد التحق بالمجال التقني والمهني في مرحلة المتوسط ، والمجال التقني في مرحلة الثانوي ، ولكن يبقى تلاميذ مرحلة التعليم العام هم الأغلبية (2) .

ب3– تطور عدد المعلمين والأساتذة :

إذا كان عدد التلاميذ في تطور وخاصة تلاميذ مرحلة الابتدائي . فإن أساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي كانوا كذلك في ارتفاع . فلقد قدر عدد أساتذة التعليم الابتدائي في الموسم الدراسي الأول بحوالي 19908 أستاذ، وقدروا في الموسم الدراسي (1970/1969م) بحوالي 39819 ووصل عددهم في السنة الدراسية (1979/1978م) إلى 80853 . أما أساتذة المتوسط فلقد قُدروا في الموسم الدراسي الأول إلى 2488 ، وقُدر عددهم في الموسم الدراسي (1970/1969م) بـ 6387 ، ووصل عددهم في الموسم الدراسي (1979/1978م) إلى 23703 . هذا ولقد قدر عدد أساتذة التعليم الثانوي في الموسم الدراسي الأول بـ 1216، وقدروا في الموسم الدراسي (1970/1969م) بـ 3123 ووصل عددهم في الموسم الدراسي (1978/1978م) إلى 7932.وللإشارة وقبل ختام هذه الجزئية ، لقد كان ضمن أســـاتذة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ، أساتذة أجـــــانب ، ومن خلال الإحصائيات تبين أن عددهم أخذ في التراجع من سنة دراسية إلى أخرى ، مقارنة بالأساتذة الجزائريين وخاصة في مرحلة الابتدائي . قُدر عدد أساتذة التعليم الابتدائي من الأجانب في السنة الدراسية الأولى بحوالي 7212؛ أي بنسبـــة 36.23٪ من أساتذة التعليم الابتدائي ، وقدر عددهم في الموسم الدراسي (1970/1969م) بحوالي 4649 ؛ أي بنسبة 11.67٪ ، وكان عددهم في الموسم الدراسي (1979/1978م) 686 ؛ أي بنسبة 0.85 ٪. أما أساتذة التعليم المتوسط فلقد قُدر عددهم في الموسم الأول (1963/1962م) بحوالي 1251 ؛ أي بنسبة 50.28٪ من أساتذة المتوسط ، وقدر عددهم في الموسم الدراسي (1970/1969م) بـ 3326 ؛ أي بنسبة 52.07٪ ، وقدروا في الموسم الدراسي (1979/1978م) بحوالي 3488 ؛ أي بنسبة

(1) حوصلة إحصائية [2011-1962م]، الفصل/06 : التعليم ، الجداول 1-1 ، 1-2 ، 1-3 : التعليم –التلاميذ والطلبة المسجلون – من السنة الدراسية (1963/1962م) إلى السنة الدراسية (1987/1986م) ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، الجزائر ، 2011 ، ص 113 .

(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

14.71 ٪ . أما عدد أساتذة التعليم الثانوي فلقد قدروا في السنة الدراسية الأولى للجزائر المستقلة بحوالي 684؛ أي بنسبة 56.25 ٪، وقدروا في الموسم الدراسي (1970/1969م) بحوالي2093 ؛ أي بنسبة 67.02٪، ووصل عددهم في السنة الدراسية (1979/1978م) إلى 3796؛ أي بنسبة 47.86 ٪[(1)] .

ب4 - تطور عدد المدارس التربوية :

قدر عدد المدارس المفتوحة للتعليم الابتدائي في الموسم الدراسي الأول بحوالي 2263 مدرسة ، أما عدد مراكـز التعليم المتوسط فلقد قدرت بـ 364 مركزا ، أما عدد الثانويات فلقد قدرت بـ 39 مؤسسة منها 05 متقنات . وفي الموسم الدراسي (1970/1969م) قدر عدد مؤسسات التعليم الابتدائي بـ 5263 مؤسسة ، و205 مركز تعليم متوسط و67 ثانوية ، منها 07 متقنات . وفي الموسم الدراسي (1979/1978م) ، وصل عدد المدارس الابتدائية إلى 8652 ، بالإضافة إلى استعمال 50790 قاعة للتعليم الابتدائي ، أما مؤسسات التعليم المتوسط فلقد قدرت بحوالي 812 مؤسسة بالإضافة إلى 199 ملحقة . أما التعليم الثانوي فلقد قدر عدد مؤسسات التعليم الثانوي فلقد قدرت بـ 181 مؤسسة منها 22 متقنة [(2)].

بالرغم من هذه الإنجازات والتطور في عدد الأســـــاتذة إلا أن عدد التلاميذ في القسم الواحد كان يتراوح بين 40 و50 تلميذا في بعض المدارس ، على ما يذكر فرحات عباس ، أضف إلى ذلك أن الأستـــــــاذ أو المعلم كان مستواه متدينا ،هذا وذلك وعوامل وأمور أخرى جعلت مستوى التلاميذ متدنيا ، وكانت نتائجهم مخيبة للآمـال ، فعلى سبيل المثال : من بين 49332 مقبل على شهـادة السنة السـادسة في سنة (1976–1975م) ، نجح 20440 فقط ؛ أي بنسبة 44٪ ، بالرغم من سهولة الامتحانات . فعدد الناجحين كان يقـــل عاما بعد عام ، على ما يذكر فرحات عباس [(3)]. وربما ما يؤكـــــــد كلام فرحات عباس الإحصائيات التالية حول نسبة النجاح في شهادة البكالوريا : ففي سنة 1963م قُدر عدد الناجحـــــين في شهادة البكالوريا (العامة) بـ 1428 وبنسبة 45٪ ، وفي سنة 1964م قدر عدد النـاجحين بـ 1751 وبنسبة 35.43٪ ، وقـــدروا في سنة 1965م بـ 1763 وبنسبة 28.48٪ ، وقـــدروا في سنة 1966م وقـــدروا في سنة 1967م بحوالي 1682 وبنسبة 29.11 ٪ . أما في سنة 1968م فلقد قدرت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا (العامة والتقنية) بـ 2520وبنسبة 30.55٪ ، وقُدر عدد الناجحين في سنة 1976 بـ 6787 وبنسبة 22.18٪ وقدروا في السنة الموالية

(1) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/06 : التعليم ، الجدول 04 : تطور عدد المعلمين موزعين حسب الجنسية من السنة الدراسية (1963/1962م) إلى السنة الدراسية (2011/2010م) ، المصدر السابق ، ص 117 .

(2) – حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/06 : التعليم ، الجدول 08 : البنية التحتية من السنة الدراسية (1963/1962م) السنة الدراسية (2011/2010م) ، المصدر السابق ، ص 122 .

(3) – فرحات عباس : الاستقلال المصادر ... ، مصدر سابق ، ص 151 -152 .

بـ 9458 وبنسبة 23.18 ٪ ، ووصل عددهم في سنة 1979م إلى17197 وبنسبة 22.64٪(1) .

جـ- الصحة :

جـ1- تطور عدد المنشآت القاعدية الصحية :

قُدر عدد المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر في سنة 1974م بحوالي 2259 منشأة ، ووصل عددها سنة 1978م إلى 2427 منشأة ، وتمثلت هذه المنشآت الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية العيادات المتخصصة وقاعات العلاج ، ودور الولادة (2) .

جـ2- تطور عدد الكادر الطبي :

قُدر عدد الأطبـــــاء في الجزائر في سنة 1962م بحوالي 1279 ، منهم 937 طبيب أجنبي ؛ أي بنسبة 73.26٪ من عدد الأطبـــاء ، ووصل عددهم في سنة 1969م إلى 1698 ، منهم طبيب أجنبي ؛ أي بنسبة 69.44 ٪ من الأطباء ، وقدر عددهم في سنة 1974م بحوالي 2672 ، منهم 1247 من الأجانب ؛ أي بنسبة 46.67 ٪من الأطباء ؛ أي أنه في هذه السنة وما قبلها ارتفع عدد الأطباء الجزائريين عن الأجانب ...ووصل عدد الأطبـــاء في سنة 1978م إلى5363 طبيب ، منهم 3756 أطبـــــاء جزائريين ؛ أي بنسبة 70.03 ٪من الأطباء. وارتفاع عدد الأطباء من سنة إلى أخرى ، -وهذا هو الواضح من خلال الإحصائيات السابقة- ، أدى إلى انخفـــاض الضغط على الطبيب الواحد ، فإذا كان في سنة 1962م لكل طبيب 7835 نسمة ، فإن هذا العدد سينخفض في سنة 1974م ليصبح لكل طبيب 5675 نسمة ، وفي سنة 1978م أصبح لكي طبيب 3282 نسمة (3) .

وكان عدد جراحيّ الأسنان في سنة 1963م يقدر بـ151 جـــرّاح ، منهم 115 أجنبيو36 جزائريا ، وانخفض عدد جراحيّ الأسنان في سنة 1964م ليقدروا بـ 135 جـــرّاح ، وانخفضوا كذلك في سنة 1965م ليقدروا بـ 127 جراح ، وبعدها سيعرف عددهـــم ارتفاعا ليقـــدروا في سنة 1969م بـ 212 جراح منهم132 جزائريا ؛ أي بنسبة 62.26٪ من عدد أطباء الأسنان ، ووصل عددهم في سنة 1978م إلى 1137 منهم 1013 جزائري ؛ أي بنسبة 89.09٪ . وكان في السنوات الأولى من الاستقلال عدد السكان بالنسبة للطبيب

---

(1) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/06 : التعليم ، الجدول 14 : تطور نتائج البكـــالوريا للتعليم الثانوي العام والتقني [ما بين] (1963-2011م) ، مصدر سابق ، ص 130 .

(2) -حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/05 : الصحة ، الجدول 04 : المنشآت القاعدية الصحية من 1974 إلى 1980م، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] ، ص 111 .

(3) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/05 : الصحـــــة ، الجدول 01 : تطور عدد الأطباء وعدد السكان لكل طبيب من 1962 إلى 2010م ، المصدر السابق ، ص 108 .

الواحد مرتفعا على غرار سنة 1963م وسنة 1964م وسنة 1965م ، فكان يفوق في هذه السنوات ألف نسمة ويصل حتى إلى 90 ألف لكل طبيب أسنان ، ولكن منذ 1969م بدأ عدد السكان يتناقصون بالنسبة للطبيب الواحد ، فوصل عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد في سنة 1969 إلى 62692 ، ووصل عدد السكان للطبيب الواحد في سنة 1974م إلى 30696 نسمة ، وقدروا في سنة 1978م بـ 15479للطبيب الواحد (1) .

ج3- تطور عدد الصيادلة :

وصل عدد الصيادلة في سنة 1963م إلى 204 صيدلي منهم 194 صيدليا أجنبيا ؛ أي بنسبة 95.10 ٪ من الصيادلة ، وقدر عددهم في سنة 1964م بحوالي 266 صيدلي ، وأخذ عددهم في التراجع بعد ذلك عن الرقم السابق إلى أن يعود من جديد في سنة 1969م ليقدروا بحوالي 265 صيدلي . كان من بينهم 206 صيدلي جزائري ؛ أي بنسبة 77.74٪ من الصيادلة ، وقدر عددهم في سنة 1974م بحوالي 542 صيدليا منهم 441جزائري ، أي بنسبة 81.36٪من الصيادلة ، وقدر عددهم في سنة 1978م بحوالي 1047 منهم 958 جزائري أي بنسبة 91.50٪ من الصيادلة . ولقد أدى هذا الارتفاع في عدد الصيادلة إلى انخفاض عدد السكان بالنسبة للصيدلي الواحد ، فإذا كان في الستينات لكل صيدلي حوالي 50 ألف نسمة ، فإن عدد السكان للصيدلي الواحد أصبح في سنة 1978م حوالي 16 ألف نسمة (2) .

بالرغم أن القيادة الحاكمة أنشئت العديد من الصيدليات ، كما أنشأت الصيدلية المركزية لتوفير الأدوية والمعدات التي تحتاج إليها المستشفيات والمستوصفات والصيدليات (3) ، إلا أن السوق الوطنية للأدوية في الجزائر اعتمدت منذ الاستقلال على الاستيراد (4) .

صحيح أن الدولة سعت لبناء العديد من المنشآت الصحية ، وتحسين الخدمة الصحية وتوفير الطب المجاني إلا أن الصور السوداء كانت موجودة في هذه الخدمة ، فهاهو فرحات عباس يخبرنا نقلا عن جريدة المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية في تقرير لها ، في عدد من شهر ديسمبر 1977م ، قائلا : "[لقد كان] مستشفى تيارت ...يفتقر تماما إلى الماء وكان الموظفون والممرضات هم من يجلبون في الدلاء الماء الضروري للمرضى ومصالح المستشفى

(1) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/05 : الصحة ، الجدول 03 : تطور عدد جراحي الأسنان وعدد السكان لكل جراح أسنان من 1963 إلى 2010م ، المصدر السابق ، ص 110 .

(2) - حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/05 : الصحة ، الجدول 02 : تطور عدد الصيـــادلة وعدد السكان لكل صيدلي من 1963 إلى 2010م ، المصدر السابق ، ص 109 .

(3) – فرحات عباس : المصدر السابق ، ص 158 .

(4) – خيرة لعوسي : كتاب جديد للخبير الاقتصادي محمد جمعي في صالون الكتاب ، تشريح عميق لسوق الدواء منذ الاستقلال ، جريدة الخبر ، السنة/26 ، العدد/8311 ، 2016/10/26 ، ص 17 .

المختلفة . وتستعمل فيها أحوض الحمـام كخزانات لتخـزين الماء" . ويعلق على هذا الخبر قائلا : "وهذه فضيحة كبرى وعـــودة إلى التخلف" [1] . ويعلق كذلك على قاعدة الطب المجاني قائلا : "هذه القاعدة الغوغائيـة والمكلفة [...] قرار جديد غير مدروس ولا يحمل أي حل حقيقي للمشاكل المطروحة ومكلف للدولة . بالفعل الفكرة كريمة ونافعة للمجتمع لكننا في هذا الميدان لا نحتاج إلى الكـرم بل نحتاج إلى تقديم رعاية طبية للمرضى وفي أفضل الظروف الممكنة" ، ويواصل في فقرة أخرى : "الطب المجاني مشروط بثلاثة عوامل : المريض والطبيب والمستشفى . على المريــض أن يكــون منضبطا . فلا يجب عليه أن يأتي إلى قاعات العلاج لمرض وهمــي يزيد من الضغط عليها ويأخذ الأدويــــة دون أن يستعملها . إننا نلاحظ هذه الظاهـرة في "مستشفى باشا" وغيره من المستشفيات الوطنيــــــة الكبيرة والصغيرة" [2] .

د- السكن :

لقد أمرت القيادة الحاكمة ببناء العديد من المساكن ما بين (1978-1962م) . فقبل 1974م ، قدرت عدد المساكن المسجلة ، يعني المبرمج إنجازها بـ 47042 مسكن . قدرت عدد المساكن الموزعة قبل 1974م ، بحوالي 36441 مسكن ؛ أي بنسبة 77.46 ٪من المساكن المسجلة ، بينما قدرت عدد المساكن التي هي في طور الإنجاز بحوالي 9408 مسكن ؛ أي بنسبة 20٪من المساكن المسجلة ، وقدرت عدد المساكن التي لم ينطلق إنجازها من بحوالي 1193 مسكن ؛ أي بنسبة 2.54٪ . أما بعد 1974م وما بين السنة الأخيرة وسنة 1978م، فلقد كان من المقرر انجاز 147589 مسكن ، أُنجز وسلم منها حوالي 13893 مسكن ؛ أي بنسبة 9.41٪ من المساكن المقررة ، فيما قدرت عدد المساكن التي في طور الإنجاز قد قدرت بحوالي 100750 مسكن ؛ أي بنسبة 68.26٪ ، فيما قدرت المساكن التي لم ينطلق في إنجازها بحوالي 32946 مسكن ؛ أي بنسبة 22.32٪[3] .

من خلال ما سبق يتضح أن المساكن المنجزة قبل 1974م ، كانت أكبر من المساكن المنجزة بعد 1974م في آجالها المحددة ، من حيث عدد المساكن المبرمجة في كل برنامج ، بالرغم أن البرنامج الثاني كان أكبر بكثير من البرنامج الأول فلقد قدرت في الأول بحوالي 36441 ، أما في الثاني فلقد قدرت بحوالي 13893.هذا ولقد قدر عدد المساكن المبرمجة قبل 1974م بـ 47042 مسكن ، بينما قدرت بعد 1974م بـ 147589 مسكن .

هـ – التشغيل :

قُدرت نسبة البطالة في سنة 1966م بحوالي 32.9 ٪ ، وقُدرت بعد حوالي 10 سنوات أي في سنة 1977م

(1) – فرحات عباس : غدا سيطلع النهار ، ترجمة : حسين لبراش ، دار الجزائر للكتب ، الجزائر ، 2012 ، ص 58 -59 .
(2) – فرحات عباس : الاستقلال المصادر ... ، مصدر سابق ، ص 157 .
(3) – عبد العـــالي دبلة : الدولــة الجزائريـــة الحديثـــة ، الطبعة/01 ، دار الفجر ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص 118 .

بحوالي 23.38٪ . وبحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا دائما ، فلقد قُدر عدد السكان المشتغلين في سنة1977م بحوالي 2336971 ، أما عدد السكان النشطين فهم يقدرون بحوالي 3049952[1] .

يشتغل أغلب السكان المشتغلين في قطاع الفلاحة بحوالي 692160 ، أي بنسبة 29.62 ٪، ثم يأتي بعدهم الذين يشتغلون في قطاع الخدمـــــــات (الإدارة والخدمات الأخرى) بحوالي 498003 أي بنسبة 21.31 ٪من المشتغلين ، وبعدها يأتي الذين يشتغلون في قطاع الصناعة بمختلف أنواعها ، بحوالي 401462 وبنسبة 17.18٪، ثم يليهم الذي يشتغلون في ميدان البناء والأشغال العمومية ، والذين قدروا بحوالي 345816 وبنسبة 14.80٪، ثم يليهم المشتغلين في قطاع التجارة والمقدرين بحوالي 183580 وبنسبة 07.85 ٪، ثم يأتي بعدهم المشتغلين في قطاع النقل والمواصلات والمقدرين بحوالي 132420 وبنسبة 05.67 ٪.

حوالي 44.3 ٪من عمال الفلاحــة هم فقط من يتقاضــون أجورهـــم (أو لهم أجر) ، وحوالي 97.7 ٪من عمال الصناعـــة يتقاضون أجورهم ، ويتقاضى 92.6 ٪من عمال البناء والأشغال العموميـــة أجورهـــم ، ويتلقى76.6٪من عمــــال النقل والمواصلات أجورا ، ولـحوالي 83 ٪ من عمال الخدمات أجورا ، ولحوالي 36٪من عمال التجارة أجورا [2] . أما بقية العمال من عمال المجالات السابقــة الذي قدمناهم ؛ فهم إما أحرارا أو موسميين .

بالرغم أن الدولة حاولت تلبية المطالب الاجتماعية ، من سكن وصحة وتعليم وتشغيل وغيرها ، إلا أنها كانت غير كافية ، فالشعب الجزائر الذي عاني كثيرا في الجانب الاجتماعي زمن الاستعمـــار ، ما كان أن يعاني مرة أخرى ، زمن الاستقلال تحت سلطة وطنية ، في هذا الجانب أو في جوانب أخرى . وربما يوعز ذلك إلى أن القيادة الحاكمة لم تلْ أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي منذ أن فجرت الثورة الصناعية في الجزائر [3]، فلقد خصصت في مخططاتها التي أعلنتها منذ سنة 1967م وحتى سنة 1977م أكبر القيم المالية لمجال الصناعة ، وخاصة الصناعــة المصنعــــة .

---

(1) –حوصلة إحصائية [2011-1962م] ، الفصل/02 : التشغيل ، الجدول 28 : تطور نسبة البطالة ، ص 69 ، والجدول 02 : السكان النشيطون للأسر العادية في التعداد العام للسكن والسكان 1977م ، حسب الحالة الفردية ، والجدول 03 : توزيع السكان المشتغلون حسب فرع النشاط الاقتصادي –التعداد العام للسكان والسكن 1977م- ، المصدر نفسه ، ص 52 .

(1) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(2) – عبد العالي دبلة : المرجع السابق ، ص 118 .

الفصل التاسع - الإعلام والثقـــافة في الجـــــــزائر ما بين (1962-1978م) :

- أولا- وسائل الإعلام المكتوبة :
- ثانيا- الإذاعة والتلفيزيون :
- ثالثا- السينـــــــــــــــــما :
- رابعا- المســــــــــــــــرح :
- خامسا- المتاحف والآثار :
- سادسا- الهوية الوطنية ودوائر الانتماء :
- سابعا- اللغة العربية والتعريب :

أولا– وسائل الإعلام المكتوبة :

تُعد الصحف والمجلات والكتب من أبرز وسائل الإعلام المكتوبة ، وهي تعلم الجماهير وتثقفهم وتوعيهم وكذلك ترفههم وتفهمهم .

أ–الصحف :

بعد استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية ، عملت القيادة الحـــــاكمة في الجزائر على تأميم واحتكار جميع وسائل الإعلام وتوجيه هذه الأخيرة لنشر الأخبار وإعلام الناس وتوعية الجمـــــــاهير وشرح الأحداث من خلال المنظور الاشتراكي (1) ، في نفس الوقت عملت على توجيهها لخدمة النظـــــام كعادة كـــــل دولة تتبع نظام الحزب الواحد والنظام الاشتراكي .

صحيح أن القيادة الحاكمة عملت منذ الاستقلال على احتكار وسائل الإعلام ، ولكن بقت بعض جرائد مستعمر الأمس تصدر في الجزائر وتوزع بالجزائر ، على غرار"لاديباش دو كونستنتين" و"أورون ريبابلكان" و"إكسبراس" ، وليس هذا فقط ، وإنما بقت بعض جرائده تصدر في فرنسا وتوزع في الجزائر على غرار "فرانس سوار" (2) . ولكي تعزز الدولة سيطرتها على هذا القطاع عملت على خلق وإنشاء مجموعة من الصحف ، كجريدة "الشعب" الناطقة بالفرنسية ، والتي صدر عددها الأول في 19 سبتمبر 1962م ، ثم صدرت يومية الشعب الناطقة باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962م ، وبعد هذا صدرت يوميتان جهويتان ، الأولى في وهران باسم "لاريبابيليك" بتاريخ مارس 1963م ، والثانية باسم "النصر" بقسنطينة بتاريخ سبتمبر 1963م ، وكليهما ناطقتان باللغة الفرنسية . وبعد الانقلاب على أحمد بن بلة تم دمج جريدة الشعب الناطقة بالفرنسية مع جريدة "ألجي ريبابليكان" ، والتي كان يسيرها جزائريون ، لتصبح صحيفة واحدة ، سميت بجريدة "المجاهد" ، وهي ناطقة باللغة الفرنسية (3) .

إن خلق هذه الصحف في ذلك الوقت ، يعد مجهود كبير من طرف القيادة الحاكمة "إذ ليس من السهل إصدار أربع يوميات ، نظرا لقلة الكفاءات البشرية ، [فمعظم] الكفـــــاءات الموجودة ، كانت كفـــــاءات سياسية ، فضلت النشاط السيـــــاسي على النشـــــاط الصحفي" ، والنشـــــاط السيـــــاسي يختلف عن النشاط الصحفي (4) .

(1) – سفيان لوصيف : السياسة الثقافية في الجزائر ، الايدولوجيا والممارسة ، الطبعة/01 ، بيروت ، لبنان ، 2014 ، ص 324 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 330 -331 .
(3) – زهير إحدادن : مدخل لعلوم الإعلام والاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص 97 .
(4) - المرجع نفسه ، ص 96 -97 .

يورد وزير الإعلام والثقـــافة في عهد الهواري بومدين ما بين (1977-1970م) ، أحمد طالب الإبراهيمي ، في مذكراته ، أنه عندما تولى الوزارة منذ 1970م ، كانت توجد في الجزائر "أربع يوميات وأسبوعية واحدة ، تابعة لوزارة الإعلام والثقافة ، واحدة منها فقط باللغة الوطنية ، وهي صحيفة الشعب ، والتي كانت تصدر بالعاصمة ، أما بقية الجرائد فهي باللغة الفرنسية ، [على غرار] المجاهد في العاصمة ، والجمهورية بوهران والنصر في قسنطينة ، وكذلك أسبوعية باللغة الفرنسية ، هي "الجزائر الأحداث" ، وظهرت أسبوعيتان أخريان ، تحت إشراف الحزب ، [وهما]: المجاهد باللغة العربية والثورة الإفريقية باللغة الفرنسية . وبالإضافة إلى هذه الصحف كانت هناك صحف أخرى تابعة إلى المنظمات الجماهيرية ، [نذكر منها] : [صحيفة] الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، [صحيفة] الاتحـــاد الوطني للنســـاء الجزائريات ، و[صحيفة] الاتحـــاد الوطني للطلبـــة الجزائريين ، و[صحيفة] الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين" (1) .

لم تبقى يومية الشعب وأسبوعية المجاهد ، هما فقط الناطقتان باللغة العربية ، ففي سنة 1972م ، تم تعريب يومية النصر ، وفي سنة 1976م ، تم تعريب يومية الجمهورية بقرار من مجلس الثورة والحكومة . هذا ويذكر أحمد طالب الإبراهيمي ، أنه خلال توليه لوزارة الإعلام والثقافة ، تم تحويل جريد الشعب الناطقة باللغة العربية ، وجريدة المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية ، إلى يوميتين وطنيتين حقيقتين لهما إشعاع دولي ، كما حرص على أن تكون جميع وسائل الإعلام ، ومن بينها المكتوبة أدوات لتكوين القراء ورفع مستواهم الثقافي . وهكذا ظهرت صفحات ثقافية في مختلف العناوين ، بل وملاحق ثقافية في بعض الأحيان ، مثلما هو الحال مع صحيفة الشعب والمجاهد ، انطلاقا من عام 1972م ، وفضلا عن ذلك بادرت صحيفة الشعب بإصدار صفحات باللغة العربية المشكولة من أجل تيسير تعلم العربية (2) ؛ وذلك بسبب الانتشار الواسع للغة الفرنسية بين المثقين وغير المثقفين ، نتيجة للتعليم الفرنسي والبيئة المفرنسة التي أجبرت الجزائريين على تعلم الفرنسية .

ب– المجلات :

أصدرت الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من المجلات ، والتي كان من أبرزها : مجلة "الجيش" ، باللغتين ، العربية والفرنسية (3) ، منذ سنة 1964م (4) ، ولقد كانت تصدر تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني ، ومجلة "الثقافة" منذ 1971م ، ومجلة "ألوان" منذ 1972م ، واللتان كانتا تصدرهما وزارة الإعلام والثقافة (5) ، بالإضافة

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجزء /02 ، هاجس البناء ... ، مصدر سابق ، ص 137 .
(2) – المصدر نفسه ، ص 137 -138 .
(3) – المصدر نفسه ، ص 137 .
(4) – يمكن التأكد من ذلك عند مراجعة غلاف مجلة الجيش التي مازال تصدرها إلى اليوم وزارة الدفاع الوطني .
(5) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 152 .

إلى مجلة "الأصالة" التي بدأت تصدر منذ 1971م ، تحت إشراف وزارة الأوقاف (1) .

اختصت مجلة الجيش الشهرية بتغطية كل ما يتعلق بالجيش الوطني الشعبي . أما مجلة الثقافة فلقد كانت تصدر مرة في كل شهرين ، ولقد كانت موجهة للمثقفين ؛ لأن مواضيعها تتعلق بالأدب والفكر والتاريخ وغيرها . أما مجلـــة ألوان ، فهي مجلـــة فكاهيـــة تعالج المشاكل اليوميـــة بقالب فكاهي ، وبالتالي فهي تعمل على إضحـــــاك الناس (2) . أما مجلة الأصالة فيقول عنها الباحث محمد الأمين بلغيت : "لقد كان محتوى مجلة الأصالة في مجمله يطرح مجموعة كبيرة من المفاهيم السياسية والثقافية ،كالأصالة ، المعاصرة ، الوطنية ، التعريب ، نظام الحكم العادل ، الاشتراكية في إطار مبادئ العدل الإسلامي ، التاريخ الوطني من نشأة الدولة الجزائرية منذ آلاف السنين وحركة المقاومة الشعبية في العصر الحديث ، الصراع الحضاري ، حركة التنصير ومخاطرها على هوية الأمة ، الامبريالية العالمية ، الصهيونية ، الصراع بين الشرق والغرب ، دور الجزائر ومكانتها الدولية" (3).

ج –الكتب :

لقد كان توزيع الكتب في عهد الاستعماري ، منحصرا في المدن الكبرى ، وبالتالي فهو يقصد بالدرجة الأولى المعمرين ، ولقد استمر ذلك حتى بعد الاستقلال ، رغم ازدياد عدد السكان من جهة وانتشار التعليم في القرى الصغيرة والريف من جهة أخرى (4) . ويورد أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته أن الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع ، والتي أنشئت في سنة 1967م (5) ، كانت قبل 1970م تنشر حوالي 50 عنوانا في كل سنة ، ولكن بعد هذه السنة وخـــاصة بعد السنة الدولية للكتاب ، والتي أعلنت منذ 1972م ارتفع الرقم ليصبح 100 عنوان في كـل سنة ، ويذكر أنه منذ توليه وزارة الإعلام والثقافة وحتى خروجه منها ، طبع حوالي 500 عنوان في مختلف الأنواع ، ويعلق على هذا الرقم قائلا : "وقد يبدو هذا الرقم ضئيلا بالقياس إلى إنتاج البلدان الأخرى ، لكنه إيجابي إذا قُورن بالسنوات السالفة ... وحتى السنوات اللاحقة" ، ويورد كذلك أنه نتيجة لمجموعة من الإجراءات كتسوية

(1) – "[لقد كانت] أول مطبوعة لوزارة الأوقاف منذ الاستقلال ، مجلة المعرفة ، والتي صدرت من ماي 1963م إلى صيف 1965م ، وصدر منها 20 عددا ، ثم أصدرت الوزارة بعد انقلاب 19 جوان 1965م ، مجلة القبس من مارس 1966م إلى صيف 1970م ، صدر منها 03 أعداد بمعـــدل مجلد في السنـــــة ، وبمجيء الأستاذ مولود قاسم [نايت بلقاسم] في سنة 1971م ، أسس مجلة الأصالـــــة . ولقد صدرت من ما بين مارس 1971 إلى غاية نوفمبر 1981م ، وبعدها تحولت هذه المجلة إلى مجلة الرسالة . محمد الأمين بلغيث : تاريخ الجزائر المعاصر ، دراسات ووثائق ، الطبعة/01 ، دار البلاغ ، الجزائر ، ودار ابن كثير ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، هامش الصفحة 266 .

(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 137-138 ، وص 153 .

(3) – محمد الأمين بلغيث : المرجع السابق ، ص 271 .

(4) – زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 103 .

(5) – بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 83 .

أربـــاح المؤلفين ورفعها ، وإصدار قانون الملكية الفكرية في سنة 1972م ، بلغ توزيع الكتاب في سنة 1976م إلى 05 ملايين نسخة بعد أن كانت حوالي 700 ألف نسخة في سنة 1965م" (1) .

لقد أعلنت الجزائر منذ 1970م مجموعة من سلاسل الكتب للنشر ، وكانت تلك السلاسل كالتالي(2) :

- "سلسلة ملفات وثائقية" ، ونشر تحت هذا العنوان عدد "من المطبوعات المخصصة لتزويد أولئك الذين يهتمون بمختلف جوانب تشييد الجزائر الجديدة بالمعلومات الضرورية ، وخاصة الإحصائيات" .
- "سلسلة ملامح عن الجـــزائر" ، ونشـــر تحت هذا العنوان "قوائـــم وصفيـــة مخصصـــة للتعريـف بالجزائر : نصوصها الأساسية ، قوانينها ، إنجازاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .
- "سلسلة فن وثقافة" ، ونشر تحت هذا العنوان "حوالي 20 كتابا تتضمن قوائم وصفية هامة للآثار التاريخية ، والمتاحف ، والمساجد ، والحلي ، وكذلك عن المدن التاريخية ، وعن بعض الشخصيات التاريخية ، مثل الأمير عبد القادر" .
- "سلسلة كتب فنية" ، مخصصة للرسامين التشكيليين الجزائريين ، ولقد صدر منها كتاب حول محمد راسم وكتاب آخر عن "إيتان نصر الدين" .
- "سلسة كتب فنية" ، مخصصة لأمهات الكتب في الأدب العربي مع رسوم تزينية ، ولقد صدر منها كتاب كليلة ودمنة فقط .

وبالإضافة إلى السلاسل السابقة ، فلقد أصدرت الوزارة مجموعة من الكتب التاريخية ، وهي في الأصل دراسات لمتخصصين وباحثين في التاريخ ، على غرار أبو حمو موس [الزياني] للباحث عبد الحميد حاجيات ، ودور كتامة في الخلافة الفاطمية للباحث موسى لقبال ، بالإضافة إلى مؤلفات المؤرخ أبو القـــاسم سعد الله حول العهد التركي ، وتحقيق الباحث رابح بونار لمؤلف الغبريني ، عنوان الدراية . كما نشرت روايات لروائيين مثل طاهر وطار وعبد الحميد بن هدوقة باللغة العربية ورشيد بوجدرة ورشيد ميموني باللغة الفرنسية . كما نشرت لشعراء أمثال الأخضر السائحي وصالح خرفي ، وباحثين أمثال عبد الله شريط وعبد الحميد مزيان وحنفي بن عيسى وعبد المالك مرتاض ، وبالإضافة إلى هذا وذاك فلقد نشرت دراسات حول الأدب الشعبي ، كالشعر الشعبي الجزائري لأحمد الطاهر ، ودراسة حول الشاعر مصطفى بن إبراهيم لعبد القادر عزة ، وغيرها من الدراسات (3) .

وبالرغم من هذا الإنتاج في اللغة العربية ، فإنه لم يستطع أن يزاحم الإنتاج باللغة الفرنسية ، وأن الإنتاج باللغة

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 151 -152 .
(2) – المصدر نفسه ، ص 148-149 .
(3) – المصدر نفسه ، ص 155 ، وص150 وص 153 .

الفرنسية حول الجزائر لم يتوقف ، سواء داخل الجزائر أو خـــــارجها ، فمن أصل 1800 كتاب نُشروا ما بين (1962-1973م) حول الجزائر أو ما له علاقة بالجزائر ، بلغت حصة الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع 555 فقط من بينها 268 باللغة الفرنسية و287 باللغة العربية ، أما البقية فلقد نشرت خارج الجزائر ؛ أي حوالي 1245 كتاب نشرت خارج الجزائر وكلها باللغة الفرنسية ؛ وهذا بسبب الرقابة الشديدة على كل ما يكتب ، أضف إلى ذلك وجود البيروقراطية ؛ إذ تنتظر المخطوطات عدة سنوات في الأدراج أحيانا ، من دون حتى أن يخبر المؤلف بمصير المخطوط على ما يذكر بنجامين ستورا [1] . ولكن هذا الأمر خف أو نقول أنه انتهى منذ أن تولى أحمد طالب الإبراهيمي الوزارة في 1970م ، وربما ما يؤكد هذا ما أورده في مذكراته ، حيث قال : "وحرصا مني على ألا أترك المخطوطات تعاني وطأة التأخر ، شاركت شخصيا في أشغال لجنة القراءة بالشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، وخلال السنوات (1970-1977م) لم أكتف بقراءة أكثر من 100 مخطوط على الأقل باللغتين، بل إني حررت عن كل واحد منها مذكرة مفصلة مخصصة للجنة القـــراءة ، إما من أجل التوصية بالنشر المباشر بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة أو بنشر المخطوط بعد أن يكون المؤلف قد راجع جزء من نصه الذي بدا لي أسلوبه ضعيف أو محتواه محل نظر ، وإما ، [التوصية بعدم النشر ، وهذا عندما يكون المخطوط في غير المستوى ، وهذا نادرا ما يحصل]" [2] . وهذه الشهادة الأخيرة للوزير أحمد طالب الإبراهيمي ، تجعلنا ، نتأكد مما وصل إليه بنجامين ستورا ، فيما يخص رقابة الدولة على الكتاب قبل صدوره ، وحتى بعد صدوره ؛ فربما يظهر للسلطة أن الكتاب غير مؤثر ، إذ به يحدث زوبعة بين أوساط المتلقين .

لم تكن الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع ، هي المؤسسة الوحيدة التي تعمل على الطبع والنشر والتوزيع، وإنما أسست مؤسسات أخرى على غرار هيئة النشر الجامعي (ديوان المطبوعات الجامعية) ، والذي تأسس في سنة 1976م ، والتي كانت تحت إشراف وزارة التعليم العالي ، ولقد عملت هذه المؤسسة على تزويد الجامعة بالكتب الوجيزة والمحاضـــرات والكتب الأساسية ، وفي نفس الوقت تأمين نشر بعض أعمال البحث . وفي سنة 1975م ، شيد مجمع صناعي ضخم للنشر والتصوير في "رغاية" بالقرب من مدينة الجزائر ، دخل حيز الخدمة في عام 1978م ، ويستطيع نظريا إنتاج 12 مليون مجلد سنويا [3] . هذا ولم يتوقف المشرفين على قطاع الإعلام والثقافة عند هذا ، بل فلقد عكفوا على إيجاد نقاط للبيع في جميع التراب الوطني لتوزيع الكتاب وبيعه ، كما عملوا على بناء العديد من المكتبات العمومية منذ الاستقلال داخل البلديات وغير البلديات . ولقد تحصلت الجزائر في سنة 1976م على 400 مكتبـــة ، موزعة على البلديات ومقار الدوائر والولايات [4] . أما المكتبة الوطنيـــــــــة

(1) – بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 83 .
(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 150 .
(3) – بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 83 .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 156 .

فلقد وصل عدد كتبها في سنة 1978م إلى حوالي 900 ألف كتاب من بينها 20 ألف كتبا باللغة العربية (1) .

ثانيا– الإذاعة والتلفيزيون :

تعد الإذاعة ، وسيلة إعلاميـــة سمعية ، أما التلفيزيون فهو وسيلة إعلام سمعية–بصرية ، وكما كانت القيادة الحاكمة قد احتكـــــرت وسائل الإعلام المكتوبـــة منذ الاستقلال ووجهتها لخدمتها ، فإنها عملت نفس الشيء بعد تأميم الإذاعة والتلفيزيون . ففي 28 أكتوبر 1962م ، عملت الجزائر على تأميم هذا القطاع ، ووضعته في أوت من سنة 1963م تحت إشراف وزارة الإعلام ، واعتبرتها مؤسسة عمومية تتكون من المحطة المركزية بالجزائر والمحطتين الجهويتين في كل من وهران وقسنطينة (2) .

يذكر أحمد طالب الإبراهيمي ، وزير الإعلام والثقافة ، أنه لم يكن للجزائر غداة الاستقلال أجهزة ومعدات في هذا القطاع ، فهي ورثت منشآت ومعدات محدودة "لا تستطيع تلبية حاجيات بلد مستقل لا من حيث تشغيلها ولا من حيث مداها" (3) . فلقد كان نطاق شبكة الإرسال الإذاعية سنة 1962م ، لا يتجاوز ضواحي المدن الكبرى التي توجد بها محطات الإرسال ، والأمر نفسه مع التلفيزيون ، الذي لا يتعدى نطاق تغطيته مشاهدي ضواحي العاصمة خلال سنة 1962م (4) .

لقد بدأ يظهر اهتمام السلطات الجزائرية بتوسيع شبكات الراديو والتلفيزيون منذ 1966م ، وكان الراديو الجزائري قبل هذا التاريخ لا يُسمع إلا بصفة ضعيفة على الموجة المتوسطة في شمال البلاد فقط ، فانصب الاهتمام في البداية على توسيع شبكة الراديو فأنشأت في سنة 1966م محطتين جديتين للإرسال ، الأولى بعين البيضاء قرب قسنطينة والثانية بالقرب من وهران ، وكانت هاتان المحطتان ترسلان (تذيعان) على الموجة المتوسطة بقوة 500 كيلو واط ، وضعّفت هذه الموجة في سنة 1968م فصارت 600 كيلو واط ، فأصبح الراديو يسمع في جميع مناطق شمال البلاد بصفة مُرضية ، وأنشأت في سنة 1970م محطة على الموجة الطويلة قوتها 1000 كيلو واط ، ومحطة أقوى بـ "بوشاوي" على الموجة القصيرة المجهزة بأجهزة الإرسال تتفاوت قوتها من 05 إلى 100 كيلو واط ،

(1) – يعود تاريخ المكتبة الوطنية إلى زمن بداية الفترة الاستعمارية ، بتاريخ 13 أكتوبر 1835م ، ولقد تعرضت إلى الحرق من طرف الجيش السري قبيل الاستقلال ، والتي تشكلت لها لجنة دولية برئاسة وزير التربية في ديسمبر من سنة 1962م ، لإعادة اعمارها . راجع سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 368 وص389 وص391 . وتحصلت المكتبة في سنة 1970م على قانونها الأساسي ، الذي زودها بشخصية مدنية وباستقلالية مالية . ولقد كان من صلاحيتها مسألة تطبيق إجراءات الإيداع القانوني ونشر ببليوغرافيا وطنية ونشر النصوص التي تعالج التراث . أحمد طالب الإبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 156 .

(2) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 336 -337 .

(3) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ن ص 141 .

(4) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 337 .

وكنتيجة لهذه الجهود ، أصبح الراديـــو الجزائري يُسمع في جميع التراب الوطني ، ففي سنة 1978م كان 98 ٪ من التراب الوطني يسمع فيها الراديو في النهار و100 ٪ من التراب الوطني يسمع فيها الراديو ليلا (1) .

لقد أصبح الراديو يُسمع في كامل التراب الوطني بعد إنجاز 05 محطات صحراوية أوتوماتيكية في غرداية والمنيعة وعين صالح وعين أميناس والأغواط وبشار ، ويورد أحمد طالب الإبراهيمي أنه بعد هذه الإنجازات وصل قوة البث الإذاعي في نهاية 1975م ما بين 1500 و2000 كيلو واط . وقاربت حظيرة الإذاعة في سنة 1975م إلى 03 ملايين جهاز بعد أن كانت في سنة 1962م تقدر بحوالي 600 ألف جهاز (2) . ولقد حصل هذا التطور في عدد الأجهزة ، بعد السياسة التي اتبعتها الجزائر ، والتي تتمثل في استيراد هذه الأجهزة مع تحديد سعرها ، أضف إلى ذلك أن الجزائر عملت على إنتاجها في الجزائر كذلك ، فتوسيع محطات الإرســـال لا يعني سماع الإذاعة ، وإنما يتحقق سماع الإذاعة بتوفر الأجهزة ومحطات الإرسال (3) .

أما شبكة التلفزيون فلم تكن قبل 1970م ، تغطي كامل التراب الوطني ، وخاصة المناطق الجنوبية والمناطق البعيدة عن المدن الكبرى ، ولكن بعد 1970م عمل وزير الإعلام والثقافة ، أحمد طالب الإبراهيمي ، على توسع شبكة التلفزيون ، وبحسب ما يورده لنا في مذكراته (4) ، فلقد مرت التوسعة بالمراحل التالية (5) :

- المرحلة الأولى : خلال سنة 1970 ، ولقد تم فيها توحيد شبكة التلفزيون في شمال البلاد ، وذلك بتنصيب "حزمات هرتزية" (ذبذبات) ، تنقل برامج التلفزيون بالأبيض والأسود .
- المرحلة الثانية : ما بين (1976-1975م) ، ولقد تم فيها توسيع شبكة التلفزيون نحو الجنوب عبر ثلاث محاور بإنشاء محطات بث نحو شرق البلاد في جبل متليلي (باتنة) وفي الوسط في جبل سيدي عقبة (آفلو) وبالغرب في جبل عنتر (مشرية) ، لتقوية إشارة البث أكثر ، وتم تنصيب محطات إعادة البث بالتعاون مع المجالس الشعبية البلدية ، بالإضافـــــة إلى تنصيب محطة بث أخرى قدرتها 10 كيلو واط في جبل الناظور . ويبدو أن المناطق الجنوبية المعزولة لم تصلها إشارة البث التلفزي إلا بعد توحيد الشبكة الوطنية للتلفزة ، وذلك بعد التعاون الذي حصل بين وزارة الإعلام والثقافة ووزارة البريد والمواصلات ، أثناء ضبط مشروع للنقل بواسطة القمر الصناعي ، بداءً من المحطة المركزية بـ "الأخضرية" (البويرة) مع 13 محطة فرعية وخاصة في كل من تمنراست وبشار وتندوف وأدارا وحاسي ومسعود وورقلة وغرداية ،

(1) – زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 107 .
(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 141 -142 .
(3) – زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 108 .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 146 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 146 ما بعدها ، وص 144 .

وكانت منطقة الساروة قد دشنت فيها محطة للبث الإذاعي والتلفزي في 29 أفريل من سنة 1973م .

قبل 1970م ، كان حجم البث التلفزي لا يتجاوز 05 ساعـــات في اليوم ، ولكنه وصل في سنة 1977م إلى 07 ساعات في اليوم . ركز البث التلفزي الاهتمام بالدرجة الأولى على البرمجة والإنتاج الوطني ، الذي انتقل من 20 ٪ قبل 1975م إلى حوالي 50 ٪ بعد 1975م ، وهذا الإنتاج يخص الأفلام الطويلة والمسلسلات والأفلام الدرامية والوثـــــائقية والمنوعات الموسيقية والحصص الريـــاضية والحصص ذات الطـــابع الثقافي والتربوي والمدرسي وغيرها . ويورد أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته الثانية أنه منذ أن تولى وزارة الإعلام والثقافة ، كان إعداد برامج التلفزة والإذاعة يستجيب لانشغالين اثنين وهما : تنمية الإنتاج الوطني والعمل على تطوير التعريب ، وفيما يخص النقطة الأخيرة ، فلقد كانت جميع الإنجازات تتم باللغة الوطنية ، وتتضمن حصصا مدرسية مخصصة لتعليم العربية والآداب والفلسفة والعلوم وحصصا منتظمة للأطفال وبرامج ثقافية خالصة ، كموائد مستديرة وأحاديث واستجوابات ومسابقات ، ولكن خلال النشرات أو الجريدة المصورة فلقد تم التركيز على الجـــــــانب السياسي والريـــــــاضي ، بالرغم أنـــه كـــان من المقـــرر التطـــرق للجانب السيـــاسي والاقتصادي والثقافي والريـــــاضي . وللإشـــارة ، الجزائر التي كانت تعمل بنظام البث باللونين ؛ الأبيض والأسود ، ستدخل منذ 02 ماي 1973م في تجربة البث بالألـــــوان . وهذا ولقد بلغ عدد أجهـــــــزة التلفيزيون في سنة 1977م إلى حوالي مليون جهاز [1] ، بينما كان عددهم في سنة 1968م حوالي 70 ألف جهاز ، وحوالي 200 ألف في سنة 1971م [2] .

يقيّم فرحات عباس عمل وسائل الإعلام ، وخاصة الصحف والإذاعة والتلفزة ، قائلا : "أما بالنسبة إلى الإعلام ... فإنه ينبغي أن يكون موضوعيـا وصادقـا ، حتى يكون إعلاما حقيقيا في خدمة الشعوب" . ويواصل في فقرة أخرى قائلا : "عندنا لا شيء من هذا القبيل . قال ماركس : "الدين أفيون الشعوب" . لقد أخطأ ولم يصب ، فلو عرف "الحزب الواحد" [في الجزائر] لغير رأيه . إن أسوأ "أفيون" هو ما يبثه الحزب الواحد ، ليل نهار من خلال صحافته وإذاعته وتلفـازه . شيء يثير الاشمئزاز حقا . إنه تسميم للعقول وتجهيل للناس في عقر دارهم"، وبعد ذلك يعبر بمرارة قائلا : "تمنينا لو أننا كنا لا نسمع ولا نعرف القراءة . فهل من الممكن أن يبلغ لاوعي الحكام هذا الحد من المغالطات ؟ . أطلق الجزائريون ممن يعرفون التمييز بين الأشياء على يومية "المجاهد" اسم صحيفة "كل شيء على ما يرام"" [3] . فكل ما يعارض القيادة الحاكمــــــة ويؤثر عليها لا ينشر ، أو يعدل أو يحذف مما كُتب قبل أن ينشر ، ويؤكـــد هذا الكلام أبو القاسم سعد الله في مذكراتـــه ، قائلا : "لم [أكن]

(1) – المصدر نفسه ، ص 142 -145 .

(2) – زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 108 .

(3) – فرحات عباس : غدا سيطلع النهار ، مصدر سابق ، ص 67 -68 .

مهتما بالسياسة كعادتي كممارسة داخل جماعات أو تنظيمات ، ولكنني كنت ألاحظ ما يجري وكنت أحب الخير لبلادي وكان يعز عليّ أن يعبث بمصيرها العابثون سواء المندسين الخارجين أو من الفــاعلين من الداخل . وكنت في محاضراتي الجامعية والعامة أدعو إلى حرية النقد وعدم التصديق التلقائي لما يقال . وكثيرا ما عبرت في مقالاتي عن الخطر الذي بات يهدد الثورة ، وكان كلامي يُعدل أو يُحذف من صاحب الجريدة أو المجلة –وكانت ذات صوت واحد– خشية متابعته ، وهو نفسه كان موجودا على رأس المؤسسة للثقة فيه" (1) .

طوال المرحلة الممتدة من 1962م إلى 1978م كان الإعلام الجزائري غير مستقل ، فكل ما يخدم الحكومة والقيادة الحاكمة من أفكار ومواقف يجب أن ينشر ، وكل ما يمس بها فيجب أن لا ينشر ... والصحفي المتزلف يكون مدللا والمشاكس مآله الطرد (2) ، هذا إن وجد صحافيون مشاكسون في المؤسسات الإعلامية . ففي المرحلة الممتدة ما بين (1978-1962م) ، وحتى إلى سنة 1988م ، تنص كل النصوص الأيدلوجية والقانونية على أن الصحفي مناضل يدافع عن التوجهات الكبرى للنظــــــام السياسي والوحدة الأيدلوجية مرددا وشارحا لخطابها ، خاضعا إداريا لرئيس التحرير والمدير (3) .

ثالثا– الســـــــــينما :

تُعد السينما وسيلة إعلام سمعية–بصرية ، تثقف وتوعي وتعلم وتفهم وترفه الجماهير . ويعود تاريخ السينما في الجزائر إلى أيــــــــام الثورة التحريرية ، وهي من الفنون الجديدة التي عرفتها الجزائر . ولقد تم إنتاج أولى الأفلام الجزائرية في زمنها ، تناولت أوضاع المجتمع الجزائري في جو الاحتلال الفرنسي . وفي سنة 1957م تكونت خلية للإنتاج السينــــــــمائي لخدمة الثورة التحريرية دعائيا ، تضم كل من جمال شاندرلي ومحمد لخضر حامينا وأحمد راشدي . أما الانطلاقة الفعلية للأفلام السينمائية المطولة ، فتعود إلى زمن الاستقلال مع الفيلم التاريخي ، "الليل يخاف من الشمس" لمصطفى بديع ، و"ريح الأوراس" لمحمد لخضر حامينا ، في سنة 1966م ، و"تحيا يا ديدو" لمحمد زينات في سنة 1971م . فبعد الاستقلال توجهت أنظار المنتجين السينمائيين نحو تناول المشاكل الاجتماعية التي يعانيها المجتمع الجزائري ، في أفلامهم (4) ، بعد أن كانوا زمن الثورة التحريرية ، مركزين على خدمة الثورة دعائيا ، كما أسلفنا .

غداة الاستقلال اتخذ قرار من طرف القيــادة الحاكمـــة بتأميم قاعات العرض وقنوات التوزيع ، وذلك لإبعاد

(1) – أبو القاسم سعد الله : حياتي ، مذكرات الدكتور أبو القاسم سعد الله ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2015 ، ص 369 .

(2) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 239 وما بعدها .

(3) – بوجمعة غشير : دعــــــــائم التغيير ، أحداث 05 أكتـــــوبر 1988م ، جريدة الخبر ، السنة/26 ، العدد/8290 ، 2016/10/05 ، ص 21 .

(4) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 370 .

الاحتكار الأجنبي . كما عملت على خلق وإنشاء أجهزة في هذا الميدان لكي تتمكن من كسر الاحتكار الأجنبي والتحكم في هذا القطاع المهم ، والعمل على ترقيته وتنظيمه . فتم تأسيس ديوان الأحداث المصورة في سنة 1963م ، ثم بعد هذا الأخير ظهر المركز الوطني للسينما الجزائرية في سنة 1964م ، ثم أسس بعده الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينمائية في سنة 1967م . والذي اضطلع بالإضافة إلى رعـــــاية وترقية وتنظيم وتوزيع الفيلم الجزائري ، بنشر الفيلم خارج الوطن (1) .

لقد أُنتج ما بين (1975-1965م) حوالي 101 فيلما ، من بينها 09 أفلام مشتـــركة بين الجزائر وشريك آخر ، ومن بين هذه الأفلام 75 فيلما وثائقيـــا ، و26 فيلما عاديـــا . حصلت الجزائر بأحــــــد هذه الأفلام على الجائزة الذهبية في مهرجـــــان "كان" الدولي في طبعتـــه 75 ، وكان ذلك الفيلم بعنوان : "وقائع سنين الجمر" (2) . ومن أبرز الأفلام الجزائرية المنتجة خلال عقد الستينات منذ الاستقلال ، فنذكر : "ريح الأوراس" و"حسن طيرو" لمحمد لخضر حامينا، و"الطريق" للسليم رياضي ، و"الأفيون والعصا" لأحمد راشدي (3) . أما عن أبرز الأفلام المنجزة خلال عقد السبعينات ، فنذكر : "دورية نحو الشرق" لعمار العسكري ، "الفدائيون" لموسى حداد ، "الغاضبون" لأمين حداد ، و"الغولة" لمصطفى كاتب و"البيروقراطيون" لمحمد حلمي ، "عطلة المفتش الطاهر" لموسى حداد ، "الحريق" لمصطفى بديع ، "وقائع سنين الجمر" لمحمد لخضر حامينا ، "ريح الجنوب" لسليم رياض ، "عمر قتلاتو" لمرزاق علواش ، "نوبة نساء شنوة" لآسيا جبار ، "المستأصلون" لأمين مرباح ، "حواجز" لأحمد لعلام ، "الانتحار" لمصطفى بديع ، "تجار الأحلام" لمحمد إيفستان وغيرها (4) . وبالإضافة إلى هذه الأفلام المنتجة ، يذكـــر وزير الإعلام والثقافة في عهد الهواري بومدين ما بين (1977-1970م) ، أحمد طالب الإبراهيمي في مذكراته أنه زود المتحف الوطني للسينما ؛ أي "السينـماتيك" بتحف السينـــما العالمية : الأمريكية والفرنسيـــة والسوفيتيـــة والإيطاليـــة والمصريـــة واليابانيـــة ، وذلك بهدف النهوض بثقافة عشّـــاق السينما عندنا في الجزائر . هذا ولقد قيّم الإعلام والثقافة سابق الذكر ، دور السينما في الجزائر المستقلة ، قائلا : "[لقد] لعبت [السينما] دورا لا يُستهان به في رفع المستوى الثقافي للمواطنين وفي تعبئتهم الأيدلوجية" (5) .

رابعا–المســـــرح :

المسرح من وسائل الإعلام المباشرة ، ويمكن للمسرحية أن تتلفز أو أن تذاع ، ولكنها في الأصل وسيلة إعلام

---

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 168 ، كما يمكن العودة إلى مؤلف "جهود السنوات العشر [1975-1965م]" ، مصدر سابق ، ص 255 - 256 .
(2) جهود السنوات العشر [1975-1965م] ، ص 256 .
(3) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 168 .
(4) – المصدر نفسه ، ص 568 -567 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 167-169 .

مباشـرة ، تثقــف الجمــاهير وتوعيهــم وترفههــم وتضحكهــم وتسليهــم وتفهمهــم . المســـرح في الجزائر على عكس السينـــما فيها ؛ فللمسرح تقاليـــده ورواده منذ العهـــد الاستعمـــــاري ، كعلالو ورشيد قسنطيني ومحيي الدين بشتارزي وغيرهم [1] .

بعد الاستقلال ومنذ 1963م ، تولى مصطفى كـــاتب ، منصب مدير المسرح الوطني الجزائري [2] ، ولقد عرف ممثلا ومخرجا ومسرحيا [3] . وقبل 1970م كان المسرح الوطني بالعاصمة ، هو المسرح الاحترافي الوحيد ، أما بقية المسارح فهي مسارح للهواة ، تتواجد هنا وهناك في الجزائر . ولأجل النهوض بالمسرح وجعله احترافيا عملت وزارة الإعلام والثقافة على بناء مسارح جهوية في كل من قسنطينة ووهران وعنابة . وبالرغم من نقص المسارح الاحترافية ، فانه كان للجزائر مجموعة من المؤلفــــين والممثلـــــين المعتبرين ، على غرار عبد الرحمن كاكي وعبد القادر علولة وعبد الحليم رايس وأحمد أقومي وعلال المحب وطه العامري وعز الدين مجوبي ومحمد قطاف وكاتب ياسين وغيرهم [4] .

أنتج المسرح الوطني بالعاصمة عدة مسرحيات ، نذكـــر منها : "باب الفتوح" ، "بوحدبة" ، "سلاك الحاصلين" ، "العاقرة" ، "دائرة الطبـــاشير القوقازية" ، "بني كلبون" ، "قف آه يا حسان" ، "هي قالت وأنا قلت" . أما عن أبرز ما أنتجه المسرح الجهوي بوهران فنذكر : "الجفوة" ، "حمام ربي" ، "الخبزة" ، "حوت يأكل حوت" ، "القراب والصالحين" ، "الأمخاخ" ، "الحساب التالف" ، "الرهان" ، "النحلة" . أما المسرح الجهوي بعنابة فلقد أنتج : "بوعلام زيد القدام" ، "يوم الجمعة خرجوا لريام" وغيرها من المسرحيات [5] .

كما قيم وزير الإعلام والثقافة السابق أحمد طالب الإبراهيمي السينما ، فإنه كذلك قيّم المسرح ، حينما كتب في مذكراتـــه ما يلي : "ينبغي الاعتراف [...] بأن المســـرح الاحترافي لم يؤد مهمة على أكمل وجه [فضلا عن المسرح الهاوي] ؛ بمعنى أنه لم يتمكن من أن يكون أداة لنشر التوعية السياسية بين الجماهير" . وربما يفسر ذلك بعدم تقديم المسرح لنصوص ومواهب قوية ، تفرض نفسها [6] ، بالإضافة إلى ذلك ضعف الدعم المادي لهذا القطاع من طرف الدولة ، مقارنة بغيره من القطاعات في مجال الثقافة والإعلام [7] ، كما يمكن أن نضيف عدم ترسخ ثقافة المسرح واهتمام الجزائريين به . وبالتالي فان المسرح لم يتمكن من منافسة السينما والكتاب

---

(1) - أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر نفسه ، ص 158 .
(2) – المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
(3) - سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 377 .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 158-159 .
(5) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 378 -379 .
(6) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر نفسه ، ص 160 .
(7) - زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 110 .

من أجل لفت نظر السلطات العمومية إليه [1] . ويورد الباحث زهير أن عدد المتفرجـــين على المســـــرح قدروا في سنة 1977م بحوالي 31011 ، بينما كانوا في سنة 1964م يقدرون بحوالي 214515 متفرج [2] .

خامسا–المتاحف والآثــــــار :

منذ الاستقلال وخاصة بعد 1965م ، أخذت الدولة تهتم بالتراث الثقـــافي في الجزائر [3] ، ولقد تُرجم ذلك على أرض الواقـــع لما أنشئت في سنة 1965م مصلحـــة للحفاظ على التراث التاريخي بوزارة التربيـــة الوطنية . وفي سنة 1967م ، صادقت الحكومة على قانون يحمي المواقع الأثرية ، كما حافظت على المراكز الأرشيفية والمتاحف التي خلفها المستعمر الفرنسي على غرار المتحف الوطني للفنون الجميلة ، الذي استرجعت له في سنة 1969م مجموعة من اللوحات والرسومات التي نقلتها فرنسا قبيل الاستقلال إليها ، وذلك بعد مفاوضات بين الطرفين ، الجزائري والفرنسي ، ولقد قدرت بـ 156 لوحة و136 رسما [4] . وليس هذا فقط ، وإنما عملت الدولة على إنشاء مجموعة من المتاحف ومراكز للأرشيف على مستوى التراب الوطني ، على غرار المتحف الوطني للمجاهد ، والذي قرر إنشاؤه بمقتضى الأمر رقم 72/66 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972م ، والذي لم يدشن إلا في سنة 1982م برياض الفتح في الجزائر العاصمة [5] . والذي تنقسم قاعة عرضه اليوم إلى جناح للمقاومة الشعبية وجناح للحركة الوطنية ، وجناح للثورة التحريرية [6] . وكانت قد حددت له المهام التالية [7] :

- "جمع الوثائق والشهادات والأشياء والأعمال المرتبطة بفترة ثورة التحرير الوطني" .
- "حفظ وترميم كل ما يجمعه المتحف وفق المقاييس المعمول بها في هذا المجال" .
- "جمع المراجع وتبادل المعلومات العلمية والتقنية مع الهيئات المتخصصة ، الوطنية والأجنبية" .
- "نشر المعلومات عن طريق المطبوعات والمجلات والكتيبات والمراشد ووسائل الإسناد السمعية البصرية".
- "انجاز برامج التنشيط العلمي والتقني والمشاركة فيها بواسطة المعارض والملتقيات والندوات" .

وبالإضافة إلى المتحف الوطني للمجاهد ، هناك المركز الوطني للأرشيف الوطني ، والذي أنشئ منذ سنة 1974م ، والذي يحفظ مجموعة من الوثائق عن العهد العثماني للجزائر ، ويحفظ وثائق عن مرحلة الاستعمـــــار

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 160 .
(2) – زهير إحدادن : المرجع نفسه ، ص 110 .
(3) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 397 ، بتصرف .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 173-175 .
(5) – يُنظر في الرابط الالكتروني التالي من موقع وزارة المجاهدين الجزائرية :
- www.m-moudjhdine.dz/centres-muse.html .
(6) – يُنظر في الرابط الالكتروني التالي من موقع المتحف الوطني للمجاهد :
- www.musennat-moudjhid.dz.pages/sp-spi.htm .
(7) – يُنظر في الرابط الالكتروني السابق من موقع وزارة المجاهدين الجزائرية .

الفرنسي ومرحلة الحركة الوطنية ووثائق عن الثورة التحريرية ووثائق الاستقلال [1] . كما نضيف لمركز الأرشيف الوطني ، ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي الذي أنشئ في سنة 1971م ، والذي كلف بوقاية المواقع والآثـــــار الفنية التي تضمنها هذا المتحف ، والذي يعد "أحد أعظـــم المتاحـــف الطبيعية في العالم" ، والذي تضـافرت فيه الطبيعية مع جهود الإنسان [2] . وبشكل عام فلقد وصلت عدد المتحف في الجزائر في سنة 1975م إلى 30 متحفا ، خصصت للتعريف بالآثار والتاريخ والفنون الجميلة والتقاليد الشعبية [3] . ومن الجهود التي قـــامت بها الدولة للحفـــاظ على التراث الجزائري ، خلق ورشة لدراسة وترميم وادي ميزاب في سنة 1970م ، ولقد تمثلت مهـــــامها في وقـــاية مدن ميزاب الخمس ، وذلك عن طريق دراسة رخص البناء لكي لا تمس بذلك التراث [4] . كما وضعت في سنة 1975م هيئة مكلفة بإصلاح الحي العتيق بالقصبة في العـــــاصمة ومواقع أثرية أخرى في تيبازة وجميلة وتيمقاد [5] . كما أطلقت مشاريع لترميم قصر الداي بالعاصمة وقصر الباي بقسنطينة وبناء نصب تذكاري تمجيدا للأمير عبد القادر [6] .

بعد الاستقلال ، وخاصة بعد 1965م ، أعطيت الأولوية لدراسة وتقييم البحث عن الآثار الإسلامية ، بعد أن كان الاستعماريون مركزين دراساتهم قبل 1962م على الآثار الرومانية ، ولكن هذا لا يعني إغفال وإهمال آثار الفترة القديمة والليبية والبربرية وغيرها . ونتيجة لهذا تمكن باحثون جزائريون من بعث قصر المنار ومنبر من القرن 12م في قلعة بني حماد بالمسيلة ، وفي ميلة مكنت الأبحاث الكتابة عن جامع في العهد العثماني ، أما في تلمسان فلقد سمحت الأبحاث بإبراز معالم أحد أقدم الجوامع في الجزائر ، وفي تيديس مكنت دراسة هياكل المعمار الإسلامي من بعث سلسلة من الأبنية ، وفي سيدي عقبة وهنين ، أدت عمليات السبر إلى إعطاء نتائج مهمة فيما يخص معرفة تاريخ هذه المواقع الأثرية [7] . كما أطلقت حملات في أبحاث في مدرج تبسة ومدافن تيديس وتيبازة بالقرب من باتنة وصومعة الخروب ، ولقد قام بهذه الحملات طاقم شاب ومتحمس ونزيه من الباحثين الجزائريين المتخصصين ، يمثلون النواة الأولى لعلماء الآثار في الجزائر ، ومن أبرزهم : منير بوشنافي وفاطمة خضرا ، وعبد الرحمن خليفة ، وسعيد دحماني وغيرهم [8] .

---

(1) – وهيبة غرارمي : نظم المعلومات التوثيقية بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 175-180 .
(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 173 .
(3) – جهود السنوات العشر [1975-1965م] ، مصدر سابق ، ص 257 .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 173 .
(5) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 398 .
(6) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 174 . وينظر كذلك في : جهود السنوات العشر ، ص 258 .
(7) – جهود السنوات العشر ، ص 257 . وينظر كذلك في : أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 173.
(8) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 173 -174 .

سادسا–الـهُــوية الوطنية ودوائر الانتماء :

الهوية في اللغة بالضم ، وتعني "باطن الشيء الدال على حقيقته واتجاهاته" (1) . ويعرفها المفكر العربي ، عزمي بشارة :"الهوية كمفهوم فلسفي أو حتى في المنطق الشكلي تعني التساوي عكس الفرق والخلاف . وبالعربية هي من هو هو ، أي الشيء يساوي ذاته . ولكن المعنى ضاع في فكـــرة الانتماء لجماعة ، مع أن فكرة الانتماء لجماعة تحمل فكرة التساوي ، [تساوي] الأفراد المنتمين لهذه الجمـــاعة التي تجمعهم" (2) .

وعليه نقول أن الهوية : هي مجموعة من الخصائص والمميزات التاريخية والثقافية لجماعة معينة أو لمجتمع ما ، التي تجعله متميزا ومختلفا عن غيره من المجتمعات أو الجماعات . ومن أبرز هذه الخصائص والمميزات ، وهي مقومات أو مرتكزات أو عوامد الهوية : الدين ، اللغة ، العادات والتقاليـــد . والشعب الجزائري ترتكـــز هويتـــه على المقومـــات التالية : الإسلام ، العروبة ، الأمازيغية . ونقصد بالإسلام ؛ الدين والثقـــافة الإسلامية . ونقصد بالعروبة ؛ اللغة العربية والثقافة العربية . ونقصد بالأمازيغية ؛ اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في الجزائر ، والثقافة الأمازيغية . فمن كل هذا تتكون الهوية الوطنية الجزائرية .

لقد فصّلت مواثيق الثورة الجزائرية ، وخاصة المواثيق التي صدرت بعد 1962م في دوائر الانتماء للمجتمع الجزائري ، فلقد اعتبرته ينتمي إلى الوطن العربي والمغرب العربي ، وجزء لا يتجزأ منهما ، ولكنها تجاهلت الانتماء للعالم الإسلامي بالرغم أن هذه النصوص تعتبر أن الإسلام دين الدولة . كما تجاهلت هذه النصوص الانتماء الأمازيغي ، فهذا دستور 1963م لم يخض في ديباجته في هذا الأمر –وهي المخولة للخوض في هذا الأمر من أقسام الدستور– وإنما اكتفى في مادته الثانية ليقول : "[الجزائر] جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا" (3) . أما ميثاق الجزائر 1964م ، فلقد اعترف بأن الشعب الجزائري ، شعب عربي مسلم ، كما اعترف بالجذور الأمازيغية للجزائر (4) . ونفس الشيء بالنسبة للميثاق الوطني 1976م (5) . أما دستور 1976م ، فلقد أغفل هذا الأمر واكتفى بأن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية ، هي اللغة الرسمية للدولة (6) ، وهذا الأمر الأخير قالت بها جميع المواثيق الدولة والثورة .

يعتقد الباحث رابح لونيسي أنه في عهد أحمد بن بلة (1965–1962م) تم تكريس لهوية اصطناعيـــــة

(1) – علي بن هادية وآخرون : قاموس الطلاب ، مرجع سابق ، ص 1295 .
(2) – عزمي بشارة : في الثورة والقابلية للثورة ، مرجع سابق ، هامش الصفحة 04 .
(3) – المادة 02 من دستور 1963م ، مصدر سابق ، ص 46 .
(4) – ميثاق الجزائر 1964م ، مصدر سابق ، ص 09 -10 .
(5) – الميثاق الوطني 1976م ، مصدر سابق ، ص 23-27 .
(6) - المادة 03 من دستور 1976م ، مصدر سابق ، ص 1294 .

على حساب الهوية الواقعيـــة للمجتمع الجزائري وللجزائر ، فالهوية الجزائرية الواقعية كانت ذات ثلاث أبعاد ، وهي : البعد الأمازيغي ، البعد العربي والبعـــد الإسلامي . أما نظـــــام أحمد بن بلة فلقد تبني بعد واحدا فقط من الأبعاد الثلاثة السالفة ، وكان ذلك البعد ، هو البعد العربي أو العروبة ، وتجاهل الإسلام والأمازيغية . فبالرغم أن أحمد بن بلة لا ينفي أن للجزائر عمقا تاريخيا موجودا قبل الإسلام (البعد الأمازيغي) ... إلا أنه في نفس الوقت كان يتهم كل من تحدث عن البعد التاريخي الأمازيغي بالعمالة للاستعمار ، وتهديد الوحدة الوطنية ، ومارس نفس السياسة مع البعد الإسلامي ، فكان يتهم كل من يتحدث عنه ، بأنه يمثل الرجعية التي تستغل الإسلام لضرب الثورة الاشتراكية ، وهي نفس الفكرة الماركسية القائلة : "الدين أفيون الشعوب"" (1) .

لقد "دفع البعد الأمازيغي الثمن باهظا لدرجة أن لا يذكر مجرد الذكر ، في الوقت الذي يذكر فيه أبعادا أخرى مثل الإفريقية ، وكأن البعد التاريخي الأمازيغي لابد من محوه من ذاكرة الشعب الجزائري ؛ ففي تدريس التاريخ مثلا في المدرسة ، تم استبعاد الجزء المتعلق بفترة ما قبل الإسلام [...] كما حرفت كلمة بربر أي الأمازيغ إلى برابرة في بعض كتب التاريخ المدرسيـــة ، والهدف من ذلك كله ، تشويـــه صورتهم في ذهن الطفل الجزائري [...] كما استبعـــد البعد الإسلامي ، فتم تحويله إلى مجرد فلكلـــور ، يستخدم لإعطاء شرعية لاشتـــــراكية بن بلة في المساجد ، فكانت خطب الجمعة تصاغ في الوزارة" (2) .

وإذا كان أحمد بن بلة قد أهمل البعد الأمـــــازيغي والبعـــــد الإسلامي للهوية الجزائرية الحقيقية ، وجعلها ذات بعد واحد ، وعمل على ترسيخها عن طريق الخطب والمساجد والمدرسة وغيرها من المؤسسات ، فإن الهواري بومدين ركز على البعدين العربي والإسلامي وأهمل بدوره البعد الأمازيغي ، بالرغم أنه كان يقر كأحمد بن بلة بهذا البعد ، ولكنه همشه ولم يركز عليه ، وعمل كذلك على ترسيخ البعدين الآخرين ، عن طريق الخطب والمدرسة والمساجد وغيرها من المؤسسات (3) .

لقد اهتم الهواري بومدين كثيرا باللغة العربية ، والتي أخذت مكانتها في عهده (1978-1965م) ، في المجتمع وفي المدرسة وفي مختلف مؤسسات الدولة ، فلقد أصدر في سنة 1971م قرارا ، ينص على تعريب الإطارات واشترط ففي هؤلاء ، معرفة اللغة العـــــربية ، وقام بحملة لتعليم اللغة العربية في مختلف المؤسسات ، كما عمل على التعريب التدريجي للتعليم ، فلقد آمن بضرورة تحول اللغـــة العربيـــة إلى لغة العلم . كما عرب قطاع العدالة على يد بوعلام بن حمودة ، ثم الأحوال المدنية في الإدارة ، وكان يسعى لتعريب القطاعات الأخرى . أما رؤية الهواري بومدين للإسلام فكانت نظرة تقدمية إصلاحية ، فلقد عمد إلى الفكر الإسلامي التجديدي ، ولهذا منع

(1) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ، مرجع سابق ، ص 124 -125 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 126 .
(3) - المرجع نفسه ، ص 225 -226 ، بتصرف .

الزوايا من النشـاط ، وعمل على نشـر المفهوم الإصلاحي لعبد الحميد بن باديس الذي أخذ مكانـة كبيرة في المدرسة وتدريس التاريخ مقارنة بالآخرين [1] .

ليس من السهل الفصل في مسألة الهوية ، ولكننا نقول : إننا جميعا تاريخيا برير مستعربون ، عربنا الإسلام ؛ الذي جاء به الفاتحون العرب ، فأخذنا منهم دين الإسلام ولغتهم اللغة العربية ، ولكننا في الأصل كما أسلفنا بربر لابد أن لا ننسى وأن لا نتنكر لثقافتنا ولغتنا الأصليـة . أو بمعنى آخر أكثر وضوحا ، نحن بربر أُستعـربنا لما جاء الإسلام ، ولغتنا هي العربيـة مع اللغـة الأمازيغيـة ، اللغـة الأصليـة لنا ، وثقافتنا هي خليط بين الثقافـة العربيـة والثقافـة الإسلاميـة والثقافـة الأمازيغيـة ، أما ديننا فهو الإسلام ، فبهذا تتشكل وتتكون الهوية الجزائرية .

سابعا – اللغة العربية والتعريب :

أ–مقام اللغة العربية في مواثيق الثورة الجزائرية :

لقد اعتبرت مواثيق الثورة الجزائرية ، اللغة العربية ، هي اللغة الرسمية للدولة ، وخاصة مواثيق الاستقلال كدستور 1963م ودستور 1976م والميثاق الوطني 1976م . فها هـو دستور 1963م يعبر في مادته 03 قائلا : "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة ، تعمل الدولة على تعميم استعمال الرسمي" [2] ، وها هو دستور 1976م يقول في مادته 03 كذلك : "اللغة العربية ، هي اللغة الوطنية والرسمية ، تعمل الدولة على تعميم استعمالها في المجال الرسمي" [3] . واعتبر الميثاق الوطني 1976م اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري . ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها" [4] .

إن اللغة العربية بحسب المواثيق السابقة ليست اللغة الرسمية فقط ، وإنما هي عنصر أساسي للهوية الوطنية ، لذلك نصت جميع المواثيق السابقة على التعريب [5] ؛ لأن اللغة العربية هي أساس هوية الشعب الجزائري ، ولا زوال للشعب الجزائري إذا بقى متمسكا بلغته العربية ، وهذا الأمر أثبته الشعب الجزائري زمـن الاحتلال الفرنسي ، كما تعد ، إحدى أهم مظـاهر السيادة الوطنية الجزائرية [6] .

(1) – رابح لونيسي : المرجع نفسه ، ص 226-227 .
(2) – دستور 1963م ، مصدر سابق ، ص 83 .
(3) – دستور 1976م ، مصدر سابق ، ص 1294 .
(4) – الميثاق الوطني 1976م ، مصدر سابق ، ص 93 .
(5) – ينظر في الفصل الأول من هذه الدراسة ، ص 48-51 .
(6) – أحمد بن نعمان : مصير وحدة الجزائر بين أمانة الشهداء وخيانة الخفراء ؟! ، دار النعمان ، الجزائر ، 2014 ، ص 69 ، بتصرف .

ب– التعريب في التعليم :

ب1– تعريب في مرحلة التعليم الابتدائي :

في بداية السنة الدراسية الأولى للجزائر المستقلة (1963-1962م) ، اتخذت وزارة التربية الوطنية قرار بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بعدد 07 ساعات في الأسبوع لكل قسم ، ولتحقيق ذلك تم توظيف 3452 معلما للغة العربية . وكذلك تم تشكيل لجنة تربوية وطنية ، عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962م ، وحددت في هذا الاجتماع الاختيارات التربوية الوطنية الكبرى ، وكان من بين تلك الاختيارات ، التعريب ، بالإضافة إلى الجزأرة وديمقراطية التعليم وغيرها [1] .

وفي الموسم الدراسي الثاني للجزائر المستقلة (1964-1963م) ، تم تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا [2] بتوقيت 15 ساعة في الأسبوع ، يتلقى التلميذ كل المواد المبرمجة باللغة العربية ، أما السنوات الأخرى من التعليم الابتدائي فكان التعليم فيها يحتوي على 30 ساعة في الأسبوع منها 10 ساعـــات باللغة العربية ، ثم أصبح توقيت اللغة العربية فيها يتراوح ما بين 15 و20 ساعة في الأسبوع بحسب السنوات ، ماعدا الأقسام النهائية التي حافظت على 10 ساعات باللغة العربية و20 ساعة باللغة الفرنسية [3] . ولقد تقرر في نفس السنة تعريب مواد التربية الأخلاقية والدينية والتعليم المدني وكذا الأنشطة الثقافية ومادة التاريخ [4] .

وبعد ثلاثة سنوات من هذه العملية الكبرى ، تقرر تعريب السنة الثانية من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا [5] ؛ أي في السنة الدراسية (1968-1967م) ، تُدرس فيها كل المواد المبرمجـــة باللغة العربية ، وبتوقيت 20 ساعة في الأسبوع . وابتداء من السنة الموالية ؛ أي (1969-1968م) ، فلقد تقرر تدريس مادة الحساب لمدة 05 ساعات في الأسبوع باللغة الفرنسية ، وساعة وأربعين دقيقة باللغة العربيـــــة ، الشيء الذي أحدث ضجـــــة في الأوساط المعنية واختلالات تربوية في الأقسام ، فتُروجع عن هذا القرار الذي عد فاشلا . ولكن ففي السنة المقبلة ؛ أي سنة (1970-1969م) ، قرر تدريس مادة الحساب باللغة العربيـــة وحدها للسنة الثالثة . كما تم في نفس السنة 15 ساعة باللغة العربية بدلا من 10 ساعات في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي ، وتدريس 15 ساعة باللغة الفرنسية ، كما تم تعريب مادة لجغرافيا [6] .

(1) – الطاهر زرهوني : التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ، موفم للنشر ، [الجزائر ، 2012] ، ص 52 .
(2) – أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجزء/02 ، هاجس البناء ... ، مصدر سابق ، ص 46 .
(3) – الطاهر زرهوني : المرجع السابق ، ص 42 -43 .
(4) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 46 .
(5) – المصدر نفسه ، ص 46 -47 .
(6) - الطاهر زرهوني : المرجع السابق ، ص 44 -45 .

وبعد هذه المجهودات في ميدان التعريب نقول أنه تم ما بين (1970-1962م) ، تعريب السنة الأولى والثانية من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا ، لا تدرس فيهما أية لغة أجنبية . ومن السنة الثالثة إلى السنة السادسة ، كانت المواد الأدبية تدرس باللغة العربية والمواد العلمية تدرس باللغة الفرنسية ، ويتراوح توقيت المواد العربية ما بين 10 ساعات و15 ساعة في الأسبوع (1) .

لقد واصلت الجزائر عمليـــــة التعريب في هذه المرحلة التعليميـــة كما في المراحل الأخرى ، ففي السنـــــة الدراسيـــــة (1974-1973م) كانت السنة الأولى والثانيـــــة والثالثـــــة معربة بالكامل ، أما السنة الرابعـــــة والخامســـــــة والسادســـــة ، فلقد كان ثلث الأقسام فيهم معربـــــــة ، واللغة الفرنسية فيهم ، لغة أجنبية ، وثلثا الأقسام مزدوجة (2).

ب2 – التعريب في مرحلة التعليم المتوسط :

في مرحلة المتوسط مس التعريب فيها منذ الاستقلال ، المواد الأدبية التي كانت تدرس باللغة العربية من السنة الأولى من التعليم المتوسط إلى السنة الرابعة من التعليم المتوسط ، باستثناء مادة الجغرافيا التي كانت تدرس باللغة الفرنسية . أما المواد العلمية ، كانت تدرس باللغة الفرنسية ، وكان توقيت المواد المدرسية باللغة العربية يتراوح ما بين 08 و10 ساعات في الأسبوع . وبالإضافة إلى ما سبق فلقد كانت توجد 15 متوسطة معربة بالإضافـــــــة إلى العديد من الأقسام المعربة في المتوسطات المزدوجة (3) .

وفي السنة الدراسية (1974-1973م) ، عُرِّب ثلث الأقسام تعريبا كاملا في السنة الأولى والثانية والثالثـــــة من التعليم المتوسط ، بينما كانت السنة الرابعة تدرس فيها كل المواد باللغة العربية ، ما عدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافيا ، والتي كانت تدرس باللغة الفرنسية (4) .

وصلت نسبة التلاميذ المعربين في السنة الدراسية (1975-1974م) إلى حوالي 39 ٪ ، وبعدد 130006 ، من أصل 333007 . ووصل عدد التلاميذ المعربين في سنة 1978م في هذه المرحلة إلى 313120 من أصل 595498 ، أي بنسبة 52.6 ٪ من عدد التلاميذ مرحلة المتوسط . بينما كان عدد التلاميذ المعربين في السنة الدراسية (1968-1967م) يقدرون بحوالي 5941 من أصل 111532 تلميذ ؛ أي بنسبة 05 ٪ (5) .

(1) – الطاهر زرهوني : المرجع نفسه ، ص 46 .
(2) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 169 .
(3) – الطاهر زرهوني : المرجع نفسه ، ص 46 .
(4) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 170 .
(5) – المرجع نفسه ، ص165 ، وص 170 -171 .

ب3 – التعريب في مرحلة التعليم الثانوي :

منذ السنة الدراسية (1964-1963م) ، تم إنشـــاء تعليم ثانوي معرب على مستوى 05 ثانويات تم فتحها في ظروف صعبة نوعا ما ، في كل من : وهران بثانوية ابن باديس ، وقسنطينة بثانوية عباس لغرور المختلطة ، وباتنة بثانوية الثعالبية للبنات ، والجزائر العاصمة بثانوية ابن خلدون للذكـــور . فكانت هذه المؤسسات تحتوي على جميع الأقسام من السنة الأولى ثانوي إلى السنة النهائية التي تحضر لامتحان شهادة البكالوريا . وفي الفترة الممتدة ما بين (1966-1964م) تم تعريب التوقيت المخصص للغة العربية وتعريب التربية المدنية والأخلاقية والدينية وتدريس الفلسفة الإسلامية في الأقسام النهائية ، وذلك بهدف تقوية الشخصية الجزائرية وتوضيح الهوية الوطنية . كما تم منذ سنة 1969م زيادة توقيت اللغة العربية ، وكذلك اللغة الفرنسية في الشعب الأدبية ، كما تم توزيع توقيت الفلسفة على اللغة العربية بشكل دائم (1) .

قُدر عدد التلاميذ المعربين في مرحلة التعليم الثانوي في السنة الدراسيـــة (1968-1967م) بحوالي 509 من أصل 180924 ؛ أي بنسبة 2.6 ٪ . وقدر عدد التلاميذ المعربيـــن السنة الدراسية (1975-1974م) بحوالي 38641 من أصل 75797 ، أي بنسبة 50.7 ٪ . ووصـــل عددهـــم في سنة 1978م إلى 76819 من أصل 134427 ؛ أي بنسبة 57.6 ٪ (2) .

ب4 - التعريب في مرحلة التعليم العالي :

عند الاستقلال لم تكن في جامعة الجزائر وهي الجامعة الوحيدة في الجزائر ، سوى قسم الدراسات الاستشراقية معربا ، ثم أخذ التعريب يتطور في الجامعة ، فتم إنشاء معهد اللغة العربية في سنة 1964م وقسم معرب في مدرسة الصحافة سنة 1965م ، وقسم معرب للتاريخ في سنة 1966م (3) .

في 25 مارس 1971م ، صدر مرسوم ، ينص على إدخال اللغة العربية إلى التعليم العالي ، بتوقيت 03 ساعات في الأسبوع لجميع الطلبة ، وذلك بهدف جعل الطلبة في آخر المرحلة الجامعية ، قادرين على استعمال اللغة العربية ، كأداة في مهنته أو وظيفته ، وكان لهذا المرسوم دفع قوي في منح تخصصات باللغة العربية بكلية العلوم في جامعة الجزائر ، قصد تخريج دفعات معربة في المواد العلمية . وفي 25 أوت 1971م ، صدر مرسوم آخر نص على وجوب إتقان اللغة العربية للطلبة الذين حضروا شهاداتهم باللغة الأجنبية ، ولقد بدأ في تطبيق هذا المرسوم من الموسم الجامعي (1972-1971م) ، وفي هذا الموسم كذلك شرع في تعليم اللغة العربية للطلبة الجدد ،

(1) – الطاهر زرهوني : المرجع السابق ، ص 72 -73 .
(2) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 165 ، وص 171 -172 .
(3) – المرجع نفسه ، ص 173 .

حيث أُجبر الطلبة على متابعة دروسه بالعربية في مادة تخصصه بحوالي 300 ساعة موزعة في سنوات التكوين ، واتبعه قرار آخر نص على تعريب العلوم الدقيقة بالنسبة للذين يتوجهون كأساتذة إلى التعليم الثانوي (1) .

واصلت الجزائر التعريب في التعليم العالي ، حتى استطاعت في الموسم الجامعي (1973-1972م) ، توحيد قسم التاريخ بعد أن كان منقسما إلى قسمين ، معرب ومفرنس ، وجعلت اللغة العربية لغة التدريس فيه ، كما تم أيضا تعريب مادة الفلسفة ، وإلى غاية 1979م ، كانت تخصصات : علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التربية والعلوم السياسيـــة والعلوم الاقتصاديـــة والعلوم التجاريـــة والعلوم القانونيـــة ، تحتوي على قسم معرب وقسم مفرنس . أما غير هذه التخصصات فكانت كلها باللغة الفرنسية في الطب والفيزياء والكيمياء وغيرها (2) .

وصلت نسبة التعريب في صفوف الطلبة في الموسم الدراسي (1978-1977م) إلى حوالي 30 ٪ ، بينما كانت تقدر في السنة الدراسية (1975-1974م) تقدر بحوالي 22 ٪ ، وكانت قبل هذا في الموسم الجامعي (1971-1972م) تقدر بحوالي 08.3 ٪ (3) .

ج – التعريب في الإدارة :

منذ الاستقلال أُسندت المناصب الأساسية في دواليب الدولة ومناصب الحل والعقد إلى متعلمين باللغة الفرنسية . ففي عهديّ ، أحمد بن بلة والهواري بومدين ، كانت الدبلوماسية والداخليـة والاقتصـــــاد حكرا على المفرنسين ، وكان الأمر كذلك بالنسبة للحكومـــة باستثنـــاء وزير الشؤون الدينية ومؤسستي ، الحزب والجيش . لقد كانت الدولة تسيّر بالمفرنسين في غياب المعربين الذين كانوا يعانون التهميش المقصود والاضطهاد الممقوت . وحتى المدرسة التي تقرر تعريبها فإن العملية كانت مغشوشة في أساسها ؛ لأن الطواقم المسيرة كانت متفرنسة ، وأكثر من ذلك لا تخاطب التلاميذ إلا باللغـة الفرنسيـــة ، وتجبرهم على استعمالها . والمصالح الإداريـــة تسودها اللغة الفرنسية بما في ذلك الحالة المدنية التي أدت اللغة الفرنسية فيها إلى تشويه الألقاب والأسماء (4) .

ولقد سمح صدور الأمر رقم 68-92 المؤرخ في 26 أفريل 1968م ، القاضي بإجبارية معرفة اللغة العربية بالنسبة للموظفين (5) ، والذي تم تمديده وتأكيده في سنة 1971م (6) ، بدخول اللغـــة العربيـــة إلى بعض المصالح

(1) – سفيان لوصيف : المرجع نفسه ، ص 174-176 .
(2) – المرجع نفسه ، ص 176 .
(3) – المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
(4) – محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء/04 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2014 ، ص 110 -111 .
(5) – الأمر منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/36 ، 1968/05/03م ، ص 526 .
(6) – يمكن الاطلاع على الأمر رقم 71-01 المؤرخ في 10 جانفي 1971م ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/07 ، 1971/01/22 ، ص 123 .

الإدارية ، إلا أنه بقي دخولا محتشما ، إذا انحصر في وثائق الحالة المدنية وبعض القرارات والمعاملات (1) . وبالرغم من ذلك فلقد تم تعريب قطاع العدالة والأحوال الشخصية في الإدارة زمن الهواري بومدين (2) .

طوال المرحلة الممتدة ما بين (1978-1965م) ، يظهر أن بومدين كان من أكبر المتحمسين للتعريب ، وذلك بالنظر إلى خطبه ، فهو لم يكن يخطب أو يتكلم إلا بها ، بالرغم أنه كان يحسن الفرنسية ، ولكن الباحث محمد العربي الزبيري يهاجم الهواري بومدين والذين أعطاهم المسؤوليات قائلا : "إن [الهواري بومدين] ، كان يسند مناصب القيادة في دواليب الدولة على اختلاف أنواعها وعلى جميع المستويات ، إلى أنصاف المتعلمين باللغة الفرنسية ، الذين كانت الإدارة الكولونيالية قد أعدتهم للقيام بأشغال بسيطة لا تتعدى رئاسة مكتب أو رئاسة مصلحة في غالب الأحيان ؟ . يفعل ذلك وهو يدرك جيدا أن بعض حملة الليسانس من خريجي جامعات المشرق العربي يقبعون في المكاتب من دون أدنى وظيفة أو يقومون بأشغال هامشية لا علاقة لها بتكوينهم الجامعي" (3) .

د – التعريب في الإعلام :

لقد سيطرت اللغة الفرنسية على لغة الإعلام في الجزائر منذ الاستقلال ، فخلال السنوات الأولى من الاستقلال ، كانت هناك صحيفة وحيدة ناطقة باللغة العربية ، وهي جريدة الشعب ، التي صدر العدد الأول منها في 11 ديسمبر 1962م (4) . وكانت التلفزة الوطنية تبث معظم برامجها باللغة الفرنسية ، أما مدة بث البرامج باللغة العربية ، فكانت قصيرة . أما على مستوى الإذاعة ، فلقد كانت هناك ثلاثة قنوات إذاعية ، اثنتين منهما تذيعان برامجهما باللغة العربية ، واحدة بالدراجة (العامية) والأخرى باللغة العربية الفصحى ، أما القناة الثالثة ، فكانت قناة دولية ، تُذيع برامجها باللغة الفرنسية (5) .

منذ 1965م ، أصبحت التلفزة الوطنية تذيع نشراتها الإخبارية باللغة العربية ، وفي سنة 1970م ، أصبحت 30 ٪ من برامجها تبث باللغة العربية. وواصلت التلفزة الوطنية في تعريب برامجها ، واستطاعة في سنة 1972م ، تعريب البرامج الرياضية والثقافية ، كما عرّبت النشرة الإخبارية الأساسية ، التي كانت تبث في الساعة الثامنة ، وبدأت تبث حصصا إخبارية وتحقيقات باللغة العربية (6) . والظاهر أن الدولة لم تتوقف عند هذا طوال مرحلة السبعينات بل واصلت عملية التعريب في هذا المجال كما في المجالات الأخرى بغض النظر أ كانت

(1) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 190 .
(2) – رابح لونيسي : رؤساء الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 226 .
(3) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 113 .
(4) – زهير إحدادن : المرجع السابق ، ص 95-98 .
(5) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 198 .
(6) - المرجع نفسه ، ص 198-200 .

الخطوات سريعة أم بطيئة . أما على مستوى الصحافة المكتوبـــة فلقد أضيف إلى صحيفة الشعب الناطقة باللغة العربية ، صحيفة النصر التي كانت تصدر بالشـــــرق الجزائري ، بعد تعريبها منذ 1972م ، ثم أضيف لهما صحيفة الجمهورية (1) سنة 1977م (2) التي كانت تصدر بالغرب الجزائري ، بعد تعريبها في سنة 1977م .

أُنطلق في تعريب صحيفة النصر في شهر جويلية 1971م ، واستغرقت عملية تعريبها ستة أشهر ، تم خلالها تعريب الصحيفة ، صفحة صفحة ، إلى أن صدرت كلها باللغة العربية في بداية جانفي 1972م . أما صحيفة الجمهورية فلقد أُنطلق في تعريبها صفحة صفحة كذلك في بداية جانفي 1976م ، إلى أن صدر عددها الأول باللغة العربية في بداية جانفي 1977م ، فعملية التعريب لهذه الصحيفة استغرقت قرابة العام . فتعريب جريدتا النصر والجمهورية لم يكن بالأمر السهل والهين ؛ وذلك لنقص الإطار المعرب ، فالجريدة تحتاج إلى مراسلين ومحررين وصحفيين وعمال مطابع معربين (3) .

لقد كانت الصحف الناطقة باللغة الفرنسية في الجزائر تقرأ أكثر من الصحف الناطقة باللغة العربية . وربما يسقط هذا الأمر على برامج التلفزة والإذاعة . فمثلا يومية الشعب الناطقة باللغة العربيـــة ، كانت تسحب يوميا في سنة 1965م حوالي 10000 نسخة ، بينما كانت صحيفة المجاهد الناطقة باللغـــة الفرنسيـــة تسحب يوميا في نفس السنة حوالي 40000 نسخة ، وكانت صحيفة النصر قبل تعريبها تسحب حوالي 35000 نسخة ، في سنة 1970م ، ولكن بعد تعريبها أصبحت تسحب 11000 نسخة ، وذلك في سنة 1972م ، وبالرغم أن العدد المسحوب كان يرتفع ويتراجع ، ولكنه لم يصل إلى العدد الذي كان يسحب قبل تعريبها ، وذلك على الأقل طوال مرحلة السبعينات ، وكذلك الأمر بالنسبة لصحيفة الجمهورية ، والتي كانت تسحب قبل تعريبها 47000 نسخة في سنة 1975م ، ولكن بعد تعريبها قدر العدد المسحوب في سنة 1977 بحوالي 9000 نسخة ، ووصل في سنة 1978م إلى 7000 نسخة (4) .

نعتقد أن جميع الانجازات السابقة في جانب التعريب معقولة في قطاع التعليم والإدارة والإعلام ، نظرا لأغلبية الإطارات المفرنسة على الإطارات المعربة ، أضف إلى ذلك أن هذه الإطارات المفرنسة لا تعرف من اللغة العربية إلا القليل ، بل هناك إطارات في التعليم العالي مثلا لا تعرف من اللغة العربية إلا "بعض الحروف التي [يكتبونها] كالعصي الواقفة أو الثعابين المعدودة (الزاحفة)" ، على حد وصف المؤرخ أبو القاسم سعد الله ، وهو الذي عايش هؤلاء وتعامل معهم (5) .

(1) – أحمد طالب الإبراهيمي : المصدر السابق ، ص 137 .
(2) – سفيان لوصيف : المرجع السابق ، ص 202 .
(3) – المرجع نفسه ، ص 198-200 .
(4) – المرجع نفسه ، ص 198-202 .
(5) - أبو القاسم سعد الله : حياتي ... ، مصدر سابق ، ص 374 .

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول : إن القيادة الحاكمة في الجزائر ما بين (1962-1978م) ، عملت في البداية على تأميم وسائل الإعلام ثم احتكارها ، كما كانت قد خلقت وطوّرت من هذه الوسائل ، وذلك بهدف تسخيرها لخدمتها، وفي نفس الوقت عملت على تعليم الجماهيـــــر وتثقيفهـــــم وتوعيتهـــــم وترفيههـــــم وتفهمهم .

الخاتمة :

بالرغم أننا قدمنا في آخر كل فصل وكذلك في آخر كل جزئية كبيرة من كل فصل ، خلاصة ، إلا أننا نقدم الاستنتاجات التاليـة بعد تتبعنا لموضوع الثورة الجزائريـة ومسألـة بناء الدولة الجزائرية ما بين (1978-1962م) ، في الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي :

- لقد تصورت الثورة الجزائرية للدولة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م ، ويرجع جذور هذه الدولة المتصورة، إلى الدولة الواقع التي أقامها الأمير عبد القادر ، والدولة المتصورة للتيار الاستقلالي، وخاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، في وثيقتها ، المسماة بـ "التقرير الموجه للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 04 و05 و06 أفريل من سنة 1953م" . ولقد تصور الأخير الدولة الجزائرية كالتالي : جمهورية الدولة ، اجتماعيـة الدولة ، ديمقراطية الدولة ، ودولة عربية إسلامية .
- منذ أن اندلعت الثورة الجزائرية ، تصورت للدولة الجزائرية ، وذلك عن طريق وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م ، التي صاحب ظهورها ، العمليات الأولى للثورة ، وكان تصورها للدولة كالتالي : دولة ديمقراطية وجمهورية ، دولة تحترم الحريات الأساسية للمواطن ، دولة اجتماعية ؛ بمعنى أنها تسعى لتلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين (سكن ، تعليم ، صحة ، شغل ، وغيرها) ، دولة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ، دولة تسعى لتحقيق الاتحاد المغاربي في إطاره العربي الإسلامي ، وهذه الدولة عندما تسعى وتمارس وتخدم ... ستجعل من الإسلام ومبادئه وأسسه إطارا للممارسة ، سواء الممارسة السياسية أو غير السياسية . ربما يسأل سائل ، وهل هذه المبادئ "الدولتية" كافية لبناء دولة جزائرية متقدمة وفاعلة ، فنقول : نعم ، والدليل على ذلك وثيقة "إعلان الاستقلال الأمريكي" ، التي تحولت إلى دستور دولة بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يذكر الباحث رابح لونيسي ، ولقد اكتفى الأمريكيون في كل مرة بتعديله فقط ، بالرغم من أن هذا الدستور يحتوي على "سبعة مواد ، إلا أنه استطاع أن يؤسس مؤسسات أكبر قـــوة عالمية ؛ [وذلك] نظرا لاحترام حكّام [الولايات المتحدة] وشعبها ... مضمون هذه الوثيقة" على حد الباحث مولود ديدان . فلماذا لا يكون بيان أول نوفمبر 1954م الجزائري مثل إعلان الاستقلال الأمريكي ، وهو يحمل الأسس والمبادئ "الدولتية" السابقة ؟! .
- إن الأسس والمبادئ "الدولتية" التي جاءت في بيان أول نوفمبر ، لا نجد ما يناقضها في المواثيق والنصوص التي صدرت بعد بيان أول نوفمبر 1954م ، بل نجد ما يؤكدها في ميثاق الصومام 1956م ، والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1960م وحتى برنامج طرابلس 1962م ، بالرغم أن هذا الأخير وجّه بناء الدولة الجزائرية المستقلة بالنظام الاشتراكي ، ولقد تبعه في ذلك كل من دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م والميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ، وغيره من المواثيق . فما جاء عن إتباع النظام

الاشتراكي في بناء الدولة الجزائرية في النصوص السابقة لا يناقض النصوص التي جاءت قبل برنامج طرابلس ، وهي توافق برنامج طرابلس 1962م .

- إن النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1962م في بناء الدولة الجزائرية ، هو حل أخذت به القيادة الحاكمة في الجزائر للنهوض بالجزائر وليس عقيدة أو مثل الاشتراكية السوفيتية ، فالأخذ بالخيار الاشتراكي في عملية البناء لا يناقض المبادئ الإسلامية ، أو المبدأ العام والشامل الذي أتى به بيان أول نوفمبر 1954م وأكدته نصوص أخرى للثورة الجزائرية ، والذي هو "جعل الإسلام ومبادئه إطارا للممارسة" ، فنحن نعتقد "أن أي مشـــروع أو قانون لا يناقض المبادئ الإسلاميـــــــــة ، فهو قانون أو مشروع إسلامي ، فليس بالضرورة أن تستمد جميع القوانين أو المشاريع من الإسلام" ، كما عبر الباحث الموريتاني محمد المختار الشنقيطي . والاشتراكية وإن كانت تناقض المبادئ الإسلامية فهي تناقضها في الجانب السياسي ؛ لأن سياسة الحزب الواحد والوسيلة الإعلامية الواحدة والنقابة الواحدة وكبح الحريات وغيرها سيؤدي حتما إلى الاستبداد ، والأخير يتناقض مع المبادئ الإسلامية ، بالإضافة إلى بعض التعاملات كالربا والمتاجرة بالمحرمات كالخمر مثلا . أم الأخذ بها كحل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، فهو حل مجد ولا ضير في ذلك ، وهو لا يناقض المبادئ الإسلامية إن كانت الممارسة تتماشى والمبادئ الإسلامية . وهي ليست كفرا كما يعتقد ويصفها بعض غير الدقيقين في توصيفهم ، ففي الاشتراكية السلبي والإيجابي . وفي نفس الوقت فنحن لا نعتقد أن النظام الاشتراكي هو نفسه النظام الإسلامي ، أو توجد اشتراكية إسلامية ، فهناك الاشتراكية وهناك الإسلام ، وفي نفس الوقت فنحن لا نعتقد أن الاشتراكية هي الحل ، ولكن نحن نعتقد أن النظام الإسلامي بمفهومه السابق ، الفمتوح ، هو الكفيل بإخراجنا مما نحن فيه ، وذلك إن طبق وجُسد على أرض الواقع دون تزمت أو تشدد . فالأخذ بالنظام الاشتراكي في الجزائر بعد الاستقلال كان ردة فعل على توحش الرأسمالية الاستعمارية ، التي فقّرت الشعب الجزائري وعيّشته حياة البؤس والحرمان ، كما كان ظهور النظام الاشتراكي ردة فعل على النظام الرأسمالي الذي توحش كذلك .

- عندما بدأت القيادة الثورية في الجزائر عملية البناء بعد وقف إطلاق النار ، كانت انطلاقتها عرجاء ، فلقد تصارع القادة وتقاتلوا على السلطة منذ أن وضعت الحرب أوزرها ، وسعى كل طـــرف من القيادة الثورية الوصول إلى الحكم ، بكل الطرق . ولم يتوقف الصراع على السلطة أبدا ، فكل طرف أو جماعة أرادت حكم الجزائر ، وعندما تغلب طرف بقيادة أحمد بن بلة بمساعدة الهواري ومجموعته ، أبعدوا الشخصيات التي ستزاحمهم في الحكم . فأحمد بن بلة أبعد وأقصى كبار قادة الثورة التحررية من المناصب الحساسة في الدولة ، ككريم بلقاسم ومحمد بوضياق وغيرهما ، حتى إنه حاول أن يبعد القوة التي أتت به إلى الحكم ، وهي قوة الجيش بقيادة العقيد الهواري بومدين . ولقد انتهج في ذلك مجموعة من الأساليب كتقوية حزب جبهة التحرير الوطني ، وإبعاد شخصيات نافذة في عهده وهي تابعة للهواري بومدين

وســــــــاعدت أحمد بن بلة إلى الوصول إلى الحكم ، كأحمد مدغري وقايد أحمد وعبد العزيز بوتفليقة وغيرهم (مجموعة وجدة) ، وجمع مناصبهم بيده . هذا الأمر يجعلنا نقول أن الثورة الجزائرية لم تستطع حل عقدة الوصول إلى السلطة بطريقة شرعية على الأقل في العالم العربي الإسلامي ، منذ أن ضربت هذه العقدة الأمة الإسلامية زمن عام الجماعية في سنة (41هـ/661م) . فلقد حصل في هذا العام "صفقة" بوصف الباحث محمد المختار الشنقيطي ، بين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والحسن بن علي رضي الله عنه ؛ حينــــــما سلم فيها هذا الأخيــــــر الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه حقنا لدماء المسلمين ، وليس خوفا ، وكان هو أَولى وأحق بها ، ولكن الحسن رضي الله عنه عندما سلمها لمعاوية رضي الله عنه ، كان قد اشترط ، أن يجعلها من بعده شورى ، ولكن معاوية لم يتقيد بهذا الشرط قبيل وفاته ، فنقلها لابنه يزيد . فالثورة الجزائرية ، كان يمكنها أن تعطي صورة مغايرة ، وذلك عن طريق تسليم قيادة الثورة التحريرية عن رضى إلى مؤسسة شرعية بعد الاستقلال ، فيعلو من شأنها ، وذلك الذي لم يحصل ، للأسف الشديد . وهذا الذي يجعلنا نقول : أن طريقة انتقال السلطة في الجزائر غداة الاستقلال من قيادة الثورة التحريرية إلى قيادة الاستقلال ، يشبه حال انتقال الخلافة من العهد الراشدي إلى العهد الأموي . ففي كليهما "انتصـــرت القـــوة على الحـــق" ، كما كتب محمد المختار الشنقيطي في كتابـــه ، الخلافات السياسيـــة بين الصحابة .

- إن بداية أحمد بن بلة في إبعاد الشخصيات التي تحيط بالهواري بومدين أو مجموعة وجدة ، جعل الجماعة ، تخطط للانقلاب عليه ، وذلك الذي حصل فعلا في 19 جوان من سنة 1965م ، فعاشت الجزائر لأكثر من 10 سنوات تحت حكم مجلس الثورة أو الحكم المؤقت فجُمد الدستور (دستور 1963م) والحزب والمجلس الوطني وغيرها من مؤسسات السلطة التي أُقيمت في عهد أحمد بن بلة . وإذا كان أحمد بن بلة قد أبعد العديد من الشخصيات الفاعلة خلال الثورة التحريرية ، وخاصة وزراء الحكومة المؤقتة ، فالهواري بومدين لم يشذ عن هذه القاعدة ، أيضا ، ولكنه قرّب منه مجموعة الشخصيات المثقفة والتي كانت قد شاركت في الثورة التحريرية ، ومن أبرزها على الإطلاق : أحمد طالب الإبراهيمي ، نجل العلامة محمد البشير الإبراهيمي ، ومحمد الصديق بن يحي ومولود قاسم نايت بلقاسم . ولكن السؤال المطروح هنا ، هل قيادات الثورة وخاصـــة وزراء الحكومة المؤقتـــة كانوا سيقبلون العمل مع أحمد بن بلة أو الهواري بومدين ، إن دُعوا ؟ ، أو كانوا سيقبلون بهاتين الشخصيتين في الحكم من الأصل ؟ .
- بالرغم أن الهواري بومدين يذكر أنه أسقط أحمد بن بلة لأنه كان طاغية مستبد إلا أن الهواري بومدين لم يختلف عنه كثيرا ؛ فطوال أكثر من 10 سنوات ، كان الهواري بومدين يجمع بين العديـــد من المناصب في الدولة ، فهو وزير الدفاع ورئيس الحكومـــة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الثورة (رئيس الدولة) ... وكان أحمد بن بلة قبل أن يُطاح به يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء وغيرها من المناصب .

- إن المدة التي قضـــــاها الهواري بومدين على رأس الدولة (رئيس مجلس الثورة) ، دون أن يُغير أو يقيم انتخابات أو يعقد مؤتمر للحزب ، جعلتنا نصف ما قام به في 19 جوان 1965م ، انقلابا عسكريا بأتم معنى الكلمة ، ولكنه كان انقلابا أبيضا من دون دماء ... وحتى عندما بدأ التغيير (العودة إلى الحياة الدستورية) ، كان بعد أكثر من 10 سنوات .
- بالرغم أن مواثيق أو نصـــــــوص الثورة الجزائرية قد قالت بالعديد من الحريــــــات إلا أن هذه الأخيرة قد خُدت بشكل كبير ، وخاصة زمن الرئيس الأول للبلاد ، أحمد بن بلة وحتى الهواري بومدين ، وليس هذا فقط ، وإنما تدخلت السلطة التنفيذية في السلطة القضائية ، والتي من المفروض أن تكون مستقلة، ويظهر ذلك في عمليات الاعتقال العشوائية زمن أحمد بن بلة ، وتعذيب المناضلين ، وإطلاق الأحكام القضائية (الحكم القضائي الخاص بالعقيد محمد شعباني) .
- إن الحزب الذي كان من المقرر أن يضع السياسة العامة للأمة أو الدولة ويراقب تجسيدها على أرض الواقع ، نلاحظ أنه أُستخدم لأغراض شخصية ؛ ففي زمن أحمد بن بلة كان الهدف منه هو الوقـــوف في وجه وزير الدفاع ، الهواري بومدين ، أما زمن هذا الأخير فلقد عمل على إبقائه من دون فعالية ؛ للحفاظ على الهدوء والاستقرار ، فالهواري بومدين أراده كالبـــاخرة في البحر ، والتي لا يجب أن لا تتحرك ، ولا يجب لها أن تغرق كما عبر محمد حربي . بينما كان مجلس الثورة هو الذي حل محل الحزب ، ومحل مؤسسات أخرى ، كالمجلس الوطني ... ولكن الهواري بومدين عندما تراء له أهمية الحزب في الحياة السياسية ، نجده يعمل على بنائه من جديد ، وذلك منذ 1976م ، عندما عمل على التحضير لمؤتمر الحزب ، وعيّن محمد الصالح يحياوي لكي يشرف على ذلك في سنة 1977م ، ولكنه توفي قبل أن يستكمل هذا الأمر ...
- لقد عاشت الجزائر ما بين (1976-1965م) من دون دستور ولا برلمان ولا حزب ولا مؤسسات دستورية ، ولكـــن لماذا هذه المؤسسات ، والجزائر مازالت تعاني إلى اليـــــوم بالرغم من وجود هذه المؤسسات ؟ ، فنعتقد أن وجودها أو عدم وجودها لا معنى له ، بل نقول إن وجودها يؤثر على خزينة الدولة ، عندما تدفع الدولة لهؤلاء البرلمانيين وغير البرلمانيين ملايين السنتيمات ، والكثير من الصلاحيات وهم لا يقومون بشيء فعّال ومؤثر على الساحة السياسية .
- لقد تأسست الدولة الجزائرية وبشكل كبير زمن الرئيس بومدين ؛ وذلك نظرا للمدة التي قضاها الهواري بومدين في الحكم (13 سنة) بالإضافة إلى الاستقرار النسبي الذي حدث في زمنه بالإضافة إلى صدق الرجل ، وإحاطته بمجموعة من المثقفين والصادقين ، ففي عهده انتخبت المجالس الشعبيـــة البلديـــة والولائية ، وبُني القضاء ، وقُوِّي الجيش ووضعت العديد من الهياكل والمؤسسات الصناعية ، كما وضع دستور في أواخر حكمــــه (دستور 1976م) وأُنتخب برلمان للجزائر ، ونُظِّـــم التعليم وبنيت العديد من هياكله كما أقيمت العديد من الهياكل الصحية وشقت العديد من الطرقات ... الخ .

- إن الصراع على السلطة في الجزائر ، تختفي وراءه الطموحات الشخصية ومحاولة إثبات النفس والادعاء بالأحقية في الحكم ؛ ففرق بين كريم بلقاسم وأحمد بن بلة من ناحية النضال زمن الثورة الجزائرية . فكريم بلقاسم من القلائل الذين بقوا طوال الثورة التحريرية حرا طليقا وفاعلا فيها ، أما أحمد بن بلة ، فلقد أُدخل السجن من طرف السلطات الاستعمارية منذ حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي للثورة الجزائرية إلى تونس من الرباط ... في 22 أكتوبر 1956م ، وبقي في السجـــــن حتى أطلق سراحـــه مع الزعماء الأربعة وآخرين في 19 مارس 1962م ...
- لقد ركزت القيادة الحاكمة منذ الاستقلال على تقوية الجيش الوطني وتنظيمه وهيكلته ، وذلك لكي يساهم في عملية بناء البلاد وتنميتها ، ولقد فعل ، كما قام بواجبه الأساسي والمتمثل في الدفاع الوطني ، ولقد فعل ، كما دخل ما غيره من الجيوش العربية فيما يسمي بالحروب العربية الإسرائيلية ، كما مارس السياسة الفعلية وأثر على الساحة السياسية الوطنية ، وأحدث فيها تغييرات عميقة عن طريق قائده الأعلى والحقيقي من الاستقلال وحتى نهاية سنة 1978م ، العقيد الهواري بومدين .
- بالرغم أن الجزائر حققت العديد من المنجـــزات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها كانت غير كافية . ففي المجال الاقتصادي كانت في سنوات غير قادرة على تلبية حاجياتها الأساسية ، كالحبوب والدقيق والحليب وغيرها ، مما جعلها تلجأ للاستيراد لتلبيـــة هذه الحاجيات ، وربما هذا ما يفسر العجز في الميزان التجاري الذي سجل كم من مرة طوال 15 سنة ما بين (1978-1963م) . أما في الجانب الاجتماعي فبالرغم من توفير السكن ومناصب الشغل ، والمنجزات الجبارة في قطاع التعليم والصحة وغيرها ، إلا إنها كانت غير كافيـــة أيضا ... فالشعب الجزائري بقى يعاني في هذه الجوانب بعد الاستقلال ، كما كان يعاني زمن المرحلة الاستعمارية ، ولكن ليس بنفس الشدة التي كان يعانيها ، ولكنه كان منذ 1962م تحت حكم سلطة وطنية . فالشعب الجزائري الذي عانى زمن الاستعمار ما كان عليه أن يعاني مرة أخرى في زمن الاستقلال ، وخاصة في الجانب الاجتماعي .
- طوال المرحلة الممتدة ما بين (1978-1962م) ، كان الغالب على صادرات الجزائر ، المحروقات بمختلف أنواعها ، فلقد مثلت في سنة 1967م حوالي 73.44 ٪ من صادرات الجزائر ، ومثلت في سنة 1978م حوالي 92.34 ٪ من صادرات الجزائر ، مما يجعلنا نصف الاقتصاد الجزائري ما بين (1978-1962م) ، بالاقتصاد الرِعي وهو مازال إلى اليوم ريعيا . كما يمكن أن نضيف أن نسبة الواردات الجزائرية من المواد الأساسيـــة وشبه أساسية (الحليب ومشتقاته والحبوب والدقيق والزيوت والدهون والسكر والسكريات والقهوة والمواد الصيدلانية) كانت تمثل نسبة مؤثـــرة على المداخيل الجزائرية ، فهي قدرت بحولي 18 ٪ في سنة 1972م ومثلت 20 ٪ سنة 1975م و 10 ٪ في سنة 1978م .
- منذ الاستقلال سعت القيادة الحاكمة لتطوير الإعلام الجزائر فأنشأت العديد من وسائل الإعلام المكتوبة وغير المكتوبة ، وذلك لكي تحقق السيطرة والسيادة في هذا المجال ، كما عملت على توجيه هذه الوسيلة

لخدمة القيادة الحاكمة بالرغم أن الوضع كان مأسويا في بعض الأوقات . كما سعت إلى توعية الجماهير وتفهيمهم وتوجيههم وتثقيفهم عن طريق نشر الثقافة فيما بينهم ، سواء الثقافة الجزائرية وغير الجزائرية ... عن طريق صناعتها في الجزائر عن طريق وسائل الإعلام والتثقيف (الكتاب ، الصحف ، الجريدة ، التلفيزيون ، السينما ، الإذاعة) أو عن طريق استيرادها .

- طوال حكم أحمد بن بلة (1962-1965م) ، تم إبعاد البعد الأمازيغي والبعد الإسلامي للهوية الجزائرية، والتي كانت ترتكز على بعد واحد في عهده ، ألا وهو : البعد العربي أو العروبة . أما في عهد الهواري بومدين (1965-1978م) ، فلقد تم التركيز على البعد العربي والبعد الإسلامي للهوية ، فيما أُبعد البعد الأمازيغي . ففي عهديهما تم الترويج لهوية مصطنعة على حساب الهوية الحقيقية ، والشعب الجزائري ترتكز هويته على المقومات التالية : الإسلام ، العروبة ، الأمازيغية . ونقصد بالإسلام ؛ الدين والثقـــافة الإسلامية . ونقصد بالعروبة ؛ اللغة العربية والثقافة العربية . ونقصد بالأمازيغية ؛ اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في الجزائر ، والثقافة الأمازيغية . فمن كل هذا تتكون الهوية الوطنية الجزائرية .
- كل المنجزات التي حققتها الجزائر في قطاع التعريب ما بين (1962-1978م) ، كانت مقبولة ؛ لأن معظم الإطارات كانت مفرنسة والبيئة كانت كذلك مفرنسة . ولكنها لم تكن فعّالة على المدى البعيد والدليل على ذلك ما نعيشه اليوم فمازالت إلى اليوم إدارتنا وجامعتنا ومسؤولينا بل ووزراء في وزارت السيادة إلى اليوم يتكلمون ويحاورن ويصرحون ويسيّرون قطاعاتهم باللغة الفرنسية . فنعتقد أن التعريب كان يمكن أن يكون فعّالًا لو دُرست وعُلمت اللغة العربية مع اللغة الفرنسيـــة بشكل جيد وبإتقان ، مع إلزام التعامل باللغـــة العربيـــة في كل المجالات ، فنعتقد أن الحل كان يتمثل في ازدواجيـــة اللغة لدى الجزائريين ، فهذه العملية ستأتي بأكلها في المستقبل ، فعندما يكون الشخص متمكنا من اللغتين وهو في أي قطاع يمكنــــه أن يُعـــرِّب ، أما تخريج العديــــد من المعربـــين وبلغة واحدة سيؤثر على عملية التعريب على المدى البعيد ؛ لأن العلم البارحة واليوم ليس باللغة العربية ، ولكنه بلغات أخرى سواء الفرنسية أو غير الفرنسية .
- إن ما جـــاء في مواثيق الثورة الجزائرية من أجل بناء الدولة المستقلة ، كفيل بإخراج الجزائر من المشـــاكل التي عاشتها بعد استقلالها ، بل ويجعلها في مصاف الدول المتقدمة ، ولكن الممارسة من أجل البناء لم تكن على قَدِ هذه الحلول المنظرة لها أو الممارسة لم تكن على قد التصور "الدولتي" للثورة ، وذلك بسبب الصراع من أجل السلطـــة وحكم الجزائر خاصـــة ، وهذا الأمر هو الذي ألقى بظلاله على عملية بناء الدولة ؛ بمعنى أثر سلبا على عملية البناء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي وغيره ، فمعظم الأعمال في هذه الجوانب ستكون من أجل كسب الشرعية ، ولن تكون مدروسة ، بل ستكون مؤقتة للبقاء في الحكم . وبالتالي فإن القادة الذي ضحوا بحياتهم من أجل هذه البلاد واستقلالها، والذين بقوا أحياءً لا يســـرهم ما عاشتـــه الجزائر زمن أحمد بن بلة والهواري بومدين ولا حتى اليوم ،

ولا ندري ماذا سيكون موقفهم لو أُعيدوا إلى هذه الحياة ، فهل سيختارون القبر من جديد ؛ وذلك بسبب الوضع البـــــائس الذي عاشته الجزائر زمنهما ، وتعيشــه الجزائر اليوم ، أم إنهـــــم سيعملون على النضـــــــال والكفاح من جديد ، سؤال يصعب الإجابة عليه ؟! . وهنا هل يجعلنا ما حدث من تجاوزات في حق بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ، نقول مثلما قال الشهيـــد البطل زيغود يوسف عندما كان عائدا من مؤتمر الصومام 1956م : "الاستقلال ممكن التحقيق ولكن الثـــورة انتهت" ، وبغض النظـــــر عن السبب أو الظـــرف الذي قالــــه فيه ، فهل انتهت الثورة الجزائرية زمـــن أو بعد مؤتمر الصومام ؟!!! .

- لم يكن الصراع على السلطة والسلطة الشرعية التي حكمت الجزائر منذ 1962م ، هو السبب الوحيد لتعثر عملية بناء الدولة الجزائرية المستقلة وعدم بنائها بشكل جيد ، بالرغم أنه السبب الرئيسي ، ولكن ضغط مستعمر الأمس والقوى العظمى على الجزائر بالإضافة إلى جغرافيا الجزائر والثروات التي تتمتع بها ، وعدم وعي الشعب الجزائري في تلك الفترة وعدم كفاءة الإطارات المسيرة للجزائر ، والحالة المزرية والبائسة التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال ، هي كذلك من الأسباب التي أثرت على عملية البناء .
- ولكي نتلافى الوقوع في نفس الأخطاء السابقة ، وننهض بالبلاد ، فلابد من سلطة شرعيـــة ، تعمل على تربيـــة الأجيال على القيم والأخلاق والفطنة والكياسة ، كما تفعّل من عملية المراقبـة والمحاسبـة ، وإلا سنبقى ننحدر إلى الأسفل ...

الملاحق :

الملحق رقم 01 : المؤتمرون في طرابلس ما بين 27 ماي 1962م و07 جوان 1962م :

أ–المكتب المكلف بإدارة النقاش : وهم ،

- محمد الصديق بن يحي: وهو الرئيس في الجلسات التي سيقيمها المؤتمرون، ولقد كان سابقا رئيس ديوان رئيس الحكومة المؤقتة، واحد أعضاء الوفد المفاوض في ايفيان .
- علي كافي : مساعد الرئيس في هذه الجلسات ، ولقد كان عقيد وقائد سابق للولاية الثانية .
- عمر بوداود : مساعد آخر للرئيس في الجلسات، ولقد كان مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا .

ب– بقية المؤتمرين : وهم ،

- محمدي السعيد : وزير في الحكومة المؤقتة .
- محمد بوضياف : نائب رئيس الحكومة المؤقتة .
- حسين آيت أحمد : عضو في الحكومة المؤقتة .
- سعد دحلب : وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة .
- عبد الله بن طوبال : وزير من دون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة .
- كريم بلقاسم : نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الداخلية فيها .
- بن يوسف بن خدة : رئيس الحكومة المؤقتة .
- أحمد بن بلة : نائب رئيس الحكومة المؤقتة .
- أمحمد يزيد : وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة .
- محمد خيضر : وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة .
- رابح بيطاط : وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة .
- عبد الحفيظ بوصوف : وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة .
- عبد الحميد مهري : وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة .
- مصطفى نوي : رائد سابق في الولاية الأولى .

---

(1) – علي هارون : صائفة الاختلاف ... ، مصدر سابق ، ص 15-17 ، أو ص 18 .

- سعيد الحاج لخضر عبيدي : عقيد سابق وقائد الولاية الأولى .
- إيزوزوران: رائد سابق في الولاية الثالثة .
- نور الدين بن سالم : مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب .
- فرحات عباس : رئيس سابق للحكومة المؤقتة .
- عمار عكاش : رائد سابق في الولاية الرابعة .
- عبد الكريم سويسي : عضو في فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا .
- سعيد بوعزيز : عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا .
- بن حدو بوحجر : عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة .
- محمد روينة : عضو مجلس الولاية السادسة .
- سي الحسين : مندوب عن الولاية السادسة .
- الحاج بن علة : مسؤول سابق عن منطقة وهران .
- الهواري بومدين : عقيد وقائد هيئة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني .
- أحمد شريف : عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة .
- علي منجلي : رائد وعضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني .
- عمار بن عودة : عقيد ، وقائد بالولاية الثانية .
- علي هارون : عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني .
- مختار بويعزم : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- قايد أحمد : عضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني .
- أحمد بومنجل : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- مصطفى الأشرف : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- أحمد بوجنان : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- محمد قاضي : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- إبراهيم مولاي : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- الطاهر الزبيري : عقيد وقائد الولاية الأولى .
- أحمد فرنسيس : وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة .
- الطيب الثعالبي : مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس .
- الشيخ خير الدين : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- رابح بلوصيف : عضو لجنة الولاية الثانية .
- صالح بوبنيدر : عقيد وقائد في الولاية الثانية .

- العربي برجم : عضو لجنة الولاية الثانية .
- الطاهر بودربالة : عضو لجنة الولاية الثانية .
- محمد حماي : قائد سابق للقاعدة الشرقية في تونس .
- سليمان دهيلس : عضو لجنة الولاية الرابعة .

الملحق رقم 02 : قائمة نواب المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في سنة 1962م [1].

الولاية	نوابها .
قسنطينة.	عبادة محمد بلعيشة محمد ، بلحوان مولود ، بلوصيف رابح ، بن جابر عبد الرحمن، بن حميدة عبد الرحمن ، بن صام مسعود ، بوشريط عبد القادر، بوقدوم شريف ، جيلالي مبارك ، قليل عمار ، قراس عبد الرحمن ، حشاش العيد ، حساني موسى ، هدام تجيني ، هوام ابراهيم ، كشاشة عبد الرحمن ، خليفة لعروسي ، خليل موسى ، منوني جون، منجلي علي ، روغري دراجي ، روث روجي، ساكر كمال ، زياري عبد الرحمن.
الجزائر العاصمة.	أكوش الطيب ، بعزي صافية ، باطل الصادق ، بلميهوب مريم ، بن حني بلقاسم ، بن سطالي كمال ، بوعجاج الزبير ، بوشافة مختار ، بوسماحة محمد ، براي بشير ، شولي اسكندر ، المهداوي حسين ، فرقاني محمد ، هاروم محمد ، لعجوزي محند الطاهر، ملايكة جلول ، أوصديق بوعلام ، بول لافلات افلين ، رماج بول ، صالح مبروكين ، ياسف سعدي ، يزيد أمحمد .
سطيف .	فرحات عباس ، حسين آيت أحمد ، بلحسين مبروك ، بوضياف محمد ، بوزيدة أرزقي ، شبيلة محمد ، شيبان عبد الرحمن ، فدال أحمد ، قومان فليكس ، حاج علي بوبكر ، قارة محمد الصغير ، قيدارة عيسى ، كيروني أحمد ، لدلني عمر ، أوجهان ، اوصديق مراد ، صالحي محمد الصغير ، صايا سعيد ، سليماني محمد ، يايسي عبد القادر ، يعلاوي يوسف .
تيزي وزو .	علي يحي عبد النور ، برنداك ريمون .بوداود محمد .بومنجل محمد .دحيلس سليمان .فارس عبد الرحمن .حاما لعمارة .كريم بلقاسم .لونشي صالح .محيوس أحسن .محمدي السعيد .عمر أوعمران .أودلي عمار .صديق الطيب . إيزوزوران محمد
الساورة .	أقاسم الحاج حمادي .بن عبد الرحمن أحمد.شريف محمد . ولد الحاج بحوس محمد.

(1) – يُنظر في الموقع الالكتروني التالي(موقع المجلس الشعبي الوطني) : *www.apn.gov.dz* . ولقد قمنا بتوزيع النواب هؤلاء النواب بحسب ولاياتهم ... وللإشارة سيواصل نواب المجلس الوطني التأسيسي، مهمة نيابتهم من سبتمبر1963إلى سبتمبر 1964م، وذلك بنص دستور 1963م ، لأنه لم تجرى انتخابات تشريعية في سنة 1963م ، كما هو مقرر، وذلك لعدد أسباب ...

تلمسان .	بن عبد الله عبد الصمد.برنقر أبي .بويزم مختار .بوتفليقة عبد العزيز .شريف بلقاسم . قارة تركي محمد .خميستي محمد . مشيش فاطمة .
تيارت .	آيت عمران محمد .بويير .ظريف الزهرة .قايد أحمد .مستغانمي أحمد .ويسة حاج . زواوي محمد
عنابة .	عالية علي .عمراني سعيد .عرار خميسي .بن سالم عبد الرحمن .بركات سليمان .بوجمعة عواد .بشير بومعزة .فاضل عبد الله .مقليولو جون .مزهودي براهيم .نخانشة اسماعيل .رابح نوار .رباني حسان .سوفي صالح .
الواحات .	بن براهم أحمد .باي عاق أخوموخ .خير الدين محمد .خوبزي محمد .مسعود أونيسي .ساسي حسين .
سعيدة .	قادي محمد .كونيغ .مدغري أحمد . مولاي براهيم عبد الوهاب .
مستغانم .	عبد الوهاب محمد .عيشوبة الشيخ .بلمهيدي زروقي .بن قدارة عبد القادر .بن قطاط عده .بوعزيز ربيع .كرنو كلود روبار .فرنسيس أحمد .قزان محمد .مغراوي محمد .نقادي بن ريان .اسطمبولي مصطفى .زروت لمين
باتنة .	عبيدي الحاج لخضر .عزيز محمد .بوزيان ياوسين .جرالله محمد .قايد رشيد .قنز محمود .لواي محمد .محفوظ اسماعيل .مكي محمد .عمر سخري .زرداني عبد العزيز
الأصنام (الشلف) .	بن حمودة بوعلام .بن خروف يوسف.بن محجوب أمحمد .بوعزيز ربيع .بونعامة محمد . شريف خير الدين .جزولي محمد .عرسي محمد .رموش أرزقي .كلاش عبد القادر .خطيب يوسف .كريمي عبد الرحمن .مونديديو ليون .رمضان عمر .تقية محمد .
المدية .	عيوز محمد .علي شريف .عمار موهوب .بن محل فارس .بوزوغة لخضر .فايتي محمد .قروح عبد الله .لدجال الطاهر .مسيلي فضيلة .محمد عباس .موساوي بوعلام .أوزقان عمار .صالح باي سامية .تكسيير قبريال .زميرلين أحمد .

الملحق رقم 03 : قائمة نواب المجلس الوطني المنتخبين في سنة 1964م [1] .

الولاية .	نوابها .
قسنطينة.	عبـــــادة محمد ، بوشـــــريط بلقاسم ، بوداود عمر ، بوقدوم شريف ، بوكبير محمد ، شريف بلقاســـــم ، قليل عمـــــار ، الحاج إسماعيل محمـــــد الهادي ، هدام تجيني ، كامل صقـــــر ، خليفـــة لعروسي ، مغلاوي موسى ، منجلي علي ، رئيس محمد ، بلوصيف رابح ، بن حميدة عبد الرحمن .
الاوراس .	عبيدي محمد الطاهر ، عيسي محمد الشريف ، با علي شريف صالح ، لواي محمد، مسعي محي الدين ، زرداني عبد العزيز ، بلعيد أحمد .
الواحات	عبسي سعد ، أقاسم حاج حمادي ، شرفي براهيم ، باي آق أخموخ ، خليل أحمد ، محفوظ إسماعيل ، معاد مولاي ادريس ، رمضان الحاج إبراهيم ، رزوق الطيب ، رمضان الحاج إبراهيم ، رزوق الطيب .
الساورة .	عدناني محمد ولد الطيب الحاج بحوس ، بلعيد أحمد بن عبد الرحمن ، مساعدية محمد الشريف ، مولاي إبراهيم عبد الوهاب ، صحراوي عبد القادر .
مستغانم .	عيشوبة محمد ، بخلوف محمد ، بلحميسي محمد ، بن قطاط عدة ، بن قدادرة عبد القادر ، قزان جيلالي ، حميش بوجمعة ،طفراوي عبد القادر ،
وهران .	آيت زاوش معمر ، علالي قويدر ، بلحاج بوشعيب ، بن حدوب وحجار ، ابن سعيد عبد الرحمن ، سويح الهواري ،
تيزي وزو .	آكلي محمد أولحاج ، علي يحي عبد النور ، هامل عمارة ، إيزوران محمد ، محيوز حسن ، محمدي السعيد ، صديقي الطيب .
عنابة .	عمراني سعيد ، ابن ديب سلطان ، قنز محمود ، مخانشة إسماعيل ، رابح نوار ، سويسي عبد الكريم ، عالية علي .

(1) – اعتمدنا في توزيع النـــــواب بحسب ولاياتهـــــم على قائمـــــة نواب المجلس الوطني المنتخب في سنة 1964م على عريضة يؤيـــــدون فيها الانقلاب على أحمد بن بلة ، ويعطون ولاءهـــــم لمجلس الثورة ورئيس مجلس الثورة ، الهوارب بومدين ، ونص العريضة وقائمة النواب منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنـــــة/02 ، العدد/56 ، 1965/07/06 ، 806-808 . واعتمـــــدنا على قائمة نواب المجلس التأسيسي بالإضافة الى قائمة النـــــواب المنتخبـــــين في سنة 1964م ، المنشـــــورة في موقع الالكتروني (*www.apn.gov.dz*) للمجلس الشعبي الوطني اليوم من دون تحديد ولايات النواب ...

سطيف .	بابوش عبد الكريم ، بلحوسين مبروك ، شبيلة محمد ، بومعزة بشير ، داودين سعيد، حيلاني مبارك ، فضال احمد ، حاج علي بوبكر ن العدلاني عمار ، العلوي يوسف ، مباركي بوعلام ، صالحي محمد الصغير .
الجزائر .	بلهوان أحمد ، بطل صادق ، ابن خروف يوسف ، بوشافة بلقاسم ، بوسماحة محمد، كركبان بن ناصر ، الاصبر إسماعيل، مهساس أحمد ، يزيد أمحمد ،
الأصنام .	بن حمودة بوعلام ، علي حيمود محمد ، خطيب يوسف ، كريمي عبد الرحمن ، رمضان عمر .
تلمسان .	بويزم مختار ، بوتفليقة عبد العزيز ، مستاري محمد ، نقادي بن زيان ، بن بلة أحمد
تيارت .	شادلي قادة محمد ، جعفري حاج عويسات ، قايد أحمد ، العربي العربي ، مستغانمي أحمد ، ولد إبراهيم سعيد ،
المدية .	عبد العظيم عبد الدايم ، عمار موهوب عبد القادر ، بورقعة لخضر ، زمرلين محمد، سايقي محمد
سعيدة	ابن الشيخ عبد الله ، مدغري أحمد ، مغراوي محمد ،كريم بشير ،

الملحق رقم 04 : قائمة نواب المجلس الوطني المنتخبين في سنة 1977م (3) .

الولايات.	نوابها
قسنطينة	عبد اللطيف سلطـــــاني .عبد الرحمن بن الأطـــــــرش .عمار بوجيزة .عبد القوي بوكعبـــــــــاش .السقاوي بونعامة .محمد الميلي براهيمي .بوزيد كحــــــول . بوجمعة هيشـــــور .يوسف مزياني .أحمد موسى .محمد السعيـــــــد الوصيف .مولد أومزيان .
بسكرة	السعيد أعبادو .يوسف بن ساسي .محمد بزيت .العيد شيحي . محمد أجموعي الذيب .سعيد مقراني .حسين ساسي .عبد القادر رضواني .
الأغواط	محمد عبد العزيز .محمد الطاهر بن الشريف .عبد القادر بوشوشة .الطيب مصطفاي .محمد جبريط .عمر مغازي .محمد سوفي .
الجزائر العاصمة .	علي عبد القرفي .حسين آيت ايدير .سعدون عمارة .عبد المجيد عزي .سكينة بغريش زوجة رباني .الشيخ بن الحسين .سليمان بن يحيى .محمد بوخلفة .محمد الصالح الشافعي .عبد القادر شيرة .عبد القادر دويفي .بومدين الوشدي .عبد الكريم حساني .باية حسين .بوعلام أفري .محمد عز الدين محمصاجي .أحمد مكيرش .مريم فضيلة مصلي .محمد مستغانمي .محمد نابي .محمد أوشارف .زهور أونيسي زوجة جابر .عمر طيباوي .عبد المـــــالك تمام . العيـــــــاشي ياكر .عبد القادر زعيبـــــك .محمد زيتوني .
المدية	أحمد الأمين عبد الله الحاج .عبد القادر علال .جلول مكيد .زيتوني مسعودي .الطاهر وزاني .عمار وزاني .بشير رويس .أحمد طهراوي .
بجاية	مجيد عبدلي .العربي عكوش .محمد وعمر بن عقيلة .براهم بودحوش .نور الدين بودوخة .ادير خوخي .محند الشريف واشك .عمار دحاس .
البويرة .	صالح عبدي .حميمي عليان .الأخضر باجي .قدور بلقاسم .عمر شعبان .أحمد أمين طرفاية .

(1) – يُنظر في الموقع الالكتروني التالي(موقع المجلس الشعبي الوطني) : *www.apn.gov.dz* . ولقد قمنا بعملية توزيع هذه النواب بحسب ولاياتهم ...

وهران	محمد عاش بزاف .محمد عدة جفال .عبد الحفيظ علاهم .بوعلام باقي .بوطبول بركات .خليفة بن حاج .الزهراء قراب .حسن لزرق .يوسف منير ماحي .جلول بختي نميش .محمد صحراوي .أحمد سماش .
قالمة .	عبد المجيد عجابي .أحسن بودربالة .محمد العربي غراس .عبد الوهاب لنوالي .عبد الله نواورية .محمد الصالح رواق .بوجمعة بوراس .عبد المجيد رافع .
أم البواقي .	مصطفى أغزلان .أحمد المسمى عبد المجيد بوغرارة .الأمير يحي شرفي .يحي جخران .محمود منصوري .عمار معرف .
الشلف .	محمد أحمد بن سلطان .جيلالي بعزي .رابح بن كوتة .عبد القادر بوسبحة .العربي العرابة زيان .عبد الرحمن مامي .بوخاتم مزيان .محمد صلاوتشي .محمد الطاهر بلقاسم .أحمد طهراوي . أحمد فرقاق .بن عودة عياد .موسى شرشالي .
تمنراست .	الحاج موسى أخاموخ .أحمد بوحفص .
البليدة .	محمد علي موسى .عمار عزوز .بلقاسم بن هني .محمد شاوش .محمد شنوفي .علي شرفة .جلول ملائكة .الطيب مزوغ .عبد القادر نحال .محمد طيبي .بلحسن زروقي .بوعلام زرقاوي .
سيدي بلعباس .	بن يوب عوان .محمد بوشبر بويجرة .بلاحة بن شلقو .محمد بن غالم .عدة بن مشتة .سعدية داني الكبير .الحاج موسى حمزي .عيسى جمعي .
سطيف .	مبارك عياط .عبد الرحمن بلعياط .قدور بلحاج .الطيب بن علي .سعيد بن مخلوف .عباس ديلمي .سخرية صليحة جفال .عباس خمس .محمد المسعود رقومي .إبراهيم سراي .بوجلال طلاعة .عبد القادر عمار موهب .مسعود شليق .محمد مسعود كلو .
سعيدة.	ميلود الأرزقي .بغدادي بغدادي .عبد الكريم إبراهيم .عبد الجبار جبري .الشيخ مجاهد .محمود الزاهي .خليفة دقة .
تبسة .	محمد الصغير بعلوج .عبد الكريم غريب . محمود قنز .الهاشمي حمـــادي .عمور لعجال . محمد الهادي مراح .عثمان سعدي .
ورقلة .	بشير بشيري .مختار بككان .مكي غيلاني .إبراهيم غومة .محمد العيد قويدري .مستان قندزان .

سكيكدة .	عمار بكوش .حسين بشيخي .صالح بوجمعة .محمد بورزام .عبد الحق قداش .إدريس مغلاتني .حليمة المدعوة ياسمينة محمد بن علي .أحمد مطاطلة .
باتنة .	السعيد بدعيدة .مصطفى بن عبيد .بلنوار فحلول .عبد المجيـــد غنام . محمد حقني . محمد الصغير هلايلي . مصطفى مزغراني .
معسكر .	مصطفى بكارة .أحمد بن فريحة .بوجلال بن حمزة .عمر فراقيس .ميلود حمدي .عبد القادر كتاف .
تيزي وزو .	مقران بلعيد .أحمد درار .عمر جودي .مولود حابي .عاشور حديد .حسين حموش .إبراهيم حسبلاوي .عبد السلام ستوح .محمد سليماني .عمار طهير .محمد يازوران .محمد أرزقي زنية .
تيارت .	عبد العزيز بلخادم .زاوية بن حمادي .يحي دروش .عبد القادر قارة .عبد القادر مداني .أحمد مخاطرية .بلخير بلخروف .
مستغانم .	محمد بلميلود .بن ذهيبة بن عبد الله .عبد القادر بن قدادرة .عبد القادر شيبان .قدور قطاط .عبد القادر حسان دواجي .محمد لحلاف .بوعبد الله مسعودي .بن ذهيبة طيب .لزرق بليقدومي .جيلالي شنافة .مصطفى لليام .
بشار .	سالم بن علي .سليمان حمداوي .عبد الله تركي .عبد الله محمدي .
المسيلة .	عمار بن دقموس .عبد الرحمن بوضياف .الأخضر الضيف .أحمد قذيفة .موسى لقبال .محمد نوي .
عنابة .	عمار بن مصطفى .الشريف دعاس .حسن دباح .عبد المجيد جفال .عبد الله فاضل .مسعود كواشي .محمد العربي مراد .عبد الكريم سويسي .بشير طلحي .
تلمسان .	عبد القادر بن صالح .نور الدين بوكلي حسن ثاني .يلقاسم بومدني .إبراهيم بوزكري .عمار شيبان .بشير أسماعون .محمد لقمامي .ميلود أوشريف .عبد الرزاق طبال .
جيجل .	علي بوداري .عبد الرحمن بوراوي .جودي لخضر بوطمين .محمد مخلوفي .بشير منتوري .أحمد مزود .إبراهيم رأس العين .علي قوقة .أحمد قعيص .
الجلفة .	عالية دقمان .مصطفى خذير .عمار محفوظي .محمد الرشيد عثماني مرابط .بن علية سويسي .
أدرار .	أحمد فيها خير .المختار قصاصي .عبد الله العايدي .

الملحق رقم 05 : الميزان التجاري الجزائري ما بين (1963-1978م [1]) .

أولا- ما بين (1963-1969م) : (كل وحدة 1000000 X دج)

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الصادرات	3610	3589	3146	3070	3572	4068	4611	4981
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981	4981
الميزان التجاري	+724	+118	-168	-84	+ 418	+ 75	-370	-1224

ثانيا- ما بين (1970-1978م): (كل وحدة 1000000 X دج)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الصادرات	4028	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234
الواردات	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29474	34439
الميزان التجاري	-1820	-840	-1097	+1840	-5192	-22	-5064	-10205

(1) – يُراجع قيمة الصادرات الجزائرية ما بين (1963-1978م) في : حوصلة إحصائية 1962-2011 ، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الجدول 1-1 حول تطور الصادرات والواردات من 1963الى 1966 ، ص 172 ، والجدولين 3-1 ، 3-2 حول الواردات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1967 إلى 1981م ، والجدولين 4-1 ، 4-2 حول الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبـــلدان الرئيسية من 1967 إلى 1979م ، مصدر سابق ، ص 176 وص 182 .

قائمة المصادر والمراجع :

الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة (1) :

- الآية 93 من سورة النساء والآية 32 من سورة المائدة والآية 19 من سورة آل عمران .
- صحيح البخاري : الحديث : رقم 6672 ، والحديث : رقم 6469 ، والحديث رقم : 6667 .
- سن النسائي ، كتاب التحريم .

أولا– المصادر :

ب–الوثائق الإحصائية (2) :

- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/01 : الديموغرافيا ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011].
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/02 : التشغيل ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011].
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/05 : الصحة ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/06 : التعليم ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/07 : الفلاحة ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/08 : الطاقة والمناجم ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .
- حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/09 : الصناعة ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .

---

(1) – فيما يخص الآيات القرآنيـــة فهي مأخوذة من مصحف القرآن الكريم ، مصحف التجـــويد ، رواية ورش عن نافع ، دار المعرفة ، دمشق ، سوريا ، 1430هـ/2008م . أما الأحاديث ، فهي مأخوذة من برنامج موسوعة الحديث النبوي الشريف ، الإلكترونية ، الإصدار الثاني ، موقع روح الإسلام ، والموقع كالتالي : www.islamspirit.com .

(2) – يمكن تحميلها من موقع الديوان الإلكتروني الوطني للإحصائيات ، وهو كالتالي : (www.ons.dz)

■ حوصلة إحصائية [1962-2011م] ، الفصل/10 : التجارة الخارجية ، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، [الجزائر ، 2011] .

ج- الوثائق المنشورة (المطبوعة) [1] :

ج1 - باللغة العربية :

■ معاهدة التافنة 1837م . وهي منشورة في مُؤَلف عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزائر ، 2007 ، 85-87 .
■ برنامج نجم شمال إفريقيا الذي أقره مؤتمره في 1933م . وهو منشورة في مؤلف عبد الحميد زوزو الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين (1914-1939م) ، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 188 -189 .
■ البيان المصادق عليه في مؤتمر لأعضاء الحزب الشيوعي الجزائري ، أنعقد في الجزائر يوم 1936/10/24م . وهو منشور في مُؤَلف محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجز/02 (1939-1951م) ، ترجمة ، أمحـــمد البار ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2011 ، الملحق رقم : 17 ، ص 1244-1246 .
■ بيـــان 10 فيفري 1943م . وهو منشور في مؤلف يحيى بوعزيز : الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948م) ، دار البصـــائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 70-96 .
■ القانون الأساسي للجزائر قطر مشترك في الاتحاد الفرنسي 1947م. وهي منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومة ، الجزائر، 2011 ، ص 345-368 .
■ التقـــرير الموجه للمؤتمـــر الثاني لحركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية 04، 05، 06 أفريل 1953م. وهو منشور في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، الطبعة/01 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 111 -224 .
■ القـــانون الأساسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1953م . وهو منشور في المرجع نفسه ، ص 225- 232 .

(1) - بالرغم أننا قدمنا مصادر الوثائق في الهوامش ، إلا أننا نقدمها الآن لكي نسهل على المطلعين على هذا العمل ، الحصول على مصادرها ...

- بيان أول نوفمبر 1954م . وهو منشور في كتاب نصوص أســـاسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962م) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 ، ص 08 –09 .
- مذكرة الشاذلي المكي لمؤتمر باندونغ 1955م . وهي منشورة في مؤلف محمد الأمين بلغيث : الجزائر في باندونغ ، مذكرة الشاذلي المــكي إلى المؤتمر ، الطبعة/01 ، دار كتــاب الغد ، جيجل ، الجزائر ، 2007 ، ص 29-76 .
- المراسلة بين عبان رمضان والوفد الخارجي للثورة بالقاهرة ، مؤرخة بـ 15 مارس 1956م ، وهي منشورة في مؤلف مبروك بلحسين : المراسلات بين الداخل والخارج ، الجزائر – القاهرة (1954–1956م) ، مؤتمر الصومام في مســـار الثورة التحريرية ، ترجمة الصادق عماري ، دار القصبة ، الجزائر، 2004 ، ص 170–176 .
- ميثاق الصومام 1956م . وهو منشور في كتاب نصوص أســـاسية لجبهة التحرير لجبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق ، ص 9-27 .
- محضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ، وهو منشور في مؤلف عبد الله مقلاتي : المرجـــع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1962–1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 185–200 .
- النص الرسمي لمقرارات مؤتمر طنجة 1958م، وهو منشور في مؤلف يحيى بوعزيز : من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1962-1954م) ، دار البصـــائر ، الجـــــزائر ، 2009 ، ص 106-109.
- القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1960م . وهي منشورة في كتاب نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ، المصدر سابق ، ص 53-58 .
- نص اتفاقيات ايفيان 1962م ، وهي منشورة في مؤلف بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار ، محل العين جبائلي، مراجعة ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ، ص 85–128 .
- برنامج طرابلس 1962م ، وهو منشور في المصدر نفسه ، ص 29-51 .
- مشروع قانون يتعلق بصلاحيات ومدة سلطـــات المجلس الوطني التأسيسي (1962م)، وهو منشورة في مؤلف بوكرا إدريس : تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصـــوص الرسمية ، الجز/01 ، الطبعة/ 03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 17 .
- رسالة رئيس الهيئة التنفيذيـــة المؤقتة ، عبد الرحمن فارس ، إلى المجلس التأسيسي ، والتي سلّم من خلالها صلاحياته إلى المجلس التأسيسي ، وهي منشورة في المصدر المذكور أعلاه ، ص21 .

- رسالة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، بن يوسف بن خدة ، إلى المجلس الوطني التأسيسي ، والتي سلّم من خلالها صلاحياتها إلى المجلس التأسيسي ، وهي منشورة في المصدر المذكور أعلاه ، ص 22 –23 .
- رسالة ملك المغرب الأقصى ، الحسن الثاني ، إلى المجلس التأسيسي ، وهي منشورة في مؤلف عمار قليل ، ملحمـــــــة الجزائر الجديدة ، الجزء/03 ، الدار العثمانية ، الجزائر ، 2013 ، ص 348 –349 .
- إعلان رئيس المجلس الوطني التأسيس ، فرحات عباس ، أن الجزائر ستكون "جمهورية ديمقراطية شعبية" ، وهو منشور في مؤلف بوكرا إدريس السابق ، ص 24 –25 .
- مشروع لائحة المجلس الوطني التأسيسي المتعلقة بسير الحكومة القادمة ، وهو منشور في المصدر المذكور أعلاه ، ص 26 –27 .
- لائحة المجلس الوطني التأسيسي التي تحدد كيفيات تعيين الحكومة ، وهي منشورة في المصدر نفسه ، ص 28 .
- دستور 1963م . وهو منشور في المصدر نفسه ، ص 43-57 .
- مرسوم رقم 95-63 الصادر في 22 مارس 1963م ، والمتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعيـــــة الشاغرة ، وهو منشور في مؤلف محمد السويدي : التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986، ص 215-221 .
- قانون القضاء العسكري الصادر في 1964م ، صدر القانون تحت الأمر رقم 64-242 مؤرخ في 22 أوت 1964م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/01 ،العدد/36 ، 1964/09/29 ، ص 548-560 .
- قانون رقم 64-257 مؤرخ في 25 أوت 1964 يحدد مدة النيابة على مستوى المجلس الوطني (1964م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/27 ، 1964/08/28 .
- المرسوم رقم 64-256 مؤرخ في 25 أوت 1964م ، يتضمن تأسيس اللجان الانتخابية للانتخابات المجلس الوطني (1964م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/27 ، 1964/08/28 . ص 415 .
- القانون رقم 64-254 مؤرخ في 25 أوت 1964م ، يتعلق بانتخـــــاب المجلس الوطني (1964م) ، العدد السابق للجريدة الرسمية . ص 412 –413 .

- النظام الداخلي للمجلس الوطني 1964م . وهو منشور في مؤلف عبد الله بوقفـــة : الوجيز في القانون الدستوري ، الدستور الجزائري ، نشأة ، فقها ، تشريعا ، دراسة تحليلية ونظرية وتطبيقية ، الطبعة/04 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 ، ص 200-222 .
- بيان 16 أفريل 1964م . وهو منشور في مؤلف أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري ، الجز/01 ، أحلام ومحن (1932-1965م)، دار القصبة ، الجزائر ،2007 ، ص 186 .
- ميثاق الجزائر 1964م ، ، المطبعة الوطنية الجزائرية ، الجزائر ، [1964] .
- قائمة أعضاء اللجنة المركزية التي أعلن عنها رئيس مكتب المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، أفريل 1964م ، وهي منشورة في مؤلف عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير ... ، مرجع سابق ، ص 337-379 .
- مرسوم مؤرخ في 02 جويلية 1964م ، يتضمن ، وضع حد لمهام عضو في القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي ، [العقيد محمـــد شعباني] ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد /11 ، 1964/07/03 ، ص 173 .
- مرسوم مؤرخ في 02 جويلية 1964م ، يتضمن تكسيـــر ضابط سام للجيش الوطني الشعبي من رتبته ، [العقيد محمد شعباني] ، العدد السابق من الجريدة الرسمية ، ص 174 .
- مرسوم يكلف فيه رئيس الجمهورية ، أحمد بن بلة ، نفسه بمهام وزارة الداخلية بعد استقالة أحمد مدغري ، صدر المرسوم تحت رقم 64-267 مؤرخ في 15 جويلية 1964 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/16 ، 1964/07/21 ، ص 247 .
- مرسوم يتضمن قبول استقالة وزير السياحة ، قايد أحمد ، من حكومة أحمد بن بلة الثانية ، صدر المرسوم مؤرخ في 30 جويلية 1964م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/21 ، 1964/08/07، ص 314 .
- الأمر رقم 64-211 المؤرخ 28 جويلية 1964م ، ويتضمن إنشاء محكمة عرفية لمحاكمة العسكريين [العقيد محمد شعباني] ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/20 ، 1964/08/04 ، ص 306 –307 .
- القانون رقم 64-254 المؤرخ في 25 أوت 1964م ، والمتعلق بانتخابات المجلس الوطني 1964م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/27 ، 1964/08/28 ، ص 412 .
- المرسوم رقم 64-256 المؤرخ في 25 أوت 1964م ، والمتضمن تأسيس اللجان الانتخابية [لانتخابات المجلس الوطني ، 1964م] ، وهو منشور في العدد الســـابق من الجريدة الرسمية ، ص 415 .

- مرسوم يتضمن تعيين الحكومة الثالثة لأحمد بن بلة ، صدر المرسوم تحت رقم 64-333 مؤرخ في 02 ديسمبر 1964م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ، العدد/55 ، 1964/12/02 ، ص 820 .
- بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/56 ، 1965/07/06 ، ص 802-804 .
- نص العريضة الموقعة من طرف النواب ؛ [نواب المجلس الوطني 1964م] ، الحاضرين بمدينة الجزائر ، [المؤيدين لانقلاب 19 جوان 1965م] ، وهي منشورة في العدد السابق من الجريدة الرسمية . ص 806-808 .
- الأمر رقم 65-182 مؤرخ في 10 جويلية 1965م ، يتضمن تأسيس الحكـــــــــــومة [بعد الانقلاب على أحمد بن بلة] ، وهو منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/58 ، 1965/07/13 ، ص 321 -322 .
- تصريح رئيس مجلس الثورة ، الهواري بومدين ، بمناسبة الذكرى الثالثة لاستقلال الجزائر في 05 جويلية 1965م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/02 ، العدد/56 ، 1965/07/06م ، ص 809-812 .
- الأمر رقم 65-278 المؤرخ في 16 نوفمبر 1965م ، والمتضمن التنظيم القضائي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ، العدد/96 ، 1965/11/23 ، ص 1290 .
- المرسوم رقم65-280 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والمتضمن تحديد مراكز المحاكم ودائرات اختصاصها ، العدد السابق من الجريدة الرسمية ، ص 1291-1296 .
- المرسوم رقم 65-281 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والمتضمن ترتيب المجالس القضائية عبر الوطن ، وكذلك المحاكم ، العدد السابق في الجريدة الرسمية ، ص 1297-1300 .
- المرسوم رقم 65-282 المؤرخ في 17 نوفمبر 1965م ، والمتضمن تنظيم وزارة العدل ، العدد السابق من الجريدة الرسمية ، ص 1300 .
- [قانون] المجالس القضائية لقمع الجرائم الاقتصادية الصادر في 1966م ، وصدر القانون تحت أمر رقم 66 -180 المؤرخ في 21 جوان 1966م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ، العدد/54 ، 1966/06/24 ، ص 830-834 .
- أمر يتضمن تعيين علي يحيى عبد النور في على وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بعد انسحاب أحمد مهساس من حكومة الهواري بومدين الأولى ، صدر الأمر تحت رقم 66-294 مؤرخ في 22 سبتمبر 1966م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،السنة/03 ،العدد/82 ، 1966/09/23 ، ص 1226 -1227 .

- أمر يتضمن تعيين محمد الصديق بن يحي على وزارة الأنبـــــاء بعد انسحاب بشير بومعزة من حكـــومة الهوراي بومدين الأولى ، صدر الأمر تحت رقم 66-295 مؤرخ في 22 سبتمبر 1966م ، العدد المذكور أعلاه من الجريدة الرسمية ، ص 1226 -1227 .
- قانون البلدية 1967م ، صادر تحت الأمر رقم 67-24 مؤرخ في 18 جانفي 1967م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/04 ، العدد/06، 1967/01/18، ص 90-112.
- أمر يتضمن إنشاء المجلس العمالي الاقتصادي والاجتماعي ، صدر الأمر تحت رقم 67-222 مؤرخ في 19 أكتوبر 1967م، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/04، العدد/ 89 ، 1967/10/31 ، ص 1355 وما بعدها .
- الأمر رقم 68-82 المؤرخ غي 16 أفريل 1968م ، والمتضمن سن الخدمة الوطنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/32 ، 1968/04/19 .
- [قانون] المجلس القضائي الثوري الصادر في 1968م ، صدر القانون تحت أمر رقم 68-609 المؤرخ في 04 نوفمبر 1968م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/89 ، 1968/11/05 ، ص 1762-1764 .
- ميثـــاق الولاية 1969م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/06 ، العدد/44، 23 /1969/05 ص 510 -520 .
- قانون الولاية 1969م ، صدر القانون تحت الأمر رقم 69-38 مؤرخ في 22 ماي 1969م ، العدد السابق من الجريدة الرسمية ، ص 520-532 .
- أمر يتضمن تعيين العياشي ياكر على رأس وزارة التجارة محل نور الدين دلسي ، صدر الأمر تحت رقم 69-48 مؤرخ في 09 جوان 1969م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/06 ، العدد/51 ، 1969/06/13 ، ص 644 .
- الأمر رقم 68-92 المؤرخ في 26 أفريل 1968م ، القاضي بإجبـــارية معرفة اللغة الوطنية (اللغة العربية) بالنسبة للموظفين ، الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/36 ، 1968/05/03 ، ص 526 .
- أمر يتضمن تعيين عمر بوجلاب على رأس وزارة الصحة محل تيجاني هدام ، صدر الأمر تحت رقم 70-30 مؤرخ في 21 ماي 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/07 ، العدد/45 ، 1970/05/22 ، ص 626 .
- أمر يتضمن تعيين مولود قاسم نايت بلقاسم على رأس وزارة الأوقاف محل العربي سعدوني ، صدر الأمر تحت رقم 70- 35 مؤرخ في 01 جوان 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07 ، العدد/49 ، 1970/06/05 ، ص 686 .

- أمر يتضمن تعيين الحكومة الثانية للهواري بومــــــدين ، صدر الأمر تحت رقم 70-53 مؤرخ في 20 جويلية 1970م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07 ، العدد/63 ، 1970/07/24 ، ص 906 .
- الأمر رقم 71-01 المؤرخ في 10 جانفي 1971م ، المتضمن تمديد العمل بالأمر المتعلق بمواصلة العمل بإجبارية معرفة اللغة الوطنية (اللغة العربية) بالنسبة للموظفين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/07 ، 1971/01/22 ، ص 123 .
- قانــــون القضـــــاء العسكــري 1971م ، وصدر تحت أمر رقم71-28 مؤرخ في 22 أفريل 1971م ، الجريدة الرسمية ، السنة/08 ، العدد/38 ،1971/05/11، ص 566-600 .
- القانون رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971م ، والمتضمن قانون الثورة الزراعية 1971م ، الجريدة الرسمية ، السنة/08 ، العدد/97 ، 1971/11/30 ، ص 1642-1668 .
- ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات 1971م ، الجريدة الرسميـــة للجمهورية الجزائرية ، السنة/08 ، العدد/101 ، 1971/12/13 ، ص 1730-1735 .
- [قانون] التنظيم الاشتراكي للمؤسسات 1971م العدد الســـــــابق من الجريدة الرسمية ، ص 1736-1744 . ولقد صدر تحت الأمر رقم 71-74 مؤرخ في 16 نوفمبر 1971م .
- أمر يتضمن تعيين مسعود آيت مسعودان على رأس وزارة البريد والمواصلات محل محمد قاضي ، صدر الأمر أمر مؤرخ في 18 ديسمبر 1972، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة/09 ، العدد/102 ، 1972/12/22، ص 1659.
- أمر يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات1974م ، صدر الأمر تحت رقم 74-69 مؤرخ في 02 جويلية 1974م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11، العدد/55 ، 1974/07/09 ، ص 751- 756.
- الأمر رقم 74-72 المؤرخ في 16 جويلية 1974م ، والمتضمن تتميم القانون رقم 63-218 المؤرخ في 18 جوان 1963 ، والمتضمن إنشاء المجلس الأعلى [للقضاء] ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/58 ، 1974/07/19 ، ص 798 -799 .
- ميثاق الخـــــــدمة الوطنية 1974م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/99 ، 1974/12/10 ، ص 1246-1264 .
- أمر يتضمن تعيين أحمد بن محمد عبد الغني على رأس وزارة الداخلية محل أحمد مدغري ، صدر الأمر مؤرخ في 20 ديسمبر 1974م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/11 ، العدد/103، 1974/12/24، ص 1298.

- جهود السنوات العشر [1965-1975م] ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، [1975] .
- الميثاق الوطني 1976م . المعهد الوطني التربوي ، الجزائر ، 1976 .
- دستـــــور 1976م ، وصدر تحت الأمر رقم 76-97 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/13، العـــــــدد/94 ، 1976/11/24 ، ص 1292-1326 .
- الأمر رقم 76-111 المؤرخ في 29 ديسمبر 1976م ، الذي يحدد طرق انتخاب النواب وخاصة عددهم وشروط قابليتهم للانتخاب وحالات التنافي مع شروط العضوية في المجلس الوطني الشعبي (1977م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/03 ، 1977/01/09 ، ص35 -36 .
- المرسوم رقم 77-35 المؤرخ في 30 جانفي 1977م ، يتضمن تحديد تاريخ انتخاب المجلس الشعبي الوطني (1977م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/11 ، 1977/02/06 ، ص 198 .
- المرسوم رقم 77-36 مؤرخ في 30 جانفي 1977م ، يتعلق بالتصويت بالوكالة للمواطنين الجزائـــريين المتغيبـــــين عن بلدياتهـــــم يوم انتخـــاب المجلس الوطني الشعبي (1977م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/14 ، 1977/02/16 ، ص 199 .
- مرسوم يتضمن تعيين الحكومة الثالثة للهواري بومدين ، صدر المرسوم تحت رقم 77-73 مؤرخ في 23 أفريل 1977م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14 ، العدد/37 ، 1977/05/08، ص 665 .
- القانون رقم 77-01 المؤرخ في 15 أوت 1977م ، والمتعلق بالقانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني (1977م) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/14، العدد/66 ، 1977/09/04 ، ص 940-950 .
- دستـــور 1989م ، راجعه في مؤلف ، بوكرا إدريس : تطـــــور المؤسسات الدستـــــورية في الجـــــزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائـــــق والنصـــــــوص الرسميـــة ، الطبعة/02 ، الجـــــزء/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ، ص 07-44 .
- العُهدات الرئاسية في الجزائر (1963- 2009م) ، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ، الجزائر ، 2009 .

ج2- باللغة الأجنبية :

- *Proposition de loi , déposée le 09 Aout devant le 2eme constituante le 09 Mars 1947 devant le parlement par les députes de la république du manifeste algérien [(1)].*
- *proclamation de premier novembre 1954* [(2)] .
- *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957* [(3)] .
- *Institutions provisoires de l'état algérien 1960* [(4)] .
- *le procès- verbal de CNRA du 07 juin 1962* [(5)] .
- *proclamation du bureau politique du FLN, 22 juillet 1962* [(6)] .
- *loi n° : 62-157 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre , de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02, Numéro 02 ,11/01/1963, p18 .*
- *Décret N : 62-01 du 27 septembre portant nomination des membre du gouvernement , Le Journal Officiel De La République Algérienne , Année 01, Numéro 01, 26/10/1962, p13* **.**
- *Décret N :63-273 du 18 septembre portant nomination des membre du gouvernement , Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année02, Numéro/68,18/09/1963 ,p 676.*

د – أعداد من الجريدة الرسمية [(7)] :

د1 – باللغة العربية :

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/01 ،

- العدد/06 ، 1964/06/16 ، ص 88-89 .
- العدد/10 ، 1964/06/30 ، ص 155 .

(1) – والوثيقة منشورة في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 401-410 .

(2) - والوثيقة منشورة في مؤلف محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائـــــر المعاصر ، الجزء/3 ، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2007 ، ص 246-249 .

(3) – والوثيقة منشورة في مؤلف عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ... ، مرجع سابق ، ص 506-508

(4) – والوثيقة منشورة في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة ... ، مرجع سابق ، ص 445-452 .

(5) – والوثيقة منشورة في مؤلف علي خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م ، ترجمة : الصادق عماري و آمال فلاح ، مراجعة : مصطفى ماضي، دار القصبـــة ، الجزائر ، 2003 ، ، ص 241

(6) - والوثيقة منشورة في المصدر نفسه ، ص 245-247 .

(7) – قدمنا أعلاه أهم المراسيم والقوانين التي اعتمدنا على مضامينها ، أم الآن فنقدم مجموعة من أعداد الجريدة الرسمية التي اعتمدنا من خلالها على أوامر أو قوانين أو مراسيم ، لأجل التدليل أو الاعتماد قدر ضئيل منها .

- العدد/11 ، 1964/07/03م ، ص 172 .
- العدد/ 14 ، 1964/07/14م ، ص 215 .
- العدد/15 ، 1964/07/17، ص 22 .
- العدد/21 ، 1964/08/07 ، ص 319-320 .
- العدد/24 ، 1964/08/18 ، ص 360
- العدد/25 ، 1964/08/2، ص 388-392.
- العدد/29 ، 1964/09/04 ، ص 438 .
- العدد/36 ، 1964/09/29، ص 548-560
- العدد/22 ، 1964/08/11 ، ص 329 .
- العدد/26 ، 1964/08/25 ، ص 393-396
- العدد/37 ، 1964/10/02 ، ص 572 وما بعدها .
- العدد/60 ، 1964/12/18 ، ص 863 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/02 ،

- العدد/01 ، 1965/01/01 ، ص 02-11 .
- العدد/29 ، 1965/04/06 ، ص 334 .
- العدد/32 ، 1965/04/14 ، ص 370-400 .
- العدد/34 ، 1965/04/20 ، ص 454
- العدد/43 ، 1965/05/21 ، ص 566-569 .
- العدد/56 ، 1965/07/06 ، ص 806-808 .

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/03 ،

- العدد/47 ، 1966/06/09 ، ص 582 .
- العدد/48 ، 1966/06/10 ، ص 622 .
- العدد/49 ، 1966/06/11 ، ص 702 .

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/05 ، العدد/32 ، 1968/04/19 ، ص 446 .

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/07، العدد/105 ، 1970/12/18 ، ص 1570.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/08، العدد/38 ، 1971/05/11 ، ص 566 .

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/09 ، العدد/15 ، 1972/02/22 ، ص 194 .

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/12 ،

- العدد/78 ، 1975/09/30 ، ص 990 .
- العدد/101 ، 1975/12/19 ، ص 1306 .

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة/ 13 ،

- العدد/29 ، 1976/04/09 ، ص 418 .
- العدد/101 ، 1976/12/19 ، ص 1326 .

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة /15 ،

- العدد/06 ، 1978/02/14 ، ص 175 .
- العدد/07 ، 1978/02/14 ، ص 171 ، وص175 .
- العدد/32 ، 1978/08/08 ، ص 724 .
- العدد/55 ، 1978/12/31 ، ص 1167 .
- العدد/20 ، 1978/05/16 ، ص 455 .

د2 – باللغة الأجنبية :

1-*Le Journal Officiel de l'état algérien , année /01*

- *Numéro/16 ,21/09/1962, p 211.*
- *Numéro/18 , 23/09/1962 , p277 .*

2-*Le Journal Officiel De La République Algérienne, Année 02,*

- *Numéro/18, 02/04/1963, p306-309.*
- *Numéro 19 , 05/04/1963, p314-315*
- *Numéro26 , 30/04/ 1963, p394 .*
- *Numéro29, 10/05/1963, p418-420.*
- *Numéro39, 14/06/1963, p630.*
- *Numéro 44 , 02/07/1963 , p680 -681 ,678.*
- *Numéro 54, 06/08/1963, p782 .*
- *Numéro 63 ,06/09/1963 , p 878-879.*
- *Numéro/51 , 25/07/1962, p751*
- *Numéro/43 ,28/06/1963, p662-668.*

- *Numéro/10 , 05/03/1963, p233 .*
- *Numéro/23 , 19/04/1963, p355-356.*
- *Numéro/29,10/05/1963,p421-424*

هـ – المذكرات :

- الإبراهيمي (أحمد طالب) :
  - مذكرات جزائري ، الجز/01 ، أحلام ومحـــن (1932-1965) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 .
  - مذكرات جزائري ، الجز/02 ، هاجس البناء (1965-1978م) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2008 .
- الجبوري (صالح صائب) : محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ، الطبعة/01 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2014 .
- الشاوي (محمد توفيق) : مذكرات نصف قرن من العمل الإســــلامي (1945-1995م) ، الطبعة/01 ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1998 .
- بوعزيز (يحيى) : رحلة في فضاء العمر أو مذكـــــرات القرن ، الجزء/02 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .
- بن بلة (أحمد) :
  - مذكـــــرات ، تحرير : روبير ميرل ، ترجمة ، عفيف الأخضر ، منشورات دار الآداب ، لبنان ، د.ت .
  - الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر ، حوار وتحرير ، الإعلامي أحمد منصور ، الطبعة/02 ، دار الأصالة ، الجزائر، 2009 .
- بن جديد (الشادلي) : مذكرات ، الجز/01 ، ملامح حياة (1929-1979م) ، تحرير : عبد العزيز بوباكير ، دار القصبة ، الجزائر ، 2011 .
- بن معلم (حسين) : مذكـــرات ، الجزء /01 ، حرب التحرير الوطنية ، ترجمة : أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2014 .
- زبيري (الطاهر) :
  - مذكـــــــرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962م) ، ANEP ، تحرير : مصطفى دالع ، الجزائر ، [2008] .
  - مذكرات نصف قرن من الكفـاح ، مذكرات قائد أركان جزائري ، تحرير : مصطفى دالع ، الطبعة/01 ، الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 2011 .

- كـــافي (علي) : مذكـــــــرات الرئيس علي كـــافي ، من المناضل السيـــــــاسي إلى القائـــد العسكـــري (1946-1962م) ، الطبعـــة/02 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2011 .
- ملاح (عمار) : مذكرات ، حركة 14 ديسمبر 1967م لضابط الجيش الوطني الشعبي ، شركة دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، [2004] .
- معزوزي (محمد الشريف) : مذكـــــرات ، عايشت الحلـــــــو والمــــر ، تحرير : لحسن مســاوي ، ترجمـــة : عز الدين بوكحيـــل ، دار القصبـــــــــة ، الجزائـــــر ، 2015 .
- نزار (خالد) : على الجبهة المصرية ، اللواء الثاني الجزائري المحمول (1968-1969م) ، شاهد على الأحداث ، ترجمة ، مصطفى فرحات وموسى أشرشور ، الطبعة/01 ، منشورات ألفا ، الجزائر ، 2010 .
- سعد الله (أبو القاسم) : حياتي ، مذكـــرات الدكتور أبو القاسم سعد الله ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2015 .
- عـرباوي (محمد الطــاهر) : يوميــات رئيس المجلس الشعبي البلدي (1975-1979م) و(1980-1984م) ، نوميديا للطباعــــة والنشـــــر والتوزيـــع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012 .

و - شهادات :

و1- شهادات مكتوبة :

- الإبراهيمي (أحمد طالب) : في برنامج شاهد على العصر ، الحلقة /05 ، حاوره : الإعلامي أحمد منصور ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2013/06/30 . ويمكن مشـــــاهدتها أو نسخها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2013/7/5*
- مهدي (الشــــــريف) : شهـــــــادة ، حـــــاوره فيها : الصحفــــي مصطفى دالع ، جريدة الخبر ، 2012/01/18 ، ويمكن مشـــاهدتها أو نسخها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *www.elkhabar.com/ar/chahada/277501.html#sthash.hRxbRmZB.dpuf*
- ملاح (عمار) : شهادة ، الحلقة/02 ، حاوره فيها ، صالح سعودي ، جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، 2014/11/08 .

و2 – شهادات سمعية بصرية :

- الإبراهيمي (أحمد طالب) : في برنامج شـــاهد على العصر ، الحلقة/07 ، حاوره : الإعلامي أحمد منصور ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ويمكن مشـــــاهدتها أو تحميلها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=7BYyZD2Ru3o*
- بن بلة (أحمد) : في برنامج شاهد على العصر ، الحلقة/13 ، حاوره : الإعلامي ، أحمد منصور ، قناة الجزيرة القطرية ، الدوحة ، قطر ، 2002 . ويمكن مشـــاهدتها أو تحميلها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=o8sugDVBBDs*
- نزار (خالد) : في برنامج زيارة خاصة ، حاوره فيها ، الإعلامي سامي كليب ، قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 2003 . ويمكن مشاهدتها أو تحميلها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=WSekQ2MuFqk*

ز – خطابات :

- خطاب سمعي–بصري للرئيس الهواري بومدين في نوفمبر 1977م . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=KR4fvF_Y6Po*

ح– أفلام وثائقية :

- الهواري بومدين ، ثائر يبني دولـــــة ، الجزء/01 ، الجزيرة الوثائقية ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=xJ59vxjW7Nk*
- الهواري بومدين ، ثائر يبني دولـــــة ، الجزء/02 ، الجزيرة الوثائقية ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=v1jjwONEldI*
- مدارس أشبال الثورة ... خفـــايا الصراع .. وخبـــايا الغلق ، الشروق الإخبارية الجزائرية ، 2014 . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=g_BT5fKc5DQ*
- مملكة الصمت ، الجز/01 ، الجزيرة ، قطر ، الدوحة ، 2016 . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=GF9TpudTvaU*

- مملكة الصمت ، الجز/02 ، الجزيرة ، قطر ، الدوحة ، 2016 . ويمكن مشاهدته أو تحميله على الرابط الإلكتروني التالي :
- *https://www.youtube.com/watch?v=RWTTLz8xqu4*

ط -كتب :

- الديب (فتحي) : عبد الناصر وثورة الجزائر ، الطبعة/02 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر ، 1990 .
- بوضياف (محمد) : التحضـــــير لأول نوفمبر 1954م ، الطبعة/01 ، دار النعمان ، الجزائر ، 2010 .
- بـراهيمي (عبد الحميد) : في أصل الأزمة الجزائرية (1999-1958م) ، الطبعة/01 ، مركـــز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .
- بن خدة (بن يوسف) : شهادات ومواقف ، الطبعة/01 ، دار النعمان ، الجزائر ، 2004 .
- دحلب (سعد) : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، د.د.ت .
- هارون (علي) : خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م ، ترجمة الصـــادق عماري وآمال فلاح ، مراجعة ، مصطفى ماضي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 .
- عباس (فرحات) :
  - الاستقلال المصادر (1978-1962م) ، ترجمة : محمد رباحي وبن داود سلامنية ، منشورات الجزائر للكتب ، الجزائر ، 2015 .
  - غدا سيطلع النهار ، ترجمة : حسين لبراش ، الجزائر للكتب ، الجزائر ، 2012 .
- قليل (عمار) : ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء/03 ، الدار العثمانية ، الجزائر ، 2013 .

ثانيا-المراجع :

أ - كتب :

- ابن عمر (الحاج موسى) : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1962-1952م) ، إيفي ميديا للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .
- إحدادن (زهير) : مدخل لعلوم الإعلام والاتصـــــال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 .
- الزبيري (محمد العربي) :
  - تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء/03 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 .

- تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/03 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2014 .
- تاريخ الجزائر المعاصر ، الجز/04 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2014 .

- السويدي (محمد) :
  - التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 .
  - مقدمة في دراسة المجتمع الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 .
- الفرا (محمد علي) : مشكلة الغذاء في العالم العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1979 .
- العلوي (هادي) : قامـــــوس الدولة والاقتصاد ، الطبعة/01 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، لبنان ، 1997 .
- العمامرة (سعد بن البشير) : مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها (1962-1998م) والحكومات الجزائرية وأعضاؤها (1962-2012م) ، دار هومة ، الجزائر ، 2014 .
- الخولي (لطفي) : عن الثورة وفي الثورة وبالثورة ، حـــــوار مع بومدين ، سنوات 1965م ، 1966م ، 1974م ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2011 .
- بوالشعير (سعيد) :
  - القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء/01 ، النظرية العامة للدولة والدستور ، الطبعة/12 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .
  - القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجز/02 ، النظم السياسية ... ، الطبعة/12 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .
  - النظـــــام السيـــــــاسي الجزائري ، الجز/01 ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوريّ 1963م و1976م ، الطبعة/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .
  - النظـــام السيـــاسي الجزائري ، الجز/02 ، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم على ضوء دستور 1989م ، الطبعة/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013 .
- بوبشير (محند أمقران) : النظام القضائي الجزائري ، الطبعة/03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- بوكبوس (سعدون) : الاقتصاد الجزائري ، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989م) ، (1990-2005م) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2012 .

- بومخلوف (محمد) : التــــوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر ، التجربة والآفاق ، الطبعة/01 ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2001 .
- بوعزيز (يحيى) :
  - الأمير عبد القادر ، رائد الكفاح الجزائري ، سيرته الذاتية وجهاده ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .
  - مراسلات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .
  - ثورات الجزائر في القرن العشرين ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 .
- بوقفة (عبد الله) : الوجيز في القانون الدستوري ، الدستور الجزائري ، نشأة ، فقها ، تشريعا ، دراسة تحليلية ونظرية وتطبيقية ، الطبعة/04 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 .
- بلحاج (صالح) :
  - السلطة التشريعية ومكـــــانتها في النظام السياسي الجزائر ، الطبعة /02 ، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ، الجزائر ، 2012 .
  - المؤسسات السيـــاسية والقانون الدستـــوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم ، الطبعة/02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 .
- بلقاسم (محمد) : وحدة المغرب العربي ، فكرة وواقعا ، واقع فكرة الوحدة (1975-1954م) ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .
- بلغيث (محمد الأمين) : تاريخ الجزائر المعاصر ، دراسات ووثائق ، الطبعة/01 ، دار البلاغ ، الجزائر ، ودار ابن كثير ، بيروت ، لبنان ، 2001 .
- بن أشنهو (عبد اللطيف) : التجـــربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1980-1962م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .
- بن قربة (صالح يوسف) : من قضايا التاريخ والآثار في الحضارة العربية الإسلامية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2012 .
- بن نعمان (أحمد) : مصير وحدة الجزائر بين أمانة الشهداء وخيانة الخفراء!؟ ، دار النعمان ، الجزائر ، 2014 .
- بن خرف الله (الطاهر) : النخبـــــة الحاكمة في الجزائر (1989-1962م) ، بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية ، مساهمة في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة ، الجزء/02 ، الممارسة السياسية للنخبة ، دار هومة ، 2007 .

- براهيمي (عبد الحميد) : أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، الطبعة/02 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1981 .
- جابي (ناصر) : الوزير الجزائري ، أصول ومسارات ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2011 .
- دبلة (عبد العالي) : الدولة الجزائرية الحديثـــة ، الاقتصاد والمجتمع والسياسة ، الطبعة/01 ، دار الفجر ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص 118 .
- زرهوني (الطاهر) : التعليـــــم في الجزائر قبل وبعـــــد الاستقلال ، موفـــم للنشر ، [الجزائر ، 2012] .
- زوزو (عبد الحميد) :
  - المرجعيات التـــاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) ، الطبعة/01 ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 .
  - الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، الجزء/01 ، دار هومة ، الجزائر ،[2012] .
- زين العابدين (بشير) : الجيش والسياسة في سورية (2000-1918م) ، دراسة نقدية ، الطبعة/01 ، دار الجابية ، لندن ، بريطانيا ، 2008 .
- وزناجي (مراد) : حوار مع الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله ، الطبعة/02 ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2010 .
- حرب (أديب) : التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1847-1808م) ، الجزء/02 ، الطبعة/03 ، دار الرائد ، الجزائر ، 2005 .
- لونيسي (إبراهيم) :
  - الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثـــورة التحريريـــة (1954–1962م) ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .
  - الصراع السياسي في الجزائر خلال عهـــــد الرئيس أحمـــد بن بلة ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 .
  - حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومديـــــن إلى الرئيس الشاذلي بن جديد (تهمـــيش ، تفعيل ، محاولات التفجيــر) ، دار هومة ، الجزائر ، [2012] .
- لونيسي (رابح) :
  - رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة ، الجزائر ، [2009] .
  - الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، دار المعرفة ، الجزائر ، [2000].

- ربيع جزائري في مواجهة دمار عربي ، دراسة استشرافية ، دار المعرفة ، الجزائر ، [2013] .
- دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية ، الطبعة/02 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012 .
- التيارات الفكرية للحركة الوطنية الجزائرية بين الاتفاق والاختلاف (1954-1920م) ، الطبعة/02 ، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2012 .

- لوصيف (سفيان) : السياسة الثقافية في الجزائر ، الايدولوجيا والممارسة ، الطبعة/01 ، بيروت ، لبنان ، 2014 .
- محمد صالح (محسن) : القضية الفلسطينية ، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان ، 2012 .
- محيو (أحمد) : محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الطبعة/03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979 .
- مقلاتي (عبد الله) : المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1962-1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 .
- سايس (جمال) : الاجتهاد الجزائري في مادة الأحوال الشخصيـــة ، الجزء/01 ، الطبعة/01 ، منشورات كليك ، الجزائر ، 2013 .
- سعد (عبد العزيز) : أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988 .
- سعد الله (أبو القاسم) :

  - الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء/01 ، القســـــم /01 ، عالم المعرفة ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 .
  - الحركة الوطنية الجزائرية ، الجز/02 ، عالم المعرفة ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 .
  - مقدمة أبو القاسم سعد الله لمؤلف "هنري تشرشل" ، حياة الأمير عبد القادر ، الطبعة/03 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

- ستورا (بنجامين) : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1988-1962م) ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، سوريا ، 2012 .
- عباس (محمد) :

  - ثوار ... عظماء ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 .
  - اغتيال ...حلم ، أحاديث مع بوضياف ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 .

- كفاح الدم ... والقلم ، شهادات تاريخية ، دار هومة ، الجزائر ، [2015] .

- عوابدي (عمار) : مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقـــاته في النظام الإداري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .
- فاضلي (إدريس) : حزب جبهة التحرير الوطني ، عنوان ثورة ودليل دولة (1954-2004م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .
- فريك (بشير) : الولاة في خدمة من ؟ ، الطبعة/01 ، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي ، الجزائر ، 2014 .
- فـــــركوس (صالح) : تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، المقاومة المسلحة (1830-1962م) ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر [2012] .
- فيلالي (عبد السلام) : الجزائر ... الدولة والمجتمع ، الطبعة /01 ، دار الوسام العربي ، عنابة ، الجزائر ، 2013 .
- صايغ (يوسف عبد الله) : اقتصادات العـــــالم العربي ، التنميـــــة منذ العام 1945 ، الجز/02 : البلدان العربية في القارة الإفريقية ، الطبعة/01 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1984 .
- رخيلة (عامر) : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962-1980م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .
- شريط (الأمين) : الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، الطبعة/07 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 .
- شريط (عبد الله) : مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.
- تاوتي (الصديق) : تكوين الإطـــــارات من أجل التنميـــة ، الطبعة/01 ، شركة دار الأمة ، الجزائر، 2011 .
- غرارمي (وهيبـــة) : نظم المعلومات التوثيقيـــة بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعيـــة ، الجزائر ، 2011 .

ب- أطالس وقواميس :

- بن هادية (علي) وآخرون : قاموس الطلاب الجديد ، الطبعة/07 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 .

- قطش (الهادي) وإدريس (عبد الرحمن) : أطلس الجزائر والعـــالم ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2010 .

ج - بحوث ودراسات ومقالات :

ج1- باللغة العربية :

- محمد المختار الشنقيطي : أوراق الربيع (05) سجود الجندي خير من سجود الجُنيد ، مدونات الجزيرة ، 2016/09/20 ، ويمكن الاطلاع على المقال في مدونـــــة الباحث على مدونات الجزيـــرة :
  - *http://blogs.aljazeera.net/mshinqiti .*
- بولعراس (بوعلام) : الخدمة الوطنية ، مسيرة وانجازات ، مجلة الجيش ، سلسة خاصة ، العدد/01 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، جويلية 2012 .
- بوشربة (علي) والجواني (رشيد) : هيكلة وتنظيم [الجيش الوطني الشعبي] ، مجلة الجيش ، سلسة خاصة ، العدد/01 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، جويلية 2012 .
- بشارة (عزمي) : في الثورة والقابلية للثورة (دراسة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، قطر ، [أوت] 2011 .
- بشينية (عبد الغني) : التجنيد ، مشاركة نوعية في الدفاع الوطني ، مجلة الجيش ، سلسة خاصة ، العدد/01 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، جويلية 2012 .
- بشينية (عبد الغني) وبن دادة (لامية) : التعبئة العامة والأخطار الكبرى ... ، مجلة الجيش ، سلسلة خاصة ، العدد/03 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائري ، أفريل 2013 .
- ورتي (جمال) : مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية –الإسرائيلية ، وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 .
- لعروسي (خيرة) : كتاب جديد للخبير الاقتصادي محمد جمعي في صالون الكتاب ، تشريح عميق لسوق الدواء منذ الاستقلال ، جريدة الخبر ، السنة/26 ، العدد/8311 ، 2016/10/26 .
- عثمان (عمرو) : في أن الثورة ثورة والانقلاب انقلاب ، مقال منشور في موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، 2013/07/25 . ويمكن مشاهدة أو نسخ المقال على الرابط الالكتروني التالي :
  - *https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/On_Calling_a_Revolution_a_Revolution_and_a_Coup_a_Coup.aspx*

- فيلالي (صالح) : الخلفيات الأيدلوجية لثورة أول نوفمبر 1954م ، في أعمـــال الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة التحريريـــــة ، يومي 11 و12 ديسمبر 2006 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007 .
- شريف (أمال ، ف) : التكوين ، الأكاديميـــــــة العسكريـــــــــة لمختلف الأسلحة ... ، مجلة الجيش ، سلسة خاصة ، العدد/01 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، جويلية 2012 .
- غشير (بوجمعة) : دعــــــــائم التغيير ، أحداث 05 أكتــــــوبر 1988م ، جريدة الخبر ، السنة/26 ، العدد/8290 ، 2016/10/05 .
- مجاهدي (جلال) : شخصنة الحكم والسلطة ورم من أورام الدولة (مقال) ، موقع مؤسسة الحوار المتمدن ، 2017/02/25 ، والرابط الالكتروني للمقال كالتالي :
  - *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=549617*.

ج2- باللغة الأجنبية :

- *Salah-Bey (Anisse) : L ' Assemblée Nationale Constituante Algérienne , Annuaire de L'Afrique du Nord , 01/01/1963, voir le cite web : aan.mmsh.univ-aix.fr/volumes/1962/Pages/AAN-1962-01_01.aspx .*

د- وسائل تكنولوجية وروابط الكترونية :

د1- وسائل تكنولوجية :

- موسوعة تاريخ الجزائر (1962-1830م) ، قرص مضغوط (DVD) ، المركز الوطني للدراســـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، وزارة المجـــــاهدين ، الجزائر ، 2002 .

د2- الروابط الالكترونية :

- الروابط الالكترونية التالية من موقع المجلس الوطني الشعبي الجزائري :
  - *www.apn.dz/ar/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes/liste-des-deputes-de-l-assemblee-constituante-1962*
  - *www.apn.dz/ar/les members.ar/liste-des anciens députes/liste-des députes-de assemble1964*
  - *www.apn.dz/ar/les members.ar/liste-des anciens députes/liste-des députes-de assemble (1977-1982)*
- الرابط الإلكتروني التالي من موقع وزارة المجاهدين :
  - *www.m-moudjhdine.dz/centres-muse.html*

■ الرابط الإلكتروني التالي من موقع المتحف الوطني للمجاهد :

- *www.musennat-moudjhid.dz.pages/sp-spi.htm*

هـ- دروس سمعية بصرية :

■ الشنقيطي (محمد بن المختار) :

- شذرات من الفقـــه السياسي ، تأملات تأصيليـــــة في أمهات القيـــم الإسلامية ، الحلقة/01 ، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ويمكن مشاهدة المحاضرة أو تحميلها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https ://www.youtube.com/watch?v=R1NjwlhSgBQ*
- شذرات من الفقـــه السياسي ، تأملات تأصيليـــــة في أمهات القيـــم الإسلامية ، الحلقة/05 ، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق ، الدوحة ، قطر ، 2013 . ويمكن مشاهدة المحاضرة أو تحميلها على الرابط الإلكتروني التالي :
  - *https://www.youtube.com/watch?v=wclEiapBuYQ*

الفهـــــــــــــــــرس :

الموضوع . **الصفحة .**